

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة متتوري . قسنطينة .

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

الرقم التسلسلي: /

الدرر المكنونة في نوازل مازونة

أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيبي المازوني
(ت 883هـ / 1478م)

الجزء الأول

دراسة وتحقيق

من مسائل الطهارة إلى مسألة النزاع بين طلبة غرناطة
مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط
تخضص: المخطوط العربي

إشراف:

د. عبد العزيز فيلاي

إعداد الطالب:

بركات إسماعيل

لجنة المناقشة

جامعة متتوري - قسنطينة -	مشرفا ومقررا	د. عبد العزيز فيلاي
جامعة متتوري - قسنطينة -	رئيسا	د. بوبة مجاني
جامعة متتوري - قسنطينة -	عضوا	د. ساعد خميسي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	عضوا	د. نذير حمادو

بسم الله الرحمن الرحيم

رموز البحث ومصطلحاته
أولاً: جدول الرموز والإصطلاحات

الرمز	المعنى
د.ت	دون تاريخ
د.نا	دون ناسخ
ط	طبعة
ط.ح	طبعة حجرية
ظ	ظهر ورقة المخطوط
و	وجه ورقة المخطوط
هـ	هجري
م	ميلادي
مخ	مخطوط
م.س	مصدر أو مرجع سابق
م.ن	مصدر نفسه
ح	حديث
مج	مجلد
—	نقص الكلمة أو الجملة
+	زيادة الكلمة أو الجملة
/	إشارة بين التاريخين الهجري وما يقابله في التاريخ الميلادي، وبين الجزء والصفحة من المصدر
[]	علامات للإضافات

ثانياً: جدول رموز النسخ المعتمدة في التحقيق

الرمز	النسخة
أ	نسخة زاوية كتنّة — قصر آن زغمير — أدرار
ح	نسخة خزانة أولاد سيدي الشيخ خليفة الحسيني — ميلة
ر	نسخة الخزانة العامة بالرباط — المغرب
س	نسخة زاوية القرقور — خزانة الشيخ البوزيدي — باتنة
ع	نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية — العاصمة
و	نسخة خزانة المهدي البوعبدلي — بطيوة — وهران

مقدمة

تشير الدراسات⁽¹⁾ إلى أهمية النوازل الفقهية في التعرف على أحوال المجتمع، نظراً لما تُثيره من أسئلة تتعلق بتفاعل مختلف مكوناته وفعالياته.

⁽¹⁾ أحمد بن عبود ومصطفى بنسباغ، جوانب من المجتمع الأندلسي خلال عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج، مجلة كلية الآداب، تطوان، ع: 7، 1994 / 2. أحمد اليوسفي شعيب، أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية (نوازل ابن الحاج القرطبي نموذجاً)، الأندلسن قرون من التقلبات والعطاءات، د.ت / 382 — 388. الألفي رضا الله إبراهيم، فتاوى النوازل في القضاء المالكي المغربي، محاضرات ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فاس، 1980، 3 / 186 — 187. إبراهيم القادري بوتشيش، دور المصادر الدفينة في كشف الجوانب الحضارية المنسية للمدينة المغربية، ضمن تاريخ الغرب الإسلامي قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1994 / 124. بنشريف محمد، أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب، سلسلة التاريخ وأدب النوازل، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995 / 33. بوبه مجاني، كتب النوازل والأحكام مصدر للتاريخ الاجتماعي — العصر الزياني نموذجاً —، مجلة التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001 / 149. بونابي الطاهر، أهمية المخطوطات المناقبية في كتابة التاريخ الاجتماعي والثقافي والفكري للمغرب الإسلامي في خلال العصر الوسيط، مجلة التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001 / 111 — 112. التاريخ وأدب النوازل: دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زبير، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، تنسيق: محمد المنصور ومحمد المغراوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995 / 13 — 33 — 87 — 93. التمساني عبد العزيز خلو، قيمة فقه النوازل التاريخية، مجلة البحث العلمي، ع: 29، 1979 / 75. حجي محمد، المذهب المالكي في الغرب الإسلامي وموسوعته الكبرى معيار الوشريسي، محاضرات ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فاس، 1980، 3 / 132. سعد غراب، كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية، مثال: نوازل البرزلي، الكراسات التونسية، ع: 10، تونس، 1978 / 66. العابد محسن، كتب الفقه والفتاوى وأهميتها في الدراسات الاجتماعية والتاريخية والإقتصادية، مجلة العلم والتعليم، ع: 15، تونس، 1977 / 36 — 47. العدوي أحمد، نظرات في الفتيا وبعض أعلامها في المغرب على مذهب الإمام مالك، محاضرات ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فاس، 1980، 3 / 167 — 170. مبارك رضوان، حول بعض القضايا المذهبية والعقيدية في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد، سلسلة التاريخ وأدب النوازل، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995 / 71. محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ / 12 — 15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999 / 19 — 20. محمد المختار ولد السعد، الفتاوى الفقهية والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي الموريتاني، الكراسات التونسية، ع: 175، 1996 / 14.

- Jacques Berque, EN LISANT LES NAWAZIL MAZOUNA, STVDIA ISLAMICA, Paris, 1985 / 31. J.Chacht, Esquisse d'une histoire du droit Musulman, Edit Max Besson, Paris / 67. Mohamed El Mokhtar Ould Bah, La littérature juridique et l'évolution du Malikisme en Mauritanie, FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES HUMAINES, TUNIS, 1981 / 117. Moulay BELHAMISSI, Mazouna: Une petite ville une longue histoire, Société Nationale d'Edition et de diffusion, Alger, 1981 / 37.

وظلّت تتأرجح بين الإستعمال الفقهي⁽¹⁾، والتّوظيف التاريخي⁽²⁾، والتّعامل الأكاديمي⁽³⁾، للنّص التّوازلي، وبعضها⁽⁴⁾ أقصى فائدة هذا التّوع من المصادر.

(1) ابن عرفة مُحمد بن مُحمّد بن حَمّاد الورُغَمي (803هـ / 1401م)، المختصر الفقهي لابن عرفة الورُغَمي، دراسة وتَحقيق: سعيد سالم فنندي وحسن مسعود الطّوير، ط: 1، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2003. أبو عمرو جَمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب (ت 646هـ / 1248م)، جامع الأمّهات مُختصر ابن الحاجب الفرعي، تَحقيق: أبي الفضل بدر العمراني الطّنجي، ط: 1، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004. خليل ابن إسحاق الجندي (ت 767هـ / 1365م)، التّوضيح على جامع الأمّهات — كتاب الطّهارة —، تَحقيق: أحسن زُقُور، ط: 1، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، 2007.

(2) دلّلت بعض الدّراسات على هذا التّوظيف، على أنّ هذا التّوع من المصادر: « المادة المصدرية في الكشف عن العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنّظم ». أنظر: بوبة مَجاني، م.س / 147.

ليضيف بعضها: « وباعتبارنا منشغلين بالتّاريخ ولسنا فقهاء، فلن نقوم بمناقشة الأحكام التي استنبطها وأصدرها المفتون حول التّصين، لأنّ ما يهْمُنّا بالدرجة الأولى هو إبراز أهمّية هذين التّصين في الكشف عن جوانب من التّاريخ الإقتصادي والاجتماعي للأندلس المُرابطة ». أنظر: مُحمّد بن عبّود ومصطفى بنسباع، جوانب من المُجتمع الأندلسي خلال عصريّ الطوائف والمُرابطين من خلال نوازل ابن الحاج، مَجلة كلية الآداب تطوان، ع: 7، المملكة المغربية، 1994 / .

وهي: « سجّل شامل لساير مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتّاريخية والعُمرانية، وحتّى العسكرية والسياسية، قلّما نجدها في غيرها من المظان الأخرى ». أنظر: الأُلغي، م.س، 3 / 190.

ثمّ: « لو أمكن استقراء المؤلّفات المُحرّرة في الفتاوى ومسائل الفقه وفروعه خلال القرن الثّامن والتّاسع والعاشر للهجرة، بالأقطار المغربية — تونس والجزائر والمغرب — لتيسّر استخراج ما لا يُحصى من مسائل التّاريخ ». أنظر: حسن حسني عبد الوهاب، جوانب من الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية بإفريقية في أواخر القرن 5 و 6 للهجرة من خلال كتاب فتاوى عبد الحميد الصّائغ والمازري، مَجلة العلم والتّعليم، ع: 23، تونس، 1978 / 13.

وبالجملة فالحقائق التي تقوم عليها نظريات ابن خلدون حول التّاريخ والعمران البشري، هي في واقع أمرها حقائق وقواعد توصّل إليها عملياً كل الفقهاء السّنيّين. أنظر: جب هاملتون، الأصول الإسلامية في نظرية ابن خلدون السّياسية ضمن دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة: إحسان عبّاس، دار العلم للملايين، بيروت، 1964 / 219.

(3) تعامل بعض المؤرّخين تعاملأ أكاديمياً دون عُقدة في توظيف النّص التّوازلي كوثائق لغوية — خبرية، في استقراء أحوال المُجتمع، مع التّنويه على الإحتراس من المعطيات التّاريخية الواردة فيها. أنظر: روبير برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة: حَمّادي السّاحلي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، 2 / 401. الهادي روجي إدريس، الدّولة الصّنهاجية في عهد بني مرين من القرن 10 إلى 12م، ترجمة: حَمّادي السّاحلي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982 / 26.

(4) يتبرّر وصف هذا التّوع من المصادر بأنّه: « حوار مع بعض العادات والتّقاليد، من أجل إدخال بعض الأعراف في حظيرة الفقه الإسلامي ». أنظر: رَحْمَة بورقية، الفقه والمُجتمع، مَجلة الأكاديمية، ع: 20، المملكة المغربية، 2003 / 78.

واستشهد سعد غراب بموقف سوفاجي (J.sauvaget)، بقوله: « أبعدُ من أن تُرتجى منه فائدة في دراسة الحياة الاجتماعية ». أنظر: سعد غُراب، م.س / 66.

وقد أوضحت إحدى الدراسات⁽¹⁾ سبب هذا التراجع بقولها: « إنَّ قلة الاعتماد على هذه النصوص في البحث التاريخي يعود في الغالب إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجه الباحثين، والتي تجعل النص النوازلي أداة غير طيعة تقتضي القيام بحملة من الإجراءات القبلية التي تهدف إلى إعداد النص كمادة إخبارية، وتجريده من الصبغة الفقهية التي تطبعه، لكن حتى بعد القيام بذلك، فإنَّه من الصعوبة بمكان القول بأنَّ هذه المادة قد أصبحت صافية للاستعمال، بل الملاحظ أنَّ نصوص التوازل والفتاوى المرفقة بها تستمرُّ في طرح مشاكل منهجية ».

ومع تأكيد المصادر التاريخية والأبحاث⁽²⁾ على أنَّ السُّلطة السياسية بالغرب الإسلامي استحكمت بقوة العصبية من جهة، وبأرضية إصلاحية تستمدُّ عناصرها من الإسلام من جهة ثانية، على اعتبار الفقهاء: « قيِّمين على ممارستها واحترامها »⁽³⁾.

فإنَّ العلاقة الجدلية بين حركية السُّلطة السياسية والمجتمع، تكمن في خيرة الفقيه المفتي النظرية المنقولة إلى مواقع العمل في المجتمع تطبيقاً وتنفيذاً: « فالفقيه المفتي يستعرض الأحوال ويُحاول أن يستخرج منها عناصر التركيبة التي يقدمها بنفسه للسائل، أو يقدمها للقاضي علاجاً ناجحاً للمشاكل، وقطعاً لدابر الشكوى، وحسماً لداع النزاع »⁽⁴⁾.

(1) مُحمَّد فتحة، م.س / 19.

(2) ابن خلدون عبد الرحمن بن مُحمَّد (ت 808هـ / 1405م)، المقدمة، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ط: 1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2005 / 148. الجابري مُحمَّد عابد، العقل السياسي العربي — مُحدِّداته وتجلياته —، ط: 2، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1991 / 215. الزركشي أبو عبد الله مُحمَّد بن إبراهيم بن اللؤلؤ، تاريخ الدولتين الموحدة والحفصية، تحقيق: ماضور مُحمَّد، المكتبة العتيقة، تونس، د.ت / 17 — 19. صبور مُحمَّد، المعرفة والسُّلطة في المجتمع العربي — الأكاديميون العرب والسُّلطة —، ط: 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992 / 72. الصغير عبد المجيد، الفكر الأصولي وإشكالية السُّلطة العلمية في الإسلام: قراءة في نشأة علم أصول الفقه ومقاصد الشريعة، ط: 1، دار المنتخب العربي، بيروت، 1994 / 8. العروي عبد الله، مفهوم الدولة، ط: 2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1983 / 104.

(3) مُحمَّد فتحة، م.س / 27.

(4) الألفي، م.س، 3 / 132.

وبالنظر إلى أهميّة هذا الشّكل المُعبّر عن النّص التّوازي، على اختلاف أشكاله المنهجية، أدركنا إلى حد ما — في قسم الدّراسة — اعتماد الفقيه القاضي أبي زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، من خلال مصنّفه الموسوم بـ: «الدّرر المكنونة في نوازل مازونة»، الأدلّة الشرّعية وتوظيفه آليات الإجتهد لاستنباط الحكم الشرعيّ المناسب، وانتصابه لفصل النزاع، وتتبعه الحجاج وإسماعه البيّنة والإقرار، واجتهاده في تطبيق الأحكام⁽¹⁾.

وأدركنا تماماً — في قسم التّحقيق — أنّ الأمر يتعلّق بالفتوى⁽²⁾ دون الحكم، ذلك أنّ: «علم العبادات كلّها على الإطلاق لا يدخلها الحكم البتّة، بل الفتيا فقط، فكلّ ما وجد فيها من الإخبارات فهي فتيا فقط، فليس لحاكم أن يحكم بأنّ هذه الصّلاة صحيحة أو باطلة»⁽³⁾.

(1) القرافي شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن إدريس (ت 648هـ / 1250م)، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، تحقيق: أبو غدة عبد الفتّاح، ط: 2، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب — سوريا، 1995 / 54.

(2) يقال أفناه في الأمر: أبانه له، واستفتى: طلب الفتوى، وتفتّاه إلى الفقيه: تحاكموا إليه، والفتوى: تبين المشكل من الأحكام، والفتيا والفتوى والفتوى: ما أفتى به الفقيه. ويقال أفتيت فلاناً رؤيا رآها: إذا عبرتها له، ومعنى تفتّاه إلى فلان: تحاكموا إليه.

وعرّف طاش كبرى زادة الفتوى فقال: «علم الفتوى تروى فيه الأحكام الصّادرة عن الفقهاء في الوقائع الجزئية ليسهل الأمر على القاصرين من بعدهم». أنظر: طاش كبرى زادة أحمد مصطفى، مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة في موضوعات العلوم، تحقيق ومراجعة: كامل بكري وأبو الثّور مُحمّد، دار الكتب الحديثة، د.ت، 2 / 601. وحقيقة الفتوى في أدقّ معانيها هي: القول والتّوقيع عن الله، فالحاكم والمُفتي والشّاهد كلّ منهم مُخبر عن الله. أنظر: ابن قيم الجوزية شمس الدّين أبو عبد الله مُحمّد بن أبي بكر (ت 751هـ / 1350م)، أعلام الموقعين عن ربّ العالمين، تحقيق: مُحمّد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1996، 4 / 173.

وقد فرّق صاحب المعيار بين علم الفتيا وفقه الفتيا، وفقه الفتيا هو العلم بتلك الأحكام الكلّية، وعلمها هو العلم بتلك الأحكام مع تزويلها على التّوازل. أنظر: أحمد بن يحيى الونشريسي (ت 914هـ / 1508م)، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرّجه جماعة من الفقهاء بإشراف: حجّي مُحمّد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، 10 / 78.

(3) القرافي شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن إدريس (ت 648هـ / 1250م)، أنوار البروق في أنواء الفروق، وضع فهارسه: مُحمّد رواس قلعة جي، دار المعرفة، بيروت، د.ي، 4 / 48.

فهل صحّت له الفتوى بما علّم وحفِظَ من قول مالك، أو قول أحد من أصحابه⁽¹⁾؟ أم صحّت له الفتوى إذا استُفتِيَ أن يفتي بما علّمه من قول مالك، أو قول غيره من أصحابه، إذا كانت قد بانت له صحّته⁽²⁾؟ أم صحّت له الفتوى عموماً⁽³⁾؟.

ويبدو أن هذا التأليف قد تلازم مع توالي عدم الإستقرار السياسي، وضعف تأثير المخزن العبد الوادي، وتأثير أشياخ القبائل والمتغلبين على البوادي، وتزايد وزن الصلحاء السياسي والديني، وارتباط اعتقاد العامة في رجالات التصوف.

يبدّ أن ذلك لم يؤثر على واقعية هذا المصنّف، سيّما وأن مؤلفها — حسب إحدى التقاريف⁽⁴⁾ — كان من جُلّة الفقهاء وكبار العلماء بالتوازل، فضلاً عن دوره السياسي، حيث استدعي من قبل السلطان مُحمّد بن أبي ثابت المتوكّل (866 — 873هـ — / 1461 — 1468م)، من أجل النّظر في قضايا المجتمع التي جرت تحت سمعه وبصره، وتوضيح الرؤية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

وقد نوّه الباحث الفرنسي جاك بيرك⁽⁵⁾ — J.Berque —، بأهميّة هذا الكتاب، مع تأكيد إحدى القراءات التاريخية⁽⁶⁾ على تهميشه ضمن كتب المناقب والكرامات وطبقات العلماء

(1) فيكون من الطائفة التي اعتقدت صحّة مذهب مالك تقليدًا بغير دليل، فأخذت نفسها بحفظ مُجرّد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه دون أن تتفكّه في معانيها، فتميّز الصّحيح من السّقيم. أنظر: ابن رشد أبو الوليد مُحمّد بن أحمد بن أحمد القرطبي (ت 520هـ / 1126م)، فتاوى ابن رشد، تقديم وتحقيق وجمع وتعليق: المختار بن الطاهر التليلي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، 3 / 1500.

(2) فيكون من الطائفة التي اعتقدت صحّة مذهب مالك بما بأن لها من صحّة أصوله التي يبنى عليها، فأخذت نفسها بحفظ مُجرّد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه وتفكّهت في معانيها، وعلمت الصّحيح منها الجاري على أصوله من السّقيم الخارج عنها، إلّا أنّها لم تبلغ درجة التحقيق لمعرفة قياس الفروع على الأصول. أنظر: م.ن، 3 / 1500 — 1501.

(3) فيكون من الطائفة التي اعتقدت صحّة مذهب مالك بما بأن لها من صحّة أصوله، فأخذت نفسها بحفظ مُجرّد أصوله من السّقيم الخارج عنها، وبلغت درجة التحقيق لمعرفة قياس الأصول على الفروع، لكونها عالمة بأحكام القرآن، وعارفة بالناسخ منها والمفصل من المحمل، والخاص من العام، عالمة بالسّنن الواردة في الأحكام، مُميّزة بين صحيحها، عالمة بأقوال العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الفقهاء، وما اتفقوا عليه واختلفوا فيه، عالمة من علم اللسان ما يُفهم به معاني الكلام، بصيرة بوجه القياس، عارفة بوضع الأدلّة في مواضعها. أنظر: م.ن، 3 / 1501.

(4) أنظر الملحق رقم: 1 / 447.

(5) Jacques Berque, *Une Epioraion De La Saintété au Maghreb*, Anneles E.S.C, N^o: 3, 1955, P: 638.

(6) بليغث مُحمّد الأمين، مدرسة مازونة الفقهية وآثارها خلال القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، ع: 1، السّنة الأولى، مخبر بحث الشريعة، الجزائر، 2004 / 116 — 117.

والصلحاء، بسبب حكم المنهجية الوضعية المعتمدة على الدفاتر والمراسلات الرسمية والمستندات العائلية والعقود والشواهد الأثرية، وغيرها من الوثائق.

وعلى هذا الأساس، وبناءً على إحدى الهموم العلمية⁽¹⁾، واعتماداً على تنويه بعض المصادر⁽²⁾، لِمكانة وأهمية هذا المصنّف، جاء اختيارنا لتحقيق بعض مسائل الطّهارة.

وكانت غايّتنا إبراز جهود علماء المغرب الأوسط في خدمة الفقه المالكي وإثرائه، والوقوف على أدواتهم المنهجية المتبعة في الإفتاء، والنظر في استخراج وسائل وطرق تنزيل الأحكام على الوقائع. فضلاً عن الوقوف على خصائص وطبيعة هذا النوع من المصادر.

نُقرُّ مبدئياً — حسب أحد الأبحاث⁽³⁾ — التي باشرت هذا النوع من المصادر، على صعوبة الفصل بين الواقع الاجتماعي وعمّا هو افتراضي في النصّ التّوازي، ذلك أنّنا أمام مسائل العبادات، لأنه من النّادر أن تخرج عن النّطاق الشّخصي.

ولأنّ المجال الذي تكثّر فيه المطارحات الفقهية بين طُلاب العلم، وتكثّر فيه الأسئلة إلى الشُّيوخ بقصد التعرّف على معنى، أو شرح اصطلاح فقهي صادفوه فيما يدرسونه من مؤلّفات، واختلفوا بشأنه.

(1) يتعلّق الأمر بالباحثة: بوبة مَجَانِي — بدرائها الواسعة للمخطوطات الفقهية والتاريخية على السّواء، فالباحثة جمّعت بين البحث التاريخي والمعطيات الفقهية، مؤكّدة أنّ التّوازل والفتاوى يُمكن أن تكون مصدراً تاريخياً وثيقاً — لا يرقى إليه الشّك — في رصد الصّور الاجتماعية، والأحداث الحضارية والتاريخية، فوجدنا لها حسّاً فقهياً كبيراً وهي تتحدّث عن قيمة كُتب التّوازل، فنوّهت بأهميّة مصنّف أبي زكرياء يحيى المازوني (ت 883هـ / 1478م). فأكرمنا بالجزء الأوّل منه، وأشارت إلى مكان تواجد بعض نُسخه.

ولمّا كان المخطوط متداخل المسائل متشابكها، تخلو نوازل من الترتيب حسب المطبوع، فقد اقترح تبويب المسائل المحقّقة فضيلة الباحث: بحّاز إبراهيم — لمّا رأى فيه بكرم نظره توطئة لأهمّ مسائله، وأرشدنا بعنايته المألوفة إلى تقنيات تُسهّل السّبيل، وتبّلغ المراد المأمول، وبذلنا النّصح والتّفهيم.

(2) ابن مريم أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد (كان حيّاً سنة: 1014هـ / 1605م)، البُستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشر: مُحمّد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908 / 42. التنبكي أحمد بابا (ت 1036هـ / 1626م)، نيل الإبتهاج بتطريز الدّيباج، إشراف وتقديم: الهرّامة عبد الحميد عبد الله، ط: 1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس — ليبيا، 1989 / 637. التنبكي أحمد بابا (ت 1036هـ / 1626م)، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدّيباج، تحقيق: علي عمر، ط: 1، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، 2004. الحفناوي أبو القاسم مُحمّد بن أبي القاسم الدّيسي، تعريف الخلف برجال السّلف، مؤسّسة الرّسالة والمكتبة العتيقة، تونس، 1985 / 189. مُحمّد بن مُحمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1930 / 165.

(3) مُحمّد فتحة، م.س / 21.

الإمام ابن عرفة ⁽¹⁾، وقوله: « وسألتُ بعض النُّجباء من أصحابنا التُّلمسانيين ⁽²⁾، وقوله: « وأجاب بعضهم ⁽³⁾، وقوله: « وأجابني غيره بما نصّه ⁽⁴⁾، إلخ، حائلاً دون التأطير الصحيح للنّازلة، خاصّة إذا علمنا أنّ التحديد الجغرافي لهذا النوع من التأليف قد اتّسع ليشمّل منطقة جغرافية واسعة، فقد يكون الإفتاء في نازلة من مصدر متقدّم أو متأخّر.

ونلمسُ في قول المصنّف: « فضمّنتُ ما كنتُ جمعتُ، وما جمعتُ مولاي الوالد رحمه الله، وما وجدته بيد بعض الخُصوم، وبيد بعض قضاة وطننا، من أجوبة المتأخّرين المتضمّنة مسائل العبادات، ومسائل العادات، مع ما كنتُ أسألُ عنه، أو سأله غيري ممّا يقعُ لي مع الأصحاب في المذاكرات، أو في مجلس الإقراء من إشكالٍ في كلام ابن الحاجب، أو شرّاحه ⁽⁵⁾. صُوبة الثور على موارد ⁽⁶⁾ الفقهاء ونقولهم ورواياتهم لتوثيقها، فضلاً عن اجتزاء الثّقول، وتقطيع الأسماء والكنى والألقاب، وذكر المؤلفات مُجرّدة من أصحابها.

فكان الإستقراء والوصف والتّتبّع الخبري، فضلاً عن استعمال بعض الأدوات المنهجية — إجرائياً —، المنهج المُتبع في الدّراسة والتّحقيق.

ومن بين الإشكاليات الأولى التي طرحها الإطّلاع على المُتداول من مصادر التّاريخ المتعلّقة بالموضوع: هل تحقّق شرطُ الكفاية ⁽⁷⁾ في أمراء بني زيّان بمشروعية المُبايع، والتي تقتضي منه أن يكون قادراً على القيام بها؟ وإلى أي حدّ استطاع الأمير الزيّاني أن يتقيّد بالمرجعية التي هي الشّرع، وتطبيقها بأحكامها وتفاريعها؟ وهل كان أسلوب الحكم والعلاقة مع الرّعية والتّشريعات، سبباً في انتقال الحكم من أسرة إلى أسرة أخرى؟ وهل يُمكن تفسير استقرار أو ضُعف الحكم

(1) أنظر / 234 — 254.

(2) أنظر / 402.

(3) أنظر / 276.

(4) أنظر / 403.

(5) أنظر / 224.

(6) مثل: مُختصر ابن عبد الحكم الفقهّي، لأبي مُحمّد عبد الله بن عبد الحكم (ت 214هـ / 829م)، والمجموعة، لأبي عبد الله مُحمّد بن إبراهيم بن عبدوس (ت 260هـ / 873م)، والموازية، لأبي عبد الله مُحمّد بن إبراهيم المعروف بابن الموّاز (ت 269هـ / 882م)، مُختصر الوقّار، لأبي بكر مُحمّد بن أبي يحيى زكريا الوقّار (ت 269هـ / 882م).

(7) يعرفها ابن خلدون بقوله: « وأما الكفاية، فهو أن يكون جريئاً على إقام الحدود واقتحام الحروب بصيراً بها، كفيلاً بحمل التّاس عليها، عارفاً بأحوال العصبية وأحوال الدّهاء، قويّاً على معاناة السّياسة ليصبح له بذلك ممّا جعل إليه من حماية الدّين وجهاد العدو وإقامة الأحكام وتديير المصالح ». أنظر: ابن خلدون، المقدّمة / 202.

السِّيَاسِي لِأَسْرَةِ مِنَ الْأَسْرِ الزِّيَانِيَةِ بِعِلَاقَتِهَا مَعَ الْأَوَّلَى أَوْ الثَّانِيَةِ (بنو مَرِين، بنو حَفْص)، فِي حَالَةٍ ضَعْفِهَا أَوْ اسْتِقْرَارِهَا؟ أَمْ أَنَّ تَأْثِيرَ شُيُوخِ الْقَبَائِلِ وَأَنْخِرَاطِهَا فِي الْحُكْمِ السِّيَاسِيِّ كَانَ سَبَبًا فِي ذَلِكَ؟ وَلِمَاذَا تَغَيَّرَ مِيزَانُ الْقُوَى السِّيَاسِيَةِ لِغَيْرِ صَالِحِ دَوْلِ الْمَغْرِبِ الثَّلَاثِ؟

وَنَحْنُ نُوَكِّدُ عَلَى مَا جَاءَ فِي عِبَارَةِ بَلِيغَةٍ: « حُكَّامٌ وَمَحْكُومُونَ، وَقَادَةُ وَمُنْقَادُونَ، وَأَنَّ كُلَّ الْعِلْمِ وَالْفَنِّ السِّيَاسِيِّ يَتَأَسَّسُ عَلَى هَذِهِ الْوَاقِعَةِ الْأَوَّلِيَّةِ الَّتِي يَتَعَذَّرُ اخْتِرَالُهَا »⁽¹⁾.

نَسْتَحْضِرُ سُلْطَةَ الْفَقِيهِ — الْقَاضِي يَحْيَى الْمَازُونِي (ت 883هـ / 1478م)، لِتَحْدِيدِ مَدَى إِمْكَانِيَةِ حُضُورِ نَصِّهِ الْفَقْهِي فِي مَعَالِجَةِ الْأَوْضَاعِ السِّيَاسِيَةِ الَّتِي عَاشَتْهَا الدَّوْلَةُ الزِّيَانِيَّةُ فِي مَرَحَلَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ؟.

وَجَاءَتْ الْإِجَابَةُ عَلَيْهَا فِي الْمَطْلَبِ الْأَوَّلِ بِعَنْوَانِ: « الْأَوْضَاعُ السِّيَاسِيَّةُ خِلَالِ الْفَتْرَةِ: 791 — 910هـ / 1388 — 1504م »، مِنْ الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ الَّذِي حَمَلَ عَنْوَانِ: « عَصْرِ الْمَازُونِيِّ وَمَدَى تَأْثَرِهِ بِهِ ».

وَنَحْنُ لَا نَمْلِكُ آيَةَ مَعْطِيَّاتٍ مَصْدَرِيَّةٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِكَمِّيَّاتِ الْإِنْتِاجِ الزَّرَاعِيِّ، وَالصَّنَاعِيِّ — الْحَرْفِيِّ، خَاصَّةً إِذَا تَعَلَّقَ الْأَمْرُ بِمَدِينَةِ مَازُونَةِ، وَإِنَّمَا إِشَارَاتٌ مُتَفَرِّقَةٌ فِي مَجَالِهَا، فَهَلْ كَانَ الْإِنْتِاجُ قَادِرًا عَلَى مَسَايِرَةِ النَّشَاطِ التِّجَارِيِّ؟ فِي وَقْتِ بَدَتْ فِيهِ مَدِينَةٌ تَلْمَسَانُ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ رَأْسَ الْهَرَمِ فِي شَبَكَةِ الطَّرِيقَاتِ وَحَرَكَةِ الْقَوَافِلِ التِّجَارِيَّةِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَهْمِيَّةِ تَأْسِيسِهَا الْإِقْتِسَادِي.

وَلَوْ أَنَّ الْأَمْرَ يَتَعَلَّقُ بِمَسْتَوًى تَدْخُلُ فِيهِ الْفُقَهَاءُ فِي مُخْتَلَفِ الْأَنْشِطَةِ الْإِقْتِسَادِيَّةِ، مِنْ أَجْلِ التَّقْوِيمِ وَالتَّصْحِيحِ، فَكَيْفَ نَظَرَ الْفَقِيهِ يَحْيَى الْمَازُونِي إِلَى تَنْظِيمِ الْبَوَادِي وَمُخْتَلَفِ الْأَنْشِطَةِ الَّتِي مَوْرَسَتْ بِهَا: كَالْبُنْيَةِ الْعَقَّارِيَّةِ، الشَّرَاكَةِ، عِلَاقَاتِ الْإِنْتِاجِ بِالْمَدَنِ وَأَحْوَازِهَا، الْجِهَازِ الْمَخْزَنِ، مَشَاكِلَ الْمَاءِ، ...إِلْخ؟ وَهَلْ اسْتَطَاعَ تَقْدِيمُ رَأْيٍ بِشَأْنِهَا؟ ثُمَّ الْبَتَّ فِي هَيْكَلَةٍ وَتَنْظِيمِ الْجَمَاعَاتِ الْحَرْفِيَّةِ؟ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ كُلَّ حِرْفَةٍ كَانَ يَتَرَأَّسُهَا أَمِينٌ يَعْتَبِرُ النَّظَرَ فِيهَا، فَمِثْلًا: هَلْ كَانَتِ الْعُمَلَةُ بِكَامِلِ خَصَائِصِهَا وَمَوَاصِفَاتِهَا؟ وَهَلْ كَانَتْ ذَاتَ قِيَمَةٍ وَنَفَاقٍ؟.

وَبِنَاءٍ عَلَى أَنَّ التِّجَارَةَ الدَّاخِلِيَّةَ وَالسُّوقَ هِيَ الْخَلْفِيَّةُ الَّتِي مِنْ خِلَالِهَا يَتِمُّ رَصْدُ أَصْنَافِ التُّجَارِ الصَّغَارِ وَالْبَاعَةِ، فَإِلَى أَيِّ مَدَى تَمَّ الْحِرْصُ عَلَى أَنْ تُجْرَى الْمَعَامَلَاتُ فِي الْأَسْوَاقِ بِنَاءً عَلَى الْمُبَادِئِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟.

(1) جَان جَاك شَوْفَالِيَّة، تَارِيخُ الْفِكْرِ السِّيَاسِيِّ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الدَّوْلَةِ الْقَوْمِيَّةِ، تَرْجَمَةٌ: مُحَمَّدٌ عَرَبُ صَاصِيلَا، ط: 1، الْمَوْسَسَةُ الْجَامِعِيَّةُ لِلدِّرَاسَاتِ وَالنَّشْرِ، بَيْرُوت، 1985 / 1.

حصّصنا المطلب الثاني للإجابة عنها تحت عنوان: «الأوضاع الاقتصادية»، بفروعه الثلاثة: الزراعة — الصناعة — التجارة.

وكان المطلب الثالث الذي هو بعنوان: «الأوضاع الاجتماعية»، وقوفاً على مدى التأثير والإلزام الذي تحكّره بعض الفئات الاجتماعية باسم السُّلطة أو السيادة أو الشرف من أجل كسب العامة، أو في نَحْت طبيعة مُجتمع ذلك العصر؟ وكيف نظر المفتي الفقيه إلى هذا التأثير؟ وحاولنا من خلال المطلب الرابع بعنوان: «الأوضاع الثقافية»، أن نترصد الظروف الاجتماعية والوظيفية للطبقة المثقفة، وازدهار الحركة العلمية في تلك الفترة.

بينما أفصح استقراؤنا لأهمّ الدراسات⁽¹⁾ المنجزة حول تاريخ مَدين المغرب الأوسط، خلال فترة العصرين الوسيط والحديث — لحد الآن —، عن تفاوت وغياب مدينة مازونة كحاضرة، وما تبعها من ظروف التأسيس.

فحاولنا في المطلب الخامس: «مدينة مازونة الجذور والمعطيات الاقتصادية»، وكان أقلّ كثافة من المطالب الأولي، أن نورد إشارات مقتضبة لنشاط مازونة الإقتصادي والاجتماعي. وظلّت المادّة الخبرية شحيحة بكتب التراجم، إلّا ما كان من إشارات مقتضبة في بعضها، فيما يتعلّق بالمبحث الثاني المعنون بـ: «حياة الشيخ يحي المازوني».

حيث اهتمنا في المطلب الأول: «التعريف بيحي المازوني وترجمته» رغم غموض ما يتعلّق بأسرته، وعوامل نبوغه وسعيه في طلب العلم، فضلاً عن انعدام تاريخ ولادته.

وكان المطلب الثاني تحت عنوان: «شيوخه وتلاميذه»، أكثر ثراءً وترجمة، دون غيره من مطالب المبحث الثاني، فقد كشف عن أهم عامل في تكوينه الفكري، وأثر مسار الحركة العلمية في المغرب الأوسط خلال القرن: 9هـ / 15م.

وأردنا في المبحث الثالث بعنوان: «المؤلف»، التّظّر في مصنّفه، من خلال المطلب الأول: «تعريف عام بالكتاب»، من حيث إثبات نسبته لمؤلفه بالإعتماد على نسخ المؤلف نفسه، وما

⁽¹⁾ صالح بعيزيق، بجاية في العهد الحفصي: دراسة اقتصادية واجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2006. عبد العزيز فيلاحي، مدينة قسنطينة: تاريخ — معالم — حضارة —، دار الهدى للطباعة والنشر — عين مليلة —، الجزائر، 2007. فاطمة الزهراء قشّي، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن 13هـ / 18 — 19م، دكتوراه دولة، جامعة تونس، 1999. مصطفى أحمد حمّوش، المدينة والسُّلطة في الإسلام: الجزائر في العهد العثماني نموذج، مركز جُمعة الماحد للثقافة والتراث، دُبي، 1999.

أثبتته كُتب التراجم والحوليات، وكتب الفقه والنوازل، وفي دواعي مُصنّفه، ومدى أهمّيته ضمن المصنّفات الفقهية المالكية.

وأحصينا في المطلب الثاني: « مصادره »، التي اعتمد عليها في تأليفه من كتب الفقه والحديث والأُمّهات والدّواوين والقضاء والوثائق، وهي كتب ألفت في أزمنة مُختلفة انتهت إلى عصر المؤلّف وبعده.

وتراءت لنا في المطلب الثالث: « منهجه في التأليف »، طريقته في ميدان التأليف عن سابقه، من حيث التبويب، واستعمال المصادر، والجواب التي عالّجها، وأسلوب عرضها، وأدواته المنهجية المُتبعة في قراءة النّازلة.

وكان المطلب الرابع: « وصف النّسخ المعتمدة في تحقيق النّص ونماذج منها »، ترجمة لها، ووصفاً لكل نسخة على انفراد، مع بيان بعض الملاحظات عليها من الجانب الشكلي.

ورسمنا في الخاتمة العامّة مُختلف النّتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلّق بالتحوّلات التي عرفها المغرب الأوسط خلال ضعف السّلطنة الزيّانية في نهاية القرن: 9هـ / 15م، وما كشف عنه مصنّف أبي زكرياء يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، لتضع بعض التنويهات القابلة للبحث والدّراسة والتّحقيق ضمن هذا النوع من المصادر.

وأرفقنا قسماً الدّراسة والتّحقيق بملاحق⁽¹⁾، وذيل للفهارس، وهي: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس القواعد والضوابط الفقهية، وفهرس الشّعْر والنّظم، وفهرس التعريفات اللّغوية والإصطلاحية، وفهرس الأعلام، وفهرس المجموعات (الفرق المذهبية — الطوائف العرقية والدينية — القبائل)، وفهرس الموضوعات.

ووجدت الدّراسة والتّحقيق الحُجّة الدّامغة في تقويم اعوجاجها، وتعميق طرحها، واستقراء حركيّة نقلها، وصياغة أدواتها على أسُس منهجية، فارتشفت منها في الإغناء والإثراء، فكان الأستاذ / الدكتور — الفاضل —: عبد العزيز فيلاي، مشرفاً وموجّهاً، ناصحاً ومساعداً، فأحيا الأمل بعد الكلّ، وجدّد العزم على العمل.

وترفع الدّراسة والتّحقيق شكرها واحترامها للجنة العلميّة المناقشة — أبقاها الله أهلاً لكلّ جَميل، وجزاها من فضله الجزيل — راجيةً منها جَبَرَ ما فيها من نقص وأخطاء.

(1) أنظر / 446 — 447 — 448.

أولاً: أهم مصادر البحث ومراجعته (عرض وتحليل)

1 - مجاميع الفتاوى (كتب النوازل والفقه):

وجدنا المادة غزيرة في هذا النوع من المصادر، فاستعملنا منها: النوادر والزيادات⁽¹⁾، والبيان والتحصيل⁽²⁾، والمفيد للحكام⁽³⁾، وجامع الأمهات⁽⁴⁾، وحاشية المشدالي⁽⁵⁾، والعقد المنظم⁽⁶⁾، والمختصر الفقهي⁽⁷⁾، والشامل⁽⁸⁾، والمترع النبيل⁽⁹⁾، وشرح ثحفة الحكام⁽¹⁰⁾، والنوازل الجديدة الكبرى⁽¹¹⁾.

(1) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ / 996م)، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999.

(2) ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد القرطبي (ت 520هـ / 1126م)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، تحقيق: حجي محمد، ط: 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

(3) أبو الوليد هشام بن عبد الله بن هشام الأزدي القرطبي (ت 606هـ / 1209م)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، مخ، رقم: 1364 — 1365، المكتبة الوطنية الجزائرية.

(4) أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب (ت 646هـ / 1248م)، جامع الأمهات مختصر ابن الحاجب الفرعي، تحقيق: أبو الفضل بدر العمراني الطنجي، ط: 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004.

(5) عمران بن موسى المشدالي (ت 745هـ / 1344م)، حاشية المشدالي، مخ، مكتبة محمد بن عبد الكبير — المطارفة — أدرار.

(6) أبو القاسم سلمون بن علي بن سلمون الطائي الكناني الغرناطي (ت 767هـ / 1365م)، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، مخ، مكتبة زاوية الهامل — بوسعادة —.

(7) ابن عرفة محمد بن محمد بن حماد الورغمي (ت 803هـ / 1401م)، المختصر الفقهي، دراسة وتحقيق: سعيد سالم فندي والطوير حسن مسعود، ط: 2، دار المدار الإسلامي، بنغازي — ليبيا، 2002.

(8) تاج الدين أبو البقاء بهرام بن عبد السلام بن عبد العزيز الدميري (ت 805هـ / 1402م)، الشامل، مخ، رقم: 1272، المكتبة الوطنية الجزائرية.

(9) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخطيب محمد المعروف بابن مرزوق الحفيد (ت 842هـ / 1438م)، المترع النبيل في شرح مختصر خليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل، مخ، رقم: 1136، المكتبة الوطنية الجزائرية.

(10) أبو يحيى محمد بن عاصم الأندلسي (ت 857هـ / 1453م)، شرح ثحفة الحكام، مخ، رقم: 1284، المكتبة الوطنية الجزائرية.

(11) أبو عيسى المهدي الوزاني (ت 1342هـ / 1923م)، النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى المسماة بالمعيار الجديد الجامع العرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، قابله وصححه على النسخة الأصلية: بن عبد عمر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1996.

وكان بعضها على أهميّة في الدّراسة النّظرية، خاصّة فيما يتعلّق بالنّظام الزّراعي والصّناعي — الحرفي والتّجاري، والكشف عن مواقف الشّرع من القضايا المتعلّقة بها، كما وفرّ لنا بعض المعطيات الإجماعية، كماشارتها إلى مدى أثر، أو أهميّة بعض الفئات داخل المجتمع. أمّا فتاوى ابن رشد⁽¹⁾، والبُرزلي⁽²⁾، والونشريسي⁽³⁾، فقد كانت بالنسبة إلينا أداة بحث هامّة، بتركيزهما على مجال الفتوى في قضايا محدّدة، وبكونها تأتي بتفاصيل مهمّة عن مصدر النّازلة، ومعلومات هامّة تتعلق بأسماء فئة القضاة والمفتين، فضلاً عن توفير بعض المعطيات الإقتصادية والإجتماعية. وكانت المدوّنة الكبرى⁽⁴⁾ الخلفية النّظرية والتّشريعية لمعظم مسائل قسم التّحقيق، فقد جاءت جامعة لكلّ مسائل هذا النوع من المصادر.

2 — كتب الطّبقات والتّراجم والمناقب:

أكثرها عددًا بالمقارنة مع أصناف المصادر الأخرى، ويضمّ هذا الصّنف من المصادر آداب الحسبة والمؤلّفات التي اهتمت بتراجم أهل العلم والشّرفاء وإبراز مكانتهم ومناقبتهم وكراماتهم. يوفّر لنا هذا النوع من المصادر مادة غزيرة عن إسم وكُنية ونسبة وولادة ووفاة ومكان ومهنة وشيوخ وتلامذة ومؤلّفات، وبعض كرامات وأعمال المترجّم. كما تتضمّن معطيات متوفّرة عن الحُسبة من زاوية فقهية، وبعض المظاهر الحضارية في مجال العُمران، والحياة الإقتصادية في مجال المعاملات.

(1) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، م.س.

(2) البُرزلي أبو القاسم بن أحمد البلوي (ت 841هـ / 1437م)، فتاوى البُرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام، تقديم وتَحقيق: مُحمّد الحبيب الهيلة، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002.

(3) أحمد بن يحيى الونشريسي، م.س. (914هـ / 1508م)، المعيار المعرّب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرّجه جماعة من الفقهاء بإشراف: حجّي مُحمّد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

(4) مالك بن أنس برواية سحنون (ت 240هـ / 854م)، المدوّنة الكبرى، ط: 1، دار الكتب العلمية — بيروت، 1994.

ونظراً لأهميتها واشتراكها في إهتمام واحد وهو التراجم، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: ترتيب المدارك⁽¹⁾، وكتاب الصلّة⁽²⁾، ووفيات الأعيان⁽³⁾، وطبقات الفقهاء⁽⁴⁾، والديّاج المذهب⁽⁵⁾، وتهذيب التهذيب⁽⁶⁾، والضوء اللامع⁽⁷⁾، وبغية الوعّاة⁽⁸⁾، والبُستان⁽⁹⁾، ودرّة الحجال⁽¹⁰⁾، وجزوة الإقتباس⁽¹¹⁾، ونيل الإبتهاج⁽¹²⁾، وكفاية المحتاج⁽¹³⁾،... إلخ.

(1) عيّاظ القاضي أبو الفضل عيّاظ بن موسى اليحصبي (ت 544هـ / 1149م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، تحقيق: محمود أحمد بكير، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دار مكتبة الفكر، طرابلس، د.ت.

(2) ابن بشكّوأل أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت 578هـ / 1183م)، كتاب الصلّة في تاريخ علماء الأندلس ذيل كتاب تاريخ ابن الفرضي، تقديم وشرح وضبط: الهوّاري صلاح الدّين، ط: 1، المكتبة العصرية، بيروت، 2003.

(3) ابن خلّكان أبو العباس شمس الدّين أحمد بن مُحمّد بن أبي بكر (ت 681هـ / 1282م)، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د.ت.

(4) الشّيرازي أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت 772هـ / 1370م)، طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عبّاس، ط: 2، دار الرائد العربي، بيروت، 1981.

(5) ابن فرحون برهان الدّين إبراهيم بن علي (ت 799هـ / 1396م)، الديّاج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق: علي عمر، ط: 1، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، 2006.

(6) ابن حجر العسقلاني شهاب الدّين أحمد بن علي (ت 852هـ / 1448م)، تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت، د.ت.

(7) السخّاوي شمس الدّين مُحمّد بن عبد الرحمن (ت 902هـ / 1496م)، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، ط: 1، دار الجيل، بيروت، 1992.

(8) السيوطي جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ / 1505م)، بغية الوعّاة في طبقات اللّغوين والنّحاة، تحقيق: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، د.ت.

(9) ابن مريم أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد (كان حيّاً سنة: 1014هـ / 1605م)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشر: مُحمّد بن أبي شنب، المطبعة الثعلبية، 1908.

(10) ابن القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن أبي العافية الكناسي (ت 1025هـ / 1616م)، درّة الحجال في أسماء الرّجال ذيل وفيات الأعيان، تحقيق: مُحمّد الأحمدي عبد الثّور، المكتبة العتيق، تونس، دار الثّراث، القاهرة، 1981.

(11) ابن القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن أبي العافية الكناسي (ت 1025هـ / 1616م)، جزوة الإقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط — المملكة المغربية، 1973.

(12) التّنكي، نيل الإبتهاج، م.س.

(13) التّنكي، كفاية المحتاج، م.س.

3 - كتب الجغرافيا والرحلات:

يكشف هذا النوع من المصادر بالمُعينة، عن النشاط التجاري، مبيّنًا أهميته الزراعية والصناعية والحرفية، والجانب العمراني في وصف القرى والمدن بخصائصها الطبيعية، لا سيّما حول المسالك والطُرقات، وتجارة بلاد السودان.

كان من أبرزها: كتاب نزهة المشتاق⁽¹⁾، ومعجم البلدان⁽²⁾، والإستبصار⁽³⁾، وكتاب الجغرافية⁽⁴⁾، وكتاب الروض المعطار⁽⁵⁾.

ويعتبر كتاب وصف إفريقيا⁽⁶⁾، ورحلة عبد الباسط بن خليل⁽⁷⁾ شاهداً عياناً لشمال إفريقيا في نهاية القرن: 9هـ / 15و، وبداية القرن: 10هـ / 16م.

(1) الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (ت 558هـ / 1162م)، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق: محمد حاج صادق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

(2) ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله الرُّومي البغدادي (ت 626هـ / 1228م)، معجم البلدان، تحقيق: الجندي فريد عبد العزيز، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

(3) مؤلف مجهول، كاتب مرآكشي من كتاب القرن (6هـ / 12م)، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، د.ت.

(4) الزُّهري أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت أوسط ق6هـ / 12م)، كتاب الجغرافية، تحقيق: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.

(5) الحميري محمد بن عبد المنعم (ت أواخر القرن: 9هـ / 15م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، د.ت.

(6) حسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجّي و محمد الأخضر، ط: 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

(7) روبر برونسفيك، رحلتان إلى شمال إفريقيا، يصدرها: فؤاد سيزكين، مجلة الجغرافيا الإسلامية، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية، 1994.

4 – كتب التاريخ والحواليات:

أفادنا هذا النوع من المصادر في دراسة الأحداث السياسية، ومتابعة أطوار الحكم، وأثر بعض الفئات الاجتماعية، وبعض المظاهر الاجتماعية.

نذكر منها على الخصوص: بغية الرواد⁽¹⁾، وكتاب العبر⁽²⁾، وروضة التّسرين⁽³⁾، ونظم الدرّ والعقيان⁽⁴⁾، وتاريخ إفريقية في العهد الحفصي⁽⁵⁾، وتاريخ الدّواتين⁽⁶⁾.

كما استفاد جزء الدّراسة من بعض الدّراسات المعاصرة للفترة المدروسة، كان أهمّها على الإطلاق: تلمسان في العهد الزياني — دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية⁽⁷⁾ —، فقد احتوت على أكبر عدد من المعلومات المهمّة في دراسة الأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية للفترة المدروسة.

وبالتّظر إلى نقولها التي توزّعت بين أمّهات كتب التاريخ، والوثائق الرّسمية، وكتب النّوازل، كانت بالنسبة إلينا موجّهة وموضّحة ومُستعملة.

(1) ابن خلدون، أبوزكرياء يحيى بن مُحمّد (ت 780هـ / 1378م)، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق وتقديم: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980.

(2) ابن خلدون عبد الرحمن بن مُحمّد (ت 808هـ / 1405م)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السُلطان الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكّار، مج: 7، ط: 2، دار الفكر، بيروت، 2000.

(3) أبو الوليد إسماعيل (810هـ / 1408م)، روضة التّسرين في دولة بني مرين، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، ط: 3، المطبعة الملكية، الرباط، 2003.

(4) التّنسي مُحمّد بن عبد الله بن عبد الجليل (ت 899هـ / 1493م)، نظم الدرّ والعقبان في بيان شرف بني زيّان، تحقيق وتعليق: محمود بوعبيد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

(5) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي.

(6) الزّركشي، م.س.

(7) عبد العزيز فيلاحي، تلمسان في العهد الزياني — دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية —، د.ط، موفم للنشر، 2002.

ثانيًا: عملي في التحقيق

الترمنا فيه بالمنهجية العلمية المتبعة في تحقيق النصوص، وأتبعنا فيه الخطوات التالية:

- 1 — تَمَّتْ مقابلة مسائل النسخ المعتمدة في التحقيق، وعددها سِتُّ نسخ⁽¹⁾، جاعلين مسائل النسخة (و) هي المسائل الأصلية⁽²⁾، وإن وجدنا فيها بعض السَّقط أو الغموض أدركناه من النسخ الأخرى، مع الإشارة إلى الاستعانة بمسائل كتابي: المعيار للونشريسي، والتّوازل الكبرى الجديدة للوزّاني، دون مقابلتهما بمسائل النسخ المعتمدة.
- 2 — تَمَّ نسخ مسائل النسخة الأصلية حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع الإجتهد في إخراجها سليمة كما أرادها مؤلفها، وكتابتها مُجرّاة على شكل فقرات.
- 3 — تَحَقَّقْنَا من النصوص التي أوردها — يحي المازوني — بالرجوع إلى المصادر التي أشار إلى النقل عنها، وبعضها لا زال مخطوطًا، وإن تعذّر علينا رجوعنا إلى المصادر البديلة التي نقلنا عنها، وتَمَّتْ إحالتها في الهامش.
- 4 — أضفنا للنص العلامات اللازمة، مثل: الفاصلة والنقطة والنقطتين، وتَمَّ ضبط ألفاظ المسائل التي تحتاج إلى الشّكل، مراعين قواعد اللغة العربية والعروض، واستعنا في ذلك بأهل التخصص.
- 5 — وضعنا عناوين جزئية للمسائل، وجعلناها بين معقوفتين []، لتمييزها عن أصل الكتاب.
- 6 — عرّفنا بالأعلام الواردة في النص عند ذكرهم أوّل مرّة، باستثناء من لم نقف على ترجمته، وتَمَّ الإقتصار على الضّروري من سيرهم، وذكر مؤلّفاتهم، مُحيلين على أهم المصادر والمراجع من غير استقصاء لها.
- 7 — قمنا بعزو الآيات إلى سورها وأرقامها فيها، والأحاديث النبوية والآثار من كتب السّنة.

(1) أنظر / 203 — 204 — 205 — 206 — 207 — 208 — 209 — 210 — 211 — 212 — 213 — 213 — 214 — 215 — 216 — 217 — 218 — 219 — 220 — 221.

(2) ربّنا منازل النسخ، فوجدنا النسخة (و)، قد كتبت عن نسخة المؤلّف وعورضت بها، وكتبها عالم متقن ضابط، حيث جاء على يد العلامة المهدي بن عبد الله البوعبدلي تقرّض في خاتمتها، قوله: « وقد صُحِّحت هذه النسخة على النسخة الموجودة بخزانة العلامة المرحوم سيدي عبد القادر بن يسعد البرذعي دفين الدّبة قرب قلعة بني راشد، وقد نسخها كاتبها السيّد عبيد الله المرسى به سلمان البعزيني، للعلامة المذكور في: رجب عام خمسٍ بعد الألف، ونقلها على النسخة الأصلية، التي بآخرها إجازة وتقرّض العلامة الشّيخ سيدي أحمد بن يحيى الونشريسي، المؤرّخة عام: إحدى وسبعين وثمانمائة بخطه ». أنظر: الملحق رقم: 1 / 446.

- 8 — عرّفنا لغةً واصطلاحاً، المصطلحات التي تحتاج إلى الشرح.
- 9 — علّقنا على بعض المسائل مصدريةً بالزيادة أو التوضيح، أينما كان الغموض.
- 10 — ترجمنا لمصادر الشيخ يحيى المازوني المغمورة غير المشهورة.
- 11 — حلّينا المسائل بفهارس فنيةً تيسيراً لتناوله.

ثالثاً: قراءة في الدراسات السابقة

- صدر عن مِخبر المخطوطات بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية — قسم علم المكتبات — جامعة الجزائر، سنة: 2004م، تحقيق الباحث حساني مُختار⁽¹⁾ لِمصنّف: « الدُّرر المكنونة في نوازل مازونة »، لِمؤلفه أبو زكرياء يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م).
- يَبْدُ أن قراءتنا في الجهد المبذول في التحقيق، وصلت إلى الملاحظات التالية:
- 1 — لم يوفَّ جزء الدراسة حقّها، فقد أغفل كثير من المعطيات التي تستلزمها قواعد التحقيق⁽²⁾.
 - 2 — وقع له خلط نسبة الكتب، والخلط في الأسماء⁽³⁾.
 - 3 — أشار إلى مكان تواجد النسخ المعتمدة في التحقيق، ولم يصفها⁽⁴⁾.
 - 4 — وضع نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية النسخة الأم⁽⁵⁾، وهذا يعني أنه لم يقابل⁽⁶⁾ بين النسخ المعتمدة في التحقيق.

(1) الدُّرر المكنونة في نوازل مازونة أبو زكرياء يحيى المغيلي المازوني، تحقيق: حساني مُختار، مِخبر المخطوطات — قسم علم المكتبات — جامعة الجزائر، 2004.

(2) من المتفق عليه لدى مدارس التحقيق أن يُخصّص المؤلف فصلاً تمهيدياً خاصاً لدراسة سيرة صاحب النصّ وعصره ووظيفته ومذهبه ومنهجه، ودواعي تأليف كتابه، وغيرها. أنظر: عبد السلام هارون، م.س / 43.

(3) ورد في (1 / 10)، من تحقيقه، أن يحيى المازوني (ت 883هـ / 1478م)، له كتاب آخر تناول فيه أحكام التوثيق والقضايا، — وهذا خطأ — وإنما الكتاب المقصود لوالده موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1430م)، الموسوم بعنوان: « الرّائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق ». أنظر: بوبة مجاني، م.س / 148.

(4) أنظر: حساني مُختار، م.س، 1 / 15 — 16.

(5) المتفق عليه بين الدارسين على ترتيب النسخ أن تكون نسخة المؤلف هي النسخة الأم، فإن لم توجد فالنسخة المنقولة عنها، ثم فرعها وفرع فروعها، فإن لم توجد فالنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديدة بأن تحلّ المرتبة الأولى إذا اعوزتها نسخة المؤلف، وإذا اجتمعت نسخ مجهولات سلسلة النسب كان ترتيبها مُحتاجاً إلى صدق المُحقّق، والمبدأ العام أن تُقدّم النسخة ذات التاريخ الأقدم، أو التي عليها خطوط العلماء. أنظر: عبد السلام هارون، م.س / 37. المنجد، م.س / 13. الخراط أحمد، م.س / 29. الطّرايشي، م.س / 36. عبد المجيد دياب، م.س / 232.

(6) يشير برجستراسر إلى طريقة إعداد المقابلة قبل النشر بقوله: « يجدر بنا أن نقابل كلّ النسخ بأصل واحد، ... ونكتب اختلافات النسخ على هامش النسخة التي أخذت أساساً للمقابلة »، ويضيف: « فإننا إن شككنا في صحّة لفظ أو عبارة من الكتاب الذي نصحّحه، أو تردّدنا بين القراءتين المرويتين، فلا بدّ لنا أن نأتي بمواضع موازية للموضع الذي نشكّ أو نتردّد فيه، لكي نستعين بها على إزالة هذا الشكّ وهذا التردّد ». أنظر: برجستراسر، م.س / 73 — 74 — 97.

وأكد رمضان عبد التّوّاب أن المقابلة بين النسخ تكشف عن الخلل في ترتيب أوراق المخطوط أو ذاك، فلا بدّ عندئذ من إعادة ترتيب الأوراق. أنظر: رمضان عبد التّوّاب، م.س / 122.

- 5 — لم يُخرَج المحقق النص كما وضعه مؤلفه⁽¹⁾، بل أخلط مسائله.
- 6 — لم ينتبه إلى عدوى أخطاء الناسخ⁽²⁾.
- 7 — انعدام حواشي ذيل المتن، سواء تعلّق الأمر بتخريج الآيات القرآنية⁽³⁾، أو الأحاديث النبوية الشريفة⁽⁴⁾، أو شرح للمصطلحات الغامضة⁽⁵⁾، أو ترجمة للأعلام⁽⁶⁾، أو غيرها.
- 8 — لم يضبط النص ضبطاً تاماً⁽⁷⁾، فأهمل الأسلحة اللازمة للتححيص، خاصة منها الضبطين النحوي والصرفي⁽⁸⁾.
- 9 — لم يُراعي المحقق علامات التنصيص، أو الأقواس الصغيرة عند الاقتباس لعبارة بنصّها، والقوسان الكبيران يكونان لما لم يكن في أركان الكلام.
- 10 — لم يراعِ المحقق استعمال الفواصل، فإهمالها قد يوقع في الإبهام، ووضعها في غير موضعها قد يفسد المعنى تماماً.

(1) يتفق الكثير من الدارسين على أنّ الغاية من التحقيق هي: « إبراز النص وفقاً للصورة التي وضعها المؤلف، من حيث الخطّ واللفظ والمعنى ». أنظر: مصطفى جواد، أصول تحقيق النصوص، بغداد، 1974 / 5 — 10 — 19. الطرايشي، م.س / 11. عبد المجيد دياب، م.س / 36.

(2) النسخ موضوع لم يُحظَ بما يستحقّه من البحث، وهذا النوع من الدراسات ضروري للمفهرس والباحث على السواء، فإذا كان القدماء يعتبرون النسخة شيئاً مثيراً من الناحية الشرعية حيث يضيفون اسمهم في المخطوط ليدعى لهم مع المؤلف، فإن عدداً من النسخ قد بدلوا وغيروا عن قصد أو غير قصد، كإظهار النسخ للمهارة، أو تقليداً لخطّ النسخة التي نقل منها بدقة كبيرة حتّى لا يُميّز بينهما. أنظر: أحمد شوقي بنين، دراسات في علم المخطوطات والبحث البليوگرافي، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المملكة المغربية، 1993 / 85.

(3) أنظر على سبيل المثال لا الحصر: حساني مختار، م.س، 1 / 45 — 47 — 49 — 50 — 59 — 90 — 91 — 153 — 154 — 199 — 232 — 241 — 260 — 262 — 321 — 367 — 373 — 379.

(4) م.ن، 1 / 58 — 59 — 60 — 76 — 89 — 91 — 92 — 121 — 122 — 123 — 132 — 133 — 134 — 239 — 243 — 256 — 263 — 306 — 325 — 326 — 327.

(5) م.ن، 1 / 39 — 41 — 61 — 114 — 182.

(6) م.ن، 1 / 39 — 41 — 42 — 43 — 44 — 45 — 50 — 51 — 53 — 54 — 56 — 57 — 58 — 59 — 62 — 63 — 65 — 119 — 122 — 123 — 125.

(7) يقول الباحث بشّار عواد معروف عن أهميّة هذا الجانب بقوله: « وقد صيرتُ في السّنيّات الأخيرة مُقتنعاً، أنّ ضبط النصّ بالحركات من أكثر الأمور أهميّة في تحقيق النصوص ». أنظر: معروف بشّار عواد، م.س / 18.

(8) على المحقّق أن يرتّب القصائد والأبيات ترتيباً يسلك فيه مسلكاً هجائياً، تؤخذ فيه بعين الاعتبار حركات القوافي الإعرابية، فيبدأ بالسّاكن، فالمتّوح، فالمضموم، فالكسور. أنظر: القيسي نوري والعاني سامي، منهج تحقيق النصوص ونشرها، مطبعة المعارف، بغداد، 1975 / 34.

11 — لا وجود إطلاقاً لفهارس توضيحية لِمَتْنِ النَّصِّ⁽¹⁾.

12 — غياب المصادر والمراجع المعتمدة في الدِّراسة، والمساعدة في التحقيق.

13 — لَمْ يَنْتَبِهْ الْمُحَقِّقُ إِلَى خِدَاعِ الْبَصَرِ عِنْدَ الطَّبْعِ وَعِنْدَ الْمَرَاJَعَةِ.

ولتوضيح مفهومنا للكتاب المُحَقَّقُ أردنا ضبط قاعدة بيانات (مسوِّغات)⁽²⁾ لإعادة تحقيقه

من خلال الجدول الآتي:

إِسْمُ الْكِتَابِ	المؤلف	المُحَقِّقُ	صِغَةُ التَّحْقِيقِ	دار ومكان النَّشْرِ	السَّنَةُ	مَسَوِّغُ التَّحْقِيقِ	قِسْمُ الدِّرَاسَةِ	تَخْرِيجُ الْحَوَاشِي	تَعْلِيقُ	فَهْرَاسُ	المقابلة بين النُّسخِ
الدُّرَرُ المَكْنُونَةُ فِي نَوَازِلِ مَازُونَةِ	أبو زكرياء يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)	حسانِي مُخْتَارِ	تَحْقِيقِ	مَخْرُجُ المخطوطات — الجزائر	2004	الحاجة إلى تَحْقِيقِ علمي	لا	لا	لا	لا	لا

⁽¹⁾ للفهارس أهميّة كبيرة في التَّحْقِيقِ، وهي من مَتَمِّمَاتِ تَحْقِيقِ أيِّ كتاب، ولا تتمُّ الفائدة المرجوة إلّا بها، فيها يستطيع الدّارس الرُّجوع إلى ما يحويه الكتاب بسهولة ويسر، وبها يستطيع أن يكوّن فكرة عن الجهد المبذول، وقد اختصر محمود مُحمَّد شاكر أهميّة الفهارس بقوله: « مفتاح كلِّ كتاب فهرس جامع، فاقراً الفهرس قبل كلِّ شيء ». أنظر: محمود مُحمَّد شاكر، المتنبّي — رسالة في الطّريق إلى ثقافتنا —، مكتبة الخانجي، مصر، 1987 / 40.

⁽²⁾ أنظر: حسن خَمِيس المَلَخ، مسوِّغات إعادة تَحْقِيقِ الثُّرَاثِ فِي ضَوْءِ قَوَانِينِ الْمَلَكِيَةِ الْفِكْرِيَةِ: الْكُتُبُ اللُّغَوِيَّةُ أَنْمُودَجًا، تَحْقِيقِ الثُّرَاثِ الرُّؤْيُ وَالْآفَاقُ: أَوْرَاقُ الْمُؤْتَمَرِ الدَّوْلِيِّ لِتَحْقِيقِ الثُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ، إعداد وتحرير: الدُّرُوبِي مُحمَّد مَحْمُود، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، 2006، 1 / 82 — 83.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: عصر المازوني ومدى تأثيره به
المطلب الأول: الأوضاع السياسية خلال الفترة (791 – 910 هـ / 1388 – 1504 م)

الفرع الأول: ضعف الدولة الزيانية واستمرار النفوذ المريني (791 – 827 هـ /
1388 – 1424 م)

- أولاً: ولاية أبي تاشفين، عبد الرحمان الثاني (791 – 795 هـ / 1388 – 1393 م)
ثانياً: ولاية أبي ثابت يوسف بن أبي تاشفين (795 هـ / 1393 م)
ثالثاً: ولاية أبي الحجاج يوسف بن أبي حمو (795 – 796 هـ / 1393 – 1394 م)
رابعاً: ولاية أبي زيان محمد الثاني بن أبي حمو (796 – 801 هـ / 1394 – 1399 م)
خامساً: ولاية أبي محمد عبد الله بن أبي حمو (801 – 804 هـ / 1399 – 1401 م)
سادساً: ولاية أبي عبد الله محمد المعروف بابن حولة (804 – 813 هـ / 1401 – 1411 م)
سابعاً: ولاية عبد الرحمان بن محمد بن حولة (813 – 814 هـ / 1411 – 1412 م)
ثامناً: ولاية السعيد بن أبي حمو (814 هـ / 1412 م)
تاسعاً: ولاية أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمو (814 – 827 هـ / 1412 – 1424 م)

الفرع الثاني: ضعف الدولة الزيانية واستمرار النفوذ الحفصي (827 – 910 هـ /
1424 / 1504 م)

- أولاً: ولاية أبي عبد الله محمد المدعو بابن الحمراء (827 – 831 هـ / 1424 / 1428 م)
ثانياً: ولاية أبي العباس أحمد العاقل (834 – 866 هـ / 1431 – 1462 م)
ثالثاً: ولاية أبي عبد الله محمد المدعو بابن الحمراء للمرة الثانية (833 هـ / 1430 م)
رابعاً: ولاية أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمو للمرة الثانية (831 – 833 هـ / 1428 – 1430 م)
خامساً: ولاية أبي عبد الله محمد المتوكل (866 – 873 هـ / 1462 – 1468 م)
سادساً: ولاية أبي تاشفين الثالث (873 هـ / 1468 م)
سابعاً: ولاية محمد الثابتي (873 – 910 هـ / 1468 – 1504 م)
جدول: ولاء الدولة الزيانية خلال الفترة : (791 – 910 هـ / 1388 – 1504 م)

المطلب الأول: الأوضاع السياسية خلال (791 – 910هـ / 1388 – 1504م)

مثّلت وفاة السلطان أبي حمّو موسى الثاني: ذي الحجّة 791هـ / 1388م⁽¹⁾، بداية مرحلة جديدة امتدت إلى: 897هـ / 1492م، تاريخ سقوط غرناطة، تأكّدت فيها تبعيّة الزيّانيين للمرينيين والحفصيين.

تفاقم خلال هذه الفترة الخطر المسيحي، إذ توالى النكبات وأصبح: « يشكّل توازنًا في غرب حوض المتوسط »⁽²⁾.

وبالمقابل كل دولة من الدّول الثلاث تضايقت من حدودها، فتجاوزتها مرارًا لتتوسّع شيئًا ما على حساب جارتها، وأغلبها كان موجهًا نحو المملكة الزيّانية.

مع أن طبيعة النظام السياسي لتلك الدّول لا يسمح لها بالاعتماد على الأهالي، فكانت فرقتهم المحاربة تتكون من جيش نظامي، ممّا أضعف جانبهم، ودفعهم إلى التعاون مع الدّول المسيحية⁽³⁾ — في مرحلة لاحقة —، وبصفة خاصّة مع إسبانيا والبرتغال، رغم اعتدائهما على السّواحل المغربية، وذلك لتفادي الأخطار الدّاخلية من طرف الأهالي، والأخطار الخارجية من طرف الدّول المجاورة⁽⁴⁾.

ونحن نُميّز هذه الفترة بالمغرب الزيّاني — زهاء قرن من الزّمن — تعاقب خلالها على سدّة الحكم أربعة عشرَ سلطانًا، يُلاحظ اعتماد بني زيّان اعتمادًا كليًا على أعراب بني هلال⁽⁵⁾، إلى حدّ أنّ التّاجر المتجوّل عبد الباسط بن خليل المصري (ت 920هـ / 1514م)، كتب سنة: 868هـ / 1463م، يقول: « من كان معه أمير العربان راج أمره، ومن كان عليه كان في إدارٍ وتَخَوُّفٍ »⁽⁶⁾.

(1) التّنسي، م.س / 181.

(2) العروي عبد الله، مُجمل تاريخ المغرب، ط: 2، الدّار البيضاء، 2000. 2 / 193.

(3) جلال يحيى، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982 / 176.

(4) م.ن / 176.

(5) العروي، م.س / 212.

(6) روبر برونشفيك، رحلتان إلى شَمال إفريقيا، / 42.

فكان منهم من حَكَمَ أربعين يوماً⁽¹⁾، ومن حَكَمَ شهرين⁽²⁾، ومن عُزِلَ عن السُّلطة ورَجَعَ إليها⁽³⁾، ومَرَّت كل هذه المرحلة: « بين تناحر المتزاحمين، وتشاكس المتنافسين، وسواء ذلك بين الدولتين المتجاورتين المكتنفتين لهذا القطر شرقاً وغرباً، أم بين أعضاء الأسرة المالكة نفسها⁽⁴⁾، : « وعيش مضطرب كهذا لا يُمكن معه تشييد، أو بنيان، أو نشر علم أو عرفان أو غير ذلك، مِمَّا يَمُؤ إلى الحضارة بصلة، أو يرفع لها شأن في عالم الأكوان⁽⁵⁾».

⁽¹⁾ وهو السلطان أبو ثابت يوسف بن أبي تاشفين بن أبي حَمُو الثَّانِي (ت 795هـ / 1393م). أنظر: عبد الحميد حاجيات، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984. / 434.

⁽²⁾ وهو السلطان عبد الرحمان بن مُحَمَّد بن خولة (813 – 814هـ / 1411 – 1412م). أنظر: حاجيات، م.س. / 427.

⁽³⁾ وهما السلطانان: أبي مالك عبد الواحد بن أبي حَمُو (814 – 827هـ / 1412 – 1424م)، ثُمَّ (831 – 833هـ / 1428 – 1430م)، وأبي عبد الله مُحَمَّد المدعو بابن الحمراء (827 – 831هـ / 1424 – 1428م)، ثُمَّ (833هـ / 1430م). أنظر: التَّنسي، م.س. / 241 – 246. عثمان الكَعَاك، موجز التاريخ العام للجزائر، تقديم ومراجعة: أبو القاسم سعد الله ومُحَمَّد البشير الشنيتي وناصر الدين سعيدوني وإبراهيم بَحَّاز، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003 / 234 – 235. حاجيات، م.س. / 427 – 431 – 432.

⁽⁴⁾ الجيلاني عبد الرحمان مُحَمَّد، تاريخ الجزائر العام، دار المكتبة، بيروت، 1965. / 2. 191.

⁽⁵⁾ مُحَمَّد بن رمضان شاوش، باقة السُّوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زِيَّان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 / 113.

الفرع الأول: ضعف الدولة الزيانية واستمرار النفوذ المريني (791 – 827هـ / 1388 – 1424م)
أولاً: ولاية أبي تاشفين عبد الرحمان الثاني⁽¹⁾ (791 – 795هـ / 1388 – 1393م)

تغيّر الوضع في تلمسان بوفاة أبي حمّو الثاني، في غرة ذي الحجة، سنة إحدى وتسعين وسبعمائة: 791هـ / نوفمبر 1388م، وتنصيب وليّ العهد ابنه أبو تاشفين على العرش الزياني، حيث تأكّدت تبعية الدولة الزيانية لملوك بني مرين، قال عنه ابن خلدون: « وكان يقيم بدعوة السلطان أبي العباس صاحب المغرب، ويخطبُ له على منابر تلمسان وأعمالها، ويبحثُ إليه بالضرية كلّ سنة، كما اشترط على نفسه »⁽²⁾.

وكان استنجد أبي تاشفين في حربه ضد أبيه، عاملاً مشجعاً على مواصلة بني مرين في سياستهم ضدّ بني زيّان، وهي حسب تعبير العروي: « لتجنّبهم كثرة التكاليف، وتمكّنهم من التّحكم في مصير هذه الدولة »⁽³⁾.

⁽¹⁾ قال عنه صاحب روضة التّسرين: « أبيض اللون، معتدل القامة، وأمه بنتُ رَحَوِي، هي نجمة بنتُ أحمد، زوّجت بفاس — بعد الهزيمة على بني عبد الوادي بأمجاد — لرحوي، ورأيت أبا تاشفين هذا رَحَوِيّاً، معه في رَحَى عيون الأخيرة من الرّصيف بفاس، وهو لابسٌ من ثياب الرّحويين ثُشامير، ورأسه فيه قريعة، وهو يحمل على رأسه الدّقيق لديار النّاس بقفّته ... ». أنظر: ابن الأحرر، م.س / 71.

⁽²⁾ ابن خلدون، م.س، 7 / 481. الجيلاني، م.س، 2 / 180، حاجيات، م.س، 3 / 425.

⁽³⁾ Laroui Abdellah, L'histoire du Maghreb, Paris, 1970, P: 215.

وعلى الرغم من منافسة أبي زيّان بن أبي حمّو حاكم مدينة الجزائر بمساعدة عرب حُصين⁽¹⁾، وبني عامر⁽²⁾، الحليفين التقليديين لبني زيّان، حيث تقدّم نحو مدينة تلمسان وحاصرها سنة: 792هـ / 1391م⁽³⁾، بهدف خلع الهيمنة المرينية، إلا أنه تراجع بعد حصار دام 10 أيام بسبب تراجع أنصاره وتخاذلهم، ولجأ إلى بني مرين ينافس أخاه في ودّهم⁽⁴⁾، إلى أن تغرّ أبو العباس المريني على أبي تاشفين، وأمدّ أبا زيّان بالجنود والعتاد، وسَمَح له في منتصف سنة: 795 / 1393، بالتوجّه نحو تلمسان⁽⁵⁾، ولمّا بلغ أبو زيّان مدينة تازا⁽⁶⁾، توفيّ أبو تاشفين في ربيع الثاني: 795 / فيفري 1393⁽⁷⁾، فأوقفوا حليفهم الجديد وأودعوه السّجن.

(1) كانت مواطنهم بجوار بني يزيد إلى المغرب عنهم، أي في المنطقة الممتدة بين التّيطري (أشير) جنوباً إلى مدينة المدية شمالاً. أنظر: ابن خلدون، م.س، 6 / 58. عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط: 8، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1997، 1 / 281. مصطفى أبو الضيف أحمد عمر، القبائل العربية في المغرب في عصريّ الموحدين وبني مرين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 / 165.

(2) بنو عامر بن زغبة، مواطنهم في آخر مواطن زغبة من المغرب الأوسط قبلة تلمسان ممّا يلي المعقل، استوطنوا أراضي الشّمال التّلية، والجزء الشرقي من أراضي الدّولة الزّيانية، واستقروا بنهر واصل القريب من جبال الونشريس، وفي القرن 8هـ / 14م، تولّوا جباية الضّرائب على السّهول التّلية التي تقع ما بين مرتفعات تسالة والظّهرة، كما سيطروا على زيدور غرب عين تموشنت وملالة، وكذلك سفوح سبخة وهران، وبعض المناطق من سهل سيق ومن أبرز بطونهم: بنو يعقوب بن عامر، وبنو حميد بن عامر، وبنو عامر وهم بنو شقارة وبنو مطرف. أنظر: الأصبخري، أبو إسحاق إبراهيم (ت 339هـ / 950م) كتاب المسالك والممالك، تحقيق: مُحمد جابر عبد الله ومُحمد شفيق، دار القلم، القاهرة، 1961 / 22. ياقوت الحموي، م.س، 1 / 594. ابن خلدون، م.س، 6 / 68. الوزان، م.س، 1 / 61. يحيى بن خلدون، م.س، 2 / 112. كحالة، م.س، 2 / 707 — 708. مصطفى أبو الضيف عمر، م.س / 156 — 157.

(3) حاجيات، م.س، 3 / 425.

(4) ابن خلدون، م.س، 7 / 481.

(5) حاجيات، م.س، 3 / 426. الكعّاك، م.س / 232.

(6) ابن خلدون، م.س، 7 / 482.

(7) بموضع يقال له العَيْرَان من بني ورنيد. أنظر: المرّاري، الآغا بن عودة، طلوع سعد السعود، تحقيق ودراسة: يحيى بوعزيز، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، 1 / 188. ابن خلدون، م.س، 7 / 481.

ثانيًا: ولاية أبي ثابت يوسف⁽¹⁾ بن أبي تاشفين (795هـ / 1393م)

بعد وفاة أبي تاشفين، تَمَّت مبايعة أبي ثابت يوسف بن أبي تاشفين خلفاً له، في ربيع الثاني من سنة: 795هـ / 1393م⁽²⁾، وعيّن الوزير أحمد بن المعز وصياً عليه، إلا أن حكمه دام أربعين يوماً فقط، ذلك أن عمّه أبو الحجاج يوسف بن أبي حمّو الثاني كان قد برز من وراء السلطنة المرينية، وتمكّن من قتل أبي ثابت في ربيع الثاني من نفس السنة⁽³⁾.

ثالثًا: ولاية أبي الحجاج يوسف⁽⁴⁾ بن أبي حمّو (795 – 796هـ / 1393 – 1394م)

تخلّص أبي الحجاج يوسف بن أبي حمّو من ابن أخيه، ووزيره الوصي عليه، وتولّى شؤون البلاد في ربيع الثاني من سنة: 795هـ / 1393م، وقُتِل في صفر من سنة: 796هـ / 1394م، فكانت دولته عشرة أشهر⁽⁵⁾.

(1) قال عنه صاحب روضة التّسرين: « أبيض اللون، شديد القسوة، سفاكاً للدّماء ». أنظر: ابن الأحرر، م.س / 71.

(2) ابن الأحرر، م.س / 71. التّنسي، م.س / 206. الطّمّار مُحمّد بن عمرو، تلمسان عبر العصور، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 / 210.

(3) التّنسي، م.س / 207. المزاري، م.س / 189. حاجيات، م.س، 3 / 426. الملي، م.س / 834.

(4) حلاه التّنسي، بقوله: « جُنْدُ الجنود، وعِقْدُ الألوية والبنود، أمر الأيام فانتمرت، وطافت بكعبته الآمال واعتمرت، إلّسى بيان جبل عليه وفصاحة، ورحب جنان للوافدين وساحة ». أنظر: التّنسي، م.س / 209.

(5) ابن الأحرر، م.س / 71. التّنسي، م.س / 209.

رابعاً: ولاية أبي زيّان مُحمّد الثّاني بن أبي حمّو (796 – 801هـ / 1394 – 1399م)

بعد وفاة السلطان أبي العبّاس المريني⁽¹⁾، وهو مقيم بتازا في مُحَرَّم: 796هـ / 1393م، غادر ابنه أبو فارس عبد العزيز تلمسان، وأطلق سراح أبي زيّان ووجّهه إلى العاصمة الزيّانية، فملكها وبويع بها سنة: 796هـ / 1394م⁽²⁾.

حاول أبي زيّان أن يعيد للدولة الزيّانية رونقها وازدهارها، بتشجيعه للعلم⁽³⁾، وإقامة العلاقات الخارجية⁽⁴⁾، إلّا أنّ سياسة المرينيين مكّنت أخوه عبد الله من مُحاصرة تلمسان سنة: 801هـ / 1399م، والقضاء على أبي زيّان بقتله⁽⁵⁾.

(1) أبو العبّاس أحمد المستنصر بن أبي سالم بن أبي الحسن، بويع بمدينة طنجة في شهر ربيع الآخر سنة: 775هـ / 1373م، وبويع البيعة الثّامنة بالمدينة البيضاء، يوم الأحد، السّادس من مُحَرَّم فاتح سنة: 776هـ / 1374م، وخلع بالموضع المعروف بالرُّكن يوم الأحد الموفّي ثلاثين لشهر ربيع الأوّل سنة: 786هـ / 1384م، فكانت دولته الأولى من حين بويع بطنجة 10 سنين و11 شهراً، ومن حين بويع بالمدينة البيضاء 10 سنين وشهرين. أنظر: ابن الأحرر، م.س / 45 (2) المزاري، م.س / 190. حاجيات، م.س، 3 / 426. الطّمّار، م.س / 210.

(3) قال المزاري: « وتولّع بالعلم فلم تخلُ حضرته من مناظرة، ولا عمّرت إلّا بمذاكرة ومُحاضرة، فلاحَت للعلم في أيامه شُموس، وارتاحت للاستغراق فيه نفوس بعد نفوس، وصنّف كتاباً نحا فيه منحاً تصوّف سمّاه: « كتاب الإشارة في حكم العقل بين النفس المطمئنة والنفس الأمّارة »، ونسخ بيده نُسخاً من القرآن الكريم، ونُسخة من صحيح البخاري، ونُسخاً من « الشّفاء »، لأبي الفضل عياض، وحبّسها كلها بخزائنه التي بمقدّم الجامع الأعظم بتلمسان. أنظر: التّنسي، م.س، / 211. المزاري، م.س، / 190.

(4) مع الملك الظّاهر سيف الدّين برقوق، أوّل الملوك البرّجيين بمصر (784 – 801هـ / 1382 – 1399م). أنظر: ابن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً، تعليق: مُحمّد بن تاويت الطّنجي، القاهرة، 1951 / 341 – 345. المزاري، م.س / 190.

(5) قال صاحب روضة التّسرين: « ثُمَّ قُتِلَ، وسيق رأسه إلى الحضرة، فطيف به في فاس على رمح ». أنظر: ابن الأحرر، م.س / 72. وقد أورد التّنسي إسم الشخص الذي قتله يدعى: مُحمّد بن مسعود الواعزاني. أنظر، التّنسي، م.س / 228.

خامساً: ولاية أبي محمد عبد الله بن أبي حمو (801 – 804هـ / 1399 – 1401م)

وليَّ المُلك سنة: 801هـ / 1399م⁽¹⁾، إلّا أنَّ سياسته التي اتَّسمت بإظهار العدل والصِّرامة، لم تُرق حاشيته ورجال بلاطه، فتمَّ خلعه واعتقاله بفاس من طرف السُّلطان المريني، ووليَّ مكانه أخوه مُحمَّد المعروف بابن خولة سنة: 804هـ / 1401م⁽²⁾.

سادساً: ولاية أبي عبد الله مُحمَّد المعروف بابن خولة (804 – 813هـ / 1401 – 1411م)

يُلقَّب بالواثق بالله⁽³⁾، وكان عهده عهد استقرار وهدوء⁽⁴⁾، إلى أن توفيَّ سنة: 813 / 1411⁽⁵⁾.

(1) التَّنسي، م.س / 229. حاجيات، م.س، 3 / 427. الميلي، م.س / 2 / 336. الجيلاني، م.س، 2 / 193.

(2) التَّنسي، م.س / 229. حاجيات، م.س، 3 / 427.

(3) شاوش، م.س / 113. الميلي، م.س / 835. الكعّاك، م.س / 233.

(4) قال التَّنسي: « وكانت أيامه كلّها غُرّاً وحُجُولاً، ما أمَّ أحدٌ فيها مطلباً إلّا وأدرك منه بُعْيَةٌ وسُؤْلًا، تنزَّلت عند من أدركها منزلة المواسم والأعياد، لعروّها عما يوجب التألم والأنكاد، القلوب فيها هنية، والأحوال مرضية، والأسعار رخيّة، والمآرب مقضية، والأرزاق دائرة، والعيون من المسرّة قارة ». أنظر: التَّنسي، م.س / 231 – 232.

(5) التَّنسي، م.س / 230 – 233. المزّاري، م.س / 191. شاوش، م.س / 113. حاجيات، م.س، 3 / 427. الكعّاك، م.س / 234.

سابعاً: ولاية عبد الرحمان بن مُحمَّد بن خولة (813 – 814هـ / 1411 – 1412م)

تولَّى الحكم في سابع ذي القعدة سنة: 813هـ / 1411م⁽¹⁾، إلا أن عمّه السَّعيد بن أبي حَمُو كان قد فرَّ من السَّجن بفاس، وتَمَكَّن من احتلال تلمسان، وخلع سلطانها عبد الرحمان بن خولة، آخر مُحَرَّم من سنة: 814هـ / 1412م⁽²⁾.

ثامناً: ولاية السَّعيد بن أبي حَمُو (814هـ / 1412م)

لَمْ تزد مدَّة حكمه على خَمسة أشهر، وَلَمْ يُحسن التصرُّف في شُؤون الدَّولة، ذلك أنَّ سياسته أدَّت إلى إفراغ بيت المال، وإثقال الرعيَّة بالضرائب⁽³⁾، فاهتبل بنو مرين وطالبوا بِحقوقهم، ممَّا دفع بالسُّلطان أبي العبَّاس المريني إلى إرسال جيش لاحتلال تلمسان، على رأسه أبا مالك عبد الواحد، فاستولى عليها في رجب سنة: 814هـ / 1412م⁽⁴⁾.

(1) التَّنسي، م.س / 234. الجيلاني، م.س، 2 / 194. الطمَّار، م.س / 211. الكعَّاك، م.س / 234.

(2) التَّنسي، م.س / 234، حاجيات، م.س، 3 / 427. المطوي مُحمَّد العروسي، السُّلطنة الحفصية تاريخها السِّياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 / 570.

(3) حاجيات، م.س، 3 / 427. الكعَّاك، م.س / 234.

(4) التَّنسي، م.س / 235. حاجيات، م.س، 3 / 427.

تاسعاً: ولاية أبي مالك عبد الواحد⁽¹⁾ بن أبي حمّو (814 – 827هـ / 1412 – 1424م)

بوع صبيحة ليلة سادس عشر رجب من سنة: 814هـ / 1412م⁽²⁾، وفي عهده استرجعت الدولة الزيانية بعض قوتها، وامتد نفوذها إلى سائر أنحاء المغرب، بعد أن أخضع مختلف القبائل لحكمه.

وبالنظر إلى أوضاع المغرب الأقصى خلال هذه الفترة، والتي تجسّدها حركة الإسترجاع الإسبانية لمملكة غرناطة⁽³⁾، وصول مملكة البرتغال إلى ما وراء الأندلس، واحتلاله لمدينة سبتة سنة: 818هـ / 1415م⁽⁴⁾، في عهد السلطان أبي سعيد عثمان بن أحمد (800 – 823هـ / 1397 / 1420م)، فضلاً عن الخلاف بين غرناطة وفاس على جبل طارق⁽⁵⁾. في هذه الظروف قرّر أبو فارس التدخل في شؤون تلمسان الداخلية، بهدف بسط نفوذه على المغرب الأوسط، فكانت حملته العسكرية في ربيع سنة: 827 / 1424⁽⁶⁾، فدخلها وتحتاشى إلغاء دولة بني زيّان وإلحاقها بمملكته، تاركاً إيّاها للجيش الحفصي⁽⁷⁾، تحت إمرة

⁽¹⁾ « كان شجاعاً متناهماً في الحزم والجدّ مقتفياً آثار أبيه، حزيل العطاء، حليماً عن الدماء، محبوباً من الرعية ». أنظر: الملي، م.س، 1 / 363.

⁽²⁾ ابن أبي دينار (ت 1092هـ / 1681م)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ط: 3، دار المسيرة، تونس، 1992 / 176. التنسي، م.س / 235. الزركشي، م.س / 125 – 126. المزاري، م.س / 192. حاجيات، م.س، 3 / 427. الملي، م.س، 2 / 264.

⁽³⁾ لم يكن السلطان أبو فارس عبد العزيز (796 – 799هـ / 1393 – 1396م)، بعيداً عن الأحداث الداخلية الجارية في مملكة غرناطة، خاصة في عهد أبي عبد الله الملقب بالأيسر: « كان أميراً صارماً سيّء الخلال، متعالياً على أهل دولته، بعيداً عن الإتصال بشعبه، لا يكاد يبدوا في آية مناسبة عامة ». أنظر: المطوي، م.س / 575.

⁽⁴⁾ برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 256. التّاصري، م.س، 4 / 91 وما بعدها.

⁽⁵⁾ برونشفيك روبر، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 296. التّاصري، م.س / 4 / 92.

⁽⁶⁾ الزّركشي، م.س / 126. برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 257. المطوي، م.س / 573.

⁽⁷⁾ التنسي، م.س / 236. المزاري، م.س / 192. الزّركشي، م.س / 109.

مُحمَّد بن تاشفين الثَّاني المعروف بابن الحمراء، وتوجَّه بعد ذلك إلى المغرب الأقصى لبسط نفوذه على فاس⁽¹⁾.

الفرع الثَّاني: ضُعف الدَّولة الزيَّانية واستمرار النُّفوذ الحفصي (827 –

910هـ / 1424 / 1504م)

أولاً: ولاية أبي عبد الله مُحمَّد المدعو بابن الحمراء (827 – 831هـ /

1424 / 1428 م)

ببيع يوم الأحد السَّادس عشر من جُمادى الثَّانية سنة: 827هـ / ماي 1424م⁽²⁾، وسرعان ما أحسَّ بالإستقرار والقوَّة أعلن في حدود: 832هـ / 1429م، الإستقلالية في خُطبة الجُمعة⁽³⁾، واستعدَّ للمجابهة بتعبئة القبائل العربية والزيَّانية وتَحصين عاصمته، خاصَّة بعد أن أصبح اسمه يذكر على منابر تلمسان وفاس وغرناطة.

فنهض إليه أبو فارس قصد إثبات سلطته على المغرب الأوسط، وأرسل إليه جيشًا تحت قيادة « جاء الخير » قائد مدينة قسنطينة فحكمها، ومعه أبا مُحمَّد عبد الواحد⁽⁴⁾.

ورغم هزيمة قائد مدينة قسنطينة، إلَّا أنَّ عبد الواحد تَمكَّن بمساعدة بعض الأعراب من استرجاع عاصمته، وهزيمة ابن الحمراء، في شهر رجب سنة: 831هـ / 1430م⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ بعث إليه صاحبها بوفد ليقول له: « إن البلاد بلادكم والسُّلطنة سلطنتكم، وجميع ما تأمروننا به نمتثل، ... ولحقته في طريقه (أي تونس)، بيعة أهل فاس، ثُمَّ بيعة صاحب الأندلس، فصارت البلاد الأفريقية والمغرب الأقصى، والأوسط، كلها تحت نظره ». أنظر: الزُّركشي، م.س / 126. التَّاصري، م.س، 4 / 91. المطوي، م.س / 573.

⁽²⁾ التَّنسي، م.س / 241. الزُّركشي، م.س / 129. الجيلاني، م.س، 2 / 196. الطَّمَار، م.س / 212. الميلي، م.س / 835.

⁽³⁾ برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 257. حاجيات، م.س، 3 / 432.

⁽⁴⁾ برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 257. حاجيات، م.س، 3 / 432.

⁽⁵⁾ الزُّركشي، م.س / 111.

ثانيًا: ولاية أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمّو للمرة الثانية (831 هـ – 833 هـ / 1428 – 1430م

عاد السلطان أبو مالك عبد الواحد على عرش تلمسان، لكنه سرعان ما تعرّض إلى منافسة ابن الحمراء، بمساعدة عن الجهة الغربية، حيث تمكّن من احتلال تلمسان ليلة الأربعاء رابع ذي القعدة سنة: 833 هـ / 1430م⁽¹⁾، وقتل السلطان عبد الواحد صبيحة تلك الليلة⁽²⁾.

ثالثًا: ولاية أبي عبد الله محمد المدعو بابن الحمراء للمرة الثانية (833 هـ / 1430م)

لَمَّا بلغ تملك ابن الحمراء لتلمسان ومقتل عبد الواحد، إلى السلطان أبي فارس الحفصي، قرّر النهوض إلى تلمسان مرة ثانية، حيث تمكّن من حصارها والاستيلاء عليها في رجب سنة: 834 هـ / 1431م⁽³⁾، ونصّب فيها أميرًا ثالثًا من بني عبد الواد، هو أبو العباس أحمد بن أبي حمّو، ثمّ رجع إلى عاصمته مصحوبًا بمحظّيه السابق محمد بن أبي تاشفين الذي ألقى عليه القبض في أحد الهضاب المجاورة لتلمسان⁽⁴⁾.

(1) التنسي، م.س / 245. حاجيات، م.س، 3 / 423.

(2) : « ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ ابْنُ الْحَمْرَاءِ، وَهَرَبَ صَبِيحَةَ يَوْمِهِ ذَلِكَ وَطَلَعَ عَلَيْهِ النَّهَارُ، فَتَزَلَّ عِنْدَ جَوَادِهِ، ... بِقَرَبِ بَابِ كَشُوطِ بِالْمَطْمَرِ، فَنَظَرَتْ إِلَيْهِ عَجُوزٌ مِنْ أَكَابِرِ عَبْدِ الْوَادِ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَعَرَّتَهُ مِنْ ثِيَابِهِ، وَصَاحَتْ بِعَبْدِ الْوَادِ، فَدَخَلُوا عَلَيْهِ وَذَبَحُوهُ وَجَرَّوهُ إِلَى حَمَامِ الطُّبُولِ، وَرَمَوْهُ هُنَالِكَ بِالْغَسَّالِينَ ». أنظر: يحيى بن خلدون، م.س / 50.

(3) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 257. حاجيات، م.س، 3 / 432.

(4) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 257.

رابعاً: ولاية أبي العباس أحمد العاقل (834 – 866هـ / 1431 – 1462م)

إعتلى عرش تلمسان سنة: 834هـ / 1431م⁽¹⁾، وقد اعتزّ بعد وفاة السلطان أبي فارس عبد العزيز الحفصي سنة: 837هـ / 1434م⁽²⁾، فكان عهده الذي دام: 32 سنة، عهد استقرار نسبي تميّز بازدهار الحياة الفكرية وإصلاح أحوال الأوقاف التي كانت تستغل لفائدة المشاريع الدينية والتعليمية والاجتماعية⁽³⁾.

إلاّ أنه تعرّض إلى منافسة أقربائه، كان منهم أخوه أبو يحيى بن أبي حمّو الذي ثار عليه سنة: 838هـ / 1435م⁽⁴⁾ وملك وهران واتّخذها مركزاً له ولأنصاره إلى غاية سنة: 851هـ / 1447م⁽⁵⁾، حيث فتحها جيش أحمد العاقل، ففرّ أبو يحيى إلى الشرق، وتوفيّ بتونس سنة: 855هـ / 1451م⁽⁶⁾.

وفي سنة: 841هـ / 1437م، ثار عليه أبو زيّان مُحمّد بن أبي ثابت يوسف بن أبي تاشفين الثاني، بالمنطقة الشرقية، واحتلّ مدينة الجزائر، إلاّ أنّ أهل الجزائر غدّروا بأبي زيّان وقتلوه سنة: 843هـ / 1439م⁽⁷⁾.

وفي سنة: 850هـ / 1446م، ثار ضده الأمير أحمد بن الناصر بن أبي حمّو الثاني بتلمسان، إلاّ أنه فشل في ذلك⁽⁸⁾.

(1) ابن أبي الضياف أحمد (ت 1291هـ / 1884م)، إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدّار العربي للكتاب، بيروت، 1999، 1 / 184. التنسي، م.س / 247. حاجيات، م.س، 3 / 432 – 433.

(2) شاوش، م.س / 113.

(3) قام بترميم ما تلاشى من المدرسة التاشفينية، وتشيد مسجد الحسن بن مخلوف الراشدي، وبناء مدرسة أبركان، وبناء مسجد الشّيخ السّنوسي المشيد فوق مدخل درب مسوفة بسوق البرادعيين، ومن المحتمل أن مسجد ابن البّناء الواقع في رجة الزّرع عند فندق المّجاري من منشآت العمرانية، بالإضافة إلى أسوار المشورّ الحالية التي جدّد بناءها حين تغلّب على الأمير أحمد بن الناصر بن أبي حمّو الذي ثار عليه سنة: 850هـ / 1446م. أنظر: شاوش، م.س / 114.

(4) المّزاري، م.س / 194. حاجيات، م.س، 3 / 433.

(5) يحيى بوعزيز، وهران، وزارة الثقافة، د.م، الجزائر، 2007 / 58.

(6) حاجيات، م.س، 3 / 433.

(7) المّزاري، م.س / 194. حاجيات، م.س، 3 / 433.

(8) المّزاري، م.س / 194. حاجيات، م.س، 3 / 433.

ودام حكم أبي العباس إلى سنة: 866هـ / 1462م، حيث ثار عليه أبو عبد الله محمد المتوكل من مليانة، ومنها اتجه نحو مدينة تلمسان، واستولى في طريقه على قلعة بني راشد وهوارة ومستغانم ووهران، ثم حاصر تلمسان لمدة يومين فقط، في أول جمادى الأولى سنة: 866هـ / 1462م، وقبض على سلطانها أحمد العاقل فسجنه ثم نفاه إلى الأندلس⁽¹⁾.
 أمّا العاهل الحفصي أبو عمرو عثمان (839 — 883هـ / 1435 — 1488م)، فقد قام بالتدخل العسكري بمغادرة عاصمته في شوال / جويلية، على رأس جيش كبير⁽²⁾، بعدما عاقب أثناء الطريق بعض المتمردين في منطقة الأوراس، إلى أن وصل إلى تلمسان، حيث أعلن المتوكل الولاء سنة: 867هـ / 1462م⁽³⁾.

خامساً: ولاية أبي عبد الله محمد المتوكل (866 — 873هـ — / 1462 — 1468م)⁽⁴⁾

لمّا ثار أبو زيان محمد بن أبي ثابت يوسف بن أبي تاشفين الثاني بالمنطقة الشرقية سنة: 841هـ / 1437م، على أحمد العاقل، كان ابنه أبو عبد الله محمد المتوكل قد استولى على متيجة والمدينة ومليانة وتنس، فأتسع نفوذه على المغرب الأوسط، وعمل على قمع الثوار من بني عامر وسويد وممالة الدواودة الخارجين عن طاعة سلطان تونس⁽⁵⁾.
 عاد أحمد العاقل من منفاه بالأندلس وبصحبه جيش من القبائل العربية والزيانية، وحاصر مدينة تلمسان مدة أربعة عشر يوماً، لكنه قُتل أثناء لقاءه بجيش المتوكل في: 13 ذي الحجة 867هـ / 1462م⁽⁶⁾.

(1) المزاري، م.س / 194. حاجيات، م.س، 3 / 433. يحي بوعزيز، م.س / 59.

(2) وصفه الزركشي بأنه: « عظيم المدد مجهول العدد ». أنظر: الزركشي، م.س / 135.

(3) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 291. الزركشي، م.س، 136.

(4) ذكر صاحب البغية أنه أقام بالخلافة إحدى عشر سنة غير شهرين. أنظر: يحي بن خلدون، م.س / 38.

(5) حاجيات، م.س، 3 / 434.

(6) م.ن، ص.ن.

ثُمَّ ثَارَ الْأَمِيرُ مُحَمَّدٌ بْنُ غَالِيَةَ وَتَحَصَّنَ بِجَبَلِ بَنِي وَرْنِيدٍ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ الْمُتَوَكِّلَ حَامِيَةً مِنْ جَيْشِهِ فَكَفَضَتْ عَلَيْهِ سَنَةً: 868هـ / 1463م⁽¹⁾.

وَحَاولَتْ عَرَبُ بَنِي عَامِرٍ وَسُوَيْدُ الْإِطَاحَةِ بِالْمُتَوَكِّلِ بِمُسَاعَدَةِ السُّلْطَانِ الْحَفْصِيِّ، حَيْثُ أَرْسَلَ مَعَهُمْ أَبَا زِيَّانَ عَبْدَ الْوَاحِدِ بْنَ أَبِي حَمُو، مُجَهَّزًا بِالْعَسَاكِرِ وَالْأَخْيِيَّةِ وَالْأَمْوَالِ، وَتَمَّ حَصَارُ تَلَمْسَانَ، وَضُرِبَ سُورُهَا بِآلَاتِ الْحَرْبِ، وَتَمَّ تَجْدِيدُ الْبَيْعَةِ ضَمَنَ وَثِيقَةٍ كِتَابِيَّةٍ بِتَارِيخٍ: 14 ربيع الثاني 841هـ / 23 نوفمبر 1466م⁽²⁾، وَبَعْدَ ذَلِكَ بِقَلِيلٍ تَوَفَّى الْمُتَوَكِّلُ سَنَةً: 873هـ / 1468م⁽³⁾، فَخَلَفَهُ ابْنُهُ أَبُو تَاشَفِينَ.

سادساً: ولاية أبي تاشفين الثالث (873هـ / 1468م)

كَانَ يُلقَّبُ بِالْأَصْغَرِ⁽⁴⁾، وَقَدْ تَوَلَّى الْحُكْمَ بَعْدَ أَبِيهِ، إِلَّا أَنَّ مَدَّةَ حُكْمِهِ لَمْ تَطُلْ، فَلَمْ تَنْقُصْ لَهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، حَتَّى خُلِعَ مِنْ طَرَفِ أَخِيهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ الثَّابِتِيِّ⁽⁵⁾.

(1) التَّنْسِي، م.س / 258. المَزَارِي، م.س / 195.

(2) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 291.

(3) حاجيات، م.س، 3 / 434.

(4) الكَعَاك، م.س / 237.

(5) أحمد سعيد سليمان، تاريخ الدولة الإسلامية، دار المعارف المصرية، 1972. 1 / 61.

سابعاً: ولاية مُحمَّد الثَّابِتِي (873 – 910هـ / 1468 – 1504م)

بعد أن تولَّى الثَّابِتِي أمر تلمسان، ضَعُفَ شأنُ الملوك الزيَّانيين، وأخذت بعض المدن مثل: تنس والجزائر وتدلّس، تستقلُّ عن السُّلطة المركزية، كما أنَّ كثيراً من قبائل العرب خلعت طاعة السُّلطان⁽¹⁾، وفي سنة: 897هـ / 1492م استولَّى الإسبان على غرناطة⁽²⁾، وقضوا بذلك على آخر دولة إسلامية بالأندلس.

(1) حاجيات، م.س / 455.

(2) قال المزاري: « ونزل مُحمَّد بن عبد الله، بِمِرج غرناطة، وأفسد الزَّرع، ودوَّخ الأرض، وهدم القرى، وضيق على غرناطة، ودام القتال سبعة أشهر، ... وضاق الحال، وبان الاختلال، وعظم الخطب، وكثرت التَّوب، وذلك أوَّل سنة: 897هـ، وطمع العدو في الاستيلاء على غرناطة بسبب الجوع دون الحرب ... »، ليضيف: « ومكَّنوا الطَّاغية من البلد بعد أن شرطوا عليه سبعة وستين شرطاً، منها: 1 — أن يكون التَّأمين لجميع النَّاس — 2 — وأن يكون بقاؤهم في أماكنهم — 3 — وأن يقيموا شريعتهم على ما كانت — 4 — وأن تبقى المساجد على حالها — 5 — وأن تبقى الأوقاف على حالها — 6 — وأن تكون الحرية الأبدية لجميع المسلمين — 7 — وأن لا يدخل نصراني دار مسلم — 8 — وأن لا يغصبوا أحداً — 9 — وأن لا يولِّي طاعتهم على المسلمين نصرانياً ولا يهودياً — 10 — وأن يطلقوا جميع الأسرى الذين من غرناطة — 11 — وأن من هرب من الأسرى من غير غرناطة ودخل غرناطة لا يرُدُّ لمكانه وإنَّما يأخذ ثمنه من عند السُّلطان — 12 — وأن من أراد الجواز من المسلمين للعدو لا يُمنع — 13 — وأن الجواز يكون في مدة معينة في مراكب السُّلطان دون كراء ومن جاوز المدة يجوز ويعطي الكراء وعُشر ماله — 14 — وأن لا يواخذ أحد بدين غير — 15 — وأن لا يقهر من أسلم على الرجوع لدين التَّصارى — 16 — وأن من تنصَّر من المسلمين يوقف حتَّى يظهر حاله — 17 — وأن لا عقاب على من قتل نصرانياً أيام الحرب — 18 — وأن لا يواخذ له من كان سلبه لهم في أيام العدو — 19 — وأن لا يكلف المسلم بضيافة أجناد التَّصارى — 20 — وأن لا يزيد في المقام على المعتاد — 21 — وأن تُرفع عن جميع المسلمين المظالم — 22 — وأن ترفع جميع المغارم — 23 — وأن لا يطَّلَع نصراني للسُّور — 24 — وأن لا يطَّلَع على دور المسلمين — 25 — وأن لا يتطلَّع على عوراتهم — 26 — وأن لا يدخل مسجداً من مساجدهم — 27 — وأن يسير المسلم في بلاد التَّصارى آمناً — 28 — وأن لا يجعل علامة كما يجعلها التَّصارى — 29 — وأن لا يُمنع المؤذَّن من الأذان، ... إلخ ». أنظر: المزاري، م.س / 139 — 140.

ثامناً: ولاية الدولة الزيانية خلال الفترة : (791 – 910هـ / 1388 – 1504م)

الرقم	إسم السلطان	الفترة التي قضاها	المدة التقريبية	المصدر
1	أبي تاشفين عبد الرحمان الثاني بن أبي حمو	791 – 795هـ / 1388 – 1393م	3 سنوات و 14 شهراً و 16 يوماً	ابن الأحمر، م.س / 70 – 71. التنسي، م.س / 184.
2	أبي ثابت يوسف بن أبي تاشفين	795هـ / 1393م	40 يوماً	التنسي، م.س / 206.
3	أبي الحجاج يوسف بن أبي حمو	795 – 796هـ / 1393 – 1394م	10 أشهر	ابن الأحمر، م.س / 71.
4	أبي زيان محمد الثاني بن أبي حمو	796 – 801هـ / 1394 – 1399م	5 سنوات	التنسي، م.س / 210.
5	أبي محمد عبد الله بن أبي حمو	801 – 804هـ / 1399 – 1401م	3 سنوات	م.ن / 228.
6	أبي عبد الله محمد المعروف بابن خولة	804 – 813هـ / 1401 – 1411م	9 سنوات	م.ن / 230.
7	عبد الرحمان بن محمد بن خولة	813هـ / 1411م	شهرين	التنسي، م.س / 234.
8	السعيد بن أبي حمو	814هـ / 1412م	5 أشهر	م.ن / 234.
9	أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمو	814 – 827هـ / 1412 – 1424م	13 سنة	م.ن / 235.
10	أبي عبد الله محمد المدعو بابن الحمراء	827 – 831هـ / 1424 – 1428م	4 سنوات	م.ن / 241.
11	أبي مالك عبد الواحد — للمرة الثانية —	831 – 833هـ / 1428 – 1430م	2 سنة	م.ن / 244.
12	أبي عبد الله محمد المدعو بابن الحمراء — للمرة الثانية —	833هـ / 1430م	84 يوماً	م.ن / 246.
13	أبي العباس أحمد العاقل	834 – 866هـ / 1431 – 1462م	32 سنة	م.ن / 247.
14	أبي عبد الله محمد المتوكل	866 – 873هـ / 1462 – 1468م	7 سنوات	م.ن / 255.
15	أبي تاشفين الثالث	873هـ / 1468م	40 يوماً	الكعك، م.س / 237.
16	محمد الثاني	873 – 910هـ / 1468 – 1504م	37 سنة	م.ن / 238.

إستطعنا أن نتعرّف على 16 أميراً من جُملة الولاة التابعين للدولة الزيانية، خلال الفترة الممتدة بين (791 — 910هـ / 1388 — 1504م)، وبلغ مجموع السنوات التي قضوها على رأس تلمسان 115 سنة، و31 شهراً، و180 يوماً، كانت السُلطة فيها قائمة على أساس تطبيق مبدأ استبداد الدولة⁽¹⁾.

نضيف إليهم — اعتماداً على ما ورد عند التنسي⁽²⁾ — دون أن يوضّح، ولاية السلطان أبي عبد الله المستعين، والذي يظهر أنه حكم منذ أواخر سنة: 841هـ / 1437م، بناءً على قوله: « وفي أواخر سنة إحدى وأربعين توجّه إلى المغرب من تونس ».

إلا أننا نجد أكثر الأسباب المساهمة في إحداث شرخ كبير للبنية السياسية، المعارضة السياسية المُمثلة في شيوخ القبائل، فقد أتاحت لهم الفتن والإضطرابات امتلاك سياسة الدولة. ويقدم لنا التنسي نماذج حيّة لدور الأمراء وبعض الأعيان في تأكيد الحضور السياسي لشيوخ القبائل العربية، نكتفي بذكر ثلاثة نماذج منها:

يتعلّق الأوّل: بأبي العباس أحمد العاقل (834 — 866هـ / 1431 — 1462م)، قال عنه التنسي: « واستولى المتغلبون على الأوطان، وكثر الثوار من الزيانيين والعربان »⁽³⁾، وعن مبايعته، يقول: « وبايعه موسى بن مُحمّد، وعبد الله بن عثمان، وسليمان بن موسى »⁽⁴⁾، ولعلّ هؤلاء من أبرز شيوخ القبائل العربية.

أما الثاني: فيمثله أبو عبد الله مُحمّد المستعين، قال التنسي في شأن سيرته: « فلما وصل الوطن، بايعه أولاد بليل، ثمّ بايعه مليكش، ثمّ بنو عمر بن موسى، ثمّ جمهور الثعالب، وبعضُ حصين »⁽⁵⁾.

والثالث: في حركة أبي عبد الله المتوكّل (866 — 873هـ / 1462 — 1468م)، يقول التنسي: « ولمّا كانت سنة ستٍ وستين، نهض مولانا المتوكّل من مليانة متوجّهاً إلى المغرب، فاستولى على وطن بني راشد، ثمّ على هواره، ثمّ افتتح مستغانم، وتمزگران، ثمّ عمد

(1) خاصة إذا تعلّق الأمر بمصادرة الأموال، وإثقال الرعية بالضرائب، وهو ما تعكسه سياسة السعيد بن أبي حمو (814هـ / 1412م). أنظر / 10.

(2) التنسي، م.س / 248.

(3) م.ن، ص.ن.

(4) م.ن / 249.

(5) م.ن / 250 — 251.

إلى وهران فافتتحها، ثُمَّ توجَّهَ إلى تلمسان فأقام عليها يومين، ودخلها في الثالث، وهو يوم الإثنين، أوَّل يوم جُمادى الأولى من السَّنة المذكورة «⁽¹⁾»، وهي حركة تؤكِّد على أن أغلب القبائل لم تكن تابعة للدولة.

ويمكن تمييز شكلين في تأكيد الحضور العسكري، الأوَّل: يتمثل في ثورة الأمير أحمد بن الناصر بن أبي حَمُو، قال عنه التَّنسي: «وفي ليلة سبع وعشرين من رمضان من سنة خمسَين، دخل الأمير عبد الناصر ابن المولى أبي حَمُو، وتألَّفت عليه طائفة من تلمسان وصرخوا بنصره»⁽²⁾.

وأما الشَّكل الثاني: فقد جسَّدته ثورة الأمير مُحمَّد بن غالية، قال عنه التَّنسي: «فجاء مع أوباش تجمَّعوا عليه في جبل بني ورْنيد»⁽³⁾.

وما يوضِّح بجلاء استبداد شيوخ القبائل على أمراء الدولة الزيانية، ما نصَّه ابن خليل (ت 920هـ / 1514م)، حيث يقول: «ثُمَّ عاد مُحمَّد بن ثابت إلى المدينة في موكبه الحافل، وسَمِعَت امرأة في غضون اجتيازه على النَّاس من العجائز تدعو له بدعوات، من ذلك أن يسخرَ الله تعالى له سليمان بن موسى، فعجبت من ذلك، وكان سُليمان هذا من كبار أمراء عرب تلك البلاد، وهو أمير عربان هلال، أعظم من أمير آل فضل في هذه البلاد، ومن كان سُليمان هذا معه من ملوك تلمسان راج أمره، ومن كان عليه كان في إدبارٍ وتَخَوُّفٍ»⁽⁴⁾.

وعلى ما في النص من سُلطة شيوخ القبائل وخضوع الأمير، فالأعمق من ذلك إقرار أهل البوادي بقيام حكم الأمراء من جهة، وإشارة إلى فراغ الحكم أمام الخطر المسيحي.

وهو تأكيد لغياب سُلطة العلماء في متابعة شُؤون الدولة ومراقبة سياستها، وقد دلَّت رواية التَّنسي على ما ترثَّب عنها من سفك وإراقة الدِّماء، ممَّا جعل العصبية والأحلاف القبلية تُحظى بالإحترام لدى الجميع.

(1) التَّنسي، م، س / 253.

(2) م. ن / 253.

(3) م، ن / 258.

(4) برونشفيك، رحلتان إلى شَمال إفريقيا / 41 — 42.

فيقتل أبو الحجاج يوسف بن أبي حمّو ابن أخيه أبي ثابت يوسف بن أبي تاشفين⁽¹⁾، وأبو مُحمّد عبد الله المستعين يقتل أخاه أبو زيّان مُحمّد مستجيشاً بِنِي مَرِين⁽²⁾.

وفي استقرائنا لمصنّف الدرر، ما يكشف عن أثر الأحوال السياسيّة في شخصيّة الفقيه القاضي يحيى المازوني، ويعكس مستوى يظهر فيه: «أنّ جمّهور الفقهاء كان متمسّكاً بالشرعية، وبالنظم التي تجعل الأمير أو السُلطان المرجع فيما يخصّ تعيين القضاة»⁽³⁾.

وبما أنّ الظروف السياسيّة تحكّمت في فتاوى الفقهاء، بحيث أنّهم كانوا أمام أحوال انحسار السُلطة وحضور الشرع، يختارون دائماً ضمان المعاملات واستمرارها وفق الشرع⁽⁴⁾، أو يقوم مقام السُلطان إذا كان غير عدل، ويضيق الحدود⁽⁵⁾.

يلاحظ تغيّر هذه المواقف بحسب الظروف والأماكن، فالفقيه أبو الفضل مُحمّد العقباني (ت 871هـ / 1466م)، أفتى بإمضاء أحكام قاض عينه بعض الأعراب بالمغرب الأوسط، وكانوا مُخالفين أمر السُلطان خوفاً من تعطيل الأحكام، وإن اعتبر ذلك القاضي آثماً لتولّيه تلك الخطّة بدون أمر الإمام⁽⁶⁾.

وقد أفتى يحيى المازوني على ذلك، بقوله: «جماعة في مغربنا من العرب، تبلغ ما بين فارسها وراجلها قدر عشرة آلاف، أو تزيد، ليس لهم إلا الغارات، وقطع الطُّرقات على المساكين، وسفك دمائهم، وانتهاب أموالهم بغير حقّ، يأخذون حرّم الإسلام، أبكاراً وثيّباً، قهراً وغلبة، هذا دأب سلفهم وخلفهم، مع أنّ أحكام السُلطان أو نائبه لا تنالهم، بل ضعف عن مقاومتهم، فضلاً عن ردّهم... فأمرناهم بقتالهم، وصرّحنا بأنه جهاد»⁽⁷⁾.

(1) التّنسي، م.س / 207.

(2) م.ن / 227 — 228.

(3) الونشريسي، م.س، 10 / 120.

(4) مُحمّد فتحة، م.ي / 35.

(5) أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المازوني (ت 883هـ / 1478م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مخ، رقم: 1335، المكتبة الوطنية الجزائرية، 1 / ورقة 180و.

(6) العقباني، م.س / 164.

(7) يحيى المازوني، م.س، 1 / ورقة 180و.

ونحن في وجه رواية أخرى تذكر أن المحتسب له حق التدخل في إجبار السلطان، أو القاضي على النظر في أمور الناس⁽¹⁾.

نجد في إحدى نوازل يحيى المازوني: « الحمد لله جوابكم في أمرنا: وهو أن من أهل القرى لم يكن عندهم سلطان يحكم أمرهم، فأهل القبيلة ليس عندهم إلا الشيوخ كما عرفتم أمر القبائل، أجازوا لهؤلاء أن يتخذوا قاضياً بأجرة معلومة عند تمام كل سنة، يأخذ أجرته التي تفرض على الشيوخ، ثم إن هؤلاء عند الميعاد يأخذون ذلك من أهل قريتهم من الرجال والنساء والصبيان »⁽²⁾.

وإن تنوعت اهتمامات الفقيه يحيى المازوني، فيما يصلح أهل البوادي بحكم وظيفته، فقد توزع ذلك مفصلاً في متون المصنف، إلا أن ما يميز سلطته كفقيه وقاضٍ، هو تجاوزه لقضايا سياسية أعمق، وهو ما تجسده إحدى نوازله، في مسألة توقف عن الحكم فيها من شيخه أبي الفضل قاسم بن سعيد العقباني، جاء فيها: « إن قريتنا كما تعلم، أهلها مملوكون، أو شبه مملوكين لأمراء العرب، يأتي الأمير لدار الحضري ويدخل بلا إذن كأنه دخل ملكه هو، وأولاده وأتباعه »⁽³⁾.

ويتكرر السلوك نفسه في التأكيد على انعدام الأمن في البوادي المغربية، حيث يقول في إحدى نوازله: « وسئل أيضاً شيخنا عن أهل قرية جاءها أعراب خيلاً ورجالاً، بنجوعها فقاتلهم من بها، وكان بعض أهل القرية وهم الجُلُ فرّ بنفسه، ومقاتلة هؤلاء الأعراب يزيد رجالهم على ألفي رجل، وفارسهم بها يقدر على خمسمائة فارس، وناشبوها القتال من جهات القرية، فما كان من عشية يوم القتال، طلب كبير البلد تمييز من بقي بها من الرجال المقاتلين، فوجد منهم عدداً يسيراً، وشاع الخبر عن الأعراب أنهم يعودون من الغابة، ضعف ما جاؤوا به بالأمس، فاشتد الخوف وجرّ من القرية ليلاً نحوها ثلاثين رجلاً، وفيهم من يعتمد على مراجعته، لكثرة

(1) ابن عبدون محمد بن أحمد التجيبي الإشبيلي (ت في النصف الأول من ق: 6هـ / 12م)، رسالة في الحسبة، نشر:

ليفى بروفنسال، المحلة الأسبوية، المطبعة الوطنية، باريس، أبريل — جوان 1934 / 18.

(2) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 7ظ.

(3) م.ن، 2 / ورقة 12ظ.

العرب فقام هذا الكبير وصالح عن قريته لَمَّا خاف من فسادها، ورخصها من الأمراء بمائة دينار ذهباً»⁽¹⁾.

تلك هي مجموعة من المضامين التي شكّلت قاعدة الخطاب المستعمل من طرف الفقيه القاضي أبو زكرياء يحيى المازوني، للتأكيد على حضور النص الفقهي في معالجة الأوضاع السياسية التي عاشتها الدولة الزيانية في مرحلة متأخرة.

⁽¹⁾ يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 11و.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية

الفرع الأول: الزراعة

أولاً: ملكية الأراضي

- 1 — أراضي الدولة والإقطاعيات
- 2 — أراضي الأحماس
- 3 — أراضي المخزن
- 4 — أراضي الظهير

ثانياً: النظام الزراعي

- 1 — شركة المزارعة
- 2 — شركة المغارسة
- 3 — شركة المساقاة

ثالثاً: الإنتاج الزراعي

- 1 — الحبوب والقطن
- 2 — الخضار والفواكه
- 3 — الرعي وتربية المواشي

الفرع الثاني: الإنتاج الصناعي — الحرفي

الفرع الثالث: النظام التجاري

- أولاً: التجارة الداخلية
- ثانياً: التجارة الخارجية
- ثالثاً: السكة والجباية

الفرع الأول: الزراعة

يؤكد ابن خلدون⁽¹⁾، على ثلاث وجوه للمعاش، أمّا الأول فيعتبر الفلاحة أقدم وجوهه، لأنّها: « بسيطة وطبيعية وفطرية لا تحتاج إلى نظم ولا علم »⁽²⁾، ولهذا تُنسب إلى أبي الخلق آدم عليه السلام فهو: « مُعلّمها والقائم عليها »⁽³⁾، وهي: « الأكثر فطرة والأكثر التصاقاً بالطبيعة »⁽⁴⁾.

أمّا المعاش الثاني فيتمثّل في الصناعة المتأخرة عن الزراعة لأنّها: « مُركّبة، وعلمية تُصرف فيها الأفكار والأنظار »⁽⁵⁾.

والمعاش الطبيعي الثالث فهو التجارة، وإن كانت طبيعية في الكسب فإنّما: « هي الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع، لتحصل فائدة الكسب »⁽⁶⁾.

ونحن أمام النظرة الخلدونية التي تشكّل قاعدة رصد الأحوال الاقتصادية التي عرفتھا الدولة الزيانية خلال فترة: 791 — 910 هـ / 1388 — 1504 م، في وجوه معاشها الثلاث.

يتعلّق الأمر برصد مستويات تدخّل الفقهاء في مختلف الأنشطة الاقتصادية، : « وهو تدخّل من أجل التقويم والتصحيح وفق مقتضيات الفقه، يطرأ في الغالب نتيجة النزاعات التي تحصل بين أطراف الإنتاج »⁽⁷⁾.

شكّلت الزراعة الشغل الأساسي بالنسبة لمجتمع بني زيّان، حتّى أنّها صارت قوام الحياة — على حد تعبير الطّعنري⁽⁸⁾ —، خاصّة إذا تعلّق الأمر بالبدو الرّحل (الحبوب)، وبالمقابل كانت

(1) ابن خلدون، المقدمة / 397.

(2) م.ن / 398.

(3) م.ن، ص.ن.

(4) عبد المجيد مزيان، التّطبيقات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية وإجتماعية، ط: 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988 / 18.

(5) ابن خلدون، المقدمة / 398.

(6) م.ن، ص.ن.

(7) مُحمّد فتحة، م.س / 269.

(8) الطّعنري، أبو عبد الله مُحمّد بن مالك، زهرة البستان ونزهة الأذهان، مخ، رقم: 2163، المكتبة الوطنية الجزائرية / ورقة 2ظ.

الأملاك الزراعيّة مرتبطة بممارسة السُلطة السياسيّة، وبدرجة من التوسّع بتجميع قطع من الأراضي على يد بعض العائلات والقبائل والفرق الصُوفية⁽¹⁾.

مِمّا يدلُّ على وجود مساحات مُختلفة على مستوى ظروف الإنتاج وأنواعه ونوعيته (بساتين، حبوب، خضر وفواكه، تربية الماشية،... إلخ).

أولاً: ملكيّة الأراضي

تكشف التّوازل عن علاقات مُختلفة بالأرض، فهناك أراضي مُلك⁽²⁾، وأراضي خاضعة للدولة، قد تفوّتها بالإقطاع، أو تُملّكها عن طريق الإحياء⁽³⁾، وأراضي الأعباس. وعلى الرّغم من أنّ دراسة ملكية الأرض: «من ألغز معضلات التاريخ الإسلامي»⁽⁴⁾، فقد اعتنّى الفقهاء بمعرفة ما إذا كانت صُلحية، أم عُنوية؟ وهل أنّها من حيث المبدأ، أرض عُشر، أو أرضُ خراج⁽⁵⁾؟.

(1) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 204.

(2) تستعمل التّوازل تسميات مُختلفة بالنسبة لأراضي الملك مثل: جنّات، جنان، ضيعة، عرصة، بُحيرة، روض ورياض، قرية، بستان. أنظر: الونشريسي، م.س، 5 / 28 - 97 - 101 / 8 - 28 - 238 / 9 - 11 - 15 - 16 - 162 - 163 - 526 - 527 - 540 - 604 / 10 - 262. ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 1 / 333.

(3) عرّفه الفقهاء بأنه لقب لتعمير دائر الأرض بما يقتضي عدم انصراف المعمر عن انتفاعه بها. أنظر: مُحمّد فتحة، م.س / 346.

وقد اختلف الفقهاء في موضوع الأرض التي يتمّ إحيائها بدون إذن الإمام، ثمّ يقطعها هذا الأخير لشخص معين، فمنهم من يرى أنّ ذلك لا يغير شيئاً، وأن الأرض ملك لمن هي بيده، واعتبر البعض الآخر انطلاقاً من مبدأ إذن الإمام أنّ من أحيائها وغرسها متعدّياً، فيجب رفع أمره إلى السُلطان الذي له وحده التّظّر في الإبقاء أو القلع. أنظر: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت 182 / 798)، كتاب الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت / 60. الماوردي، أبو الحسن علي بن مُحمّد بن حبيب (ت 450هـ / 1058م)، الأحكام السُلطانية، تحقيق: عميرة عبد الرحمن، دار الإعتصام، القاهرة، 1995، 2 / 403. الونشريسي، م.س، 5 / 117.

(4) محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج: 1، دار الثقافة، الدّار البيضاء، 1980، 2 / 25.

(5) يرى بعض الباحثين أنّه من الخطأ أن نتصور أنّ الفقهاء المسلمين قد أولّوا عناية مفرطة إلى تلك المسألة التي لم تعد سوى خصومة مصطنعة بين المدارس الفقهيّة، بل العكس من ذلك كانوا يُمسكون عن اتّخاذ موقف شخصي في ذلك التّقاش المثالي الذي لم يكن يؤثّر إلّا بصورة استثنائية في الحلول المقترحة لبعض الحالات المعينة. أنظر: برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 184.

وإن اختلفت إجاباتهم⁽¹⁾ حول حكم الأرض، فإنّها خلّصت إلى أحكام إيجابية بالنسبة للرعية، وأكدت حقوقها التاريخية والشرعية عليها.

وتفيدنا النوازل الواقعة في القرن: 9هـ / 15م، في حكم الأرض أنّها: « ليست بالعنوية ولا بالصلحية، وإنّما أسلم عليها أهلها »⁽²⁾.

وأنه: « إن خفي أمر الأرض، ولم يعلم هل هي أرض صلح، أو عنوة، أو أسلم عليها أهلها، فهي لمن وُجدت بيده »⁽³⁾، أو: « يُنظر إلى ما توالى عليه القرون من بيع الأرض وشرائها، وتَحديدِها، فتُحمل تلك الأرض عليه »⁽⁴⁾، بل: « وأنّ العادة جرت ببيع الأرض القانونية بالمغرب وإرثها، والظاهر من حالها أنّها مملوكة »⁽⁵⁾.

مع التأكيد على أنّ: « أرض المغرب على أقسام، منها أرضٌ مُختطة كأرض القيروان، فهي أرض تملك داخلها وخارجها، وتُباع وتُشترى فيافيّ وجبال، فهي تُملك بالإحياء، وأرضٌ كانت عامرة في الجاهلية ثمّ أسلمت وانجلى عنها أهلها، فالحكم فيها لمن حازها، وأرضٌ عنوة فالحكم فيها للآخذ بها، والذين افتتحوها، فإن جهلوا كان الأمر فيها للإمام يتصرّف فيها بمصالح المسلمين »⁽⁶⁾.

(1) سأل بعض عمّال المنصور بن أبي عامر أهل فاس عن حكم أرضهم هل هي صلحية أم عنوية؟، فأجابه الشيخ أبو جيدة بن أحمد اليازغي (ت 372هـ / 982م): « ليست بصلح وإنّما أسلم عليها أهلها، فقال لهم: خلّصكم الرّجل ». أنظر: الجزنائي، عبد الكبير الكتّاني (ت 1350هـ / 1931م)، زهرة الآس في بيوتات أهل فاس، تحقيق علي بن المنتصر الكتّاني، منشورات مطبعة النجّاح، الدّار البيضاء، المغرب، 2002 / 7.

وأجاب فقيه القيروان علي بن مُحمّد بن يَخلف المعافري، المعروف بابن القابسي (ت 403هـ / 1012م)، عن سؤال أشار في شرح الموطأ من كتاب الجهاد إلى اختلاف العلماء بشأن عنوية أو صلحية الأرض، فقال: « إنّها مُختلطة هرب بعضهم من بعض فتركوها، فمن بقي بيده شيء كان له ». أنظر: ابن القاضي، م.س، 1 / 13.

وأجاب ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ / 996م)، بشأن أرض أفريقية، فأكد أنه لم يقف على حقيقة أمرها هل هي عنوية أم صلحية. أنظر: ابن أبي زيد القيرواني، التّوادر والزّيادات، 4 / 172. الدّاودي أبو جعفر أحمد بن نصر (ت 420هـ / 1029م)، كتاب الأموال، تقديم وتحقيق: شحادة مُحمّد رضا سالم، مركز إحياء التّراث المغربي، دار الثقافة للطباعة والنّشر، د.ت / 70 — 71. العقباني، م.س / 187. الونشريسي، م.س، 6 / 134.

(2) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 50.

(3) م.ن، 2 / ورقة 50.

(4) الونشريسي، م.س، 6 / 134.

(5) العقباني، م.س / 188.

(6) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 92.

ومع دقة تأكيد بعض المصادر على أن: « أراضي قرى إفريقية الغالبُ عليها عدم الملك »⁽¹⁾، فإنه من المتعذر أن نخلص إلى معطيات تسمح لنا بالتعرّف على أنواع أراضي الملك خلال الفترة المدروسة، باستثناء الحالات القليلة التي ترتبط بقضايا الإقطاع، وأحبّاس الأمراء، لأنّها لم تكن دائماً محلّ النزاع.

1 - أراضي الدولة والإقطاعيات:

يشير مصطلح الإقطاع عند ابن خلدون إلى الإسهام⁽²⁾، وفي مصنف الدرر: « أرض ينتفع بجبايتها »⁽³⁾، وفي المعيار: « أرباب الظهير »⁽⁴⁾.

وقد حدّدت بعض المصادر هذا النظام بالقول: « أن الأرض التي تكون لحاكم البلاد قبل فتحها، أو تكون لرجل قتل في الحرب، أو تكون من معيّن ماء، أو نحو ذلك، فهذه الأصناف من الأرض، كان الخلفاء الرّاشدون يُجيزون إقطاعها لمن شاءوا، على أن يؤدّي عُشر مالها لبيت المال، أو أكثر أو أقلّ »⁽⁵⁾، وفي حكمه: « لا يصحّ فيما هو موقوف لصالح المسلمين »⁽⁶⁾.

(1) البرزلي، م.س، 1 / 36.

(2) ابن خلدون، العبر، 6 / 34 - 43.

(3) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 80و.

(4) الونشريسي، م.س، 7 / 334.

(5) البلاذري أبو العباس أحمد بن أبي يحيى بن جابر (ت 276هـ / 889م)، أنساب الأشراف، تحقيق: حميد الله مُحمّد، القسم الرابع، دار المعارف، مصر، 1959 / 171.

(6) الكتّاني أبو عبد الله مُحمّد بن جعفر بن إدريس (ت 1354هـ / 1935م)، سلوة الأنفاس ومُحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصّالحاء بفاس، تحقيق: عبد الله الكامل وحمزة بن مُحمّد ومُحمّد بن حمزة بن علي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدّار البيضاء، 2004، 3 / 106. البرزلي م.س، 2 / 180. الونشريسي، م.س، 5 / 98 - 99 / 73.

وقد أورد يحي المازوني تعقيب شيخه ابن عرفة (ت 803هـ / 1401م)⁽¹⁾، بأنه يريد إقطاع تملك،

فقال: « وأما إقطاعها للإنتفاع بها مدة فجائز »⁽²⁾. وهي إشارة إلى أن أئمة المسلمين كانوا يتصرفون في ذلك تصرف الأخذ بجواز الإقطاع فيها. وتكشف إحدى التوازل الواردة عن الفقيه يحي المازوني، في شكل سؤال وجهه إلى شيخه أبو الفضل قاسم العقباني (ت 854هـ / 1450م)⁽³⁾: « عن أرض معروفة لأناس ومنسوبة إليهم قديماً، ... ويؤثرون خراجها للإمام الخليفة، ثم إن الإمام ملكها لرجل من شيوخ العرب، لَمَّا رأى فيها من المصلحة تملكاً مطلقاً عاماً »⁽⁴⁾.

(1) أنظر ترجمته في: ابن قنفذ أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق: محمد الشاذلي التيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968 / 296. ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت 833هـ / 1429م)، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: برجستراسر، ط: 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، 2 / 342. ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت 852هـ / 1448م)، إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، مراجعة: محمد بن عبد المعيد خان، ط: 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، 2 / 192. السراج محمد بن محمد الأندلسي (ت 1149هـ / 1736م)، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تقديم وتحقيق: الهيلة محمد الحبيب، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، 1 / 561. الشوكاني محمد بن علي (ت 1250هـ / 1834م)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت، 2 / 255. البغدادي إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، 2 / 569. البغدادي إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، 2 / 177. مخلوف، م.س / 27. القرافي بدر الدين محمد بن يحي، توشيح الديباج وحلية الإيتاج، تحقيق: أحمد الشتيوي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983 / 277. الداودي شمس الدين محمد، طبقات المفسرين، مراجعة: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 2 / 232. ابن فرحون، م.س / 583. ابن العماد، م.س، 7 / 38. التنبكتي، النيل / 460. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 99. السخاوي، م.س، 9 / 240. السيوطي، م.س، 1 / 299.

(2) يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 93و.

(3) أنظر ترجمته في: القلصادي أبو الحسن (ت 891هـ / 1486م)، رحلة القلصادي، دراسة وتحقيق: أبو الأحفان محمد، ط: 3، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978 / 106 — 107. نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر، ط: 1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1971 / 130. ابن مريم، م.س / 147 — 149. التنبكتي، النيل / 365. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 11. السخاوي، م.س، 6 / 181. مخلوف، م.س / 255. الحفناوي، م.س، 1 / 85. ابن قنفذ، م.س / 253. البغدادي، م.س 2 / 243. كحالة، م.س، 4 / 50.

(4) يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 94ظ.

تفيد النَّازلة، أنَّ بعض إقطاعات الرَّعية كانت موظَّفة لصالح الدَّولة، وإن كان أمر الحكم فيها لا يجوز، فقد أفتى الفقيه فيها فتياً المقرَّ بأمر الواقع.

فبعد إشارته إلى الاختلاف بشأن أرض الخراج، أكَّد على أنه: «بعد أن وقع التَّمليك والإقطاع يَجِب مَضِيه ونفوذه أين وقع»⁽¹⁾.

وإذا تعلَّق الأمر ببعض الأطراف ذات التَّفوذ السيَّاسي أو الدِّيني، فإن مباشرة السَّلاطين لبعض الإقطاعات تَتِمُّ بعناية لضمان توازنات الدَّولة وخدمة لسياستها العامَّة⁽²⁾.

كامتلاك رؤساء الطَّوائف الصُّوفية لأراضي واسعة، نتيجة نفوذهم الرُّوحي، جاء في إحدى التَّوازل: «أنَّ جَماعة من المرابطين أنعمَ السُّلطان عليهم بأزواج من الحراثة وعليها عيون ماء، فاقْتسموا الأزواج والعيون، فصار كل منها يشغل ما مُنح له بالقسمة، ثُمَّ الأرض والماء»⁽³⁾.

وكثيراً ما تعرَّضت عقود الاستغلال المؤطَّرة شرعياً بين بعض المزارعين والمستفيدين من أراضي الإقطاع إلى الفسخ بسبب سُلطة المستفيدين.

ومن ذلك ما سُئِل عنه الحفيد ابن مرزوق (ت 842هـ / 1439م)⁽⁴⁾: «أنَّ رجلاً من أعيان القبائل أعطاه السُّلطان أرضاً ينتفع بجبايتها فيعمد لِمَن تَحْتَ شَيَّاخته في زمن الحرث

⁽¹⁾ يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 94ظ.

⁽²⁾ برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 353

⁽³⁾ يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 56و.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: ابن مرزوق الحفيد أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن الخطيب مُحَمَّد (ت 842هـ — 1438م)، إظهار صدق المودَّة، مخ، رقم: أ / ح 2 / 439. المكتبة الوطنية الجزائرية / ورقة 1ظ. ابن سودة عبد السلام بن عبد القادر المري، دليل مؤرَّخ المغرب الأقصى، ط: 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1997 / 187. الكتاني عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي، 1986، 1 / 396 — 397. ابن قنفذ أبو العبَّاس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، كتاب الوفيات، تحقيق: نويهض عادل، ط: 3، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983 / 60 — 61. السُّيوطي جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ / 1505م)، طبقات الحفاظ، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت / 291. بن عبد العزيز، مُعلِّمة التَّصوُّف الإسلامي، ط: 1، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2001 / 97 — 161. أبو عمران الشَّيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، منشورات دحل، د.م، د.ت / 428. ابن مريم، م.س / 201 — 214. التَّنكي، النيل / 499 — 510. التَّنكي، كفاية المحتاج، 2 / 137 — 147. نويهض، م.س / 141 — 143. السَّخَّاوي، م.س، 7 / 50. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 2 / 191. الشُّوكاني، م.س، 2 / 119. مخلوف، م.س / 253. الزُّركلي، م.س، 6 / 228. بروكلمان، 2 / 247. البغدادي، إيضاح المكنون، 1 / 7 — 74 — 106 — 143 — 147. المقرِّي، م.س، 7 / 338. ابن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً / 50 — 56.

فيأخذ منهم زرعاً اغتصاباً، ويأمرهم أن يحرقوه في أرض ما، (...)، ويكلف العمل فيه على الخمّاسين في زمن الحرث أو على أرباب البقر، ثمّ إذا كان حصاد كلّهم بها». ونجد في إحدى نوازل يحي المازوني⁽¹⁾، ما يفيد بممارسة استصلاح الأراضي، بإخضاع جزء للحرث، والجزء الآخر للغرس، مع الإحتفاظ به عن طريق تملكه، وغصبه من المنتفع الفعلي.

وحسب بعض الفتاوى⁽²⁾، يتم تحبّيس هذا النوع، أو التصرف فيه تصرف المالك عن طريق البيع، أو حقّ الإنتفاع بالأرض وغلتها دون امتلاكها، مثل الإقطاع الذي يمنحه السلطان لبعض جنوده⁽³⁾.

2 – أراضي الأحباس:

ينسحب في مجمله على الأراضي التي لم يتم تحبّيسها لصالح بعض المرافق الدّينية والعلمية، أو لصالح ذرية المحبّس⁽⁴⁾. وإذا ما حاولنا التعرف عليه بشكل مباشر، يُلاحظ⁽⁵⁾ عناية المحبّسين قد انصرفت بالدرجة الأولى إلى توفير مداخيل تساعد في تسيير المساجد، وأماكن العبادة وغيرها.

(1) يحي المازوني، 2 / ورقة 44و.

(2) ذكر الونشريسي أن رجلاً من أهل تلمسان استصلح أرضاً بوراً قرب العمران وغرسها، ثمّ باعها لرجل آخر. أنظر:

الونشريسي، م.س، 5 / 116 – 117.

(3) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 44و. الونشريسي، م.س، 9 / 77.

(4) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 195 – 196. مُحمّد فتحة، م.س / 351.

(5) مُحمّد فتحة، م.س / 351.

وإن كانت غالبيتها مشكّلة من ثلث التّركات⁽¹⁾، ومن الأراضي⁽²⁾، والدُّور⁽³⁾، والخوانيت⁽⁴⁾، والأفران، وأشجار الزّيتون⁽⁵⁾، والحمّامات، وأفران الآجر والطّواحين⁽⁶⁾، أو مطامير⁽⁷⁾.

وقد أوضحت العديد من النّوازل والفتاوى الفقهيّة، اعتماد إقطاع أراضي المرابطين، نظرًا لتأثيرهم الاجتماعي، بمنحهم الحرّية الكاملة في استثمارها والحصول على إنتاجها، دون تملك حقّ بيعها، وجواز حقّ نزعها في أي وقت.

يقول الونشريسي: «سُئِلَ العقْباني عمّن كان موالياً لبعض الملوك، وله تدخّل لعمالة وجباية، ثمّ قام قائم في ذلك الملك فقتله، ثمّ سلبه جميع أملاكه قديماً وحديثاً»⁽⁸⁾. وهي إشارة إلى انتقال ملكية الأراضي من الملكية الخاصّة إلى الملكية العامّة، ومصادرة أراضي عمّال الدّولة ذات الكسب غير المشروع.

وهو ما يفسر — حسب بعض المصادر⁽⁹⁾ — كثرة أشكال الحيازة، والتأرجح بين رسوم الملك، وبقاء الأرض على الشّيع، أو حماية الملك بالحبس، أو اللّجوء إلى الحبس مع إضافة ضمانات زاوية من الزّوايا يجعلها مستفيداً بعد انقراض ذريّة صاحب الحبس.

⁽¹⁾ يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 127و.

⁽²⁾ الوزان، م.س، 1 / 178.

⁽³⁾ الونشريسي، م.س، 7 / 78. 9 / 406.

⁽⁴⁾ م.ن، 7 / 55.

⁽⁵⁾ ابن رشد، م.س / 592. الونشريسي، م.س، 7 / 64 — 104 — 132. 8 / 235.

⁽⁶⁾ الوزان، م.س، 1 / 182.

⁽⁷⁾ الونشريسي، م.س، 7 / 78.

⁽⁸⁾ م.ن، 7 / 78.

⁽⁹⁾ م.ن، 5 / 151 — 152. 8 / 275. 9 / 550 — 589 — 601 — 604 — 605 — 621 — 625. 10

173 / 270.

وفي حالات أخرى من الحيابة الفعلية، أفادت الأحكام الفقهية السائدة في ذلك العصر، على عدم تحويل أراضي الأحباس عمّا وضعت له⁽¹⁾، مع تشديد المراقبة على موظفي الأحباس، وعلى رأسهم ناظر الأحباس⁽²⁾.

وعن هذه الوظيفة يقول يحيى المازوني: «عادة أن مقدّمه لم يأذن له في التصرف في أموال الأحباس، إلا بعد مطالعته في قليل ذلك، وكان يأخذ ثلاث الجئات صيفاً وخريفاً، ويعطي رُبعا للأحباس عوضاً عن ذلك»⁽³⁾.

ليضيف: «ولا يستطيع مُخالفته (أي سلطانه) إن لم يكن على الناظر ضمان، فلا يلزمه غرم ما أخذ منه، وما أعطاه، وأخذ الجباية من الرُّبع عوضاً لأرباب المراقبة أن يعينوا له ما يسوقون منه مرتباتهم، أن ليس للرُّبع يوقّف، وهو مأخوذ من جيرانهم، فأمتهم ذلك أن يقبضوا حقوقهم منه»⁽⁴⁾.

وكان يحصل أحيانا النزاع حول أراضي الحبس، وعدم دفع المستفيد كراء الأرض المُحبّسة، مثل ما يحصل لغيره من الفلاحين المكترين، فقد تسوء الظروف الطبيعية، ممّا يؤدي إلى إتلاف المحصول⁽⁵⁾، فيتّم إسقاط الكراء إسقاطاً تامّاً أو جزئياً⁽⁶⁾.

(1) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 43 و 54.

(2) تشير المصادر إلى أن المسؤول عن الأحباس هو الناظر ووظيفته تابعة للقاضي، حيث يقوم بتسيير الأحباس بدءاً بمراقبتها وتفقدتها على الدوام، مستعيناً في ذلك بإدارة خاصة تتشكل من شهود، وكتاب، وقُباض يخرجون للإطلاع على مقدار غلاتها وعامرها، يقول عبد الله بن مُحمّد بن موسى بن معطي العبدوسي (ت 749هـ / 1348م): «المُحاسبة، أن جلس الناظر والقباض والشهود، وتُنسخ الحوالة كلها من أوّل رجوع الناظر إلى آخر المُحاسبة، وتقابل وتُحقّق، ويرفع كل مشاهرة أو مسانهة (كراء الشَّهر أو السَّنة)، أو صيف أو خريف، وجميع مستفادات الحبس حتّى يصير ذلك كلّ نقطة واحدة، ثمّ يقسّم على المواضع لكلِّ حقّه، ويعتبر المرتبات وما قبض ومن تخلص ومن لا، وينظر في المصير ولا يقبل ذلك إلاّ جميع شهود الأحباس، وكذلك جميع الإجازات من لقط زيتون وآلة ونفض ويطلب كل واحد بخطّه، ومن أفسد شيئاً عرفه، ومن ضيع شيئاً من ذلك من شهود الأحباس وجب القيام به عليهم وتعجيل ذلك». أنظر: الونشريسي، م.س، 7 / 302. مُحمّد فتحة، م.س / 111.

(3) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 44ظ.

(4) م.ن، ص.ن.

(5) م.ن، ص.ن.

(6) م.ن، ص.ن.

مع تأكّيده على أنّ العاملين في العقارات التابعة للأحباس يأخذون مرتباتهم من هذه الأخيرة⁽¹⁾، والإشارة في بعض الأحيان إلى احتلاس بعض الأموال من طرف نُظّار الأحباس⁽²⁾، ممّا يؤدّي إلى عزلهم وتعويضهم بنُظّار آخرين⁽³⁾.

3 – أراضي المخزن:

وهي الأراضي التي تخضع مباشرة للسلّاطين بتصرّفها الخاص، والتي تنطلق بدورها من أرضية دينية⁽⁴⁾: « وقد سُئِلَ حَمُو الشّريف عن أرض المخزن يقطعها السُّلطان لبعض أجناده إمتاعاً، فيأتي قوم يغرسون فيها، وما يقطعون عن الجنّات يسمّى بنصف الأثمنّا (كذا)، والعادة الجارية أنّ السُّلطان يحب من يعمّر الأرض بالغراسة، ولا ينكر ذلك على من يفعله، فيبقى الغارس ينتفع بجنانه، ويبيعها إلّ أراد ويهبها، ويتصرّف فيها تصرّف المالك، فهل للمقطوع له أن ينتزع اللجنة من يد من اغترسها ويملكها؟ »⁽⁵⁾.

وفي سؤال موجّه إلى الفقيه أبي الفضل العقباني (ت 854هـ / 1450م): « عن قوم بأيديهم أرض بأوامر السّلاطين المتقدّمين ومن بعدهم، يغالونها بأنواع الغلال زمن الحرث وغيره، والأرض التي للأئمة إنّما يقطعونها في العادة إمتاعاً لا تملكاً »⁽⁶⁾.

(1) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 44ظ.

(2) م.ن، 2 / ورقة 59و.

(3) م.ن، ص.ن.

(4) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 185.

(5) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 44و.

(6) م.ن، 2 / ورقة 48ظ.

4 - أراضي الظهير:

وهي الأرض التي يقطعها السلطان لمن يؤدي خدمات للدولة⁽¹⁾، وإقطاعها إقطاع منفعة لا إقطاع رقبة⁽²⁾، وفي إحدى النوازل⁽³⁾ إشارة إلى أن الأرض التي يقدمها السلطان لشيوخ القبائل تكون بمرسوم تسمى بالظهير⁽⁴⁾.
على أن هذه الأراضي التي يتم قطعها، لا يعرف مالکها لصالحهم، أو تكون أراضي غير مستغلة، مقابل الدفاع عن الدولة⁽⁵⁾.
وبالمقابل تُترع الأراضي لأعيان الدولة المواليين، والذين لهم علاقة بشيوخ القبائل، عند توقّفهم عن خدمة الدولة⁽⁶⁾.

ثانيًا: النظام الزراعي

لقد تبنت كتب النوازل بكثير من التحفظ والتردد، فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج التي تبرز في شكل عقود زراعية، والتي تتراوح — حسب بعض المؤلّفين⁽⁷⁾ — بالنظر إلى القانون الإسلامي

(1) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 189. مُحمّد فتحة، م.س / 333.

(2) الماوردي أبو الحسن علي بن مُحمّد بن حبيب (ت 450هـ / 1058م)، الأحكام السلطانية، تحقيق: عميرة عبد الرحمن، دار الإعتصام، القاهرة، 1995، 2 / 403.

(3) قال يحي المازوني: « وقد سُئل أبو الفضل العقباني عن رجل مات وعليه دين، وترك أرضًا من بلاد السلطان التي أخذها العرب كما علمتم، وهذا ظهير من قبل السلطان بتلك الأرض، ... فأجاب: أن الأرض التي تُعطى من قبل الإمام للجند من عرب وغيرهم، إنما الإقطاع فيها انتفاع ينقطع بنقل الإمام ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 57و.

(4) جمع ظهاير وظهرات، وتطلق عامة على كل براءة سلطانية تفيد الإمتاع بأرض أو بجباية أرض لصالح شخص أو جماعة، كما تفيد بتحديد الإقطاع. أنظر: الونشريسي، م.س، 7 / 334. برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 189.

(5) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 46و.

(6) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 198 — 199.

(7) م.ن، 2 / 205.

التقليدي — بين المشاركة بالتساوي والتأجير بمعلوم ثابت، والمشاركة المحددة بكل دقة، كما هو الحال في أمور الرعي وبعض الأنشطة الزراعية، في شكل مؤاجرة بين العمل ومشغله⁽¹⁾. وبالمقابل قد يؤدي النظام الزراعي إلى إتلاف المزروعات والمحاصيل الزراعية المتنوعة، كما هي الإشارة إلى مسألة الرجل الذي اُكترى أرضاً من أراضي الحبس، وزعم أنه بذر فيها بيعاً أصح، وتعرض محصوله للجفاف والفساد⁽²⁾، ومسألة الرجل يكتري الأرض للحرثة ثم ييسر بعد ذلك⁽³⁾.

وهذه الإزدواجية في الميدان الفلاحي تفسر في الغالب — حسب بعض الباحثين⁽⁴⁾ — باختلاف ظروف البادية من الناحية الديمغرافية أحياناً، وبالعلاقات الفلاحين بالأجهزة المخزنية، خصوصاً في مجال الجبايات، فتوضع في القليل والكثير باتفاق⁽⁵⁾. وإذا تعلّق الأمر بوجود كتلة لا يُعرف حجمها من أهل البادية لا تتوفر على ملكية، فإن الدُخول مع صاحب الأرض في شركة⁽⁶⁾ يكون وفق حدود وشروط معينة، تتصل بالمزارعة أو المغارسة أو المساقاة، فتتنوع العلاقات بين أصحاب الأرض (أرباب الأراضي)، وبين الفلاح الذي يكون شريكاً أو خمّاساً.

(1) مُحمّد فتحة، م.س / 374.

(2) يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 496و.

(3) قال يحي المازوني: «سُئِلَ سيدي عبد الرحمن الوغليسي عمّن اُكترى أرضاً للحرثة ثم ييسر بعد ذلك، هل يلزمه الكراء، فإن قلتمم باللزوم فهل يجوز له أن يزرع فيها شيئاً من القطّاني كالذرة وغيرها ممّا يزرع حتّى ذلك الوقت أم لا؟». أنظر: يحي المازوني، م.س، 1 م ورقة 496و.

(4) مُحمّد فتحة، م.س / 374.

(5) الكتّاني أبو القاسم سلمون بن علي بن سلمون الطّائي الكتّاني الغرناطي (767هـ / 1365م)، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، مخ، رقم: 1366، المكتبة الوطنية الجزائرية / ورقة 112و.

(6) وهي اشتراك إثنان فأكثر في مال استحقوه بوراثة أو جمعه من بينهم أقساط ليعملوا فيه بتنمية في تجارة أو صناعة أو زراعة. أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 44ظ.

1 — شركة المزارعة:

وهي أن يدفع رجل لآخر أرضاً يزرعها على جزء معين مشاع فيها يتم تحديده مسبقاً، كالنصف أو الثلث أو الربع لمدة معينة⁽¹⁾، أو لمدة سنة، أو يحصل أن تمتد لأعوام⁽²⁾، وهي على شروط⁽³⁾.

أو هي: أن يتولّى المزارعون تعمير الأرض بخدمتها، مقابل الحصول على خمس غلتها، وتعود الأربعة أخماس الباقية للملك⁽⁴⁾.

وتلخصها إحدى المصادر⁽⁵⁾ بقولها: « ما يُجعل باليد يسمّى غرساً، وكل ما يذر بالشر يسمّى زرعاً، وقد يطلق الزرع على الجميع ».

أمّا أقسامها — فحسب مصنف الدرر⁽⁶⁾ — فإنّها ترجع إلى تعدّد التركيبات الممكنة بين المكونات الخمسة لشركة المزارعة: الأرض، والآلة، والعمل، والزريعة، والماشية.

واحتلّف في لزوم عقدها فقل: تُلزم بالعقد كالإجارة⁽⁷⁾، وقيل: لا تُلزم بالعقد كالشركة⁽⁸⁾، وقيل هي دائرة بين الإجارة والشركة⁽⁹⁾.

(1) مُحمّد فتحة، م.س / 374.

(2) الونشريسي، م.س، 8 / 158.

(3) شرطها السّلامة من كراء الأرض بما لا يجوز كرائها، فإن تساوى في كل ذلك إلّا في الأرض وألغاهها صاحبها لم يحز ذلك، إلّا أن تكون أرضاً لا خطب لها على المنصوص عن مالك، ولا كراء، وإن كانت البقر والآلة من عند أحدهما خاصّة فهي جائزة على المشهور، وإن كانت الأرض بينهما والبذر من عند أحدهما والعمل من الآخر جازت أيضاً، خلافاً لابن دينار وعلى قوله لا يجوز إن كانت الأرض لأحدهما والبذر بينهما لأنه طعام وأرض بطعام...، وإن كانت الأرض لأحدهما والبذر من عند الآخر أو الأرض لأحدهما والبذر والعمل من عند الآخر، فمنع ذلك مالك لأنه اكتسب الأرض. أنظر: ابن سلمون الكناني، م.س، 1 / ورقة 136و.

(4) مُحمّد حسن، القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع للنشر، تونس، د.ت / 58 — 59.

(5) ابن ليون التّجيبّي، نص أندلسي من العصر المرابطي مستخلص من أصل فلاحى مفقود لمحمد بن مالك الطنغري، دراسة وتحقيق: أحمد الطّاهري، ط: 1، مطبعة النجاح، الرباط، 2001 / 90.

(6) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 44ظ — ورقة 45و.

(7) الكناني، م.س، 1 / ورقة 136و.

(8) م.ن، ص.ن.

(9) : « فإنّما تعقد بلفظ الشركة أو الإجارة، وإذا لم يسمّى شركة ولا إجارة، وبقل أدفع إليك أرضي وبقري وبذري، وأنت تولّى العمل ونحوه، ويكون ذلك الربع أو الخمس ». أنظر: الونشريسي، م.س، 8 / 149 — 150.

ولأهميتها المعيارية من ناحية الحجم، وطبيعة الإستغلال⁽¹⁾، والتي تفيد بأن لصاحب الأرض والبذور والبقر ثلاثة أرباع، ولصاحب العمل الربع، وفي المزارعة بالتّصف⁽²⁾.
فقد ألحّ الفقهاء على ضرورة التّساوي في الشّركة⁽³⁾، كشركة على الخمس⁽⁴⁾، أو التي تجمع عدة أطراف⁽⁵⁾، أو شركة مزارعة تغييبية⁽⁶⁾، ولو أنّ شركة الحرث لا تجوز إذا كانت مختلفة في الأجزاء⁽⁷⁾.

كما أشارت العديد من النّوازل إلى مسألة التجاوزات، والتي تبين فساد الشّركات من النّاحية الشّرعية: «سئل الفقيه أبو مروان عن رجلين اشتركا في زرع، فلما حان حصاده غاب أحدهما، فعمد إليه صاحبه فحصده ودرسه وصفّاه، ثمّ أراد أن يقسمه ويعزل نصيبه، ولم يرفع نصيب الشّريك الغائب، هل يجوز له أن يصبه في مطمورة بمحضر عدول أم لا؟»⁽⁸⁾.

(1) تشير إحدى النّوازل إلى أحد الأسئلة: «سئل الإمام الحافظ سيدي محمد بن مرزوق عن قوم أتوا إلى أرض مملوكة فغرسوا فيها، على أن يكون الغرس بينهم وبين صاحب الأرض وهو غائب، فلما أبلغه الخبر رضي بذلك، وأقرهم عليه فتمادوا على ذلك مدة، ثمّ إنّ صاحب الأرض سأل عن هذا بعض الفقهاء فقال له: هذا عقد فاسد إذ لم يتعاقد على الوجه الشرعي، فبين لنا ما يجب من ذلك، هل للغارس غرامة الحقل أو أجرة المثل؟». أنظر: يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 24ظ.

(2) الونشريسي، م.س، 8 / 176.

(3) أشار يحيى المازوني إلى جواز شركة الحرث المتساوية، بتقديم الشّريك الأوّل أدوات الفلاحة كالبحر والآلة والأرض، والثّاني يقدم مادة الفلاحة كالزّريعة والعمل، وتكون عادة بين فلاحين يملكون وسائل الإنتاج، لا تفصلهم فوارق اجتماعية واسعة. أنظر: يحيى المازوني، م.س، 2 / 24و.

(4) نظام عرفي متأصل، يقدم فيها الخمّاس العمل وخمّس الزّريعة أو العمل فقط، بينما يقدم صاحب الأرض أربعة أخماس الباقية من الأرض والزّريعة والحيوان والآلة. أنظر: يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 23و. الونشريسي، م.س، 8 / 151 — 152. برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 206.

(5) إثنان منهم يشاركان مباشرة في عملية الإنتاج، فيقدم أحدهما البقر والآلة، والآخر العمل والبذر، أما الإثنان الباقيان فإنّهما يملكان على نصف الأرض، أخذ واحد منهما على عاتقه كراء الأرض للفلاحين المذكورين، والآخر لم يتدخل أبداً في هذه العملية، ربّما لأنه يسكن المدينة. أنظر: يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 24ظ — ورقة 25ظ — ورقة 58و.

(6) يتولّى أمرها وكيل يفوضه المالك العقاري لإتمام الإجراءات اللّازمة مع الشّركة، وقد قدم صاحب الأرض الحيوان للحرث، واشترط على الشّريك أن يدفع له المقابل ستة أقفزة. أنظر: يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 44و — ورقة 51ظ. موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، ط: 1، الشّركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1971 / 16.

(7) الونشريسي، م.س، 8 / 115.

(8) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 49ظ.

وسُئِلَ الوغليسي (ت 786هـ / 1384م) : « عَمَّنْ له أرض للحرّاة ويعجز عن رفع المعارض التي ينشئها العامل على الحرّاتين، فيأتي لذي سلطة وجاه ويقول له: أشترك معك في حرث أرض على أن تلزم لي جميع المغارم والملازم »⁽¹⁾.

2 - شركة المغارسة:

يعرفها مُحَمَّد بن مُحَمَّد الفشتالي (ت 777هـ / 1375م)⁽²⁾ بقوله: « دفعُ فلان إلى فلان...، جميع الأرض البيضاء التي بموضع كذا، يحدها كذا، على أن يغرسها فلان المذكور شجرةً من كذا، تين أو رُمان أو تُفّاح... تصف الأشجار وعددها...، ويتعاهد ذلك بالحفر والخدمة، فإذا بلغ حدّ الإطعام فالأرض والشجر بينهما نصفين أو ثلاث، الثلث لفلان والثلثان لفلان، أو أرباعاً الربع لفلان والثلثة أرباع لفلان، مغارسة صحيحة دون شرط ولا ثنيا ولا خيار على سنة المسلمين في مغارستهم...، وشهد عليهما في صحّة وطوع وجواز »⁽³⁾. ويختصرها الكنانني بقوله: « أن يدفع الرجل إلى الرجل أرضه ليغرسها ثمرًا »⁽⁴⁾، شرط أن تكون في الأرض التي تغرس بالأشجار⁽⁵⁾، ومنهم من يضيف: أن الأرض بيضاء بدون شعراء مُمكنة الغراسة⁽⁶⁾، وقد تحصل بدون عقود⁽⁷⁾. وهي على النصف باستثناء بعض الحالات التي يطالب فيها المغارس بالثلثين⁽⁸⁾، وكما هو الحال في: « بيع المغارس لحظه مِمَّا غرس قبل إبان الإطعام »⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 50.

⁽²⁾ أنظر ترجمته في: ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 234 — 235. ابن القاضي، درة المجال، 2 / 270. مخلوف، م.س / 235.

⁽³⁾ مُحَمَّد فتحة، م.س / 385 — 386.

⁽⁴⁾ الكنانني، م.س، 1 / 140.

⁽⁵⁾ م.ن، ص.ن.

⁽⁶⁾ البرزلي، م.س، 1 / 547.

⁽⁷⁾ الونشريسي، م.س، 8 / 175.

⁽⁸⁾ يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 42.

⁽⁹⁾ الونشريسي، م.س، 8 / 177.

ولذلك فإن هذا النوع من الشَّرَكَات يكون في حالات نادرة، حيث أشارت إحدى التّوازل: « سئلَ الفقيه أبو العبّاس أحمد بن موسى المديني عن المساقى والمزارع، إذا وقعت شركة فاسدة، وردّ العامل فيه إلى أجرة مثله، كم يكون له من الإجارة؟ وما تقول في العامل إن جار في التّماذي على الحرث وأراد حرثها، وبدأ في ذلك لصاحب الزّرع فأراد إخراجه فيما حرثه، وما جازت أن أوقفه على أشهر معلومة أو أيام معدودة، فلم يخرج أحدهما حتى تنتهي مدّة الإجارة، وهذا إذا كان وافقه على الأرض وإن كانت مهملة بغير هذه الصّفة كان للكل؟. فأجاب: إنّما يدخل في المساقات على أن يأخذ كل واحد من نصيبه، فإن وقعت مسامحة بعد العقد، فهي جائزة، والله أعلم »⁽¹⁾.

وهو ما توكّده إحدى المصادر بقولها: « ينهى عن غراسة بعض الخضر والبقول بين الدّوالي، كالحُمص، واللّفت، والسّلق »⁽²⁾.

3 — شركة المساقاة:

عرّفها القاضي المكناسي في مجالسه بقوله: « عمل الحائط على جزء من ثمرته، وهي مأخوذة من السّقي، وتنعقد وتلزم بالشّروع في العمل، ويكون في النّخيل والأشجار شرط بلوغها الإطعام، وأن يكون عقدها قبل أن يحلّ بيع ثمرتها، وفي الزّرع والقطّاني كالقول والجلبان والقرع والبطيخ وقصب السّكر والفجل والجزر، بشرط أن يعجز ربّها عنها، والعقد يكون بلفظ المساقاة وبجزء مشاعٍ مقدّر »⁽³⁾.

ومن شروطها: أن العمل على العامل، وألاّ يشترط أحدهما من الثّمرة ولا من غيرها شيئاً خاصاً لنفسه، ولا يلزم العامل إنجاز ما يتأبّد، مثل إنشاء ظفيرة الماء، وإنشاء غرس تُجنّى ثمرته لاحقاً⁽⁴⁾.

(1) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 43و.

(2) التّجيب، م.س / 88 — 89.

(3) مُحمّد فتحة، م.س / 388.

(4) م.ن، ص.ن.

وهي: « جائزة عند المالكية في جميع الأصول المثبتة نخلاً كانت أو عنباً، أو غيرها بعللاً أو سقياً، وهي مستثناة من أصلين ممنوعين، الإجارة المجهولة وبيع ما لم يُخلق، وإما تجوز بشرطين، إحداهما: أن يعقدها قبل جدّ وصلاح الثمرة وجواز بيعها، وتجوز أيضاً في المغاب والزرع سقياً كانت أو بعللاً بالشّطين المتقدّمين، وأن تعقد فيه بعد ظهوره وخروجه من أرض، وأن يعجز ربه عن القيام بها، وإنما تجوز بلفظ: ساقيتك أو عاملتك، أو عبارة تدلّ على ذلك بلفظ أو أجر له، أو ما يدلّ على ذلك »⁽¹⁾.

تسير الأبحاث إلى أهميّة المياه بين الملك والشركة، مع ما تنبئه من قضايا تتعلّق بالملكية الفردية والجماعية، فهي لا تعدو أحد الوجوه التالية: ملك خاص⁽²⁾، وأحباس⁽³⁾.

وأما وجه الملكية المشتركة، فقد أشار إليه يحيى المازوني⁽⁴⁾ حينما يكون لجماعة حقوق على الماء ويتقاسمونه دولا معلومة بينهم حسب حصصهم، ويكون للشخص الواحد مدة أسبوعية. والدورة الأسبوعية بدورها تنقسم إلى خمسة أجزاء يومية، يتداول عليها الناس من الفجر إلى الضحى، ومنه إلى الزوال إلى العصر، ومنه إلى المغرب ثم الليل⁽⁵⁾.

وهو ما توضّحه نازلة سُئِلَ عنها أبو الفضل العقباني: « ورثة لهم بحيرة لها ماء من عين مشتركة بين أناس، كلّ له حظ يتقاسمونه بينهم على ما جرت به عادتهم من تدويله، ولهذه البحيرة من الماء خمسة أجزاء (...)، والعادة أنّها تأخذ من اليوم جزء ونصف، وتبقى ستة أيام، وتدور الدولة فتأخذ ما بقي (...)، أراد بعض الورثة قسمتها بمائها (...)، فإنّ الزوجة تقول يأتيني في قسمتي ما لا أنتفع به لا سيّما إن أتاني في جزء من الليل ... »⁽⁶⁾.

(1) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 43و.

(2) يكون الماء ملكاً لفرد معين يتصرّف فيه تصرّف المالك، وله أن يكرهه، أو يبيعه أو يهبه أو يمنعه عن الناس حتّى إن كان في غير حاجة إليه، وتكون في الغالب مدعومة برسوم عدلية تفيد بالشّراء أو الإرث، وتؤكد حقوق الفرد على الماء. أنظر: الونشريسي، المعيار، 2 / 139. 5 / 147. 8 / 273 — 412. مُحمّد فتحة، م.س / 357 — 358.

(3) يقصد بها تلك المياه التي تخضع لنظام الحبس، وهي نوعان: منها مياه الأحباس العامّة، وكانت تكثر من ناظر الأحباس من أجل انتفاع مؤقت أو دائم. ومنها مياه الأحباس الخاصّة، وهي من نوع الأحباس المعقبة حينما يقتضي نظر مالك لحقّ في الماء أن يضمن لحكمه ماء. أنظر: مُحمّد فتحة، م.س / 360.

(4) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 61و.

(5) م.ن، ص.ن.

(6) م.ن، 2 / ورقة 61و.

وعن ضرر توزيع المياه وصرفها، فقد أفتى الفقهاء برفع الضرر إن تأكد حصوله⁽¹⁾. ولو أن نزاع أهل تلمسان مع المزارعين⁽²⁾، يظهر فيه انتفاع الطرفين بالماء.

ثالثاً: الإنتاج الزراعي

تكشف العديد من الرحلات الجغرافية والتوازل الفقهية عن خصوبة⁽³⁾ أراضي الدولة الزيانية، وتنوع إنتاجها الزراعي⁽⁴⁾ المعتمد أساساً على الفلاحة⁽⁵⁾. وتمتعت تلمسان بثروة مائية هائلة، إذ تذكر المصادر نهري تافنا وسطفسيف⁽⁶⁾، : « وكان لها ماء مجلوب من عمل الأول من عيون تسمى لوربط »⁽⁷⁾، : « وما جاورها من المزارع كلها تسقى منه »⁽⁸⁾، : « وهي في سفح جبل أكثر شجره الجوز »⁽⁹⁾. بينها وبين مدينة أرشجول فحص زيدور لحرث القمح⁽¹⁰⁾، : « وفي الجنب من مدينة تلمسان قلعة منيعة كثيرة الثمار »⁽¹¹⁾، : « ومنها إلى تنس سبع مراحل »⁽¹²⁾، فهي: « كثيرة

-
- (1) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 1 / 1288 — 1289. الونشريسي، المعيار، 8 / 382 — 404. 9 / 62 — 63.
- (2) الونشريسي، المعيار، 8 / 334 — 335.
- (3) المراكشي أبو محمد محي الدين عبد الواحد بن علي، كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبطه وصححه وعلق على حواشيه: العريان محمد سعيد والعلمي محمد العربي، ط: 1، مطبعة الإستقامة، القاهرة، 1949، 364 — 365. الإدريسي، م.س، 1 / 284.
- (4) ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى المغربي (683 هـ / 1284 م)، كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، ط: 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 / 140 — 143.
- (5) القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي (ت 821 هـ / 1413 م)، كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922، 5 / 175.
- (6) مؤلف مجهول، م.س / 176. الحميري، 135 / 135.
- (7) مؤلف مجهول، م.س / 176. الحميري، م.س / 135.
- (8) محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري ومحمد محفوظ، مج: 1، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، 1 / 75.
- (9) مؤلف مجهول، م.س / 176. الحميري، م.س / 135.
- (10) مؤلف مجهول، م.س / 134.
- (11) م.ن، ص.ن.
- (12) مقديش، م.س، 1 / 76.

الزَّرع رخيصة الأسعار»⁽¹⁾، : « وبِهَا الحِنطة مُمكنة جدا وسائر الحبوب موجودة، وتُخرج منها إلى كل الآفاق في المراكب »⁽²⁾.

ويلي حوض فرُّوخ في البر مع الشَّرق مدينة مازونة: « وَلَهَا أَنْهَار ومزارع وبساتين »⁽³⁾، ثُمَّ مدينة ندرومة: « كثيرة الزَّرع والفواكه رخيصة الأسعار، وَلَهَا بسائط خصيبة، ومزارع كثيرة »⁽⁴⁾.

وقد حدّد الوزان أهميّة هذه المنطقة بقوله: « وفي خارج تلمسان مُمتلكات هائلة، فيها دور جَميلة للغاية، ينعم المدنيون بسُكّناها في الصَّيف حيث الكروم المغروسة الممتازة تنتج أعناباً من كل لون، طيب المذاق جدّاً، ولأنواع الكرز الكثيرة التي لم أرى لها مثيلاً في جهة أخرى، والتَّين شديد الحلاوة، وهو أسود غليظ طويل جدّاً، يَجفّف ليؤكل في الشّتاء، والخوخُ والجوزُ واللّوز، والبطيخ والخيار، وغيرهما من الفواكه المختلفة »⁽⁵⁾.

بينما يصف بعض أراضيها: « أمّا الأرض القرية من تبحريت فهي حضرية وهزيلة لا ينبت فيها إلّا قليلاً من الشَّعير والذرة »⁽⁶⁾.

ويصفها العبدري بقوله: « إن الدّائر بالبلد كله مغروس بالكروم وأنواع الثَّمار »⁽⁷⁾، ويقول عنها الزَّهري: « كثيرة الزَّرع والضَّرع »⁽⁸⁾.

وفي موضع آخر: « وبِخارجها الخمائل الأدفان والأدواج والحدائق الغلب، بما تشتهيه الأنفس وتلذُّ الأعين من فوالك الرُّمان، والزَّيتون والتَّين، وتنصب إليها من أعلى جبالها أَنْهَار من ماء غير مسن يسقي بساتينها »⁽⁹⁾.

(1) مقديش، م.س، 1 / 76.

(2) م.ن، ص.ن.

(3) الحميري، م.س / 521 — 522. الإدريسي، م.س، 1 / 280.

(4) مؤلّف مجهول، م.س / 134.

(5) الوزان، م.س، 2 / 20.

(6) م.ن، 1 / 104.

(7) العبدري أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد (ت 7هـ / 13م)، الرحلة المغربية، تحقيق وتعليق: مُحَمَّد الفاسي، جامعة

مُحَمَّد الخامس، الرباط، 1968 / 14.

(8) الزَّهري، م.س / 113.

(9) يحيى بن خلدون، م.س، 1 / 90.

1 - الحبوب والقطن:

أشارت العديد من المصادر والمسائل الفقهية إلى زراعة القمح والشعير والقطن، من خلال تطرُّقها إلى نظام المزارعة⁽¹⁾.

وعن محصول الذرة، ذكرت إحدى مسائل الكراء: «سُئِلَ سيدي عبد الرحمن الوغليسي عَمَّنْ اكترى أرضاً للحرثة ثُمَّ ييسْت بعد ذلك، هل يلزمه الكراء؟ فإن قلت: باللَّزوم، فهل يجوز له أن يزرع فيها شيئاً من القطن كالذرة وغيرها مِمَّا يُزْرَعُ فِي ذلك الوقت أم لا؟»⁽²⁾. وسُئِلَ أيضاً: «عَمَّنْ كانت له رَحَى الماء، فكان يأخذ فِي أجرتها الذرة مخلوطاً بالشعير، هل يجوز له بيع ذلك ولو لَمْ يُبَيَّن، أم لا؟»⁽³⁾.

أما محصولي القطن والكتان، فذكرت إحدى مسائل الكراء: «سُئِلَ شيخنا أبو الفضل العقباني عن رجل اشترى أرضاً لزراعة القطن»⁽⁴⁾، و: «أنَّ امرأة أخذت صوفاً وكتاناً لتغزله بأجرة، وادَّعت أنه ضاع منها أو سُرِق»⁽⁵⁾.

كما أفادت المصادر⁽⁶⁾ بتوفُّر المطاحن على مستوى ضِفَّتَي نهر الصَّفَّصيف، وفي جنوب مدينة تلمسان على رأس القلعة، وأن مدينتي ندرومة ومستغانم قد اشتهرتا بإنتاج محصول القطن.

(1) أنظر / 37 - 38.

(2) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 46 ظ.

(3) م.ن، 2 / ورقة 49 و.

(4) م.ن، 2 / ورقة 45 و - ورقة 46 ظ.

(5) م.ن، 2 / ورقة 51 ظ.

(6) الوزان، م.س، 2 / 20.

2 - الخُضْر والفواكه:

أشارت العديد من التّوازل إلى مسائل كراء مزارع الخُضْر⁽¹⁾ والفواكه⁽²⁾، ووفرة مَحصول العنب⁽³⁾، والبَلوط⁽⁴⁾، والجوز واللّوز⁽⁵⁾، والبصل واللّفت⁽⁶⁾، والجلبان⁽⁷⁾، وإلى كيفية القسمة⁽⁸⁾.

(1) : « سُئِلَ الحفيد مُحمّد العقباني عن رجل طلب من آخر أن يعمل له في بُحيرته بعض الخُضْر عن الوجه المتعارف عند أهل الموضع، يكون للعامل نصف ثمن الغلة، ولربّ العرصة النّصف، فاعتذر له، يريد خدمة الصّيف ليجمع عولته، فقال له حبس عولتك عليّ، فحبسها وزرع فيها بعض الخُضْر وخدمها واستغل تلك الغلة ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 49ظ.

(2) : « وَسُئِلَ أيضًا عن رجل يكرّي الأرض وفيها فواكه، وكراء الفواكه الثلث فما دون، فهل يَجوز كراء الأرض وفاكهتها؟ ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 49ظ.

: « وَسُئِلَ سيدنا أبو الفضل العقباني عن رجل اشترى أرضًا من أرض القانون، فاحتوت على أشجار شتّى، وعلى بياض، وعلى خربة دار، وغرس فيها أنواع الغراسات، من الزيتون والتّين والرّمان ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 16ظ.

(3) : « سُئِلَ الحافظ سيدي مُحمّد بن مرزوق عن الرجل يأتي يحمل عنبًا إلى السّوق يبيعها، وكذلك الخُضْروات يقبضها، ويقول له قبضة بدرهم، ولك من كل عشرة درهم، هل يَجوز ذلك أم لا؟ ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 49ظ.

(4) : « وَسُئِلَ بعض الشّيوخ عمن باع نصف نخلته من آخر بثمان، ويشترط خدمته لنصيبه منها، وما يتناسل منها أمدًا معلومًا، هل يباح العقد هذا بينهما في ذلك على هذه الصّفة أم لا؟، فأجاب: الذي أراه أنه لا يَجوز ذلك، لغلبة الغرر والجهل بمقدار ما يتناسل منها في ذلك الأمد أَيْقِلُّ أم يكثر والله تعالى أعلم ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 18و.

(5) م.ن، 1 / ورقة 490ظ.

(6) : « وَسُئِلَ أيضًا عن بيع اللّفت والبصل أحواضًا بعد كماله، يشتريه المشتري، ويبقيه في أحواضه حتّى يأكله، هل يَجوز ذلك أم لا؟ فأجاب: يَجوز ذلك والله أعلم ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 49ظ.

(7) م.ن، 2 / ورقة 25ظ — ورقة 26و.

(8) : « وَسُئِلَ أيضًا عن قسمة التّين الأخضر، هل بالسّلة أم بالعدد، وهل يَجوز لأحد الشّريكين أن يأخذ نصيبه اليوم، أو يبقى شريكه إلى غد وبعد غد، فيأخذ منابه أم لا؟، وعلى قسمة الفول الأخضر هل بالوزن أم بالكيل بعد نزع من قشوره، وهل يأخذ الشّريك نصيبه اليوم، ويبقى الآخر إلى الغد أم لا؟، وهل تكفي الجرة التي يُقسّم بها أهل المغرب أو أنّها من قبيل المكيال ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 25ظ.

: « وَسُئِلَ الحافظ بن مرزوق بما نصّه: سيدي حفظكم الله بيّن لنا كيف وجه القسمة في الثمار إذا طاب، هل تقسم بالحوض أم لا؟، (...)، فأجاب: الحمد لله، قسم الثمار بالحوض في رؤوس الشجر فلا يَجوز، إلّا في التمر والعنب ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 26و.

3 - الرَّعِي وَتَرْبِيَّةُ الْمَوَاشِي:

يؤكد ابن خلدون⁽¹⁾ على أنَّ الفلح: « يكون بالتَّبات والزَّرع والشَّجر، بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمراته»، أو: « أن يكون من الحيوان الدَّاجن لاستخراج فضوله المتصرِّفة بين النَّاس في منافعهم كاللَّبن من الأنعام والحريز من دوده والعسل من نحله، ويسمَّى هذا كله فَلْحًا »⁽²⁾.
وتفيدنا التَّوازل الفقهية إلى وجود أنواع كثيرة من الماشية، في تربيتها، واستعمالها في كثير من الأنشطة، كالماعز⁽³⁾ والغنم⁽⁴⁾، والأبقار⁽⁵⁾، والخيول والبغال⁽⁶⁾.

(1) ابن خلدون، المقدمة / 397.

(2) م.ن، ص.ن.

(3) : « سُئِلَ شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقباني عن رجل فقد مِعْزَه فصار يبحث عنها عند جيرانه، فجاء الدُّوار يقرب منه ويبحث عنها، فقال له رجل جاءت البلية معزة مع غنمي وهي بينهما فادخل البيت وانظر فإن عرفتها فاحملها، فدخل وحمل المعزة ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 49ظ.

(4) : « وَسُئِلَ سيدي عبد الرحمن الوغليسي، هل يجوز اتِّخاذ كلب في البادية يحرس الماشية بالليل أم لا؟، وهل من أهل العلم من يقول بجواز اتِّخاذه في البادية مطلقاً أم لا؟، فأجاب: يجوز اتِّخاذ الكلب للماشية ليلاً ونهاراً، ولم أقف على جواز ذلك لغير الماشية والزَّرع والصَّيد، والله تعالى أعلم ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 20و.

: « وَسُئِلَ أيضاً عن رجل استأجر على رعاية غنم بأعيانها سنة من غير تعرض لاشتراط خلف كامل، كفعل أهل البادية، فهل هي فاسدة أم لا؟ (...)، فأجاب: الإجارة فاسدة لَمَّا لم يشترط الخلف ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 49و.

(5) : « سُئِلَ بعضهم عَمَّن باع بقرة فأحاله المشتري بالثَّمن على غاصب بالشَّروط، فمضى البائع فلم يجد عنده شيئاً، فرجع المشتري بطلبه فقال لاحق لك عندي، لأنِّي إنَّما اشتريت منك على أن تقبض الثَّمن من غريبِي ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 20و.

: « سُئِلَ أيضاً عن رجل دخلت فدَّانُه بقرة جاره فرماها بحجر فجاء في عجلها، فمات ونقصت غلَّتُها لذلك، وكان ذلك في معظم اللَّبن وعسر حلائِها لموت عجلها، ولم تقبل غيره، فهل يقضي له القيمة للعجل؟، أو بقيمتين قيمته وقيمة أمِّه، ونذر ما فقدت من غلَّة؟، وكيف إن كان ذلك في وسط اللَّبن وعند يسه؟ ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 16و.

(6) : « وَسُئِلَ أيضاً عن رجل اشترى فرساً وبقيت بيده مدَّة ومات، وبقيت بيد ورثة الأولاد، فولدت وأعطيت المهر لِمَن يخدمه بأجرة كخدمة الأخير مدَّة، ثُمَّ استحقَّت الفرس من يد الورثة مع مهرها، فقام الورثة يطلبون الثَّمن مِنَّ باع الفرس، فاحتجَّ بأن مورثهم ما اشترى منه إلَّا بعد علمه أنَّها مغصوبة، وتعتمد ذلك واستظهر بينة على داره، فهل للورثة طلب الثَّمن لو ثبت على مورثهم بالغصب أم لا؟ ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 20ظ.

وغالبًا ما تُحدّث منازعات بين أرباب الأغنام ورعايتها، بتضمين أو تعويض الأغنام في حالة بيعها أو ضياعها، يقول يحي المازوني: « سُئِلَ أيضًا عن رجل آجر أجيرا يرعى له من البقر والغنم عددًا معلومًا، فرعى له مقدار أربعة أشهر، فباع بعض غنمه أو بقره، هل تكون له أجره ما رعى، أو تكون له أجره سنة كاملة، فأجاب: له أجره السنة كاملة، إذ له أن يخلف ما يكمل به العدد فيترك ذلك»⁽¹⁾.

كما ذكرت إحدى الفتاوى⁽²⁾ بقولها: « عن رجل استأجر على رعاية غنم بأعيانها سنة، من غير تعرّض لاشتراط خلف أهل البادية ». وما يؤكّد على وجود تربية النحل، حيث تذكر إحدى الفتاوى⁽³⁾، الرّجل له خلية نحل — أو أجباح —، والآخر يقوم بخدمتها ورعايتها. وحسب إحدى الأبحاث⁽⁴⁾، فإنّ تربية الماشية قد احتلّت المرتفعات، خاصّة في المنطقة المحصورة ما بين جبل السّرسو ومنطقة الزّاب، على يد قبائل توجين، وبنو راشد بجبل عمّور. وأنّ بنو النّضير بن عروة كانوا ينتقلون بمواشيهم بين مناطق التّل والواحات، وذوي عبيد الله يقومون بالرحلة بمواشيهم بين قصور توات وغرب تلمسان، وسكّان مزغران في المنطقة المحصورة بين برّشك ومازونة⁽⁵⁾.

الفرع الثّاني: الإنتاج الصناعي — الحرفي

رغم ما تضمّنته مقدّمة ابن خلدون من نصوص قيّمة عن الصّناعة والصّنائع⁽⁶⁾، فإنّنا نلاحظ ندرة الدّراسات⁽⁷⁾ فيما يتعلّق بحركة النشاط الصّناعي بالمغرب الزّيّاني.

(1) يحي المازوني، 2 / ورقة 50 ظ.

(2) م.ن، ص.ن.

(3) م.ن، 2 / ورقة 24 و.

(4) مُختار حساني، تاريخ الدّولة الزيّانية، ط: 1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، 2 / 36.

(5) م.ن، ص.ن.

(6) ابن خلدون، المقدّمة / 414 وما بعدها.

(7) نشير في هذا الصّدّد إلى دراسة: أحمد عز الدّين موسى، النشاط الإقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرن السّادس الهجري، ط: 1، دار الشروق، بيروت، 1983.

مع أن معظم الشرائح الاجتماعية قد أولت للصناعة أهمية خاصة، واعتبرت: « الصنعة أول ما ينبغي للإنسان أن يتعلمه بعد معرفته بدينه »⁽¹⁾.

وقد ركز ابن خلدون⁽²⁾ على المعاش لأنه بسيط وضروري في الأمصار الوفيرة العمران، ذلك أن شدة الطلب على هذه الصناعات دليل على ترف المصر⁽³⁾ وكثرة عمرانه، وشدة حاجة المدينة إلى هؤلاء الصناع.

ويرى إخوان الصفا⁽⁴⁾ أن: « الصناع هم الذين يعملون بأبدانهم وأدواتهم في مصنوعاتهم الصور والنقوش، والأصباغ والأشكال، وغرضهم طلب العوض عن مصنوعاتهم لصالح معيشة الحياة ».

ويقول عنهم مارمول: « وهم صنّاع مياسير »⁽⁵⁾، ليؤكد الوزن بأنهم: « أناس أقوياء يعيشون في هناء ومُتعة، ويحبّون التمتع بالحياة، ... ويلبسون لباساً جميلاً كالتيجار، إلا أنّهم يرتدون لباساً قصيراً، والقليل منهم يتعمّم، ويكتفون بوضع قلنسوة بدون ثيابا على رأسهم، ويتعلّون نعالاً تعلو حتّى نصف السّاق »⁽⁶⁾.

وإن كان ثمة عوامل متنوعة أثّرت في الإنتاج الصناعي، ووجهته نحو أصناف متعدّدة من الصناعات بمختلف جوانبها، الزراعيّة — الفلاحيّة، والمرتبطة بالمعادن، وغيرها، فهل كان الإنتاج الصناعي مساهمًا للنشاط التجاري؟.

ونحن نملك إشارات متفرقة تمنحها كتب الفقه والتّوازل، نُحاول رصد المجال الصناعي وبعض العوامل المساهمة فيه، قصد تقييم القدرة الإنتاجية.

(1) الإشبيلي، كتاب التيسير في صناعة التفسير، نشر: عبد الله جنون، مجلة صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مج: 7، 1960 / 41.

(2) ابن خلدون، المقدمة / 397.

(3) المصر: الحدّ بين الشّيئين، وأهل هجر يكتبون في شروطهم: اشترى فلان من فلان هذه الدّار بمصرها وحدودها. أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، 1 / 56.

(4) إخوان الصفا وخلاّن الوفاء (ق4هـ / 10م)، الرّسائل، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983، 1 / 287.

(5) مارمول كربخال، وصف إفريقيّا، ترجمة: مُحمّد حجّي وآخرون، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، مكتبة المعارف، المغرب، 1984، 2 / 251.

(6) الوزن، م.س، 2 / 21.

أشار الوزان⁽¹⁾ إلى توفر المواد المعدنية والنسيجية ببلاد المغرب الزياني، فكانت ندرومة مزدهرة لكثرة الصُّناع بها⁽²⁾، وقلعة بني راشد بها أربعون داراً للصُّناع⁽³⁾.

واشتهرت تلمسان بصناعة الصُّوف: « وهي دار مملكة يعمل فيها من الصُّوف كل شيء بديع من المحرّرات والأبدان وأحاريم الصُّوف والسّفاسير والحنابل المكلّكة وغير ذلك »⁽⁴⁾. وهو ما أكّده إحدى الأبحاث⁽⁵⁾، باحتواء سهل وادي الوريث بضواحي تلمسان على مجموعة من الورشات الصناعية، التي أسّسها المهاجرون الأندلسيون، ونقلوا إليها صناعة الأطرزة والمنسوجات الحريرية والقطنية، والكتّان والصُّوف وسائر الأواني المنزلية، معامل الفخار والخزف والأسلحة المختلفة.

وتفيد التّوازل أنّها كانت بيد الدّولة في أغلب الأحيان، وإقطاعها بيد الإمام، فقد أكّد يحي المازوني أنّ الفقيه أبو زيد عبد الرحمن بن مُقلاش سئل عن اكتراء المكتري ملاحاة البطحاء مدة معينة، هل يسوغ أو لا؟⁽⁶⁾.

وأشارت بعض التّوازل إلى بيع السلعة مقابل الذهب⁽⁷⁾، ودفع الذهب لشراء الزّرع⁽⁸⁾، وعن الرّجل يشتري الملح بالطّعام⁽⁹⁾.

واشتهرت جبال الظّهرة بالمغرب الأوسط، بصناعة معدنيّ الحديد والفضّة، وأوضحت التّالة موقف الدّولة منه، هل يُمكن استغلاله من قبل الدّولة، أو إقطاعه مقابل تقديم ضريبة؟⁽¹⁰⁾.

(1) الوزان، 2 / 280 – 281.

(2) مارمول، م.س، 2 / 295.

(3) م.ن، 2 / 324.

(4) الزهري، م.س / 113.

(5) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 222.

(6) : « فأجاب: الملاحاة ليس الكراء فيها بيعاً لملحها فيما توهّمت، بل الكراء فيها لأجل لرفع الحجر عنه مدة من الزمن، لأنّها مُحجّرة لمصلحة إذا اقتضت ذلك، فإذا قطعها الإمام أو من هو قائم مقامه لمدّة من الزّمن، فإنه أباح له التّظر فيها ».

أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 47ظ.

(7) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 47ظ.

(8) م.ن، ص.ن.

(9) م.ن، ص.ن.

(10) م.ن، ص.ن.

وتفيد بعض النوازل بتوفر المناسج⁽¹⁾، واشتغال بعض الحاككة بغزل الصوف وبيعه⁽²⁾، وعن المرأة تشتري الصوف وتتصرف فيه بالغسل والمشط والغزل والتسيج⁽³⁾، وعن بيع الكساء المنسوج من صوف الأضحية⁽⁴⁾، واستعمال الجلود بعد دباغتها⁽⁵⁾.

فكان لوفرة هذه المصنوعات أن تكونت شريحة كبيرة من الصناع ظهرت بأسمائها، كالذبّاغ⁽⁶⁾، والسراج⁽⁷⁾، والصباغ⁽⁸⁾، والتجار⁽⁹⁾، والقطّان⁽¹⁰⁾، والطحّان⁽¹¹⁾، والدرّاع⁽¹²⁾، واللّجام⁽¹³⁾، والصوّاف⁽¹⁴⁾، والحدّاد⁽¹⁵⁾، وغيرهم، وبأصنافها، كالصّانع المشترك⁽¹¹⁾، والمتجول⁽¹²⁾.

(1) قال يحي المازوني: «سئل القاضي أبو عبد الله بن سراج عن أهل صناعة الحياكة، وذلك أنّهم كانوا يكترون المناسج بأجرة معلومة من غير أجل؟، فقال: لا يجوز إلّا إذا قال أن الكراء لأجل معلوم وأجرة معلومة كالشّهر أو نحوه». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 97و.

(2) قال يحي المازوني: «سئل أبو الفضل العقباني عمّن دفع بُرنوساً لصانع يُحيكه ودفع إليه أجرته، ثمّ أتى ربُّ البرنوس للصّانع فقال له: أرني برنوسي لبيعه، وقال له الصّانع: أخذ فيه معاملة، فقال له ربُّ البرنوس: لا تأخذ فيه معاملة ولا أبيعته إلّا بالذهب». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 50و.

(3) م.ن، 1 / ورقة 267ظ.

(4) م.ن، ص.ن.

(5) م.ن، ص.ن.

(6) الوزان، م.س، 2 / 19.

(7) م.ن، ص.ن.

(8) م.ن، ص.ن.

(9) م.ن، ص.ن.

(10) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 52و.

(11) م.ن، ص.ن.

(12) الونشريسي، م.س، 5 / 247.

(13) م.ن، ص.ن.

(14) م.ن، ص.ن.

(15) م.ن، ص.ن.

(16) ابن مريم م.س / 38.

(17) ابن مرزوق الحفيد أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد بن مُحمّد بن أحمد بن مُحمّد بن أبي بكر بن الحاج العجيسي (ت 842هـ / 1439م)، نوازل ابن مرزوق، مخ، رقم: 1342، المكتبة الوطنية الجزائرية / ورقة 17و.

وقد توصَّل بعض الباحثين⁽¹⁾ إلى الكشف عن بعض المهَن المربحة على الرِّغم من أنَّها خسيصة — حسب تعبيره — فذكر: النخاسة والصَّرافة والتَّراسة.

وتشير إحدى الدِّراسات⁽²⁾ إلى نَجاسة بعض المهَن لأنَّ أصحابها يباشرون النِّجاسات بأثوابهم، كالقَصَّاب، والسَّمَّاء، والزَّبَّال والحجَّام، مع التأكيد على أنَّ الشرع ونفس المؤمن لا ترضيان بما يقوم به النخَّاسون.

وبعض الفقهاء دعا إلى تأديبهم إن مشوا في الأسواق، فالخطَّابون: « يؤذون النَّاس ويُمزَّقون الثَّياب »⁽³⁾، والزَّبَّالون: « يكنسون تحت الخيل »⁽⁴⁾، والسَّقَّاء الذي يبيع الماء بأزقة المدينة⁽⁵⁾.

الفرع الثالث: النظام التجاري

يتأكَّد ارتباط مدن المغرب الزيَّاني بتجارة القوافل من خلال المصادر، فمدينة تلمسان: « ومنها يُجلب الصُّوف والأسلحة لسروج الخيل إلى بلاد المغرب وبلاد الأندلس »⁽⁶⁾.

وقد رسم الإدريسي⁽⁴⁾ الطَّرِيق الغربي ووصل به إلى مرسى الدجَّاج مروراً بدِّلس، بينما تقدَّم الحموي⁽⁸⁾ حتَّى جزيرة مزغنة، وينتهي عبد الواحد المراكشي⁽⁹⁾ عبر السَّاحل إلى مدينة طنجة، ليربط ابن بطوطة⁽¹⁰⁾ هذه الطَّرِيق بتلمسان انطلاقاً من الجزائر عبر مليانة، ومستغانم.

(1) Brunschvig Robert, *Métiers vils en Islam*, Studia Islamica, XVI, 1962, P: 41 – 60.

(2) زيادة خالد، الخسيس والتفيس: الفئات في المدينة الإسلامية، مجلة الفكر العربي، ع: 29، 1982 / 153.

(3) م.ن / 154.

(4) م.ن، ص.ن.

(5) م.ن، ص.ن.

(6) الزهري، م.س / 113 – 114.

(7) الإدريسي، م.س / 115.

(8) ياقوت الحموي، م.س، 1 / 339.

(9) المراكشي عبد الواحد، م.س / 503.

(10) ابن بطوطة مُحمَّد بن عبد الله اللواتي (ت 756هـ / 1355م)، ثحفة النُّظار في غرائب الأمصار وعجائب

الأسفار، تحقيق: المنتصر علي الكتّاني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985 / 19 – 20.

ويؤكد الرحالة المصري عبد الباسط بن خليل سنة: 871هـ / 1466م، أن وهران الميناء المتوسطي لتلمسان: « إذا علمنا أن ثَجَّارًا من تلمسان عزموا على السَّفر في البحر من ميناء وهران على مراكب جنوبية »⁽¹⁾.

ويضع القزويني⁽²⁾ تلمسان المَحطة الرئيسية بالإتِّجاه نحو المغرب الأقصى من الطَّريق الشرقي، عبر المسلك: أشير ثُمَّ مليانة، وادي الشَّلَف.

وأكد المراكشي على محاورين ينطلقان من تلمسان، الأوَّل: نحو سجلماسة، والثاني: نحو مراكش عبر فاس (مكناسة الزيتون) — سلا، حيث يمتد نفوذها نحو الشرق إلى وادي الصُّومام، وإلى وادي ملوية غربًا، وإلى الصَّحراء الكبرى والهضاب العليا جنوبًا، وإلى الدَّاخل نحو القبائل الرُّحَّل⁽³⁾.

ومدينة تنس: « ومنها يُحمل الطَّعام إلى الأندلس وبلاد إفريقية وإلى بلاد المغرب لكثرة الزَّرع عندهم »⁽⁴⁾، وأرشحول: « على نهر تافنا تدخل فيه السُّفن »⁽⁵⁾، وندرومة: « بها نهر كثير الثَّمار له مرسى مأمون مقصود »⁽⁶⁾، وحصن زيَّان: « مرساه مقصود »⁽⁷⁾.

وإن كانت — هذه المصادر — لا تعطينا أيَّة تفاصيل، فإنَّ المعلومات الواردة في كتب الفقه والنَّوازل، تعيننا على رسم شبكة النِّظام التجاري وتطورها، دون التَّمييز بوضوح بين الفئات الوسطى والفئات الصُّغرى.

(1) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 251.

(2) القزويني زكرياء بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد (ت 682هـ / 1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، 1960 / 273.

(3) عبد العزيز فيلاحي، تلمسان في العهد الزيَّاني، 1 / 217.

(4) مؤلَّف مجهول، م.س / 133.

(5) م.ن / 134.

(6) م.ن / 135.

(7) م.ن، ص.ن.

أولاً: التجارة الداخلية

شكّل التُّجَّار الصُّغار عصب الأسواق الأسبوعية والموسمية في القرى والبوادي⁽¹⁾، يشترون رأس المال بمائتي دينار⁽²⁾، وأغلبهم مقيمون مستأجرين للدكاكين والمتاجر من كبار الملاك، أو متجولين⁽³⁾، كتُّجَّار بني عامر⁽⁴⁾.

ففي الجهة الشرقية: « كان يذهب بالقوافل من تونس إلى قسنطينة وغيرها بجعالة معلومة »⁽⁵⁾، وكان التاجر ينتقل إلى بجاية لبيع الحائك الذي نسج بـمازونة، ويعود إليها مُحملاً بسلع بجائية⁽⁶⁾.

يقول الونشريسي⁽⁷⁾ عن هذا التاجر المازوني، وهو يشير إلى صاحب حانوت في قيسارية ببجاية: لقد أتاه التاجر بسلعة متمثلة في حرير وحنابل لبيعها في بجاية، فأجلسه في حانوته، وقدّر وزن الحرير وحده 13 رطلاً، ثمن 3 أرطال بـ 8 دنانير، أي أنّ الرطل بـ 2.66 ديناراً ذهباً، وثمن جُملة الحرير بـ 34.66 ديناراً.

وكثيراً ما تعرّضت هذه الفئة إلى النهب والسلب، وهو ما يؤكّده يحي المازوني بقوله: « سُئل أبو الفضل العقباني عن موضع كان خالياً، وهو في قارعة الطريق، وكانت القبائل الموجودة به يقطعون فيه على المسافرين، أخذت فيه أموال كثيرة، حتّى لا يقدر أحد على جوازه »⁽⁸⁾.

(1) عبد العزيز فيلاحي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 216.

(2) الونشريسي، م.س، 6 / 103.

(3) م.ن، 8 / 113.

(4) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 76و.

(5) م.ن، 2 / ورقة 49ظ.

(6) م.ن، 2 / ورقة 157و.

(7) الونشريسي، م.س، 7 / 107 – 108.

(8) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 110ظ.

وأشارت المصادر إلى بعض الأسواق، كسوق بني راشد⁽¹⁾، وسوق ترنانة⁽²⁾، وسوق البز أو الغبار (كذا)⁽³⁾، وسوق الغزل⁽⁴⁾، وسوق الماشية⁽⁵⁾، وسوق الخضر والفواكه⁽⁶⁾، وسوق اللحم⁽⁷⁾، وغيرها.

واشتهر الدلال⁽⁸⁾ في الأسواق الأسبوعية بتحديد سعر السلع، خاصة إذا تعلّق الأمر بمادّتي الجلود والمواد المستعملة في الصّبغ⁽⁹⁾، والتّاجش⁽¹⁰⁾ الذي يتدخّل في الصفقات لصالح البائع، فيزيد في ثمن السلعة.

وعن الجلاب⁽¹¹⁾ يأتي بالمواد الخام أو الاستهلاكية من البادية النائية إلى المداشر القريبة من البلد، يترك بها بضاعته، ثمّ يدخل البلد ويبيع لرجل واحد يدخلها للبلد متى تيسّر له ذلك، ويبيعها بسوقها.

(1) الوزان، م.س، 2 / 26.

(2) البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت 487هـ / 1094م)، المغرب في ذكر إفريقية وبلاد المغرب، تحقيق وترجمة: دوسلان، مكتبة المثنى، بغداد، 1958 / 69.

(3) : « سُئِلَ شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقباني عن رجلين اشتركا برأس مال أخرجه كل واحد منهما، إلّا أنّ أحدهما يزيد على واحد منهما بنحو عشرة دنانير، على أن يتّجرا به في أنواع البز، ثمّ إنّ أحدهما جلس عن العمل، وصار الآخر يمشي بالأمّعة لأسواق الغبار ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 24و.

(4) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 50و. الونشريسي، م.س، 3 / 217. 10 / 242. الوزان، م.س، 1 / 240 — 241.

(5) يحي المازوني، 2 / ورقة 23و.

(6) م.ن، 2 / ورقة 49و.

(7) الوزان، م.س، 1 / 273.

(8) شخص تفترض فيه الأمانة يدفع إليه البائع بضاعته بقصد المزاد، إلى أن يرسو العطاء على أحد المشتريين، وفي هذه الحال فإنه يشاور صاحب البضاعة في البيع، وإذا أذن له فإنه يبيع ويكون أجره على المشتري أو على البائع بحسب الإتّفاق. أنظر: مُحمّد فتحة، م.س / 315. الونشريسي، م.س، 5 / 202 — 220. 8 / 356 — 363. 9 / 122.

(9) العقباني، م.س / 264.

(10) عرّف العقباني التّجش بأنه: « تلك الزيادة المسماة في عرف أهل أسواقنا بالبرج ». أنظر: العقباني، م.س / 246.

(11) ذكر يحي المازوني أنه: « سُئِلَ سيدي عبد الرحمن الوغليسي عمّا جرت به عادة التّاس، وأكثر ما يكون ذلك في أسواق الغبار، يضع الرجل حاجته عند رجل تباع في حانوت، أو غيرها، إلى أن يرجع إليها ثانية، ليكون ذلك عند أمين كالمودع؟... فأجاب: هو مودع عنده، ولذلك تُجرى عليه أحكام الوديعة ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 27ظ. العقباني، م.س / 251.

وعن الرَّجل له معرفة بأحوال الأسواق والمعرفة بتسعيرة الفواكه وغيرها، عدا الزرع، ويعرف من ذلك الجيد والرديء⁽¹⁾.

ويتمُّ البحث عن أشكال الغش فيما يخصُّ الباعة الثابتون، وهم أصحاب الدكاكين، عن طريق ضبط المكايل والموازين⁽²⁾ من طرف المحتسب⁽³⁾.
ولو أنَّ ندرة وجودهم بالمغرب الأوسط⁽⁴⁾، وبسبب توكيلها لأناس عاميين وجاهلين⁽⁵⁾، فقد كان القاضي يتفقَّد بنفسه أحوال السُّوق، فضلاً عن بعض التجاوزات من طرف نظَّار الأحباس⁽⁶⁾، وقد كشف يحي المازوني في نازلة عن مجموعة منهم⁽⁷⁾.

(1) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 49و.

(2) أشارت العديد من النوازل إلى أهم المكايل والموازين، كالمدة، والصَّاع، والوَسْق، والقَفِيز، والأوقية، والرَّطل، والقنطار، وغيرها. أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 44ظ. ورقة 49ظ. ورقة 57و. ورقة 67ظ. ورقة 70ظ. ورقة 112و.
(3) يقول السَّقْطِي: « شَأْنُ الْمُحْتَسَبِ أَنْ يَمْنَعَ التَّجَارَ أَنْ يَتَزَلَّوْا إِلَّا عَلَى يَدِي دَلَالٍ لَا عَلَى يَدِي جَلَّاسٍ، لِأَنَّ الْجَلَّاسَ نَاجِشٌ، وَالدَّلَالُ يَنَادِي وَيَطْلُبُ الزَّوَادَ وَالتَّاجِرَ يَبِيعُ، وَالْمُشْتَرِيَ يَبْتَاعُ وَيَبْتَغِي الرِّبْحَ ». أنظر: السَّقْطِي أبو عبد الله مُحَمَّد المالقي (ت ق 6هـ / 12م)، في آداب الحسبة، المطبعة الدولية، باريس، 1931 / 60.

(4) مُحَمَّد فتحة، م.س / 70.

(5) الوزان، م.س، 1 / 196.

(6) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 70و.

(7) أشارت إحدى النوازل إلى مسألة الغش بقولها: « وَسُئِلَ بَعْضُ فَقَهَاءِ بِلَادِنَا، هَلْ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي تَفَقُّدُ أَحْوَالِ النَّاسِ فِي مَعَايِشِهِمْ، وَتَصَرُّفِ الْبَاعَةِ فِي أَسْوَاقِهِمْ، وَالتَّنَظَّرِ فِي الْمَكَايِلِ وَالْمَوَازِينِ، وَالْأَوَاقِي الَّتِي يَبِيعُونَ بِهَا؟، وَيُؤَدَّبُ مِنْ تَظْهَرُ خِيَانَتُهُ، أَوْ نَقْصٌ فِي بَيْعِهِ، أَوْ يَغْشُ فِيمَا يَبِيعُ النَّاسَ، وَأَنَّ هَذَا مِمَّا يَلْزِمُهُ أَوْ لَا يَلْزِمُهُ؟، فَأَجَابَ: الْوَاجِبُ عَلَى الْقَاضِي إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَسِبًا، ... أَنْ يَنْظُرَ فِي مَعَايِشِ النَّاسِ، وَتَصَرُّفَاتِ الْبَاعَةِ فِي الْأَسْوَاقِ، وَيَتَفَقَّدَهُمْ وَيَكْشِفَ عَنْ مَوَازِينِهِمْ وَتَصَرُّفَاتِهِمْ الْمَدَّةَ بَعْدَ الْمَدَّةِ... فَمَنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ عَاقِبَهُ، وَمَنْ عَثَرَ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَقَصَ مِنَ الْخَبْزِ، أَوْ غَشَّ اللَّبَنَ وَالذَّقِيقَ وَالزَّعْفَرَانَ وَالثِّيَابَ، إِمَّا بِنَقْصِ الْأَذْرَعِ أَوْ عَرْضِهَا، أَوْ الْجُلُودِ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ دَبْغَهَا، ... عَاقِبَهُ بِالسَّجْنِ أَوْ الضَّرْبِ أَوْ تَفْرِيقِهِ عَلَى الضَّعْفَاءِ ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 70ظ.

وأشار بعض الفقهاء⁽¹⁾ إلى وسائل النقل باستعمال الدواب⁽²⁾ والثيران⁽³⁾ للحرث أو نقل السلع بيع جزء منها لمن يحفظها ويشاركه فيها، أو من يدفع دأبته إلى أجير بنصف ما يكتسب بها من الأجرة والربح، أو المحصول المتفق عليه حسب العرف.

ثانياً: التجارة الخارجية

نشطت التجارة بالعاصمة الزيانية، فكانت رواقاً للبحر الأبيض المتوسط⁽⁴⁾، ولعبت القوافل التجارية دوراً هاماً في تنشيط مبادلاتها، خاصة نحو الجنوب⁽⁵⁾.

فكانت وهران تحت السيطرة الزيانية الهشة، همزة وصل لنقل المنتوجات والبضائع الصحراوية، خاصة منها صناعة الصوف، والسيوف، والخناجر، والأدوات الطينية، والخشبية⁽⁶⁾. وتوفرت تنس على بعض المنتوجات كالشمع والجلود التي كانت تُنقل إلى مينائها وتباع للتجار الأروبيين مقابل إتاوة ضئيلة إلى أمير تنس⁽⁷⁾.

وكانت: « السلع المنقولة حينئذ تكون قليلة مُعوزة، لبعد مكانها أو شدة الغرر في طريقها، فيقل حاملوها ويعزُّ وجودها، وإذا قلت وعزّت غلت أثمانها، وأما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالآمن، فإنه حينئذ يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها، ولهذا تجد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالاً لبعد طريقهم ومشقته⁽⁸⁾»، وهي

(1) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 26 ظ. الكناني، م.س، 2 / ورقة 194 ظ — ورقة 196 و. العقباي، م.س / 272. الونشريسي، م.س، 5 / 203.

(2) جاء في إحدى نوازل يحي المازوني: « أن رجلاً استعار دابة من ربها ليحمل عليها حملاً من اللفت للسوق ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 27 و.

(3) م.ن، 2 / ورقة 24 و.

(4) Dufourcq, *L'Espagne catalane et le Maghreb aux XIII et XIV eme siècles*, paris, 1966, P: 136.

(5) أشار يحي المازوني إلى ذلك بقوله: « وسئل شيخنا وسيّدنا أبو الفضل العقباي عن قوم سافروا لبلاد السودان للتجر فاشترؤا إماء ورجعوا لبلادهم ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 9 و.

(6) يحي بوعزيز، م.س / 58.

(7) الوزان، م.س، 2 / 45.

(8) ابن خلدون، المقدمة / 409.

إشارة إلى مكانة التجار الكبار ووكلائهم في نقل السلع، وعقد الصفقات، ودفع الدُّيون إن وجدت⁽¹⁾.

وقد رافق أحد الوكلاء التلمسانيين تاجرًا اسكندرانيًا من تلمسان إلى فاس، وكان التاجر قد اكترى الدّواب لنقل سلعه إلى فاس⁽²⁾.

وكان القرض أو السّلف أكثر المعاملات انتشارًا وارتباطًا بالتّجار اليهود⁽³⁾، حيث كان يتمّ التعامل بتأجيل الدّفع إلى ما بعد البيع⁽⁴⁾، وقد يسدّد المقرض ما عليه من ديون في بلد آخر⁽⁵⁾، وفي الطّريق تقدّم إتاوات من طرف تجار القوافل لعرب القبائل، تساوي فيها قطعة القماش دينارًا عن كل حَمَل حَمَل⁽⁶⁾.

ثالثًا: السّكّة والجباية

يبدوا حسبما أورده العُمري⁽⁷⁾، ونقله القلقشندي⁽⁸⁾ أنّ ضرب العملة في تلمسان بخصائصها ومواصفاتها كانت موجودة، دون تحديد دار السّكّة. فوقع التفريق بين الدّرهم القديم والدّرهم الجديد من ناحية الوزن، فالقديم مغشوش بالتّحاس، والجديد من خالص الفضة⁽⁹⁾.

(1) الونشريسي، م.س، 6 / 131.

(2) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 110و.

(3) أشار يحي المازوني إلى نشاط تاجرين يهوديين في سؤال موجّه لشيخه مُحمّد بن مرزوق أنّ: «مردخان اليهودي تحاسب مع سلول اليهودي على ما كان بينهما من معاملة ومدانية، (...) إلى أن أفردت المحاسبة بينهما، ... وأشهد سلول على نفسه أنّ لمردخان في ماله وذمّته إثنا عشر قنطارًا من الشّمع المسبوك». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 19و.

(4) م.ن، 2 / ورقة 24و.

(5) عز الدّين أحمد موسى، م.س / 280.

(6) الوزان، م.س، 1 / 58.

(7) العُمري، م.س / 3.

(8) القلقشندي، م.س، 5 / 114.

(9) م.ن، 5 / 177.

أمّا مثاقيل الذهب فأوزانها لا تختلف، فكل مثقال ذهب يساوي ستين درهماً، أي بعشرين درهماً من دراهم النقرة بمصر⁽¹⁾.

ترد إشارات عديدة في مصنف يحي المازوني إلى وجود الدينار⁽²⁾، والدينار الفضي أو الدرهم الجديد⁽³⁾، والدرهم الجريدية (كذا)⁽⁴⁾، والدينار الذهبي⁽⁵⁾، ودنانير الذهب الوقتية⁽⁶⁾، والدرهم العشرية⁽⁷⁾.

وكان سعر الدينار بثلاثمائة فلساً⁽⁸⁾، والدرهم من الفضة المغشوشة بسبعة عشر فلساً⁽⁹⁾، والدرهم الجديدة بأربعة وعشرين درهماً الدرهم⁽¹⁰⁾، وقسم الدرهم الجديد إلى ثلاثة أجزاء: النصف، والرُّبع (بستة نقرة مصرية)، والثُلث⁽¹¹⁾.

وإذا قارنا العملة الذهبية بالعملة الفضية، نلاحظ أنّ المعادلة تطورت لصالح العملة الذهبية، فقد بين القلقشندي أنّ مثقال ذهب في تلمسان يساوي ستين درهماً كبيراً⁽¹²⁾، ويمكن أن تتعرض العملة الذهبية والفضية إلى الغش، والغش يعني: الغش في المعدن أو ضربها ناقصة في الوزن⁽¹³⁾.

(1) القلقشندي، م.س، 5 / 177.

(2) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 15و — ورقة 12ظ — ورقة 44و — ورقة 48و — ورقة 87و — ورقة 91و.

(3) م.ن، 2 / ورقة 23و.

(4) قال يحي المازوني: « سُئِلَ سيدي عمر بن المشدالي عمّن فرض رجلاً دراهم جديدة، أيسوغ له أن يأخذ عنها حدودية؟، فأجاب: لا يجوز له أن يقضي عنها حدودية ولا صغار بحسب ثلاثة دراهم في درهم جديدة، ولا أن يقضي عن الحدودية والصغار جديدة ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 42و.

(5) م.ن، 2 / ورقة 44و.

(6) جاء في إحدى مسائل يحي المازوني: « سُئِلَ بن عرفة عن مرابطين، ... منهم من يشتري ما يأخذ منها ألفين، وزيادة من دنانير الذهب الوقتية ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 48ظ.

(7) يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 515و.

(8) ابن شاهين زين الدين عبد الباسط بن خليل (ت 920هـ / 1514م)، نيل الأمل في ذبل الدول، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط: 1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2002، 6 / 32 — 33.

(9) م.ن، ص.ن.

(10) م.ن، ص.ن.

(11) م.ن، ص.ن.

(12) القلقشندي، م.س، 5 / 114.

(13) يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 515و.

ويُتَبَيَّن هذا الموقف في إحدى نوازل يحيى المازوني من أن: «دراهم البلد كُثِرَ فيها الفساد، أعني: النقص، ولا تُتْرَك على وزنها المصطلح عليه في دار السكّة، وتبقى ما تخرج من دار السكّة نقص حتّى لا تكاد تجد في البلد إلّا درهماً مقصوص، ورُبّما اتَّفَق صاحب الفضّة ويهود دار السكّة على ضربها ناقصةً، لقلة الضبط وغلبة الفساد، وصار هذا المقصوص هو الجاري بين الناس، ولا يتوقفون فيه أصلاً، وعليه تقع عليهم بياعاتهم، فتجد هذا المقصوص بحساب ستة وأربعين درهماً مثلاً، والمصطلح عليه في دار السكّة من حساب اثنين وأربعين، لكنّه لا يكاد يوجد، فإن وجد مع ذلك كلّهم لا يتوقفون في المعاملة به»⁽¹⁾.

ويُتَّفَق مع هذا الموقف ما ورد عند الونشريسي، حيث يقول: «إن كان الجزء المشوب بالفضّة من النحاس معلوماً قدره لا يزداد فيه، واشتهر ذلك عند الخاصّة والعامة من أهل دار السكّة وغيرهم من المتعاملين، جاز طبعها على ذلك، وجاز التّعامل بها، لأنّها أمّنا من التدليس بها»⁽²⁾.

مع ضبط القاعدة في إبطال العملة بغيرها بمراعاة حكم المراطلة⁽³⁾، فقد ورد بأن: «إبدال الجريدية بالجديدتين إن كان وزناً بوزن جائز على حكم المراطلة»⁽⁴⁾.

(1) يحيى المازوني، 1 / ورقة 515و.

(2) الونشريسي، م.س، 4 / 129.

(3) المراطلة: رطلت الشّيء رطلاً، أي: وزنته بيدك لتعرف وزنه قريباً، وحدها ابن عرفة بأنّها: بيع ذهب به وزناً، أو فضّة كذلك. أو هي: بيع عين بمثله، أي: ذهب بذهب، أو فضّة بفضّة وزناً. أنظر: الرصاع أبو عبد الله مُحمّد الأنصاري (ت 894هـ / 1489م)، شرح حدود ابن عرفة: الهداية الكافية الشّافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، تحقيق: أبو الأحفان مُحمّد والمعموري الطّاهر، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، 1 / 341. الخطّاب أبو عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن عبد الرحمن (ت 954هـ / 1547م)، مواهب الجليل شرح مُختصر خليل، ط: 2، دار الفكر، بيروت، 1979، 6 / 179. الفيومي أحمد بن مُحمّد بن علي، المصباح المنير في شرح غريب الرّافعي الكبير، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت / 314.

(4) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 42و. الونشريسي، م.س، 7 / 77 — 78. ابن رشد، م.س، 1 / 570 — 571.

وتنوّعت الضّرائب في الأعشار والأحكار والوظائف واللّوازم وغيرها⁽¹⁾، فقد مثّل العُشر الضّريبة القانونية الموظّفة بوجه عام على أغلبية الزّراعات وجميع أنواع الأراضي، وقد كانت تقدّر من حيث المبدأ بحسب المحاصيل⁽²⁾، فجازت في الزّرع اليابس دون الأخضر⁽³⁾. وعلى الأراضي أو الجنّات يكون الوظيف المسمّى بنصف الأثمن يُدفع كلّ سنة⁽⁴⁾، أو الخراج⁽⁵⁾، ثمّ الجزية⁽⁶⁾ من أجل ترميم المساجد والعلاج والإنفاق وغيرها.

(1) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 198.

(2) م.ن، ص.ن.

(3) يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 509.

(4) م.ن، 1 / ورقة 496.

(5) قال يحي المازوني: « وسُئل أيضًا عن الأرض معروفة بأناس ومنسوبة إليهم قديمًا أو حديثًا، ينتفعون بها بالحرّاة وغيرها، ويؤدّون خراجها للإمام الخليفة ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 43.

(6) في سؤال موجه إلى شيخه أبا الفضل العقباني: « عن يهود سكنوا البادية ويتّجرون في أنواع المتاجر، وبعضهم سكنوا الحاضرة وتطول إقامتهم، هل تؤخذ الجزية من جميعهم، أو تؤخذ من السّاكنين خاصّة؟، وما مقدار ما يؤخذ منهم؟ ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 194.

المطلب الثالث: الأوضاع الإجتماعية

الفرع الأول: أثر بعض العناصر السكانية

أولاً: البربر

ثانياً: العرب

ثالثاً: الأندلسيون

رابعاً: اليهود

الفرع الثاني: أثر بعض الفئات الاجتماعية

أولاً: فئة الحكّام

ثانياً: فئة القضاة

ثالثاً: فئة التجّار

رابعاً: فئة الأشراف

خامساً: أثر المتصوّفة

الفرع الثالث: أثر الأحوال الصحيّة

الفرع الرابع: أثر بعض العادات والتقاليد

الفرع الأول: أثر بعض العناصر السكانية

إن دراسة البناء الاجتماعي للمجتمع الزياني خلال فترة: 791 — 910هـ / 1388 — 1504م، يتطلب البحث في المقاييس المتحركة في تقسيمه، ورصد أثر بعض العناصر والفئات المكونة له، وبنيت الداخلية.

إذا كان: « اجتماع البشر ضروري وهو معنى العمران »⁽¹⁾، فمن الطبيعي أن تكون تلمسان: « المدينة الأساسية في المغرب الأوسط، ومركز القبائل البربرية، ومكان تلاقي القوافل القادمة من الغرب والصحراء »⁽²⁾، بل: « مفتاح إفريقيا الغربية »⁽³⁾.

وهي: « البلدة العتيقة، بل الروضة الأنيقة، جمعت محاسن المدائن منها في مدينة، واشتملت على أكمل عُدّة، ليومي حرب وزينة، حشوؤها السلاح والكرّاع، وفاخر متاعها لا يضاهيها المتاع »⁽⁴⁾.

اتّسعت دائرة النمو العمراني لتشمل كل الأعمال التابعة لتلمسان: « فلم يزل عمرائها يتزايد وخطتها تتسع، ورحل إليه الناس من القاصية »⁽⁵⁾.

فتضاعف عدد سكانها، من مائة ألف نسمة، بين أكادير وتاكرارت، ليصل في منتصف القرن: 8هـ / 14م، إلى مائة وعشرين ألف نسمة⁽⁶⁾، رغم الحصارات والإجتياحات الكثيرة من قبل الجارة الشرقية بني حفص، والجارة الغربية بني مرين⁽⁷⁾.

ومع التأكيد على حركة القبائل وهجرتها، تشير إحدى المصادر⁽⁸⁾ إلى أن جزءاً من أراضيها مسّها الخراب، منذ القرن: 9هـ / 15م.

(1) ابن خلدون، المقدمة / 311.

(2) البكري، م.س / 77.

(3) الإدريسي، م.س / 106.

(4) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 168.

(5) يحيى بن خلدون، م.س، 1 / 211.

(6) ابن خلدون، العبر، 7 / 298.

(7) م.ن / 3 — 4.

(8) أحمد بن محمد العشماوي، كتاب السلسلة الوافية والياقوتة الصافية في أنساب أهل البيت المطهر أهل بنص الكتاب، ج:

2، المطبعة الخلدونية التلمسانية، 1961 / 280.

أولاً: البربر

يُتَّضح من قول ابن خلدون: «ومواطنهم في سائر مواطن البربر بإفريقية والمغرب...، والأكثر منهم بالمغرب الأوسط حتّى أنه ينسب إليهم ويعرف بهم فيقال: وطن زناتة»⁽¹⁾، أن قبيلة زناتة من أبرز القبائل البربرية، التي كان لها تأثير على الأوضاع الاجتماعية.

وعن وضعيتهم الاجتماعية يقول: «وهم لهذا العهد آخذون من شعائر العرب في سكّنى الخيام وأنّخاذ الإبل وركوب الخيل والتغلّب في الأرض وإيلاف الرّحلتين»⁽²⁾.

وتؤكد إحدى المصادر⁽³⁾ — في مرحلة متأخرة — دخول بعض بطون زناتة في صراع مع أمراء بني زيّان، حيث تقول: «وأما أولاد قايد، وأولاد سالم، وأولاد الحاج علي، وأولاد واد فل، وأولاد عبد الحليم مصباح، وأولاد عبد الواحد، فهم صرخة واحدة، وهم أهل مدينة تلمسان، لأنّهم كانوا أهل مملكة وقاموا عليهم بنو زيّان فأخرجوهم من مدينة تلمسان، ثمّ ارتحلوا ونزلوا بالعين الصّفراء، ثمّ نزلوا بعين صبرة واستقرّوا فيها».

وقد استقرّ بنو قايد بن يعلّا إلى جبل زاوّة، ومنهم فرقة في الصّحراء بجدّالة، ومنهم فرقة في مجاور، وأمّا أولاد سالم انتقلوا إلى جبل حرجرة، وأولاد عبد الحليم انتقلوا إلى تفياللت، وأولاد الحاج انتقلوا إلى قرية تملاحت، ولم يبق بوادي المطبوخ غير أولاد فل⁽⁴⁾.

وبرز من بطون بني توجين: بني عطية، وبنو تغرين، وأولاد عزيز بن يعقوب، الذين سيطروا على أغلب بوادي شلف وجبل الونشريس، بعد إزاحة مغراوة عن المدينة، واستئثار بعض المناطق الواقعة غربها، مثل: منداس، والجعبات، وتاغزورت⁽⁵⁾.

وعن مضاربها: «توجد بعض بطون بني توجين، ضمن نواحي نهر واصل، ثمّ صاروا من قبل بني راشد إلى جبل دواك، وبلغ عددهم ثلاثة آلاف فارس، منهم بنو تغرين، وبنو عزيز،

(1) ابن خلدون، العبر، 7 / 3 — 4.

(2) م.ن، 7 / 3.

(3) العشماوي، م.س، 2 / 281.

(4) م.ن، 2 / 282.

(5) ابن خلدون، العبر، 7 / 204.

لكن الزّعامَة لبني تغرين في القرن التاسع والعاشر الهجريين، وأرضهم بإزاء الونشريس، والسكان في تلك النواحي يطلقون عليهم إسم الأجواد»⁽¹⁾.

ويعلق عليهم مُحمّد بن الخطيب، بقوله: « كانت السيّادة في قبائل بني توجين لبني عطية، ثمّ صاروا من القبائل الغارمة، ومن بطونهم: بني زندار، وبني قمار، ومنهم فرقة كبيرة بأرضهم اليوم بإزاء جبل بني راشد، تلاشى أمرهم، واضمحلّ حزّبهم مثل الأمم الذين من قبلهم، وبقيت منهم أوزاع متفرّقون في الأقطار»⁽²⁾.

أمّا مغراوة⁽³⁾ فقد ملكوا حوض الشّلف، وكوّنوا بمضاربه إمارة شملت: مليانة وشرشال وبرشك وتّنس ومازونة ومستغانم، وكانت السيّطرة لأولاد غرة ممّا يلي مازونة⁽⁴⁾.

وقد كانت معارضة بني زيّان لهم في مرحلة متأخّرة، سبباً في ضعفهم وانقسامهم، ممّا دفع بالبعض منهم إلى التوجّه نحو الواحات الصحراوية⁽⁵⁾.

ومن بين الذين تخلّوا عن مضاربهم من بطون مغراوة: بنو الكوّاط في الزّاب وجبل راشد، والكناسرة في غريس، وفرقة من أولاد خالد⁽⁶⁾.

(1) مُختار حساني، تاريخ الدّولة الزيّانية، 3 / 34.

(2) ابن الخطيب القرشي التّلمساني، القبائل العربية، مخ، رقم: 3182، المكتبة الوطنية الجزائرية / ورقة 14و.

(3) من إخوة يفرن، أوسع بطون زنّاتة، وكانت مواطنهم من شلف إلى تلمسان، إلى جبل مديونة وما إليها. أنظر: ابن خلدون، العبر، 7 / 35.

(4) العشماوي، م.س، 2 / 287.

(5) حيث توجد آثار لهم بقصور وادي بني كومي (تاغيت)، يعرف بقصر « بني واروا » نسبة لأحد بطون مغراوة. أنظر: ابن خلدون، العبر، 7 / 276.

(6) مُختار حساني، تاريخ الدّولة الزيّانية، 3 / 37.

وأهم القبائل البربرية التي كان لها تأثير على الأوضاع السياسية، الحشم⁽¹⁾، وهم جزء من قبيلة بني راشد⁽²⁾، وكان من أبرزهم: أولاد سيدي دحو بن زرفة: « فهم أصح القبائل نسباً، وأعظمها في القديم جاهاً »⁽³⁾.

وقد دخلوا فيما بعد في تحالف مع الأتراك ضد الإسبان، بدليل: « وزادهم زيادة والتزام عند ملوك الأتراك، ومن دخل ضمن أهل المطالب والجبليات، لا يتعرض له »⁽⁴⁾.

ثانياً: العرب

يؤكد ابن خلدون⁽⁵⁾، عن ولاء بني عامر لبني عبد الواد، ويشير ابن مرزوق⁽⁶⁾ إلى منحهم أراضي الإقطاع، وأن من أرباض تلمسان حي لبني عامر يقطنون به. وقد أشار الوزان⁽⁷⁾، إلى أن أغلب مناطق توجُّههم المناطق الصحراوية، وهو ما تؤكده إحدى الأبحاث⁽⁸⁾، بتوليهم الضرائب منذ القرن: 8هـ / 14م، على السهول الواقعة بين مرتفعات تَسَالَة والظَّهْرَة.

كما سيطروا على زيدور قرب عين تموشنت، وسفوح سبخة وهران، وبعض المناطق من سهل سيق، وسهول وهران⁽⁹⁾.

(1) لفظ الحشم مأخوذ من الحشمة (بكسر الحاء)، وهي الحياء وهو العصب. أنظر: الطَّيْب بن المختار، القول الأعم في بيان أنساب الحشم، الكتاب الثالث من مجموع النسب والحشم، المطبعة الخلدونية التلمسانية، 1961، 3 / 330.

(2) أولاد راشد بن مُحَمَّد، من بطون مغراوة، وراشد أخ يادين، وأعطاه الله إثنا عشر ولداً، كثر نسلهم وامتدت فروعهم. أنظر: ابن خلدون، العبر، 7 / 97. بوركية مُحَمَّد، جوانب من مخطوط قلعة بني راشد للشيخ أبي عمر بن عثمان القلعي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة متوري، قسنطينة، 23 — 24 أفريل، 2001 / 105.

(3) الطَّيْب بن المختار، م.س، 3 / 332.

(4) م.ن، 3 / 333.

(5) ابن خلدون، العبر، 7 / 97 — 99.

(6) عبد العزيز فيلاحي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 169.

(7) الوزان، م.س، 1 / 65.

(8) مُحْتَار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، 3 / 48.

(9) م.ن، 3 / 48.

وقد اشتهرت عرب السُّويدِ بِمناصرتهم وولائهم لبني زِيَّان⁽¹⁾، دون سائر بطون زغبة⁽²⁾، في نهاية القرن: 8هـ / 14م، سيطروا على كل مضارب بني توجين⁽³⁾، كما استولوا على خليج أرزيو، والشَّطَّ الشرقي، ومَجْموع سهول سيدي بلعباس⁽⁴⁾.

وبرز من بطون المعقل⁽⁵⁾، في النِّصف الثاني من القرن: 8هـ / 14م، ذوي عبيد الله⁽⁶⁾، المتواجدين في مدن الملوية، بِجمعهم الضَّرائب ضمن قبيلة بني يزناسن، حتَّى حوض تافنا، وسهول أنجاد، وجبال تلمسان.

وقد اغتنمت بعض القبائل العربية ضعف بني توجين ومغراوة وبني راشد، ودخلت في صراع معها، من أجل السَّيطرة على مضاربها، وهو ما يبرزه السُّليمانِي بقوله: « حتَّى نزلوا التلول والسواحل وملؤوها بالخيام والرَّواحِل، واستوطنوا المدن والعواصم، واستبدلوا وحش الغلاة بالسَّوائم »⁽⁷⁾.

وعندما حدث الضُّعف في قبائل زناتة، غيَّرت القبائل العربية نَمَط معيشتها، وفضَّلت الإِسْتِقْرار بالمناطق التَّليَّة والسَّاحليَّة، بعد أن رسَّخت السُّلطة ظاهرة منح الإِقطاعات في تشكيل

(1) كانت علاقاتهم حسنة مع بني عبد الوادي في بداية الأمر، حيث أقطعوها أراضي البطحاء، ومنحوها ضرائي هذه الأراضي. أنظر: ابن خلدون، العبر، 6 / 46 — 48.

(2) ولَمَّا ملكت زناتة بلاد المغرب الأوسط ونزلوا بأمصاره دخل زغبة هؤلاء التلول وتغلَّبوا فيها، ووضعوا الأتاوة على الكثير من أهلها بما جَمَعهم، وزناتة من البداوة وعصبية الحلف، خاصة بطون بني يزيد وبني حسن وبني مالك وبني حصين. أنظر: ابن خلدون، العبر، 6 / 85. عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط: 8، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1997، 2 / 475.

(3) مُختار حساني، تاريخ الدَّولة الزيَّانية، 3 / 58.

(4) يرجعون في نسبهم إلى بني هلال وعرب اليمن، ويدَّعون النَّسب الهاشمي، وقد انتشروا عبر تراب المغربين الأوسط والأقصى، من جنوب تلمسان إلى المُحيط الأطلسي. أنظر: ابن خلدون، العبر، 7 / 260. يحيى بن خلدون، م.س، 2 / 222. النَّاصري، م.س، 2 / 131 — 132. ابن منصور عبد الوهاب، قبائل المغرب، الرباط، 1968، 1 / 414.

(5) من أوفر قبائل العرب ومواطنهم بقفار المغرب الأقصى مُجاورون لبني عامر من زغبة في مواطنهم بقبلة تلمسان، وينتهون إلى البحر المُحيط من جانب الغرب، وهم ثلاثة بطون: ذوي عبيد الله، وذوي منصور، وذوي حسان. أنظر: ابن خلدون، العبر، 6 / 77.

(6) مواطنهم من بين تلمسان إلى وحدة إلى مصب وادي ملوية في البحر ومنبعث وادي صامن القبلة، وتنتهي رحلتهم في القفار إلى قصور توات وتَمَنطيط، وكانت بينهم وبين بني عبد الوادِ فِتَن وحروب موصولة قبل السُّلطان والدَّولة. أنظر: ابن خلدون، العبر، 6 / 80.

(7) مُختار حساني، تاريخ الدَّولة الزيَّانية، 3 / 68.

بنية القبائل العربية، والتي لم تخرج بداخل المدن عن دائرة بني هلال، بعد أن: «ألفت قبائل زناتة اللّهُو والراحة واستبدلوا مزاوله الغارات بالكسب والفلاحة»⁽¹⁾.

وقد أشار يحي المازوني⁽²⁾ إلى الغارات التي كانت تُشن من قبل بني عامر، وسويد، الذين استقروا بمضارب الزناتيين، وأرغموهم على التوجّه نحو المناطق الجبلية، مثل: جبل ونشريس وجبل ورّيد.

وما بقي في السّهول فرضت عليهم الضّرائب، وهو ما يؤكّده السّليمانى بقوله: «واحتلوا شعوب زناتة في سهولها وجبالها وأوديتها وشواطئها، وأرغموها على الإستكانة إليهم، والدّخول في حملتهم، حتّى لم يبق للزناتيين أعزّ، وصار خبرهم حديث السّمر»⁽³⁾.

ثالثاً: الأندلسيون

الحديث عن عنصر الأندلسيين في المجتمع الزياني، بالمقارنة مع بقية العناصر، شكّل نوعاً من الإستقلالية والتميز، فقد حدّدت درجة الثقافة ونوعيتها حاجة الأمير إليهم، والمهنة في نوعيّة العلاقة التي كانت تربطهم بالجماعة المنافسة لهم في تسيير شؤون البلاد، أي رؤساء الجيش من بني هلال، وبسبب: «انعدام التقاليد الملوكية فيها»⁽⁴⁾، ولأنّهم وافدين على مُجتمع لا عصبية لهم فيه⁽⁵⁾.

وإن كانت أهداف الهجرة من الأندلس إلى بني زيّان، قد اختلفت أغراضها بين طلب العلم، أو التّجارة، أو الفلاحة، أو الكسب.

فقد أثبتت المصادر⁽⁶⁾، هجرة الأندلسيين خلال فترة: 791 — 910هـ / 1388 — 1504م، وكان أكبر جالياتها في عهديّ الأميرين، عبد الواحد بن أبي عبد الله (814 —

(1) مُختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، 3 / 69.

(2) يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 290و.

(3) مُختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، 3 / 70.

(4) العروي، م.س، 2 / 215.

(5) م.ن، ص.ن.

(6) المقرئ، م.س، 2 / 297. 3 / 156.

827هـ / 1411 — 1424م)، وخلفه أبو العباس أحمد الزياني (834 — 862 / 1431 — 1462). كما أثبت الواقع الزياني، فئة روس الأموال في درب خاص، عُرفَ بدرب الأندلسيين⁽¹⁾.

ونالت العامة وفئة الفلاحين نصيبها من ضواحي مدينة تلمسان وأحوازاها، لاسيما وادي الوريط فانتشروا على ضفتيه، وشيدوا قرى وبساتين، وأسّسوا مصانع ومتاجر عديدة، وغرسوا الحقول والمزارع المختلفة الثمار⁽²⁾.

يشير إلى ذلك ابن الأعرج بقوله: «وأظهروا هناك من صنائعهم ومتاجرهم، ما عاد بالنفع على البلاد وأهلها، وملؤوا تلك الشّعاب من البساتين المتنوعة الثّمار، وأنواع الرياحين، والأزهار»⁽³⁾.

وتتضح معالم التحولات في البنية الاجتماعية والاقتصادية، في ظهور طبقات متميزة، تتناسب مع طبائعهم واختصاصهم الحرفي والمهني:

1 — أهل البادية والزراعة.

2 — المثقفون والحرفيون.

3 — التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

4 — أصحاب الملاحة والصّيد البحري.

ويدخل أهل البادية والزراعة، وأصحاب الحرف والمهن المختلفة في غمار العامة، وهم في المرتبة السّفلى من الهرم الاجتماعي، وقد أكّد المقرّي عن وضعهم الاجتماعي بقوله: «ولمّا نفذ قضاء الله، على أهل الأندلس بخروج أكثرهم عنها في هذه الفتنة الأخيرة، فتفرقوا في بلاد المغرب، من برّ العدو، حتّى بلاد أفريقية، فأهل البادية قد مالوا إلى البوادي، إلى ما اعتدوه ودخلوا على أهلها، وشاركوهم فيها، فاستقوا المياه، وغرسوا الأشجار، وأحدقوا الأرض، وعلموهم أشياء لم يكونوا يعلمونها ولا رأوها، فشرقت بلادهم وصلحت أحوالهم»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 176.

⁽²⁾ م.ن، 1 / 176.

⁽³⁾ م.ن، ص.ن.

⁽⁴⁾ المقرّي، م.س، 3 / 156.

ويشير ابن الأعرج إلى الملكية المشتركة، وهذا شأن القرى، فنجد قرى الجالية الأندلسية قد وصلت إلى جبل بيدر، وإلى مدشر (الشّولي) وعين تالوت وعين فزة وغيرها من المداشر التي لم يبق إلاّ إسمها في ضواحي مدينة تلمسان وأحوازها⁽¹⁾.

واستمرارية هذا الثّمور له صلة بهجرة التجّار، وأصحاب المهن والصّناعات، يقول ابن الأعرج: « وكان لعهد نزول الأندلسين بها (تلمسان)، مُزدانة بالمصانع المفيدة، فما شئت من أطرزة ومنسوجات الحرير والقطن والكتّان، والصّوف ومعامل الفخّار والخزف وأنواع السلاح وسائر الأواني المتزلية »⁽²⁾.

وقد نبغت أسماء أندلسية في العلم والفقه والأدب، كأبي الحسن علي بن مُحمّد بن مُحمّد بن علي القرشي البسطي الشهير بالقلصادي (ت 891هـ / 1486م)⁽³⁾، وأبو عبد الله مُحمّد بن علي بن مُحمّد الأصبحي الأندلسي الغرناطي، المعروف بابن الأزرق (ت 896هـ / 1491م)⁽⁴⁾، و مُحمّد بن جابر الوادي آشي⁽⁵⁾، وأبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن علي بن داود البلوي الغرناطي⁽⁶⁾، وغيرهم كثير.

وهي دلالة على اختيارهم مدينة تلمسان، يؤكّد ذلك ابن الأعرج بقوله: « وأكثر هؤلاء استقرّوا بتلمسان وجزائر بني مزغنة وبجاية، وفضّل بعضهم ندرومة »⁽⁷⁾.

(1) عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 176.

(2) م.ن، 1 / 177.

(3) أنظر ترجمته في: السخاوي، م.س، 6 / 14. السراج، م.س، 1 / 654 — 657. القرافي، توشيح الديباج / 132 — 134. التنبكي، النيل / 339. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 280. ابن مريم، م.س / 141.

(4) أنظر ترجمته في: ابن عسكر مُحمّد الحسني الشفشاوي، دوحة النّاشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، م.س / 124. التنبكي، النيل / 561. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 202. السخاوي، م.س، 9 / 20. القرافي، توشيح الديباج / 217.

(5) أنظر ترجمته في: مُحمّد بن جابر الوادي آشي، برنامج الوادي آشي، تحقيق: مُحمّد محفوظ، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1980 / 4. المقرّي، نفع الطيب، 7 / 26. اليافعي أبو مُحمّد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت 768هـ / 1366م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، مج: 4، ط: 2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1993، 2 / 206. الزركلي، م.س، 6 / 293 — 294. التعريف بابن خلدون / 18 — 19. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة / 3 — 413 — 414. ابن القاضي، درة الحجال، 1 / 205. الكتّاني، فهرس الفهارس، 2 / 434 — 435. مخلوف، م.س / 210. مُحمّد محفوظ، م.س، 113 — 117.

(6) أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 138. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 73. كحالة، معجم المؤلّفين، 1 / 316.

(7) عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 176.

وإذا كان أمراء بني زيّان قد أولّوا اهتمامًا كبيرًا إلى الجالية الأندلسية، خاصّة في عهد الأمير عبد الواحد بن أبي عبد الله (814 — 827 / 1411 — 1424)، حيث اتّخذ بطانة من جالية أندلسية، ممّا جعل بعض علماء تلمسان يضيّقون بهم درعًا⁽¹⁾.

فقد تحدّث الونشريسي عن أندلسيين ندّموا عن الهجرة، وذكر أنّهم: « زعموا أنّهم وجدوا الحال عليهم ضيقة، وأنّهم لم يجدوا بدار الإسلام التي هي دار المغرب هذه، بالنسبة إلى التسبّب في طلب أنواع المعاش على الجملة رفقا ولا يسرا ولا مرتفقا ولا في التصرّف في الأقطار أمنا لا ثقة »⁽²⁾.

دخلت الهجرة الأندلسية مرحلة أخرى في نهاية القرن: 9هـ / 15م، بعودة حروب الاسترداد التي استهدفت آخر معاقل المسلمين (مملكة غرناطة)، وشنّها الملكان الكاتوليكيان فريديناند (ملك أرغون)، وإيزابلا (ملكة قشتالة)، فسقطت مالقة وألمرية سنة: 893هـ / 1487م، وسقطت العاصمة غرناطة في: 2 ربيع الأول 897هـ / 3 جانفي 1492م⁽³⁾. ومع ذلك فإنّ الفوارق الأصلية بين العنصر الأندلسي، والعنصر المحلي — حسب تعبير أحد الباحثين⁽⁴⁾ — قد تقلصت شيئا فشيئا، إذ أنّ كثيرا من الأهالي الذين تأثروا بثقافة الأندلسيين، قد تمكّنوا من تعويضهم، في حين نرى الأندلسيين قد فقدوا كثيرا من ذلك التضامن الفعّال الموجود عادة بين المواطنين والمهاجرين.

(1) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 160.

(2) الونشريسي، م.س، 2 / 119.

(3) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 433.

(4) م.ن، 2 / 160.

ثالثاً: اليهود

تحدّثت المصادر عن وجود اليهود في تلمسان، لاسيّما خلال سقوط غرناطة سنة: 897هـ / 1492م، كان من بينهم العلماء والأطباء⁽¹⁾، وبعضُ الحرفيين والتّجار⁽²⁾.
أمّا الوضعية الشرّعية التي كان يتمتّع بها اليهود في الدولة الزيّانية، فقد كان لهم حقّ التملّك، وحرية التصرّف في أملاكهم، مقابل دفع الجزية التي قرّرها الشرع الإسلامي⁽³⁾.
وقد أشارت الأبحاث المتخصّصة في الدّولة الزيّانية⁽⁴⁾ إلى سوء معاملة اليهود، بسبب هيمنتهم على التّجارة والأعمال المالية، والوظائف السياسية.
وكانت للطائفة اليهودية بتلمسان مقبرتها الخاصّة، ولها بيعتها، ورئيس يدير شؤونها يدعى: «شيخ اليهود»، ويكون همزة وصل بينها وبين السّلطات التلمسانية والطائفية⁽⁵⁾.
أمّا عن سكّنى اليهود، فيذكر الوزان⁽⁶⁾ حارة اليهود بالقرب من المشور، تضمّ نحو خمسمائة دار، يسكنها ما يزيد عن ألفين وخمسمائة نسمة، جلّهم من الأثرياء، بعد انتقال اليهود القدماء من حي أكادير، إلى مدينة تاكرات⁽⁷⁾، بسبب الاختلاف مع المهاجرين الجدد في اللّغة والعادات والمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية⁽⁸⁾.

(1) كالطّبيب موشي بن صمويل بن يهودا الإسرائيلي المالقي الأندلسي، المعروف بابن الأشقر، قال عنه عبد الباسط ابن خليل سنة 869هـ / 1464م: «لم أسمع بذي، ولا رأيت كمثلَه في مهارته في هذا العلم». أنظر: عبد العزيز فيلال، تلمسان في العهد الزيّاني، 1 / 193.

(2) عملوا على تنمية الصّناعة المحليّة وتدعيمها، وتنمية الحركة التجارية بتلمسان، وربطوا علاقات اقتصادية قوية بين المغرب الأوسط وأروبا، وتدعم بذلك الدخل الضريبيّ للدّولة الزيّانية، وزاد بفضل رؤوس أموالهم الكثيرة، وقروضهم للتّجار التلمسانيين الصغار، حيث كانت بعض العائلات اليهودية من أصل ميورقي تتاجر باستمرار مع تلمسان ومدن أخرى في المغرب الأوسط. أنظر: عبد العزيز فيلال، تلمسان في العهد الزيّاني، 1 / 193.

(3) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 1 / 435.

(4) عبد العزيز فيلال، تلمسان في العهد الزيّاني، 1 / 195.

(5) م.ن / ص.ن.

(6) الوزان، م.س، 2 / 20.

(7) ألفريد بل، الفرق الإسلامية في الشّمال الأفريقي، ترجمة: بدوي عبد الرحمن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981 / 397.

(8) عبد العزيز فيلال، تلمسان في العهد الزيّاني، 1 / 195.

الفرع الثاني: أثر بعض الفئات الإجتماعية

تستعمل المصادر التاريخية الوسيطية مصطلح « الطبقة » بعينه، للتعبير عن الهرم التراتبي في المجتمع، كـمعالجة وفق معايير سياسية، واقتصادية، وعلمية (أخلاقية).
مثلاً الجاه⁽¹⁾ عند ابن خلدون المركز في تحليل البناء الاجتماعي والعلاقات بين فئاته، فالخاصة هم أصحاب الجاه، والعامّة هم فاقدوه⁽²⁾.

ويعتبر تفوق أصحاب الجاه وممارستهم للسلطة أمراً شرعياً طبيعياً ودينياً: « ينتهي الجاه في العلو إلى الملوك، الذين ليس فوقهم يدٌ عالية، وفي السفلى إلى من لا يملك ضراً ولا نفعاً بين أبناء جنسه، وبين ذلك من طبقات متعددة، »⁽³⁾.

ليضيف: « كل طبقة من طباق أهل العمران، من مدينة أو إقليم، لها القدرة على من دونها من الطباق، وكل واحد من الطبقة السفلى، يستمدُّ بذِي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه، فإن كان الجاه متسعاً كان الكسب الناشئ عنه كذلك، وإن كان ضيقاً قليلاً فمثله »⁽⁴⁾.

وإن ركزت القراءة الخلدونية للمجتمع على قرأته بالجاه والسلطة، وعلى المال والكسب، وهو صاحب الملك، أي السلطان بالنسبة للدولة الزبانية.

فإن بعض النصوص قسّمت المجتمع على أساس أخلاقي: « الناس أصناف، وطبقات في متصرفاتهم في أمور الدنيا لا يحصي عددها إلا الله، ... ولكن يجمعهم هذه السبعة: أرباب الصنائع والحرف والأعمال، ثم أرباب التجارات، والمعاملات، والأموال، ثم أرباب البنيات والعمارات والأملأك، ثم الملوك والسلاطين والأجناد وأرباب السياسات، ثم المتصرفون

(1) يعرف ابن خلدون الجاه بأنه: « القدرة الحاملة للبشر على التصرف في من تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط، بالقهر والغلبة ليجملهم على دفع مضارهم، وجلب منافعهم في العدل بأحكام الشرائع والسياسة وعلى أغراضه فيما سوى ذلك، ولكن الأول مقصود في العناية الربانية بالذات، والثاني داخل فيها بالعرض كسائر الشرور الداخلة في القضاء الإلهي ». أنظر: ابن خلدون، المقدمة / 405.

(2) ابن خلدون، المقدمة / 405 — 406 — 407.

(3) م.ن / 405.

(4) م.ن / 406.

والخَدَّامون والمتعِيشون يوماً بيوم، ثُمَّ الزَّمَنِي والعَطَلُّ وأهل البطالة والفراغ، ثُمَّ أهل العلم والدين،
والمستخدمون فِي التَّامُوسِ»⁽¹⁾

فِي حِينٍ عَبَّرَتْ بِعُضِّ الْمَصَادِرِ⁽²⁾، عَنْ مَفْهُومِ الطَّبَقَةِ، حَسَبِ التَّفَاوُتِ أَوْ التَّدَرُّجِ الَّذِي
تَحَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ خَلْدُونٍ وَفَقَ مَعَايِيرَ مَادِيَةٍ، وَأَحْيَانًا وَفَقَ مَقَائِيسَ أَخْلَاقِيَةٍ كَمَا وَرَدَ عِنْدَ إِخْوَانِ
الصِّفَا.

أَوَّلًا: فَنَّةُ الْحُكَّامِ

يَصِفُهُمُ ابْنُ خَلْدُونٍ بِأَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ⁽³⁾، وَمِنْ طَبِيعَتِهِمْ: «التَّرَفُ وَالِدَّعَةُ وَالسُّكُونُ»⁽⁴⁾،
«يَبْنُونَ الْقُصُورَ وَيَجْرُونَ الْمِيَاهَ وَيَغْرَسُونَ الرِّيَاضَ وَيَسْتَمْتَعُونَ بِأَمْوَالِ الدُّنْيَا وَيُؤَثِّرُونَ الرَّاحَةَ عَلَى
الْمَتَاعِ وَيَتَأَنَّقُونَ فِي أَحْوَالِ الْمَلَابِسِ وَالْمَطَاعِمِ وَالْآنِيَةِ وَالْفَرَشِ مَا اسْتَطَاعُوا»⁽⁵⁾، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ
النَّسَبِ وَالْحَسَبِ⁽⁶⁾.

وَهُوَ وَصْفٌ يَنْطَبِقُ عَلَى نَمَطِ الْعَائِلَةِ الْأُمِيرِيَةِ الزَّيَّانِيَّةِ، وَقَدْ دَلَّنَا عَلَى ذَلِكَ التَّنْسِي حِينَ
تَحَدَّثَ عَنْ أَبِي تَاشَفِينَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّانِي (791 — 795هـ / 1388 — 1393م)،

⁽¹⁾ إخوان الصِّفَا وَخِلَافُ الْوَفَاءِ، م.س، 1 / 320 — 321.

⁽²⁾ أَنْظَرُ: الْجَاحِظُ أَبُو عَثْمَانَ عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ (255هـ / 668م)، الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، ط:
2، مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي، مِصْرَ، مَطْبَعَةُ التَّأْلِيفِ وَالتَّرْجَمَةِ، بَغْدَادَ، 1950، 1 / 137. ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
الْأَنْدَلُسِيِّ (ت 320هـ / 932م)، كِتَابُ الْعَقْدِ الْفَرِيدِ، مَنَشُورَاتُ دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، 1982، 2 / 392.
التَّوْحِيدِيُّ أَبُو حَيَّانٍ (ت 399هـ / 1008م)، كِتَابُ الْإِمْتِنَانِ وَالْمُؤَانَسَةِ، تَصْحِيحُ وَضْبُطُ: أَمِينُ أَحْمَدُ وَالزَّيْنُ أَحْمَدُ،
مَكْتَبَةُ الْحَيَاةِ، بَيْرُوتَ، د.ت / 62. ابْنُ الزِّيَّاتِ، م.س / 99. ابْنُ عَرَبِيِّ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحْيِي الدِّينِ (ت
638هـ / 1240م)، الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ، دَارُ صَادِرٍ، بَيْرُوتَ، د. 2 / 241. ابْنُ الطَّقِطَقِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ طِبَّاطِبٍ (ت
709هـ / 1309م)، الْفَخْرِيُّ فِي الْأَدَابِ السُّلْطَانِيَّةِ وَالذُّوُلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، دَارُ بَيْرُوتَ، بَيْرُوتَ، 1966 / 41.

⁽³⁾ ابْنُ خَلْدُونٍ، الْمَقْدَمَةُ / 149.

⁽⁴⁾ م.ن، 145 — 176.

⁽⁵⁾ م.ن، 176.

⁽⁶⁾ م.ن، 144 — 145.

حيث يقول: « وارتدى من حلل السَّعادة بأفخر لباسها »، ووصفه بقوله: « أرجحهم رأيًا، ذو الحكم العادل والسياسة الشاملة »⁽¹⁾.

كما أشارت المصادر إلى البطانة التي حددها السلطان أبو حمّو موسى الثاني (760 — 791هـ / 1359 — 1388م)، لابنه أبي تاشفين الثاني (791 — 795هـ — 1388 — 1393م)، في كتابه واسطة السلوك⁽²⁾، بقوله: « يا بني ينبغي لك أن تدبّر في وزرائك وجلسائك وكتّابك وفقهائك وقضائك وأعوانك وعمّالك وقوّادك وأجنادك ».

ووصف التَّنسي السلطان أبي ثابت يوسف بن أبي تاشفين (795هـ — 1393م)، بقوله: « ذروة الكمال والشرف »⁽³⁾، وأشار إلى السلطان أبي العباس أحمد العاقل (834 — 866هـ / 1431 — 1462م)، بقوله: « وجرّد ما دثر »⁽⁴⁾، وهي إشارة إلى فكرة بناء سور المشور⁽⁵⁾ وتوسيعه.

وتضمُّ هذه الفئة إلى جانب السلاطين والأمراء من بني عبد الواد، أبناء عموماتهم: « فهم أوسع جاهًا، وأعلى رتبة، وأعظم نعمة وثروة، وأقرب من السلطان مجلسًا »⁽⁶⁾. يؤكد ذلك التَّنسي بقوله: « جَمع كل من كان من أبناء الملوك المنتسبين لأسلافه الكرام، ممّن كان في الشرق والغرب، فهم عنه يحضرته على أبرّ ما يكون من الإحسان، وإذرار النّفقة، وكفاية المؤونة »⁽⁷⁾.

(1) التَّنسي، م.س / 184.

(2) أبو حمّو العبد الوادي (ت 791هـ / 1389م)، كتاب واسطة السلوك في سياسة الملوك، المطبعة الدّولية، تونس، 1962 / 12.

(3) التَّنسي، م.س / 206.

(4) م.ن / 249.

(5) قصر بناء السلطان يغمراسن الأوّل (633 — 681هـ / 1235 — 1281م)، وهو على شكل قلعة، مساحته الإجمالية نحو 137200م²، بني بأسلوب معماري فنّي بديع مزخرف، يحتوي على سقايات ونافورات وبساتين، له بابان أحدهما يقع في الجنوب ويطل على البادية أُنْجاء الجبل، والثاني يقع في الشّمال الغربي، وله ساحات وشوارع ودروب، ومجموعة من المخازن والمطامير. أنظر: الوزان، م.س، 2 / 20. مرمول كربيخال، م.س، 2 / 299.

(6) ابن خلدون، المقدّمة / 456.

(7) التَّنسي، م.س / 257.

وقد أشار ابن خلدون⁽¹⁾ إلى الوزير أحمد بن المعز وصيًا على السلطان أبي ثابت يوسف بن أبي تاشفين (795هـ / 1393م).

وكان رؤساء القبائل المتحالفين مع بني عبد الواد، هم أقلُّ مرتبة بحكم الوظيف⁽²⁾، واقتصر نفوذها على البوادي، بسبب آلية صراعهم مع السلطة، والتي كانت دائماً في صراع تفوق.

ثانياً: فئة القضاة

اعتبر القضاء أجلّ الخطط الدّينية، وأرفعهم مكانة قاضي الجماعة المشرف على القضاء في المدينة، يساعده المشاور، وفي باقي الحواضر يشرف على القضاء قضاة يقترحون عليه أو يختارهم بنفسه، وتعيينهم يتمُّ بموجب ظهير سلطاني مصحوب أحياناً برسالة من قاضي الجماعة⁽³⁾.

تشير المصادر إلى وجود قاضي الجماعة بتلمسان⁽⁴⁾، وفي البوادي والمدن الصغيرة لم تكن محدّدة بشكل واضح، يؤكّد ذلك الشيخ موسى المازوني بقوله: « فسامها كل مفلس وتسلطوا بذوي المناصب السلطانية لغلبة السلطان »⁽⁵⁾، و: « لأنّ أكثرهم معروفون بالجور والظلم، وعدم استناد أحكامهم إلى الشرع، وإصدارها على أساس فراسات وتأويلات وأهوية »⁽⁶⁾.

وهي إشارة إلى ضعف السلطنة الزيانية وانحصار سلطتها على البوادي والأرياف التابعة لها، ممّا جعل القضاة عاجزين عن اختيار من يستحقُّ خُطة القضاء — حسب تعبير إحدى الدّراسات⁽⁷⁾ —.

(1) ابن خلدون، العبر، 7 / 307.

(2) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 211.

(3) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 120، مُحمّد فتحة، م.س / 32.

(4) كالقاضي سعيد بن مُحمّد بن مُحمّد بن مُحمّد العقباني (ت 811هـ / 1408م)، والقاضي قاسم بن سعيد بن مُحمّد العقباني (ت 854هـ / 1450م). والقاضي أبو عبد العباس أحمد بن يحيى الحسني (كان حيا بعد 896هـ / 1491م). أنظر: التنبكتي، النيل / 189 — 365. التنبكتي، كفاية المحتاج، 1 / 144. 2 / 12.

(5) مَجَّاني بوبة، م.س / 149.

(6) البرزلي، م.س، 5 / 124. الونشريسي، م.س، 10 / 101.

(7) مَجَّاني بوبة، م.س / 149.

ومن القرائن التي تنهض دليلاً على تفشّي الجهل، وجلوس الجهال إلى الفتيا وتوليهم خُطّة القضاء والشُّهود والوثائق، ما جاء في ثُحفة الناظر⁽¹⁾، والتي حسب — مؤلفها — من المناكر وعظيم النوازل التي يجب تغييرها.

وهو ما يفسر — أيضاً — تدخّل بعض القضاة في أمور لم يكونوا مؤهّلين للبتّ فيها، كما هو الشأن لأبي زكرياء يحي المازوني، عندما تولّى قضاء مدينتي مازونة وتنس⁽²⁾.

وقد علّق ابن مرزوق الحفيد على ذلك بقوله: «إن قضاة الأمصار في زماننا لهم أن يقيموا الحدود في القصاص وغيره، وإنّما تولّاهم القضاء إنّما هو من قبل السلطان، وكذلك أن ولاهم صاحب الوطن الذي فوّض له السلطان تولية القضاء»⁽³⁾.

كما أشار الصّبّاغ⁽⁴⁾ إلى قاضي قلعة بني راشد الذي فرض عليه قائدها خُطّة القضاء، فلجأ إلى أحمد بن يوسف الملياني⁽⁵⁾ طالباً منه التدخّل لصالحه، ولم يتّصل بالأمير الزياني، لأنّ هذا الأخير لا يُمكن له أن يقف إلى جانب القاضي عند قائد وطن بني راشد.

ومن خلال المسألة التي أثارها القاضي يحي المازوني بقوله: «سألت شيخنا سيدي أبا الفضل العقباني، وقلت له: ياسيدي الجواب الشافي في مسألتني أنّي لَمَّا تولّيت قضاء مدينة تنس وجدت مرتّب قاضيها يؤخذ من الباب، فما رأيكم في ذلك؟، إن أنا أخذته أخذت بما لا يليق، وإن تركته تعلم أنّ قائد البلد يأخذه، وإن أخذته صرفته على الضّعفاء»⁽⁶⁾.

(1) العقباني، م.س / 73.

(2) جاء في سؤال ووجهه لشيخه أبو الفضل قاسم العقباني: «ياسيدي تعلم أنّ بلادنا كثيرة الباطل والغصبوات، يطلب الإنسان فيها لم يجب عليه، ويُحبس فيه، فيلجئه إلى معاملة في سلعه يدفعها للظالم يفكُّ بها نفسه، ثمّ إذا طالبه معاملة في السلعة بضمنها، يدّعي القهر في ذلك والضّغط، فهل يا سيدي أن أتقلّد الحكم بالشّاذ في هذه المسألة». أنظر: يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة ظ.

(3) يحي المازوني، م.س، 1 / 176.

(4) الصّبّاغ، بستان الأزهار في مناقب زمزم الأخيار ومعدن الأنوار سيدي أحمد بن يوسف الرّاشدي التّسب والدّار. مخ، رقم: 1708، المكتبة الوطنية الجزائرية ورقة 66و.

(5) أنظر ترجمته في: الكتّاني، سلوة الأنفاس، م.س، 2 / 11. ابن عسكر، م.س / 214.

(6) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 49و.

واعتماداً على ما ورد عند برونشفيك⁽¹⁾، من أن: « مرَّتب قاضي الجماعة بتونس في القرن: 8هـ / 14م، حيث بلغ خمسة عشر ديناراً اعتبارياً، أي ما يعادل مائة وخمسين درهماً في الشهر ».

وإذا ما قابلناه بأسعار القمح والشعير في تونس حسبما أوردها القلقشندي⁽²⁾، قد يكون مرَّتب قاضي الجماعة بتلمسان مثله. إلا أن الوزان أشار إلى أن القضاة الشرعيين لا يتقاضون أي أجر أو تعويض، وأن ذلك غير جائز لهم من الناحية الشرعية⁽³⁾.

ثالثاً: فئة التجار

يؤكد ابن خلدون⁽⁴⁾ على أهمية العلاقة بين التجار والملك، فهو الذي ربط نجاح التاجر وصاحب الثروة عامة بحصوله على الجاه من لدن أصحاب الملك، يقول ابن خلدون: « وفاقده الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال، فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله وعلى نسبة سعيه، وهؤلاء هم أكثر التجار، ولهذا تجد أهل الجاه منهم يكونون أيسر بكثير »⁽⁵⁾. وكانت الحرفة أو الصنعة مع خاصّة التجار، إذ وقع التفريق بين حرفة نفيسة وأخرى خسيّة⁽⁶⁾، فقد ذكر الرصاع⁽⁷⁾ حرف نفيسة مثل صناعة المعادن الثمينة والعطورات والشمع وترصيص المناير وتزيين السقوف. في حين نظر بعض الفقهاء إلى الحرفة نظرة طبقية، إذ عدّ الحياكة صناعة رفيعة، لأنّها حسب قوله: « كانت من الصناعات التي يستعملها وجوه الناس ».

(1) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 133.

(2) قفيز القمح: 50 درهماً، قفيز الشعير: 50 درهماً. أنظر: القلقشندي، م.س، 7 / 215.

(3) الوزان، م.س، 1 / 191.

(4) ابن خلدون، المقدمة / 368.

(5) م.ن / 389.

(6) زيادة خالد، م.س، 153 — 161.

(7) الرصاع أبو عبد الله محمد الأنصاري، فهرست الرصاع، تحقيق: محمد العنابي، سلسلة من تراثنا الإسلامي، المكتبة العتيقة، تونس، 1967 / 16.

وقد أفضى اتّساع النشاط المديني لتلمسان إلى استقطاب العديد من: «أكابر التجار ذوي الأموال الطائلة»⁽¹⁾، وأصحاب رؤوس الأموال والتجارات النادرة،: «وكان التاجر الصغير يلجأ إلى التاجر الكبير المستورد في مختلف الأسواق لتموين زبائنه بالسلع والبضائع التي تختلف أسعارها حسب تكلفة إنتاجها ومشقة إحضارها»⁽²⁾.

فقد كان للتجار اليهود دور في تسويق البضائع التي كانت يبادلها تجار تلمسان مقابل مبلغ من المال نقدًا أو عينًا، فضلًا عن هيمنتهم على تجارة الذهب⁽³⁾.

وبالنظر إلى الخدمات التي كانت تقدّمها مدينة تلمسان في مجال التجارة، شجّع العديد من الفقهاء والعلماء إلى الإشتغال بحرفة التجارة، كما هو الحال لعائلة المرازقة⁽⁴⁾، واحتراف الفقهاء لبعض المهن كالحرثنة وتربية المواشي، وخياطة الملابس ونسخ المصاحف والكتب⁽⁵⁾.

وعن أخلاق التجار التلمسانيين ومعاملاتهم، يصفهم الوزان بقوله: «فالتجار أناس منصفون مُخلصون جدًا، أمناء في تجارتهم، يحرصون على أن تكون مدينتهم مزوّدة بالمؤن على أحسن وجه، أهم أسفارهم التجارة، وهو الذي يقومون به إلى بلاد السودان، وهم وافروا الغنى أملاكًا ونقودًا»⁽⁶⁾.

(1) الونشريسي، م.س، 8 / 6.

(2) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 217.

(3) م.ن، 1 / 193.

(4) ذكر ابن مرزوق: أن عائلته احترفت العلم و الفلاحة والتجارة، وقد كان لهم دكاكين ودروب ومنازل وخدم خاصة بهم. أنظر: يحيى بن خلدون، م.س، 1 / 114. عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 218.

(5) م.ن، 1 / 218.

(6) الوزان، م.س، 2 / 21.

وقد اتسعت أصنافهم مع مرور الزمن، بسبب النمو الديمغرافي والهجرة المستمرة للمدن، خاصة الذين يعملون في الورشات الصناعية، كالحمالين والدالّين⁽¹⁾، وباعة الطُّرُق⁽²⁾، والرّعاع⁽³⁾، وأوباش السُّوق⁽⁴⁾.

رابعاً: فئة الأشراف

جاء على لسان الفقيه أبي علي ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدّلي (ت 731هـ / 1330م)⁽⁵⁾، قوله: «يَحْصُلُ الشَّرْفُ لِلنَّسَبِ بِالانتساب للرسول صَلَّى الله عليه وسلّم، إمّا باعتبار آبائه أو باعتبار فصوله»⁽⁶⁾، فاعتبر الشرف بالنسب حقاً من الحقوق التي ليس للشخص: «إسقاطها لا في حق نفسه ولا في حق غيره»⁽⁷⁾.

وقد أثبتت مسألة الشرف بالرجوع إلى الأم في تلمسان، فأجاب الفقيه أبو عبد الله محمد بن مرزوق بثبوت شرف النسب من جهة الأم، ويحترم بحرمة الشرفاء، ويندرج في سلكهم، ويثبت ذلك له ولذريته⁽⁸⁾.

(1) عرفتهم المصادر بالسُّوقَة. أنظر: ابن مرزوق أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد الخطيب (ت 781هـ / 1379م)، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعباد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981 / 285.

(2) م.ن / ص.ن.

(3) الطّبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ / 922م)، تاريخ الرُّسل والملوك، ط: 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991، 10 / 175.

(4) أبو الأصبع عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجيّاني (ت 486هـ / 1093م)، ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق: التّعييمي رشيد، ط: 1، مكتبة الملك فهد للنشر، الرياض، 1997، 1 / . الطرطوشي أبو بكر محمد بن محمد الوليد الفهري (ت 520هـ / 1126م)، سراج الملوك، ط: 1، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية، مصر، 1988 / 39. عبد العزيز فيلاحي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 219.

(5) أنظر ترجمته في: التنبكتي، النبل / 609. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 254 — 256. الغبريني أبو العباس أحمد (ت 704هـ / 1304م)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 / 229. مخلوف، م.س / 217.

(6) الونشريسي، م.س، 6 / 387.

(7) م.ن، 232.

(8) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة.

وقد اجتمعت عناصر المناخ الشرفاوي في احتفال المغاربة بعيد المولد النبوي⁽¹⁾، والذي اتخذ صبغة شعبية منذ عهد السلطان أبي يعقوب المريني (656 — 685هـ / 1258 — 1286م)⁽²⁾، الذي أمر بالاحتفال رسمياً، ثم عمّ الاحتفال به باقي أقطار الغرب الإسلامي خلال القرن: 8هـ / 14م⁽³⁾.

والملاحظ⁽⁴⁾ أن بني عبد الواد لم يعطوا لموضوع الشرف أبعاداً مُماثلة لما كان عليه الأمر ببلاد المغرب الأقصى وإفريقية.

ورغم سكوت المصادر عن إشارات تتعلق بموقع الشرفاء كهيئة عند سلاطين بني عبد الواد، فإننا نجد بعضها⁽⁵⁾ يؤكد طموحات الشرف والخلافة لدى بني عبد الواد، ابتداءً من عهد يغمراسن (633 — 681هـ / 1235 — 1282م)⁽⁶⁾، وأن السلطان أبو حمّو موسى الثاني (760 — 791هـ / 1359 — 1388م)، جعل الأشراف في المرتبة الأولى حيث يقول: « يكون الشرفاء عندك أرفع الناس في الرتب لأنهم أشرفهم في الحسب وأعلامهم في النسب »⁽⁷⁾.

(1) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 170.

(2) أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق، تلقب في أول أمره بالمؤيد بالله، ثم القائم بأمر الله والمنصور به، أمه أم العز بنت محمد بن حازم العلوي، ولد في شهر ربيع الأول من سنة: 609هـ / 1212م، بويغ في سنة: 656هـ / 1258م، وتوفي بالجزيرة الخضراء بالأندلس عند الزوال يوم الثلاثاء 22 محرم سنة: 685هـ / 1286م، وكانت دولته: 29 سنة و6 أشهر و22 يوماً. أنظر: ابن أبي زرع علي بن محمد بن أحمد بن عمر بن أبي عمر الفاسي (ت في النصف الأول من ق: 8هـ / 14م)، الأئيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973 / 317. ابن الأحمر، م.س / 27.

(3) ابن أبي زرع، م.س / 383. يحي بن خلدون، م.س، 1 / 40 — 49. المقرئ شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، أزهار الرياض في أخبار عياض، إشراف: اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، 1978، 1 / 243 — 244.

(4) محمد فتحة، م.س / 241.

(5) ابن خلدون، المقدمة / 142. يحي بن خلدون، م.س، 1 / 110.

(6) قال يحي بن خلدون: « والأرض يومئذ تموج بالسّاكن، والهرج ينبو بالمساكن، والفساد عمّر الأقطار، وأنزح الأوطار، والعتو قد سل الشفّار، وباعد على كتبها الأسفار، فسكن الأرجاف، وسمن بكل الهداية العجاف، وقبض يد العداء، ومكن يد عزه من رقاب الأعداء، فجدد الملة، وأشعر زيّ الخلافة الجلة ». أنظر: يحي بن خلدون، م.س، 1 / 110 — 111.

(7) أبو حمّو العبد الوادي، م.س / 13.

وذكر التنسي⁽¹⁾ أن السلطان أبي العباس أحمد العاقل (834 — 866هـ / 1431 — 1462م)، حمل لقب أمير المسلمين، وأن من خصائص السلطان أبي عبد الله محمد المتوكل (866 — 873هـ / 1462 — 1468م)، حصول الشرف له من أبويه⁽²⁾، وأنه: « خليفة بن خليفة بن خليفة بن خليفة، وهذا أمر لا يوجد في أحد من ملوك بني زيّان سواه »⁽³⁾. ولو أن الإشادة بشرف بني زيّان في مرحلة متأخرة تبدوا لنا غير واضحة تمامًا، خاصة إذا تعلّق الأمر بما ورد عند التنسي، فقد رفع كتابه هذا إلى أمير المؤمنين محمد بن أبي ثابت المتوكل على الله، المباع سنة: 865هـ / 1461م⁽⁴⁾، وذلك أن إمارتهم كانت قد دخلت منذ مطلع القرن: 9هـ / 15م، في نوع من التبعية للدولة الحفصية.

اللهم إلا ما كان يرتبط بعيد المولد النبوي، يقول التنسي عن السلطان أبي تاشفين الثاني (791 — 795هـ / 1388 — 1393م): « وكان يحتفل ليلة مولد المصطفى صلى الله عليه وسلم بأعظم الإحتفال، ونسجه ونسج أبيه في ذلك على منوال، ويرفع إليه من المادح الغرّ الحجال، ما يزري بأمداح، سيف الدولة، وشمس المعالي، ويثيب عليها من عظيم المنوال، بما لم يسمع بمثله في سالف الأحوال »⁽⁵⁾.

وذكر أن السلطان أبي زيّان محمد الثاني بن أبي حمّو (796 — 801هـ / 1394 — 1399م)، كان يحتفل للمولد النبوي احتفال أسلافه الكرام⁽⁶⁾.

وأن السلطان أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمّو (814 — 827هـ / 1412 — 1424م)، كان يقيم ليلة المولد ويحتفي بها غاية الاحتفاء⁽⁷⁾.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المناخ الديني السائد أواخر القرن: 9هـ / 15م، فإننا نجد إحدى الأبحاث⁽⁸⁾ تؤكد على مسألة ارتباط الشرفاء بالعصبيات الحاكمة، والتي زادت من

(1) التنسي، م.س / 247.

(2) م.ن / 256.

(3) م.ن، ص.ن.

(4) م.ن / 271.

(5) م.ن / 186.

(6) م.ن / 212.

(7) م.ن / 236.

(8) محمد فتحة، م.س / 257.

جاههم وكرّست لدى البعض منهم عوائد قبيحة (كاستحقاق الجمهور)، ويظهر هذا في العديد من المنازعات ومسائل السبّ والشتم التي وقعت بين الشُّرفاء وعامة الناس⁽¹⁾.

خامساً: أثر المتصوّفة

لعب المتصوّفة أدواراً كبيرة الأهمية على المستوى الاجتماعي، وهذا يرجع إلى الرّصيد المعنوي الذي اكتسبوه داخل مختلف الشرائح الاجتماعية، على الرغم من أنّها لم تتحمّل أيّ نوع من الوظائف، لكنها لم تكن معارضة للسلطة.

ويُمكن حصر تدخلات المتصوّفة في بعض المجالات التي احتفظت بها كتب التاريخ والنّوازل، بهذا النوع من الأخبار.

تؤكد بعض الأبحاث⁽²⁾، تدهور وانحطاط حالة التصوّف منذ منتصف القرن: 8هـ / 14م، باتّجاهه نحو ضروب مختلفة من الطُّقوس والشكليات، وضعف الطّاقة العقلية وانتشار الطّريقة والإعتقادات الخرافية، بسبب الصّراع الحاد الذي نشأ بين المجتهدين والتقليديين، ولا سيّما في تلمسان⁽³⁾.

وقد صوّرت لنا إحدى المصنّفات الفلسفية هذا التحوّل العقائدي والاجتماعي، بقولها: « ففي هذه القرون التي أعقبت تفكّك الموحدين وسقوط دولتهم، وشهد فيها المغرب هذه الفترة القلقة المفعمة بالاضطرابات السياسية، وعرف إبانها الأطماع الأجنبية، سرّت في جميع أجزائه

(1) أجاب عنها جُملة من الفقهاء كأبو القاسم أحمد بن أحمد بن أحمد الغبريني (ت بعد 772هـ / 1370م)، وأبو عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن حمّاد بن عرفة الورغمي التّونسي (ت 803 — 1401م)، وأبو العباس أحمد بن مُحمّد بن عبد الرحمان المغراوي الخزري الشّهير بابن زاغو (ت 845 / 1441م)، وأبو القاسم بن أحمد بن إسماعيل بن مُحمّد المعتلّ البلوي القيرواني (ت 844هـ / 1440م). أنظر: الونشريسي، م.س، 2 / 348 — 370 — 378 — 540.

(2) ألفريد بل، م.س / 393. مُحمّد المثنوي، ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، د.ت / 237. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي ببيروت، 1998، 1 / 50. عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 405 — 406.

(3) كان ابن مرزوق الحفيد هو الذي تزعم الإتّجاه السّلفي، بينما عارضه معاصره قاسم العقباني، ولَمّا كان تيّار العصر يندفع نحو التّصوّف، فإنّ سلفية ابن مرزوق وجدت نفسها في أقلية، بينما انتصر عدد من علماء العصر البارزين أمثال مُحمّد بن يوسف السنوسي إلى رأي قاسم العقباني. أنظر: أبو القاسم سعد الله، م.س، 1 / 52 — 53. المهدي بوعبدلي، أهم الأحداث الفكرية في تلمسان، مجلّة الأصالة، ع: 26، 1975 / 26.

روح غريبة، جعلت الشعب يقبل إقبالاً لم يعرفه من قبل على أمور المجاهدة والكشف، وينخرط في الزوايا والربط، ويؤمن بالأولياء وكراماتهم، ويتناقل حرقهم للعداءات، وإخبارهم بالمغيبات واحتجابهم عن الأنظار إلى غير ذلك من التصارييف، وهو مأخوذ كأنه قد أصابه مس من الجن، ثم نجده يندفع في زيارة قبور هؤلاء الأولياء وأضرحتهم، ويقيم حلقات الذكر حول قبابهم، وتشكل بهذه الطرق الصوفية التي ملأت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، بكل ما عرف لها من نظام كهنوتي دقيق، يضم النقباء والتجباء والأبدال والأوتاد والمريدين»⁽¹⁾.

ويرى كل من برونشفيك⁽²⁾ وألفريد بل⁽³⁾، أن الصوفية كانت بشمال إفريقيا تياراً معتدلاً مستمدًا من منهج الغزالي، يقول برونشفيك: «إن ذلك التصوف أصبح متلائماً مع عقلية المؤمن المغربي، سواء كان من العامة أو من الخاصة، وبفضل ما اكتسبه من صبغة وسطى ما بين التدين الهادي والتحمس المفرط، وما بين التدين الجاهل والجدلية الصارمة، سرعان ما أصبح جذاباً»⁽⁴⁾. تدخل المتصوفة على المستوى السياسي لإصلاح ذات البين بين الأطراف المتحاربة، يقول الونشريسي: «يتدخلون بالبوادي لحماية المسافرين والتجار من عيث القبائل البدوية وأهل الحراية»⁽⁵⁾.

لتضيف إحدى الأبحاث⁽⁶⁾: «ويعملون فرادى وجماعات من أجل الصلح بين الجماعات المتخاصمة والحد من الفتن والتطاحنات التي ترتبط عادة بمشاكل الجوار بين القبائل وبمنافساتها من أجل السيادة والتحكم في المجال».

(1) يحي هويدي، تاريخ الفلسفة الإسلامية في القارة الإفريقية، القاهرة، 1966 / 343.

(2) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 352.

Bel Alfred, le Sufisme en Occident musulman au XII e s et au XIII, Annales de Institut d

(3) Etudes Orientales (A.I.E.O), 1934, p 145.

(4) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 334.

(5) الونشريسي، م.س، 2 / 403.

(6) محمد فتحة، م.س / 165.

وقد أشار صاحب البستان⁽¹⁾ إلى ما قام به عبد الرحمن السنوسي، وابن عبد العزيز، خلال حصار أبي فارس الحفصي (797 — 838 هـ / 1394 — 1434 م)، لتلمسان سنة: 827 هـ م 1427 م.

وتكشف النصوص عن العلاقة بين الأمير والعايد، عندما تشتد الأزمة، يقول التنسي عن السلطان أبي العباس أحمد العاقل (834 — 866 هـ / 1431 — 1462 م): « وكانت له عناية عظيمة بالوليّ الزاهد القطب الغوث، شيخ الزهاد وقُدوة العباد، السيّد أبو علي الحسن بن مخلوف، فكان يكثر من زيارته »⁽²⁾، ليضيف: « واستجار بقبر الوليّ القطب الغوث شيخ الشيوخ السيّد أبي مدين شعيب بن الحسين الأنصاري »⁽³⁾.

ويقول الصّباغ: « وقد رأينا عياناً، والحمد لله والمنّة لله، السلاطين والقوّد وغيرهم، وسائر الظّلمة يعظّمون أولاد الصّالحين والحفّاء ويحرمونهم ويكرمونهم مع ما هم عليه من الظّلال وسوء الحال والتحاسد والتباغض بينهم »⁽⁴⁾.

أمّا العامّة فكانت تحت تأثير الطّرقية، بناءً على ذهنيّتها الآملة كثيراً في دعاء العايد كحلّ لأزماتها، يؤكّد على ذلك يحي المازوني بقوله: « سُئِلَ عبد الرحمن الوغليسي عن مرابطي بوادينا، يكون لهم شيخ يجتمعون عليه، ويدعوهم رجل للمبيت عنده ليرد ذلك مالاً من يد ظالم ظلمه، أو لإصلاح بينه وبين من عداه من قرابة، ... فإن أجمع هؤلاء المرابطون للذكر لا يقتصرون عليه، بل لا بدّ من التّصفيق بالأكف والتمايل يميناً وشمالاً »⁽⁵⁾.

(1) قال ابن مريم: « لَمَّا نَزَلَ السُّلْطَانُ أَبُو فَارِسٍ بَتْلَمْسَانَ، وَكَانَ السُّلْطَانُ بِهَا ابْنُ أَبِي تَاشْفِينَ، قَاتَلَهُ مَعَ أَهْلِ تَلْمَسَانَ، فَغَضِبَ السُّلْطَانُ أَبُو فَارِسٍ غَضَبًا شَدِيدًا، وَضَيَّقَ بِأَهْلِهَا، وَحَلَفَ إِنْ لَمْ يَفْتَحُوا لِي الْبَابَ بِالْغَدِ لِأَمْرٍ بِالْهَبِّ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا جَاءَ الْغَدُ لَمْ يَفْتَحُوا لَهُ الْبَابَ، فَضَيَّقَ بِأَهْلِهَا تَضَيِّقًا عَظِيمًا وَرَمَاهُمْ بِالْأَنْفَاضِ، وَهَدَمَ الْمَسَافَاتِ حَتَّى صَارَتْ الْحِجَارَةُ تَصِلُ إِلَى سَوْقِ مَنَاشَرِ الْجِلْدِ، وَكَذَلِكَ السَّهَامُ، ... فَلَمَّا رَأَى النَّاسُ ذَلِكَ وَأَيَقَنُوا بِالْهَلَاكِ إِنْ دَامَ ذَلِكَ الْأَمْرُ، جَاءُوا إِلَى عَلَمَائِهِمْ وَمَشَائِخِهِمْ وَطَلَبُوا مِنْهُمْ أَنْ يَخْرِجُوا مَعَ الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ بِالْوَاحِهِمْ يَطْلُبُونَ مِنَ السُّلْطَانِ أَبَا فَارِسٍ الْعَفْوَ عَنْ أَهْلِ الْبَلَدِ، فَهَبَطَ الشَّيْخُ سَيِّدِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنُوسِيِّ وَابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِلشَّيْخِ الْحَسَنِ وَطَلَبًا مِنْهُ أَنْ يَخْرِجَ مَعَهُمَا لِلشَّفَاعَةِ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو فَارِسٍ ذَلِكَ تَابَ إِلَى اللَّهِ وَرَجَعَ عَمَّا عَزَمَ ». أنظر: ابن مريم، م.س / 79 — 80.

(2) التنسي، م.س / 254.

(3) م.ن، ص.ن.

(4) الصّباغ، م.س / ورقة 20و.

(5) يحي المازوني، م.س، 2 / 63و.

وقوله: « سئلَ بن مرزوق عن مرابطين إذا وقعت فتنة بين الناس يتزعون معهم وبعضهم يفصل بين الناس، والبعض الآخر يقف مع أحد الفريقين »⁽¹⁾.

وقوله: « سئلَ عبد الرحمن الوغليسي عن مرابطين يتقدمون على أصحابهم فيعدون ما يجب عليهم من الزكاة، أو قطع الأرض للرجل المذكور أو شبيهة إمّا ثلاثين ذهبًا أو أربعين، أقل أو أكثر، ويترك لهم ما ينوبهم من ذلك، ولا يقصونه بعد ذلك، على قدر ما ينوبهم الغني منهم والفقير، فهل يحقُّ لهم التمسُّك بذلك أم يقصونه على أصحابهم أو كيف تفعل؟ »⁽²⁾.

في حين تكشف الحركة والتنقل عبر مزارات المنطقة لتناقل الأخبار، اهتمام بعضهم بأحوال عامة تلمسان، كان من بينهم عبد الرحمن الهزميري⁽³⁾، فقد ذكر التنبكتي: « أنَّ الناس يتزاحمون عليه يمسحون وجوههم بطرف ثوبه »⁽⁴⁾.

ومنهم: « مرابطين في البادية يجتمعون وينوّهون بكلام يستدعون به الدُموع فيكون تأسُّفًا على موت أشياخهم، أو خوف العقوبة من ذنوبهم »⁽⁵⁾.

ومنهم من كان يزيد على ذلك بالبكاء الذي يتخلَّلُ إنشاد الشعر والشَّطح⁽⁶⁾، كما كان فيهم من كان لا يراعي حرمة المساجد ويرقص داخلها⁽⁷⁾.

ومنهم من امتاز في أفكاره وطقوسه بإحداثه البدع، فقد أشار يحي المازوني إلى: « رجل ينسب للصَّلاح ويزعم أمورًا لا يدَّعيها عاقل، يقول: نرى جبريل، ويقول لي: نسمع منه، ونرى ميكائيل حين يكيل الماء »⁽⁸⁾.

(1) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 66و.

(2) م.ن، 1 / ورقة 67ظ.

(3) أنظر ترجمته في: التنبكتي، النيل / 241. مخلوف، م.س / 201.

(4) التنبكتي، النيل / 241.

(5) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 173ظ.

(6) الونشريسي، م.س، 2 / 28 — 29.

(7) م.ن، 3 / 252.

(8) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 130و.

فكان هذا الموضوع فرصة لإظهار كراماتهم، فقد دأب الناس واعتقدوا في بعضهم الصّلاح والزّهد، فاتّبعوهم في كل ما يقولونه لهم⁽¹⁾، حتّى صار الدّعاء عندهم يساوي قدرًا من المال، والمناصب الكبرى تباع وتُشتري⁽²⁾.

نلاحظ أنّ الموقف اتّجاه المتصوّفة بكراماتهم، كان أكثر حدّة ودعوة إلى التوبة، فقد أوجب يحي المازوني⁽³⁾ قتلهم بدون استتابة، واعتبر البرزلي⁽⁴⁾ أن كراماتهم لا تبلغ مبلغ العادة، وأنّها ظنون تصدق غالبًا لا تبلغ العلم، والصّحيح أنّ منها ما يبلغه.

وبالمقابل كان لهم مساهمات مَحمودة في مجالات أخرى، كالّتعليم، وبعض الأمور المرغوب فيها⁽⁵⁾، فهناك إشارة إلى: «مرابط يُقتدى به، يدسُّ الأكل عند من ترتبت عليه تباعات»⁽⁶⁾.

وعن بعض القوم: «يَجتمعون في المسجد بعد صلاة الصّبح فيقرؤون حزبًا من القرآن كلّهم في سورة واحدة، ويدعون به بعد ختمه»⁽⁷⁾.

وتظهر بعض التّوازل الجو الرّوحاني الذي كان يُخيّم على جلسات المتصوّفة، يكون بعد صلاة الجمعة قصد الإحصاء للتّسبيحات والتّهلّيلات والضّبط، ثمّ ينتقلون إلى قراءة القرآن، وينتهي اجتماعهم بأكل الطّعام، والإنصراف بالمصافحة⁽⁸⁾.

أشار برونشفيك⁽⁹⁾، إلى أنّ تيّار التّصوّف لا يعمل وإنّما يعتمد في عيشه على الفتوح والصدقات، إلّا أنّ إحدى الأبحاث⁽¹⁰⁾ عاينت كتب المناقب وأكّدت على بعض أنشطة المتصوّفة، كتعليم الصّبيان وطلّاب العلم، ونسخ الكتب، والاشتغال بالزّراعة، والجزّارة والصّيد

⁽¹⁾ علي بن موسى، ربح التجارة ومغنم السّعادة فيما يتعلّق بأحكام الزّيارة، مخ، رقم: 928، المكتبة الوطنية الجزائرية / ورقة 44ظ.

⁽²⁾ يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 272و.

⁽³⁾ م.ن، 2 / 274ظ.

⁽⁴⁾ البرزلي، م.س، / 584.

⁽⁵⁾ الونشريسي، م.س، 11 / 50.

⁽⁶⁾ يحي المازوني، 2 / ورقة 134ظ.

⁽⁷⁾ م.ن، 2 / ورقة 117ظ.

⁽⁸⁾ الونشريسي، م.س، 11 / 49.

⁽⁹⁾ Brunschvig. (R), *Berberie orientale sous les Hafside*, 2 Vol, Paris, 1982, 2 / 325.

⁽¹⁰⁾ مُحمّد فتحة، م.س / 211.

براً و بحرّاً، وجمع الحطب لبيعه، والحيّاكة والخيّاطة، وصنع الإسفنج والأطباق والحصر والشّواشي، ونقل الأزبال، ومنهم من كان حلاجاً للقطن أو خرّازاً، ومن يتجر بالبزّ والأثواب، كما كان منهم القضاة والموثّقون والخطباء والأئمّة.

وفي نوازل يحي المازوني إشارة إلى: « قوم من أهل الرباط يكونون فقراء يعيشون بصدقات الإسلام ونوافل خيراتهم، لكن الأكثر ممّا يأخذون من ذلك من أيدي الغصّاب، والعرب الذين يذهبون أموال الناس إذا شنّوا الغارات، ويَجورون في خراج الأرض، ويؤدّيهـم ذلك إلى المداهنة مع الغصّاب »⁽¹⁾.

تتّهم الرّعية وربّما الفقهاء أصحاب الزّوايا هذه الحقوق التي حوّلتها لهم كراماتهم، فيفتي مُحمّد العقباني بأنّ هذا الأمر ليس من شيم الزّوايا واعتبر أنّها أفواه جهنّم وأهلها كالمتلصّين، كما أنّهم لا يستحقّون أخذ شيء من خراج الأرض، ولا يطيب لهم إقطاع منها⁽²⁾. ورأى الوغليسي أيضاً: « أنّ هذه صفة من تحلّى باسم الرباط، وهو حال من معناه، وليست هذه صفة من اتّقى الله »⁽³⁾.

يبدو أنّ أثر المتصوّفة قد دلّ باختلاف منطلقاته على توجّه معين للزّوايا، وطبيعة التّحوّل الذي كان يسري في مُجتمع المغرب الأوسط أواسط القرن: 8هـ / 14م.

⁽¹⁾ يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 135و.

⁽²⁾ م.ن، 2 / ورقة 280و.

⁽³⁾ م.ن، 2 / ورقة 262و.

الفرع الثالث: أثر الأحوال الصحيّة

تحدثت المصادر عن أهم الأمراض التي عرفها المجتمع الزيّاني، وتعرّضت لها بالتشخيص والعلاج، كمرض الذبحة⁽¹⁾، والدّمامل والأورام⁽²⁾، والشكّية والكند⁽³⁾، والصّداع⁽⁴⁾، والفتق⁽⁵⁾ وداء الشّاحه⁽⁶⁾، وغيرها من الأمراض.

وانتشر في القرن: 9هـ / 15م، داء الإفرنج، وحسب الوزان⁽⁷⁾ فإنه انتقل لأول مرّة إلى بلاد المغرب مع اليهود الذين هاجروا من الأندلس، خاصّة بعد سقوط غرناطة. ويعدّ مرض الطّاعون⁽⁸⁾ من أشدّ الجوائح الطّبيعية وأكثرها خلال العهد الزيّاني، كان أشدّها سنة: 845هـ / 1441م، 847هـ / 1443م من 857هـ / 1453م، 872هـ / 1467م، 899هـ / 1493م⁽⁹⁾.

وقد وصفه ابن خلدون وصفاً دقيقاً، بقوله: «نزل بالعمران شرقاً وغرباً في منتصف هذه المائة الثامنة، من الطّاعون الجارف، الذي تحيف الأمم، وذهب بأهل الجبل، وطوى كثيراً من محاسن العمران ومحاها، جاء للدّول على حين هرمها، وبلوغ الغاية في مداها، فقلّص من ظلالها، وقلّ من حدّها، وأوهن من سلطانيها، وتوادعت إلى التّلاشي والإضمحلال أحوالها، وانتفض عمران الأرض انتفاض البشر، فخرّبت المصانع، ودرست السّبل والمعالم، وخلّت الدّيار

(1) عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزيّاني، 1 / 244.

(2) الورم: هو الغلظ الخارج عن الطّبع عادة تتخلل العضو، متفرق فيه اجتمعت في تجويف واحد فهو الخراج. أنظر: مُحمّد العربي الخطّابي، الطّب والأطباء في الأندلس، ط: 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، 2 / 352. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزيّاني، 1 / 244.

(3) م.ن، 1 / 244.

(4) الوزان، م.س، 1 / 67.

(5) الفتق: انخرام يقع في شيء ملتحم متّصل، كانفتاق صفاق البطن وبروز المعى، أو الثرب تحت عضل البطن وجلده. أنظر: مُحمّد العربي الخطّابي، م.س، 2 / 332.

(6) عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزيّاني، 1 / 244.

(7) الوزان، م.س، 1 / 68.

(8) يصاب صاحبه بالورم الحاد، ويقتله في ساعة أو ساعتين، وربّما طال يوماً أو يومين، يكون خلف الأذن. أنظر: مُحمّد العربي الخطّابي، م.س، 2 / 327.

(9) ابن خلدون، المقدّمة / 53. ابن قنفذ، الفارسية في مبادئ الدّولة الحفصية / 127. الزّركشي، م.س / 150 — 158.

والمنازل، وضعفت الدُّول والقبائل، وتبدَّل الساكن وكأنَّ بالمشرق قد نزل به، مثل ما نزل بالمغرب، ولكن على نسبته ومقدار عُمرانه، وكأنَّما نادى لسان الكون في العالمِ بالحمول والإنقباض»⁽¹⁾.

ويصفه ابن الخطيب، بقوله: «ووجدنا الطَّاعون في بيوتهم قد نزل، واحتجز الكثير إلى القبور، واعتزل وبقر، واحتجز فلا تبصر إلاَّ ميتاً يخرج، وكميتاً إلى جنازة يسرج، وصراخاً يُرفع، وعويلاً بحيث لا ينفع، فَعَفْنَا المهجوم وألَفْنَا الوجوم، وتراوَعْنَا عن العُمران، وسألنا الله السَّلامة من معرَّة ذلك القران»⁽²⁾.

وبعض الفقهاء الذين تُرجم لهم، كانت وفاتهم في أواخر حكم الزيَّانيين، بسبب وباء الطَّاعون، كالفقيه أبو موسى عيسى بن مُحمَّد بن عبد الله بن الإمام⁽³⁾، والفقيه أحمد بن مُحمَّد بن عبد الرحمن، الشَّهير بابن زاغو (ت 845هـ / 1441م).

وفي كتب التراجم ما يفيد تعاطي شيئاً من التَّطبيب، ولم توضح طبعة المعالجات والأدوية، كان من بينهم الفقيه أبو عبد الله مُحمَّد بن أبي القاسم بن مُحمَّد بن عبد الحميد البجائي (ت 866هـ / 1462م)⁽⁴⁾، والفقيه أبو الفضل مُحمَّد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن الإمام (ت 845هـ / 1441م)⁽⁵⁾، والفقيه مُحمَّد بن يوسف بن عمر بن شُعيب السنوسي (ت 895هـ / 1489م)⁽⁶⁾.

(1) ابن خلدون، المقدمة / 53.

(2) ابن الخطيب لسان الدِّين (ت 776هـ / 1374م)، نفاضة الجراب في علالة الإغتراب، تقديم وتَحقيق: فاغية السَّعدية، مطبعة النجاح، الدَّار البيضاء، 1989، 3 / 90.

(3) أنظر ترجمته في: التنبكيتي، كفاية المُحتاج، 1 / 232.

(4) أنظر ترجمته في: التنبكيتي، النيل / 538. التنبكيتي، كفاية المُحتاج، 2 / 180. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 294. مخلوف، م.س / 263. الحفناوي، م.س، 1 / 105. السخَّاوي، م.س، 8 / 290. القرافي، توشيح الدِّيَّاج / 174.

(5) أنظر ترجمته في: التنبكيتي، كفاية المُحتاج، 2 / 160. القرافي، توشيح الدِّيَّاج / 233. الفلصادي، م.س / 108. السخَّاوي، م.س، 10 / 74.

(6) أنظر ترجمته في: التنبكيتي، كفاية المُحتاج، 2 / 205. القرافي، توشيح الدِّيَّاج / 252.

الفرع الرابع: أثر بعض العادات والتقاليد

الأكيد في عادات عامة تلمسان هو الإحتفال بالعيد الأضحى، وبالمولد النبوي الشريف، وهما لا يخرجان عن الأعياد الدينية في كل المجتمعات الإسلامية، وهم يظهرون دائماً صبيحة يوم العيد بلباس جديد في الصباح، ثم يتوجهون إلى المصلّى لأداء صلاة العيد⁽¹⁾.

والصورة الأكثر وضوحاً في الإحتفال بعيد الأضحى في مدينة تلمسان، ما رواه الرحالة المصري عبد الباسط بن خليل، فكتب سنة: 868هـ / 1463م يقول: « وفيها (أي تلمسان)، في يوم الأحد عاشر ذي الحجة كان عيد التحرر بتلمسان، فخرجنا للمصلّى بظاهرها، وحضر مُحمّد بن أبي ثابت صاحب تلمسان صلاة العيد في هذا اليوم، بعد أن خرج في موكب حافل حين تعالى النهار جداً، ثم صلى ونحر أضحيته كبشاً أملح في المصلّى بعد فراغه من الصلاة، وشهر هذا الكبش محمولاً على بغل مع رجل يُعدّ لذلك، فشق به المدينة لأجل أن يتيقن بتضحية الإمام على قاعدة مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، وكان هذا الرجل لَمَّا سار بهذه الذبيحة الأضحية مُجدداً ببغله فيها، مُحثاً في ذلك، ولم أكن أعرف ذلك قبل هذا التاريخ فسألت بعض أصحابي عن ذلك، فأجابني بأن ذلك من عادة ملوك هذه البلاد، وأصل ذلك ما لحظته أنا من إعلام الناس بأن الإمام ذبح، ثم عاد مُحمّد بن أبي ثابت المذكور إلى المدينة في موكبه الحافل »⁽²⁾.

وكان الإحتفال بالمولد النبوي من أعظم مناسبات تلمسان، وقد صارت عادة مستحبة لدى سلاطين بني زيان، الذين جاؤوا بعد السلطان أبي حمّو موسى الثاني (760 — 791هـ — / 1358 — 1388م)⁽³⁾.

نجد تأكيداً لذلك في وصية أبي حمّو موسى الثاني لابنه أبي تاشفين الثاني (791 — 795هـ / 1388 — 1392)، بقوله: « يابني عليك بإقامة شعائر الله عز وجل، وابتهل إليه في مواسم الخير وتوسّل، واتّبع آثارها في القيام بليلة مولد النبي عليه السلام، واستعد لها بما تستطيع من الإنفاق العام، واجعله سنة مؤكدة في كل عام، تُواسي في تلك الليلة الفقراء وتعطي

(1) برونشفيك، رحلتان إلى شمال إفريقيا / 41 — 42. التنسي، م.س / 186 — 212 — 236.

(2) برونشفيك، رحلتان إلى شمال إفريقيا / 41 — 42.

(3) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 284.

الشّعراء، وإن ركبت فيك الغريزة الشعرية، وتَحَلَّيت بالخلية الأدبية زادت جَمالاً إلى جَمالك، كمالاً إلى كمالك، فانظم المولديات»⁽¹⁾.

كما ذكر التنسي⁽²⁾، أن أبا زيان مُحَمَّد بن أبي حَمُو (796 — 801هـ / 1393 — 1399م)، كان يحتفل لمولد المصطفى عليه الصلّاة والسلام، احتفال أسلافه الكرام.

وقد أثّرت مسألة إيقاد الشُّموع والبخور في منازل العامّة، وكذا في المساجد والزّوايا، حيث تصدّى بعض فقهاء تلمسان لتلك الظّواهر واعتبروها بدعة⁽³⁾.

وإلى جانب الإحتفال بالأعياد الدّينية والمناسبات، تشير المصادر إلى الإحتفال بالزّواج، وكانت قد حدّدت مراسيمه وإجراءاته⁽⁴⁾.

وقد تعدّدت مبرّرات اختيار المرأة للزّواج، إذ جاء رجل إلى يحي المازوني وخطب إليه ابنة أخيه وهي ثيّب، وقال: «أنا قصدت قربكم والدُّخول في زمركم»⁽⁵⁾، وهي إشارة إلى أن اختيار الرّجل للمرأة في كثير من الحالات كان يتمّ على أساس الدّين والنّسب. وكان من أكبر مشاكل الزّواج المهر، فقد ذكر يحي المازوني⁽⁶⁾ أن رجلاً زوّج ابنته البكر بصدّاق وخادم، على أن المعجّل من ذلك الشّطر الدّنانير.

وقد يبالغ في المهر فيشترط على الرّجل مائة دينار من الذهب، وما يليق به من حلي وثياب، كما هو الشأن لبنات القضاة⁽⁷⁾.

وأشارت التّوازل الفقهيّة إلى قضية استغلال المرأة، سواء من قبل زوجها أو من لدن الورثة بعد وفاته، يقول المجّاجي: «ومن جُملة الأسباب التي يستعان بها في هذا الوقت سيّما الضّعفاء والمساكين والفقراء، التّكسّب والتحرّش بخدمة النّساء»⁽⁸⁾.

(1) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 284.

(2) م.ن، 1 / 212.

(3) كان على رأسهم الفقيه ابن مرزوق الحفيد (ت 842هـ / 1439م). أنظر، الونشريسي، م.س، 2 / 472.

(4) يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 240 — ورقة 256 — ورقة 287 — ورقة 294 — ورقة 303.

(5) م.ن، 1 / 281.

(6) م.ن، ص.ن.

(7) الونشريسي، م.س، 1 / 274.

(8) مُختار حساني، تاريخ الدّولة الزيانية، 3 / 203.

ليضيف: « ومن الناس من أوجب على المرأة خدمة بيتها مطلقاً، ومن هنا التفصيل على مقتضى العادة، فإن كانت شريفة فلا تخدم، وإن كانت المرأة من قوم عادتهم الخدمة خدمت، وإن جهل الحال ولم تعرف عادة أهل المرأة، فالأصل الخدمة إلى أن يتبين عدمها »⁽¹⁾.

وهو ما يؤكدّه يحي المازوني بقوله: « كان شيخنا أبو مُحمّد رحمه الله تعالى يحكي عن من أدركه من الشيوخ، أنه أخته امرأة من الحاضرة تشتكي وجع يديها من العجين، فأمر زوجها بشراء خادمة لها، وأخته امرأة من البادية تشتكي من الطحن وحمل الماء والخطب وغير ذلك، فأمر لها بالبقاء مع زوجها ومعاشرته على ذلك، لأن نساء البادية على ذلك دَخَلْنَ »⁽²⁾.

وهو سلوك قد يفهم من خلاله ردود بعض النساء، الذي جاء على شكل حقّ تطالب به، فقد سُئِلَ المُشَدِّلِي عن الرَّجُل يشتري الصُّوف أو الشَّعر، ويأتي بذلك إلى زوجته ويستعمله كما هو شأن البادية، ثمَّ أرادت بعد فعلها ذلك أن تُحاسب زوجها بعملها⁽³⁾.

وسُئِلَ العُقْبَانِي عن المرأة تريد التصرُّف في الصُّوف لنفسها بغسله ومشطه ونسجه، ويريد زوجها أن يَمْنَعها من ذلك⁽⁴⁾.

ودلّت طبيعة المشاكل في التّوازل الفقهية على المستوى الذهني والأخلاقي للمرأة ومبرراتها فقد اعتصب رجل امرأة فهرب بها، فبقيت عنده نحو الجمعة يستمتع بها على سبيل الإكراه، ثمَّ بعد ذلك ردّها إلى أهلها⁽⁵⁾.

ويقول العُقْبَانِي: « ومنها ما يفعله شرار النساء من التفاعيل لا سيّما ما يدعو إليه اطلاع بعض الفاسقات على محاسن الأخريات، وتحريك شهوة التفاعل على الذين يختار بعضهنّ لذّته عن مباحضة الرّجل والحكم في تأديبها »⁽⁶⁾.

وقد قيّد العُقْبَانِي ظاهرة الانحلال الخلقي بالنسبة للمرأة في بعض العادات والتقاليد، كالنّويزة، وزيارة المقابر، والأعراس⁽⁷⁾.

(1) مُختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، 3 / 205 – 206.

(2) يحي المازوني، م.س، 2 / 117و.

(3) م.ن، 2 / ورقة 87و.

(4) م.ن، 2 / ورقة 87ظ.

(5) م.ن، 2 / ورقة 56و.

(7) العُقْبَانِي، م.س / 269.

(8) م.ن / 264.

وفي كتب الفتاوى ما يشير إلى تأديب المرأة دون التمثيل بها، إذا تعلّق الأمر بعملية المساحقة، وفي هذا الصّد يقول أبو البركات: « وعلى المرأتين معاً في المساحقة، الأدب بقدر اجتهاد الإمام، ولا ينتهي بها إلى المثلّة بقطع جارحة أو نحوها »⁽¹⁾.

وهي ظاهرة استفحلت في عهد السلطان أبي عبد الله محمد الثّابتي (873 – 910هـ / 1468 – 1504م)، يقول أبو البركات: « وأعياه الأدب والضّرب والسّجن بأنه يكبلهن »⁽²⁾.

⁽¹⁾ عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، 231.

⁽²⁾ م.ن / ص.ن.

المطلب الرابع: الأوضاع الثقافية

الفرع الأول: الظروف الاجتماعية والوظيفية للطبقة المثقفة
أولاً: السلطة

ثانياً: الفقهاء

ثالثاً: الرحلة في طلب العلم

رابعاً: الوراقة

الفرع الثاني: إفرات النشاط العلمي

أولاً: حركة التأليف

1 — العلوم النقلية

أ — علوم القرآن والتفسير

ب — علم الحديث

ج — علم الفقه

2 — العلوم الأدبية

أ — علم الأدب

ب — علم التاريخ

3 — العلوم العقلية

أ — علم الرياضيات

ب — علم الفلك

ج — علم المنطق

ثانياً: دور المؤسسات التعليمية

ثالثاً: المواد الدراسية وطرق التعليم

الفرع الأول: الظروف الإجتماعية والوظيفية للطبقة المثقفة

سَمَحَتْ لَنَا العديد من المصادر والآداب الفقهية بالتعرُّف على مظاهر الحياة العلمية — الدينية بالمغرب الزيَّاني، والأمر يتعلَّق ببنية مُخصَّصة كان لها بروزاً واضحاً على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي: الفقه والقضاء والفتيا⁽¹⁾، كان لها دور كبير في تأطير المجتمع. وقد حُظِيَت الطبقة المثقفة بمكانة اجتماعية مرموقة داخل المجتمع، فاكسبت مع مرور الوقت سُلطة فعلية في مجالات التعليم والتأطير والشورى.

أولاً: السُّلطة

في مشروع إحدى الأبحاث الفقهية⁽²⁾ مقدِّمة تصرِّح بالموقع المتميِّز للسُّلطة السياسية بالغرب الإسلامي، والتي عملت على تقريب فئة العلماء ورعايتها وتكييف ممارستها للسُّلطة وفق الضوابط الدينية. كما عملت في كثير من الأحيان على تجاوز صرامتها ورقابتها لسلوكها في الحكم⁽³⁾، باصطناع الفقهاء والشُرَفاء وغيرهم. وإذا كان المغرب قد: « انتقل إليه منذ دولة الموحدين من الأندلس حظٌّ كبير من الحضارة استحكمت من عوائدها، كما كان لدولتهم من الاستيلاء على بلاد الأندلس »⁽⁴⁾. فقد أشارت الأبحاث المتخصصة⁽⁵⁾ في الدولة الزيَّانية، إلى عناية بني زيَّان وسلطينهم للعلم والأدب، بتشجيع العلماء والفقهاء والأدباء واستقبالهم من مختلف الحواضر المغربية والأقطار الإسلامية.

(1) ابن خلدون، المقدمة / 229 — 233.

(2) مُحمَّد فتحة، م.س / 27.

(3) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزيَّاني، 2 / 319.

(4) ابن خلدون، المقدمة / 668.

(5) فيلاي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزيَّاني، 2 / 319 — 320.

لا سيّما علماء العدوّة الأندلسية: « فحيثما حلّوا أدخلوا النّظام والآبئة والتراتب والمراسم والآداب، كل مظاهر الهيبة التي تحفظ نظام الملك »⁽¹⁾.

وقد راهن السّلطان أبو زيّان مُحمّد الثّاني بن أبي حمّو (796 — 801هـ / 1394 — 1399م)، بتشجيعه على التّأليف ونسخ الكُتب واقتنائها، وحبسها بخزائنه التي شيّدها بالجامع الأعظم بتلمسان، قال التّنسي: « فأقام سوق المعارف على ساقها، وأبدع في نظم مجالسها، وأوضح لأهل الأبصار والبصائر رسمها، وأثبت في رسوم التخليد وسمها وإسمها »⁽²⁾.

ونفس السّلوك يتكرّر مع السّلطان أبي العبّاس أحمد العاقل (834 — 866هـ / 1431 — 1462م)، : « فكان يُجالس العلماء وأهل الفضل والصّلاح، ويشجّعهم عل التّصنيف ويحضّر دروسهم ومُحاضراتهم، ويزورهم بمنازلهم، ويمشي وراء جنائزهم »⁽³⁾.

وقال عنه التّنسي: « وبنّى بزاويته (أي أبو علي الحسن بن مخلوف)، المدرسة الجديدة وأوقف عليها أوقافاً جليّة، ووجد كثيراً من ربع الأحباس قد دُثِر، والوظائف التي بها انقطعت، فأحيا رسمها، وجرد ما دُثِر، وأجرى الوظائف على أزيد ممّا كانت عليه قبل »⁽⁴⁾.

ثانياً: الفقهاء

عندما ندرس بعض المؤلّفات التي اعتنت بتراجم الفقهاء مثل: البُستان، والنّيل، والكفاية، والدّيباج، وشجرة الثّور، وسلوة الأنفاس وغيرها.

تأتي أهمّية الفقهاء — حسب التعبير الخلدوني⁽⁵⁾ — في أي مُجتمع من تطيرهم لشؤون الرعيّة، سواء في مجال العبادات أو المعاملات أو العلم أو التّدرّيس: « من إمامة وفتياً وقضاء وعدالة وحسبة »، وخصّ فئة الفقهاء الذين: « لا تعظم ثروتهم في الغالب »⁽⁶⁾.

(1) العروي، م.س، 2 / 197.

(2) التّنسي، م.س / 211.

(3) عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزيّاني، 2 / 324.

(4) التّنسي، م.س / 248.

(5) ابن خلدون، المقدّمة / 227.

(6) م.ن / 321.

وَيُمَيِّزُهُمْ بِقَوْلِهِ: « نَجِدُ كَثِيرًا مِنَ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الدِّينِ وَالْعِبَادَةِ إِذَا اشْتَهَرُوا حَسَنَ الظَّنِّ بِهِمْ، وَاعْتَقَدَ الْجُمْهُورُ مَعَامِلَةَ اللَّهِ فِي أَرْدَائِهِمْ، فَأَخْلَصَ النَّاسُ فِي إِعَانَتِهِمْ »⁽¹⁾.

وَوَصَفَ الْوِزَانَ⁽²⁾ لِبَاسِهِمْ بِسُتْرَاتٍ عَرِيضَةِ الْأَكْمَامِ، وَالْقَمِيصِ وَالذَّرْعَةِ، وَشَبَّهَهَا بِلِبَاسِ نُبَلَاءِ الْبُنْدُوقِيَّةِ، وَأَضَافَ ابْنَ فَضْلِ اللَّهِ الْعُمَرِي⁽³⁾ الْبُرُثْسَ، وَانْتَقَدَ ابْنَ الْحَاجِّ⁽⁴⁾ لِبَاسِهِمْ وَاعْتَبَرَهَا مِمَّا يَخْرُجُ عَنْ عَادَةِ النَّاسِ، وَمِمَّا يُنْقِصُ مِنْ وَقَارِهِمْ فِي أَعْيُنِ الْجُمْهُورِ.

وَقَدْ شَهِدَ مُنْتَصَفُ الْقَرْنِ: 8هـ / 14م، بَرُوزُ عَدَدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمُتَفَوِّقِينَ، خَصَّتْ كُتُبَ التَّرَاجِمِ مِنْهُمْ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بَنِ مَرْزُوقٍ بَنِ الْحَاجِّ الْعَجِيسِيِّ التَّلْمَسَانِيِّ، عُرفَ بِالْحَفِيدِ (ت 842هـ / 1439م)، قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَرْيَمَ: « صَاحِبُ التَّحْقِيقَاتِ الْبَدِيعَةِ، وَالِإِخْتِرَاعَاتِ الْأَنِيقَةِ، وَالْأَبْحَاثِ الْغَرِيبَةِ، وَالْفَوَائِدِ الْغَزِيرَةِ »⁽⁵⁾، وَقَالَ عَنْهُ التَّنَبُكْتِيُّ: « أَحَدُ الْأَفْرَادِ الْعَلِيَّةِ فِي جَمِيعِ الْفُنُونِ الشَّرْعِيَّةِ »⁽⁶⁾، وَذَكَرَ أَنَّ جَنَازَتَهُ حَضَرَهَا السُّلْطَانُ⁽⁷⁾.

وَمِنْهُمْ أَبُو الْفَضْلِ قَاسِمُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَقْبَانِيِّ التَّلْمَسَانِيِّ (ت 854هـ / — 1450م)، قَالَ عَنْهُ التَّنَبُكْتِيُّ: « كَانَتْ لَهُ اخْتِيَارَاتٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَذْهَبِ »، وَأَفَادَتْ إِحْدَى الْأَبْحَاثِ⁽⁸⁾ أَنَّهُ أَمَتَعَ النُّقَادَ مَسَامِعَهُمْ بِدُرُوسِهِ وَمَجَالِسِهِ، وَأَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ طُلَّابِ تَلْمَسَانَ. وَبَرَزَ مِنَ الْعَامَّةِ الْفَقِيهِ الْأَصُولِيُّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ زَكْرِي (ت 899هـ / 1493م)⁽⁹⁾، الَّذِي اكْتَشَفَ نَجَاحَهُ الْفَقِيهِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَغْرَاوِيِّ الشَّهِيرِ بِابْنِ

⁽¹⁾ ابن خلدون، المقدمة / 389.

⁽²⁾ الوزان، م.س / 197.

⁽³⁾ العمري شهاب الدين، وصف إفريقية والأندلس: مقتطف من كتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، مطبعة النهضة، تونس، د.ت / 305.

⁽⁴⁾ ابن الحاج، المدخل، 1 / 124.

⁽⁵⁾ ابن مريم، م.س / 202.

⁽⁶⁾ التنبكتي، النيل / 499.

⁽⁷⁾ م.ن / 505.

⁽⁸⁾ عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 383.

⁽⁹⁾ أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط: 1، دار الجيل، بيروت — القاهرة — تونس، 2006، 11 / 209. ابن مريم، م.س / 38 — 41. التنبكتي، النيل / 84. القرافي، توشيح الديباج / 61 — 62. السخاوي، م.س، 2 / 303. ابن القاضي، درة الحجال، 1 / 90.

زاغو (ت 845هـ / 1441م) بإحدى ورشات الحرفيين بتلمسان⁽¹⁾، فبرع وألف كتاباً في مسائل القضاء والفتيا⁽²⁾.

ولعل الحركة التي قام بها أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت 909هـ / 1503م)⁽³⁾ ضد اليهود، قد هزت الأوساط العلمية والفقهية في نهاية القرن: 9هـ / 15م، في بلاد المغرب والأندلس⁽⁴⁾.

وفي تبيان هذه القضية⁽⁵⁾، تصرّح المصادر⁽⁶⁾ والأبحاث⁽⁷⁾ بمدى أهمية الربط بينها وبين عصر الواقع السياسي، فقد وجد اليهود صَوْلَتُهُمْ حينما أحسُّوا بضعف الدولة السياسي، وأسَّسوا الشركات، وسيطروا على الطرق التجارية.

وقد بين الفقيه قاسم العقباني تواطؤ السكان الأعراب معهم لارتباط مصالحهم جميعاً، فقال: « وما يفعله اليهود اليوم في الأسفار من ركوب الخيل في السُّروج الثمينة، ولبس فاخر اللباس والتحلي بحلية المسلمين في لبس الخف والمهماز، والتَّعميم بالعمائم، فمحظور شنيع ومنكر فظيع، يتقدَّم في إزالته بما أمكن، وربَّما يجعلون لذلك مُحلِّلاً، زعمُهم أنَّهم يخافون على أنفسهم وأموالهم أن ظهر عليهم زيُّهم الذي يعرفون به، وهم في ذلك كذَّابون لما شاهدنا

(1) ابن مريم، م.س / 38.

(2) التنبكي، النيل / 130.

(3) أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 253. التنبكي، النيل / 576 — 578. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 218 — 220. الحفناوي، م.س، 1 / 166.

(4) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 413.

(5) قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام، سيدي محمد بن عبد الكريم المغيلي، رحمه الله تعالى ورضي عنه: « الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء، وهدي ورحمة وبشرى للمسلمين، ... هذا كتاب من عبد الله تعالى، محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني — لطف الله به وجميع أحبائه — بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه، إلى كل مسلم ومسلمة، سلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، فقد سألتني بعض الأخيار عمّا يجب من الجزية والصغار، وعمّا عليه أكثر يهود هذا الزمان، من التعدي والطغيان والتمرد على الأحكام الشرعية، بتولية أرباب الشوكة، أو خدمة السُّلطان ... ». أنظر: محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (ت 909هـ / 1503م)، مصباح الأرواح في أصول

الفلاح، تقديم وتحقيق: رابح بونار، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007 / 26 — 27.

(6) ذكر الحسن الوزان أن عدداً من اليهود قد نزلوا بعد طردهم من الأندلس وصقلية في القورارة وتوات، وكانت القورارة في مفترق الطرق التجارية بين فاس وتلمسان والصَّحراء. أنظر: الوزان، م.س، 2 / 436.

(7) أبو القاسم سعد الله، م.س، 1 / 54.

من حصول الأمن القوي لهم عند العرب، والحظوة الكبيرة لما يرجون من حصول النفع منهم، فيرضى العربي أن يُستأصل هوَّ وجميع أهله في نَجاة اليهودي الذي معه»⁽¹⁾.
وأشارت إحدى البحوث⁽²⁾ بالشرح والتحليل، إلى الوسط الفقهي النسوي بالدرجة الثانية، وذكرت بعض النساء تبخَّرن في العلوم الفقهية باستثناء بعض المتصوِّفات⁽³⁾ اللواتي أحطن ببعض المبادئ الفقهية.

برزت منهنَّ عائشة⁽⁴⁾ بنت الفقيه القاضي أحمد بن الحسن بن سعيد المديوني جد الإمام بن مرزوق لأُمِّه (ت 768هـ / 1366م)⁽⁵⁾، ألَّفت مجموعاً في الأدعية، والفقيهة السَّيدة زينب⁽⁶⁾ بنت الشَّيخ الصَّالح أبو إسحاق إبراهيم بن مُحمَّد الدلايلي، والفقيهة أُمُّ البنين⁽⁷⁾ حفيدة الفقيه أحمد بن أحمد بن مُحمَّد بن عيسى البرنسي الشَّهير بابن زُرُوق (ت 899هـ / 1493م)⁽⁸⁾.

(1) الونشريسي، م.س، 2 / 198 – 199.

(2) عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزيَّاني، 1 / 295 – 296.

(3) أشار ابن مرزوق إلى المؤمنة التلمسانية التي انتقلت إلى مدينة فاس لطلب العلم فعكفت على قراءة القرآن، ومُجالسة كبار الفقهاء ومناقشتهم في المسائل الفقهية، وكان قوَّتها من غزل ونسيج يديها، وكان لباسها عبارة عن جبة من الصُّوف، وتضع على رأسها طرْفاً من تليس معقوداً تحت ذقنها، وشيب رأسها يدوا على جبينها. أنظر: عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزيَّاني، 1 / 295.

(4) م.ن، 1 / 296.

(5) أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 105. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 38. الحفناوي، م.س، 2 / 52. نويهض، م.س / 19 – 20.

(6) عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزيَّاني، 1 / 296.

(7) م.ن، 1 / 296.

(8) أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 45. التنبكي، النيل / 130. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 66 – 68. القرافي، توشيح الديباج / 27. الكتَّاني، سلوة الأنفاس، 3 / 183.

ثالثاً: الرحلة في طلب العلم

تفيدنا إحدى المصادر الفقهية⁽¹⁾ بأنَّ الرحلة في طلب العلم تَخُصُّ فئة معينة في المجتمع، ذات رغبات مُختلفة في التَّحصيل العلمي ونوع العلوم، فتقول: «أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغني عنه في قوام أمور الدنيا كالطَّبِّ إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان، وكالحساب فإنه ضروري في المعاملات، وقسمة الوصايا والموارث وغيرها، وهذا في العلوم التي لو خلا البلد عمَّن يقوم بها حرج أهل البلد، وإذا قام بها واحد كفى، وسقط الفرض عن الباقيين».

تزامنت الرحلة مع موسم الحج، ومقابلة العلماء ومناظرتهم والأخذ عنهم، بتداول المعارف والكتب، وتبادل الإجازات إمَّا باللقاء المباشر أو المكاتب⁽²⁾.

وشهدت حواضر المشرق والمغرب والأندلس على ذلك، فقد عمل سلاطين بني زيَّان وفقهائها على توطيد العلاقات الثقافية معها⁽³⁾، فتبادلت معهم الرسائل الديوانية والإخوانية⁽⁴⁾.

تشير كتب التراجم إلى عدد من الفقهاء التلمسانيين، فقد ذكر التنبكي⁽⁵⁾ رحلة الإمام عبد الله بن مُحمَّد بن أحمد الشَّريف التلمساني (ت 792هـ / 1389م)⁽⁶⁾، إلى غرناطة وأقرأ بها.

وأضاف ابن مريم⁽⁷⁾ أنه انتقل إلى الجامع الأعظم بفاس فأقرأ فيه الأحكام الصُّغرى، وكان يحضره جماعة من الطُّلبة الفاسيين.

(1) الغزالي أبو حامد مُحمَّد بن مُحمَّد (ت 505هـ / 1111م)، إحياء علوم الدين، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، 1939، 1 / 24. المُنوَّني مُحمَّد، هدي السَّيرة النَّبوية في التربية والتَّعليم، مَجَلَّة دعوة الحق، ع: 253، 1985 / 18.

(2) الوراكلي حسين، المشيخة العلمية في المغرب والأندلس خلال القرن الثَّامن الهجري، طنجة، 1990 / 78.

(3) عطاء الله دهينة، مساعدة الزَّيَّانيين لمسلمي الأندلس، مَجَلَّة التَّاريخ، ع: 13، الجزائر، 1976 / 7 — 17.

(4) المقرِّي، نفح الطَّيب، 6 / 204 — 205 — 388 — 389.

(5) التنبكي، كفاية المُحتاج، 1 / 171.

(6) أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 233. التنبكي، كفاية المُحتاج، 1 / 170 — 172.

(7) ابن مريم، م.س / 119.

وسبب رحلة الفقيه أبو عبد الله محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني ثم المكناسي (ت 818هـ / 1415م)⁽¹⁾، إلى مدينة فاس — حسب ما ورد عند التنبكي⁽²⁾ — مسألان سُئلَ عنهما فلم يحضرهما مع شهرتهما، ثم انتقل إلى مكناسة الزيتون، فكان أول من أشاع مُختصر خليل بالمغرب سنة: 805هـ / 1402م⁽³⁾، ناهيك عن شروح ومُختصرات أخرى التي أصبحت مقررات أساسية للطلّاب والدارسين⁽⁴⁾.

وانتقل أبو يحيى عبد الرحمن بن محمد بن أحمد التلمساني (ت 826هـ — / 1422م)، إلى فاس بالمغرب للمزيد من التّحصيل والاحتكاك بعلمائها⁽⁵⁾.

وقال ابن مريم عن الفقيه ابن مرزوق الحفيد (ت 842هـ / 1438م)، : « قطع اللَّيالي ساهراً، وقطف من العلم زاهراً، فأثْمَرَ وأورَقَ، وشرَّقَ وغرَّبَ »⁽⁶⁾.

وقال السخاوي عن الفقيه أبو الفضل محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن الإمام (ت 845هـ / 1441م)⁽⁷⁾: « رحل في عام عشرة وثمأتمائة فأقام بتونس شهراً، ثم قَدِمَ القاهرة فحجَّ وعاد إليها، ثم سافر في اثني عشرَ فزار القدس وتراحم عليه الناس بدمشق لفضله وأجلّوه »⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: ابن غازي أبو عبد الله محمد العثماني المكناسي (ت 919هـ / 1513م)، فهرس ابن غازي:

التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد، تحقيق: محمد الزّاهي، ط: 1، دار بوسلام للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1984 / 75. ابن مريم، م.س / 264. التنبكي، النيل / 497 — 498. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 137.

القراقي، توشيح الدّياج / 214. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 284. مخلوف، م.س / 251. نويهض، م.س / 172.

⁽²⁾ التنبكي، النيل / 497. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 137.

⁽³⁾ التنبكي، النيل / 497. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 137.

⁽⁴⁾ الحفناوي، م.س، 2 / 339.

⁽⁵⁾ التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 255.

⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 220. التنبكي، النيل / 521. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 160 — 161.

⁽⁷⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 220. 254. التنبكي، النيل / 521. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 160 —

161. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 289. القلصادي، م.س / 108. الحفناوي، م.س، 2 / 330.

⁽⁸⁾ السخاوي، م.س، 10 / 74.

وأفاد التنبكّي بإجازة أبي العباس أحمد بن علي بن مُحمّد الكِناني بن حجر العسقلاني (ت 852هـ / 1448م)⁽¹⁾، للفقّيه أبو الفضل قاسم العبّاني (ت 854هـ / 1450م)، وحضر دروس القاضي أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد بن عثمان بن نعيم بن مُحمّد بن حسن بن غنائم البساطي (ت 842هـ / 1438م)⁽²⁾.

رابعاً: الوراقة

يستوسع ابن خلدون⁽³⁾ في تعريف الوراقة ويجعلها شاملة للانتساخ والتّصحیح والتّجليد وسائر الأمور الكتبيّة والدّواوين.

ويجعلها ابن الحاج في المدخل⁽⁴⁾ قاصرة على صناعة الورق، ثمّ يُخصّص لكل من النّساخة والتّفسير فصلاً على حدة، ويقول عن التّفسير: « إن هذه الصّناعة من أهمّ الصّنائع في الدّين، إذ بها تُصانُ المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرّعية »⁽⁵⁾.

ويقول الشّيخ أبو عمرو بكر بن إبراهيم الإشبيلي (ت 629هـ / 1231م) عن التّفسير: « فهذه الصّناعة الشّريفة، والبعيدة الظّريفة، التي بواها الله تعالى أعلى الرّتب، وخصّها بأن تكون حجاباً لكتابة المنتخب، ومع شرفها فلا يحملها إلّا حاملاً لكتابه الكريم، أو من يشارك في شيء من التّعاليم »⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: التنبكّي، النيل / 518. التنبكّي، كفاية المحتاج، 2 / 156. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، 8 / 187. القرافي، توشيح الدّياج / 179. السخّاوي، م.س، 7 / 18. أبي المحاسن الحسيني، م.س / 291.

⁽²⁾ أنظر ترجمته في: السّيوطي جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ / 1505م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: أبو الفضل مُحمّد إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، 1 / 462. التنبكّي، كفاية المحتاج، 2 / 149 — 154. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، 9 / 82. السّيوطي، بغية الوعاة / 53. القرافي، توشيح الدّياج / 189. ابن العماد، م.س، 7 / 245.

⁽³⁾ ابن خلدون، المقدّمة / 439 — 440.

⁽⁴⁾ ابن الحاج، م.س، 3 / 126.

⁽⁵⁾ م.ن، 3 / 133 — 134.

⁽⁶⁾ الإشبيلي، م.س، 7 / 10.

بينما يُخصّصها أبي حامد مُحمّد العربي الفاسي بالنسّاحة، فيقول: « والنسّاحة حرفة النّسخ وهي الوراقة، وكل من جعل النّسخ حرفة يَحترفها أو شغلاً يشتغل به لنفسه فهو نسّاح وورّاقٌ أيضاً »⁽¹⁾.

وعن قيمة النسّاحة، يقول: « أنّها من أحسن الحرف والأشغال، لما فيها من نشر العلم وتخليده، وقد احترف بها كثير من المُقتدى بهم »⁽²⁾، وفي صدد التّصحيح للمنتسخات كان يتداول بين أهل هذا الشّأن: « أكتب وقابل وإلاّ اطرح في المزابل »⁽³⁾.

ويظهر أنّ هذه الشّروح الثلاثة للوراقة — حسب تعبير أحد الباحثين⁽⁴⁾ — قد خضعت لمؤثرات محلّية أو زمنية، فابن الحاج كتب المدخل بالقاهرة، وابن خلدون تجاوب مع مسمولاتها أيام ازدهارها، بينما كان تعبير الفاسي عن استعمال الوراقة على عهد الشّرفاء.

استفادت الوراقة بالمغرب — نسبياً — مع بداية النّصف الثّاني من القرن: 8هـ / 14م، فانتعشت الحركة العلمية، وتبعثها الحاجة الملحة للكتب، ولم تكن صناعة الورق — آنذاك — نشيطة، حيث يؤكّد ابن مرزوق الحفيد (ت 842هـ / 1438م)⁽⁵⁾ أنّ مدينة فاس كانت لا تزال تنتج الورق.

وأفاد المُنونِي⁽⁶⁾ في نحو هذا التّاريخ، كان يتزل بمصر مغربي سوسي متفنّن في هذه الصّناعة، وهو عبد الله بن مُحمّد بن أبي عبد الله السّوسي (ت 803هـ / 1400م)، فيذكر السّخاوي⁽⁷⁾ أنه كان يصنع ورقاً غاية في الدّقة.

وبسبب تراجع صناعة الورق لهذه الفترة، حيث يذكر القلقشندي⁽⁸⁾ الورق المغربي في رتبة أخيرة بعد الورق الرومي، وورق مصر والشّام، ومزاحمة الورق الإفرنجي الذي كان يستورد من

(1) المُنونِي مُحمّد، تاريخ الوراقة المغربية، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991 / 11.

(2) م.ن / 12.

(3) م.ن، ص.ن.

(4) م.ن / 11.

(5) الوئشيسي، م.س، 1 / 66 — 96.

(6) المُنونِي، م.س / 57.

(7) السّخاوي، م.س، 5 / 57.

(8) القلقشندي، 2 / 477.

مدينة البندقية بإيطالية وغيرها، مما أدى إلى توقّف البعض في استعمال هذا الورق الأجنبي للنسّاحة.

فألف ابن مرزوق الحفيد في هذا الصّدّد رسالته الموسومة بـ: « تقرير الدليل الواضح المعلوم على جواز النسخ في كاغد الرّوم »⁽¹⁾، وهو يؤكّد فيها انتشار الورق الأجنبي في أكثر الشّمال الأفريقي بسواحلّه وصحرائه، غير فاس والأندلس ينتجان الورق العربي.

إلا أنّ الرّغبة في تأسيس خزانات للكتب على المستويات الحاكمة، ومن جهة الميسورين المثقّفين، وعلى مستوى الرّوايا، قد أدّى إلى بروز النّسّاحة لتلبية طلبات المتعلّمين والمعلّمين والمؤلّفين.

فظهر فن نسخ المصاحف وأمّهات الكتب، وفن التجليد والتزيين والتزييق، وتذهيب العناوين، وتكوين بعض حروفها، وتجميل أشكالها، وإخراجها في ثوب جميل يليق بمضامينها⁽²⁾.

أشار التنسي⁽³⁾ إلى نسخ نُسخ من المصحف الشّريف، ونسخة من صحيح البخاري، ونسخًا من الشّفا للقاضي عياض، على يد السّلطان أبي زيّان مُحمّد الثّاني بن أبي حمّو (796 — 801هـ / 1394 — 1399م)، وحبسها بالمكتبة التي أسّسها بالجامع الأعظم بتلمسان. ومن جهة الميسورين المثقّفين برز مُحمّد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي (ت 895هـ / 1489م)، قال عنه ابن مرّيم: « كتب بعض الأيام ثلاثين كتابًا بلا فترة »⁽⁴⁾.

(1) الونشريسي، م.س، 1 / 66 — 96.

(2) ابن شقرون مُحمّد، مظاهر الثقافة المغربية من القرن الثّالث عشر إلى القرن الخامس عشر: دراسة في الأدب المغربي، مطبعة الرّسالة، الرباط، 1982 / 139.

(3) التنسي، م.س / 211.

(4) ابن مرّيم، م.س / 243.

الفرع الثاني: إفرات النشاط العلمي

حاولت الدراسة عرض جوانب من النشاط العلمي خلال العصر، كالتعليم والتأليف، وتنوع مراكز التعليم ومناهجها، معتمدة على فقرات عرضية وردت في كتب التراجم والرحلات.

أولاً: حركة التأليف

جاء إلمام المغاربة بمختلف العلوم نتيجة الرحلة التي قاموا بها إلى مختلف الحواضر الإسلامية الكبرى، مع التأكيد على طابع بلاد المغرب الذي تجلّى بوضوح في كتابة المصاحف⁽¹⁾، فاستوعب المغاربة ما تلقّوه، ووقفوا منه موقفهم الخاص بالنسبة للعلوم. ولبيان مدى اهتمام المغاربة بحركة التأليف وتنوعها، نأتي على ذكر تراجم عدد ممن برعوا في هذه العلوم.

1 — العلوم النقلية:

أ — علوم القرآن والتفسير:

تشير النصوص التاريخية لهذه الفترة إلى عدد هائل من المفسرين التلمسانيين الذين اشتغلوا بعلم القرآن، ويبدو — حسب أحد الباحثين⁽²⁾ — أن أغلبهم كان يعتمد على الأثر في تفسيره، وأنهم قليلوا التدوين.

قال ابن مريم عن الفقيه سعيد بن محمد العقباني (ت 811هـ / 1408م)⁽³⁾: «أتى فيها بفوائد جليّة»، أي في تفسير سورة الأنعام والفتح ومريم.

(1) المُنُوني، م.س / 33 — 47.

(2) عبد العزيز فيلاحي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 438.

(3) أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 106. التنبكي، النيل / 189. التنبكي، الكفاية 1 / 144. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 2 / 519. الزركلي، م.س، 3 / 101.

وذكر القلصادي في رحلته⁽¹⁾ الفقيه ابن زاغو (ت 845هـ / 1441م)، وقال عنه: « أعلم النَّاس في وقته بالتفسير وأفصحهم في التعبير »، وأفاد ابن مريم بأن له تأليف كثيرة منها: « تفسير الفاتحة في غاية الحسن، كثير الفوائد »⁽²⁾.

وصنف الإمام محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي (ت 895هـ / 1490م)، في تفسير القرآن ثلاث كراريس في القلب الكبير⁽³⁾، وأضافت إحدى الأبحاث⁽⁴⁾ أنه قام بتفسير سورة « ص »، وباختصار حواشي التفتازاني على كشاف الزمخشري.

ونسب التنبكتي⁽⁵⁾ إلى الفقيه ابن مرزوق الحفيد (ت 842هـ / 1438م)، توضيحاً في القراءات سمّاه بـ: « أرجوزة في مُحَاذَاة حِرْز الأمانِي »، في ألف بيت، لأبي محمد قاسم بن فيّره بن خلف بن أحمد الرّعيني الشّاطبي (ت 590هـ / 1193م)⁽⁶⁾.

واعتنى برسم القرآن الكريم المؤرّخ الحافظ محمد بن عبد الله التنسي (ت 899هـ / 1493م)⁽⁷⁾، وألّف فيه كتاباً بعنوان: « الطّراز في شرح الحرّاز »، وهو شرح لكتاب محمد بن محمد الأموي الشّريشي الشّهير بالحرّاز (ت 718هـ / 1318م)، والمسمّى بـ: « مورد الضمّان في رسم لأحرف القرآن »⁽⁸⁾، وهو أرجوزة في 154 بيت في ضبط القرآن نظمها سنة: 703هـ / 1303م⁽⁹⁾.

(1) القلصادي، م.س / 103.

(2) ابن مريم، م.س / 42.

(3) م.ن / 247.

(4) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 439.

(5) التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 144.

(6) أبو محمد قاسم بن فيّره بن خلف بن أحمد الرّعيني الشّاطبي، (ت 590 / 1193). أنظر ترجمته في: ياقوت الحموي، م.س، 4 / 618 — 619. ابن قنفذ، كتاب الوفيات / 296. ابن الجزري، م.س، 2 / 20 — 23. ابن قاضي شهبه، م.س، 1 / 368 — 369.

(7) أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 248. التنبكتي، النيل / 572. وفيات الونشريسي / 153. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 143. الحفناوي، م.س، 2 / 164.

(8) قال ابن خلدون عنها: « فنظّم الحرّاز من المتأخرين بالمغرب أرجوزة أخرى زاد فيها على المقنع خلافاً كثيراً، وعزاه لناقله، واشتهرت بالمغرب واقتصر النَّاس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو والشّاطبي في الرسم ». أنظر ابن خلدون، المقدّمة / 457.

(9) محمد بن عبد الله التنسي (ت 899هـ / 1493م)، الطّراز في شرح الحرّاز، مخ، المكتبة الوطنية الجزائرية / ورقة 181و.

ب - علم الحديث:

لَمْ يَكُنْ اِهْتِمَامُ الْمَغَارِبَةِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ مُقْتَصِرًا عَلَى مُجَرَّدِ النَّقْلِ وَإِبْرَازِ اجْتِهَادَاتِ الْآخَرِينَ، وَلَكِنْ تَعَدَّتْهَا إِلَى وَضْعِ الشُّرُوحِ لِكَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ.

وَمِنْ الْأَدَلَّةِ عِلَّةُ نِفَاقِ عِلْمِ الْحَدِيثِ لِهَذَا الْعَهْدِ، مَا أَفْصَحَتْ بِهِ كُتُبُ التَّرَاجِمِ عَنْ آثَارِ الْفَقِيهِ ابْنِ مَرْزُوقِ الْحَفِيدِ (ت 842هـ / 1438م)، فَقَدْ نَسَبَ إِلَيهِ السَّخَّاءِيُّ⁽¹⁾: «أَنْوَارُ الدَّرَارِيِّ فِي مَكْرَرَاتِ الْبُخَارِيِّ».

وَذَكَرَ ابْنُ مَرْيَمَ⁽²⁾ مِنْظُومَتَهُ الْمَوْسُومَةَ بِـ: «رَوْضَةُ الْإِعْلَامِ بِأَنْوَاعِ الْحَدِيثِ التَّامِ»، جَمَعَ فِيهَا بَيْنَ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ وَأَلْفِيَةِ ابْنِ لَيُّونَ، وَنَسَبَ إِلَيْهِ التَّنَبُكِيُّ⁽³⁾: «الْمُتَجَرِّدُ الرَّيِّحِ وَالْمَسْعَى الرَّجِيحِ وَالْمَرْحَبُ الْفَسِيحُ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ».

وَأَشَادَ الْمُقَرِّي بِتَفُوقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّنْسِيِّ (ت 899هـ / 1493م)، وَقَالَ عَنْهُ:

وَقَدْ أَجَدْتَ جَامِعَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ عَنْ حَائِزِ الْفَخَّارِ

عَمَى سَعِيدٌ وَهُوَ عَمَّنْ يَدَّعِي بِالتَّنْسِيِّ قَدْ أَفَادَ الْجَمْعَا

عَنْ حَافِظِ الْغَرْبِ الرُّضِيِّ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ عَنِ النَّبِيِّ⁽⁴⁾

كَمَا أَلَّفَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْمَغِيلِيُّ (ت 909هـ / 1305م)، الْعَدِيدُ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ وَالشُّرُوحِ وَالْمَخْتَصَرَاتِ فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ: 9هـ / 15م، ذَكَرَتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ⁽⁵⁾ مِنْهَا: «مِفْتَاحُ النَّظَرِ»، وَ «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَ «مُخْتَصَرُ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ».

(1) السَّخَّاءِيُّ، م.س، 7، 50.

(2) ابْنُ مَرْيَمَ، م.س / 210.

(3) التَّنَبُكِيُّ، كِفَايَةُ الْمُحْتَاجِ، 2 / 145.

(4) الْمُقَرِّي، نَفْحُ الطَّيِّبِ، 2 / 438.

(5) أَنْظَر: ابْنُ مَرْيَمَ، م.س / 255. التَّنَبُكِيُّ، النَّيْلُ / 578. كِفَايَةُ الْمُحْتَاجِ، 2 / 220.

ج - علم الفقه:

ازدهر على هذا العهد ازدهاراً كبيراً، وبلغت النظر فيه أنه نهض مناصراً للمذهب المالكي، وللتدليل على هذا ثبت فيما يلي جملة مهمة من الفقهاء المغاربة.

منهم الفقيه سعيد بن محمد العقباني (811هـ / 1408م)، له عدة مؤلفات، ذكر ابن مريم⁽¹⁾ منها: « شرح البردة »، و « شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي ».

وعلي بن ثابت بن سعيد بن علي القرشي التلمساني (ت 829هـ / 1425م)⁽²⁾، له: « ثلاث شروح على البردة »، و « شرح تنقيح القرافي ».⁽³⁾

وانفرد ابن مرزوق الحفيد (ت 842هـ / 1438م)، بتصانيفه في الفقه، كان بعضها من بين مصادر يحي المازوني في تأليف لمصنف الدرر، فذكر: « المتزح النبيل في شرح مختصر خليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل »⁽⁴⁾، وكان أهمها: « الشروح الثلاثة على البردة »⁽⁵⁾.

وكتب ابن زاغو (ت 845هـ / 1441م)، « أفضية مختصر خليل »، و « ابن الحاجب الفرعي »، وبعض الأصلي⁽⁶⁾.

وكان الفقيه أبو الفضل محمد بن إبراهيم بن الإمام (ت 845هـ / 1441م)، أول من أدخل المغرب الأوسط شامل بهرام وشرحه على مختصر خليل⁽⁷⁾.

(1) ابن مريم، م.س / 106.

(2) أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 335. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 267. الحفناوي، م.س، 2 / 259.

مخلوف، م.س / 252. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 114.

(3) التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 276.

(4) أنظر / 132.

(5) ابن مريم، م.س / 210. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 145.

(6) ابن مريم، م.س / 43.

(7) شاوش، م.س / 433.

ولأبي عبد الله مُحَمَّد بن قاسم الأنصاري المعروف بالرصاص (ت 894هـ — / 1489م)⁽¹⁾، كتاب كبير في الفقه المالكي⁽²⁾.

ومن مصنفات الفقيه مُحَمَّد بن عبد الكريم المغيلي (ت 909هـ — / 1503م)، « مصباح الأرواح في عيون الفلاح »⁽³⁾، و « مغني التَّيْل في شرح مُختصر خليل »، و « تنبيه الغافلين عن مكر الملبسين بدعوى مقامات العارفين »، و « شرح بيوع الآجال من كتاب ابن الحاجب الفقهي »⁽⁴⁾.

2 — العلوم الأدبية:

أ — علم الأدب:

عن إسهامات المغاربة اللغوية، أشارت كتب التراجم إلى نفر من العلماء الذين اهتموا بهذا العلم، من خلال مؤلفاتهم.

ففي ترجمة أبي عبد الله مُحَمَّد بن العباس بن مُحَمَّد بن عيسى العبَّادي التَّلمساني الشَّهير بابن العبَّاس (ت 871هـ — / 1466م)⁽⁵⁾، أنه له تأليف منها: شرح لامية الأفعال⁽⁶⁾.

واهتم الشَّيخ أبو عبد الله مُحَمَّد الشَّريف (ت 847هـ — / 1443م)، إمام جامع الخرَّاطين بشرح التَّسهيل لأبي حيَّان، قال ابن مريم: « قرأتُ عليه تلخيص المفتاح وبعض

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: مُحَمَّد محفوظ، تراجم المؤلفين التُّونسيين، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، 2 / 358 — 362. ابن مريم، م.س / 283. التنبكي، النيل / 560 — 561. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 201 — 202. القرافي، توشيح الدِّيَّاج / 216. مخلوف، م.س / 259. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 140. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 216. الكتاني، فهرس الفهارس، 1 / 322. ابن أبي الضياف، م.س، 7 / 83 — 84.⁽²⁾ شاوش، م.س / 438.

⁽³⁾ تقديم وتَحقيق: رابح بونار، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

⁽⁴⁾ التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 220.

⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، النيل / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188. القلصادي، م.س / 109. حاجي خليفة، م.س / 1536. السخاوي، م.س، 7 / 278. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 205. مخلوف، م.س / 264. نويهض، م.س / 153.

⁽⁶⁾ ابن مريم، م.س / 223.

التسهيل لابن مالك⁽¹⁾، ومفتاح الأصول للسيد الشريف التلمساني⁽²⁾، وحضرت عليه بعض الألفية وبعض المرادي عليها⁽³⁾، وصنف مختصراً في شرح التسهيل سمّاه: «الثاقب في لغة ابن الحاجب»⁽⁴⁾.

وقال عن ابن مرزوق الحفيد: «وكانت أوقاته كلها معمورة من قراءة وتدريس علم وفتيا وتصنيف»⁽⁵⁾، وأضاف: «وقرأت عليه إعراب القرآن والألفية والكافية»⁽⁶⁾، واستوفى في شرحه الأكبر للبردة المسمى بـ: «إظهار صدق المودة في شرح البردة»، غاية الاستيفاء ضمّنه سبعة فنون في كل بيت⁽⁷⁾، واختصر شرحاً صغيراً على البردة سمّاه: «الإستيعاب لما فيها من البيان والإعراب»⁽⁸⁾.

وذكر المقرئ⁽⁹⁾ كتاب: «راح الأرواح فيما قاله المولى أبو حمّو من الشعر وقيل فيه من الأمداح وما يوافق ذلك على حسب الإقتراح»، لمصنّفه محمد بن عبد الله التنسي.

(1) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي الجياني (ت 672 / 1372)، من تصانيفه، تسهيل الفوائد، الكافية، الخلاصة. أنظر ترجمته في: السبكي تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمد محمود الطنجي وعبد الفتاح الحلو، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، 1992، 8 / 67 — 68. ابن قاضي شهبه، م.س، 2 / 149 — 151. ابن العماد، م.س، 3 / 393.

(2) أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 164. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 69. التنبكي، النيل / 430. الزركلي، م.س، 5 / 337. مخلوف، م.س / 234. الجيلاني، م.س، 2 / 190 — 193. وفيات الونشريسي / 126.

(3) ابن مريم، م.س / 222.

(4) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 453.

(5) ابن مريم، م.س / 208.

(6) م.ن، ص.ن.

(7) م.ن / 211.

(8) م.ن / 210.

(9) المقرئ، نفح الطيب، 6 / 513 — 515. المقرئ، أزهار الرياض، 1 / 243 — 244.

ب – علم التاريخ:

نال المغاربة نصيبهم من علم التاريخ بحثاً ودراسة، فكان كتاب: « نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيّان »⁽¹⁾، لمؤلفه مُحَمَّد بن عبد الله التّنسي (ت 899هـ / 1493م)، من أهم ما صُنّف في تاريخ الملوك، أرّخ فيه صاحبه تاريخ بني زيّان منذ ظهور دولتهم حتّى عهد السُّلطان أبي عبد الله مُحَمَّد المتوكّل (866 – 873هـ / 1461 – 1468م).

وقدّم أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن سعد (ت 901هـ / 1495م)⁽²⁾، مؤلّفاً في التّراجم غاية في الأهمية سمّاه بـ: « النّجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب »⁽³⁾، تحدّث فيه عن تراجم الأولياء والصُّلحاء من مُختلف العجم.

ومن التّأليف التي وضعت في فنّ النّسب كتاب الفقيه ابن مرزوق الحفيد « إسماع الصّم في إثبات الشّرف من قبل الأم »⁽⁴⁾.

(1) سمّاه التنبكّي بـ: « نظم الدر والعقيان في دولة آل زيّان ». أنظر: التنبكّي، النيل / 573. ودعاه الكتّاني بـ: « نظم الدر والعقيان في دولة بني زيّان ». أنظر: الكتّاني، فهرس الفهارس، 1 / 193. وسمّاه المقرّي بـ: « نظم الدر والعقيان في شرف بني زيّان وذكر ملوكهم الأعيان »، وذكره أيضاً باسم: « نظم الدر والعقيان ». أنظر: المقرّي، نفح الطّيب، 6 / 514. المقرّي، أزهار الرياض، 1 / 244 – 245.

(2) أنظر ترجمته في: التنبكّي، النيل / 575. التنبكّي، كفاية المحتاج، 2 / 218.

(3) مخ، رقم: 1680، المكتبة الوطنية الجزائرية.

(4) التنبكّي، كفاية المحتاج، 2 / 145.

3 — العلوم العقلية:

أ — علم الرياضيات:

برز في العلوم العددية القاضي سعيد بن مُحَمَّد العقباني (ت 811هـ / 1418م)، بشرحه لكتاب الخوفا في الفرائض مستخدماً الكسور الإعتيادية⁽¹⁾، وشرح تلخيص ابن البناء⁽²⁾ وقصيدة الياسمين في الجبر والمقابلة⁽³⁾.

وبلغت مصنّفات الشيخ أبي الحسن علي بن مُحَمَّد القلصادي (ت 891هـ / 1486م)، ثلاثة عشر كتاباً، ذكر منها في رحلته⁽⁴⁾، «كشف الجلباب عن علم الحساب»، «التبصرة الواضحة في علم الأعداد»، ونسب كتاب: «منتهى التّوضيح في عمل الفرائض من الواحد الصّحيح»⁽⁵⁾، للفقير ابن زاغو (ت 845هـ / 1441م).

وشرح أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي يحيى الشّهير بابن الحبّاك (ت 867هـ / 1463م)⁽⁶⁾: «تلخيص أعمال الحساب»⁽⁷⁾، ونظّم ابن مرزوق الحفيد أرجوزة بعنوان: «نظم تلخيص أعمال الحساب»⁽⁸⁾ لابن البناء.

(1) عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 471.

(2) أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن عثمان الأزدي المراكشي (654 — 721 / 1256 — 1321)، عرف بابن البناء لحرفة أبيه، قرأ على القاضي مُحَمَّد بن علي بن يحيى، وأبي إسحاق العطار، وأبي عبد الله بن عبد الملك، وأبي عمران موسى الزناتي، وابن حجاج، وأبي الحجاج يوسف التجيبي، ويعقوب الجزولي، وأبي مُحَمَّد الفشتالي، وابن حجلة، وابن مخلوف السجلماسي، من تصانيفه: تفسير باء البسملة، حاشية على الكشاف، التقريب في أصول الدّين، شرح تنقيح القرافي، مختصر الإحياء للغزالي، ... إلخ، أنظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن مُحَمَّد (ت 852هـ / 1448م)، الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجليل، بيروت، 1993، 1 / 278. التنبكي، النيل / 83. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 26 — 27. الشوكاني، م.س، 1 / 108. ابن القاضي، جذوة الإقتباس / 148.

(3) ابن مريم، م.س / 106.

(4) القلصادي، م.س / 40 — 41.

(5) م.ن / 103.

(6) أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 219. التنبكي، النيل / 543. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 184.

(7) عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 471.

(8) م.ن، ص.ن.

وعدّ القلصادي شيخه أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل الشهير بالزیدوري (ت 845هـ / 1441م)⁽¹⁾، مِمَّنْ لَهُمْ مشاركة وقَدَمَ فِي علوم الرياضيات، وقال: «قرأت عليه تلخيص ابن البناء بطريقتي التصحيح والكسور»⁽²⁾.

ب — علم الفلك:

اشتهر من علماء تلمسان فِي علم الفلك الحَبَّاءُ ووضع فِيه أرجوزة سَمَّاهَا: «بغية الطُّلاب فِي علم الاسطرلاب»، قال عنه التنبكيتي: «كان فقيها علامة صالحاً عددياً فرضياً معدلاً»⁽³⁾. وقام بشرحها مُحَمَّد بن يوسف السنوسي (ت 895هـ / 1490م)، تَحْتَ عنوان: «عمدة ذوي الألباب ونزهة الحلطاب فِي شرح بغية الطُّلاب فِي علم الاسطرلاب»⁽⁴⁾، وصنّف القلصادي⁽⁵⁾ فِي التنجيم شرحاً على رجز أبي إسحاق بن فتوح⁽⁶⁾.

ج — علم المنطق:

وضع العديد من الفقهاء مُختصرات وشروح لِهَذَا العلم، فذكرت بعض المصادر⁽⁷⁾ شروح جُمْل الخونْجِي على يد كلٍّ من: مُحَمَّد بن العباس، وسعيد بن مُحَمَّد العقْباني، وابن مرزوق الحفيد، ومُحَمَّد بن عبد الكريم المغيلي.

(1) أنظر ترجمته فِي: التنبكيتي، النيل / 630. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 2 / 273.

(2) القلصادي، م.س / 100 — 101.

(3) التنبكيتي، كفاية المحتاج، 2 / 184.

(4) عبد العزيز فيلالي، تلمسان فِي العهد الزباني، 2 / 475.

(5) القلصادي، م.س / 46.

(6) أنظر ترجمته فِي: التنبكيتي، النيل / 57 — 58. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 1 / 102 — 103. ابن القاضي، درة

الجمال، 1 / 196.

(7) ابن مريم، م.س / 106 — 208 — 223 — 255. التنبكيتي، النيل / 547 — 587. كفاية المحتاج، 2 / 188 — 220.

وَمِمَّنْ اشتهر في هذا المجال وصنّف فيه عدّة كتب، مُحمّد بن يوسف السنوسي، نذكر منها: شرح إيساغوجي⁽¹⁾ لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت 885هـ / 1480م). وذكر التنبكّي له شرح مُختصر ابن عرفة، وفيه قال: «إن كلامه صعب سيّما في هذا المختصر، تعبت كثيراً في حلّه لصعوبته جدّاً، لا أستعين عليه إلّا بالخلوة»⁽²⁾. وأشارت إحدى الأبحاث⁽³⁾ إلى بعض شروحه كشرح الموجهات، وشرح السنوسي لمختصره في المنطق، ومُختصر في علم المنطق.

ثانياً: دور المؤسسات التعليمية

تباينت المصادر في تحديد ظهور المدرسة المغربية، فالنّاصري⁽⁴⁾ يقرّ ظهورها في العصر المرابطي، كمدرسة الصّابرين، ومدرسة وجاج بن زلوّ اللّمطي ببلاد فاس. أمّا ابن زرع⁽⁵⁾ والتّجاني⁽⁶⁾ فذكروا أنّ الخليفة الموحي يعقوب المنصور (580 — 595هـ / 1184 — 1199م)، قد: «بنى المساجد والمدارس في بلاد إفريقية والمغرب والأندلس، وأجرى المرتّبات على الفقهاء والطلّبة على قدر مراتبهم وطبقاتهم». وأشار التّجاني في رحلته⁽⁷⁾ مع مطلع القرن: 8هـ / 14م، إلى المدرسة المنتصرية التي بنيت بطرابلس الحفصية بين سنتيّ: 655 و 658هـ / 1257 و 1260م، حيث يقول: «أحسنها المدرسة المنتصرية التي كان بناؤها فيما بين سنة خمس وخمسين وسنة ثمان وخمسين»، وهو ما تؤكّده إحدى الأبحاث⁽⁸⁾.

(1) مخ، رقم: 1382، المكتبة الوطنية الجزائرية.

(2) التنبكّي، كفاية المحتاج، 2 / 213.

(3) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 478.

(4) النّاصري، م.س، 2 / 6 — 7.

(5) ابن أبي زرع، م.س / 286.

(6) التّجاني أبو عبد الله مُحمّد، رحلة التّجاني، تقديم ونشر: حسن حسني عبد الوهاب، المطبعة الرسمية، تونس، 1958 /

251.

(7) م.ن / 251.

(8) Brunschvig R, La Berberie orientale sous les Hafside, vol. 2, Paris, 1974, p: 290 – 291.

في حين قرّر ابن مرزوق الحفيد في مسنده⁽¹⁾، أن: « إنشاء المدارس كان في المغرب غير معروف، حتّى أنشأ مولانا المُجاهد الملك العابد أبو يوسف يعقوب المريني مدرسة الحلفائيين بمدينة فاس وبعُدوة القرويين منها ».

بينما لم تظهر في تلمسان إلّا في مطلع القرن: الثامن 8هـ / 14م⁽²⁾، غير أنّ وجودها تأخّر مقارنة ببلاد المشرق بنحو قرنين، وعن إفريقية والمغرب الأقصى بنحو قرن من الزّمن⁽³⁾. تشير إحدى المراجعات⁽⁴⁾ إلى أنّ مدارس تلمسان خاصّة والمغرب عامّة قد وجدت من أجل المذهب المالكي، وإطراح بدعة الموحدين ومذهبهم في الاعتقاد.

وحسب ألفرد بل⁽⁵⁾ فإنّ المدارس التّلمسانية كانت مدارس حكومية رسمية تابعة للدولة هي التي تتولّى الإشراف عليها بالتمويل وتعيين الأساتذة والمدرّسين، ومعظمهم من المالكية. وقد أفاد التنسي⁽⁶⁾ بفقرة عرضية إلى مدرسة الشيخ الحسن بن مخلوف الرّاشدي الشّهير بأبركان (ت 857هـ / 1453م)⁽⁷⁾، التي أنشأها السّلطان أبي العبّاس أحمد العاقل (834 – 866هـ / 1431 – 1462م)، وإلى إحياء رسم أحباس المدرسة التّاشفينية⁽⁸⁾.

(1) ابن مرزوق، المسند / 405.

(2) القبلي مُحمّد، قضية المدارس المرينية ملاحظات وتأمّلات ضمن كتاب النهضة والتراكم، دار توبقال، الدار البيضاء، 1986 / 51.

(3) ابن خلكان، م.س، 1 / 8.

(4) القبلي مُحمّد، مراجعات حول المُجتمع والثقافة بالمغرب الأوسط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987 / 69.

(5) ألفرد بل، م.س / 354.

(6) التنسي، م.س / 248 – 249.

(7) أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 74 – 93. التنبكي، النيل / 109. السنخاوي، م.س، 3 / 129. الحفناوي، م.س، 2 / 106 – 107.

(8) بناها السّلطان أبو تاشفين بن أبي حمّو موسى الأوّل (718 – 737هـ / 1318 – 1337م)، قال عنه التنسي: « وكان مولعًا بتجبير الدّور، وتشيد القصور، مستظهرًا على ذلك بآلاف عديدة من فعلة الأسارى، بين نجّارين، وبنّائين، وزليّجين، وزوّاقين، فخلّد آثارًا لم تكن لِمَن قبله، ولا لِمَن بعده، كدار الملك، ودار السرور ... وحسن ذلك كله ببناء المدرسة الجلييلة العديمة النّظير التي بناها بإزاء الجامع الأعظم ». أنظر: التنسي، م.س / 140 – 141.

كما أشار يحيى المازوني إلى مدرسة فقيهه، جاء في إحدى المسائل: « وسُئِلَ سيدي علي بن عثمان عن فقيه بنى مدرسة سكنها طلبة العلم وإقراء العلم، ونَجِبَ من طلبته نَجيبان، فلمَّا توفِّيَ الفقيه اختصَّ بمدرسته أحد النَجيبين ويقرأ فيه الطُّلبة »⁽¹⁾.

وأوضحت إحدى النوازل كيفية بناء المسجد في القرية: « وسُئِلَ ابن عرفة عما يُجعل على سطح المسجد من الرَّمَاد الذي أصله مِمَّا يَجتمع من الأزبال والأرواث وغير ذلك، ويُحرق ويُجعل على البيوت كالجير يَمنع من القطر »⁽²⁾.

وورد في سؤال مُوجَّه للفقهاء مُحَمَّد العقباني، إشارة إلى بناء الربط والزَّاوية: « وسُئِلَ الحفيد مُحَمَّد العقباني عن أناس من سُكَّان البوادي ينتسبون للرباط (...)، ويعملون دوارًا ومداشر ويسمونُها الزَّاوية »⁽³⁾.

وكانت هذه المؤسسات تعتمد في تمويلها على الأحباس بالدرجة الأولى⁽⁴⁾، خصوصًا بعد انتشار تيار التصوف وظهور زوايا كثيرة في القرى والأرياف⁽⁵⁾.

فقد صارت الزَّاوية تُحظى بمجموعة امتيازات مادية ملموسة من أراضي إقطاع وتحرير جبائي، حيث تفيد إحدى النوازل بأن رجلاً من الصُّلحاء كان يتمتّع بظواهر إقطاع وتحرير سلطانية، كان يفتح الرباط تلو الآخر في مناطق مُختلفة من إفريقية، وانتهى به الأمر إلى تحييس تلك الأملاك على ذريته وأهله⁽⁶⁾.

وهو ما دفع بالعديد من الرباطات والزَّوايا إلى الدُّخول مع الفلاحين في علاقات شراكة، يقدم الفلاحون بموجبها حظَّهم من البذور والعمل⁽⁷⁾.

(1) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 55 ظ.

(2) أنظر / 262.

(3) يحيى المازوني، م.س، 2 / ورقة 124 ظ.

(4) مُحَمَّد القبلي، م.س / 61.

(5) الونشريسي، م.س، 7 / 47 — 48.

(6) البرزلي، م.س، 5 / 36. الونشريسي، م.س، 6 / 171.

(7) مُحَمَّد فتحة، م.س / 213.

ثالثاً: المواد الدراسية وطرق التعليم

كان المكتَّب أو الكُتَّاب⁽¹⁾، أهمَّ المؤسسات التعليمية التي يتلقَّى فيها الصبي مبادئ العلوم، وبخاصة حفظ القرآن الكريم.

ولوثاقة العلاقة التعليمية بين المسجد والكُتَّاب، كان الكُتَّاب أوَّل أمره مكاناً في المسجد في زاوية من زواياه، أو أمام المحراب، وبعد ذلك انفصل في أماكن مستقلة، فقد كرَّه كثير من الفقهاء بمنع تعليم الصبيان في المساجد⁽²⁾.

وقد قسَّم ابن سحنون مواد الدراسة إلى مواد أساسية (لازمة)، ومواد إضافية يتمُّ الإتِّفاق عليها بين وليِّ الأمر والمعلِّم⁽³⁾.

فكان أهمَّ مواد منهج الدراسة بالكُتَّاب هو القرآن الكريم، وقد علَّق ابن خلدون⁽⁴⁾ على هذا المسلك (مؤيداً المسلك الثاني)، فقال: « وهو — لعمري — مذهب حسن، إلَّا أنَّ العوائد لا تساعد عليه وهي أملك الأحوال، ووجه ما اختصَّت به العوائد من تقديم القرآن، إثارة للتبرُّك والثَّواب، وخشية ما يعرض للولد في جنون الصِّبا من الآفات والقواطع عن العلم، فيفوته القرآن، لأنَّه ما دام في الحجر منقاد للحكم، فإذا تجاوز البلوغ وانحلَّ من رِبْقَةِ القهر، فربَّما عصفت به رياح الشَّيْبَةِ، فألقته بساحل البطالة، فيغتنمون في زمان الحجر وربقة الحكم تحصيل القرآن له،

⁽¹⁾ قال الفيروزآبادي: « المكتب موضع التعليم، ويقول إن قول الجوهري: الكُتَّاب والمكتب واحد غلط ». أنظر: الفيروزآبادي، مجد الدين مُحمَّد بن يعقوب (ت 817هـ / 1414م)، القاموس المُحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، ط: 2، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، 1987، 1 / 121.

وقال ابن منظور: « المكتب موضع الكُتَّاب، والمكتب والكُتَّاب موضع تعليم الكُتَّاب، والجمع الكتابيب والمكاتب. قال الميرد: المكتب موضع التعليم، والمكتب المعلم، والكُتَّاب الصبيان. قال: ومن جعل الموضع الكُتَّاب فقد أخطأ ». أنظر: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين مُحمَّد بن مكرم الإفريقي (ت 711هـ / 1311م)، لسان العرب المُحيط، دار لسان العرب، بيروت، د.ت، 10 / 679.

⁽²⁾ الونشريسي، م.س، 7 / 83.

⁽³⁾ أمَّا المواد الأساسية فتشمل إعراب القرآن، والشكل والمجاء، والخط الحسن والقراءة الحسنة، والتوقيف والترتيل، وأمَّا المواد الإضافية فتشمل الحساب والشعر والغريب والعربية والخط، وجميع النحو، وكلام العرب وأخبارهم. أنظر: ابن سحنون مُحمَّد، كتاب آداب المعلمين، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، تونس، 1972 / 102.

⁽⁴⁾ ابن خلدون، المقدمة / 604.

لئلا يذهب خلوًا منه، ولو حصل اليقين باستمراره في طلب العلم، وقبوله التعليم، لكان هذا هو المذهب ... أول ما أخذ به أهل المغرب».

وأفادت إحدى الأبحاث⁽¹⁾ أن هذه الطريقة كانت سائدة في المغرب الزياني منذ القرن: 8هـ / 14م، ولكنها تغيرت بوصول علماء الأندلس إليها واستقرارهم فيها وامتهانهم التعليم، ذلك أن أهل الأندلس: «أفادهم التفتن في التعليم وكثرة رواية الشعر والترسل، ومُدارسة العربية من أوّل العمر، حصول ملكة صاروا بها أعرف في اللسان العربي، وقصّروا في سائر العلوم، لبعدهم عن مدارس القرآن والحديث الذي هو أصل العلوم وأساسها، فكانوا لذلك أهل خطّ وأدب بارع أو مقصّر، على حسب ما يكون التعليم الثاني من بعد تعليم الصّبا»⁽²⁾. وصار المغاربة يعلمون الأطفال في الكتّاب رواية الشعر والترسل، وقوانين اللغة العربية، والنحو والحساب، إلى جانب القرآن والحديث⁽³⁾.

وراعت إحدى المصادر الفقهية⁽⁴⁾، فيما ينبغي للتعلم من القوة العقلية، واستعداده لقبول ما يرد عليه، ليكون مفيدًا وراسخًا في ذهن الصّبي، وسبب ذلك: «أنّ تعليم الصّغر أشد رسوخًا، وهو أصل لما بعد، لأنّ السّابق الأوّل للقلوب كالأساس للملكات، وعلى حسب الأساس وأساليبه يكون حال ما ينبي عليه»⁽⁵⁾.

وقد تدارك أبو الحسن القاسبي، ما يجب أن يتحلّى به المعلّم، فقال: «وينبغي أن يكون المعلّم مهيبًا لا في عنف، ولا يكون عبوسًا مغضبًا، ولا مبسوطًا مرفقًا بالصّبيان دون لين»⁽⁶⁾، فضلًا عن حفظه القرآن والمعرفة الكاملة بأحكامه وتجويده وكتابه⁽⁷⁾.

(1) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 346.

(2) ابن خلدون، المقدّمة / 603.

(3) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 346.

(4) الغزالي، م.س، 1 / 62.

(5) ابن خلدون، المقدّمة / 602.

(6) القاسبي أبو الحسن علي بن خلف، الرسالة المفصّلة لأحوال المعلّمين وأحكام المعلّمين والمتعلّمين، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف، القاهرة، د.ت / 295. النشر، م.س، 8 / 250.

(7) المغراوي مُحمّد بن أبي جُمعة (ت 917هـ / 1511م)، جوامع الإختصار والنبیان فيما يعرض للمعلّمين وآباء الصّبيان، تحقيق وتعليق: أحمد حلول البدوي ورايح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975 / 24.

وإن كان التّعليم في الكُتّاب — حسب تعبير أحد الباحثين⁽¹⁾ — حرفة مُحتقرة: « أمّا إذا كان أحدهم معلّم الصّبيان أو معلّم كُتّاب، فمعنى ذلك عيش مُرّ، وحرفة مُحتقرة »، وقد قلّل الناس من احترام معلّم الكُتّاب، وضربوا المثل في الحمق فقالوا: « أحمق من معلّم كُتّاب »⁽²⁾.

فإن إجارة الأجرة على التّعليم اتّفق عليها الفقهاء⁽³⁾، وبالمقابل كان أجر الآباء أعظم من الحج والرباط والجهاد⁽⁴⁾، فضلاً عن تخصيص الدولة للرواتب والأجور والمدرّسين والعاملين في المدارس، وعلى تقديم ما يحتاجه النّاسخ من أوراق النّسخ والأقلام وغيرها.

أشار يحي المازوني إلى ذلك بقوله: « سُئِلَ شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقباني، عن قوم أخذوا معلّماً يقرئ عندهم في البادية أولادهم العلم، فاشتراط عليهم، فقال لهم: إن افترقتم قبل انقضاء الأجل فإنّي آخذُ أجرتي تامّة »⁽⁵⁾.

وفي بعض الأحيان يقع الخلاف بين المعلّم وأولياء الصّبيان على الأجرة، يقول يحي المازوني: « سُئِلَ بعض فقهاء بلدنا عن أناس اتّفقوا مع معلّم لأولادهم بأربعين شاة، عن ستة عشر ولدًا، فحضر ثمانية وغاب الباقيون، لم يعرفوا ولم يتفاهموا عليهم، ثمّ قدّم شخص فالتزم لهم خمسة من الغنم »⁽⁶⁾.

وفي مسألة: « عن مؤدّب اتّفق مع أقوام لتعليم أولادهم مُدّة معلومة بأجرة مسّامة، فأقراهم نصف المُدّة، فوقعت بينه وبين بعضهم مشاجرة فسبّوه، فعزّ عليه ذلك، فحلف أن لا يُتِمّ المُدّة عندهم، فطلب نصف أجرته، فأبوا أن يُخلّصوه »⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ متز آدم: Metez Adam، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: عبد الهادي أبو ريده وآخرون، د.ت، 1 / 306.

⁽²⁾ الجاحظ، م.س، 1 / 248.

⁽³⁾ الونشريسي، م.س، 8 / 252.

⁽⁴⁾ ابن سحنون، م.س / 75.

⁽⁵⁾ يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 48و.

⁽⁶⁾ م.ن، 2 / ورقة 49و.

⁽⁷⁾ م.ن، 2 / ورقة 51و.

وإذا قصر الصبية في أداء واجباتهم أو حفظهم القرآن، يتقرر مبدأ العقوبة شريطة ألا يكون مبالغاً فيها، يقول ابن خلدون: « لا ينبغي لمؤدّب الصبيان أن يزيد في ضربهم إذا احتاجوا إليه على ثلاثة أسواط شيئاً »⁽¹⁾، وأمّا على الأدب فلا تزيد العقوبة عن عشرة أسواط⁽²⁾.

وفي ضبط العملية التعليمية، وضع الكتاب الإجازة، فكانت مقرّرة في الأعياد⁽³⁾، وأثناء الختم⁽⁴⁾، وأضيف لهما في القرن: 8هـ / 14م، بتلمسان عطلة المولد النبوي الشريف⁽⁵⁾.

أشار يحي المازوني إلى عادة أهل القرى عندما يختم الصبي القرآن، وأيام المناسبات: « وسئل سيدي أحمد بن عيسى عن المؤدّب يقرئ الأولاد بأجرة لكنه لم يشترط الحذاقات على الآباء »⁽⁶⁾.

وأضاف: « سئل أيضاً عمّا يأخذه المعلم من الزبدة في البادية في فصل الربيع، يجعلون مخضة زبدة عن كل بيوت الحلية، على من عنده وعن من لا ولد عنده، ويسمونه خميس الطالب »⁽⁷⁾.

وكانت مدة الدراسة التي يقتضيها الأطفال في هذه المرحلة محدّدة بسبع سنوات، وهي حسب الوزان⁽⁸⁾ كافية لتمكين الطفل من حفظ القرآن في حالة عدم انقطاعه عن مزاوله الدراسة بالكتاب.

ويدخل الصبيان مرحلة جديدة مختلفة كل الاختلاف في مناهجها وموادها التعليمية، عن مرحلة تعليم الكتاب، فيلقن التعليم في المسجد والزاوية والمدرسة⁽⁹⁾.

(1) ابن خلدون، المقدمة / 605.

(2) القابسي، م.س / 170.

(3) أشار ابن سحنون إلى إجازة عيد الفطر، فقال: يكون الفطر يوماً واحداً، ولا بأس بأن يأذن لهم ثلاثة أيام، والأضحى ثلاثة أيام، ولا بأس أن يأذن لهم بخمسة أيام. أنظر: ابن سحنون، م.س / 97.

(4) المغراوي، م.س / 50 — 52.

(5) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 2 / 347.

(6) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 50و.

(7) م.ن، 2 / ورقة 49و.

(8) الوزان، م.س، 1 / 203.

(9) برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، 2 / 376.

وما يُميّز هذه المرحلة عن سابقتها حرية الطلبة في اختيار مواد الدراسة والأساتذة، مع التأكيد على تفضيل مادة الفقه عن غيرها من المواد الأخرى⁽¹⁾، يؤكد على ذلك المنشري بقوله: «من لا يعرف الفقه لا يعرف غيره»⁽²⁾، وعادة ما كان الأساتذة ينصحون طلابهم بالإبتعاد عن دراسة بعض العلوم المشبوهة كالفلسفة والمنطق وغيره⁽³⁾.

كما كان للتوجه المذهبي والسياسي للدولة دور في تحديد مضمون البرامج الخاصة، فقد تدخل الأمراء الزيانيون أحياناً لمنع تدريس بعض العلوم التي تُخالف المذهب المالكي⁽⁴⁾.

وكانت طريقة إلقاء الدروس — حسب بعض المصادر⁽⁵⁾ — بالحوار، وإعادة الدرس بغير صيغته، يؤكد على ذلك يحي المازوني في إحدى مسأله: «عَمَّا أورد بعض الفضلاء على مدرّس في مجلس تدريسه، قال المدرّس: (...)، في قوله تعالى: ﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرُطُومِ﴾، الخرطوم: الأنف، وخُصَّ بالسِّمة لأنه أشرف أعضاء الوجه، فقال المعارض: لو كان الأمر كذلك، للزم إذا سجد عليه دون الجبهة أجازه، وليس الأمر كذلك، فسلم المدرّس الإيراد ورواه لازماً، فهل هذا الإيراد لازم أم لا؟»⁽⁶⁾.

وفي مسألة أخرى: «أنه وقع لشيخنا رحمه الله في مجلس الدرس قرأنا عليه قول ابن الحاجب: وقال في الظهر والعصر إلى الإصفرار. قال: ينبغي هنا أن يسأل سؤالين، أن يقال: لم تجوز بالظهر إلى وقت الضرورة، وجعل المكلف يعيدها إلى الإصفرار، ولم يجعل ذلك في العصر بل اقتصر فيه على وقت الاختيار الثاني ... فأجابه بعض طلبته: يمكن أن يُجاب عنها بجواب واحد، وهو أن يقال: الإعادة في هذا الوقت إنما هي على جهة الاستحباب ... قلنا: مسلم لكن يتأكد بعد الإصفرار فاستحسنه الشيخ»⁽⁷⁾.

(1) عياض القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ / 1149م)، الغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982 / 65 — 72.

(2) المنشري، م.س، 8 / 252.

(3) ابن خلدون، المقدمة / 576.

(4) عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، 1 / 344 — 345.

(5) الرصاع، م.س / 133.

(6) أنظر / 407.

(7) أنظر / 266.

لتشير الأبحاث المتخصصة⁽¹⁾ إلى أن المواد المدروسة عملياً في المدارس والمساجد التلمسانية، قليلة موزعة بين العلوم الدّينية والعقلية والطّبيعية، كما أشادت بتأثر المسجد بنظام المدرسة في التّعليم، بإحداث كراسي للمواد العلمية والوعظية للطلّاب وعامّة النّاس⁽²⁾.

⁽¹⁾ عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزيّاني، 2 / 349.

⁽²⁾ م.ن، 2 / 349.

**المطلب الخامس: مدينة مازونة
الجزور والمعطيات الاقتصادية**

الفرع الأول: التمدين والأهمية الجغرافية
الفرع الثاني: المدينة والمجالات الاقتصادية

المطلب الأول: التمددين والأهمية الجغرافية

تضاربت المصادر التاريخية والجغرافية في ضبط تسمية المدينة، فورد في دليل الحيران⁽¹⁾ أن مازونة هي إسم لرئيس قبيلة ماسون « Mazun ». وحسب إحدى الأبحاث⁽²⁾ فإن إسم المدينة مشتق من كلمة « مزنة — Mazna »، أو « موزونة — Mouzouna »، أو « ماطا — Mâtà »، أو « زونا — Zouna ». ويرجع تاريخ تأسيس المدينة حسب أحد الرّحالة⁽³⁾ إلى العهد الرّوماني، بدليل العثور على آثار وقطع نقدية رومانية بالمنطقة. وهو ما يؤكده ليون الأفريقي حيث يقول: « وهي مدينة أزلية بناها الرّومان، حسب قول بعضهم على بعد نحو أربعين ميلاً من البحر، ... ويشاهد بقرب المدينة أماكن خربة مما كان بناه الرّومان، لا تحمل أي اسم معروف لدينا، لكن مما يدل على أصلها الرّوماني العدد الوافر من الكتابات المنقوشة على قطع الرّخام، ولم يذكرها قط مؤرّخونا الأفارقة »⁽⁴⁾. ولو أن فلورنشي florenchie — حسب أحد الباحثين⁽⁵⁾ — نفى وجود البقايا الأثرية الرّومانية بين شلف وتنس، وأن المدينة مصوّرة على مجموعة من الخطوط المنصّبة في دفعات وطرق أثناء السّير إلى شلف، ومنه إلى تنس، ثم إلى الأصنام. بينما أفاد صاحب التّرجمانة الكبرى⁽⁶⁾ أن المدينة قد أسّسها أمير بني راشد عام ستين ومائة: 160هـ / 776م، بينما أفاد ابن خلدون⁽⁷⁾ أنها أسّست من طرف أبو منديل عبد الرحمن

(1) الزيّاني مُحمّد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السّهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق: المهدي البوعبدلي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية — وحدة الرغبة —، الجزائر، 2007 / 55.

Moulay BELHAMISSI, Mazouna: Une petite ville une longue histoire, Société Nationale d'Édition et de diffusion, Alger, 1981 / 13.

(3) MARMOL CARVJAL, Description général de Africa, Paris, 1967 / 254.

(4) الوزان، م.س، 2 / 36.

(5) Moulay BELHAMISSI, P: 28.

(6) الزيّاني أبو القاسم، التّرجمانة الكبرى، تحقيق: الفيلاي عبد الكريم، د.م، 1967 / 48.

(7) ابن خلدون، العبر، 7 / 87 — 88.

زعيم مغراوة في القرن: 6هـ / 12م، وذكر الإدريسي⁽¹⁾ أن المدينة كانت موجودة قبل الإسلام بحوالي بضعة قرون.

يؤكد على ذلك أبو راس التّاصري بقوله: « ثُمَّ سافرت أو صومي لِمازونة مدينة مغراوة بناها منديل عبد الرحمن منهم أوائل القرن السّادس »⁽²⁾.

وتصف الرّحلة⁽³⁾ مدينة مازونة بأنّها: « بليدة مجموعة مقطوعة من بعض جهاتها بحرف واد منقطع شبه قلعة، ولكنها واهية حُسنًا ومعنى، وليس بها ما يتعرّض لذكره البتة »، وهو ما ورد في إحدى المصادر⁽⁴⁾.

وهو وصف يفتقر إلى التّفاصيل الدّقيقة، فوجد هاينريش فون مالتسان⁽⁵⁾ يقدّر عدد سكانها بين الألفين وثلاثة آلاف، ويؤكد بأنّها على درجة عالية من العمران.

وعن أحياء المدينة تذكر إحدى الدّراسات⁽⁶⁾، حي أولاد سايح في الشّمال تقطنه بعض العناصر العربية، وحي بوماتا في الشّرق، وحي تايشاري في الجنوب يسكنه أصحاب الحرف والتّجار، وحي القصبة في الغرب وهو الحي القديم.

(1) الإدريسي، م.س / 72.

(2) أبو راس مُحمّد التّاصري، فتح الإله ومنّته في التحدّث بفضل ربّي ونعمته، تحقيق: مُحمّد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 / 20.

(3) العبدري أبو عبد الله مُحمّد، الرّحلة المغربية، تحقيق: مُحمّد الفاسي، جامعة مُحمّد الخامس، الرباط، 1968 / 28.

(4) المرّاكشي عباس بن إبراهيم، الإعلام بمن حلّ مراکش وأغمات من الأعلام، ط: 1، المطبعة الجديدة، فاس، 1937، 3 / 237.

(5) هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شّمال إفريقيا، ترجمة: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، 1 / 231.

(6) Moulay Bel Hamissi, P: 19.

المطلب الثاني: المدينة والمجالات الاقتصادية

لا نملك أية معطيات مصدرية للقيام بدراسة كمية لإبراز مجال مازونة الاقتصادي، ومع ذلك فإن بعض المصادر والدراسات، قد أفادت بإشارات متفرقة حول مسيرة الإنتاج الفلاحي بـمازونة لنشاطها التجاري.

تمتعت مدينة مازونة بموقع استراتيجي هام في قلب جبال الظهرة⁽¹⁾ إلى البحر⁽²⁾، وعلى قرى واد شلف: « عليه قرى عامرة يفيض كما يفيض نيل مصر »⁽³⁾. وصفها الإدريسي بقوله: « مدينة بين أجبل وهي أسفل خندق، ولها أنهار ومزارع، وبساتين وأسواق عامرة ومساكن موقنة »⁽⁴⁾، وتعرض لها صاحب الاستبصار، فقال عنها: « مازونة لها أنهار ومزارع وبساتين »⁽⁵⁾.

توفرت المدينة على ثروة مائية هامة متكونة من أودية وعيون، إذ تذكر إحدى الدراسات: عين تنسري⁽⁶⁾، وعين الذهب⁽⁷⁾، وعين تامدة⁽⁸⁾، وعين قدور⁽⁹⁾، إضافة إلى مياه وادي الشلف⁽¹⁰⁾، واعتمد الإنتاج الفلاحي على الزراعة والرعي بالدرجة الأولى⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ Moulay Bel Hamissi, op, cit, P: 13.

ATALLAH DHINA, Les états de l'occident Musulman aux XIII, XIV et XV siècles, Alger,

⁽²⁾ 1984, p: 91.

⁽³⁾ اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت 284هـ / 897م)، وصف إفريقيا الشمالية مأخوذ من كتاب البلدان، نشر: هنري بريس، الجزائر، 1960 / 72.

⁽⁴⁾ الإدريسي، م.س / 172.

⁽⁵⁾ مؤلف مجهول، م.س / 134. الإدريسي، م.س / 172.

⁽⁶⁾ مصدر مائي يحمل اسم بربري يعطي من: 10 إلى 12 لتر في الثانية، به حوضان مخزنان، ويتسع على طول: 8م، وعرض: 4م، بعمق 3م، وقد تم تجديدها في الفترة الإسلامية. أنظر: جنان الطاهر، مازونة عاصمة الظهرة، ط: 1، مكتبة الرشد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 / 30.

⁽⁷⁾ تقع شمال غرب مازونة، كان يعطي: 10 لترات في الثانية، وكانت مصدراً هاماً في سقي البساتين وتزويد السكان بالماء عن طريق السوق والأودية الصغيرة. أنظر: جنان الطاهر، م.س / 30 — 31.

⁽⁸⁾ تبين حسب بعض الآثار المنقوشة أنها موجودة منذ عهد الرومان. أنظر: جنان الطاهر، م.س / 31.

⁽⁹⁾ تقع في المدينة وتصب خفي وادي الشلف. أنظر: جنان الطاهر، م.س / 31.

⁽¹⁰⁾ البكري، م.س / 69. الحميري، م.س، 343. مؤلف مجهول، م.س / 171.

⁽¹¹⁾ Moulay Bel Hamissi, P: 39.

وفي إحدى الأبحاث⁽¹⁾ إشارة إلى وجود قمح الظهرة، وإنتاج المنطقة للزيت، لتضيف إحدى المصادر⁽²⁾ زراعة الكروم، ومعظمها على نهر الشلف⁽³⁾. وارتكز النشاط الصناعي — الحرفي على صناعة الأدوات الجلدية والأقمشة⁽⁴⁾، فكان صنع شبايك الصيد من طرف النساء⁽⁵⁾. واقتصرت الحركة التجارية للمدينة على حركة الأسواق اليومية والأسبوعية، ونشاط التجار، فكانت العلاقات مع مدينتي تلمسان وفاس⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ Moulay Bel Hamissi, P: 28 – 51.

⁽²⁾ ابن حوقل أبو القاسم بن حوقل التصبي (ت حوالي 368هـ / 978م)، كتاب صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت / 86.

⁽³⁾ الإدريسي، م.س / 80 — 83.

⁽⁴⁾ جنان الطاهر، م.س / 33.

⁽⁵⁾ Moulay Bel Hamissi, op, cit, P: 39.

⁽⁶⁾ op, cit, P: 34.

المبحث الثاني: حياة الشيخ يحي المازوني

المطلب الأول: التعريف بيحي المازوني وترجمته
الفرع الأول: إسمه وكنيته ونسبته وإسم شهرته

أولاً: إسمه

ثانياً: كنيته ونسبته وإسم شهرته

الفرع الثاني: أسرته وقبيلته

أولاً: أسرته

ثانياً: قبيلته

الفرع الثالث: نشأته العلمية وأخلاقه

أولاً: عوامل نبوغه وسعيه في طلب العلم

1 — البيئة العلمية والثقافية

2 — البلدة التي عاش فيها

3 — إستعداداه الفطري وحِرْصُه على طلب العلم

ثانياً: أخلاقه

الفرع الرابع: مكانته العلمية وآثاره

أولاً: مكانته العلمية وشهادة العلماء له

ثانياً: مؤلفاته

الفرع الخامس: مولده ووفاته ومكان قبره

المطلب الأول: التعريف بيحي المازوني وترجمته الفرع الأول: إسمه وكُنيتُه ونِسبته وإسم شهرته أولاً: إسمه

يحي⁽¹⁾ بن أبي عمران موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني، إلا أن صاحب البستان⁽²⁾، ذكر أن إسم والده إدريس المازوني، واقتصر آخرون⁽³⁾، على ذكر إسمه وكُنيتُه أبيه.

ثانياً: كُنيتُه ونِسبته وإسم شهرته

كُنيتُه⁽⁴⁾: أبو زكرياء، ونِسبته⁽⁵⁾: المغيلي، وعُرف واشتهر⁽⁶⁾: بالمازوني.

(1) أنظر ترجمته في: أبي العباس أحمد بن يحيى بن مُحمَّد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي (ت 914 / 1508م)، المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب المؤثّق وأحكام الوثائق، تحقيق: عبد الرحمن بن حمود بن عبد الرحمن الأطرم، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2005، 1 / 73. الحضيكي مُحمَّد بن أحمد (ت 1189هـ / 1775م)، طبقات الحُضيكي، ط: 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006، 1 / 612. ابن مريم، م.س / 42. التنبكي، نيل الإبتهاج / 637. التنبكي، كفاية المُحتاج، 2 / 281. الجيلاني، م.س، 2 / 277. الحفناوي، م.س / 189. الزركلي، م.س، 8 / 175. شاوش، م.س / 437. مخلوف م.س / 265. نويهض، م.س / 204.

(2) ابن مريم، م.س / 42.

(3) التنبكي، نيل الإبتهاج / 637. التنبكي، كفاية المُحتاج، 2 / 281.

- Jacques Berque, EN LISANT LES NAWAZIL MAZOUNA / 31.

(4) شاوش، م.س / 437. نويهض، م.س / 204.

(5) شاوش، م.س / 437. نويهض، م.س / 204.

(6) ابن مريم، م.س / 42. التنبكي، نيل الإبتهاج / 637. التنبكي، كفاية المُحتاج، 2 / 281. الحفناوي، م.س، 1 / 189. الحضيكي، م.س / 612. شاوش، م.س / 437. نويهض، م.س / 204.

الفرع الثاني: أسرته وقبيلته أولاً: أسرته

لَمْ تُسَعِفْنَا كُتُبُ التَّارِيخِ وَالتَّرَاجِمِ، بِأَخْبَارِ عَنْ أَصُولِ الشَّيْخِ أَبُو زَكْرِيَاءَ يَحْيَى بْنِ مُوسَى بْنِ عَيْسَى بْنِ يَحْيَى الْمَغِيلِيِّ الْمَازُونِيِّ، فَتَبَدُّوا أَخْبَارَهَا غَامِضَةً، خَاصَّةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِظُرُوفِ اسْتِقْرَارِهَا، وَعُمُودِ نَسَبِهَا.

وَنَحْنُ نَسْتَشْفُّ مِنْ بَعْضِ كُتُبِ التَّرَاجِمِ⁽¹⁾، الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ وَالِدَهُ أَبُو عَمْرَانَ مُوسَى بْنِ عَيْسَى بْنِ يَحْيَى الْمَغِيلِيِّ الْمَازُونِيِّ، كَانَ قَاضِيًا لِبَلَدَةِ مَازُونَةِ وَفَقِيهًا.

فَإِنَّا نَجِدُ فِي إِحْدَى الدَّرَاسَاتِ⁽²⁾، مَا يُتِمُّ هَوِيَّتَهُ⁽³⁾ كَفَقِيهِ وَقَاضِيٍّ، أَرَّخَ لِحَوَادِثِ زَمَانِهِ، وَأَبْرَزَ مَدَى انْعِكَاسَاتِ الْأَوْضَاعِ السِّيَاسِيَةِ عَلَى الْجَوَانِبِ الْعِلْمِيَةِ وَالْإِدَارِيَّةِ، وَاصْفًا قُضَاةَ عَصْرِهِ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْعِلْمِ وَفَوَائِدِهِ، بِالْجَهْلِ التَّامِّ لِلْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ، خُصُوصًا قُضَاةَ الْبَادِيَّةِ، حَيْثُ يَقُولُ: « فَسَامَهَا كُلُّ مَفْلَسٍ وَتَسَلَّطُوا بِذَوِي الْمَنَاصِبِ السُّلْطَانِيَّةِ لِغَلْبَةِ السُّلْطَانِ »⁽⁴⁾.

تَتَجَهُّ الدَّرَاسَةُ⁽⁵⁾، نَحْوَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّ أَبُو عَمْرَانَ مُوسَى الْمَغِيلِيُّ الْمَازُونِيُّ، مِنْ أَسْرَةِ عِلْمٍ وَفَقْهِ، دَرَسَ فِي قَرِيَّتِهِ، وَتَوَلَّى خُطَّةَ الْقَضَاءِ الَّتِي تَوَارَثَهَا أَسْرَتُهُ أَبًا عَنْ جَدٍّ، فَوَالِدُهُ عَيْسَى كَانَ قَاضِيًا بِهَا، كَمَا تَوَلَّى هُوَ كَذَلِكَ ذَاتَ الْخُطَّةِ بِهَا، وَتَوَلَّى ابْنُهُ الَّذِي كُنِيَ بِهِ أَبُو يَحْيَى، بِهَا الْقَضَاءَ.

حَاولتُ إِحْدَى الْقَرَاءَاتِ التَّارِيخِيَّةِ⁽⁶⁾، تَجْسِيدَ رُؤْيَا الدَّرَاسَةِ السَّابِقَةِ، وَفَقَّ مِنْهَجِيَّةً مُتَّبَعَةً فِي الْبَحْثِ وَالتَّحْلِيلِ، رَكَّزْتُ عَلَى اسْتِقْرَاءِ مُصَنَّفِ الدُّرَرِ، قَصْدَ اسْتِدْرَارِ مَخْزُونِهِ التَّارِيخِيِّ وَالْأَنْثُرُوبُولُوجِيِّ عَلَى السَّوَاءِ.

(1) التنبكيتي، نيل الإبتهاج / 605. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 2 / 250. الحفناوي، م.س، 2 / 584. مخلوف، م.س /

265. نويهض، م.س / 197.

(2) مَجَانِي بُوْبَة، م.س / 148 — 149.

(3) حَدَّدَتْ تَارِيخَ وَفَاتِهِ، سَنَةً: 833هـ — 1429 / 1430م. أَنْظَر: مَجَانِي بُوْبَة، م.س / 148.

(4) م.ن / 148.

(5) م.ن / 149.

(6) بَلْغِيث، م.س / 116 وما بعدها.

إلاّ أنّها لم تتمكّن من تجاوز الموروث الثقافي، الذي من مادّته ما يكشف عن أصول الشّيخ يحيى المغيلي المازوني، ذلك أنّها لم تعتمد في قراءتها، وتفسيرها على — الرّائق⁽¹⁾ — فضلاً عن وصولها إلى أبعاد نظرية تُقدّم لنا الحقل التّمودجي لمُعانة بعض العناصر الدّالة على تحديد آراء بعض النّخب الفقهيّة، ومواقفها في تلك الفترة من تاريخ المغرب الأوسط، خلال فترة ما بعد القرن: 9هـ / 15م.

وعلى المستوى الدّيمغرافي، ثَمّة دراسة⁽²⁾، أفردت صفحة يتيمة لأصول الشّيخ يحيى المغيلي المازوني، واكتفت بالقول: «أبو عمران موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني، المتوفّي حوالي القرن التّاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، كان قاضي بـمازونة وفقهه». ويُستخلص من إحدى النّوازل⁽³⁾ الواردة على يحيى المازوني، ما يفيد عن بعض أفراد أسرته من إخوة وأخوات وبنات، ومكانة لأسرته بين أوساط المُجتمع، لتكشف إحدى التّقاريف⁽⁴⁾، عن أحواله الشّخصية دون تفصيل ذلك.

(1) تأليف في الوثائق، لمؤلفه أبو عمران موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني، والموسوم بعنوان: «المُهدّب الرّائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق»، في مُجلّد، يقع في: 234 ورقة، كل ورقة تُحتوي على: 11 سطراً، وكل سطر به حوالي: 16 كلمة، من الحجم العادي، بمسطرة: 21 / 27، كُتِبَ بخط مغربي، وعدد فصوله: 233. وانتهى الفراغ من نسخه بتاريخ: شهر ذي القعدة سنة 1228 / 1832، عالَج فيه موسى المازوني، عدة قضايا إجتماعية وإقتصادية. أنظر: مَجّاني بوبة، م.س / 150.

(2) جنان الطاهر، م.س / 48.

(3) قال يحيى المازوني: «كتبت للحفيد، الحاج سيدي أبي عبد الله، محمد العقباني، كتابا نصه: ياسيدي أعرفك أنّ خاطبا خطب إليّ إبنة أخي وهي ثيب، فقلت له: ما أحوجك لهذا وأنت لك زوجة بالجزائر، ولها دار تسكنها معها، والجزائر خير لك من مازونة، فقال: أنا قصدت قُربكم، والدُّخول في زمرتكم، فقلت له: بنت أخي ما تتزوجك على أن تكون معها ضرة، وأنت متزوج بابنة فلان في الجزائر، ... فقال له الولي: فإذا لم تقبل نصيحتي، فحالفنا كما علمت أنّ بناتنا لا يشاركنهن غيرهن من النساء في عصمة الزّوج، وقد كنت أنت تزوجت عمّتها بالتحريم، وكذلك غيرك ممّن تزوّج من بناتنا، وهذا صعب عليه». أنظر: يحيى المازوني، م.س، 1 / ورقة 281و.

(4) م.ن / ورقة 355و. (النّسخة و)

ثانيًا: قبيلته

ينتسب يحي المازوني إلى قبيلة مغيلة البثرية، إحدى بطون قبيلة زناتة⁽¹⁾، ومغيلة: بطن من بطون بني فاتن، الذين كانوا مستقرين بجبل سُوفَجَج⁽²⁾، ومواطنها بمواطن مغراوة⁽³⁾. وقد استقرت قبيلة مغيلة بالتحديد من مصب نهر الشلف⁽⁴⁾، حتى ضواحي مازونة، وكان موقفها غير مستقر بين تأييد أصحاب تلمسان ومناوأتهم⁽⁵⁾.

(1) قبيلة مغربية تتكون من بطون عديدة، أغلبيتها بالمغرب الأوسط، حتى سُمي باسمهم: « وطن زناتة »، ويذكرها ابن خلدون بشعوب زناتة، لكثرتها وللهجتها، يقول ابن خلدون: « وشعارهم بين البربر اللغة التي يتراطنون بها، وهي مشتهرة بنوعها عن سائر رطانة البربر »، تقطن من وادي ملوية غربًا، إلى وادي شلف والزاب شرقًا، ومن ساحل شرشال ووهران شمالًا، إلى إقليم تيهرت جنوبًا، وقد قسّمها ابن خلدون إلى فرعين أساسيين، الأوّل يتكون من: جراوة، بني يفرن، مغراوة، بني يلومي، مانو، أمّا الثاني فيتكون من: بني واسين، وهي التي عرفت فيما بعد ببني عبد الواد، وبني مرين، وبني توجين، بين القرنين: الأوّل والسابع الهجريين / الثاني والثالث عشر الميلاديين. أنظر: ابن حزم أبو مُحمّد علي بن أحمد بن سعيد (ت 456هـ / 1063م)، جَمهرة أنساب العرب، إشراف: نُخبة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 / 95. ابن عذارى المراكشي أبو عبد الله مُحمّد (ت نهاية ق: 7هـ / 13م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة: كولان وليفي بروفنسال، ط: 2، دار الثقافة، بيروت، 1 / 200. الأضطخري أبو إبراهيم إسحاق بن مُحمّد، المسالك والممالك، تحقيق: مُحمّد جابر عبد العال الحيني، دار القلم، القاهرة، 1961 / 36. ابن فضل الله العمري، م.س / 186. ابن خلدون، العبر، 6 / 203. الإدريسي، م.س، 3 / 257. مرمول مُحمّد الصّالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 / 156 — 162. لقبال موسى، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن (5هـ / 11م)، ط: 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979 / 59. الجيلاني، م.س، 2 / 256.

(2) يعرف اليوم بسوفكيك، جنوب تيهرت حيث موطن لمّاية. الباروني، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الأباضية، مطبعة الأزهار البارونية، مصر، د.ت / 3 — 4.

(3) تتمركز بالسّهول الغربية للمغرب الأقصى وحوض الشلف، ويمتد موطنها من تلمسان غربًا، إلى الشلف شرقًا، ظهرت منها إمارة بني خزر، ثُمَّ إمارة زيري بن عطية وأولاده في القرن: 4هـ / 10م. أنظر: ابن خلدون، العبر، 7 / 50. ابن عذارى، م.س، 1 / 200. الجيلاني، م.س، 2 / 256.

(4) نهر بالمغرب مشهور بقرب مليانة، عليه مدينة قديمة أزلية فيها آثار أولية، كانت تسمّى شلف، وإليها ينسب هذا النهر، جاء في وصف البيهقي عن قرى وادي الشلف قوله: « عليه قرى وعمارّة، يفيض كما يفيض نيل مصر، كما تقوم عليه عدة مدن أهمّها، شلف، ومدينة بني وارين، حيث لهم كروم كثيرة، ومعظمها على نهر شلف ». أنظر: ابن حوقل، م.س / 89. مؤلّف مجهول، م.س / 171. الحميري، م.س / 69. ابن خلدون، العبر، 6 / 203.

(5) ابن خلدون، العبر، 6 / 120 — 148.

الفرع الثالث: نشأته العلمية وأخلاقه أولاً: عوامل نبوغه وسعيه في طلب العلم

حاولت الدراسة المَهْدَبِيَّة⁽¹⁾، القيام بتحديد تقريبي للظروف العامة التي أدت إلى استقرار أسرة يحيى المازوني، وهو استقرار يشكل مرحلة متميزة في مسار نبوغه، وسعيه في طلب العلم، وإن كان الكثير من أخبار ذلك مجهولاً، إلى حين توفر الوثائق والمستندات المرتبطة بالأسرة. فثمة مؤشرات مُقتضبة لها دلالتها القوية، على أن المترجم حصل، ووظف تحصيله العلمي، في ظروف وعوامل مناسبة ساهمت في التخرج، والقيام بأدوار معينة.

1 — البيئة العلمية والثقافية:

رغم كل ما اعتري العصر الزياني، خلال الفترة: 791 — 910هـ / 1388 — 1504م، من الإضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد شهد نهضة علمية، وثقافية مُعتبرة⁽²⁾.

وقد مكنت تلك الظروف الشيخ يحيى المازوني من التحصيل، خاصة مع ازدهار الدولة في ولايتي السلطانين: أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمو (814 — 827هـ / 1412 — 1424م)⁽³⁾، وأبي العباس أحمد العاقل (834 — 866هـ / 1431 — 1462م)⁽⁴⁾.

(1) مَجَانِي بوبة، م.س / 148 — 149.

(2) أنظر / 3 — 4 — 5 — 6 — 7 — 8 — 9 — 10 — 11 — 12 — 13 — 14 — 15 — 16 — 17.

(3) أنظر / 11.

(4) أنظر / 14.

2 — البلدة التي عاش فيها:

تتضح أهمية القرن: 9هـ / 15م، بحسب وثائقه في تحديد حاضرة مازونة بالذات، وتأسيسها الفقهي، وكيف عكست نوازل العصر حالة المغرب الأوسط. فمدينة مازونة من أكبر المراكز الحضارية الزيانية، احتضنت هيئة علمية ذات مستوى عالٍ، ومؤسسات علمية متنوعة، كالكتاتيب والمساجد والمدارس والزوايا⁽¹⁾.

يصفها الوزان⁽²⁾، بأنها مدينة متحضرة جداً في القديم، وفيها جامع وبعض مساجد أخرى، ونفس الوصف نجده عند أحد الرحالة الألمان⁽³⁾، حيث يذكر: « بأن مازونة منذ القديم بلد العلوم الإسلامية، ولربما أخبرنا أن الطالب الذي قرأ الكتب في مازونة، يتمتع بمكانة لا يتطرق إليه الشك في أي مكان حل به ».

وإن كان هذا الوصف الأخير — على أهميته — يفتقر إلى بعض التفاصيل، حيث يذكر لنا أن زاويتها نالت شهرة كبيرة⁽⁴⁾، فإن مواصفاته التقنية والمعمارية، قد أفادت بأن المسجد كانت بصيحه مدرسة قرآنية عامرة⁽⁵⁾.

وإذا ما وقفنا على كثافة المنشآت العمرانية من مدن، خلال القرن: 9هـ / 15م، فإننا نجد الباحث سعد الله⁽⁶⁾، يعتبرها من بين أهم الدلائل التي يتغذى منها المجتمع روحياً وعقلياً، ومن

⁽¹⁾ قال بروسار في شأن أبي عبد الله محمد بن حولة (804 — 813هـ / 1401 — 1411م): « يظهر لنا عهد هذا السلطان طويلاً جداً، إذا اعتبرنا أنه قام على العرش عشرة سنين، وسط القلاقل والشقاق والدسائس، والمطامع الشخصية، والخيانات والمقاتلات، وكانت فترة قصيرة من الهدوء والسلم، قد كفت لإحياء جذوة الإقبال على العلم، وبث روح النشاط في الآداب، وبذل المساعدة للعلماء، فأقبل الناس على المكاتب العمومية، والمدارس بعد أن هجروها، وتعاطى تدريس الفقه، ففتح أبواب الوظائف ذات الشرف والإثراء، أناس ذو مقدرة وكفاءة، وتعلم القوم أيضاً العلوم الأخرى النافعة، كالنحو، والخطابة والأدب والحساب والتاريخ، وهكذا تهيأ النشء الذي اشتهر به القرن التاسع الهجري، والذي كان من علمائه، أمثال ابن مرزوق والأسدوسي، والعقباي والسنوسي والتنسي ». أنظر: الكعك، م.س / 233 — 234.

⁽²⁾ الوزان، م.س، 1 / 36.

⁽³⁾ هاينريش فون مالستيان، م.س، 1 / 234.

⁽⁴⁾ م.ن، 1 / 234.

⁽⁵⁾ م.ن / ص.ن.

⁽⁶⁾ أبو القاسم سعد الله، م.س / 44 — 45.

هذه المدن: تلمسان وقسنطينة وبجاية ومازونة والجزائر، وعنابة وبسكرة، وفي كل مدينة من هذه المدن عائلات وجبهة عالمة، اشتهرت بالعلم والتأليف والدّرس، أو الزُّهد والتصوّف.

3 — إستعداده الفطريّ وحِرصُه على طلب العلم:

يُستشفُّ ذلك من الرُّتبة⁽¹⁾ التي ارتقى إليها، والأوصاف⁽²⁾ التي أطلقت عليه، وفي ثانيا مصنّفه ما يكشف عن مراسلاته⁽³⁾، من أجل البحث والمطالعة، وتحمُّله لبعض العلوم والكتب عن شيوخه⁽⁴⁾.

ثانيا: أخلاقه

المعوّل على ما جاء في أخلاقه، ما ذكر في مُصنّفه عن بعض شيوخه، ذلك أن مصادر ترجمته سكّت عن ذلك، باستثناء ما جاء في المعيار، من أنه: « ذو الخلال السنيّة »⁽⁵⁾.

(1) ذكرت بعض مصادر ترجمته، أنه توكّلى قضاء بلدته. أنظر: ابن مريم، م.س / 42. التنبكّي، نيل الإبتهاج / 37. التنبكّي، كفاية المحتاج، 2 / 281. مخلوف، م.س / 265. الزركلي، م.س، 8 / 175. نويهض، م.س / 204.

(2) مثل: الفقيه، العالم، المجيد، البحر الزخار، الجامع، الشّامل، الحافل،... إلخ، انظر: ابن مريم، م.س / 42. التنبكّي، نيل الإبتهاج / 637. التنبكّي، كفاية المحتاج، 2 / 281. مخلوف، م.س / 265. الزركلي، م.س، 8 / 175. نويهض، م.س / 204.

(3) قال شيخه أبو الفضل قاسم بن سعيد العقباني في جواب عن سؤال وجهه إليه: « أمّا إنّنا نُسرّ عند رؤية خطّابهما ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 1 / 342و.

وقال شيخه أبو الفضل مُحمّد ابن مرزوق في معرض سؤال عن جواب طويل وجهه إليه: « ولقد حرّكت أبحاثكم ممّا قرائح جامدة، وأيقظت من سكرة النوم والكسل همّما راقدة ». أنظر: يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 405و.

(4) كأخذه الفقه وأحكام القضاء والحديث والتصوّف عن والده، ومُختصر ابن الحاجب والشّروح عليه، والفرائض وبعض مسائل أصول الدّين ومجالس أخرى متنوعة، عن شيوخه بالمجالسة. أنظر / 197 — 198.

(5) أنظر / 445.

أما ما جاء في مصنفه، فقد وصفه شيخه أبو الفضل قاسم بن سعيد العقباني، في حكم قضية انتفضت عليه، وعلى قاضي وأنشريس، من طرف بعض الأعراب وشرار الطلبة، ما نصّه : « ويرمي أهل الله، وأولياء الله، (...)، قاضيان عالمان ديان (...)، ولا يسمع إلاّ الثناء على دينهما، وعلمهما، جزاهما الله خيراً »⁽¹⁾.

ولا أدل على ورعه واحتياطه لدينه، ما جاء في إحدى نوازله حين تولّى قضاء مدينة تنس، قوله: « وسألت شيخنا وسيدنا أبي الفضل العقباني، وقلت له يا سيدي: نريد الجواب الشافي في مسألتي، وذلك أنّي لمّا تولّيت قضاء تنس، وجدت مُرتّب قاضيتها يؤخذ من الباب »⁽²⁾. وتبدوا مخايل التواضع في شخصية يحي المازني، في طريقة تأليفه، قوله: « ولم أتجاسر على تنفيذ حكم في قضية فيها احتمال وحدي، حتّى أكون على بصيرة من ذلك، كي لا أهلك مع كل هالك »⁽³⁾. وقوله في اختصار مقدّمته: « وصنّت جميع ذلك في كراريس عديدة، على غير ترتيب خوف الضياع »⁽⁴⁾.

ومن أثر أخلاقه الإعراف بالفضل لشيوخه وأقرانه، حيث جاء في إحدى نوازله ما كتبه للحفيد محمد العقباني، قوله: « أعرف لكم أنّي أردت أن أعرض عليكم ما يعرض لي للنظر في ذلك، بنظركم السديد، وتُجيبونا برأيكم الرشيد، وتأخذونا فيه مع مولانا شيخ الإسلام، أمتع الله الجميع ببقائه، وما أبررته آراؤكم المباركة، تكتبونا لنا لعلّ الله ينفعنا بكم، وعلى يدكم »⁽⁵⁾.

ومن مظاهر حرية الرأي في كتاباته ما يديه من النقد والإعراض في تطبيقه أحكام القضاء، ما جاء في سؤاله لشيخه قاسم العقباني، جاء فيه: « أعرف سيدي أنّ أناساً من مرابطي وطننا، وأهل علم ودين مشهورون بذلك، ومُحترمون لأجله، خلفاً عن سلف، عمّد أحدهم إلى تزويج ابنته البكر التي في ولايته من شيخ بني تيغرين، وحال بنو تيغرين لا يخفى سيدي علمهم بقرب حالهم في وطنهم من حال الملوك، لهم سلطان واستطالة، واقتدار واحتكام في الرعيّة، وبسط يد بالعدى والظلم، وحال هذا الشيخ الذي تزوّج هذه المرأة معروف ومشهور بما اشتهر

(1) يحي المازوني، م.س، 1 / ورقة 342 و.

(2) م.ن، 2 / ورقة 49 و.

(3) أنظر / 224.

(4) أنظر / 226.

(5) يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 118 و.

به أسلافه ممّا ذكرنا، بل يزيد عليهم بأضعاف، يأخذ أموال الناس بغير حق، ويقتل النفس بغير سبب شرعي، ويثير الفتن في الوطن، ويتسبب في قتال الناس بعضهم مع بعض، حتّى تُسفك بسببه دماء، وتُنهَب أموال، ثمَّ إنّ أبا المرأة قدم من غيبته، فوجد أباه زوج أخته من هذا الشيخ، فأنكر ذلك أشدَّ الإنكار، وقال: هذا لا يليق بمنصبنا، نحن أهل زاوية وعلم وخير ودين، (...)، وطلب مني فسخ ما عقده أخته، معتلاً بما قيل في فسخ نكاح الفاسق بالجواريح، وما حكاه ابن يثير في ذلك، فتوقفتُ يا سيدي في ذلك، حتّى أستطلع رأيكم المبارك، وتُجيبوني بمُختاركم في المسألة لأتخذة عمدة»⁽¹⁾.

الفرع الرابع: مكانته العلمية وآثاره أولاً: مكانته العلمية وشهادة العلماء له

وظف يحيى، المازوني مكانته العلمية والدينية في تعامله مع المحيط القبلي، ومن خلال استقرار مصنّفه، وما كتبه عنه مترجموه، يُمكن تلمّس بعض الملامح التي تؤكّد مكانة الشيخ. كشفت مقدّمة مصنّفه، عن جلوسه للتدريس والإقراء، حيث جاء فيها قوله: « ممّا يقع لي مع الأصحاب في المذاكرات، أو في مجلس الإقراء، من إشكال في كلام ابن الحاجب، أو شُرّاحه »⁽²⁾، وهو ما تؤكّده إحدى التّقاريض⁽³⁾، من أنه كان يُقرئ ويفيد، ويبيد ويعيد. أمّا المتن، فقد أثبت سعة اطلاعه على كتب العلماء، وخاصّة المالكية من متقدّمهم ومتأخّريهم، ويظهر ذلك في جمعه الواسع لأقوال العلماء في المسائل التي يوردها، وموازنته بينها، واختياره الرَّاجح منها⁽⁴⁾.

(1) يحيى المازوني، م.س، 1 / ورقة 243و.

(2) أنظر / 225.

(3) أنظر / 446.

(4) أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 228 — 230 — 234 — 238 — 240 — 244 — 249 — 251 — 255 — 259 — 261 — 263 — 267 — 269 — 277 — 283 — 284 — 286 — 288 — 301 — 304 — 306 — 309 — 310 — 312 — 324 — 327 — 331 — 333 — 340 — 342 — 346 — 350 — 385 — 409 — 412 — 415 — 427 — 430 — 433 — 437.

وفي التّراجم⁽¹⁾، ما يفيد تولّيه قضاء بلدة مازونة باتّفاق، باستثناء ما جاء في إحدى نوازله أنه تولّى قضاء تنس⁽²⁾.

ومن مواقف إنكاره لحالات الغضب والتعدّي، ما جاء في سؤال ووجهه لشيخه أبو الفضل قاسم العقباني: «يا سيديّ تعلم أن بلادنا كثيرة الباطل والغصبوبات، يطلب الإنسان فيها لم يَجِب عليه، ويحبس فيه، فيلجئه إلى معاملة في سلعه يدفعها للظالم يفكُّ بها نفسه، ثمّ إذا طالبه معاملة في السلعة بثمنها، يدّعي القهر في ذلك والضّغط، فهل يا سيدي أن أتقلّد الحكم بالشّاذ في هذه المسألة»⁽³⁾.

ومن القرائن التي تنهض دليلاً على مكانته العلمية، ثناء شيوخه عليه، جاء في مصنّفه عن شيخه ابن العباس، في آخر جواب عن سؤال أورده عليه: «والسلام الكريم عليكم أيّها العلامة المفيد، المتفنّن، المُجيد، والمقدّم في النّظار، والمستخرج الجواهر النّفيسة، من أقصى لُجج البحار، ورحمة الله تعالى وبركاته»⁽⁴⁾.

وقال عنه أيضاً: «بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقد وقف على مخاطبكم المشرّفة، ومباحثكم الرّائعة المرفّقة، زادكم الله من فضله وأكثر للمسلمين أمثالكم، بمنّه وطوّله»⁽⁵⁾.

وقال فيه شيخه ابن مرزوق الحفيد: «أيها البحر الزخّار، وبقية العلماء النّظار في تِلْكُمْ الأصقاع والقيّفار، ولولا وجودكم مثلكم فيها لَخَلَّت تلك الدّيار، وصارت إلى ما صارت إليه جهاتها كالقيّفار»⁽⁶⁾.

وقال فيه شيخه أبو الفضل مُحمّد بن أحمد العقباني، في صدر جواب عن سؤال كاتبه به: «الحمد لله، أطال الله بقاءك يا نعم الفاضل المفيد، وأدام توفيقك للنّظر الصّالح السّديد»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ابن مريم، م.س / 42. التنبكي، نيل الإبتهاج / 637. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 281. مخلوف، م.س / 265.

نويهض، م.س / 204. الحفناوي، م.س، 1 / 189. الجيلاني، م.س، 2 / 277. الحضيكي، م.س / 612.

⁽²⁾ يحي المازوني، م.س، 2 / ورقة 49و.

⁽³⁾ م.ن، 1 / ورقة 494ظ.

⁽⁴⁾ م.ن، 2 / ورقة 133و.

⁽⁵⁾ م.ن، 2 / ورقة 146و.

⁽⁶⁾ م.ن، 1 / ورقة 405ظ.

⁽⁷⁾ م.ن، 2 / ورقة 128و.

وقال في حقّه تلميذه الونشريسي: «القاضي، العالم، العامل، المُجيد، المُفيد، الجامع، الشّامل، الحافل، الكامل، المُشار إليه في سماء المعالي، بالأنامل، الصّدر الأوحد، العلامة النضّار، ذو الخلال السّنية، لمُكاتبه الأكابر، وسنّي الخصال، شيخا ومفيدنا وملاذنا وسيّدنا ومولانا وبركة بلادنا أبو زكرياء سيدي يحيى ابن الشّيخ الفقيه أبي عمران سيدي موسى»⁽¹⁾.
وعنه قال قرينه مُحمّد بن قاسم الرصّاع، في معرض الجواب عن أسئلة كاتبه بها: «تأمّلتُ الأسئلة الواردة من قلب سليم الدّالة، على حصول طلب العلم والتّعليم، أبقي الله سائلها محلاً لابتداء الفوائد، ومعدّناً لتحصيل الفرائد»⁽²⁾.

ثانياً: مؤلفاته

لم يُعرف للشّيخ أبو زكرياء يحيى المازوني — حسب مصادر ترجمته⁽³⁾ — غير مصنّفه: «الدّرر المكنونة في نوازل مازونة»، وهو على وجه الدّقة في الضّبط عند جُلّ مترجميه، من أفضل المصنّفات.

الفرع الخامس: مولده⁽⁴⁾ ووفاته ومكان قبره

توفي الشّيخ أبو زكرياء يحيى المازوني بتلمسان، سنة: 883هـ / 1478م⁽⁵⁾، وقبره مشهور بحارة الرحبة قرب باب الحيّاد الحالي⁽⁶⁾.

(1) يحيى المازوني، م.س، 1 / ورقة 405و.

(2) م.ن، 2 / 128ظ.

(3) أنظر مصادر ترجمته / 129.

(4) لم تذكر مصادر ترجمته تاريخ ولادته.

(5) أنظر: ابن مريم، م.س / 42. التنبكي، نيل الإبتهاج / 637. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 281. مخلوف، م.س /

265. نويهض، م.س / 204. الحفناوي، م.س، 1 / 189. الجيلاني، م.س، 2 / 277. الحضيكي، م.س / 612.

(6) شاوش، م.س / 437.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه

الفرع الأول: شيوخه

- 1 — أبو عبد الله محمد بن محمد بن حماد بن عرفة الورغمي التونسي (ت 803 هـ / 1401 م)
- 2 — أبو عمران موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 833 / 1429 م)
- 3 — أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق بن الحاج العجيسي التلمساني، عُرف بالحفيد (ت 842 هـ / 1439 م)
- 4 — أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمان المغراوي الخزري التلمساني، الشهير بابن زاغو (ت 845 هـ / 1441 م)
- 5 — أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني، التلمساني (768 — 854 هـ / 1368 — 1450 م)
- 6 — أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبّادي التلمساني، عُرف بابن العباس (ت 871 هـ / 1466 م)

الفرع الثاني: تلاميذه

- 1 — أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي (ت 914 هـ / 1508 م)

الفرع الأول: شيوخه

1 – أبو عبد الله محمد بن محمد بن حماد بن عرفة الورغمي التونسي (

716 – 803هـ / 1316 – 1401م)

أ – إسمه:

محمد⁽¹⁾، بن محمد بن حماد بن عرفة الورغمي التونسي.

ب – كُنيته ونسبته وإسم شهرته:

كُنيته⁽²⁾: أبو عبد الله، ونسبته⁽³⁾: الورغمي، وعُرف واشتهر بابن عرفة⁽⁴⁾.

(1) أنظر مصادر ترجمته / 29.

(2) التيفر محمد، عنوان الأريب، ط: 1، المطبعة التونسية، تونس، 1932، 1 / 105. ابن قنفذ، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية / 296. التنبكي، نيل الإبتهاج / 463. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 99. ابن الجزري، م.س، 2 / 342. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر في إنباء العمر، 2 / 192. السخاوي، م.س، 9 / 240. السُّيوطي، بغية الوعاة، 1 / 299. السراج، م.س، 1 / 561. الشوكاني، م.س، 2 / 255. البغدادي إسماعيل، إيضاح المكنون، 2 / 569. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 2 / 177. مخلوف، م.س / 277. الزركلي، م.س، 7 / 73.

(3) بفتح ثَمَّ سكون، بعدها معجمة مفتوحة، ثَمَّ ميم مكسورة ثقيلة، نسبة لقبيلة من هوار، أنظر: السخاوي، م.س، 11 / 233. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 99.

(4) أنظر: التنبكي، نيل الإبتهاج / 463. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 99. ابن قنفذ، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية / 296. ابن الجزري، م.س، 2 / 342. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر في إنباء العمر، 2 / 192. السخاوي، م.س، 9 / 240. السُّيوطي، بغية الوعاة، 1 / 299. السراج، م.س، 1 / 561. الشوكاني، م.س، 2 / 255. البغدادي إسماعيل، إيضاح المكنون، 2 / 569. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 2 / 177. مخلوف، م.س / 277. أبو المحاسن، م.س / 193. ابن العماد، م.س، 7 / 38. الداودي، م.س، 2 / 232.

ج - شيوخه:

- 1 — ابن قَدّاح أبو حفص، أبو علي عمر بن علي الهواري التونسي (ت 734هـ / 1334م)⁽¹⁾.
- 2 — ابن سلامة مُحمّد بن مُحمّد بن حسن (ت 746هـ / 1345م)⁽²⁾.
- 3 — مُحمّد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواري المنستيري (ت 749هـ / 1348م)⁽³⁾.
- 4 — أبو عبد الله شمس الدّين مُحمّد بن جابر بن مُحمّد بن القاسم بن أحمد بن إبراهيم بن حسان القيسي الوادي آشي (673 — 749هـ / 1274 — 1348م)⁽⁴⁾.
- 5 — ابن هارون مُحمّد الكناني التونسي (ت 750هـ / 1349م)⁽⁵⁾.
- 6 — الآبلي مُحمّد بن إبراهيم بن أحمد العبدري (681 — 757هـ / 1282 — 1356م)⁽⁶⁾.
- 7 — ابن علوان أحمد بن مُحمّد (ت 787هـ / 1385م)⁽⁷⁾.

(1) أنظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 3 / 255. ابن القاضي، درة الحجال، 3 / 199 — 200. مقديش، م.س، 1 / 266. مخلوف، م.س / 207. مُحمّد محفوظ، م.س، 4 / 58 — 59.

(2) أنظر ترجمته في: ألف سنة من الوفيات / 320. مخلوف، م.س / 209.

(3) أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 406. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 48. البغدادي إسماعيل، إيضاح المكنون، 1 / 351. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 2 / 155. الزركلي، م.س، 6 / 205. مخلوف، م.س / 210. ابن قنفذ، كتاب الوفيات / 354. الرصاع، م.س / 86. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 133.

(4) أنظر مصادر ترجمته / 69.

(5) أنظر ترجمته في: مخلوف، م.س / 217.

(6) أنظر ترجمته في: لسان الدّين بن الخطيب أبو عبد الله مُحمّد بن عبد الله بن سعيد التّلمساني (ت 776هـ / 1365م)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: مُحمّد عبد الله عنان، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977، 2 / 202. ابن مريم، م.س / 145. التنبكي، نيل الإبتهاج / 411. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 53. ابن خلدون، التعريف بابن خلدون / 33. القرافي، توشيح الدّيباج / 265. المقرئ، نفع الطّبيب، 5 / 244. مخلوف، م.س / 221. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 265. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 304.

(7) أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 106. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 42. القرافي، توشيح الدّيباج / 75. مخلوف، م.س / 226.

د — تلاميدہ:

- 1 — أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي (ت بعد 785هـ / 1383م)⁽¹⁾.
- 2 — ابن فرحون برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد اليعمرى الأندلسي (ت 799هـ / 1397م)⁽²⁾.
- 3 — الأبي محمد بن خلفه بن عمر الوشتاني (ت 828هـ / 1381م)⁽³⁾.
- 4 — أبو القاسم أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي القيرواني (ت 837هـ — / 1434م)⁽⁴⁾.
- 5 — محمد بن عبد الله القلشاني (837هـ / 1433م)⁽⁵⁾.
- 6 — أبو القاسم بن أحمد بن إسماعيل بن محمد البرزلي بن المعتل البلوي القيرواني (843هـ — / 1439م)⁽⁶⁾.
- 7 — أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب الجذامي التونسي (851هـ — / 1447م)⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 115. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 50. القرافي، توشيح الديباج / 24. مخلوف، م.س / 251. السراج، م.س، 3 / 650. كحالة، معجم المؤلفين، 2 / 85.

⁽²⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 33 — 35. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 96 — 98. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، 3 / 338. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 1 / 48. ابن العماد، م.س، 6 / 357. مخلوف، م.س، 1 / 197. بروكلمان، م.س، 2 / 263.

⁽³⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 487. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 125. القرافي، توشيح الديباج / 192. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 804. مخلوف، م.س / 244. الشوكاني، م.س، 2 / 169. السخاوي، م.س، 11 / 182. الرصاع، م.س / 105. السراج، م.س، 1 / 686.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 149. التنبكي، نيل الإبتهاج / 364. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 13. القرافي، توشيح الديباج / 299. مخلوف، م.س / 244. ابن القاضي، درة الحجال، 3 / 282.

⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 496. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 135. السخاوي، م.س، 8 / 107. القرافي، توشيح الديباج / 198. مخلوف، م.س / 244.

⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 149. التنبكي، نيل الإبتهاج / 364. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 13. القرافي، توشيح الديباج / 299. ابن القاضي، درة الحجال، 3 / 282.

⁽⁷⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 527. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 166. القرافي، توشيح الديباج / 311. مخلوف، م.س / 246. الرصاع، م.س / 112. القلصادي، م.س / 118.

- 8 — ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (852هـ / 1449م)⁽¹⁾.
- 9 — مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عيسى العقوي الزلديوي (ت 872هـ / 1469م)⁽²⁾.
- 10 — عيسى بن صالح بن يحيى بن مُحَمَّد مهدي الوانوعي (كان حيا أوائل ق: 9هـ / 16م)⁽³⁾.
- 11 — أبو القاسم الشريف الإدريسي السلاوي⁽⁴⁾.
- 12 — يعقوب الرُعبي التُّونسي⁽⁵⁾.

هـ — شهادة العلماء له:

قال التنبكتي نقلاً عن الأبي تلميذ ابن عرفة: « أعطاني يوماً شيئاً مما يتصرّف به الأولاد، وقال: أعطه للولد الذي عندك، وكان ولدًا سباعيًا، وقل له يدعو لي بالموت على الإسلام رجاء قبول دعاء الصّغير، فلحقني منه عبرة وشفقة »⁽⁶⁾.

وقال نقلاً عن القاضي ابن الأزرق: « حال الشيخ ابن عرفة في بلوغه أقصى مراتب الغاية العلمية لا ينكر، ومقامه في المجاهدة العملية من أشهر ما يذكر »⁽⁷⁾.

ووصفه ابن حجر الذي التقى به في مصر عند حجّه وأجازه مُختصره الفقهي، فقال: « واشتغل وتَمَهَّر في الفنون إلى أن صار إليه المرجع في الفتوى ببلاد المغرب، وكان معظمًا عند السُّلطان فمن دونه مع الدّين المتين والخير والصّلاح »⁽⁸⁾.

(1) أنظر ترجمته في: السخاوي، م.س، 2 / 36. السيوطي، حُسن المُحاضرة، 1 / 313. الشوكاني، م.س، 1 / 87.

(2) أنظر ترجمته في: التنبكتي، نيل الإبتهاج / 540، التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 182. القلصادي، م.س / 127.

(3) القرافي، توشيح الدّيباج / 221. السخاوي، م.س، 9 / 179. البغدادي إسماعيل، إيضاح المكنون، 1 / 305.

(4) أنظر ترجمته في: التنبكتي، كفاية المحتاج، 1 / 240. الرصاع، م.س / 175. مخلوف، م.س / 243.

(5) أنظر ترجمته في: مخلوف، م.س / 250.

(6) أنظر ترجمته في: التنبكتي، نيل الإبتهاج / 621. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 264.

(7) التنبكتي، النيل / 465.

(8) م.ن / 467.

(8) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، 2 / 192.

وقال تلميذه الشَّمسُ بن عَمَّارٍ في وصفه: «اجتمعت به سَنَةٌ ثلاث وتسعين، وأخذ عنه المصريون، وهو إمام حافظ وقته بفقته مذهبه شرقاً وغرباً، انتهت إليه الرِّئاسة في قطره، أجمع في الفنون والتَّحقيق والمشاورة مع خشونة جانبه، وشِدَّة عارضته وبراءته من المداهنة وحرز من المُشاحنة»⁽¹⁾.

و — مولده ووفاته ومكان قبره:

وُلد ابن عرفة في سابع عشر من شهر رجب سنة: 716هـ / 1316م⁽²⁾، وتوفيَّ يوم الثلاثاء جُمادى الآخرة سنة: 803هـ / 1401م⁽³⁾، وكان له من العمر سبع وثمانون سنة، ودفن بمقبرة الزَّلاج بتونس⁽⁴⁾.

ز — مؤلفاته:

- 1 — رسالة في أصول الفقه⁽⁵⁾.
- 2 — الطُّرق الواضحات في عمل النَّاسخات⁽⁶⁾.
- 3 — المختصر الفقهي⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ التنبكيتي، نيل الإبتهاج / 467.

⁽²⁾ ابن عرفة، م.س / 16.

⁽³⁾ م.ن / 17.

⁽⁴⁾ ذكر الشَّيخ مُحَمَّد الصادق بسيس أنه قرأ على قبره عبارات قبل أن تُمحي هذا نصُّها: «هذا قبر العبد الفقير إلى رحمة مولاه الشَّيخ الثَّقَّة الصَّالِح الشَّهير المفتي المصنِّف إمام الجامع الأعظم: جامع الزيتونة وخطيبه والمفتي به والمقرئ بالسَّبع به: أبو عبد الله مُحَمَّد بن الشَّيخ الصَّالِح المقدَّس المرحوم: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عرفة الورغمي الحاج المُجاور بالحرمين الشريفين، توفيَّ رحمه الله يوم الثلاثاء الرَّابع والعشرين لِجُمادى الآخرة عام ثلاثة وثمانمائة». أنظر: ابن عرفة، م.س / 17.

⁽⁵⁾ ابن عرفة، م.س / 25.

⁽⁶⁾ م.ن، ص.ن.

⁽⁷⁾ نُسبَ إليه في: التنبكيتي، نيل الإبتهاج / 464. التنبكيتي، كفاية المُحتاج، 2 / 100.

- 4 — مُختصر في المنطق⁽¹⁾.
 5 — مُختصر في التَّحو⁽²⁾.
 6 — نظم في قراءة يعقوب⁽³⁾.

2 — أبو عمران موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 833هـ /
 1429م)
 أ — إسمه:

موسى⁽⁴⁾، بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني.

ب — كُنْيته ونسبته وإسم شهرته:

كُنْيته⁽⁵⁾: أبو عمران، ونسبته⁽⁶⁾: المغيلي المازوني، وعُرف واشتهر بوالد صاحب الدرر⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ابن عرفة، م.س / 25.

⁽²⁾ نُسِبَ إليه في: الرصاع، م.س / 81.

⁽³⁾ نُسِبَ إليه في: ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، 2 / 192.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 605. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 250. نويهض، م.س / 197.

الحفناوي، م.س، 2 / 583. مخلوف، م.س / 265.

⁽⁵⁾ التنبكي، نيل الإبتهاج / 605. التنبكي، الكفاية، م.س، 2 / 250. نويهض، م.س / 197. الحفناوي، م.س، 2 /

583. مخلوف، م.س / 265.

⁽⁶⁾ التنبكي، نيل الإبتهاج / 605. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 250. الحفناوي، م.س، 2 / 583.

⁽⁷⁾ التنبكي، نيل الإبتهاج / 605. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 250. نويهض، م.س / 197. الحفناوي، م.س، 2 /

583. مخلوف، م.س / 265.

ج - شيوخه:

- 1 — عيسى بن يحيى المغيلي المازوني⁽¹⁾.
- 2 — سعيد بن محمد بن محمد بن محمد العقباني التلمساني (ت 811هـ / 1408م)⁽²⁾.
- 3 — أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني (ت 842هـ / 1439م)⁽³⁾.

د - تلاميذه:

- 1 — يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883 / 1478)⁽⁴⁾.

هـ - شهادة العلماء له:

وصفه بعض المترجمين⁽⁵⁾: بالفقيه الأجل، المدرّس، المحقّق، القاضي الأكمل، وقال فيه الحفناوي⁽⁶⁾: « عالمٌ جليل، وعاملٌ أصيل، تمكّن في السنّة حتّى لم يدع للبدعة مدخلاً إلاّ سدّه، ولا لأهلها مقتلاً إلاّ قدّه، فهو في الدّين طودٌ شامخ، ذو مجدٍ باذخ، على أولياء الله مُناضل، وفي سبيل الدّبّ عن حِمَاهم مُقاتل ».

(1) لم نقف على ترجمته.

(2) أنظر مصادر ترجمته / 105.

(3) أنظر مصادر ترجمته / 30.

(4) أنظر مصادر ترجمته / 129.

(5) التنكيي، نبيل الإبتهاج / 605. التنكيي، كفاية المحتاج، 2 / 250. الحفناوي، م.س، 2 / 583.

(6) الحفناوي، م.س، 2 / 583.

و — مولده⁽¹⁾ ووفاته ومكان قبره:

توفيَّ سنة: 833هـ / 1429م⁽²⁾.

ز — مؤلفاته:

- 1 — حلية المُسافر وآدابه وشروط المُسافر في ذهابه وإيَّابه⁽³⁾.
- 2 — ديباجة الإفتخار في مناقب أولياء الله الأخيار⁽⁴⁾.
- 3 — الرائق في تدريب النَّاشئ من القُضاة وأهل الوثائق⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نويهض، م.س / 197.

⁽²⁾ بوبة مَجَّاني، م.س / 148.

⁽³⁾ نُسِبَ إليه في: نويهض، م.س / 197.

⁽⁴⁾ اختصر فيه على مناقب المشيخة المشتهرة بالصَّلاح في أوطان شلف، وذكر في علما كثيرًا نافعًا يغسل أدران القلوب، ويعذب اطلاعه لكل معتقد أديب. أنظر: الحفناوي، م.س، 2 / 583.

⁽⁵⁾ في مُجلَّد، ذكر فيه: أنَّ اليتيم المُرشَّد إن طلب مُحاسبة وليِّه، أو طلبه الولي بفور رشده، لم ينفع حتَّى يطول الأمر طولاً ينتفي به تُهمة أن يقال: أطلقه لبرئه، قال: قال لي أبي عن شيخه القاضي عبد الحق الملياني، وهو مِمَّن يُعوَّل عليه لمعرفته ودينه، يستحب تأخير ذلك بينهما سنة من إطلاقه، بخلاف مَحجور ولي القاضي، فله مُحاسبته بفور إطلاقه، إذ لا يطلِّقه إلَّا بظهور رشده، وإذن القاضي. أنظر: التنبكيتي، كفاية المُحتاج، 2 / 250. الحفناوي، م.س، 2 / 583.

3 — أبو عبد الله أبو الفضل محمد بن أبي العباس أحمد بن شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن أبي العباس محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق بن الحاج العجيسي التلمساني، عُرف بالحفيد (766 — 842هـ — / 1364 — 1439م)
أ — إسمه:

محمد⁽¹⁾، بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني.

ب — كُنيتُه ونسبته وإسم شهرته:

كُنيتُه⁽²⁾: أبو عبد الله وأبو الفضل، ونسبته⁽³⁾: العجيسي، وعُرف واشتهر: بالحفيد⁽⁴⁾.

ج — شيوخه:

1 — أبو القاسم محمد بن محمد بن يوسف بن محمد الحشّاب (ت 774هـ — / 1772م)⁽⁵⁾.

2 — أبو محمد عبد الله بن عمر الوائلي (ت 779هـ — / 1377م)⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أنظر مصادر ترجمته / 30.

⁽²⁾ م.ن، ص.ن.

⁽³⁾ بفتح العين المهملة وكسر التحتية ومهملة، نسبة إلى قبيلة بربرية. أنظر: ابن العماد، م.س، 6 / 271.

⁽⁴⁾ أنظر مصادر ترجمته / 25.

⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 270. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 250. السخاوي، م.س، 7 / 50.

الكتّاني، م.س، 1 / 268.

⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 148. وفيات النشريسي / 128. ابن القاضي، درة الحجال، 3 / 52.

مخلوف، م.س / 235.

- 3 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن علي بن حياتي (ت 788هـ / 1386م)⁽¹⁾.
- 4 — أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمان الأزدي التونسي الشهير بالقصار (ت 790هـ / 1388م)⁽²⁾.
- 5 — أبو اليمين عز الدين مُحَمَّد بن عبد اللطيف بن محمود بن أحمد الرُّبَعي، المعروف بابن الكويك الشافعي (ت 790هـ / 1388م)⁽³⁾.
- 6 — أبو الحسن نور الدين علي بن مُحَمَّد بن منصور بن علي العُمَاري التلمساني المعروف بالأشهب (ت 791هـ / 1389م)⁽⁴⁾.
- 7 — أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن أحمد بن علي الشريف التلمساني (ت 792هـ / 1390م)⁽⁵⁾.
- 8 — أبو سالم إبراهيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عبد الله الزيناسي (ت 794هـ / 1392م)⁽⁶⁾.
- 9 — أبو مُحَمَّد عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد بهاء الدين الدماميني الأسكندراني (ت 794هـ / 1392م)⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 460. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 96. ابن القاضي، درة المجال، 2 / 275. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 237. الكتاني، سلوة الأنفاس، 3 / 278. ابن قنفذ، كتاب الوفيات / 375.

⁽²⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 74. القرافي، توشيح الدياج / 75. السراج، م.س، 1 / 645 — 646. مخلوف، م.س / 226. كحالة، معجم المؤلفين، 2 / 117.

⁽³⁾ أنظر ترجمته في: ابن تغري بردي أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت 874هـ / 1469م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: إبراهيم علي طرخان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، د.م، 1964، 11 / 318. ابن العماد، م.س، 6 / 314.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 143. التنبكي، نيل الإبتهاج / 205. وفيات الونشريسي / 132. الحفناوي، م.س، 2 / 280. مخلوف، م.س / 238.

⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 225. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 170 — 171. الحجوي، م.س، 2 / 249.

⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 106 — 107. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 86. التنبكي، نيل الإبتهاج / 189. الزركلي، م.س، 3 / 101. ابن فرحون، م.س / 250. وفيات الونشريسي / 137. لقط الفرائد / 236. الحفناوي، م.س، 2 / 153. نويهض، م.س / 75 — 76. كحالة، معجم المؤلفين، 4 / 230.

⁽⁷⁾ أنظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، 3 / 129. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 3 / 356. السخاوي، م.س، 3 / 53.

- 10 — مُحَمَّد بن عبد الله بن يوسف بن هشام مُحِب الدِّين بن جَمال الدين النَّحوي (ت 799هـ / 1397م)⁽¹⁾.
- 11 — أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عطاء الله بن عواض ناصر الدِّين، الزَّيرِي الأسكندراني الشَّهير بابن التَّنسي (ت 801هـ / 1399م)⁽²⁾.
- 12 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الرزَّاق شَمس الدِّين العُماري (ت 802هـ / 1400م)⁽³⁾.
- 13 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حَمَّاد بن عرفة الورغميِّ التُّونسي (ت 803هـ / 1401م)⁽⁴⁾.
- 14 — أبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي الأصل، المصري، المعروف بابن الملقن (ت 804هـ / 1402م)⁽⁵⁾.
- 15 — أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد المصمودي التَّلسمساني (ت 805هـ / 1403م)⁽⁶⁾.
- 16 — أبو حفص سراج الدِّين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني (ت 805هـ / 1403م)⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: السُّيوطي، بغية الوعاة، 1 / 148. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 314. ابن العماد، م.س، 6 / 361.

⁽²⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 74 — 75. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، 3 / 46 — 48. السخاوي، م.س، 2 / 192 — 193. القرافي، توشيح الدِّيَّاج / 55. ابن القاضي، درة الحجال، 1 / 198.

⁽³⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 273 — 274. وفيات الونشريسي، م.س / 134. السُّيوطي، بغية الوعاة، 1 / 230. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 279. ابن العماد، م.س، 7 / 19.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 190 — 201. ابن قنفذ، كتاب الوفيات / 379 — 380. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 132 — 283. السراج، م.س، 1 / 561 — 577.

⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: السُّيوطي، حُسن المُحاضرة، 1 / 249. الشوكاني، م.س، 1 / 507. ابن العماد، م.س، 7 / 44. البغدادي لإسماعيل، هدية العارفين، 1 / 791. كحالة، معجم المؤلِّفين، 2 / 566.

⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 107. التنبكي، كفاية المُحتاج، 1 / 43. القرافي، م.س / 55. كحالة، معجم المؤلِّفين، 2 / 117. ابن القاضي، درة الحجال، 1 / 199.

⁽⁷⁾ أنظر ترجمته في: ابن قاضي شُهبة، م.س، 4 / 36. السخاوي، 6 / 85 — 90. ابن العماد، م.س، 7 / 51. وفيات الونشريسي / 135.

- 17 — أبو إسحاق إبراهيم بن مُحمَّد بن صديق بن إبراهيم بن يوسف الدَّمشقي المعروف بابن الرِّسام (ت 806هـ / 1404م)⁽¹⁾.
- 18 — أبو الفضل زين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الكُردي الأصل، مُحدِّث الدِّيَّار المصرية (ت 806هـ / 1404م)⁽²⁾.
- 19 — أبو عبد الله مُحمَّد بن علي بن قاسم بن علي بن علاَّق حافظ الأندلسي (ت 806هـ / 1404م)⁽³⁾.
- 20 — أبو صالح عبد الرِّحمان بن علي بن صالح المَكودي (ت 807هـ / 1405م)⁽⁴⁾.
- 21 — أبو الحسن نور الدِّين علي بن أبي بكر بن سليمان الحافظ الهيثمي الشَّافعي (ت 807هـ / 1405م)⁽⁵⁾.
- 22 — ابن خلدون عبد الرحمان بن مُحمَّد بن مُحمَّد بن جابر أبو زيد ولي الدِّين، الحضرمي الإشبيلي أصلاً، التُّونسي مولداً (ت 808هـ / 1406م)⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 190 — 200. التنبكي، نيل الإبتهاج / 463. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 99. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، م.س، 4 / 336. السُّيوطي، بغية الوعاة / 414. القرافي، توشيح الدِّيَّاج / 277. ابن فرحون، م.س / 583. ابن العماد، م.س، 7 / 38. السخاوي، م.س، 9 / 240. 11 / 233. الدَّوادي، م.س، 2 / 235. ابن الجزري، م.س، 2 / 243. الشوكاني، م.س، 2 / 255. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 2 / 77. حاجي خليفة، م.س / 438 — 1246 — 1626.

⁽²⁾ أنظر ترجمته في: ابن قاضي شهبة، م.س، 4 / 29. السخاوي، م.س / 171 — 178. وفيات الونشريسي / 135. ابن العماد، م.س، 7 / 55.

⁽³⁾ أنظر ترجمته في: وفيات الونشريسي / 135. لقط الفرائد / 233. التنبكي، نيل الإبتهاج / 281. مخلوف، م.س / 247.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: السخاوي، م.س، 4 / 97. القرافي، م.س / 115. التنبكي، نيل الإبتهاج / 168 / 169. مخلوف، م.س / 249. ابن القاضي، درة المجال، 3 / 88.

⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: السخاوي، م.س، 5 / 200. ابن العماد، م.س، 7 / 70.

⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 250. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 192 — 193. لسان الدِّين ابن الخطيب، الإحاطة، 3 / 497. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، 5 / 323. السخاوي، م.س، 4 / 145. السُّيوطي حُسن المُحاضرة، 1 / 263. الشوكاني، م.س، 1 / 373. ابن تغري بردي، م.س، 13 / 155. القرافي، توشيح الدِّيَّاج / 118 — 119. لقط الفرائد / 234. الحفناوي، م.س، 2 / 221 — 223.

- 23 — أبو العباس أحمد بن الحسن بن علي بن الخطيب القسنطيني الشهير بابن قنفذ (ت 810هـ / 1407م)⁽¹⁾.
- 24 — أبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد بن محمد العقباني التَّجِيبي التَّلْمِسَانِي (ت 811هـ / 1408م)⁽²⁾.
- 25 — أبو عبد الله محمد بن علي بن إبراهيم الكِنَانِي القِيْجَاطِي الغرناطي (ت 811هـ / 1408م)⁽³⁾.
- 26 — أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن سعد الأنصاري الحفَّار مُحدِّث الأندلس (ت 811هـ / 1408م)⁽⁴⁾.
- 27 — أبو الطَّاهر مجد الدِّين مُحمَّد بن يعقوب بن مُحمَّد بن إبراهيم بن إدريس الشَّيرازي الفيروزآبادي (ت 817هـ / 1414م)⁽⁵⁾.
- 28 — أبو الطَّاهر شرف الدِّين مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد اللطيف بن أحمد بن مُحمَّد المعروف بابن الكُويك، الرُّبَعي التكريتي الأسكندراني نزيل القاهرة الشَّافعي (ت 821هـ / 1418م)⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: ابن قنفذ، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية / 52 — 53. التنبكي، نيل الإبتهاج / 109 — 110. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 45 — 46. الحفناوي، م.س، 1 / 27. وفيات الونشريسي / 3. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 79. عبد العزيز فيلال، مدينة قسنطينة: تاريخ — معالم — حضارة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 / 133 — 140.

⁽²⁾ أنظر مصادر ترجمته / 154.

⁽³⁾ أنظر ترجمته في: القرافي، م.س / 215. وفيات الونشريسي / 137. لقط الفرائد / 236. التنبكي، نيل الإبتهاج / 282.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 282. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 115. ابن القاضي، م.س، 2 / 284. لقط الفرائد / 236. مخلوف، م.س / 247.

⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: ابن قاضي شهبه، م.س، 4 / 63 — 64. السخاوي، م.س، 5 / 79 — 89. السُّيوطي، بغية الوعاة، 1 / 237 — 275. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 317.

⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، 7 / 341. ابن تغري بردي، م.س، 14 / 155. السخاوي، م.س، 9 / 111. ابن العماد، م.س، 7 / 152.

- 29 — أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان العراقي (ت 826هـ / 1423م)⁽¹⁾.
- 30 — أبو يحيى عبد الرحمان بن محمد بن أحمد الشريف التلمساني (ت 826هـ / 1423م)⁽²⁾.
- 31 — أبو الطيب محمد بن أحمد بن محمد بن علوان التونسي مولداً الشهير بالمصري (ت 827هـ / 1424م)⁽³⁾.
- 32 — محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بدر الدين الدماميني الأسكندراني (ت 827هـ / 1424م)⁽⁴⁾.
- 33 — أبو القاسم بن أحمد بن محمد بن المعتل البلوي الشهير بالبرزلي (ت 844هـ / 1440م)⁽⁵⁾.
- 34 — أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت 852هـ / 1448م)⁽⁶⁾.
- 35 — أبو الثناء أبو محمد محمد بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين العيني المصري (ت 855هـ / 1451م)⁽⁷⁾.
- 36 — أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن جزّي الكلبّي⁽⁸⁾.

(1) أنظر ترجمته في: ابن القاضي، درة المجال، 1 / 21. لقط الفرائد / 242. ابن العماد، م.س، 7 / 173.

(2) أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 252. الحفناوي، م.س، 2 / 208. وفيات الونشريسي / 139. مخلوف، م.س / 251.

(3) أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 287. السخاوي، م.س، 7 / 77. القرافي، توشيح الديباج / 185. مخلوف، م.س / 243.

(4) أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 287. السخاوي، م.س، 7 / 184 — 187. القرافي، توشيح الديباج / 175 — 176. ابن القاضي، م.س، 2 / 286. لقط الفرائد / 243. الشوكاني، م.س، 2 / 150.

(5) أنظر مصادر ترجمته / 143.

(6) أنظر مصادر ترجمته / 102.

(7) أنظر ترجمته في: السخاوي، م.س، 10 / 131 — 135. السيوطي، بغية الوعاة، 2 / 275. ابن القاضي، م.س، 1 / 324. الشوكاني، م.س، 2 / 294 — 295.

(8) أنظر ترجمته في: لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة، 3 / 392 — 399. التنبكي، نيل الإبتهاج / 228. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 172. المقرئ، نفح الطيب، 5 / 539.

د — تلاميذه :

- 1 — نصر الزواوي التلمساني (ت 826هـ / 1422م)⁽¹⁾.
- 2 — علي بن ثابت بن سعيد بن علي القرشي الأموي (ت 829هـ / 1425م)⁽²⁾.
- 3 — أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الندرومي التلمساني (ت 830هـ / 1426م)⁽³⁾.
- 4 — محمد الرياحي (ت 840هـ / 1436م)⁽⁴⁾.
- 5 — أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله القلشاني (ت 847هـ / 1443م)⁽⁵⁾.
- 6 — أبو العباس محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله بن عوض بن ناصر الدين، ابن التنسي (ت 853هـ / 1449م)⁽⁶⁾.
- 7 — أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي الشهير بالرّاعي (ت 853هـ / 1449م)⁽⁷⁾.
- 8 — طاهر بن محمد بن علي بن محمد زين الدين التويري المالكي (ت 856هـ / 1452م)⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 295. التنبكي، نيل الإبتهاج / 615. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 261. نويهض، م.س / 198.

⁽²⁾ أنظر مصادر ترجمته / 133.

⁽³⁾ أنظر ترجمته في: كفاية المحتاج، 1 / 56. السخاوي، م.س، 10 / 121. القرافي، توشيح الديباج / 233.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 510. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 148. السخاوي، م.س، 10 / 121. القرافي، توشيح الديباج / 233.

⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 305. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 248. السخاوي، م.س، 6 / 137. وفيات النشر يسي / 143. القرافي، توشيح الديباج / 128. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 203.

⁽⁶⁾ أنظر مصادر ترجمته / 151.

⁽⁷⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 530. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 169. السخاوي، م.س، 7 / 203. السيوطي، نظم العقيان / 166 — 167. القرافي، توشيح الديباج / 228. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 290، المقرئ، نفع الطيب، 2 / 694 — 699.

⁽⁸⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 203. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 155. ابن القاضي، درة الحجال، 11 / 281. مخلوف، م.س / 242 — 243. السخاوي، م.س، 4 / 5 — 6. القلصادي، م.س / 129.

- 9 — إبراهيم بن فايد بن موسى بن هلال الزواوي القسنطيني (ت 857هـ / 1453م)⁽¹⁾.
- 10 — أبو علي الحسن بن مخلوف بن مسعود بن سعد المزيلي الراشدي الشهير بأبركان (ت 857هـ / 1453م)⁽²⁾.
- 11 — أبو القاسم مُحب الدين مُحمّد بن مُحمّد بن علي بن مُحمّد بن إبراهيم بن عبد الخالق التّويري القاهري (ت 857هـ / 1453م)⁽³⁾.
- 12 — مُحمّد بن مُحمّد بن يحيى ناصر الدين الشهير بابن المخلطة (ت 858هـ / 1454م)⁽⁴⁾.
- 13 — مُحمّد بن أحمد بن يزيد البرّائي مُحب الدين الأقصرّائي الحنفي (ت 859هـ / 1455م)⁽⁵⁾.
- 14 — أبو مُحمّد عيسى بن سليمان خلف بن داود الشّريف الطُّنُوبي القاهري الشّافعي (ت 863هـ / 1459م)⁽⁶⁾.
- 15 — أبو عبد الله مُحمّد بن سليمان بن داود الجزولي (ت 836هـ / 1459م)⁽⁷⁾.
- 16 — أبو الفضل مُحمّد بن مُحمّد بن أبي القاسم المشدّالي البجائي (ت 865هـ / 1461م)⁽⁸⁾.

(1) أنظر ترجمته في: التنبكّي، نيل الإبتهاج / 56. التنبكّي، كفاية المُحتاج، 1 / 100. السخّاوي، م.س، 1 / 116. ابن القاضي، م.س، 1 / 193. القرافي، توشيح الدّيباج / 47 — 48. مخلوف، م.س، 1 / 262.

(2) أنظر ترجمته في: التنبكّي، نيل الإبتهاج / 161 — 162. التنبكّي، كفاية المُحتاج، 1 / 122. القلصادي، م.س / 108.

(3) أنظر ترجمته في: التنبكّي، نيل الإبتهاج / 311. السخّاوي، م.س، 9 / 246. مخلوف، م.س / 243.

(4) أنظر ترجمته في: التنبكّي، نيل الإبتهاج / 535. التنبكّي، كفاية المُحتاج، 2 / 175 — 176. ابن القاضي، درة المجال، 2 / 291. السخّاوي، م.س، 10 / 27. القرافي، توشيح الدّيباج / 225 / 226. مخلوف، م.س / 256.

(5) أنظر ترجمته في: ابن تغري بردي، م.س، 16 / 179 — 180. السُّيوطي، نظم العقيان / 138 — 139.

(6) أنظر ترجمته في: السخّاوي، م.س، 6 / 153 — 154.

(7) أنظر ترجمته في: التنبكّي، نيل الإبتهاج / 538. التنبكّي، كفاية المُحتاج، 2 / 179. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 1 / 204. السخّاوي، م.س، 7 / 258. ابن القاضي، درة المجال، 2 / 292. القرافي، توشيح الدّيباج / 206.

(8) أنظر ترجمته في: التنبكّي، نيل الإبتهاج / 538. التنبكّي، كفاية المُحتاج، 2 / 182. ابن القاضي، درة المجال، 2 / 293. القرافي، توشيح الدّيباج / 213. وفيات الونشريسي / 146. القلصادي، م.س / 127. الحفناوي، م.س، 1 / 105.

- 17 — أبو إسحاق أبو سالم إبراهيم بن محمد بن علي اللّتيّ التّازي (ت 866هـ — / 1462م)⁽¹⁾.
- 18 — أبو الفرج بن أبي يحيى حفيد أبي عبد الله الشّريف التّلمساني (ت 868هـ — / 1464م)⁽²⁾.
- 19 — أبو عبد الله محمد بن الحسن بن مخلوف الرّاشدي الشّهير بأبركان (ت 868هـ — / 1463م)⁽³⁾.
- 20 — أحمد بن محمد بن عبد الله التّجاني شهاب الدّين الشّهير بابن كُحَيْل التّونسي (ت 869هـ — / 1464م)⁽⁴⁾.
- 21 — أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبّادي التّلمساني عُرف بابن العبّاس (ت 871هـ — / 1466م)⁽⁵⁾.
- 22 — أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن خلف الثّعالبي الجعفري الجزائري (ت 876هـ — / 1471م)⁽⁶⁾.
- 23 — أبو زكرياء يحيى بن يدير بن عتيق التّدلسي، فقيه توات (ت 877هـ — / 1472م)⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 58 — 63. الحفناوي، م.س، 2 / 11 — 16. وفيات النشريسي / 146.

⁽²⁾ أنظر ترجمته في: وفيات النشريسي / 147.

⁽³⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 220. التنبكي، نيل الإبتهاج / 543. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 185. القرافي، توشيح الدّيباج / 184. وفيات النشريسي / 147. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 294. مخلوف، م.س / 262. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 89.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 62. السخّاوي، م.س، 2 / 136. ابن القاضي، درة الحجال، 1 / 88. القرافي، توشيح الدّيباج / 57 — 58.

⁽⁵⁾ أنظر مصادر ترجمته / 109.

⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 257. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 200. السخّاوي، م.س، 4 / 152. وفيات النشريسي / 149. القرافي، توشيح الدّيباج / 120. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 84. مخلوف، م.س / 265. السراج، م.س / 156. الحفناوي، م.س، 1 / 67. الكتّاني، فهرس الفهارس، 2 / 131. الحضيكي، م.س، 2 / 288. البغدادي، هدية العارفين، 1 / 432.

⁽⁷⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 637. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 281. الحفناوي، م.س، 1 / 194. لقط الفرائد / 265. وفيات النشريسي / 150. التنبكي، نيل الإبتهاج / 359. ابن القاضي، درة الحجال، 3 / 336.

- 24 — أحمد بن يونس بن سعيد القسنطيني (ت 878هـ / 1473م)⁽¹⁾.
- 25 — أبو زكرياء أمين الدين يحيى بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن الشيخ شمس الدين الأقرائي (ت 880هـ / 1475م)⁽²⁾.
- 26 — يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي (883هـ / 1478م)⁽³⁾.
- 27 — أبو الحسن علي بن محمد بن محمد البسطي القلصادي (ت 891هـ — / 1486م)⁽⁴⁾.
- 28 — أبو محمد عبد الله بن عبد الواحد الورياجلي الفاسي (ت 894هـ / 1489م)⁽⁵⁾.
- 29 — أبو جعفر أبو العباس أحمد بن أبي يحيى، حفيد أبي عبد الله الشريف التلمساني (ت 895هـ / 1490م)⁽⁶⁾.
- 30 — أبو عبد الله محمد بن يوسف بن الحسن السنوسي التلمساني (895هـ — / 1490م)⁽⁷⁾.
- 31 — أحمد بن محمد بن زكري (ت 899هـ / 1494م)⁽⁸⁾.

(1) أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 126. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 62. السخاوي، م.س، 2 / 252. الحفناوي، م.س، 2 / 106 — 107. القرافي، توشيح الديباج / 65 — 66. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 50.

(2) أنظر ترجمته في: السيوطي، حُسن المحاضرة، 1 / 413. السيوطي، نظم العقيان / 177 — 178. ابن العماد، م.س، 7 / 328. السخاوي، م.س، 10 / 240 — 243.

(3) أنظر مصادر ترجمته / 129.

(4) أنظر مصادر ترجمته / 69.

(5) أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 233. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 177. ابن عسكر الشفشاوي، م.س، 30 — 33. القرافي، توشيح الديباج / 11. وفيات الونشريسي / 152. ابن غازي، م.س / 113 — 118. ابن القاضي، درة المجال، 3 / 54. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 2 / 439. الكتاني، سلوة الأنفاس، 3 / 303. مخلوف، م.س / 266.

(6) أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 44. التنبكي، نيل الإبتهاج / 123. وفيات الونشريسي / 152. القرافي، توشيح الديباج / 11. ابن القاضي، درة المجال، 1 / 89. مخلوف، م.س / 267. الحفناوي، م.س، 2 / 96.

(7) أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 237. التنبكي، نيل الإبتهاج / 572. ابن عسكر الشفشاوي، م.س / 121. ابن القاضي، درة المجال، 2 / 141 — 142.

(8) أنظر مصادر ترجمته / 97.

32 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الجليل الحافظ التَّنسي التَّلَمساني (ت 899هـ / 1494م)⁽¹⁾.

33 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن الخطيب مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التَّلَمساني المعروف بالكفيف ولد ابن مرزوق الحفيد (ت 901هـ / 1495م)⁽²⁾.

34 — مُحَمَّد بن عبد العزيز، المعروف بالحاج عزُّوز الصَّنْهاجي المكناسي⁽³⁾.

هـ — شهادة العلماء له :

قال السُّيوطي: « رأيت في طبقات الفقهاء لبعض الشَّاميين، تفرَّد على رأس الثمانمائة، خمسة علماء، بخمسة علوم، البلقيني بالفقه، والعراقي بالحديث، والعُماري بالنحو، والشَّيرازي — صاحب القاموس — باللغة، ولا أستحضر الخامس »⁽⁴⁾.

وقال فيه الكتَّاني، بعد أن أسرد شيوخ ابن مرزوق الحفيد: « وهذا فخر كبير، اجتماع هؤلاء كلُّهم له، وناهيك منه بجده والعراقي وابن عرفة وابن خلدون وصاحب القاموس وابن الملتن والبلقيني والعيني والبُرزلي، فَقَلَّ أن يجتمع مثل هؤلاء في مشيخته من مُجيزيه »⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ أنظر مصادر ترجمته / 106.

⁽²⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 249. التنبكتي، نيل الإبتهاج / 574. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 216 — 217. ابن غازي، م.س / 169 — 186. وفيات الونشريسي / 154. القرافي، توشيح الديباج / 229. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 144.

⁽³⁾ أنظر ترجمته في: التنبكتي، نيل الإبتهاج / 523. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 162. ابن غازي، م.س / 66. القرافي، م.س / 207.

⁽⁴⁾ السُّيوطي، بغية الوعاة، 1 / 230.

⁽⁵⁾ الكتَّاني، سلوة الأنفاس، 2 / 396.

وقال ابن حجر العسقلاني: « نَعَمْ الرَّجُلُ هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْفُنُونِ، وَحُسْنُ الْخَطِّ وَالْخُلُقِ وَالْوَفَاءُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالْأَدَبُ التَّامُّ »⁽¹⁾، ليضيف: « كَانَ نَزِيهًا، عَفِيفًا، مُتَوَاضِعًا، سَمِعَ مِنِّي وَسَمِعْتُ مِنْهُ »⁽²⁾.

وقال فِي حَقِّهِ، تَلْمِيزُهُ أَبُو الْفَرَجِ بْنِ أَبِي يَحْيَى الشَّرِيفُ: « شَيْخُنَا الْإِمَامُ، عَالِمًا، عَلَمًا، جَامِعَ شَتَاتِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ، حِفْظًا، وَفَهْمًا، وَتَحْقِيقًا »⁽³⁾، ليضيف التَّنْبِيْهِي: « شَيْخُ الشُّيُوخِ وَخَاتِمَةُ النُّظَارِ، ذُو التَّحْقِيقَاتِ الْبَدِيعَةِ وَالْأَبْحَاثِ الْأَنِيْقَةِ الْغَرِيبَةِ »⁽⁴⁾.

وقال فِيهِ تَلْمِيزُهُ أَبُو زَيْدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الثَّعَالِبِيُّ: « الْإِمَامُ، الْحَبِيرُ، الْهَمَّامُ، الْعَلَمُ، الصَّدْرُ الْكَبِيرُ، الْمُحَدِّثُ الثَّقَةُ، بَقِيَّةُ الْمُحَدِّثِينَ، وَإِمَامُ الْحِفْظَةِ الْأَقْدَمِينَ »⁽⁵⁾، ليضيف ابن العباس: « آخِرُ الْأَئِمَّةِ الْحُفَاطِ، إِمَامًا مَوْثِقًا مُفِيدًا، مُتَطَلِّعًا فِي الْعُلُومِ، مُحَدِّثًا رَحَلًا »⁽⁶⁾.

وَأَفْرَدَهُ تَلْمِيزُهُ يَحْيَى الْمَازُونِيُّ بِقَوْلِهِ: « شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ، بَقِيَّةُ النُّظَارِ، وَالْمُجْتَهِدِينَ، ذُو التَّصَانِيفِ الْعَجِيبَةِ، وَالْفَوَائِدِ الْغَرِيبَةِ، مُسْتَوْفِي الْمَطَالِبِ وَالْحَقُوقِ »⁽⁷⁾.

وَيُمِيزُهُ الْحَافِظُ التَّنْسِي بِقَوْلِهِ: « لَمْ نَرِ فِيْمَنْ أَدْرَكْنَا مِنَ الشُّيُوخِ، مَنْ تَمَرَّنَ عَلَى قَوْلِ: لَا أُدْرِي وَكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، كَشَيْخُنَا الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ رَئِيسِ عُلَمَاءِ الْغَرْبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْزُوقٍ »⁽⁸⁾.

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 3 / 452.

(2) م.ن، ص.ن.

(3) ابن مريم، م.س / 204. التنبكي، نيل الإبتهاج / 502. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 139.

(4) التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 137 — 138.

(5) ابن مريم، م.س / 204. التنبكي، نيل الإبتهاج / 502. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 139.

(6) ابن مريم، م.س / 204. التنبكي، نيل الإبتهاج / 502. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 139.

(7) أنظر / 226.

(8) ابن مريم، م.س / 207. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 142.

و — مولده ووفاته ومكان قبره :

ولادته على ما ذكر هو نفسه في كتابه — إظهار صدق المودّة⁽¹⁾ — : « ليلة الإثنين، الرَّابِعُ عشر من شهر ربيع الأول عام: 766هـ / 1364م ». وتوفيَّ يوم الخميس عند صلاة العصر، رابعَ عشر من شعبان عام: 842هـ / 1439م⁽²⁾، وصُلِّيَ عليه بالجامع الأعظم، بعد صلاة الجمعة، ودُفِنَ بالروضة⁽³⁾.

ز — مؤلفاته :

- 1 — أرجوزة⁽⁴⁾ في نظم تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني⁽⁵⁾.
- 2 — أرجوزة⁽⁶⁾ نظم الخونجى⁽⁷⁾.
- 3 — أرجوزة⁽⁸⁾ من ألف بيت في مُحَاذَة: حرز الأمانى، للشَّاطِبي⁽⁹⁾.
- 4 — أرجوزة⁽¹⁰⁾ في نظم تلخيص أعمال الحساب، لابن البناء⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ ابن مرزوق الحفيد، إظهار صدق المودّة / ورقة 1و.

⁽²⁾ القلصادي، م.س / 97 — 98.

⁽³⁾ م.ن / ص.ن.

⁽⁴⁾ تُسَبَّ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكتي، نيل الإبتهاج / 506 — 507. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 192.

⁽⁵⁾ أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الرحمان بن عمر جلال الدِّين القزويني الدَّمشقي، قاضي القضاة (ت 739هـ / 1338م)، من مؤلفاته: تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، الإيضاح. أنظر ترجمته في: ابن قاضي شهبة، م.س، 2 / 286. ابن العماد، م.س، 6 / 123 — 124.

⁽⁶⁾ تُسَبَّ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. القرافي، توشيح الديباج / 172. التنبكتي، نيل الإبتهاج / 506.

⁽⁷⁾ أبو عبد الله مُحَمَّد بن نامور بن عبد الملك، فضل الدِّين الخونجى الشَّافعي، فارسي الأصل (ت 646هـ / 1248م)، انتقل إلى مصر وولِّي قضاؤها، من تصانيفه: الموجز، والجمال.

⁽⁸⁾ تُسَبَّ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكتي، نيل الإبتهاج / 506 — 507.

⁽⁹⁾ أنظر ترجمته / 106.

⁽¹⁰⁾ تُسَبَّ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكتي، نيل الإبتهاج / 506 — 507. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 192.

⁽¹¹⁾ أنظر ترجمته / 112.

- 5 — أرجوزة⁽¹⁾ في اختصار ألفية ابن مالك⁽²⁾.
- 6 — إسماع الصُّم في إثبات الشُّرف من قبل الأم⁽³⁾.
- 7 — تفسير المائدة ومريم⁽⁴⁾.
- 8 — الآيات الواضحات⁽⁵⁾ في وجه دلالات المعجزات⁽⁶⁾.
- 9 — أنوار الدَّراري⁽⁷⁾ في مكررات البخاري⁽⁸⁾.
- 10 — إغتنام⁽⁹⁾ الفرصة في مُحادثة عالم قفصة⁽¹⁰⁾.
- 11 — الإعراف في ذكر ما في لفظ أبي هريرة من الإنصراف⁽¹¹⁾.

(1) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 506 — 507.

(2) أنظر ترجمته / 110.

(3) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، النيل / 506 — 507. القرافي، توشيح الديباج / 172. ونُسب لابن الخطيب في: عبد الحفيظ منصور، عباس عبد الله كنه، فهرس المخطوطات المصورة، راجعه: خالد عبد الكريم جمعة، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1986، 1 / 188.

(4) ابن مرزوق، المجموع، ورقة 50و.

(5) عند السخاوي: الآيات البينات. أنظر: عند القرافي، الآيات البينات في وجوه دلالات المعجزات. أنظر: القرافي، توشيح الديباج / 172.

(6) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 506 — 507. القرافي، توشيح الديباج / 172.

(7) عند السخاوي: أنوار الدَّراري. أنظر: عند ابن مريم والقرافي: أنواع الدَّراري. أنظر: ابن مريم، م.س / 211. القرافي، توشيح الديباج / 172.

(8) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 506 — 507. القرافي، توشيح الديباج / 172. الكتاني، سلوة الأنفاس، 2 / 197.

(9) عند السخاوي، والقرافي: انتهاز الفرصة. أنظر: السخاوي، م.س، 7 / 51. القرافي، توشيح الديباج / 172.

(10) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 506 — 507. القرافي، توشيح الديباج / 172. وقد أورد الونشريسي جواب هذا في المعيار. أنظر: الونشريسي، المعيار، 1 / 32 — 37. 2 / 101 — 103. 4 / 427 — 428.

(11) ذكر ابن غازي، أن ابن مرزوق كان يصرف لفظ أبي هريرة، وأنَّ الأشياخ الفاسيين بلغهم ذلك فخالفوه، ومال شيخنا النحوي، وأبو عبد الله القوري، لمذهب الفاسيين لوجوه طال بحثي معه — أي شيخه النحوي —. أنظر: ابن غازي، م.س / 63 — 64.

نُسِبَ إليه في: البغدادي، إيضاح المكنون، 1 / 97. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 192، ونسبه التنبكي و ابن مريم، إلى ابن العباس التلمساني، وسماه: الإنصاف في ذكر ما في لفظ أبي هريرة من الإنصراف. أنظر: ابن مريم، م.س / 214. التنبكي، نيل الإبتهاج / 299.

- 12 — إيضاح المسالك على ألفية ابن مالك⁽¹⁾.
 13 — كلام على التسهيل⁽²⁾.
 14 — فهرسته⁽³⁾.
 15 — تقرير الدليل الواضح المعلوم على جواز النسخ في كاغد الرُّوم⁽⁴⁾.
 16 — تفسير سورة الإخلاص⁽⁵⁾.
 17 — الحديقة⁽⁶⁾.
 18 — الدخائر القراطيسية في شرح الشَّقْراطيسية⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ شرح على ألفية ابن مالك، لم يكمله، وصل فيه إلى إسم الإشارة، أو الموصول، في مُجلّد كبير. أنظر: التنبكي، النيل / 507.

نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، توشيح الدِّياج / 172.

⁽²⁾ ابن مرزوق، المجموع، ورقة 50.

⁽³⁾ م.ن، ص.ن.

⁽⁴⁾ فرغ منه بتاريخ: 9 ربيع الثاني 812هـ / 1409م، وهو يؤكّد فيه انتشار الورق الأجنبي — لعهد — في أكثر الشّمال الأفريقي، سواحله وصحرائه، غير فاس والأندلس، فإنّهما ينتجان الورق العربي. أنظر / . المثوني، تاريخ الوراقة المغربية / 58.

وقد ورد عند البغدادي بعنوان: « دليل الواضح المعلوم على طهارة ورق الرُّوم ». أنظر: البغدادي، هدية العارفين، 2 / 192. وعند ابن مريم والتنبكي، بعنوان: « الدليل الواضح المعلوم على طهارة كاغد الرُّوم ». أنظر: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507.

⁽⁵⁾ نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 192. نويهض، م.س / 142. نويهض، معجم المفسّرين، 2 / 484.

⁽⁶⁾ مُختصر لكتابه: « روضة الإعلام بأنواع الحديث السّام »، نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، النيل / 507. القرافي، توشيح الدِّياج / 172. بروكلمان، م.س، 7 / 450.

⁽⁷⁾ شرح للامية السيرة النبوية، للشيخ أبو مُحمّد عبد الله بن يحيى بن علي بن زكرياء الشَّقْراطيسي التّوزري (ت 466هـ / 1073م). أنظر ترجمته في: مخلوف، م.س / 117. الزركلي، م.س، 4 / 144 — 145.

نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، توشيح الدِّياج / 172. المقرئ، نفح الطيب، 5 / 429.

- 19 — الروض البهيج في مسائل الخليج⁽¹⁾.
 20 — روضة الأريب ومنتهى أمل اللبيب في شرح التهذيب⁽²⁾.
 21 — روضة الإعلام بأنواع الحديث التام⁽³⁾.
 22 — شرح المختصر الفرعي⁽⁴⁾.
 23 — شرح التسهيل⁽⁵⁾.
 24 — الشروح الثلاثة على البردة⁽⁶⁾: الأكبر⁽⁷⁾، والأوسط⁽⁸⁾، والأصغر⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ وهو جواب على مسألة وقعت بتلمسان، سُئل عنها مُحَمَّد ابن مرزوق. أنظر: الونشريسي، المعيار، 5 / 334 — 345.

نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، توشيح الديباج / 172. البغدادي، إيضاح المكنون، 1 / 588.

⁽²⁾ وهو شرح لمختصر المدونة، لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم مُحَمَّد البراذعي الأزدي القيرواني (ت 438هـ — / 1046م). أنظر ترجمته في: عياض، ترتيب المدارك، 4 / 708. ابن فرحون، م.س / 182 — 183. مخلوف، م.س / 105.

نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. السخاوي، م.س، 7 / 51. القرافي، توشيح الديباج / 172.

⁽³⁾ منظومة جَمَعَ فيها بين ألفية العراقي وألفية ابن ليون. نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، توشيح الديباج / 172. بروكلمان، م.س، 7 / 450.

⁽⁴⁾ نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، توشيح الديباج / 172.

⁽⁵⁾ نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، توشيح الديباج / 172. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 192.

⁽⁶⁾ قصيدة في مدح النبي صَلَّى الله عليه وسلم، لشرف الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن سعيد بن حماد الدُولامي الصنهاجي البوصيري (ت 696هـ / 1296م). أنظر ترجمته في: ابن العماد، م.س، 5 / 432. الزركلي، م.س، 6 / 139.

⁽⁷⁾ المسمّى بـ: «إظهار صدق المودة في شرح البردة». نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، توشيح الديباج / 172. بروكلمان، م.س، 7 / 450.

⁽⁸⁾ نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507.

⁽⁹⁾ المسمّى بـ: «الإستيعاب لما في البردة من المعاني والبيان والبديع والإعراب». نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. السخاوي، م.س، 7 / 51. القرافي، توشيح الديباج / 172. بروكلمان، م.س، 7 / 450.

- 25 — المتجر الربيع والمسعى الرجيح والمرحب الفسيح⁽¹⁾ في شرح الجامع الصحيح⁽²⁾.
- 26 — عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمة التقليد⁽³⁾.
- 27 — المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج⁽⁴⁾ خبايا الخزرجية⁽⁵⁾.
- 28 — مختصر الحاوي في الفتاوى⁽⁶⁾.
- 29 — المعراج إلى استطمار فوائد أبي سراج⁽⁷⁾.
- 30 — المقنع الشافي⁽⁸⁾.

(1) عند ابن مريم التنبكي، المتجر الربيع والمسعى الرجيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح صحيح البخاري. أنظر: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507.

(2) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، توشيح الديباج / 172.

(3) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. السخاوي، م.س، 7 / 51. القرافي، توشيح الديباج / 172. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 192. ونسبه كارل بروكلمان، لابن مرزوق الخطيب. أنظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 7 / 425.

(4) عند السخاوي: « المفاتيح المرزوقية في استخراج خبر الخزرجية ». أنظر: السخاوي، م.س، 7 / 50. وعند ابن مريم التنبكي: « المفاتيح المرزوقية في استخراج رموز الخزرجية ». أنظر: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507.

(5) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، توشيح الديباج / 172. البغدادي، إيضاح المكنون، 2 / 230.

(6) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد النور الحميري التونسي (كان حياً سنة: 726هـ / 1325م)، من مؤلفاته: « إختصار تفسير الإمام فخر الدين ابن الخطيب ». أنظر ترجمته في: ابن فرحون، م.س / 419. مخلوف، م.س / 206.

(7) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507.

(8) عبارة عن أجوبة على مسائل نحوية ومنطقية، طرحها أبو القاسم محمد بن محمد بن سراج الأندلسي الغرناطي (848هـ / 1444م)، على ابن مرزوق الحفيد. أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 308. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 164. مخلوف، م.س / 248.

(8) أرجوزة في علم الميقات، تقع في ألف وسبعمائة بيت. أنظر: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. القرافي، م.س / 172.

- 31 — منتهى الأمل⁽¹⁾ في شرح الجُمْل (2).
- 32 — المُترَع التَّيْل في شرح مُختصر خليل وتصحيح مسائله بالتَّقل والدَّليل⁽³⁾.
- 33 — التُّصح الخالص في الرَّد على مدَّعي رتبة الكامل للنَّاقص⁽⁴⁾.
- 34 — القراءات⁽⁵⁾.
- 35 — الثُّور البدر في التَّعريف بالمقرِّي⁽⁶⁾.
- 36 — نور اليقين في شرح حديث أولياء الله المتَّقين⁽⁷⁾.

- (1) عند ابن مريم والتنبكي: « نهاية الأمل في شرح الجمل ». أنظر: ابن مريم، م.س / 50. التنبكي، النيل / 50. بروكلمان، م.س، 7 / 450.
- (2) نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. السخاوي، م.س، 7 / 51. القرافي، م.س / 172. بروكلمان، م.س، 7 / 450.
- (3) نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 144 — 145.
- (4) نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 144 — 145.
- (5) ألفه ابن مرزوق في الرَّد على عصره وبلدّه، الإمام أبو الفضل قاسم العقباني في فتواه، في مسألة لبعض الصُّوفية بشأن بعض الأعمال، رأى العقباني أنَّها صواب، وخالفه فيها ابن مرزوق. أنظر: الونشريسي، المعيار، 11 / 48 — 73.
- (6) نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 144 — 145. بروكلمان، م.س، 7 / 450. السخاوي، م.س، 7 / 51. القرافي، م.س / 172. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 50.
- (7) له نظم فيها عجيب وعقيدته مشهورة البركة والعلم الكثير والإختصار. أنظر: ابن مرزوق، م.س، ورقة 50 و.
- (8) وهو ترجمة لمحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن علي القرشي التلمساني الشهير بالمقرِّي (ت 759هـ / 1357م)، قاضي الجماعة بمدينة فاس وتلمسان. أخذ عن أبي الإمام عبد الرحمن وعيسى وابن أبي عمران موسى بن يوسف المشدالي، وأبي عبد الله ابن عبد النور وسعيد بن إبراهيم بن علي بن الخياط. أنظر ترجمته في: ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 298 — 299. لسان الدين ابن الخطيب، م.س، 2 / 191 — 226. المقرِّي، نفح الطَّيب، 5 / 204 — 340.
- (9) نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 144 — 145. المقرِّي، نفح الطَّيب، 5 / 204. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 50.
- (10) نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 211. التنبكي، نيل الإبتهاج / 507. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 144 — 145. القرافي، توشيح الديباج / 172.

4 — أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمان المغراوي الخزري
التَّلْمَسَانِي، الشَّهْر بَابِن زَاغُو (782 — 845هـ / 1380 — 1441م)
أ — إسمه:

أحمد⁽¹⁾، بن مُحَمَّد بن عبد الرحمان المغراوي الخزري التَّلْمَسَانِي.

ب — كُنْيَتُهُ وَنِسْبَتُهُ وَاسْمُ شُهْرَتِهِ:

كُنْيَتُهُ⁽²⁾: أَبُو الْعَبَّاسِ، وَنِسْبَتُهُ⁽³⁾: الْمَغْرَاوِي، وَعُرِفَ وَاشْتَهَرَ بِأَبْنِ زَاغُو⁽⁴⁾.

ج — شُيُوخُهُ:

1 — مُحَمَّد بن أحمد بن علي بن يحيى بن علي بن مُحَمَّد بن القاسم بن حَمُود بن ميمون بن علي بن عبيد الله بن عمر بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الشَّريف التَّلْمَسَانِي المعروف بالعلوي (ت 771هـ / 1369م)⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 118 — 119. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 54. القرافي، توشيح الدياج / 41. ابن مريم، م.س / 42 — 43. نويهض، معجم المفسرين، 71. الزركلي، م.س، 1 / 227. الزركشي، م.س / 140. مخلوف، م.س / 254. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 39.

⁽²⁾ القلصادي، م.س / 102 — 103.

⁽³⁾ قبيلة بربرية أسست مدينة وهران حوالي القرن: 3هـ / 9م، يمتد موطنها من تلمسان غرباً إلى الشلف شرقاً، ظهرت منها إمارة بني حزر، ثم إمارة زيري بن عطية الصنهاجي، في القرن: 4هـ / 10م. أنظر: ابن خلدون، العبر، 7 / 134. ابن عذارى، م.س، 1 / 189 — 200.

⁽⁴⁾ ابن مريم، م.س / 42 — 43. التنبكي، نيل الإبتهاج / 118 — 119. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 54. القرافي، توشيح الدياج / 41. نويهض، معجم المفسرين، 71. الزركلي، م.س، 1 / 227. الزركشي، 140. مخلوف، م.س / 254. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 39. أعلام الفكر والتصوف بالجزائر، 1 / 73.

⁽⁵⁾ أنظر مصادر ترجمته / 87.

2 — أبو عثمان سعيد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد العبَّاني (ت 811هـ / ت 1408م)⁽¹⁾.

د — تلاميذه:

- 1 — أبو زكرياء يحيى بن يدير بن عتيق التدلسي (ت 877هـ / 1472م)⁽²⁾.
- 2 — أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي القرشي البسطي الشهير بالقلصادي (815 — 891هـ / 1412 — 1486م)⁽³⁾.
- 3 — أحمد بن مُحَمَّد بن زكري المانوي التلمساني (ت 899هـ / 1494م)⁽⁴⁾.
- 4 — مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي التلمساني (ت 899 / 1494)⁽⁵⁾.

هـ — شهادة العلماء له:

قال عنه تلميذه القلصادي في رحلته⁽⁶⁾: « شيخنا وبركتنا، الفقيه، الإمام، المفتي، المصنّف، المدرّس، المؤلّف، أعلم النَّاس في وقته في التّفسير، وأفصحهم في التعبير، ... وقدم راسخة في التصوّف، مع الذّوق السّليم، والفهم المستقيم، وبه يُضرب المثل، في الزّهد والعبادة ». وحلاه ابن مريم بقوله : « الشّيخ العالم، الفاضل، الولي، الصّالح، الصّوفي، الزّاهد، العلّامة، المُحقّق، القدوة، المصنّف، النَّاسك، العابد »⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 106. التنبكتي، نيل الإبتهاج / 189. الزركلي، م.س، 3 / 101. ابن فرحون، م.س / 124. مخلوف، م.س / 250. التنبكتي، كفاية المحتاج، 1 / 280. وفيات الونشريسي / 137. لقط الفرائد / 236. الحفناوي، م.س، 2 / 153.

⁽²⁾ أنظر مصادر ترجمته / 157.

⁽³⁾ أنظر مصادر ترجمته / 69.

⁽⁴⁾ أنظر مصادر ترجمته / 97.

⁽⁵⁾ أنظر مصادر ترجمته / 106.

⁽⁶⁾ القلصادي، م.س / 102 — 103.

⁽⁷⁾ ابن مريم، م.س / 41.

وقال فيه الحفناوي: « وأفعاله مرضية، وسجاياه مَحمودة، لولا عجائب صنعه تعالى ما يثبت تلك الفضائل في لحم وعصب، لا أعلمُ عنه أنه كان يأمر بفعل ويُخالفه »⁽¹⁾.

و — مولده ووفاته ومكان قبره:

مولده⁽²⁾، في حدود سنة : 782 / 1380، وتوفيَّ، يوم الخميس عند وقت العصر الرَّابع عشر من ربيع الأول سنة: 845هـ / 2 أوت 1441م⁽³⁾، في زمن من الوباء، وصلى عليه بعد صلاة الجمعة بالجامع الأعظم، ودفن خارج المدينة بطريق العُباد⁽⁴⁾، في موضع بالقرب من عين ونزوته⁽⁵⁾، وكان عمره ثلاث وستين سنة.

ز — مؤلفاته:

1 — الإحياء⁽⁶⁾ ومُختصره⁽⁷⁾.

2 — تفسير الفاتحة⁽⁸⁾.

3 — شرح التَّلَمسانية في الفرائض⁽⁹⁾.

4 — شرح التَّلخيص⁽¹⁰⁾.

(1) الحفناوي، م.س، 2 / 50.

(2) ابن مريم، م.س / 43. التنبكي، نيل الإبتهاج / 120. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 56.

(3) القلصادي، م.س / 105.

(4) على مقربة من تلمسان بها قبور الأولياء التَّلَمسانيين. أنظر: القلصادي، م.س / 106.

(5) تقع شمال غربيّ ضريح أبي مدين، على بُعد حوالي ثلث كلم، وأزيلت في عهد الإستقلال. أنظر: القلصادي، م.س /

106.

(6) للغزالي. نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 42.

(7) للبلاي، نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 43. التنبكي، نيل الإبتهاج / 118.

(8) نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 43. التنبكي، نيل الإبتهاج / 118.

(9) في الفرائض. نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 43. التنبكي، نيل الإبتهاج / 119.

(10) لوالده موسى. نُسب إليه في: ابن مريم، م.س / 42. التنبكي، نيل الإبتهاج / 119.

5 — فتاوى⁽¹⁾.

6 — لطائف المنن⁽²⁾.

7 — مختصر ابن الحاجب الفرعي⁽³⁾.

8 — مختصر الشيخ خليل⁽⁴⁾.

9 — منتهى التوضيح⁽⁵⁾.

5 — أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني (768 — 854هـ / 1368 — 1450م) أ — إسمه:

قاسم⁽⁶⁾ بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني.

ب — كُنيته ونسبته وإسم شهرته:

كُنيته⁽⁷⁾: أبو الفضل، وأبو القاسم، ونسبته⁽⁸⁾: العقباني.

⁽¹⁾ في أنواع من العلوم، أثبت جُملة منها في كتاب المعيار، ونوازل يحي المازوني. أنظر: ابن مريم، م.س / 43. التنبكي، النيل / 119.

⁽²⁾ نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 43. التنبكي، نيل الإبتهاج / 119.

⁽³⁾ نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 43. التنبكي، نيل الإبتهاج / 119.

⁽⁴⁾ من الأقضية إلى آخره، نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 43. التنبكي، نيل الإبتهاج / 119.

⁽⁵⁾ نسب إليه في: ابن مريم، م.س / 43. التنبكي، نيل الإبتهاج / 119.

⁽⁶⁾ أنظر مصادر ترجمته /.

⁽⁷⁾ ابن مريم، م.س / 147 — 149. التنبكي، نيل الإبتهاج / 365. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 11. السخاوي،

م.س، 6 / 181. مخلوف، م.س / 255. الحفاوي، م.س، 1 / 85. القلصادي، م.س / 106 — 107. ابن قنفذ،

م.س / 253. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 130. البغدادي إسماعيل، إيضاح المكنون، 2 / 243. كحالة، معجم

المؤلفين، 4 / 50.

⁽⁸⁾ نسبة لقرية بالأندلس، وأصل والده منها. أنظر: التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 144.

ج - شيوخه:

- 1 — أبو عثمان سعيد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد العقباني التَّلَمِساني (ت 811هـ — / 1408م)⁽¹⁾.
- 2 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن نعيم بن مُحَمَّد بن حسن بن غنائم البساطي (ت 842هـ / 1438م)⁽⁴⁾.
- 3 — مُحَمَّد بن أحمد بن علي تقي الدين الفاسي (ت 842هـ / 1438م)⁽⁵⁾.
- 4 — أبو العبَّاس، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد الكِناني بن حجر العسقلاني (ت 852هـ / 1448م)⁽⁶⁾.

د - تلاميذه :

- 1 — مُحَمَّد بن العبَّاس بن مُحَمَّد بن عيسى العبَّادي التَّلَمِساني عرف بابن العبَّاس (ت 871هـ / 1466م)⁽⁷⁾.
- 2 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني التَّلَمِساني (ت 871هـ — / 1466م)⁽⁸⁾.

(1) أنظر مصادر ترجمته / 105.

(2) أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 511 — 515. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 149 — 154. ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، 9 / 82. القرافي، توشيح الديباج 189. السيوطي، حسن المحاضرة، 1 / 462. الذيل على رفع الإصر / 220. ابن العماد، م.س، 7 / 245. السخاوي، م.س، 7 / 5. مخلوف، م.س / 241.

(3) أنظر ترجمته في: القلصادي، م.س / 153. الزركلي، م.س، 1 / 173. السخاوي، م.س، 2 / 36 — 40. ابن القاضي، درة الحجال، 1 / 64. ابن العماد، م.س، 7 / 270. القرافي، توشيح الديباج / 171. المقرئ، نفح الطيب، 5 / 429.

(4) أنظر مصادر ترجمته / 102.

(5) أنظر مصادر ترجمته / 102.

(6) أنظر مصادر ترجمته / 102.

- 3 — أبو سالم إبراهيم بن قاسم بن سعيد بن مُحَمَّد العقْباني التَّلْمساني (ت 880هـ — / 1470م)⁽¹⁾.
- 4 — أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ — / 1478م)⁽²⁾.
- 5 — أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد القلصادي (ت 891هـ — / 1486م)⁽³⁾.
- 6 — أحمد بن مُحَمَّد بن زكري المائوي التَّلْمساني (ت 899هـ — / 1494م)⁽⁴⁾.
- 7 — مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الجليل التَّنسي التَّلْمساني (ت 899هـ — / 1494م)⁽⁵⁾.
- 8 — مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن الخطيب مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التَّلْمساني الكفيف (ت 901هـ — / 1495م)⁽⁶⁾.
- 9 — أبو البركات بن أبي يحيى بن أبي البركات التَّلْمساني⁽⁷⁾.

هـ — شهادة العلماء له:

قال في حقّه تلميذه مُحَمَّد بن العباس : « شيخنا مفتي الأمة، علامة المحققين، وصدر الأفاضل المبرزين »⁽⁸⁾، وقال فيه تلميذه يحيى المازوني : « شيخنا شيخ الإسلام، علّم الأعلام، العارف بالقواعد والمباني، أبو الفضل العُقْباني »⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 65. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 108. ابن القاضي، درة الحجال، 1 / 196. ابن مريم، م.س / 57. مخلوف، م.س / 265.

⁽²⁾ أنظر مصادر ترجمته / 129.

⁽³⁾ أنظر مصادر ترجمته / 69.

⁽⁴⁾ أنظر مصادر ترجمته / 97.

⁽⁵⁾ أنظر مصادر ترجمته / 106.

⁽⁶⁾ أنظر مصادر ترجمته / 159.

⁽⁷⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 155.

⁽⁸⁾ ابن مريم، م.س / 147. التنبكي، نيل الإبتهاج / 365. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 12.

⁽⁹⁾ ابن مريم، م.س / 147. التنبكي، نيل الإبتهاج / 365. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 12.

وصفه القلصادي في رحلته⁽¹⁾، بقوله: « شيخنا وبركتنا الإمام، الفقيه، المعمّر، مُلْحِقَ الأصاغر بالأكابر، العديمُ النظراء والأقران، المرتقي درجة الإجتهد بالدليل والبرهان، سيدي أبو الفضل قاسم العُقباني »، وقال تلميذه الحافظ التّنسي : « شيخنا الإمام العلامة، وحيد دهره، وفريد عصره »⁽²⁾.

و — مولده ووفاته ومكان قبره:

مولده⁽³⁾: سنة 768هـ / 1368م، وتوفيَّ في شهر ذي القعدة، من عام أربعة وخمسين وثمانمائة: ديسمبر 1450م، أو أوائل جانفي 1451م⁽⁴⁾، وصلى عليه بالجامع الأعظم، ودفن بغربية بالرّوضة⁽⁵⁾.

ز — مؤلفاته:

- 1 — أرجوزة في اجتماع الصّوفية⁽⁶⁾.
- 2 — تعليق على فرعِي ابن الحاجب⁽⁷⁾.

(1) القلصادي، م.س / 106.

(2) ابن مريم، م.س / 147. التنبكتي، نيل الإبتهاج / 365. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 12.

(3) نويهض، معجم أعلام الجزائر / 130.

(4) القلصادي، م.س / 107.

(5) م.ن / ص، ن.

(6) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 148. التنبكتي، نيل الإبتهاج / 366. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 13.

(7) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 148. التنبكتي، نيل الإبتهاج / 366. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 13.

6 — أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبّادي التّلمساني،
عُرف بابن العباس (ت 871هـ / 1466م)
أ — إسمه:

محمد⁽¹⁾، بن العباس بن محمد بن عيسى العبّادي التّلمساني.

ب — كُنيتُه ونِسبته وإسم شهرته:

كُنيتُه⁽²⁾: أبو عبد الله، ونِسبته⁽³⁾: العبّادي، وعُرف واشتهر بابن العباس⁽⁴⁾.

ج — شيوخه:

- 1 — أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن
مرزوق العجيسي التّلمساني عرف بالحفيد (ت 842هـ / 1439م)⁽⁵⁾.
2 — أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العبّاني التّلمساني (ت 854هـ / 1450م)⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أنظر مصادر ترجمته / 109.

⁽²⁾ ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188. القلصادي، م.س / 109. السخاوي، م.س، 7 / 278. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 2 / 205. مخلوف، م.س / 264. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر / 153.

⁽³⁾ ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188. القلصادي، م.س / 109. السخاوي، م.س، 7 / 278. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 2 / 205. مخلوف، م.س / 264. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر / 153.

⁽⁴⁾ التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188. ابن مريم، م.س / 223. القلصادي، م.س / 109. السخاوي، م.س، 7 / 278. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 2 / 205. مخلوف، م.س / 264. عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر / 153.

⁽⁵⁾ أنظر مصادر ترجمته / 30.

⁽⁶⁾ أنظر مصادر ترجمته / 105.

د — تلاميذه:

- 1 — عبد الله بن عبد الواحد الورياجلي الفاسي (كان حيا سنة 876هـ / 1374م) ⁽¹⁾.
- 2 — أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م) ⁽²⁾.
- 3 — أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني (ت 895هـ / 1490م) ⁽³⁾.
- 4 — أحمد بن محمد بن زكري الماثوي التلمساني (ت 899هـ / 1494م) ⁽⁴⁾.
- 5 — محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي التلمساني (ت 899هـ / 1494م) ⁽⁵⁾.
- 6 — محمد بن محمد بن أحمد بن الخطيب محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني الكفيف (ت 901هـ / 1495م) ⁽⁶⁾.
- 7 — محمد بن أبي الفضل بن سعيد بن سعد التلمساني (ت 901هـ / 1495م) ⁽⁷⁾.

هـ — شهادة العلماء له:

عده ابن مريم: «من أكابر علماء تلمسان وأحد أوعية العلم بها» ⁽⁸⁾، وقال عنه عبد الباسط في رحلته ⁽⁹⁾: «اجتمعت بالشيخ الإمام العالم العلامة، أبي عبد الله محمد بن العباس، شيخ تلمسان وعالمها، وخطيب جامع العباد، فوجدته بحرًا في الفنون العلمية، آية في ذلك».

⁽¹⁾ أنظر مصادر ترجمته / 158.

⁽²⁾ أنظر مصادر ترجمته / 129.

⁽³⁾ أنظر مصادر ترجمته / 89.

⁽⁴⁾ أنظر مصادر ترجمته / 97.

⁽⁵⁾ أنظر مصادر ترجمته / 106.

⁽⁶⁾ أنظر مصادر ترجمته / 159.

⁽⁷⁾ أنظر مصادر ترجمته / 111.

⁽⁸⁾ ابن مريم، م.س / 223.

⁽⁹⁾ برونشفيك، رحلتان إلى شمال إفريقيا / 43.

ووصفه القلصادي في رحلته⁽¹⁾ بـ: « الفقيه الإمام سيدي أبو عبد الله مُحَمَّد بن العباس، متفَنُّ في العلوم »، وقال عنه تلميذه يحيى المازوني: « شيخنا الإمام الحافظ، المتفَنُّ، بقيَّة النَّاسِ »⁽²⁾، وقال فيه الحفيد ابن مرزوق: « شيخنا و مفيدنا، العالم المطلق، الإمام الكبير الشَّهير »⁽³⁾. وقال عنه الورياجلي: « شيخنا الإمام العالم المُحقِّق، قرأتُ عليه جُملة من شرح التَّسهيل لمؤلِّفه، ومن جُمْل الخونَجي، ولازمته في مُهمَّات مسائل الفقه فإذا دَخَلَتْهُ مَمْلُوءَةٌ الجراب »⁽⁴⁾.

و — مولده⁽⁵⁾ ووفاته ومكان قبره:

توفيَّ بالطَّاعون آخر: 871 هـ / 1466م⁽⁶⁾، وقيل⁽⁷⁾ في: 18 ذي الحِجَّة، ودفن بالعباد.

ز — مؤلفاته:

- 1 — شرح لامية الأفعال⁽⁸⁾.
- 2 — شرح جُمْل الخونَجي⁽⁹⁾.
- 3 — العروة الوثقى في تنزيه الأنبياء عن فرية الإلقاء⁽¹⁰⁾.
- 4 — المنهل الأصفى⁽¹¹⁾.

(1) القلصادي، م.س / 109.

(2) أنظر / ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188.

(3) ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188.

(4) ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188.

(5) لم تذكر مصادر ترجمته تاريخ ولادته.

(6) ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188.

(7) ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188.

(8) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188.

(9) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 223. التنبكي، نيل الإبتهاج / 547. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 188.

(10) نُسِبَ إليه في: ابن مريم، م.س / 223.

(11) نُسِبَ إليه في: البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 2 / 205.

الفرع الثاني: تلاميذه

1 – أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي
(834 – 914هـ / 1430 – 1508م).

أ – إسمه:

أحمد⁽¹⁾، بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي.

ب – كُنيته ونسبته وإسم شهرته:

كُنيته: أبو العباس⁽²⁾، وعُرف واشتهر بالونشريسي⁽³⁾.

⁽³⁾ أنظر ترجمته في: الونشريسي، المعيار، 1 / 9. الونشريسي، المنهج الفائق، 1 / 59 – 64. ابن مريم، م.س / 52 – 53. التنبكيتي، نيل الإبتهاج / 135 – 136. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 1 / 70. الحجوي، م.س، 2 / 256 – 257. الورثيلائي، 1974 / 427 – 428. الشفشراوي، م.س / 47 – 48. المقرئ، نفح الطيب، 7 / 335. المقرئ، أزهار الرياض، 3 / 65 – 66. الناصري، م.س، 4 / 165. الزركلي، م.س، 1 / 269 – 270. البغدادي، إيضاح المكنون، 1 / 113. البغدادي، هدية العارفين، 1 / 138. مخلوف، م.س، 1 / 274 – 276. السراج، م.س، 1 / 634 – 635. الكتّاني، سلوة الأنفاس، 2 / 153 – 155. الحفناوي، م.س، 1 / 62 – 63. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 156 – 157. ابن القاضي، درة الحجال، 1 / 91 – 92. ابن سودة، م.س، 2 / 317. القرافي، توشيح الدياج / 65. الكتّاني، فهرس الفهارس، 3 / 1112. كحالة، معجم المؤلفين، 2 / 205. بروكلمان، م.س، 2 / 348. موسوعة أعلام المغرب، 3 / 157. أبو القاسم سعد الله، م.س، 1 / 125. المنجور، م.س / 50 – 55. المثوني، المصادر العربية لتاريخ المغرب / 128. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 49.

⁽⁴⁾ أنظر: الونشريسي، المنهج الفائق / 59. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 49.

⁽⁵⁾ نسبة إلى جبل وانشريس (بزيادة ألف بعد الواو)، جبل بين مليانة وتلمسان. أنظر: ياقوت الحموي، م.س، 5 / 355. وقد صرّح بأنه ونشريس المولد بقوله: « يقول أضعف عبيد الله الآوي إلى كرم مولاه، وشاكره على الذي أولاه العبد المستغفر الحقير: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي الأصل التلمساني المنشأ، الفاسي الاستيطان والدار ». أنظر: الونشريسي، المنهج الفائق / 60. المقرئ، أزهار الرياض، 3 / 65. الكتّاني، سلوة الأنفاس، 2 / 153.

ج - شيوخه:

- 1 — أبو الفضل قاسم بن سعيد بن مُحَمَّد العُقْبَانِي التَّلْمَسَانِي (ت 854هـ / 1450م)⁽¹⁾.
- 2 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن علي بن قاسم الأنصاري عرف بِالْمَرِي (ت 864هـ / 1466م)⁽²⁾.
- 3 — مُحَمَّد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العُقْبَانِي التَّلْمَسَانِي (ت 871 / 1466م)⁽³⁾.
- 4 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن العَبَّاس بن مُحَمَّد بن عيسى العُبَادِي التَّلْمَسَانِي عُرف بابن العَبَّاس (ت 871هـ / 1466م)⁽⁴⁾.
- 5 — مُحَمَّد بن قاسم بن مُحَمَّد بن أحمد القُورِي اللَّخْمِي المكناسي الفاسي (ت 872هـ / 1477م)⁽⁵⁾.
- 6 — أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عيسى المغيلي الشَّهْرِي بِالْجَلَّاب (ت 875هـ / 1470م)⁽⁶⁾.
- 7 — أبو سالم إبراهيم بن قاسم بن سعيد بن مُحَمَّد العُقْبَانِي التَّلْمَسَانِي (ت 880هـ / 1475م)⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ قال عنه أبو العَبَّاس: « شيخنا وشيخنا شيوخنا، الإمام المفتي العالم ». أنظر: وفيات النشريسي، 760.

⁽²⁾ نعتة أبو العَبَّاس بقوله: « شيخنا ومفيدنا المقدَّم ». أنظر: وفيات النشريسي / 769. لقط الفرائد / 769. التنبكيتي، نيل الإبتهاج / 537. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 2 / 179. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 293.

⁽³⁾ قال فيه أبو العَبَّاس: « شيخنا الحاج الإمام القاضي العلامة، أبو عبد الله ». أنظر: الوفيات: 780.

⁽⁴⁾ قال أبو العَبَّاس: « وأجاب عنها شيخنا أبو عبد الله، مُحَمَّد بن العَبَّاس ». أنظر: النشريسي، المعيار، 4 / 288.

⁽⁵⁾ قال فيه النشريسي: « الشَّيْخ الحافظ، شيخنا مكاتبه ». أنظر: وفيات النشريسي / 779. النشريسي، المعيار، 3 / 372. وعن ترجمته أنظر: التنبكيتي، نيل الإبتهاج / 548. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 2 / 189. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 319. الكتاني، سلوة الأنفاس، 2 / 116. مخلوف، م.س، 1 / 261. القرافي، توشيح الدياج / 217. السخاوي، م.س، 8 / 280.

⁽⁶⁾ قال فيه النشريسي: « الشَّيْخ الصَّالِح، شيخنا المُحَصِّل الحافظ ». أنظر: وفيات النشريسي / 781. وعن ترجمته أنظر: التنبكيتي، النيل / 552. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 2 / 194. مخلوف، م.س / 264. نويهض، م.س / 144.

⁽⁷⁾ نعتة النشريسي بقوله: « شيخنا القاضي الفاضل ». أنظر: وفيات النشريسي / 772.

- 8 — أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)⁽¹⁾.
- 9 — أبو عبد الله محمد بن محمد بن حرزوزة، من آل عبد القيس (ت 883هـ / 1478م)⁽²⁾.
- 10 — أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن الخطيب محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني المعروف بالكفيف، ولد ابن مرزوق الحفيد (ت 901هـ / 1495م)⁽³⁾.
- 11 — أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اليفرني المكناسي (ت 918هـ / 1512م)⁽⁴⁾.

د — تلاميذه:

- 1 — أبو محمد عبد السمیع بن محمد الكنجیسی الجزولي المصمودي (ت 880هـ / 1475م)⁽⁵⁾.
- 2 — أبو عبد الله محمد بن محمد الفرديسي التغلبي (ت 897هـ / 1491م)⁽⁶⁾.
- 3 — إبراهيم بن عبد الجبار الفجيحي الوردغيري (ت بعد 900هـ / 1494م)⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ قال في حقه الونشريسي: « القاضي، العالم، العامل، المجيد، المفيد، الجامع، الشامل، الحافل، الكامل، المشار إليه في سماء المعالي بالأنامل، الصدر الأوحّد، العلامة النصار، ذو الحلال السنّة، لمكاتبه الأكابر، وسني الخصال، شيخا ومفيدا وملاذنا وسيدنا ومولانا وبركة بلادنا، أبو زكرياء سيدي يحيى بن الشيخ الفقيه أبي عمران سيدي موسى ».

⁽²⁾ وصفه أبو العباس بقوله: « شيخنا الفقيه الأصولي، الصالح الخطيب، الأكمل ». أنظر: وفيات الونشريسي / 786. أنظر ترجمته في: لقط الفرائد / 786.

⁽³⁾ قال فيه الونشريسي: « توفي شيخنا الفقيه الحافظ الخطيب المصقع ». أنظر: وفيات الونشريسي / 844.

⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: التنبكيتي، كفاية المحتاج، 2 / 222. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 239.

⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: ابن القاضي، درة الحجال، 3 / 171. وفيها ورد اسمه عبد السمیع. الحميري، جذوة المقتبس، 1 / 157. 2 / 435. المنجور، م.س / 51. مخلوف، م.س / 275.

⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 244. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 143. المنجور، م.س / 51.

⁽⁷⁾ أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 287 — 288. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 99. الشفشاوي، م.س / 132.

- 4 — أبو مُحمَّد عبد الله بن عمر المدغري (ت 927هـ / 1520م)⁽¹⁾.
- 5 — أبو زكرياء يحيى بن مخلوف السُّوسي (ت 927هـ / 1520م)⁽²⁾.
- 6 — أبو مُحمَّد الحسن بن عثمان التَّاملي الجزُولي (ت 932هـ / 1525م)⁽³⁾.
- 7 — أبو عيَّاد بن فليح اللَّمطي (ت 936هـ / 1526م)⁽⁴⁾.
- 8 — مُحمَّد بن عبد الجبَّار الوردغيري الفجيجي (ت 950هـ / 1543م)⁽⁵⁾.
- 9 — أبو الحسن علي بن هارون المطفري (ت 951هـ / 1544م)⁽⁶⁾.
- 10 — أبو مُحمَّد عبد الواحد بن أحمد بن يحيى الونشريسي (ت 955هـ / 1548م)⁽⁷⁾.
- 11 — أبو القاسم مُحمَّد بن عبد الرحمان الكرَّاسي (ت 964هـ / 1556م)⁽⁸⁾.

هـ — شهادة العلماء له:

قال عنه المنجور في فهرسته⁽⁹⁾: « الفقيه الكبير، الحافظ، المُحصِّل، النَّوازلي ». وقال عنه أيضا: « كان فصيح اللسان والقلم، حتَّى كان بعض من يحضر تدريسه يقول: لو حضر سيبويه لأخذ النَّحو من فيه، أو عبارة نَحو هذا »⁽¹⁰⁾.

-
- ⁽¹⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 235. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 179. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 2 / 544. ابن القاضي، درة الحجال، 3 / 55.
 - ⁽²⁾ أنظر ترجمته في: التنبكي، نيل الإبتهاج / 638. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 2 / 544.
 - ⁽³⁾ أنظر ترجمته في: ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 182.
 - ⁽⁴⁾ أنظر ترجمته في: ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 157.
 - ⁽⁵⁾ أنظر ترجمته في: ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 99. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 12. وفيها أنه توفِّي سنة: 920هـ / 1514م.
 - ⁽⁶⁾ أنظر ترجمته في: الكتَّاني، سلوة الأنفاس، 2 / 82. الحجوي، م.س، 2 / 276. المنجور، م.س / 40.
 - ⁽⁷⁾ أنظر ترجمته في: الشفشاوي، م.س / 52 — 54. التنبكي، نيل الإبتهاج / 288 — 289. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 229. المقرئ، نفح الطَّيب، 7 / 406. مخلوف، م.س / 282. الكتَّاني، سلوة الأنفاس، 2 / 146. الحجوي، م.س، 2 / 267 — 268. المنجور، م.س / 50 — 55.
 - ⁽⁸⁾ أنظر ترجمته في: الشفشاوي، م.س / 21. ابن سودة، م.س، 2 / 423.
 - ⁽⁹⁾ المنجور، م.س / 57.
 - ⁽¹⁰⁾ م.ن، ص.ن.

ويقول في موضع آخر: « وانتقل إلى فاس سنة أربعة وسبعين من التاسعة — أي من المائة التاسعة — وأكبَّ على تدريس المدونة وفرعيَّ بن الحاجب، وكثيراً ما كان يدرِّس بالمسجد المعلق بالشرّاطين، من فاس القرويين، المجاور لدار الحبس التي كان يسكنها »⁽¹⁾. وقال عنه صاحب دوحة الناشر⁽²⁾: « الشيخ الإمام العلامة، المصنّف الأبرع، الفقيه الأكمل الأرفع، البحر الزّاخر، الكوكب الباهر، حجة المغاربة على أهل الأقاليم، وفخرهم الذي لا يَجحده جاهل ولا عالم ». وحلاه صاحب البستان⁽³⁾، بقوله: « العالم العلامة، حامل لواء المذهب على رأس المائة التاسعة »، ويقول عنه الحجوي⁽⁴⁾: « حامل لواء المذهب المالكي بالديار الأفريقية في وقته ».

و — مولده ووفاته ومكان قبره:

مولده: في حدود 834هـ / 1430م، يقول ابن مريم في البستان⁽⁵⁾: « توفيَّ سنة أربعة عشر وتسعمائة، وكان عمره نحو ثمانين سنة، أخبرنا بذلك صاحبنا الفقيه المسنّ مفتي فاس، مُحمّد بن القاسم القصّار الفاسي ». أما عن مكان ولادته، فقد ذكره بنفسه بقوله: « الونشريسي الأصل »⁽⁶⁾. وهو ما يُخالف بعض المصادر⁽⁷⁾ التي ترجّمت له بأنه: تلمساني الأصل، إلّا أنه نشأ بتلمسان، كما تقدّم من قوله: « التلمساني المنشأ »⁽⁸⁾.

(1) المنجور، م.س / 57.

(2) الشفشاوي، م.س / 47.

(3) ابن مريم، م.س / 53.

(4) الحجوي، م.س، 2 / 256.

(5) ابن مريم، م.س / 54.

(6) المقرّي، أزهار الرياض، 3 / 65. الكتّاني، سلوة الأنفاس، 2 / 153.

(7) الحجوي، م.س، 2 / 265. الكتّاني، فهرس الفهارس، 2 / 438. كحالة، معجم المؤلّفين، 2 / 205.

(8) الونشريسي، المنهج الفائق / 105.

وتوفيَّ يوم الثلاثاء: عشرين من شهر صفر: 914هـ / 1508م، بمدينة فاس⁽¹⁾، ودفن
بباب الفتوح⁽²⁾.

إلا أنَّ صاحب دوحة الناشر⁽³⁾ ذكر أنه توفيَّ في العشر الأولى — يعني من القرن العاشر —
وهو تحديد غير دقيق، بناءً على رأي الحجوي⁽⁴⁾: من أنه لا يُحرَّر الوفيات (أي صاحب دوحة
الناشر).

ز — مؤلفاته:

- 1 — إضاءة الحلك في الرد على من أفتى بتضمين الراعي المشترك⁽⁵⁾.
- 2 — إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك⁽⁶⁾.
- 3 — الأجوبة⁽⁷⁾.
- 4 — الأسئلة والأجوبة⁽⁸⁾.

(1) ابن مريم، م.س / 54.

(2) الونشريسي، المنهج الفائق / 105.

(3) الشفشاوي، م.س / 48.

(4) الحجوي، م.س، 2 / 265.

(5) وهي رسالة ألَّفها في الرد على عبد الرحمان بن سليمان الحميدي (ت 894هـ / 1488م). أنظر: الونشريسي،
المعيار، 8 / 343. أبو القاسم سعد الله، م.س، 1 / 126.

(6) أشار إليه في المعيار في عدَّة مواطن: 1 / 268. 6 / 586. 8 / 199. 9 / 191. 12 / 190.

(7) وهي إجابات على الأسئلة التي ترد إليه، جَمَعها وأُضيف إليها أربعاً وخمسين مسألة، وجهها إلى علماء فاس. أنظر: أبو
القاسم سعد الله، م.س، 1 / 125. الكتّاني، سلوة الأنفاس، 2 / 154.

(8) أشار إليه في المعيار في عدَّة مواطن: 1 / 202. 6 / 471، وعنهما قال مُحقق إيضاح المسالك: « ضَمَّنَه أسئلة
واستشكالات كان بعث بها إلى أستاذه أبي عبد الله القوري بفاس سنة: 872هـ / 1467م، فأجاب عنها ثُمَّ جَمَعها
الونشريسي في كتاب ». أنظر: الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، 1 / 69.

- 5 — أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر⁽¹⁾.
- 6 — تأليف في التعريف بأبي عبد الله محمد القوري⁽²⁾.
- 7 — تعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي⁽³⁾.
- 8 — تنبيه الحذق النّدى على خطأ من سوى بين جامع القرويين والأندلس⁽⁴⁾.
- 9 — تنبيه الطالب الدّارك على توجيه صحّة الصّلح المنعقد بين ابن سعد والحباك⁽⁵⁾.
- 10 — حل الرّبقة عن أسير الصّفقة⁽⁶⁾.
- 11 — دُرر القلائد وغُرر الطُّرر والفوائد⁽⁷⁾.
- 12 — رسالة في بيان اصطلاح ابن الحاجب في مُختصره الفقهي⁽⁸⁾.
- 13 — غنية المعاصر والتّالي في شرح فقه وثائق أبي عبد الله الفشتالي⁽⁹⁾.
- 14 — الفوائد المهمّة⁽¹⁰⁾.

(1) فرغ من كتابتها في: 19 ذي القعدة سنة: 891هـ / 1486م، وهو في السّادسة والخمسين من عمره، وهي رسالة صغيرة وجواب لسؤال ورده من الشّيخ أبي عبد الله بن قطيّة، عن قوم هاجروا من الأندلس إلى المغرب ثمّ ندموا على ذلك، ولاموا من أشار عليهم بذلك. أنظر: الونشريسي، المعيار، 2 / 119 — 136. صحيفة معهد الدّراسات الإسلامية، مج: 5، ع: 1، الجمهورية العربية المتحدة، 1957 / 131.

(2) قال المقرّي « ويرحم الله شيخ شيوخنا، عالم المغرب، سيدي أبا العباس الونشريسي، ... إذ قال في تأليفه الذي عرّف فيه بمولاي الجد بما سأله بعضهم في ذلك ». أنظر: المقرّي، نفح الطّيب، 7 / 335. الونشريسي، إيضاح المسالك، 1 / 71.

(3) قال ابن مريم: « وتعليق على ابن الحاجب الفرعي في ثلاثة أسفار وقفت على بعضها ». أنظر: ابن مريم، م.س / 54.

(4) وهي رسالة صغيرة رد بها على أحد طلبته ممّن تنكّروا عليه حول إقامة صلاة الجمعة في مسجدين جامعين بفاس، هما جامع القرويين وجامع الأندلس. أنظر: الونشريسي، المعيار، 1 / 237 — 274.

(5) وهي رسالة أحاب فيها على سؤال ورد إليه من الفقيه أبي عبد الله محمد بن سعد (ت 901 / 1495). أنظر: الونشريسي، المعيار، 6 / 541 — 562.

(6) ذكر مُحقق إيضاح المسالك أنه من كتبه. أنظر: الونشريسي، إيضاح المسالك، 1 / 73.

(7) رسالة جَمع فيها ما قيّده أبو عبد الله المقرّي، من حواشي وتعليقات على مُختصر ابن الحاجب، وزاد عليها ما يناسبها. أنظر: ابن الحاجب، م.س / 11 وما بعدها.

(8) وهي جواب لسؤال ورده في ذلك، فأجاب في عشر صفحات، وقد ورد ذكرها باسم: « القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب ». أنظر: البغدادي، هدية العارفين، 1 / 138. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 50.

(9) أشار إليه في: الونشريسي، المعيار، 4 / 183. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 49.

(10) الونشريسي، إيضاح المسالك، 1 / 72.

15 — الوفيات⁽¹⁾.

16 — المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب⁽²⁾.

17 — المبدي لِخطأ الحميدي⁽³⁾.

18 — المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق⁽⁴⁾.

19 — نظم الدرر المنتورة وضمّ الأقوال الصّحيحة الماثورة في الردّ على من تعقب بعض فصول

أجوبتنا على نازلة صلح السيّفي وابن مندورة⁽⁵⁾.

20 — الواعي لمسائل الإنكار والتداعي⁽⁶⁾.

(1) ذكر فيه بعض المشاهير من علماء الإسلام، وبالأخص علماء الأندلس والمغرب، وابتدأ فيه من سنة: 701هـ / 1301م، إلى سنة: 912هـ / 1506م، وسلك فيها مسلك ابن القنفذ (ت 809هـ / 1406م)، في كتابه «مشرف الطالب في أسنى المطالب»، وحقّقه مُحمّد حجّي وطبعه مع كتاب ابن القنفذ، ولقط الفرائد لابن القاضي (ت 1025هـ / 1616م)، تحت مسمّى: «ألف سنة من الوفيات»، وقد ورد عنوان الكتاب في: تاريخ الجزائر الثقافي (120 / 1).

(2) اشتهر المؤلّف به وأتمّ جمعه في سنة: 901هـ / 1495م، وعدّه بعض مترجميه كتاباً آخر، وبعضهم أبدل المعرب بالمغرب، ومنه من ذكر أفضية المعيار، وجامعة المعيار. أنظر: الزركلي، م.س، 1 / 270. البغدادي، إيضاح المكنون، 1 / 113. 517 / 2. سركيس، م.س، 2 / 1923 — 1924.

(3) رسالة رد فيها على عبد الرحمان بن سليمان الحميدي (ت 894هـ / 1488م)، حول مسألة من مسائل النكاح. أنظر: أبو القاسم سعد الله، م.س، 1 / 126.

(4) تحقيق: عبد الرحمن بن حمود بن عبد الرحمن الأطرم، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

(5) وهي رسالة رد فيها على أبي عبد الله القيرواني، الذي اعترض عليه في جوابه عن سؤال وجه إليه من تلمسان، من أبي عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن عروة في مسألة من الصّلح سنة: 882هـ / 1477م. أنظر: الونشريسي، المعيار، 6 / 574.

(6) قال الونشريسي: «وقد استوفينا ما ورد من ذلك في كتاب الطلاق من كتابنا المترجم بالواعي لمسائل الإنكار والتداعي». أنظر: الونشريسي، إيضاح المسالك، 1 / 261.

- 21 — الولايات في بيان الولايات الشرعية وخططها⁽¹⁾.
22 — رسالة في تقليد غير المشهور في المذهب⁽²⁾.
23 — شرح الخزرجية في العروض⁽³⁾.
24 — مختصر كتاب جامع مسائل الأحكام للبرزلي⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ نويهض، معجم أعلام الجزائر، 50.

⁽²⁾ وهي إجابة على سؤال ورد إليه مع السؤال الذي أفرد فيه رسالته: « تنبيه الحاذق الندس على خطأ من سوّى بين جامع القويين والأندلس »، وأجاب عليها وأشار إلى ذلك بقوله: « فإن بعض من ينتمي إلى الطلب من فاس، ... كان كتب إليّ قبل هذه السنة (أي سنة: 1505 / 911) بأزيد من عشرين عامًا، سألني عن مسألتين، الأولى: منها مسألة المقلّد الصرف الذي معه شيء من مواد الترجيح، هل له أن يقلّد غير المشهور في حق نفسه ويفتي به غيره أم لا؟، والثانية، في إيقاع الجمعة بجامع القرويين بفاس ». أنظر: الونشريسي، المعيار، 1 / 252.

⁽³⁾ الونشريسي، المعيار، 1 / 252.

⁽⁴⁾ ويسمى مختصر أحكام البرزلي. أنظر: الونشريسي، إيضاح المسالك، 1 / 69. الزركلي، م.س، 1 / 269.

المبحث الثالث: المؤلف

المطلب الأول: تعريف عام بالكتاب
الفرع الأول: عنوان الكتاب وتحقيق نسبته للمؤلف
أولاً: عنوان الكتاب
ثانياً: تحقيق نسبته للمؤلف

الفرع الثاني: سبب تأليفه ومحتوياته
أولاً: سبب تأليفه
ثانياً: محتوى الكتاب وموضوعاته

المطلب الثاني: مصادر
الفرع الأول: القرآن والحديث
أولاً: القرآن الكريم
ثانياً: الحديث النبوي الشريف

الفرع الثاني: كتب الفقه المالكي العامة
أولاً: الأمّهات والدّواوين
ثانياً: المصادر الأساسية ثالثاً: المختصرات والشُّروح

الفرع الثالث: الكتب الفقهية المتخصصة والكتب المتنوعة
أولاً: كتب القضاء والوثائق
ثانياً: كتب الفتاوى والتّوازل
ثالثاً: كتب التفسير والأحاديث
رابعاً: كتب القواعد والأصول
خامساً: كتب السّير والتّراجم

المطلب الأول: تعريف عام بالكتاب
الفرع الأول: عنوان الكتاب وتحقيق نسبته للمؤلف
أولاً: عنوان الكتاب

يتألف هذا الكتاب من جزئين كبيرين، وسمي الشيخ أبو زكرياء يحي المازوني تأليفه —: «الدُّرر المكنونة في نوازلِ مازونة»، ولم يقع تحريف ولا تغيير في عنوان الكتاب — حسبما يبدو لنا — من النسخ المعتمدة في إخراج النص.

باستثناء إحدى نُسخ تأليفه⁽¹⁾، حيث أثبت ناسخها أن الكتاب موسوم بعنوان: «الدُّرّة المكنونة في نوازلِ مازونة»، ولم يرد العنوان إطلاقاً في إحدى النسخ⁽²⁾.

ثانياً: تحقيق نسبته للمؤلف

إن نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ أبو زكرياء يحي المازوني أكيدة مُحَقَّقة، ويمكن تأكيد هذه النسبة بالأدلة التالية:

- 1 — تصريح الشيخ أبو زكرياء يحي المغيلي المازوني باسمه في صُلب الكتاب⁽³⁾.
- 2 — تصريح جميع النسخ باسم الشيخ أبو زكرياء يحي المغيلي المازوني في مقدّمة الكتاب⁽⁴⁾.
- 3 — نسبة كتب التراجم هذا الكتاب للشيخ أبو زكرياء يحي المغيلي المازوني⁽⁵⁾.
- 4 — اعتماد بعض العلماء على كتاب الدُّرر المكنونة في نوازلِ مازونة، ونسبته إلى مؤلفه.

(1) النسخة (ح). أنظر / 204 — 212 — 213.

(2) النسخة (ع). أنظر / 207 — 218 — 219.

(3) أنظر / 226.

(4) أنظر / 203 — 204 — 205 — 206 — 207 — 208 — 209 — 210 — 211 — 212 — 213 —

214 — 215 — 216 — 217 — 218 — 219 — 220 — 221.

(5) أنظر: ابن مريم، م.س / 42. التنبكي، نيل الإبتهاج / 637. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 281. مخلوف، م.س /

265. الزركلي، م.س، 8 / 175. الحفناوي، م.س، 1 / 189. الونشريسي، المنهج الفائق / 73. الجيلاني، م.س، 2 /

277. شاوش، م.س / 437. الحضيكي، م.س / 612. أبو القاسم سعد الله، م.س، 1 / 42 — 43.

الفرع الثاني: سبب تأليفه ومحتوياته وأهميته أولاً: سبب تأليفه

صرَّح الشيخ أبو زكرياء يحيى المازوني سبب تأليفه لكتاب: «الدُّرر المكنونة في نوازلِ مازونة»، بقوله: «فإنِّي لَمَّا امتحنتُ بِخَطَّةِ القضاءِ فِي عَنفوانِ الشَّبابِ»⁽¹⁾، وقوله: «وكثرَت عليَّ نوازلُ الخصومِ وتوالَت لديَّ شكاياتُ المظلومِ»⁽²⁾، وقوله: «مع ما كنتُ أسألُ عنه أو سأله غيري، ممَّا يقعُ لي مع الأصحابِ في المذاكراتِ، أو في مجلسِ الإقراءِ من إشكالٍ في كلامِ ابنِ الحاجبِ أو شُرَّاحه، وفيما اعترض بعضهم على بعضٍ ليقعَ لي التَّحقيقُ في المسألة»⁽³⁾.

ثانياً: مُحتوى الكتاب وموضوعاته

اشتمل الجزء الأول من كتاب: «الدُّرر المكنونة في نوازلِ مازونة»، على مقدِّمة وتسعة عشر فصل على شكل مسائل، أمَّا المقدِّمة⁽⁴⁾ فقد بدأ فيها بذكر الله والصَّلاة والسَّلام على رسول الله صلَّى الله عليه وسلم، ثم بيَّن مكانة العلماء وأهميَّة تأليفهم، ليصل إلى التعريف بكتابه مبيناً أسباب تأليفه، ومُجمل مُحتوياته، وطريقته في الصِّياغة، وعنوان الكتاب، وختم المقدِّمة بالدُّعاء والإعتذار.

وأمَّا فصول الكتاب فهي كالآتي:

- 1 — من مسائل الطَّهارة.
- 2 — من مسائل الصَّلاة.
- 3 — من مسائل الرِّكاة.
- 4 — من مسائل الصَّيام.

(1) أنظر / 224.

(2) ص.ن.

(3) أنظر / 224 — 225.

(4) أنظر / 223 — 224 — 225 — 226.

- 5 — من مسائل الإعتكاف.
 - 6 — من مسائل الحج.
 - 7 — من مسائل الصيد.
 - 8 — من مسائل الذبائح.
 - 9 — من مسائل الضحايا والعقيقة.
 - 10 — من مسائل الجهاد.
 - 11 — من مسائل الأيمان والتُدور.
 - 12 — مسائل الأنكحة.
 - 13 — مسائل من الطلاق.
 - 14 — مسائل من الإيلاء واللّعان والظُّهار.
 - 15 — مسائل من العدد.
 - 16 — مسائل من الرّضاع.
 - 17 — مسائل من النّفقات.
 - 18 — مسائل من البيوع.
- وأُنهي الجزء الأول بالصّلاة فيه على النّبي صلّى الله عليه وسلّم.

المطلب الثاني: مصادره

اجتهد يحي المازوني في اختيار مصادره، على اختلاف أنواعها، وهي توحى بسعة علمه وقدرته على تجميع مادته، وهي على الشكل التالي:

الفرع الأول: كتب الفقه المالكي العامة

أولاً: الأمّهات والدّواوين

الرقم	المصدر	المؤلف	سنة الوفاة	عدد الإحالات
1	الفقه الأكبر في الكلام	أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التميمي الكوفي	150هـ — / 767م	2
2	الأم	أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي	204هـ — / 819م	4
3	مختصر ابن عبد الحكم الفقه	أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم	214هـ — / 829م	3
4	المدوّنة الكبرى	سحنون بن سعيد التّبوخي	240هـ — / 854م	65
5	المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعُتبية	محمد بن أبي العُتبي	255هـ — / 868م	1
6	المجموعة	أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس	260هـ — / 873م	1
7	الموازية	أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بابن المواز	269هـ — / 882م	1
8	مختصر الوقار	أبو بكر محمد بن أبي يحيى زكريا الوقار	269هـ — / 882م	1

ثانيًا: المصادر الأساسية

الرقم	المصدر	المؤلف	سنة الوفاة	عدد الإحالات
1	الإشراف	مُحمَّد بن إبراهيم بن ابن المنذر	319 هـ / 931 م	2
2	التفريع	أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب	378 هـ / 988 م	2
3	النوادر والزيادات	أبو عبد الله مُحمَّد بن أبي زيد القيرواني	386 هـ / 996 م	22
4	مسائل الخلاف	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الشيرازي المعروف بابن القصَّار	397 هـ / 1006 م	2
5	التلقين في الفقه المالكي	القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي	422 هـ / 1030 م	4
6	التهذيب في اختصار المدونة	أبو سعيد خلف بن أبي القاسم مُحمَّد البرادعي	438 هـ / 1046 م	3
7	الجامع لمسائل المدونة	أبو بكر مُحمَّد بن عبد الله بن يونس	451 هـ / 1059 م	8
8	الكافي في فقه أهل المدينة	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحمَّد المعروف بابن عبد البر	463 هـ / 1070 م	1
9	الإستدكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمَّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز.	— / —	— / —	1

10	كتاب التبصرة	أبو الحسن اللّخمي علي بن مُحمّد	478هـ / 1085م	6
11	البيان والتّحصيل والشرح والتّوجيه والتّعليل في مسائل المُستخرجة	أبو الوليد مُحمّد بن أحمد بن رشد الجد	520هـ / 1126م	18
12	المقدّمات الممهّدة لبیان ما اقتضته رسوم المدوّنة من الأحكام الشّرعيّات والتّحصيلات المُحكّمة لأُمّهات مسائلها المشكّلات	— / —	— / —	1
13	كُتب ابن بشير	ابن بشير أبو الطّاهر إبراهيم بن عبد الصّمد التّنوّخي	526هـ / 1131م	1
14	شرح التّلقين	أبو عبد الله مُحمّد بن علي بن عمر التّميمي المازري	536هـ / 1141م	4
15	البرهان	— / —	— / —	1
16	القَبَسُ في شرح موطّأ مالك بن أنس	أبو بكر مُحمّد عبد الله المعافري المعروف بابن العربي	543هـ / 1148م	1
17	عارضة الأحوذِي	— / —	— / —	10
18	عقد الجواهر الثّمينّة في مذهب عالم المدينة	جلال الدّين عبد الله بن نجم بن شاش	616هـ / 1219م	5
19	جامع الأمّهات مُختصر ابن الحاجب الفرعي	أبو جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب	646هـ / 1248م	36

20	الذخيرة	شهاب الدين أبو العباس الشَّهير بالقرافي	684هـ / 1258م	2
21	كتاب الطَّوَالع	ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي	685هـ / 1286م	1
22	التَّقْيِيد	أبي الحسن الصُّعَيْر	719هـ / 1319م	1

ثالثاً: المختصرات والشرُوح

الرقم	المصدر	المؤلف	سنة الوفاة	عدد الإحالات
1	شرح صحيح مسلم) إكمال الإكمال المعلم)	الأبِّي مُحَمَّد بن خليفة بن عمر الوشتاشي	228هـ / 842م	2
2	الرَّسالة الفقهية	أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي زيد القيرواني	386هـ / 996م	2
3	شرح صحيح مسلم المسمَّى بـ: إكمال المعلم بفوائد مسلم	عِيَّاض القاضي أبو الفضل عِيَّاض بن موسى اليحصبي	544هـ / 1149م	2
4	شرح المعالم الفقهية	أبو مُحَمَّد شرف الدِّين عبد الله بن مُحَمَّد بن علي الفهري المعروف بابن التَّلْمَساني	644هـ / 1246م	1
5	شرح ابن عبد السَّلام	مُحَمَّد بن عبد السَّلام الهوَّاري التُّونسي	749هـ / 1348م	3
6	مُختصر خليل	خليل بن إسحاق المالكي	776هـ / 1374م	8
7	مُختصر ابن عرفة الفقهية	أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عرفة الوَرغَمي	803هـ / 1401م	18
8	الشَّامِل	تاج الدِّين أبي البقاء بهرام بن عبد السَّلام بن عبد العزیز الدِّميري	805هـ / 1403م	1

9	المتزَع النبيل في شرح مُختصر خليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخطيب المعروف بابن مرزوق الحفيد	842هـ / 1438م	1
10	شرح الرسالة	أبو العباس أحمد بن مُحمّد بن عبد الله القلشاني التونسي	863هـ / 1457م	4

الفرع الثالث: الكتب الفقهية المتخصصة والكتب المتنوعة أولاً: كتب القضاء والوثائق

الرقم	المصدر	المؤلف	سنة الوفاة	عدد الإحالات
1	الوثائق المجموعة	مُحمّد بن أحمد بن العطار	399هـ / 1008م	1
2	الإعلام بنوازل الأحكام	أبو الأصبع عيسى بن سهل القرطبي	486هـ / 1093م	1
3	المتّيطرة المسماة بـ: النهاية والتّمام في معرفة الوثائق والأحكام	أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الأنصاري المتّيطي	570هـ / 1285م	1
4	الوثائق	أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد بن عبد الملك بن شعيب الفشتالي	779هـ / 1377م	1
5	تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام	برهان الدّين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم مُحمّد بن فرحون	799هـ / 1396م	1

ثانيًا: كُتُب الفتاوى والنوازل

الرقم	المصدر	المؤلف	سنة الوفاة	عدد الإحالات
1	فتاوى ابن رشد	أبو الوليد مُحمَّد بن أحمد بن رشد الجَد	520هـ / 1126م	6
2	فتاوى عز الدِّين بن عبد السلام	عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن عز الدِّين	660هـ / 1261م	1
3	تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد ابن لبّ الغرناطي	أبو سعيد ابن لبّ الغرناطي	782هـ / 1402م	1
4	نوازل الشُّعبي	علي بن مُحمَّد بن أبي بكر الشُّعبي	800هـ / 1398م	1
5	فتاوى البُرزلي المسمّى بـ: جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام	أبو القاسم بن أحمد البلوي التُّونسي المعروف بالبُرزلي	841هـ / 1437م	8

ثالثًا: كُتُب التفسير والأحاديث

الرقم	المصدر	المؤلف	سنة الوفاة	عدد الإحالات
1	المسند	أحمد بن حنبل	241هـ / 855م	1
2	التاريخ الكبير	أبو عبد الله مُحمَّد بن إسماعيل البخاري	256هـ / 869م	6
3	سنن ابن مَاجَه	أبو عبد الله مُحمَّد بن يزيد القزويني المعروف بابن مَاجَه	273هـ / 886م	2
4	سنن أبي داود	أبي داود سليمان بن الأشعث	275هـ / 888م	2

		السَّجِسْتَانِي الْأَزْدِي		
5	سنن التَّرمِذِي	أبو جعفر مُحمَّد بن أحمد بن جعفر التَّرمِذِي	279هـ / 982م	2
6	السُّنن الكُبرى	أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي النَّسَائِي	303هـ / 915م	1
7	التمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحمَّد المعروف بابن عبد البر	463هـ / 1070م	3
8	المنتقى شرح موطَّأ الإمام مالك	أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي	494هـ / 1100م	6
9	المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز	أبو مُحمَّد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي	542هـ / 1147م	1
10	إحكام الأحكام شرح عمدة الحُكَّام	أبو الفتح مُحمَّد بن أبي الحسن علي بن دقيق العيد	699هـ / 1299م	1
11	صحيح مسلم	أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري	828هـ / 1324م	4

رابعاً: كُتُب القواعد والأصول

الرقم	المصدر	المؤلف	سنة الوفاة	عدد الإحالات
1	منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل	أبو جمال الدِّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب	646هـ / 1248م	3
2	القواعد	أبو عبد الله مُحمَّد بن مُحمَّد بن أحمد المقرِّي	758هـ / 1357م	3
3	الوصول إلى بناء الفروع على الأصول	أبو عبد الله مُحمَّد بن أحمد بن يحيى الشَّريف التُّلمساني	771هـ / 1369م	1

خامساً: كُتُب السِّير والتَّراجُم

الرقم	المصدر	المؤلف	سنة الوفاة	عدد الإحالات
1	شرح السِّيرة النَّبوية	عبد الملك بن هشام	151هـ / 768م	1
2	حليّة أولياء وطبقات الأصفياء	أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني	430هـ / 1038م	2
3	ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك	عياض القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي	544هـ / 1149م	3

المطلب الثالث: منهجه في التأليف

الفرع الأول: طريقته في الأسلوب والشرح

الفرع الثاني: طريقته في الصياغة والإقتباس

المطلب الثالث: منهجه في التأليف

أراد الشيخ يحي المازوني لمُصنّفه أن يكون مصدرًا يحصل به الإنتفاع⁽¹⁾، فجمع فيه أسلوب المصادر التي نقل منها، في تحليل العناصر ونقد الآراء وتوجيهها، قال في مقدّمته: «لجأتُ إلى كتب الأسئلة فيما يشكّل عليّ من نوازل الخصوم، متطلبًا جوابها من الأئمة الأعلام المتعرضين للفتوى بين الأنام»⁽²⁾، ليضيف: «من إشكال في كلام بن الحاجب»⁽³⁾.

وقد دلّ استشهاده وعدد إحالاته على مدار مصنّفه على المدوّنّة الكبرى وغيرها، وترجيح ما فيها من أقوال، على طريقته في التأليف والشرح، والصياغة والإقتباس.

الفرع الأول: طريقته في الأسلوب والشرح

تكمن طريقته في الأسلوب والشرح من خلال:

- 1 — توسّعه في نقل الآراء⁽⁴⁾، وإقران كل رأي بمبعثه وعلته وقوته، ونقدها⁽⁵⁾.
- 2 — ترجيح الأقوال والإعتناء بنقل المشهور منها⁽⁶⁾.
- 3 — توضيح المعاني وبيانها⁽⁷⁾ وبسط العبارات والتوسّع فيها⁽⁸⁾.
- 4 — تلخيص التّقول⁽⁹⁾.

(1) أنظر / 226.

(2) أنظر / 224.

(3) أنظر / 225.

(4) أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 235 — 303 — 304 — 320 — 333 — 365.

(5) أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 236 — 237 — 243 — 244 — 274 — 275 — 311 — 312.

(6) حاول يحي المازوني أن يبرز الآراء الرَّاجحة والمرجوحة متخلّصًا من الأحكام السّابقة لترجيح جديد يقوم على الإستقراء شبه التّام. أنظر / 230 — 291 — 245.

(7) لا شك أنّ يحي المازوني قد أفاد في ضبط التعريفات وتَمييز المصطلحات الفقهيّة، ولو أنّ الإغراق في المنطق أفسد عليه أسلوبه، ممّا جعل أسلوبه صعب الفهم. أنظر / 229 — 232 — 242 — 249 — 261 — 266 — 279 —

316 — 319 — 407

(8) أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 223 — 234 — 240 — 244 — 299 — 300 — 301.

(9) أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 269 — 280 — 286.

- 5 — كثرة استعماله لأسلوب القنْفلَة عن نفسه⁽¹⁾ أو غيره⁽²⁾.
6 — المشاهدة والمعاصرة⁽³⁾.

الفرع الثاني: طريقته في الصياغة والإقتباس

وتكمن طريقته في الصياغة والإقتباس من خلال:

- 1 — صاغ أغلب قواعد مسائل الطَّهارة وضوابطها بصيغة الإستفهام⁽⁴⁾.
- 2 — صاغ بعض مسائل الطَّهارة بأسلوب الخبر للاستشهاد⁽⁵⁾.
- 3 — اختار أحياناً صياغة الكليات الفقهية⁽⁶⁾.
- 4 — وظف أبيتاً شعرياً من كلام غيره⁽⁷⁾.
- 5 — تحرّيه الدقة في التوثيق⁽⁸⁾.
- 6 — التزم في الغالب الأعم على مصادر الفقه المالكي⁽⁹⁾، وقد يستشهد بآراء الشافعية⁽¹⁰⁾ والحنفية⁽¹¹⁾ وبعض الفقهاء المجتهدين⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 230 — 233 — 236 — 242 — 249 — 251 — 295 — 313.

⁽²⁾ أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 235 — 236 — 240 — 242 — 251 — 264 — 266 — 268.

⁽³⁾ يستعملها المؤلف عندما يتعلّق الأمر بأتصاله بأشيأه، أو في وصف أحداث أو وقائع عاينها بنفسه، ويُحيل إلى الجانب المصدري في ذلك بقوله: رأيت، ناظرت، قرأ علينا، ... إلخ. أنظر / 238 — 245 — 316.

⁽⁴⁾ أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 279 — 281 — 295 — 296 — 297 — 305 — 307 — 316.

⁽⁵⁾ أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 232 — 236 — 238 — 239 — 240 — 263 — 307 — 309 — 317.

⁽⁶⁾ أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 273 — 303 — 310 — 313 — 316 — 385 — 399.

⁽⁷⁾ أنظر / 107 — 427.

⁽⁸⁾ يوثّق يحي المازوني منقولاته بذكر قائلها، وكثيراً ما يصرّح بذكر المصادر التي نقل عنها وأبرز تلك المصادر. أنظر / 226 — 262.

⁽⁹⁾ أنظر على سبيل المثال لا الحصر / 234 — 257 — 265 — 271 — 280 — 291 — 301 — 302 — 309 —

— 332 — 335 — 353 — 362 — 374 — 380 — 394 — 335 — 366 — 412 — 413 — 438.

⁽¹⁰⁾ أنظر / 271 — 292 — 300.

⁽¹¹⁾ أنظر / 271 — 292 — 300.

⁽¹²⁾ أنظر / 338.

الفرع الثالث: تقويم الكتاب

حاولنا إدلاء بعض الملاحظات التقييمية التي لا تسيء إلى قيمة الكتاب:

- 1 — كثيراً ما يشحن يحي المازوني العبارة بالآراء المختلفة⁽¹⁾.
- 2 — تأثير المنطق في صياغة بعض مسائله، مع شدة الاختصار⁽²⁾.
- 3 — عدم وضع عناوين للقواعد والمسائل، حيث يكفي بالإشارة إلى تلك القواعد أثناء شرحه⁽³⁾.
- 4 — الاستطراد في بعض الفروع والتفسيرات⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ يقول يحي المازوني في حكم جلد الميتة: «وبعد الدِّبْع على الخلاف في سائر الجلود حتَّى جلد الخنزير على قول بن عبد الحكم وسحنون، وعن مالك كراهته، ذكر ذلك في التمهيد في الحديث السادس عشر من أحاديث زيد بن أسلم، وحكى أيضاً هذا القول اللّحْمي وابن رشد في البيان، لأنه يفرّق بينه وبين غيره بما ذكرنا من التكريم الذي اختصّ به النَّافِي لإهانتها واستعمال جلده، وإذا ثبت اختلافهم في جواز بقر بطن الميتة لأجل الجنين المرجوة حياته هل يجوز أم لا؟ ... فمنعه مالك وابن القاسم لحرمة الميتة، مع ما فيه من إحياء نفس، وأجازه غيره». أنظر / 234 — 235.

⁽²⁾ قال يحي المازوني في اعتراض ابن عرفة عن شيخه ابن عبد السلام لأقسام حقيقة الشّيء: «وسُئِلَ بعض تلامذة الإمام ابن عرفة عن اعتراض بن عرفة على ابن عبد السلام في قول أول شرحه: يصحُّ تقسيم الماهية باعتبار أنواعها تارةً وباعتبار أوصافها تارةً أخرى، وذلك أنّ ابن عرفة قال قوله هذا، يرد بأنّ قوله: باعتبار كذا، أن أراد به ما تنقسم به الماهية بطل قوله: باعتبار أنواعها، لأنّ الماهية لا تنقسم بأنواعها بل بفصولها، وإن أراد ما تنقسم إليه بطلّ قوله: باعتبار أوصافها، لأنّ الماهية لا تنقسم لأوصافها، ضرورة بطلان قولنا: الجسم ينقسم إلى حركة وإلى سكون». أنظر / 207.

⁽⁴⁾ أنظر / 286 — 293 — 311.

⁽⁴⁾ مثل قوله: «وأما بطلان الصّلاة بسقوط النّجاسة على المصلّي فقال الباجي: ومن ألقي عليه ثوب نجس في صلاة فسقط عنه مكانه، قال سحنون: أرى أن يبتدئ صلاته. وهذا مبني على رواية بن القاسم. فأما على رواية بن الفرّج فإنه يتمادى على صلاته، ونقل هذا الفرع أيضاً عن سحنون في النّوادر، قال شيخنا بن مرزوق ولعلّ قول سحنون أرى على سبيل الإستحسان، كما تأوّل بعضهم على المدوّنة بل هذه المسألة أخف، وأما بطلانها بذكر النّجاسة فيها فقد تقدّم في نصّ المدوّنة في ذلك، وذلك قوله: ومن رأى في صلاته دماً يسيراً إلى آخره. وظاهرها وظاهر مُختصر خليل: أن يتيقّن تذكُّرها فيها بطل، ولو نسي بعد الذّكر وتمادى. قال شيخنا المذكور: ولقائل أن يقول ظاهر المدوّنة إنّما يدلّ على قطع الصّلاة لذكر النّجاسة فيها خاصّة، ولا يدلّ على البطلان، كما ذكر خليل في مُختصره من قوله، وسقوطها في صلاة مبطل كذكرها فيه، لأنّ إن بنيّاً على أن أمره بالقطع على سبيل الإستحسان كما ذكر اللّخمي». أنظر / 342 — 343.

**المطلب الرابع: وصف النُّسخ المعتمدة في تحقيق النص
ونماذج منها**

الفرع الأول: وصف النُّسخ المعتمدة في تحقيق النص

أولاً: النُّسخة (أ)

ثانياً: النُّسخة (خ)

ثالثاً: النُّسخة (ر)

رابعاً: النُّسخة (س)

خامساً: النُّسخة (ع)

سادساً: النُّسخة (و)

الفرع الثاني: نماذج من النُّسخ المعتمدة في تحقيق النص

أولاً: نماذج من النُّسخة (أ)

ثانياً: نماذج من النُّسخة (خ)

ثالثاً: نماذج من النُّسخة (ر)

رابعاً: نماذج من النُّسخة (س)

خامساً: نماذج من النُّسخة (ع)

سادساً: نماذج من النُّسخة (و)

الفرع الأول: وصف النسخ المعتمدة في تحقيق النص

أولاً: النسخة (أ)

عنوان المخطوط: الدرر المكنونة في نوازل مازونة.

مؤلف المخطوط: أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م).

ناسخ المخطوط: /

تاريخ النسخ: أواخر ربيع الثاني عام: 1250هـ / 1834م.

عدد الأوراق المراد تحقيقها: 26

المقياس: 21 × 32 سم.

المسطرة: 48 سطر.

عدد الكلمات في السطر: 16 كلمة.

نوع الخط: مغربي نسخي.

مكان المخطوط: خزانة الشيخ محمد بن عبد الرحمن — آنزغمير — أدرار.

بداية مسائل المخطوط: « بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى وآله وصحبه وسلم كثيراً، قال العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغني به عن من سواه يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي نسباً المازوني داراً، رحمه الله تعالى، الحمد لله المانح عقول العلماء موهبةً حصوا بها على سائر العقلاء، بمنزلة التشريف وفضل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، بحسن الإلقاء والتقدير، ... ».

نهاية مسائل المخطوط: « وكلاً من الصلاة مجزية به لا ينبغي أن يمشي في الصلاة، لا ما ظنه لأنه حينئذٍ منافٍ للصلاة لغير تحصيل ما يتوقف صحتها عليه، بل قالوا في دفع المارّ بين يدي المصلي: إن بعد تحيته لا يمشي إليه. ما احتجّت إليه من الجواب المتعلق بالصلاة، فإنّ الشيخ أطال الكلام في جوابه مع الحاكم بين المختلفين كما أشار إليه السائل ».

ثانيًا: النسخة (ح)

عنوان المخطوط: الدرة المكنونة في نوازل مازونة.

مؤلف المخطوط: أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م).

ناسخ المخطوط: /

تاريخ النسخ: /

عدد الأوراق المراد تحقيقها: 41 ورقة.

المقياس: 21 × 32 سم.

المسطرة: 32 سطر.

عدد الكلمات في السطر: 12 كلمة.

نوع الخط: مغربي نسخي.

مكان المخطوط: خزانة الشيخ الحسيني — ميله.

بداية مسائل المخطوط: « الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وسلّم تسليمًا، قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحّد أبو زكرياء يحيى بن عيسى بن موسى المغيلي نسبًا المازوني رحمه الله تعالى، الحمد لله المانح عقول العلماء موهبةً خصّوا بها على سائر العقلاء، بمرتلة التشريف وفضل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، بحسن الإلقاء والتقدير، ... ».

نهاية مسائل المخطوط: « وكلاً من الصلاة مُجزية به لا ينبغي أن يمشي في الصلاة، لا ما ظنّه لأنه حينئذٍ منافٍ للصلاة لغير تحصيل ما يتوقّف صحتها عليه، بل قالوا في دفع المارّ بين يدي المصلي: إن بعد تحيته لا يمشي إليه. ما احتجّت إليه من الجواب المتعلّق بالصلاة، فإنّ الشيخ أطال الكلام في جوابه مع الحاكم بين المجتهدين كما أشار إليه السائل ». ».

ثالثاً: النسخة (ر)

عنوان المخطوط: الدرر المكنونة في نوازل مازونة.

مؤلف المخطوط: أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م).

ناسخ المخطوط: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الفلالي.

تاريخ النسخ: آخر شعبان عام: 1094هـ / 1683م.

عدد الأوراق المراد تحقيقها: 49 ورقة.

المقياس: 21 × 12 سم.

المسطرة: 30 سطر.

عدد الكلمات في السطر: 12 كلمة.

نوع الخط: مغربي نسخي.

مكان المخطوط: الخزانة العامة — الرباط.

بداية مسائل المخطوط: « بسم الله الرحمن الرحيم، صَلَّى الله وسلّم على سيّدنا ومولانا مُحَمَّد وآله وصحبه، قال العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغنيّ عمّن سواه يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي نسبة المازوني داراً رحمه الله تعالى، الحمد لله المانح عقول العلماء موهبةً خصّوا بها على سائر العقلاء، بمثلة التشريف وفضّل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، بحُسن الإلقاء والتقدير، ... ».

نهاية مسائل المخطوط: « وكلاً من الصّلاة مُجزية به لا ينبغي أن يمشي في الصّلاة، لا ما ظنّه لأنّه حينئذٍ منافٍ للصّلاة لغير تحصيل ما يتوقّف صحتّها عليه، بل قالوا في دفع المارّ بين يدي المصلّي: إن بعد تحيته لا يمشي إليه. ما احتجّت إليه من الجواب المتعلّق بالصّلاة، فإنّ الشّيخ أطال الكلام في جوابه مع الحاكم بين المجتهدين كما أشار إليه السّائل ». ».

رابعاً: النسخة (س)

عنوان المخطوط: الدرر المكنونة في نوازل مازونة.

مؤلف المخطوط: أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م).

ناسخ المخطوط: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن المغراوي.

تاريخ النسخ: /

عدد الأوراق المراد تحقيقها: 35 ورقة.

المقياس: 30 × 21 سم.

المسطرة: 33 سطر.

عدد الكلمات في السطر: 15 كلمة.

نوع الخط: مغربي نسخي.

مكان المخطوط: نسخة زاوية القرقور — خزانة الشيخ البوزيدي — باتنة.

بداية مسائل المخطوط: « بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحّد قطب زمانه، أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى المازوني، رحمه الله تعالى ورضي عنه، وأفاض علينا من بركاته بفضلّه، الحمد لله المانح عقول العلماء موهبةً خصّوها بها على سائر العقلاء، بمزلة التشريف وفضّل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، بحُسن الإلقاء والتقدير، ... ».

نهاية مسائل المخطوط: « وكلاً من الصلّة مُجزية به لا ينبغي أن يمشي في الصلّة، لا ما ظنّه لأنّه حينئذٍ منافٍ للصلّة لغير تحصيل ما يتوقّف صحّتها عليه، بل قالوا في دفع المارّ بين يدي المصلّي: إن بعد تحيته لا يمشي إليه. ما احتجّت إليه من الجواب المتعلّق بالصلّة، فإنّ الشيخ أطال الكلام في جوابه مع الحاكم بين المختلفين كما أشار إليه السائل ». ».

خامساً: النسخة (ع)

عنوان المخطوط: الدرر المكنونة في نوازل مازونة.

مؤلف المخطوط: أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م).

ناسخ المخطوط: /

تاريخ النسخ: /

عدد الأوراق المراد تحقيقها: 125 ورقة.

المقياس: 21 × 12 سم.

المسطرة: 18 سطر.

عدد الكلمات في السطر: 7 كلمة.

نوع الخط: مغربي.

مكان المخطوط: المكتبة الوطنية — الجزائر.

بداية مسائل المخطوط: « بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وسئل سيدي أحمد بن زاغ عن قول بن الحاجب: ويُلْحَقُ به المُتَغَيِّرُ بما لا ينفكُّ عنه غالباً إلى آخره ... ».

نهاية مسائل المخطوط: « وكِلَا من الصَّلَاة مُجْزِية به لا ينبغي أن يَمْشِي فِي الصَّلَاة، لا ما ظَنَّهُ لَأنه حينئذٍ منافعٍ للصَّلَاة لغير تحصيل ما يتوقَّف صَحَّتْهَا عليه، بل قالوا فِي دفع المارِّ بين يدي المصلي: إن بعد تَحِيَّتِهِ لا يَمْشِي إليه. ما احتَجَّتْ إليه من الجواب المتعلِّق بالصَّلَاة، فإنَّ الشَّيْخ أطال الكلام فِي جوابه مع الحاكم بين المختلفين كما أشار إليه السَّائِلُ ».

سادساً: النسخة (و)

عنوان المخطوط: الدرر المكنونة في نوازل مازونة.

مؤلف المخطوط: أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م).

ناسخ المخطوط: عبيد الله الهاشمي بن العربي الجزيري التلمساني ومنشئاً وأخيه أبو العباس أحمد بن محمد الزروالي.

تاريخ النسخ: آخر صفر عام 1169هـ / 1755م.

عدد الأوراق المراد تحقيقها: 28 ورقة.

المقياس: 21 × 30 سم.

المسطرة: 45 سطر.

عدد الكلمات في السطر: 17 كلمة.

نوع الخط: مغربي.

مكان المخطوط: خزانة الشيخ المهدي البوعبدلي — بطيوة — وهران.

بداية مسائل المخطوط: « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، البحر الفهامة، أبو زكرياء، يحيى بن موسى بن عيسى، المغيلي نسباً، المازوني داراً، رحمه الله ورضي عنه، الحمد لله المانح عقول العلماء موهبةً خصّوا بها على سائر العقلاء بمزلة التشريف، وفضّل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، بحسن الإلقاء والتقدير ... ».

نهاية مسائل المخطوط: « وكلاً من الصلّة مُجزية به لا ينبغي أن يمشي في الصلّة، لا ما ظنّه لأنه حينئذٍ منافٍ للصلّة لغير تحصيل ما يتوقّف صحتها عليه، بل قالوا في دفع المارّ بين يدي المصلّي: إن بعد تحيته لا يمشي إليه. ما احتجّت إليه من الجواب المتعلّق بالصلّة، فإنّ الشيخ أطال الكلام في جوابه مع الحاكم بين المختلفين كما أشار إليه السائل ». ».

القسم الثاني: التحقيق

/ 2 ظ / بسم الله الرحمن الرحيم⁽¹⁾

وصلّى الله على سيّدنا مُحَمَّد وآله وصحبه،⁽²⁾

قال الشّيخُ الإمامُ، العالمُ العلّامةُ، البَحْرُ الفَهّامةُ،⁽³⁾

أبو زكرياء⁽⁴⁾، يحيى بن موسى بن عيسى، المَغِيلِي نسباً⁽⁵⁾، المازُونِي داراً⁽⁶⁾، رَحِمَهُ اللهُ وَرَضِيَ عَنْهُ⁽⁷⁾.

[مقدّمة الكتاب]

الحمد لله المُنَاحِ عُقُولَ العُلَمَاءِ مُوهِبَةً⁽⁸⁾ خُصُّوا بِهَا عَلَى سَائِرِ العُقَلَاءِ بِمِثْلَةِ التَّشْرِيفِ، وَفَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ، بِحُسْنِ الإِلْقَاءِ وَالتَّقْدِيرِ، وَذِكَاةِ الْفَهْمِ وَعُدُوبَةِ التَّأْلِيفِ وَالتَّصْنِيفِ، وَأَمَدَّهُمْ بِمَا يُقَرِّبُ الْبَعِيدَ، وَيَلِينُ الصَّعْبَ الشَّدِيدَ، بِبِلَاغَةِ الْقَوْلِ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ التَّصْرِيفِ، وَذَلَّلَ⁽⁹⁾ لَهُمْ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَالْبِلَاغَةِ مَا تَعْصَّبَ⁽¹⁰⁾ فَمَلَكُوهُ، وَأَوْضَحَ لَهُمْ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ وَالْمَعْضَلَاتِ مَا تَشَعَّبَ حَتَّى سَلَكَوهُ، وَجَعَلَ عُقُولَهُمْ لِلنَّجَاحِ ضَمِينًا، وَصَدَّوَرَهُمْ لِلْأَسْرَارِ⁽¹¹⁾ الْحَكِيمَةِ⁽¹²⁾ كَمِينًا، أَسْهَرُوا فِي تَقْيِيدِ الْعُقَائِلِ أَحْفَانَهُمْ، وَأَحَالُوا فِي نَظْمِ

(1) خ: - « بسم الله الرحمن الرحيم ».

(2) أ: « وصلّى الله على سيّدنا ومولانا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلّم كثيرا ». خ: « والصّلاة والسّلام على رسول الله وآله وصحبه وسلّم تسليمًا ». ر: « صلّى الله وسلّم على سيّدنا ومولانا مُحَمَّد وآله وصحبه ». س: « صلّى الله على سيّدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم ».

(3) أ، ر: « قال العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغني عمّن سواه ». خ: « قال الشّيخ الإمام العالم العلّامة الأوحّد ». س: « قال الشّيخ الإمام العالم العلّامة الأوحّد قطب زمانه ».

(4) أ، ر: - « أبو زكرياء ».

(5) أ، ر: « نسبة ». س: - « نسباً ».

(6) خ، س: - « داراً ».

(7) أ، خ، ر: « رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ». س: « رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ وَأَفَاضَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ بِفَضْلِهِ ».

(8) ر: « موهوبة ».

(9) خ: « ذلّك ».

(10) أ، ر: « تعصّب ».

(11) أ، ر: « لأسرار ».

(12) أ، ر: « الحكمة ».

قلائدها أفكارهم، ونادَمُوا لاقتنائها الدفاتر، وسَامَرُوا الأقلام والمحابر، أبقاهم الله للمعارف الدينية يرفعون منارها، ويُطْلَعُونَ شُمُوسها وأقمارها، أمَّا⁽¹⁾ بعد:

فإنِّي لَمَّا امتَحِنْتُ بِخُطَّةِ الْقَضَاءِ⁽²⁾ فِي عُنْفوانِ الشَّبَابِ، وقادني إليها ما يعلمه الله من الأمور الصَّعَابِ، وكَثُرَتْ عَلَيَّ نَوَازِلُ الْخُصُومِ، وتَوَالَتْ لَدَيَّ شِكَايَاتُ⁽³⁾ الْمَظْلُومِ، وَقَصَرَ الْبَاعُ⁽⁴⁾ عَنْ إدراك ما لا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّبَاسُ مِنْ نَصٍّ جَلِيٍّ أَوْ وَاضِحٍ قِيَّاسٍ.

لَجَأْتُ إِلَى كُتُبِ الْأَسْئَلَةِ فِيمَا يَشْكُلُ عَلَيَّ مِنْ نَوَازِلِ الْأَحْكَامِ، مُتَطَلِّبًا جَوَابَهَا مِنَ الْأَثَمَةِ الْأَعْلَامِ، الْمُتَعَرِّضِينَ لِلْفَتْوَى بَيْنَ الْأَنَامِ، مُتَخَوِّفًا مِمَّا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْقَضَاةِ الثَّلَاثَةِ الْحُكَّامِ⁽⁵⁾، واجتهدتُ فِي ذَلِكَ عِلْمَ اللَّهِ جُهْدِي، وَلَمْ أَتَجَاسَرْ عَلَى تَنْفِيزِ حُكْمٍ فِي قَضِيَّةٍ فِيهَا احْتِمَالٌ وَحْدِي، حَتَّى أَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ ذَلِكَ، كَي لَا أَهْلَكَ مَعَ كُلِّ هَالِكٍ.

وقد كَانَ أَتَّفَقَ لِمَوْلَايِ الْوَالِدِ⁽⁶⁾ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَدَّةِ قَضَائِهِ، مَا أَتَّفَقَ لِي مِنَ الْإِلْتِجَاءِ إِلَى كُتُبِ الْأَسْئَلَةِ لِلْأَثَمَةِ الْمُعَاَصِرِينَ لَهُ، حَتَّى اجْتَمَعَ لَهُ مِنْ أَجَوِبَتِهِمْ جُمْلَةٌ وَافِرَةٌ، وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَمَ عَلَى تَرْتِيبِهَا عَلَى أَبْوَابِ الْفَقْهِ فَاخْتَرَمَتْهُ الْمَنِيَّةُ قَبْلَ ذَلِكَ.

فَضَمَّنْتُ مَا كُنْتُ جَمَعْتُ، وَمَا جَمَعَ مَوْلَايِ الْوَالِدِ رَحِمَهُ اللَّهُ⁽⁷⁾، وَمَا وَجَدْتُهُ بِيَدِ بَعْضِ الْخُصُومِ، وَبِيَدِ بَعْضِ قَضَاةِ وَطَنِنَا، مِنْ أَجَوِبَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُتَضَمِّنَةِ مَسَائِلِ الْعِبَادَاتِ، وَمَسَائِلِ

(1) أ: «و».

(2) أ: «القاضي».

(3) س: «شكايات».

(4) خ: «الساعي».

(5) قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم: «الْقَضَاةُ ثَلَاثَةٌ، قَاضِيَانِ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَازَ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى بَيْنَ النَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». أنظر: الترمذي أبو عيسى مُحمَّد بن أحمد بن جعفر (ت 279هـ / 982م)، سنن الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت، ح: 1322، 3 / 613. ابن ماجه أبي عبد الله مُحمَّد بن يزيد القزويني (ت 275هـ / 888م)، سنن ابن ماجه، تحقيق: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي، ط: 1، 2004، ح: 2314، 2 / 776. أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت 275هـ / 888م)، سنن أبي داود، تحقيق: مُحمَّد مُحيي الدِّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت. أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ / 873م)، صحيح مسلم، تحقيق: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، 1983.

(6) أبو عُمران موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 833 / 1429). أنظر ترجمته / 91.

(7) أ: «تعالى».

العادات، مع ما كنتُ أسألُ عنه، أو سألَهُ⁽¹⁾ غيري ممَّا يقعُ لي مع الأصحاب في المذاكرات، أو في مجلس الإقراء⁽²⁾ من إشكالٍ في كلام ابن الحاجب⁽³⁾ أو شراحه⁽⁴⁾، وفيما اعترض به بعضهم على بعض، ليَقَعَ لي التَّحقيق في المسألة، وأضفتُ إلى ذلك ما كنتُ تلقِيتهُ من أشياخي من بُنَاةٍ فِكْرِهِم، أو⁽⁵⁾ نقلٍ غريب عن غيرهم، يتشَوَّفُ الطَّالِب إليه، وتَنشِرُحُ نفسه عند الإطْلَاع عليه.

(1) خ: « وأسأله ».

(2) خ: « إقراء ».

(3) أبو عمرو جمال الدِّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي، الدُّويني الأصل، المعروف بابن الحاجب، وُلِدَ سنة: 570هـ / 1174م، بآسَنَّا من صعيد مصر، وقيل سنة: 571هـ / 1175م، تتلمذ على شيوخ جَلَّة كثيرين كأبي الحسن علي بن إسماعيل الأبياري، وأبو العباس أحمد بن الخليل بن سعادة البرمكي، وأبو الجود غِيَاث بن فارس بن مَكِّي بن عبد الله اللّحمي وغيرهم، وعنه أبو مُحمَّد زكي الدِّين عبد العظيم بن عبد القوي، وأبو العباس شهاب الدِّين أحمد بن إدريس القرافي وغيرهم، وتوفيَّ ضحى يوم الخميس 26 شوال من سنة: 646هـ / 1248م، بالإسكندرية، من تصانيفه: مُختصر منتهى السُّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، جامع الأمّهات في فروع الفقه المالكي، المقصد الجليل في علم الخليل، الأُمالي، شرح المفصل للزَّمَخشرى، المقصد الجليل في علم الخليل في العروض، الشَّافية في الصِّرف، الكافية في النحو. أنظر ترجمته في: الضَّبيّ أجمد بن يحيى بن عُميرة (ت 599هـ / 1202)، بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، دار الكتاب بالعربي، مصر، 1967 / 323. اليافعي أبو مُحمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت 768هـ / 1366م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط: 2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1993، 4 / 114. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدَّمشقي (ت 774هـ / 1372م)، البداية والنهاية، ط: 1، مكتبة المعارف، بيروت، مكتبة النصر، الرياض، 1866، 13 / 176. ابن الجزري شمس الدِّين أبي الخير مُحمَّد بن مُحمَّد (ت 833هـ / 1429)، غاية النِّهاية في طبقات القُرَّاء، نشر: برجستراسر، ط: 1، مكتبة الخانجي، مصر، 1932، / 508 — 509. ابن تغري بردي، م.س، 1 / 330. عبد القادر بن مُحمَّد التَّميمي الدَّمشقي (ت 978هـ / 1570م)، المدارس في تاريخ المدارس، أعدَّ فهارسه: إبراهيم شمس الدِّين، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، 2 / 3 — 4. ابن العماد، م.س، 1 / 234 — 235. البغدادي، إيضاح المكنون / 351. البغدادي، هدية العارفين، 1 / 654. الحجوي، م.س، 2 / 231. مخلوف، م.س / 167. الزركلي، م.س، 4 / 211. ابن قنفذ، كتاب الوفيات / 319. كحالة، معجم المؤلِّفين، 2 / 366. ابن فرحون، م.س، 2 / 78. السُّيوطي، بغية الوعاة، 2 / 134. السُّيوطي، حسن المحاضرة، 1 / 56. ابن خلِّكان، وفيات الأعيان، 3 / 234.

(4) نذكر منهم: شرح مُحمَّد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح تقي الدِّين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت 667هـ / 1268م): وصل فيه إلى باب الحج، شرح ابن راشد مُحمَّد بن عبد الله القفصي (ت 736هـ / 1336م)، المسَمَّى: « الشَّهاب الثَّاقب في شرح مُختصر ابن الحاجب »، شرح مُحمَّد بن عبد السلام الهوَّاري (ت 749هـ / 1348م)، المسَمَّى: « تنبيه الطالب لفهم ألفاظ ابن الحاجب »، شرح خليل ابن إسحاق بن موسى الجندي (ت 646هـ / 1248م)، المسَمَّى: « التوضيح على جامع الأمّهات »، شرح عمران بن موسى المشدَّالي (ت 745هـ / 1344م)، شرح أحمد بن عمر الربيعي في ثمانية أسفار.

(5) خ: « و ».

وصُنَّتْ⁽¹⁾ جَمِيعُ ذَلِكَ فِي كَرَارِيسٍ عَدِيدَةٍ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ خَوْفِ الضَّيَاعِ، وَلِلْعَزْمِ⁽²⁾ عَلَى تَرْتِيبِهَا⁽³⁾ عَلَى أَبْوَابِ الْفَقْهِ لِيَحْصُلَ بِهَا الْإِنْتِفَاعُ، وَاقْتَصَرْتُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى أَجْوَبَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ تُونِسَ وَبِجَايَةِ وَالْجَزَائِرِ، وَأَشْيَاخِنَا التَّلْمِيسَانِيِّينَ، كَشَيْخِي وَمُفِيدِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ، عَلَّمَ الْأَعْلَامِ، الْعَارِفِ بِالْقَوَاعِدِ وَالْمَبَانِي، سَيِّدِي أَبُو الْفَضْلِ قَاسِمُ الْعُقْبَانِيِّ⁽⁴⁾، وَشَيْخِي الْإِمَامِ الْحَافِظِ، بَقِيَّةَ النُّظَّارِ وَالْمُجْتَهِدِينَ، ذِي التَّوَالِيفِ الْعَجِيبَةِ⁽⁵⁾ وَالْفَوَائِدِ الْغَرِيبَةِ، مُسْتَوْفِي الْمَطَالِبِ وَالْحَقُوقِ، سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ مَرْزُوقٍ⁽⁶⁾، وَشَيْخِي الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْمُتَفَنِّنَ، بَقِيَّةَ النَّاسِ، سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْعَبَّاسِ⁽⁷⁾، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَشْيَاخِنَا وَأَصْحَابِنَا مِنْ أَهْلِ وَطَنِنَا، رَحِمَ اللَّهُ⁽⁸⁾ مَنْ فَنَى، وَأَدَامَ النَّفْعَ بِمَنْ بَقِيَ.

وَالْآنَ قَصَدْتُ إِلَى تَرْتِيبِهَا عَلَى أَبْوَابِ الْفَقْهِ فِي مَجْمُوعٍ لِيَحْصُلَ بِهِ الْإِنْتِفَاعُ، وَيَتِمَّعَ بِهِ النَّظَرُ أَيْ إِمْتَاعُ، وَسَمَّيْتُهُ بِالذُّرْرِ الْمَكْنُونَةِ فِي نَوَازِلِ مَازُونَةٍ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(1) خ: « وَضُمَّتْ ». س: « فَضُمَّتْ ».

(2) أ: « وَالْعَزْمُ ».

(3) أ: - « تَرْتِيبُهَا ».

(4) أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ / 24.

(5) س: « الْعَدِيدَةُ ».

(6) أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ / 25.

(7) خ: « الْقَاسِمُ ».

(8) أ: + « تَعَالَى ».

من مسائل الطهارة

[مسألة]: سألت⁽¹⁾ شيخنا⁽²⁾ سيدي أحمد بن زاغ⁽³⁾ عن قول بن الحاجب⁽⁴⁾: «يُلْحَقُ به المتغيّر بما لا ينفكُّ عنه غالباً إلى آخره. قد يقال قوله⁽⁵⁾: بما لا ينفكُّ عنه. يلزم عليه طهوريّة المتغيّر باللبن⁽⁶⁾ مثلاً، لأنّ الماء ومغيّره حينئذٍ⁽⁷⁾ لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، وقد يقال⁽⁸⁾ هذا اللّحق⁽⁹⁾ وصفه بالتغيّر⁽¹⁰⁾ مع قيد الأكثرية لقوله: غالباً. لا يصحُّ، لأنّ هذا التغيّر⁽¹¹⁾ حال اتّصاف الماء به⁽¹²⁾ يستحيل كونه غير حاصل له⁽¹³⁾ بوجه ما حين كونه وصفاً، وإلّا لزم التقيضان، وقيد الغلبة في كلامه تقتضي هذا، لأنّ معنى كلامه: «يُلْحَقُ به المتغيّر. بما يلزمه تلازماً أكثرياً، فقوله: بما لا ينفكُّ. إشارة إلى التّلازم، لأنّ عدم الانفكاك تلازم.

(1) خ، ع: «سُئِلَ».

(2) ع: «الشيخ».

(3) أنظر ترجمته ومصادر ترجمته / 84.

(4) قال ابن بالحاجب: «يُلْحَقُ به المتغيّر بما لا ينفكُّ عنه غالباً كالتراب والزّرينخ الجاري هو عليهما، والطّحلب والمكث، والمتغيّر بالمجاورة أو الدهن كذلك، ومثله بالتراب المطروح على المشهور، وفي الملح ثالثها الفرق بين المعدني والمسخن بالنّار والمشمّس كغيره». انظر: ابن بالحاجب، م.س / 11.

(5) ر: - «قوله».

(6) بفتح اللّام والباء، اللّبن: معرُوفٌ بِإِسْمِ جِنْسِهِ. واللّبنُ خُلاصُ الجسدِ ومُسْتَخْلَصُهُ من بين الفرثِ والدّم، وهو كالعرَق. والجمع: ألبان. أنظر: ابن منظور، م.س، 5 / 3989.

(7) أ: - «حينئذٍ».

(8) أ: - «لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر وقد يُقال».

(9) خ، س: «اللاحق». ع: «الملحق».

(10) ر: «بالتغيّر». س: «بالمتغيّر».

(11) خ: «التغيّر».

(12) ع: - «به».

(13) ع: - «له».

وقوله: غالباً. إشارة إلى كونه تلازماً أكثرياً، ويلزم عليه أيضاً أن المتغيّر بالزرنينخ⁽¹⁾ ونحوه غير ملحق بالمطلق⁽²⁾، وهو عنده ملحق به، وبيان ذلك أنه جعل⁽³⁾ المتغيّر لا يُحكم له باللاحق⁽⁴⁾

(1) بكسر الزاي، لفظٌ معرّب، حجرٌ كثيرُ الألوان يُخلط بالكلس فيخلق الشعر، له مركبات سامّة. أنظر: مُحمّد رواس قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، ط: 2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1988 / 232.

(2) المطلق في اللغة: مأخوذ من مادة تدور حول معنى الانفكاك من القيد. وفي الاصطلاح: ما دلّ على شائع في جنسه، من حيث الماهية، والنكرة في سياق الإثبات: ما دلّ على وحدة غير معينة. أنظر: أبي الحسن أحمد فارس (ت 395هـ / 1004م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام مُحمّد هارون، ط: 2، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1972، 3 / 420. الفيروزآبادي (ت 817هـ / 1414م)، م.س، 3 / 258. المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بمصر، ط: 2، مطابع دار المعارف، مصر، 1972، 2 / 564. الأصفهاني الحسين مُحمّد الرّغب (ت 450هـ / 1058م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، طبعة دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت / 523. الجرجاني علي بن مُحمّد بن علي (ت 816هـ / 1413م)، كتاب التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط: 4، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998 / 280. الفيومي أحمد بن مُحمّد بن علي (ت 770هـ / 1368م)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، 2 / 377. الحنبلي ابن النجّار (ت 972هـ / 1564م)، شرح الكوكب المنير، تحقيق: مُحمّد الزحيلي ونزيه حمّاد، مكتبة العبيكان، الرياض، 1993، 3 / 393. القرافي أبو العباس شهاب الدّين أحمد بن إدريس (ت 684هـ / 1285م)، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، تحقيق: طه عبد الرّؤوف، ط: 2، دار عطوة للطباعة، مصر، 1993 / 264. الإيجي عضد الدّين والمّلة (ت 756هـ / 1355م)، شرح العضد على مُختصر منتهى الأصولي، ط: 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، 2 / 115. الأصفهاني شمس الدّين (ت 749هـ / 1348م)، بيان المختصر شرح مُختصر ابن الحاجب، تحقيق: مصطفى بقّا، ط: 1، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، 1986، 2 / 349. الزركشي بدر الدّين (ت 794هـ / 1391م)، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق: عبد الله ربيع وسيد عبد العزيز، ط: 2، مؤسّسة قرطبة والمكتبة المكية، د.م، 1999، 2 / 809. أمير باد شاه مُحمّد أمين (ت حوالي: 972هـ / 1564م)، تيسير التحرير على كتاب التحرير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، د.ت، 1 / 329. السبكي تاج الدّين (ت 771هـ / 1301م)، رفع الحاجب عن مُختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي مُحمّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط: 1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1999، 3 / 366. الزركشي بدر الدّين (ت 794هـ / 1391م)، البحر المحيط في أصول الفقه، مراجعة: عمر سليمان الأشقر، وعبد الستار أبو غدة، ط: 2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1992، 3 / 413. الآمدي سيف الدّين علي بن مُحمّد (ت 631هـ / 1233م)، الأحكام في أصول الأحكام، ضبطه: الشّيخ إبراهيم العجوز، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، 3 / 5. الأنصاري مُحمّد بن نظام الدّين (ت 1180هـ / 1766م)، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، ط: 2، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 1 / 360.

(3) خ: - « ويلزم عليه أيضاً أن المتغيّر بالزرنينخ ونحوه غير ملحق بالمطلق، وهو عنده ملحق به، وبيان ذلك أنه جعل ».

(4) س: « باللاحق ». ع: « بالإلحاق ».

إِلَّا إِذَا كَانَ مُغَيَّرُهُ⁽¹⁾ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ غَالِبًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَنْفَكُ عَنْهُ / 3و / غَالِبًا، فَلَا وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الزَّرْنِيخَ وَالْكِبْرَيْتَ⁽²⁾ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يَنْفَكُ عَنِ الْمَاءِ غَالِبًا، بَلْ مَا رَأَيْنَا قَطُّ مَاءً يَجْرِي عَلَى زَرْنِيخٍ، فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ غَالِبًا.

فَإِنْ قُلْتُ: بَلِ الزَّرْنِيخُ وَنَحْوُهُ مِنْ مَعَادِنِ الْأَرْضِ مِمَّا لَا يَنْفَكُ جَنْسُ⁽³⁾ الْمَاءِ عَنْ جَنْسِهِ، لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْفَكُ عَنِ جَنْسِ الْأَرْضِ، وَهَذِهِ الْمَعَادِنُ مِنْ جَنْسِ الْأَرْضِ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا مِمَّا لَا يَنْفَكُ جَنْسُ الْمَاءِ عَنْ جَنْسِهِ، لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ غَالِبًا⁽⁴⁾، فَصَحَّ إِلْحَاقُ الْمُتَغَيِّرِ بِهَا بِالْمُطْلَقِ.

قُلْتُ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ هَذَا فَلَا فَائِدَةَ لِقَوْلِهِ: غَالِبًا. لِأَنَّ الْجَنْسَ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْجَنْسِ دَائِمًا، وَانْظُرُوا أَيْضًا قَوْلَهُ: الْجَارِي هُوَ عَلَيْهِمَا يَقْتَضِي عَدَمَ طَهُورِيَّةِ الْمُتَغَيِّرِ بِالزَّرْنِيخِ غَيْرِ جَارٍ، فَإِنَّهُ قَيَّدَ عَدَمَ تَأْثِيرِ الْمُتَغَيِّرِ بِوَصْفِ الْجَرِيَانِ، وَيَقْتَضِي عَدَمَ طَهُورِيَّةِ الْمُتَغَيِّرِ بِأَوَانِي الصُّفْرِ⁽⁵⁾ وَالْحَدِيدِ، مَعَ أَنَّهُ⁽⁶⁾ طَهُورٌ بِاتِّفَاقٍ، لِأَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ اللَّحْمِيِّ⁽⁷⁾ أَنَّهُ مِنْ بَابِ مَا تَغَيَّرَ بِالْكِبْرَيْتِ وَالزَّرْنِيخِ.

(1) ر: «مُتَغَيَّرُهُ».

(2) مِنَ الْحَجَارَةِ الْمَوْقَدِ بِهَا. قَالَ اللَّيْثُ: الْكِبْرَيْتُ عَيْنٌ تَجْرِي، فَإِذَا جُمِدَ مَأْوَاهَا صَارَ كِبْرَيْتًا، أَبْيَضٌ وَأَصْفَرٌ وَأَكْدَرٌ. وَالْكِبْرَيْتُ: الذَّهَبُ الْأَحْمَرُ. أَنْظَرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، 5 / 3811.

(3) ر: «جَنْسٍ».

(4) أ: - «جَنْسُ الْمَاءِ عَنْ جَنْسِهِ، لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ غَالِبًا».

(5) الصُّفْرُ: بِضَمٍّ فَسُكُونٌ، وَبِكَسْرِ الصَّادِ. لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ مَفْرُودَةٌ: الْأَصْفَرُ. وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الثُّحَاسِ. وَالْأَصْفَرَانُ: الذَّهَبُ وَالزَّعْفَرَانُ، أَوْ الْوَرَسُ وَالزَّعْفَرَانُ. أَنْظَرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، 3 / 448 — 449.

(6) س: «أَنَّهَا».

(7) بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، أَبُو الْحَسَنِ اللَّحْمِيُّ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّبِيعِيِّ، قَيْرَوَانِيُّ الْأَصْلِ، فَقِيهٌ مَالِكِيٌّ تَفَقَّهَ عَلَى ابْنِ مَحْرُزٍ وَالسُّيُورِيِّ وَالتُّونِسِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمَازَرِيُّ، لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْأَدَبِ وَالْحَدِيثِ، تَوَفِّيَ سَنَةَ: 478هـ — 1085م بِصَفَاقِيسَ، وَهُوَ مَدْفُونٌ خَارِجَ السُّورِ فِي الْجَبَانَةِ الشَّرْقِيَّةِ بَيْنَ طَرِيقِ الْعَيْنِ وَالْأَفْرَانِ. مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: تَعْلِيقٌ عَلَى الْمَدُونَةِ خَرَجَ فِيهَا بَآرَاءٌ كَثِيرَةٌ عَنِ الْمَذْهَبِ، فَضَائِلُ الشَّامِ (أَلْفُهُ سَنَةَ: 435هـ / 1043م). أَنْظَرُ تَرْجَمَتَهُ فِي: الدَّبَاغُ أَبُو زَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ الْأَسَدِيِّ (ت 696هـ / 1296م)، مَعَالِمُ الْإِيمَانِ فِي مَعْرِفَةِ أَهْلِ الْقَيْرَوَانِ، أَكْمَلَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: ابْنُ نَاجِيٍّ أَبُو الْفَضْلِ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عَيْسَى التَّنُوخِيِّ (ت 839هـ / 1435م)، تَصْحِيحٌ وَشَرْحٌ: شُبُّوحُ إِبْرَاهِيمَ، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ عَبْدُ الثَّوَرِ وَمُحَمَّدُ مَاضُورٌ، ط: 1، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، مِصْرَ 1962، 3 / 246. الْحَطَّابُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَغْرِبِيِّ (ت 954هـ / 1547م)، كِتَابُ مَوَاهِبِ الْجَلِيلِ شَرْحُ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ، وَبِهِامِشُهُ: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِمُخْتَصَرِ خَلِيلٍ لِلْإِمَامِ الْمَوَاقِ (ت 898هـ / 1492م)، ط: 2، دَارُ الْفِكْرِ، بَيْرُوتَ، 1979 / 35. ابْنُ فَرَحُونَ، م.س، 2 / 104. عِيَّاضُ، الْمَدَارِكُ، 4 / 797. مَخْلُوفٌ، م.س، 117. الزَّرْكَلِيُّ، الْأَعْلَامُ، 4 / 328. السَّرَاجُ، م.س، 1 / 88. الْحَجَوِيُّ، م.س، 4 / 50 — 51. مُحَمَّدٌ مَحْفُوظٌ، م.س، 4 / 214 — 220. ابْنُ قَنْفَدٍ، كِتَابُ الْوَفَايَاتِ / 39. الْبَغْدَادِيُّ، هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ، 1 / 692. مَقْدِيشٌ، م.س، 2 / 123.

ولعلَّ القول ⁽¹⁾ بأنَّ تغيُّره من باب ما تغيَّر بالمجاورة ⁽²⁾ أولى ممَّا ذهب إليه اللَّحْمِي لنقل الثُّحاس من موضعه، وحصول الصَّنعة فيه فبعد شبهه بأصله، ويلزم عليه أنه المتغيَّر بالجير ⁽³⁾ طهور، لأنَّ أصله حجر وثَقُل وصُنِع، وكذلك المتغيَّر بالآنية الجديدة، ولا يدري هل يلزم هذا أو يفرَّق؟.

فأجابني بما نصّه: الحمد لله، أمَّا قول بن الحاجب ⁽⁴⁾: المتغيَّر بما لا ينفكُّ عنه غالبًا. فضمير ينفكُّ عائِد إلى الماء، وضمير عنه يعود إلى ما الموصولة، والمعنى: ويُلاحَق به الماء المتغيَّر بالشَّيء الذي لا ينفكُّ عنه الماء في الغالب، والمراد جنس الماء وجنس المتغيَّر ⁽⁵⁾ كما ذكرتم في السُّؤال. والإعتراض عليه بقوله: غالبًا. حسبما قرَّرتُم لا يلزم، لأنَّ الماء قد ينفكُّ عن الجزء الأرضي المُصْرَف، كالمُتلقِّي من ⁽⁶⁾ الغيث قبل الوصول إلى الأرض في الأعضاء، والمُعترف ⁽⁷⁾ بالكفِّ، والمَجْعول في ثوب، أو في زجاجة، أو دلوٍّ، أو آنية مصنوعة أو نحو ذلك، مفارق ⁽⁸⁾ للأرض حين جعله في هذه الظُّروف.

وأما تقييد ⁽⁹⁾ الماء المتغيَّر ⁽¹⁰⁾ بالزَّرنيخ فحال جريانه عليه، فهو على ظاهره من كلام بن الحاجب، ولأنَّه إذا فارق معدنه لا يثبتُ له ذلك الحكم لوجهين، أحدهما: مفارقتَه لمحلِّ

(1) أ: - « القول ».

(2) صورة التغيُّر بالمجاورة أن تكون حيفة بإزاء ماء فتقل الرِّيح رائحة تلك الحيفة إلى الماء فيتغيَّر. أنظر: الجندي، م.س / 51.

(3) سئل سيدي عبد القادر الفاسي عن ماء تغيَّر بالجير، هل يدخل في قول خليل: « أو بمطروح فيه ولو قصدا من تراب »؟ فأجاب: أما الماء المتغيَّر بالجير، فقال ابن فرحون، وأصله لابن رشد: « لو كان التُّراب مصنوعاً كالجَبص والنورة فالظَّاهر التأثير لأنَّه تغيَّر بالصَّنعة، لكنَّهم قالوا في الماء يتغيَّر في الإناء مثل الفخَّار والثُّحاس والحديد: أنه لا يوثَّر في سلب الطَّهوية لكونه ممَّا لا ينفكُّ عنه الماء غالبًا، وذلك دليل على عدم اعتبار الصَّنعة ». أنظر: ابن الوزَّاني، م.س 1 / 157.

(4) ابن الحاجب، م.س / 11.

(5) ر: « المغيَّر ».

(6) ع: + « ماء ».

(7) أ: - « المعترف ».

(8) خ: « فارق ».

(9) ع: « تغيَّر ».

(10) ر: « المغيَّر ».

الضرورة، والثاني: أنه إذا فارق معدنه كان كالعقاقير⁽¹⁾، وبعد إلحاقه بالأجزاء الأرضية، وقد يقال⁽²⁾: أنه إذا طُرِحَ في الماء يتترّل منزلة الملح المطروح.

وفي المعدني منه قولان⁽³⁾، وأمّا التُّراب المطروح⁽⁴⁾ فقد يفرّق للمشهور فيه بينه وبين الزرنيخ والملح، على القول بأنّ الملح لا يفتقر المطروح منه ولو كان معدنيًا، فإنّ أجزاء التُّراب غلبت عليه الأرضية أينما كان التُّراب، فأينما كان الماء الذي معه كأنّه في قراره، فلا يضرُّ تغييره به⁽⁵⁾ بخلاف الملح والزرنيخ ونحوهما.

وأمّا أواني الصّفَر ونحوها بالقياس أن يضرّ التغيير بها، ولكن عارضنا فيه⁽⁶⁾ الضرورة العامة إلى استعمال الماء فيها لتسخينه وحملانها في الأسفار لِمَا يؤمن معها من الكسر، ولشدّة الحاجة إليها فيها خصوصًا، وفي غيرها مطلقًا كسائر الأواني، وقد ورد في السنّة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان له إناء من نحاس يُسخنُ له فيه الماء، فالرخصة فيه لهذه الضرورة أولى من التعليل بما قلتم أنه من ظاهر كلام اللّخمي من اعتبارها، أعني: آنية النحاس بالكبريت والزرنيخ، لاشتراك الجميع في أنّ الماء الجاري عليها لا يضرّه التغيير بها، ومِمَّا قلتم أنه أولى من كلام اللّخمي وهو المجاورة، ولِمَا قلناه، نقول: أنّ المتغيّر بالجير لا يلحق بالمتغيّر بالتُّراب والزرنيخ حالة الجريان⁽⁷⁾

(1) بكسر القاف الثّانية، مفردًا: عقّار: أصول الأدوية من المواد الأولية التي تتركّب منها. أنظر: معجم لغة الفقهاء / 317.

(2) ابن الحاجب، م.س / 11.

(3) وجه القول بعد تأثيره: أنه من جنس الأرض، فكان كالتُّراب، وهو قول بن أبي زيد وابن القصار، ووجه القول بتأثيره: أنه يشبه المطعوم، وهو قول القابسي، وقد حكى المازري بأنّ المعدني حكمه حكم التُّراب في جواز التيمّم، فلم يؤثر بخلاف المصنوع، لأنّ الصنعة قد أخرجته عن أنواع الأوجه ومنع التيمّم به، فوجب أنه يؤثّر به، وذكر الباجي على طريق الإحتمال، فقال بعد أن حكى عدم التأثير عن ابن القصار: «يُحتمل أن يكون ذلك في الملح المعدني، وأمّا المصنوع فلا». أنظر: الجندي، م.س / 62 — 63. المازري أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر (ت 536هـ / 1141م)، شرح التلّقين، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، 1 / 27 — 28. الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 474هـ / 1081م)، المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، ط: 3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983، 1 / 41.

(4) المراد بالمطروح قصدًا لا ما ألقته الرّيح، فإنه لا خلاف فيه أنه لا يضرّ، ووجه مقابله أن الماء ينفك عن هذا الطّارئ فيسلب الطّهورية كالمطعومات، وليس الخلاف خاصًا بالتُّراب بل هو جارٍ في الكبريت ونحوهما. أنظر: ابن الحاجب، م.س / 11 — 12. الجندي، م.س / 57.

(5) ر: - « به ».

(6) خ: « فيها ».

(7) أ: « الجيران ».

عليهما، سواء كان جارياً عليه أم لا، وذلك لما دخله من الصنعة مع عدم الضرورة العامة إلى⁽¹⁾ استعماله.

وأما الآنية الجديدة من الفخار، فهي والله أعلم في ضرورة استعمالها كآنية التُّحاس، ومِمَّا يُحقِّق⁽²⁾ لك اعتبار الضرورة العامة في ذلك كله، ما قالوه في تغيير قربة المسافر برائحة القطران⁽³⁾.

وقال ابن الحاج⁽⁴⁾ عن ابن رزق⁽⁵⁾ أنه كان يُجيز الوضوء بماء البئر يُستقى بالحبل الجديد الذي يُغيَّر رائحة الماء إلى طعم الحلفاء⁽⁶⁾ ونحوها، عن ابن رشد، أنظر كلامهما في البرزلي⁽⁷⁾، والله أعلم.

(1) خ: - « إلى »

(2) ر: « يلحق ».

(3) الحاصل فيها أن التغيير بالقطران إن كان بالريح فقط فلا يضر، لأنه تغير بالمجاور، فيجوز استعماله في الحضر والسفر، وإن كان المتغير منه لوناً أو طعماً فإنه مسلوب الطهورية حضراً وسفراً. أنظر: الوزاني، م.س / 93.

(4) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم بن لب التحيبي المعروف بابن الحاج، قاضي الجماعة بقرطبة، مولده في صفر سنة: 458هـ / 1065م، وتوفي بالمسجد الجامع بقرطبة يوم: الجمعة من صفر سنة 529هـ / 1134م، له كتاب مشهور في نوازل الأحكام يعرف بـ: « أسئلة ابن الحاج ». أنظر ترجمته في: ابن بشكوال، م.س / 453. النباهي، م.س / 134. المقرئ، أزهار الرياض، 3 / 61. الموسوعة الفقهية، 1 / 340.

(5) أبو جعفر أحمد بن محمد بن رزق الأموي القرطبي، ولد سنة: 427هـ / 1035م، أخذ عن أبي عمرو بن القطان وابن عتاب، وروى عن أبي العباس العذري، وأجاز له الصقلي، توفي ليلة الإثنين من شوال سنة: 477هـ / 1084م. أنظر ترجمته في: ابن بشكوال، م.س، 1 / 70.

وقال ابن رشد: « وأما الماء يستقى بالكوب الجديد أو بالحبل الجديد: فلا يجب الإمتناع من استعماله في الطهارة، إلا أن يطول مكث الماء في الكوب أو طرف الحبل فيه حتى يتغير من ذلك تغيراً بيئاً فاحشاً ». أنظر: ابن رشد، البيان والتحصيل، 2 / 899. البرزلي، م.س، 1 / 136 — 137.

وكذا فرضه ابن عرفة عامّاً فقال: « وفي طهورية المتغير بحبل استقي به، ثالثها: إن لم يكن تغيره فاحشاً ». أنظر: ابن عرفة، م.س / 57. الخطّاب، م.س، 1 / 57 — 61. المواق، م.س، 1 / 61. ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 2 / 897.

(6) الحلفاء: من نبات الأغلات. واحدها: حَلْفَة وحَلْفَة، وحَلْفَاء وحَلَفَاء. ويقع مذكراً نحو: التمر والبُرّ والشّعير وأشباه ذلك. أنظر: ابن منظور، م.س، 6 / 965.

وفي نوازل الزياتي: سئل الفقيه أبو عبد الله محمد بن لجعدالة عن تغير الماء بالحلفاء كتغيره من غيرها، هل يجوز استعماله في عادة أو عبادة، أو لا؟ لتغير لونه وطعمه وريحه. فأجاب: أما الحلفاء في الماء فهو أشد، فلا يعفى عن يسير تغيره، كما لا يعفى عن كثيره. أنظر: الوزاني، م.س، 1 / 152 — 153.

(7) البرزلي، م.س، 1 / 17.

[مسألة]: وسُئِلَ بعضُ تلامذة الإمام⁽¹⁾ ابن عرفة⁽²⁾ عن اعتراض ابن عرفة على ابن عبد السلام⁽³⁾ في قول أول شرحه⁽⁴⁾: يصحُّ تقسيم الماهية⁽⁵⁾ باعتبار أنواعها تارةً وباعتبار أوصافها تارةً⁽⁶⁾ أخرى، وذلك أنَّ ابن عرفة قال قوله هذا، يرد⁽⁷⁾ بأنَّ قوله: باعتبار كذا، أن أراد به ما تنقسم به الماهية بطل قوله: باعتبار أنواعها، لأنَّ الماهية لا تنقسم بأنواعها بل بفصولها، وإن أراد ما تنقسم إليه بطلَّ قوله: باعتبار أوصافها، لأنَّ الماهية لا تنقسم لأوصافها، ضرورة بطلان قولنا⁽⁸⁾: الجسم ينقسم إلى حركة وإلى⁽⁹⁾ سكون.

فأجاب⁽¹⁰⁾: هذا الردُّ ضعيف لا يصحُّ بيانه أن نقول نختار أنه أراد ما تنقسم إليه قوله، لأنَّ الماهية لا تنقسم لأوصافها، قلنا: هي⁽¹¹⁾ سواء كانت مَحْمُولَةً حَمْلَ اشتقاق، أو حَمْلَ موافات، الأول: مَمْنُوع، والثاني: مُسَلَّم⁽¹²⁾، والأوَّل هو المراد بدليل قوله: الماء إمَّا أن يكون حارًّا⁽¹³⁾ أو باردًا⁽¹⁴⁾. وهذا بعينه تقسيم للماهية إلى أوصافها المَحْمُولَةِ حَمْلَ اشتقاق، لأنه لم يقل إمَّا أن يكون حرارةً أو برودةً، الذي هو نظير قول ابن عرفة: الجسم حركة وسكون. بدون أنه متحرِّك

(1) ع: - «الإمام».

(2) أنظر مصادر ترجمته / 24.

(3) مُحَمَّد بن عبد السلام بن يوسف الهواري التُّونسي، ولد سنة: 676هـ / 1277م، وتوفيَّ سنة: 749هـ — / 1348م، من تصانيفه: شرح جامع الأمّهات لابن الحاجب — فتاوى. أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 406. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 48. الموسوعة الفقهية / 331.

(4) أ: «الشرح».

(5) س: «الماء».

(6) ر: - «تارة».

(7) خ: «يريد».

(8) س: «قولان».

(9) ع: - «إلى».

(10) عمران بن موسى المشدالي (ت 745هـ / 1344م)، حاشية المشدالي، مخ، مكتبة مُحَمَّد بن عبد الكبير — المطارفة. أدرار / ورقة 4و.

(11) ع: - «متى».

(12) س: «مُتَسَلَّم».

(13) أ، ر: «حرارة». خ: «حرًا».

(14) أ: «برودة». ر: + «الذي نظير قول ابن عرفة الجسم حركة وسكون بدورانه متحرِّك وساكن، ولا شك في صحته لأنه تقسيم للماهية».

وساكن، ولا شكَّ في صِحَّتِه لأنه تقسيم للماهية إلى أوصافها المحمولة حمل اشتقاق وهذا الاعتبار عليه لمن علم كونه ما قلناه.

وأجاب الفقيه سيدي عُمَر القَلْشَانِي⁽¹⁾ عن اعتراض ابن عرفة بما نصّه: هذه مناقشة ضعيفة، وذلك أنَّ الشَّيْخ ابن عبد السلام لم يقل يصحُّ تقسيم الماهية بأنواعها ولا بأوصافها حتَّى يلزمه النَّظَر⁽²⁾ المذكور، وإنَّما قال: باعتبار أنواعها تارةً وباعتبار أوصافها أخرى. فالباء الدَّاخلَة على لفظة⁽³⁾ اعتبار سببية، ومعنى كلامه على ذلك، يصحُّ تقسيم الماهية قسمة نوعية بسبب اعتبار أنواعها في التقسيم، ويصحُّ تقسيمها قسمة صنفية بسبب اعتبار أوصافها فيه، ولا شكَّ في صِحَّة هذا المعنى، أمَّا لو كانت الباء داخلة على الأنواع والأوصاف لتمكَّن فيها معنى دلالة، وحينئذٍ يرد ما أورده، لأنَّ الذي وقع به التقسيم على الإعتبار الأوَّل⁽⁴⁾ ذوات الأوصاف لا الأوصاف أنفسها، فتأمل ذلك، والله⁽⁵⁾ أعلم.

(1) أبو حفص عمر بن مُحمَّد بن عبد الله الباجي التُّونسي، عرف بالقلشاني، فقيه، حافظ، مشارك في بعض العلوم، توفي سنة: 848هـ / 1444م، من تصانيفه: شرح طوابع الأنوار للبيضاوي، دقائق الفهم في مباحث العلم، شرح على فرعي ابن الحاجب. فتاوى كثيرة منقولة في المازونية والمعيَّار. أنظر ترجمته في: القرافي، توشيح الديَّاج / 122. التنبكتي، النيل / 305. التنبكتي، كفاية المحتاج، 1 / 248 — 249. السخَّاوي، م.س، 6 / 119. البغدادي، هدية العارفين / 793. البغدادي، إيضاح المكنون / 475. كحالة، معجم المؤلفين، 2 / 575.

(2) أ، ر: «النقد». خ: «النقل».

(3) خ: «لفظ».

(4) خ، ر: «هي الفصول لا الأنواع والذي وقع إليه التقسيم على الإعتبار الثاني». س، ع: «الثاني».

(5) ع: + «تعالى».

[مسألة]: أورد الإمام الحافظ أبو علي ناصر الدين⁽¹⁾ على قول ابن الحاجب⁽²⁾: المياه أقسام⁽³⁾. سؤالاً⁽⁴⁾ وهو: أن قال⁽⁵⁾ مورد التقسيم إن كان مجموع المياه⁽⁶⁾ من حيث هو مجموع، فالمجموع من حيث هو كذلك معنى واحد لا نوع له ولا صنف، وإن كان الأحاد الداخلة تحت المياه، فلم يتعرض المؤلف لتقسيمها، لأن المطلق⁽⁷⁾ وغيره⁽⁸⁾ من جميع الأحاد

⁽¹⁾ أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدلي، قرأ على العز بن عبد السلام، وأخذ عنه جماعة كالخطيب بن مرزوق وأبي محمد بن الكاتب، وعمران المشدلي وغيرهم، توفي سنة: 731 هـ / 1330 م، من تصانيفه: شرح على الرسالة. أنظر ترجمته في: الغريبي أبو العباس أحمد (ت 759 هـ / 1357 م)، عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 / 229، مخلوف، م.س / 217. التنبكي، النيل / 609. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 254 – 256.

⁽²⁾ قال ابن الحاجب: «المياه أقسام: المطلق طهور، وهو الباقي على خلقة، ويلحق به بالمتغير بما لا ينفك عنه غالباً كالتراب والزرنخ الجاري هو عليهما، والطحلب والمكث، والمتغير بالمجاورة أو الدهن كذلك، ومثله بالتراب المطروح على المشهور، وفي الملح ثالثها الفرق بين المعدني والمسخن بالنار والمشمس كغيره، الثاني: مما حولط ولم يتغير، فالكثير: طهور باتفاق، والقليل بطاهر: مثله، والثالث: ما حولط فتغير لونه أو طعمه أو ريحه، فحكمه كمغيره» أنظر: ابن الحاجب، م.س / 11. ⁽³⁾ قال ابن إسحاق الجندي: وأقسام جمع قسم بكسر القاف، والمراد به النوع. أنظر: الجندي، م.س / 51.

⁽⁴⁾ ع: - «سؤالاً».

⁽⁵⁾ س: «قالوا».

⁽⁶⁾ س: «الماهية».

⁽⁷⁾ المراد بالمطلق ما لم يضاف إليه شيء. قال ابن رشد: «هو الماء المطهر الذي يرفع الأحداث، ويزيل من الثوب والبدن حكم التجاسة بزوال عينها». أنظر ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 1 / 979.

وقال ابن شاش: «هو الباقي على أوصاف خلقة من غير مخالط». أنظر: ابن شاش جلال الدين عبد الله بن نجم (ت 616 هـ / 1219 م)، عقد الجواهر في مذهب عالم المدينة، تحقيق: أبو الأحناف محمد وعبد الحفيظ منصور، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، 1 / 7.

ويقتضي أن المطلق مرادف للطهور حسب ما قرّر القاضي عبد الوهاب، حيث قال: «الماء ضربان: مطلق ومضاف، والتطهير بالمطلق دون المضاف، والمطلق: ما لم يتغير أحد أوصافه بما ينفك عنه غالباً مما ليس بقرار». أنظر: الجندي، م.س / 52.

⁽⁸⁾ وهو الماء المضاف نقيض المطلق: وهو ما تغيرت أوصافه أو أحدها من مخالطة ما ينفك عنه غالباً، وهو على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون ما انضاف إليه من ذلك كله يسيراً لم يغير له وصفاً من أوصافه، والثاني: أن يكون ما انضاف إليه من ذلك كله هو الغالب عليه، والثالث: أن يكون ما انضاف إليه من ذلك كله ليس هو الغالب عليه إلا أنه قد غير أوصافه أو بعضها. أنظر: ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 1 / 980. القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (ت 422 هـ / 1030 م)، التلقين في الفقه المالكي، تحقيق ودراسة: محمد ثابت سعيد الغاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، مكة المكرمة / 56 – 57.

الدَّاخلَة تَحْتَ المِياه لَمْ يَقْسَمَها، وإن كان مورد / 3 ظ / التقسيم شيئاً آخر، فليس في اللَّفظ ما يدلُّ عليه.

فأجاب عنه الإمام العلامة سيدي أبو زيد⁽¹⁾ بن الإمام بما نصّه: أقول إن مورد القدر المشترك⁽²⁾ هو شيء آخر، قوله ليس في اللَّفظ ما يدلُّ عليه مَمْنوع، لأنَّ اقتضاه أقسام صدق مقسوم عليها يدلُّ على ذلك هذا، مع أنَّنا لو قلنا: بأنَّ مورد⁽³⁾ المَجْموع، لَمنعنا كون لا نوع له، قوله: المَجْموع من حيث هو⁽⁴⁾ معنَى واحد لا نوع له ولا صنف، قلنا ما تعني بقولك: معنَى واحد. إن عنيت به واحداً بالشخص فمُسَلَّم أنه لا نوع له، ولكن لا نُسلِّم إرادته، وإن عنيت به الجنس، فلا نُسلِّم أنَّ وصفه بالواحد يقتضي أن لا نوع له ولا صنف⁽⁵⁾، لأنَّ الواحد كما يوصف به الشخص يوصف به الجنس والنوع والصَّنْف، فيقال: الحيوان جنسٌ واحد، والإنسان نوعٌ⁽⁶⁾ واحد، والهندي صنفٌ⁽⁷⁾ واحد، وبالجملة فالواحد يقال باعتبارات، فيقال: واحدٌ بالمرتبة⁽⁸⁾، وواحدٌ بالزَّمان، وواحدٌ بالمكان، فوصف المعنَى بالواحد الذي هو أعمُّ من كونه صفة لِمَا لا نوع له، أوَّلُه لا يدلُّ على أخصٍّ معيَّن، وكذلك إن قلنا: بأنَّ مورد⁽⁹⁾ الآحاد، فإنَّنا نَمنع عدم تَعَرُّضه لتقسيمها قوله⁽¹⁰⁾، لأنَّ المطلق وجميع الآحاد الدَّاخلَة تَحْتَ لفظ⁽¹¹⁾ المِياه لَمْ يَقْسَمَها.

(1) أبو زيد عبد الرحمن بن مُحمَّد بن عبد الله بن الإمام، توفيَّ سنة: 743هـ / 1342م، من تصانيفه: شرح على ابن الحاجب الفرعي. أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 245. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 187 — 188. القرافي، توشيح الديباج / 128.

(2) ر، س: - « المشترك ».

(3) أ: « مراده ».

(4) خ: + « كذلك ».

(5) خ: « نصف ».

(6) ر: - « نوع ».

(7) أ: - « صنف ».

(8) ع: « بالمذهب ».

(9) أ: « مراده ».

(10) خ: « قلت ».

(11) أ، ر: - « لفظ ».

قلتُ: هذه دعوى فأين دليلها؟، فإن قيل: يلزم ممّا قاله تقسيم المطلق وغيره إليه وإلى قسميه⁽¹⁾، قلنا: التقسيم وقع في الآحاد باعتبار تعقّل أنّصافها بإطلاق ومُخالطة غيره، وتقسيمها إلى المطلق وقسمه هو بالفعل فلا منافاة.

وأجاب الفقيه سيدي عمر القلشاني بما نصّه: ولقائل أن يقول المُقسّم⁽²⁾ هو مطلق جَمْع⁽³⁾ الماء الذي هو أعمّ من جَمْعِهِ⁽⁴⁾، باعتبار طعمه وجَمْعِهِ، باعتبار محلّه وجَمْعِهِ، باعتبار كيفيته من حرارة وبرودة، وغير ذلك من جهاته المختلفة الموجبة لتسوية⁽⁵⁾ جَمْعِهِ كما في المصادر، وحينئذٍ فيصحّ تقسيمه، لأنّ كل واحد من تلك المجموع المختلفة بذلك الاعتبار ينقسم إلى ثلاثة أقسام، شرعية وهي التي ذكر المؤلّف⁽⁶⁾ بعد، فقد وضّح أنّ التقسيم صحيح واندفع الاعتراض.

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام ابن عرفة⁽⁷⁾ عن بئر ونحوه تَمُوت⁽⁸⁾ فيه دابةٌ برّ⁽⁹⁾ ذاتُ نفسٍ سائلة⁽¹⁰⁾ وغيّرت ماءه، والبئر بين شريكين، وتطهيره يفتقر إلى أجر، فطلب أحدهما تطهيره وامتنع الآخر؟.

فأجاب: هو كامتناعه من بنائه، فالباني أحقُّ به⁽¹¹⁾ وله منع شريكه حتّى يدفع له مَنَافَه، وكما لو كانت بينهما داراً، خير⁽¹²⁾ الممتنع على أن يبني أو يبيع ممّن يبني، والله⁽¹³⁾ أعلم.

(1) خ: «قسمته».

(2) أ: «المنقسم».

(3) أ، خ، ر: «جميع».

(4) أ: «جميعه».

(5) خ: «توسيع».

(6) خ: «توسيع».

(7) أنظر: ابن عرفة، م.س، 1 / 63 – 64.

(8) قوله: «تَمُوت»: احترازاً ممّا لو وقع ميّتا، فإن حكمه مُخالف. أنظر: الجندي، م.س / 79.

(9) ع: - «برّ». وقوله: «دابة برّ»: احترازاً من دابة البحر فإنّها إن لم يتغيّر لم يستحب. أنظر: الجندي، م.س / 79.

(10) قوله: «ذات نفس سائلة»، احترازاً ممّا ليس له نفس سائلة كالعقرب والزنبور، فإنّهما إذا وقعا في ماء فماتا فيه فإنه

إذا لم يتغيّر لا يستحب التّرح، والمراد بـ «التّفس السائلة»: الدّم الجاري. أنظر: الجندي، م.س / 79.

(11) ر: - «به».

(12) أ، خ: «جبر». ر، ع: «أجبر».

(13) س: + «تعالى».

[مسألة]: وسُئِلَ بعض فقهاء تونس عمّا نقل ابن عطية⁽¹⁾ في تفسير سورة البقرة والمائدة من الإجماع على طهارة الدّم غير المسفوح⁽²⁾، وبعض الشيوخ يحكي فيه الخلاف، فكيف يجمع بينهما؟ وما وجه القولين⁽³⁾ إن ثبت الخلاف⁽⁴⁾؟.

فأجاب بأن قال: لعله ما دام متصلاً باللحم، والقولان فيه بعد انفصاله، وتوجيه القولين في غير المسفوح حسبما أشار إليه ابن بشير⁽⁵⁾ أن الدّم ذُكِرَ تحريمه في القرآن في ثلاث آيات،

(1) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من أهل غرناطة، وليّ القضاء بمدينة ألمرية في شهر مُحَرَّم سنة: 529هـ / 1134م، ولد سنة: 481هـ / 1088م، واختلف المترجمون في تاريخ وفاته، فقيل في سنة: 542هـ / 1147م، وقيل سنة: 541هـ / 1146م، وقيل سنة: 546هـ / 1151م. من تصانيفه: المُحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أنظر ترجمته في: الكُتُبِي مُحَمَّد بن شاكر، فوات الوفيات والذّيل عليها، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د.ت، 2 / 256. السُّيُوطِي، بغية الوعاة / 295. ابن الخطيب، الإحاطة، 3 / 539.

(2) قال ابن عطية: والدّم في قوله تعالى «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ»، يَراد به المسفوح لأنّ ما خالط اللحم فغير مُحَرَّم بإجماع، وفي دم الحوت المزايل للحوت اختلاف، ويلزم من طهارته أنه غير مُحَرَّم، رخص ذكر اللحم من الخنزير ليدلّ على تحريم عينه ذكّي أم لم يذك، وليعم الشحم وما هنالك من الغضاريف وغيرها، وأجمعت الأمة على تحريم غيره، وفي خنزير الماء كراهية، أبى مالك أن يُجيب فيه، وقال: أنتم تقولون خنزيراً، وذهب أكثر اللّغويين أن لفظة الخنزير رباعية، وحكى ابن سيده عن بعضهم أنه مشتق من خزر العين لأنه كذلك ينظر، فاللفظة ثلاثية. والدّم في قوله تعالى «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالتَّطْيِيجَةُ»، معناه المسفوح لأنه بهذا تقيّد الدّم في غير هذه الآية فيرد المطلق إلى المقيّد، وأجمعت الأمة على قليل الدّم المخالط اللحم، وعلى تحليل الطّحال ونحوه، وكانت الجاهلية تستبيح الدّم ومنهم قولهم: لا يُحرّم من فصد له ووبر يأكلونه في الأزمات، ولحم الخنزير مقتضى شحمه بإجماع، واختلف في استعمال شعره وجلده بعد الدّباغ، فأجيز ومنع، وكل شيء مع الخنزير حرام بإجماع جلدًا كان أو عظمًا. أنظر: ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت 546هـ / 1151م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشّافي مُحمّد، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، 1 / 240، 2 / 150.

(3) خ: + «فيه».

(4) الونشريسي، المعيار، 1 / 112.

(5) أبو عبد الله مُحمّد بن إبراهيم بن عبدوس بن بشير، ولد بالقيروان سنة: 202هـ / 817م. كان تلميذًا لسحنون، توفي سنة: 260هـ / 874م. من تصانيفه: المجموعة، شرح مسائل المدوّنة (شرح ابن بشير)، كتاب الوثائق. أنظر ترجمته في: الخشنِي مُحَمَّد بن الحارث بن أسد (ت 361هـ / 971م)، كتاب طبقات علماء إفريقية، تحقيق: ابن شنب مُحمّد، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، د.ت. / 182. المالكي أبو بكر عبد الله بن مُحمّد (ت 453هـ / 1061م)، كتاب رياض النفوس — في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونسآكهم وسيّر من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: البكّوش بشير، مراجعة: المطوي مُحمّد العروسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983 / 360 — 363. ابن عذارى، م.س، 1 / 116. الزركلي، م.س، 6 / 183. الشّيرازي، م.س، 134.

الأولى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾⁽¹⁾، الثانية: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾⁽²⁾، الثالثة: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾⁽³⁾.

فلفظُ الدَّم في الأولى والثانية مفردٌ مُحَلَّ بالالف واللام، فإن قلنا: بعمومه كان الدَّم المسفوح بعض أفراد هذا العام، فيحرم⁽⁴⁾ بالآيات الثلاثة ويكون نجسًا⁽⁵⁾، والأولى والثانية يدلان على ذلك في المسفوح وغيره دون معارض ولا مُخصَّص، فدلَّ مجموع الآيات الثلاث على أنَّ الدَّم كله على اختلاف أصنافه نجسٌ مُحَرَّم الأكل، وإن قلنا: أنَّ المفرد المُحَلَّى كان مطلقاً بأن ردنا المطلق إلى المقيد⁽⁶⁾، قيَّدنا لفظ الدَّم في الأولى والثانية بالمسفوح لذكره في الثالثة، فتدلُّ الآيات على حكم المسفوح دون غيره، إلاَّ أنَّ يقال العموم هنا وإن لم يدل عليه اللفظ، فالسِّيَاق يدلُّ عليه دلالة ظاهرة، لأنَّ: أَل، في الميته والخنزير للعموم، فكذلك في ما اقترن بهما، وكذلك النكرة في قوله: ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾⁽⁷⁾، إنَّما عمومها من السِّيَاق ولا من اللفظ.

ولقائل أن يقول: هذا الاستدلال بناء على أنَّ تحريم الأكل يستلزم النجاسة بدليل ملازمها في الميته ولحم الخنزير، وذلك مَمْنوع بدليل طهارة ما لا نفس له سائلة ولم يُذكَ⁽⁸⁾، مع تحريم

(1) المائدة / 3.

(2) البقرة / 173.

(6) الأنعام / 145.

(4) أ، ر: « فيخرج ».

(5) أ: « نجاسة ».

(6) المقيد في اللغة: ما قيد لبعض صفاته، وهو إسم مفعول، ومعناه الخلاف المطلق. وفي الاصطلاح: ما دلَّ على الماهية بقيد يقلل من شيعه. أنظر: الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت 360هـ / 970م)، المعجم الأوسط، تحقيق: الطحان محمود، ط: 1، مكتبة المعارف، الرياض، 1995، 2 / 769. معجم لغة الفقهاء / 455. الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 474هـ / 1081م)، الحدود في أصول الفقه، تحقيق: حماد نزيه، ط: 1، مؤسسة الرعيبي للطباعة والنشر، بيروت، 1973 / 47. ابن زكري التلمساني أبو العباس أحمد (ت 900هـ / 1494م)، غاية المرام في شرح مقدمة الإمام، تحقيق: محمد أودير مشنان، دار التراث ناشرون، الجزائر، 1983، 2 / 536. العبادي ابن القاسم (ت 994هـ / 1585م)، الشرح الكبير على الورقات، تحقيق: عبد الله ربيع، ط: 1، مؤسسة قرطبة، السعودية، 1995 / 281. أديب محمد صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، ط: 3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1984، 2 / 189. الأمدي، م.س، 3 / 5. الجرجاني، م.س / 292.

(7) الأنعام / 144.

(8) خ: « يرد ».

أكله إذا لم يُذَكَّ⁽¹⁾ على المشهور، وإذا لم يتم الدليل الدال لما قلناه، فيُستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لِعَمَّار⁽²⁾: « إِنْما تَغْسِلُ ثوبَكَ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَالْمَنِيِّ وَالْدَّمِ ». وقول ابن العربي⁽³⁾: لو كان دُمُ السَّمَكِ نَجِسًا لَشُرِعَتْ ذَكَاتُهُ⁽⁴⁾. يَرِدُ⁽⁵⁾ بَأَنَّ الذَّكَاءَ شُرِعَتْ لِسُرْعَةِ إِزْهَاقِ النَّفْسِ لَا لِإِخْرَاجِ الدَّمِ⁽⁶⁾. وَلَمَّا تَحَدَّثَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ⁽⁷⁾ بن مرزوق فِي بَعْضِ تَأْلِيفِهِ عَلَى الدِّمَاءِ قَالَ: مَا ذَكَرَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ طَهَارَةِ غَيْرِ⁽⁸⁾ الْمَسْفُوحِ، لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ صَرِيحًا لِلْمُتَقَدِّمِينَ، وَإِنَّمَا مُسْتَنْدَهُمْ فِي هَذَا التَّقْلِيلِ وَاللَّحْمِي، حَيْثُ قَالَ فِي كِتَابِ⁽⁹⁾ الطَّهَارَةِ: وَالْدَّمُ عَلَى ضَرِيَيْنِ، نَجَسٌ وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَالْأَوَّلُ دَمُ الْإِنْسَانِ، وَدَمٌ مَا لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ، وَدَمٌ مَا يَجُوزُ أَكْلُهُ إِذَا كَانَ خُرُوجُهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، أَوْ حِينَ الذَّبْحِ لِأَنَّهُ مَسْفُوحٌ، وَاخْتَلَفَ فِيمَا يَبْقَى فِي الْجَسْمِ بَعْدَ الذَّكَاءِ.

(1) خ: - « يُذَكَّ ».

(2) ع: - « لِعَمَّار ».

(3) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْأَشْبِيلِيِّ، وَلَدَ سَنَةَ: 468هـ / 1075م، سَمِعَ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ النَّعَالِيِّ وَطَرَادَ بْنَ مُحَمَّدٍ الزَّيْنَبِيِّ وَنَصَرَ بْنَ الْبَطْرِ وَجَعْفَرَ السَّرَّاجَ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْمُوزَنِي وَغَيْرَهُمْ، وَعَنْهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَابْنُ بَشْكُوَالٍ، تَوَفِّيَ بِفَاسٍ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ: 543هـ / 1148م، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْقَبَسُ فِي شَرْحِ مَوْطَأَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، تَرْتِيبُ الْمَسَالِكِ فِي شَرْحِ مَوْطَأَ مَالِكٍ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: الذَّهَبِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ (ت 748هـ / 1347م)، تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ، دَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، د.ت، 4 / 1294 - 1298. ابْنُ بَشْكُوَالٍ، م.س، 2 / 459 - 460. الْمَغْرِبُ فِي حُلِيِّ الْمَغْرِبِ، 1 / 254 - 255. ابْنُ خُلَّكَانَ، م.س، 4 / 296 - 297. الْيَافَعِيُّ، م.س، 3 / 279. ابْنُ فَرْحُونَ، م.س، 2 / 252 - 256. ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي، م.س، 5 / 302. الدَّوْدِيُّ، م.س، 2 / 162. الْبَغْدَادِيُّ، هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ، 2 / 90. الزَّرْكَلِيُّ، م.س، 6 / 230. الْكَتَّانِيُّ، سُلُوءُ الْأَنْفَاسِ، 3 / 198. مَخْلُوفٌ، م.س / 136.

(4) مِثْلُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ، أَيُ كَسَائِرِ الدِّمَاءِ: فَمَسْفُوحُهُ نَجَسٌ، وَغَيْرُ مَسْفُوحِهِ: طَاهِرٌ، وَمُقَابِلُ الْمَشْهُورِ: أَنََّّهُ طَاهِرٌ مُطْلَقًا. أَنْظَرَ: الْجَنْدِيُّ، م.س / 93.

(5) خ: « يَرِيدُ ».

(6) جَوَابُهُ: مَنَعَ تَعْلِيلِ الذَّكَاءِ بِمَا ذَكَرَهُ لِاحْتِمَالِ مَشْرُوعِيَّتِهَا لِإِزْهَاقِ النَّفْسِ بِسُرْعَةٍ. أَنْظَرَ: الْجَنْدِيُّ، م.س / 93. الْوَنْشَرِيْسِيُّ، الْمَعْيَارُ، 1 / 112.

(7) ع: - « مُحَمَّدٌ ».

(8) خ، س: - « غَيْرِ ».

(9) خ: « كَتَبَ ».

وقال أيضًا في باب ما يحلُّ ويُحرَّم من المطاعم بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾⁽¹⁾، حَرَّمَ اللهُ الدَّمَّ في هذه الآية جُمْلَةً من غير تقييد، وقَيَّد ذلك في سورة الأنعام، فقال: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾⁽²⁾، فوجب ردُّ المطلق إلى المقيّد، ثُمَّ قال: واختلف قول مالك في غير المسفوح، فقال: مرّة الدَّم كله نجس، وإذا كان غيره⁽³⁾ نجسًا فهو حرام، وقال أيضًا: لا تُعاد / 4و / الصَّلَاة من⁽⁴⁾ اليسير، قال تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾⁽⁵⁾، وقال بن مسلمة⁽⁶⁾: المُحرَّم المسفوح، قال: وقد جاء عن عائشة⁽⁷⁾ أنّها قالت: لولا قول الله: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾⁽⁸⁾، لَأَتَّبَعَ ما في العروق، وقد نطبخ البرمة⁽⁹⁾ وفيها الصُّفْرة، ويكون في اللحم الدَّم، فلا يكون على الناس غسله، ثُمَّ قال أثناء كلامه: إن استعملت الشاة⁽¹⁰⁾ المذكاة قبل أن تقطع وقبل أن يظهر منها الدَّم كالمشويّة جاز أكلها اتّفاقًا، واختلف إذا قطعت فظهر الدَّم فقال مالك: مرّة حرام، ومرّة حلال، لقوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾⁽¹¹⁾، فلو قطع اللحم على هذا بعد إزالة المسفوح وَلَمْ يُحرَّم، وجاز أكله بانفراده.

(1) الأنعام / 144.

(2) الأنعام / 144.

(3) خ: «كله».

(4) أ: + «الدَّم».

(5) الآية: . خ: - «وقال بن مسلمة: المُحرَّم المسفوح، قال: وقد جاء عن عائشة أنّها قالت: لولا قول الله: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾».

(6) أبو الفرج أحمد بن مُحمَّد بن عمر بن الحسن بن مسلمة البغدادي، ولد سنة: 337هـ / 948م، كان أحد شيوخ الخطيب البغدادي، توفي سنة: 415هـ / 1024م، مُحدِّث، من تصانيفه: الأمالي. أنظر ترجمته في: الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي (ت 463هـ / 1020م)، تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، 1931، 5 / 67 - 68. فؤاد سيزكين، تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية: محمود حجازي وأبو الفضل فهمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977، 1 / 469. كحالة، معجم المؤلفين، 1 / 284.

(7) عائشة أمُّ المؤمنين بنت أبي بكر الصديق القرشية التميمية، زوج النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، توفيت سنة: 57هـ / 676م. أنظر ترجمتها في: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، 2 / 350 - 352. الشيرازي، م.س / 47 - 48. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 89.

(8) الأنعام / 144.

(9) أ: - «البرمة».

وهي: قدر من حجارة، والجمع: بُرْمٌ، وبرَامٌ، وبُرْمٌ. أنظر: ابن منظور، م.س، 1 / 269.

(10) خ: - «الشاة».

(11) الأنعام / 144.

قال شيخنا الإمام رحمه الله: وكأنّهم أخذوا الطّهارة من قوله: لا تعاد الصّلاة من اليسير، ومن مفهوم قول بن مسلمة: المُحرّم المسفوح. وذلك لا يدلُّ على الطّهارة⁽¹⁾ لأنَّ عدم إعادة الصّلاة من اليسير⁽²⁾ رخصة لعدم الإنفكاك، وكذا عدم غسل يسيره إنّما هو رخصة أيضًا⁽³⁾، وكذا إباحة أكل مثل هذا الدّم، إنّما هي لرفع الحرج والمشقّة كما أشارت إليه عائشة⁽⁴⁾، وظاهر المدوّنة نجاسة الدّم كلّ⁽⁵⁾ مسفوحًا⁽⁶⁾ أو غيره، لقوله: والدّم كله سواء دمٌ حيض أو سَمَك، أو غيره يغسل قليله وكثيره⁽⁷⁾.

ثمَّ في تصوير⁽⁸⁾ هذا الدّم الذي حكوا طهارته عنه⁽⁹⁾ إشكال، لأنه إن كان عبارة عن الذي ممّا يجري في الحال، وإن كان جاريًا قبل ذلك لزم القول بطهارة ما كان جاريًا من الدّم الكثير، ثمَّ تجمّد وهو باطل لدخوله في المسفوح الذي أطبقوا على نجاسته، وإن كان عبارة عن اليسير الذي لا يصحُّ فيه الجريان لیسارته كمقدار رأس الإبرة، فكان حقّهم أن يُحيلوا الحكم فيه على كونه بهذه المنزلة من القلّة، لا على كونه غير المسفوح الموهّم طهارة ما هو أكثر من هذا القدر بكثير، مع أن الوصف الذي أحالوا عليه الحكم غير منضبط، وإن كان عبارة عن الباقي في العروق كما مثّلوا به، فإن كان حكمهم عليه بالطّهارة حال كونه فيها وقبل بروزه كما ذكر اللّخمي في الشاة المشويّة، فلا ينبغي أن يُختلف في هذا، لأنَّ اعتبار نجاسة الدّم وغيره من الفضلات إنّما هو بعد بروزه من البدن لا قبل ذلك وإلّا لزم نجاسة الحي لِمَا فيه من⁽¹⁰⁾ الدّم⁽¹¹⁾، ولذا حكى اللّخمي الإتّفاق على أكل الشاة المشويّة، وقريب⁽¹²⁾ منه ما حكى ابن

(1) ع: + « من قوله ».

(2) أ: - « ومن مفهوم قول بن مسلمة: المُحرّم المسفوح. وذلك لا يدلُّ على الطّهارة لأنَّ عدم إعادة الصّلاة من اليسير ».

(3) ر: « أخرى ».

(4) أ: + « رضي الله عنه ».

(5) س: « كلّها ».

(6) خ، س: « مسفوحه ».

(7) الونشريسي، المعيار، 1 / 114.

(8) خ: « تصوّر ».

(9) خ: « عندي ».

(10) ع: - « من ».

(11) ع: - « الدّم ».

(12) خ: « وقريبًا ».

عطية⁽¹⁾ فإنه قال في سورة البقرة: والدّم يراد به المسفوح، لأنّ ما خالط اللحم فغير مُحَرَّم بإجماع، وإن كان حكمهم عليه بالطّهارة بعد بروه من العروق كما هو ظاهر قول اللّخمي، اختلف إلى آخر ما⁽²⁾ ذكر⁽³⁾، وما حكاه عن مالك من أنه حلال، ففي أخذ الطّهارة من الحلية نظر، وأيضاً فتعليل مالك الحلية بما اقتضاه مفهوم⁽⁴⁾ قوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾⁽⁵⁾، يقتضي أنه إنّما يحلّ منه ما لم يجري، وأمّا ما جرى فإنه يُحرّم كما اقتضاه منطوق⁽⁶⁾ الآية، فإذا ليس كل ما بقي في العروق حلالاً كما هو ظاهر الدّعى⁽⁷⁾.

ومن هذا البحث تعلم أنّ في إحالتهم التّنجيس على الدّم المسفوح إشكالاً، لأنّهم إن عنوا بالمسفوح الذي فسّروه بالجاري ما كان جارياً بحسب الفعل⁽⁸⁾ والحصول، لزّم طهارة ما انعقد من الدّم الكثير الذي كان جارياً وهو باطل كما مرّ، وإن عنوا به ما كان جارياً بحسب القوّة والقبول، أو ما يصحّ على جنسه أن يجري، لزّم نجاسة ما لم يظهر منه كالباقي في العروق، وهو باطل بالإجماع المتقدّم، والأوّل أن يُقال: الدّم كله نجس مُحَرَّم عملاً بمقتضى قوله تعالى⁽⁹⁾ في الآيتين: ﴿وَالدَّمَ﴾⁽¹⁰⁾، وهذا الحكم فيه إنّما يكون فيما ظهر منه، إذ لا يسمّى دماً إلّا بعد معاينته وظهوره⁽¹¹⁾.

وأما حالة كونه باطناً في العروق، فلا نسلم أنّ هذا الإسم يتناوله سلّمنا، لكن لا نسلم أن مراده بحكم الآية لما قدّمنا، ولأنّ هذا الحكم إنّما يناط بما ظهر لا بما بطن على ما استقرّ من أصول الشريعة، فإذا تقرّر هذا فمعنى قوله تعالى: ﴿وَالدَّمَ﴾⁽¹²⁾، أي الظاهر الذي يقع عليه

(1) ابن عطية، م.س، 1 / 240. 2 / 150.

(2) ع: - « ما ».

(3) ع: - « ذكر ».

(4) ع: « مقطوع ».

(5) الأنعام / 144.

(6) ع: « قوله تعالى: مَسْفُوحًا. يقتضي أنه إنّما يحلّ منه ما لم يجري، وأمّا ما جرى فإنه يُحرّم كما اقتضاه منطوق ».

(7) الونشريسي، المعيار، 1 / 114.

(8) ر: « الفعل ».

(9) ع: - « قوله تعالى ».

(10) البقرة / 173. النحل / 115.

(11) الونشريسي، المعيار، 1 / 114.

(12) البقرة / 173. النحل / 115.

فِي الْخَارِجِ إِسْمُ الدَّمِّ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿مَسْفُوحًا﴾⁽¹⁾، أَيْ مِهْرَاقًا⁽²⁾، فِي مَعْنَى: سَفَحْتُ الدَّمَ وَالْمَاءَ⁽³⁾: هَرَقْتُهُ.

وَعَلَى هَذَا فَلَا تَعَارُضُ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ⁽⁴⁾ لَا بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَإِنْ قُلْنَا: الدَّمُّ عَامٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ: الـ فِي إِسْمِ الْجِنْسِ الْمَفْرَدِ لِلْعُمُومِ وَلَا بِالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ، إِنْ قُلْنَا: أَنَّ تَعْرِيفَ الْإِسْمِ الْمَفْرَدِ بِأَلٍ لَا يَعْمُ خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ فِي اعْتِقَادِهِمْ، لِأَنَّ الْآيَتَيْنِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ الثَّانِي، وَلِبَعْضِهِمْ فِي أَنَّهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَمَعَ كُلِّ طَائِفَةٍ بَحْثٌ يَطُولُ ذِكْرُهُ، وَإِنَّمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالدَّمَ﴾⁽⁵⁾، بَعْضُ إِجْمَالٍ لِمَا عَسَى أَنْ يَتَوَهَّمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْبَاطِنَ الَّذِي لَا يَرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا كَمَا قَدَّمْنَا، فَجَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَسْفُوحًا﴾⁽⁶⁾، زِيَادَةً بَيَانٍ وَرَفَعَ لَذَلِكَ الْإِيهَامَ وَلَوْ سَلَّمَ عُمُومَ الدَّمِّ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ لَمَا صَحَّ ادِّعَاءُ تَخْصِيصِهِ⁽⁷⁾ بِالْآيَةِ الْأُخْرَى لِفَوَاتِ شَرْطِهِ الَّذِي هُوَ الْمَعَارِضَةُ، وَتَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ مِنْ مُوَافَقَةِ الْخَاصِّ حُكْمَ الْعَامِ الَّذِي لَا يُوجِبُ تَخْصِيصًا عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ⁽⁸⁾.

وَأَمَّا الَّذِينَ ادَّعَوْا الْإِطْلَاقَ وَالتَّقْيِيدَ، فَبِنَاءً عَلَى أَنَّ: الـ فِي الدَّمِّ جَنْسِيَّةٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا التَّعْرِيفُ الْحَقِيقِيَّةُ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾⁽⁹⁾، بَيَانًا لِلْفَرْدِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْحُكْمُ مِنْ تِلْكَ الْمَاهِيَّةِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِّقَ بِمَاهِيَّةٍ، فَاَلْمَقْصُودُ مِنْهَا الْفَرْدُ الْمُنَاطِقُ لِلْمَاهِيَّةِ لَا الْمَاهِيَّةَ، لِاسْتِحَالَةِ وَجُودِ الْكُلِّيِّ فِي الْخَارِجِ نَحْوُ: أَكَلْتُ الْخُبْزَ وَشَرِبْتُ الْمَاءَ، وَهَذَا الْحَمْلُ⁽¹⁰⁾ مُغَايِرٌ لِمَحَلِّ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ عِنْدَ الْعَالِمِ بِالْمُبَاحِثِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَحْوِيَّةِ⁽¹¹⁾، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(1) الأنعام / 144.

(2) ع: «مِهْرَاقًا».

(3) خ: - «الماء».

(4) ع: + «أصلاً».

(5) البقرة / 173. النحل / 115.

(6) الأنعام / 144.

(7) التَّخْصِيصُ: قَصْرُ الْعَامِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ. أَنْظَرِ: ابْنَ الْحَاجِبِ أَبُو عَمْرٍو عَثْمَانُ جَمَالَ الدِّينِ (ت 646هـ / 1248م)، مَتْنُهُ الْوُصُولُ وَالْأَمَلُ فِي عِلْمِي الْأَصُولِ وَالْجَدَلِ، ط: 1، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت، 1985 / 119. الْبَاحِي، الْخُدُودُ / 44. ابْنُ التَّلْمِصَانِيِّ، م.س، 2 / 506.

(8) الْوَنْشَرِيْسِي، الْمَعْيَارُ، 1 / 114.

(9) الأنعام / 144.

(10) ع: «الْمَحْمَلُ».

(11) ع: - «النَحْوِيَّةُ».

[مسألة]: وسُئِلَ الفقيه سيدي مُحَمَّد⁽¹⁾ المشدَّالي⁽²⁾ عمَّا⁽³⁾ وقع في نوازل الشُّعبي من قوله⁽⁴⁾: سُئِلَ بعضهم عَمَّن ترك مطمورة مفتوحة فوق وقع فيها خنزير فوجد ميتًا، هل يجوز بيع هذا الطَّعام من نصراني أم لا^{(5)؟} قال⁽⁶⁾: لا، ولا يزرعه صاحبه ولا يُنتَفَعُ به ويغيبه عن النَّصارى حتَّى لا ينتفعون⁽⁷⁾ به. هل هذا الحكم متَّفَقٌ عليه أم لا؟. فأجاب⁽⁸⁾: مثل هذا وقع⁽⁹⁾ لابن أبي زيد⁽¹⁰⁾ في مطمورة وقعت فيها فأرة وتنتت⁽¹¹⁾، ف قيل له: كيف الحكم في زكاتها وبيعها وشرائها وصدقته وتسلفها؟ وكيف إن وقعت في درسه وتفسخت؟.

(1) ع: «أحمد».

(2) أنظر ترجمته / 68.

(3) خ: «عن ما».

(4) البرزلي، م.س، 1 / 150. الونشريسي، المعيار، 1 / 8.

(5) ر: - «أم لا».

(6) عمران بن موسى المشدَّالي، م.س / ورقة 14و.

(7) س: «ينتفعوا».

(8) عمران بن موسى المشدَّالي، م.س / ورقة 14و.

(9) أ: - «وقع».

(10) أبو مُحَمَّد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني، ولد بالقيروان سنة: 310هـ / 922م، تفقه على علي بن اللباد، والأبياني ودارس بن إسماعيل وأحمد بن سعيد وزيد بن موسى وسعدون الخولاني وغيرهم، وتفقه به جماعة كأبي بكر بن عبد الرحمن وأبو سعيد البراذعي واللبيدي وإبنا الأجدابي وغيرهم، توفي بالقيروان في نصف شعبان من سنة: 386هـ / 996م، من تصانيفه: كتاب الإستظهار في الرد على البكرية، كتاب الرد على ابن مسرة المارق، كتاب الإقتداء بأهل السنة، كتاب البيان عن إعجاز القرآن، كتاب تهذيب العتبية، كتاب الرسالة، كتاب مختصر المدونة، كتاب التَّوادر والزيادات. أنظر ترجمته في: الدِّبَاح، م.س، 3 / 135. عيَّاض، ترتيب المدراك، 4 / 492. مخلوف، م.س / 96. الزركلي، م.س، 4 / 230. ابن العماد، م.س، 3 / 131. الحجوي، م.س، 3 / 120. اليافعي، م.س، 2 / 441. البغدادي إسماعيل، هدية العارفين، 1 / 447. مُحَمَّد مَحفوظ، م.س، 2 / 443 — 447.

(11) ع: «وسقيت».

فأجاب⁽¹⁾: إن أتاها⁽²⁾ من الفأرة ما لا يقدر على دفعه والإمتناع منه لكثرتة، فعن سحنون⁽³⁾ هذه ضرورة، وإذا درسوا فليلقوا ما رأوا من جسد الفأرة، وما رأوا من دم الحبّ عزلوه وحرثوا وأكلوا ما سواه، ولهم بيع ما لم يُرى فيه الدم بالبراءة أنه درس وفيه فأرة، ويُخرجون زكاته منه ولا يُخرجون منه لغيره، ويتصدقون به تطوعاً، وما فيه الدم ظاهراً لا يباع ولا يسلف ولكن يُحرث، ولهم سلفه إذا لم يظهر فيه الدم واحتاجه المستسلف، ولو باعه منه كان أحبُّ إليّ، وما مات في رأس المطمر ألقى ما حوله وأكل ما بقي، وإن شربت المطمورة وطالت مُدَّتْها حتّى يظنُّ أنّها تُسقى من صديدها إلى آخرها، زرع ذلك ولم يؤكل، ولو كان مطمراً⁽⁴⁾ عظيمًا لا يكاد يبلغ إلى جانبها وأسفلها، زرعوا من ذلك ما شكّوا فيه وأكلوا ما سواه ممّا لا يكاد يبلغ إليه من صديدها، ولهم غسل ما ظهر فيه الدم وأكله⁽⁵⁾، وليس كالقمح إذا شرب الماء⁽⁶⁾ النجس، فيحتمل أن يكون هذا خلاف لما في نوازل الشعبي أو لا، فيكون الخنزير متفقاً عليه، والله تعالى أعلم.

قال البرزلي⁽⁷⁾: وما في نوازل الشعبي إغراق من الفتوى، لا يتخرّج إلّا على القول: بأنّ المتنجّس لا ينتفع به مطلقاً، وهو خلاف المشهور.

(1) عمران بن موسى المشدالي، م.س / ورقة 14 و.

(2) خ: « إن أتى ».

(3) أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التُّوخي القيرواني، ولد بالقيروان سنة: 160 هـ / 776 م، رحل إلى المدينة فصحّح الأسدية (أجوبة ابن القاسم لابن الفرات)، فكانت المدوّنة الجامعة لآراء مالك وابن القاسم، توفي سنة: 240 هـ / 854 م. من تصانيفه: المدوّنة الكبرى، التنبيه على مبادئ التوجيه، المقدمات الممهّدة، طراز المجالس، مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح مشكلات المدوّنة، الشرح الصّغير على تهذيب البرادعي. أنظر ترجمته في: مخلوف، م.س / 70. المالكي، م.س، 1 / 249. الشيرازي، م.س، 132 / 133. ابن خلكان، م.س، 1 / 366 — 367. سيزكين، م.س، 3 / 148 — 153. الحشني، م.س، 130 / 130. ابن العماد، م.س، 2 / 94. ابن ناجي، م.س، 2 / 43 — 68. الياضي، م.س، 2 / 131 — 132. الزركلي، م.س، 4 / 129.

(4) خ: « مطموراً ».

(5) خ: « أكلوه ».

(6) خ: - « الماء ».

(7) البرزلي، م.س، 1 / 150.

ومِثْلُ هذا ما سُئِلَ عنه أبو جعفر⁽¹⁾ فِي فَأْرَةِ وَقَعْتَ فِي صَابُونٍ لَا سَائِلَ وَلَا جَامِدٍ / 4 ظ /، هل يُغْسَلُ بِذَلِكَ الصَّابُونُ؟ فقال⁽²⁾: إِنْ كَانَ يَمِيلُ إِلَى الْجُمُودِ طُرِحَتْ وَمَا حَوْلَهَا، وَإِلَى الْإِنْحِلَالِ غَسَلَ بِهِ، ثُمَّ يَطْهَرُ الثَّوبَ⁽³⁾.

[مَسْأَلَةٌ]: وَسُئِلَ أَيْضًا⁽⁴⁾: عَمَّا يَفْعَلُهُ الصَّاعِغَةُ مِنْ إِحْمَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالنَّارِ، ثُمَّ تَطْفِئُ⁽⁵⁾ فِي الْمَاءِ النَّجَسِ، هل تَطْهَرُ إِذَا غَسَلْتَ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ؟.

فَأَجَابَ: سُئِلَ أَبُو عِمْرَانَ⁽⁶⁾ عَنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ يَطْهَرُ إِذَا غَسَلَ بِمَاءٍ طَاهِرٍ، وَخَالَفَهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فَقَالَ: فِي الْآجِرِ⁽⁷⁾ يُعْجَنُ بِمَاءٍ نَجَسٍ، ثُمَّ يَطْبَخُ أَوْ الْخَاتَمُ تُطْفِئُ فِي مَاءٍ نَجَسٍ، قَالَ: النَّجَاسَةُ فِيهِ قَائِمَةٌ وَلَا يَسُ خَاتَمُ حَامِلُ النَّجَاسَةِ.

وَقَالَ الْبُرْزَلِيُّ⁽⁸⁾: أَمَّا مَسْأَلَةُ الْآجِرِ فَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِمَسْأَلَةٍ مَا طُبِّخَ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ بَوْلٍ، وَالصَّحِيحُ طَهَارَتُهُ وَقِيلَ مَكْرُوهٌ، وَمُوَافِقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ النَّارَ وَالشَّمْسَ وَالْهَوَاءَ لَا تَطْهَرُ النَّجَاسَةَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي رَمَادِ الْمَيْتَةِ وَنَحْوِهَا، وَالصَّحِيحُ فِيهِ⁽⁹⁾ الطَّهَارَةُ بِهِمَا، وَتَطْهَرُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَاءِ، وَيَجْرِي عَلَى مَسْأَلَةِ الْجَافِّ إِذَا بُلَّ بِمَاءٍ نَجَسٍ هل يَطْهَرُهُ مَاءٌ آخَرَ بَعْدَهُ أَمْ لَا؟ وَمَسْأَلَةُ اللَّحْمِ إِذَا غُلِّيَ بِمَاءٍ طَاهِرٍ بَعْدَ طَبْخِهِ بِمَاءٍ نَجَسٍ.

(1) أبو جعفر مُحَمَّد بن عبد الله الأبهري الأصغر، عرف بالوثلي، تفقه بأبي بكر الأبهري ورحل إلى مصر، من تصانيفه: كتاب في مسائل الخلاف. أنظر ترجمته في: الشَّيرَازِي، م.س / 167.

(2) الونشريسي، المعيار، 1 / 8.

(3) عمران بن موسى المشدلي، م.س / ورقة 14و.

(4) م.ن، ص.ن.

(5) س: « بالماء ».

(6) أبو عمران موسى بن عيسى الحاج الفاسي الغفجومي (نسبة إلى بني غفجوم وهم فرع من زناتة)، ولد سنة: 369هـ / 979م بفاس، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الْقَيْرَوَانِ حَيْثُ دَرَسَ عَلَى أَبُو الْحَسَنِ الْقَاسِمِيِّ وَأَحْمَدَ بْنَ قَاسِمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ وَالْعَطَارِ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى بَغْدَادٍ فَحَضَرَ بِهَا مَجْلِسَ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الطَّيِّبِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْقَيْرَوَانِ وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةً: 430هـ / 1038م. أنظر ترجمته في: الدِّبَاغ، م.س، 3 / 199. كحالة، معجم المؤلِّفين، 3 / 935.

(7) بضم الجيم وتشديد الرَّاء، لفظٌ معرَّبٌ واحِدَتُهُ: أَجْرَةٌ: الطِّينُ يُشَوَّى بِالنَّارِ وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ، وَيَعْرِفُ بِاللَّبْنِ الْمَشْوِيِّ وَبِالْقَرْمِيدِ (Brick). أنظر: معجم لغة الفقهاء / 35.

(8) البرزلي، م.س، 153 — 154.

(9) ع: « بها ».

وأما مسألة الخاتم فقال شيخنا الإمام ابن عرفة في نحوها: وهو السكين إذا طُفيت⁽¹⁾ في الماء النَّحْس، الصَّواب أنَّها لا تقبل الماء⁽²⁾ ولا يدخل فيها، لأنَّ الماء يهيج الحرارة⁽³⁾ التي حصلت بالنَّار في داخل الحديد فتدفع عنها الماء، لأنَّ طبعه مضاد لطبع الحرارة، لكنَّه يهيجها ويُخرجها إلى خارج ذات الحديد، فإذا انفصلت⁽⁴⁾ فلا يقبل الحديد بعد ذلك شيئاً بداخله، لكونه جَمَادًا متراصَّ الأجزاء، فلا يكون فيها حينئذٍ ماء نَجَس، هذا على مذهب الطَّبَّاعين ومن يقول بالكمون والظُّهور⁽⁵⁾، وأما على مذهب الأشاعرة فليس هنالك، إلَّا أنَّ الله تعالى أزال حرارة⁽⁶⁾ النَّار⁽⁷⁾ بالماء عادة أجراها الله لا طبيعة فيها، هذا ليس هناك قدر زائد على الواقع من انفصال الحرارة⁽⁸⁾ على الحديد بمداخلة الماء إيَّاه⁽⁹⁾.

[مسألة]: قال⁽¹⁰⁾: ونزلت مسألة سألت⁽¹¹⁾ عنها شيخنا⁽¹²⁾ وهي: إذا بلغ الشَّمع وفيه ذهب ثمَّ أنه ألقاه من المخرج، فكان الشَّيْخ أبو القاسم العُبريني⁽¹³⁾ يقول بغسلها، وتكون طاهرة كالنَّوْاة والحِصاة إذا ألقاها بعد أن ابتلعها صحيحة، وخالفه الإمام ابن عرفة وقال: الصَّواب نَجاسة الشَّمع لأنه يتميع بالحرارة، وبداخله بعض أجزاء ما في البطن فيتنجَّس باطنه كظاهره، والله تعالى أعلم.

(1) ر: « طُبِّخَ ».

(2) ع: « بها ».

(3) ع: « بها ».

(4) س: « انطفأت ».

(5) خ: « الطهورة ».

(6) ع: « حرارات ».

(7) ر: - « النَّار ».

(8) ع: « الحرارات ».

(9) البرزلي، م.س، 1 / 153 - 154.

(10) م.ن، 1 / 152.

(11) ع: - « سألت ».

(12) ع: « شيخنا ».

(13) أبو بالقاسم أحمد بن أحمد بن أحمد العُبريني التُّونسي، وَلَد صاحب عنوان الدَّرَاية، أخذ عن ابن عبد السَّلام وطبقته، وتولَّى الفتيا بتونس، وتوفيَّ سنة: 772هـ / 1370م. أنظر ترجمته في: التَّنْبِيْهِ، النِّيل / 104. التَّنْبِيْهِ، كفاية المُحتاج، 1 / 39. ابن الجزري، م.س، 28 / 224. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 130.

[مسألة]: قال⁽¹⁾: وعلى هذا تأتي مسألة ذكرها شيخنا الإمام ابن عرفة عن بعض شيوخه أنه سُئِلَ عَمَّنْ أَرَادَ أَنْ يَكْفَنَ فِي ثَوْبٍ غَسَلَ بِمَاءٍ زَمَزَمَ قَبْلَ غَسْلِهِ؟، فَأَفْتَى بِأَنَّهُ لَا يَكْفَنُ بِهِ حَتَّى يَغْسَلَ⁽²⁾ بغيره، وكان شيخنا يستشكله بوجهين، الأول: منها أَنَّ هذا لَا يَجْرِي إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ شَعْبَانَ⁽³⁾ بِمَنْعِ غَسْلِ النِّجَاسَةِ بِهِ، وَالثَّانِي: أَنَّ أَجْزَاءَ الْمَاءِ قَدْ ذَهَبَتْ حِسًّا وَمَعْنَى، وَلَمْ يَبْقَ لَهَا ذَاتًا وَلَا صِفَةً، وَكَانَ يَتَقَدَّمُ لَنَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ صِفَةَ الْمَاءِ مِنْ مَلُوحَةٍ وَحَلَاوَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَوْجَدُ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ، فَهِيَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَجْزَائِهِ بَاقِيَةٌ بَقَاءَ تِلْكَ الصِّفَةِ، وَاللَّهُ⁽⁴⁾ تَعَالَى⁽⁵⁾ أَعْلَمُ.

[مسألة]: وَسُئِلَ الْإِمَامُ ابْنُ عُرْفَةَ عَمَّنْ سَقَطَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَبَانَتْ عَنْهُ فِي الْحَالِ، هَلْ يَقْطَعُ أَوْ يَتِمَادِي؟ أَوْ كَيْفَ إِنْ لَمْ يَسْتَشْعِرْ⁽⁶⁾ بِهَا حَتَّى سَلَّمَ⁽⁷⁾؟.

(1) البُرْزَلِيُّ، م.س، 1 / 154.

(2) س: « لَا يَغْسَلُ ».

(3) أَبُو إِسْحَاقَ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شَعْبَانَ الْمَصْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْقُرْطُبِيِّ، أَخَذَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ صَدَقَةَ وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْغَافِقِيُّ وَغَيْرُهُ، تُوُفِّيَ سَنَةَ: 355 هـ / 965 م، وَقِيلَ سَنَةَ: 356 هـ / 966 م، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الرَّاهِي فِي الْفَقْهِ، كِتَابُ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، كِتَابُ فِي مَنَاقِبِ مَالِكٍ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: الذَّهَبِيِّ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ (ت 748 هـ / 1347 م)، سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، تَحْقِيقُ: الْأَرْنَؤُوطِ شَعِيبٍ وَالْعَرْقُوسِيِّ مُحَمَّدٍ نَعِيمٍ، ط: 1، مَوْسُئَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، 1985، 16 / 78 — 79. الشِّيرَازِيُّ، م.س / 155. عِيَاضُ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ، 2 / 293 — 294، الْمَوْسُئَةُ الْفَقْهِيَّةُ، 1 / 331.

(4) ر: — « اللَّهُ ».

(5) ر: — « تَعَالَى ».

(6) أ: « يَشْعُرُ ».

(7) ع: « يَسْلَمُ ».

فأجاب⁽¹⁾: يقطع⁽²⁾ صلاته ولا يتمادي⁽³⁾، ويعيد إذا لم يستشعر بها ما دام في الوقت،
بدليل قوله في المدونة⁽⁴⁾: إذا علم وهو في الصلاة أنه شرّق أو غرب، قطع ظاهره ولو كان الآن
مستقبل القبلة⁽⁵⁾.

وأجاب الإمام سيدي أبو القاسم العُبريني: بأنه يتمادي ولا يقطع، ولا يعيد⁽⁶⁾ في الوقت،
لأنّ غسل النجاسة واجبة مع الذكر، وهو ما تذكرها حتّى انفصل عنها، ويعيد في الوقت لأنّه
فعل جزءاً من أجزاء الصلاة وهو متلبّس⁽⁷⁾.

قال البرزلي⁽⁸⁾: وهو عندي يتخرّج على مسألة وهي: كل جزء من أجزاء الصلاة مستقل
لذاته عن بقية صلاته، أو كلها كالشيء الواحد، وهو مسألة: إذا نسي⁽⁹⁾ السجود من⁽¹⁰⁾ الأولى
والركوع من الثانية، هل يضيف سجود الثانية للأولى أولاً؟ وكيف إذا بطلت ركعة هل تنتقل
الأخرى محلّها أم لا؟.

(1) ابن عرفة، م.س / 95. الوزاني، م.س، 1 / 20 - 21 - 22.

(2) القطع مشروط بسعة الوقت، وأمّا مع ضيقه فقال ابن هارون: لا يختلفون في التّماضي إذا حشي فوات الوقت، لأنّ
المحافظة على الوقت أولى من دفع النجاسة. أنظر: الجندي، م.س / 162.

وقال ابن مسلمة: ومن علم نجاسة في صلاته ففيها يقطع. أنظر: ابن عرفة، م.س / 95.

(3) قال خليل: « والظاهر من جهة اللفظ أنّ ابن الماحشون يقول بالتّماضي مطلقاً، سواء أمكن نزع أم لا؟ إلاّ أنه إن لم
يُمكن نزع: يعيد في الوقت، وإن أمكن نزع: فإن نزع فلا شيء عليه، وإن لم ينزع أعاد أبداً ». أنظر: الجندي، م.س /
162.

وقال ابن شاش: « وقال ابن الماحشون: ويتزعه إن أمكنه ويتمادي، وإن لم يُمكنه: تَمادي ثمّ نزعه وأعاد ». أنظر: ابن
شاش، م.س، 1 / 112.

وقال المازري: « قيل يتمادي بعد نزعها، وإن لم يُمكنه التّزع: تَمادي ». أنظر: المازري، م.س، 1 / 466.

(4) المدونة، 1 / 184.

(5) ع: - « فأجاب: يقطع صلاته ولا يتمادي، ويعيد إذا لم يستشعر بها ما دام في الوقت، بدليل قوله في المدونة: إذا علم
وهو في الصلاة أنه شرّق أو غرب، قطع ظاهره ولو كان الآن مستقبل القبلة ».

(6) خ: « ويعيد »

(7) الوئشيسي، المعيار، 1 / 9. الوزاني، م.س، 1 / 21.

(8) البرزلي، م.س، 1 / 153.

(9) خ: « انتهى ». ر: « بقي ».

(10) س: - « من ».

قال بعض تلامذة⁽¹⁾ ابن عرفة: تقرير أخذ ابن عرفة من مسألة المدونة المذكورة أن مباشرة المصلي للنجاسة في محلّ صلاته كترك استقباله القبلة فيها، لأن⁽²⁾ كلاً⁽³⁾ منهما⁽⁴⁾ لو علمه بعد صلاته أعادها⁽⁵⁾ في الوقت، وكلنا استوفى بعدها فكذا فيها⁽⁶⁾. وقد نصّ في المدونة⁽⁷⁾ على القطع في مسألة القبلة، فكذا في مسألة النجاسة، لأنّ ظاهر إطلاقه ولو كان حين علمه مستقبل القبلة، وإطلاق المدونة عموم، قال⁽⁸⁾: ويرد أخذه بوجهين، الأول: أنه قياس⁽⁹⁾ مساواة وهو بالحكم الثابت له مجرد تسوية في قبوله خلاف، الثاني: أن الإعادة في الوقت أخف من القطع، فلا يلزم من استوائهما في الأخف استوائهما في الأشدّ، وقد اختلف في شريطة⁽¹⁰⁾ زوال نجاسة المصلي، واتفق على شريطة⁽¹¹⁾ استقبال القبلة.

[مسألة]: وسئل بعضهم عن رجل كتب مُصحفاً، فلمّا فرغ منه وجدّ في الدّواة⁽¹²⁾ التي كتب منها فأرة ميتة، ماذا يجب في ذلك؟.

فأجاب⁽¹³⁾: إن كان تبين أن الفأرة كانت في الإناء منذ بدأ، فالصّواب عندي أن لا يقرأ فيه، ويحفر له صاحبه⁽¹⁴⁾ في الأرض ويدفنه فيها، وإن كان لا يتبين له ذلك فليحملهُ على الطّهارة إن شاء الله⁽¹⁵⁾.

(1) بحث فيه غير واحد، منهم الوانوغوي والشيخ الرّهوني، قال بعد كلام ما نصّه: « وبه تعلم أن الصّواب في المسألتين التّماذي مع الإعادة في الوقت كما قال الغبريني ومن وافقه ». أنظر: الوزّاني، م.س، 1 / 22.

(2) ع: - « لأن ».

(3) ع: - « كلاً ».

(4) ع: - « منهما ».

(5) أ، ر: « أعاد ».

(6) الوزّاني، م.س، 1 / 21.

(7) المدونة، 1 / 184.

(8) ع: - « قال ».

(9) ع: - « قياس ».

(10) أ، ع: « شرطية ».

(11) أ، خ، ع: « شرطية ».

(12) ع: « الدّواية ».

(13) الوزّاني، م.س، 31 / 31.

(14) ع: « لمصاحفه ».

(15) س: + « تعالى ».

قال⁽¹⁾ البرزلي⁽²⁾: أما دفنه⁽³⁾ فلا يتحتّم، بل إذا أراد مَحْوَهُ مَحَاهُ فِي مَوْضِع طَاهِر، ويدفنه أو يَحْرِقُ أَوْرَاقَهُ، كما فعل عثمان رضي الله عنه لَمَّا جَمَعَ مِنَ الْمَصَاحِفِ، وَالصَّوَابُ عِنْدِي إِنْ أَمَكَنَ غَسَلَ أَوْرَاقَهُ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الْوَرَقُ رَقًّا⁽⁴⁾، والمراد لا يثبت مع الغسل وينتفع به ويُحْمَلُ عَلَى الطَّهَارَةِ، كما إِذَا صُبِغَ بِمَتَنَجِّسٍ وَغَسَلَ وَبَقِيَ لَوْنُ الصَّبْغِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ صَبْغَهُ بِوَجْهِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ دَفْنِهِ أَوْ حَرْقِهِ أَوْ يَنْتَفِعَ بِهِ كَذَلِكَ، كما أَجِيزُ لِبَسِ الثَّوْبِ النَّجَسِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَالِاسْتِصْبَاحِ بِالزَّيْتِ النَّجَسِ، وَذَكَرَ⁽⁵⁾ أَنَّهُ⁽⁶⁾ طَاهِرٌ طَيِّبٌ لَا يَدْرِكُهُ شَيْءٌ مِنَ الْوَقَاعَاتِ، وَقَدْ عَلِمْتُ مَا لَابَنُ الْقَاسِمِ⁽⁷⁾ فِي مَسْأَلَةِ الْخَائِمِ، فَيُنْظَرُ فِي ذَلِكَ، وَمِنْهُ مَسْأَلَةٌ⁽⁸⁾: ذِكْرُ اللَّهِ⁽⁹⁾ فِي الْخِلَاءِ، وَمَسْأَلَةٌ: دُخُولُ⁽¹⁰⁾ صُرُوفِ⁽¹¹⁾ الْبَوْلِ أَوْ الدَّوَابِّ الْحَامِلَةِ لِلْأَثْقَالِ لِصَلَاحِ الْمَسْجِدِ، وَكُلْ هَذِهِ لِلضَّرُورَةِ.

(1) ر: - « قال ».

(2) البرزلي، م.س، 1 / 145.

(3) س: + « عندي ».

(4) ر: « رفاق ».

والرَّقُّ: مَا يَرَقُّ مِنَ الْجِلْدِ لِيَكْتَبَ فِيهِ. أَنْظَرُ: سَعْدِي أَبُو جَيْبٍ سَعْدِي، الْقَامُوسُ الْفَقْهِي، ط: 2، دَارُ الْفِكْرِ، دِمَشْقُ، 1988 / 152. الْقَلْقَشْنَدِي، م.س، 2 / 484.

(5) ر، ع: + « الله تعالى ».

(6) ر: - « أنه ».

(7) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ خَالِدِ بْنِ جَنَادَةَ الْعَتَقِيُّ الْمَصْرِيُّ، عَرَفَ بِابْنِ الْقَاسِمِ، تَفَقَّهَ بِالْإِمَامِ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَمُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَعَنْهُ أَصْبَغُ وَسُحْنُونُ وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ، تَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ: 191هـ / 806م، رَوَى الْمَدُونَةُ عَنْ مَالِكٍ. أَنْظَرُ تَرْجَمَتَهُ فِي: ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ (ت 852هـ — 1448م)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، دَارُ صَادِرٍ، بَيْرُوتَ، 1907، 6 / 252. الذَّهَبِيُّ، تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ، 1 / 356 — 357. عِيَاضُ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ، 2 / 433. مُوسَوَّةُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، 1 / 271.

(8) أ: - « مسألة ».

(9) أ: + « تعالى ».

(10) ع: - « دخول ».

(11) ر، ع: « ظروف ».

[مسألة]: وسُئِلَ بعض تلامذة ابن عرفة عن قول ابن عرفة في مُختصره⁽¹⁾: والريّح إن عسر قلعه لغو. وتخرّيج ابن عبد السلام لغو⁽²⁾ مطلقاً على الغاية، بن المَاجِشُون⁽³⁾ في الماء يرد بأنّ دلالة الشّيء على حدوث أمر ضَعَفَ منها على بقاءه لقوته بالإستصحاب، وبأنّ الماء يدفع عن نفسه، قاله اللّخمي. كيف تقرير هذا الرّد؟ وهل هو / 5 و / صواب عندك أم لا؟.

فأجاب بما نصّه: يعني خرّج ابن عبد السلام لغو الرّيح وإن لم تعسر إزالته على الغاية، ابن الماجشون في الماء بما حلّ فيه، وتقرير رده أنّ دلالة تغيّر ريح الماء على شيء حدث فيه أضعف من دلالة ريح النّجاسة بعد إزالتها على⁽⁴⁾ بقاء بعض أجزائها⁽⁵⁾ في المحلّ لقوة هذا بالإستصحاب، لأنّ الأصل استصحاب بقاء ما وجد، ويرد رده بوجهين، الأوّل: أنّ قول بن الماجشون المخرّج عليه إنّما هو فيما علم حلول شيء فيه أوجب تغيّر ريحه، لا فيما لم يعلم سبب تغيّر ريحه، فالتّخرّيج أخروي، لأنّه إذا ألغى الرّيح مع العلم بوجود سببه، فأحرى مع عدم العلم بوجوده، بل مع العلم بعدمه.

الثّاني: أنّ قوله الأصل البقاء عملاً بالإستصحاب خلاف الفرض، لأنّ الفرض إزالة عين النّجاسة بالغسل، وأما رده التّخرّيج المذكور بأنّ الماء يدفع عن نفسه يريد فيضعف تأثير الرّيح فيه بخلاف محلّ النّجاسة بحسن، والله أعلم.

(1) ابن عرفة، م.س / 123.

(2) خ: « لغوه ».

(3) أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني، إسمه ميمون، ولقبه أبا سلمة، والمَاجِشُون صيغ يكون بالمدينة، تفقه على يد والده والإمام مالك وإبراهيم بن سعد، وروى عنه سليمان بن داود المصري وعمرو بن علي، توفي سنة: 212هـ / 827م. أنظر ترجمته في: البخاري أبو عبد الله مُحَمَّد بن إِسماعيل (ت 256هـ / 869م)، التاريخ الكبير، مراقبة: مُحَمَّد عبد المغني خان، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 5 / 424. عيّا، ترتيب المدارك، 1 / 360. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 6 / 408.

(4) س: « عن ».

(5) س: « أجربها ».

وَنَحْوُ⁽¹⁾ هذا الرّد للفقهاء العالم الأبي⁽²⁾ سواء⁽³⁾، فإنه قال: ولا يَخْفَى على أحد ضَعْف هذا الرّد، فإن قول ابن الماجشون إنّما هو فيما وقع فيه شيء تَغْيَر رِيح الماء بسببه، لا فيما تَغْيَر رِيحه حتّى يقال دلالة رِيح الماء على شيء حدث فيه أضعف من دلالة رِيح النَّجاسة على بقاء جزء منها في المَحَلِّ، لأنّ الأصل استصحاب ما قد وجد، وإذا كان قول ابن الماجشون إنّما هو في ذلك، فلا يبعد أن يكون التّخريج أخروياً، وأيضاً جعل الأصل البقاء عملاً بالإستصحاب خلاف الفرض والكلام، إنّما هو بعد ذهاب⁽⁴⁾ النَّجاسة بالغُسل، والله أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ بعض فقهاء وطننا عن القولين المذكورين، ذكر ابن الحاجب في قوله⁽⁵⁾: فلو أنّ تَغْيَر النَّجاسة فقولان، هل يَجريان في المتغيّر بظاهر إذا زال تَغْيَره أم لا؟. فأجاب: الخلاف إنّما هو في متغيّر بنجس فقط، ولذا قيل: فصل وما غيّر كالمغيّر، والخلاف إن زال إذ التغيّر، إذ الأذى النَّجاسة عند الفقهاء ثُمَّ يَمْسَح ما في المخرج من الأذى، ويدلّك على قصر الخلاف على المتغيّر⁽⁶⁾ بنجس سببه، فمن رأى التّنجيس⁽⁷⁾ للتغيّر وقد زال والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا حكم بالطّهارة، ومن رأى أنّ النَّجاسة لا تُزال إلّا بالمطلق⁽⁸⁾ حكم بالنّجاسة وصوّبه ابن يونس⁽⁹⁾.

(1) خ، ع: - « وَنَحْوُ ».

(2) مُحمّد بن خلفه بن عمر الوشتاشي الأبي، أخذ عن ابن عرفة، وعنه عمر القلشاني وابن ناجي وعبد الرحمن الثعالبي وغيرهم، توفي سنة: 827 هـ / 1425 م، وقيل سنة: 828 هـ / 1426 م، من تصانيفه: إكمال الإكمال، تفسير القرآن، شرح المدوّنة. أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 487. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 125. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 285. القرافي، توشيح الدياج / 204 — 205. مخلوف، م.س / 244. السخاوي، م.س، 11 / 128. الرصاع، م.س / 105. الزركلي، م.س، 6 / 349. الشوكاني، م.س، 2 / 169. الحجوي، م.س، 4 / 86.

(3) ر، ع: + « بسواء ».

(4) أ: + « عين ».

(5) ابن الحاجب، م.س / 12.

(6) س، ع: « التغيّر ».

(7) ر: + « للتنجيس ».

(8) خ، ر: « بالماء ».

(9) أحمد بن يونس بن سعيد بن عيسى بن عبد الرحمن شهاب الدّين القسطنطيني، يعرف بابن يونس، تفقه بمحمّد بن مُحمّد بن عيسى الزلديوي وأبو القاسم البرزلي وقاسم الهزميري، وأخذ عنه السيّد الشّريف نور الدّين السّمهودي وأحمد زرّوق والشّمس التّتاني، وُلِدَ سنة: 813 هـ / 1410 م، وتوفيّ في شوال من سنة: 878 هـ / 1474 م، من تصانيفه: رسالة في ترجيح ذكر السّيادة في الصّلاة على النّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، المغالطات الصنعانية.

قال ابن رشد⁽¹⁾: اليسير باقٍ على التنجيس اتفاقاً، كما أنه إن زال التغير بكثرة المطلق طهر اتفاقاً. وهو المعني⁽²⁾ بقوله: بخلاف البئر، وفيه نظر، إذ قد حكى ابن دقيق العيد⁽³⁾ الخلاف في البول نفسه، ويؤيد ما قاله: الخلاف في بول من لا يستقر الماء في معدته ويبوله بصفته، ومعلوم أنه يسير⁽⁴⁾، والله⁽⁵⁾ أعلم.

[مسألة]: وسئل شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقباني عمن أصاب ثوبه بلل، ورقد في فراش نجس لم يجد غيره، وكذلك أستر⁽⁶⁾ بيت الشعر النجس يتل ويصيب بالله الثوب، وكذلك الكلب يتل ثم ينتفض فيصيب الثوب، وشعر ذيل الفرس إذا طعن الوادي فأصاب بالله الثوب⁽⁷⁾؟

فأجاب⁽⁸⁾: الحمد⁽⁹⁾ لله⁽¹⁰⁾، إن علم أو ظن أن بلة الثوب لاقت المحل النجس⁽¹¹⁾ من الفراش حكم بتنجيس ثوبه، وكذا يحكم بتنجيس ما أصابه أستر بيت الشعر إن عرف بنجاسة ما أصاب الثوب منه، والستر أو الثوب مبتل، وما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من ذيل الفرس لا يوجب حكماً، لأن الحيوانات محمولة⁽¹²⁾ على الطهارة، والله الموفق بفضله.

(1) ابن رشد، م.س، / 41.

(2) خ: - « المعني ».

(3) محمد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح تقي الدين، القشيري المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد (ت 699هـ / 1299م)، من أكابر العلماء بالأصول، من تصانيفه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، الإقتراح في بيان الإصطلاح، والإمام في شرح الإمام. أنظر ترجمته في: الموسوعة الفقهية، 5 / 319.

(4) ر: - « يسير ».

(5) أ: + « تعالى ».

(6) أ: + « تعالى ».

(7) الونشريسي، المعيار، 1 / 10. الوزاني، م.س، 1 / 23.

(8) الونشريسي، المعيار، 1 / 10. الوزاني، م.س، 1 / 23.

(9) س: - « الحمد ».

(10) س: - « الله ».

(11) س: « النجس ».

(12) ع: « محمولات ».

[مسألة]: وسُئِلَ بعضهم ما معنَى قولهم: ولا بأس بالصَّلَاةِ على طرف حصير بطرفه الآخر نجاسة؟، فأجاب بما نصّه: الحمد لله قال أبو حفص العطار⁽¹⁾: معناه الأسفل الذي على الأرض نجس، وسطح الحصير الأعلى طاهر ولو كان بطرفه، حيث لا يَمُسُّه⁽²⁾ ولا يقاربه فصحيحه ليس إلّا، وبعضهم ذكر الخلاف فيها، وفي طرف العِمَامَةِ بحيث لا يتحرّك، وانتصب بعضهم للفرق بينهما، والله⁽³⁾ أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام ابن عرفة عن بيت الشَّعْر أو الخباء⁽⁴⁾، إذا كان في أطرافه نجاسة أو بول حيوان لا يؤكل لحمه، هل تصحُّ الصَّلَاةُ فيه؟. فأجاب: الحمد لله، إن كان سطح رأس المصلّي يَمُسُّ الخباء فهي مسألة العمامة، وإلّا فهي كالبيت المبنّي فلا تضرّه، والله⁽⁵⁾ أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ أيضًا عن السَّقْف إذا كانت فيه كُوءة تقابل مرحاضًا أو غيره من النجاسات، أو حصير فيه ثقب لا تصل ثياب المصلّي إلى ما تحته من النجس لكنه يستقرُّ على الأعلى.

فأجاب⁽⁶⁾: تصحُّ صلاة صاحب⁽⁷⁾ السَّقْف أو السَّرير، ويعيد الثَّانِي لشِدَّة⁽⁸⁾ الإِتصال، وأجاب سيدي أبو القاسم العُقباني⁽⁹⁾: بصحّة صلاة الجميع.

(1) أبو حفص عمر بن مُحمَّد التيمي، شهر بالعطار، توفي سنة: 408هـ / 1017م، له تعليق على المدوّنة. أنظر ترجمته في: التنبكّي، النيل / 299. التنبكّي، كفاية المحتاج، 1 / 243. مخلوف، م.س / 107.

(2) أ، خ: « يماسّه »

(3) خ: + « تعالى ».

(4) خبأ: خبأه من باب قطعه، ومنه الخايبة، إلّا أنّهم تركوا همزها، والخبأ ما خُبِأ، وخبأ السَّماء القطر، وخبأ الأرض التّبات، واختبأ: استتر، والخباء واحد الأخبية من وبرٍ أو صوفٍ، ولا يكون من شعر وهو على عمودين أو ثلاثة، وما فوق ذلك فهو بيت، واستخبينا الخباء، أي نصبناه ودخلنا فيه، وخبث الثَّار من باب سَمَا، أي طفئت وأخباها أي غيّرها. أنظر: الرّازي، مُختار الصّحاح، 167 – 169.

(5) خ: + « تعالى ».

(6) الوئشريسّي، المعيار، 1 / 19.

(7) أ: - « صاحب ».

(8) خ: + « لصحّة ».

(9) خ، ر، ع: « العُبريني ».

[مسألة]: لَمَّا نَقَلَ الْبُرْزَلِيُّ⁽¹⁾ عَنْ عَزِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ⁽²⁾، أَنَّ مَنْ صَلَّى إِلَى جَنْبٍ مِنْ يَتَحَقَّقُ نَجَاسَةُ ثِيَابِهِ وَيَلِصِقُهُ لَا تَجُوزُ، قَالَ: لَا يَخْلُو عِنْدَنَا أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَيْهِ أَوْ يَلِصِقَهُ خَاصَّةً، فَإِنْ كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَجْلِسُ عَلَى ثِيَابِهِ أَوْ يَسْجُدُ بِبَعْضِ أَعْضَائِهِ فَكَمَا قَالَ، وَإِنْ لَاصِقُهُ خَاصَّةً⁽³⁾ فَاحْفَظْ فِي الْإِكْمَالِ⁽⁴⁾ أَنَّ: ثِيَابَ الْمُصَلِّي إِذَا كَانَتْ تُمَسُّ⁽⁵⁾ النَّجَاسَةُ وَلَا يَجْلِسُ عَلَيْهَا فَلَا تَضُرُّهُ. وَأَمَّا إِذَا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ فِي الْمَدُونَةِ⁽⁶⁾: لَا يَسْتَنِدُ لِحَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ. فَقِيلَ: لِأَنَّ الْمُسْتَنَدَ شَرِيكَ الْمُسْتَنَدِ إِلَيْهِ فِي الْعِبَادَةِ، وَقِيلَ لِنَجَاسَةِ ثِيَابِهِمَا، وَيَعِيدُ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْوَقْتِ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى الْمَسْأَلَةُ الْمَنْقُولَةُ عَنْ ابْنِ قَدَاحٍ⁽⁷⁾: أَنَّ مَنْ حَرَّكَ نَعَالَهُ وَهُوَ فِي وَعْيٍ⁽⁸⁾ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَعِيدُ أَوْ يَقْطَعُ الشَّكَّ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ دَفَعَ ذَلِكَ بِيَدِهِ مَعَ تَحَقُّقِ⁽⁹⁾ نَجَاسَةِ التَّلْعَلِ فَكَمَا تَقَدَّمَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ نَجَاسَتُهُ فَهُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَغْلِبُ فِيهَا الْأَصْلُ عَلَى الْغَالِبِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا

(1) الْبُرْزَلِيُّ، م.س، 1 / 180.

(2) أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلْمِيِّ الدَّمَشَقِيِّ، عَزِ الدِّينِ، الْمَلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ، وَلِدَ سَنَةَ: 577هـ / 1181م، أَخَذَ عَنِ الْخُشْعِيِّ وَعَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الصُّوفِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ وَغَيْرِهِمْ، وَعَنْهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَأَبُو الْحَسَنِ الْيُونَنِيُّ، تَوَفِّيَ سَنَةَ: 660هـ / 1261م، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْقَوَاعِدُ الْكُبْرَى (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ فِي مَصَالِحِ الْأَنْامِ)، الْقَوَاعِدُ الصُّغْرَى (اِخْتِصَارُ الْمَقَاصِدِ)، التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: ابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ، م.س، 2 / 109. الْكُتُبِيُّ، م.س، 2 / 350. ابْنُ قَنَفْدٍ، كِتَابُ الْوَفِيَّاتِ / 327 — 328. ابْنُ الْعِمَادِ، م.س، 5 / 301. ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي، م.س، 7 / 208. الزَّرْكَلِيُّ، م.س، 3 / 124.

(3) ع: - «إِنْ كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَجْلِسُ عَلَى ثِيَابِهِ أَوْ يَسْجُدُ بِبَعْضِ أَعْضَائِهِ فَكَمَا قَالَ، وَإِنْ لَاصِقُهُ خَاصَّةً».

(4) عِيَّاضُ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى الْيَحْصِي (ت 544هـ / 1149م)، شرح صحيح مسلم المسمى بإكمال المعلم بفوائد مسلم، تَحْقِيقُ: يَحْيَى إِسْمَاعِيلَ، ط: 1، دَارُ الْوَفَاءِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، د.م، 1998، 2 / 429.

(5) أ: «تَمَسُّ».

(6) الْمَدُونَةُ، 1 / 122.

(7) أَبُو عَلِيٍّ عَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ قَدَاحٍ الْهُوَارِيُّ التُّونِسِيُّ، دَرَسَ بِالْمَدْرَسَةِ الشَّمَاعِيَّةِ، وَوَلِيَ قَضَاءَ الْأَنْكَحَةِ بِتُونِسٍ مَرَّتَيْنِ، أَخَذَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الدُّنْيَا الصَّدْفِيِّ الطَّرَابُلُسِيِّ وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ ابْنُ عَرَفَةَ، تَوَفِّيَ فِي سَنَةِ: 734هـ / 1333م، وَقِيلَ: سَنَةَ 736هـ / 1335م، لَهُ مَسَائِلُ مَشْهُورَةٌ قِيدَتْ عَنْهُ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: مَخْلُوفٍ، م.س / 207. مَقْدِيشٍ، م.س، 1 / 266. ابْنُ الْقَاضِي، دَرَةُ الْحَجَالِ، 3 / 199 — 200. ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ، 3 / 255.

(8) أ، ع: «وَعَاء».

(9) خ: «تَحْقِيقُ».

يضرُّه، وأمَّا إن اعتمد عليها بصدده، فهي كمسألة⁽¹⁾: من فرَّش طاهراً على نجس أو متنجس، فإن كان مريضاً⁽²⁾ جاز بغير خلاف، وإن كان صحيحاً فقولان. وظاهر المدونة الصحة مطلقاً. قال بعض التونسيين: يؤخذ منه جواز⁽³⁾ جلوس الرجل على خالص الحرير إذا جعل عليه كثيفاً غيره، ويشبهه ما غشي من آنية الذهب برصاص⁽⁴⁾.

قال الإمام سيدي أبو عبد الله المقرئ⁽⁵⁾: تكلم الفقيه أبو زيد بن الإمام يوماً في مجلس تدريسه في الجلوس على الحرير فاحتج إبراهيم⁽⁶⁾ السلاوي⁽⁷⁾ للمنع بقول أنس، فقامت على حصير لنا قد اسودَّ من طول ما لبس، فمنع أبو زيد أن يكون، إنما أراد باللباس الإفراش⁽⁸⁾ بحسب، لاحتمال أن يكون أراد التغطية⁽⁹⁾ معه أو وجدها. وذكر حديثاً فيه تغطية الحصير، فقلت: كلا الأمرين يسمّى لباساً. قال / 5 ظ / الله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾⁽¹⁰⁾، وفيه⁽¹¹⁾ بحث⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ المدونة، 1 / 170.

⁽²⁾ ع: - «مريضاً».

⁽³⁾ أ: - «جواز».

⁽⁴⁾ الونشريسي، المعيار، 1 / 20.

⁽⁵⁾ أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن علي القرشي التلمساني، الشهير بالمقرئ، أخذ عنه لسان الدين بن الخطيب، وتوفي بمدينة فاس في آخر محرّم من سنة: 795 هـ / 1357 م، من تصانيفه: الحقائق والرقائق، رحلة المتبتل، كتاب القواعد، التحف والطرف. أنظر ترجمته في: المقرئ، نفح الطيب، 5 / 203. الكتاني، سلوة الأنفاس، 3 / 271. ابن الخطيب، الإحاطة، 2 / 226. النباهي، م.س / 209. كحالة، معجم المؤلفين، 3 / 620. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 60. القرافي، توشيح الديباج، 271.

⁽⁶⁾ أبو إسحاق إبراهيم بن حكم الكتاني السلوي، تفقه على عمران المشذلي، وعليه أبو عبد الله المقرئ، توفي سنة: 737 هـ / 1336 م. أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل، 41 / 41. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 84. القرافي، توشيح الديباج، 77.

⁽⁷⁾ س: «السلوي».

⁽⁸⁾ خ، ع: «الإفراش».

⁽⁹⁾ ع: «التغطي».

⁽¹⁰⁾ البقرة / 187.

⁽¹¹⁾ س: - «وفيه».

⁽¹²⁾ س: - «بحث».

وحكى هذا التونسي⁽¹⁾ عن القرافي⁽²⁾ عن الأبياني⁽³⁾، أن من نزع نعله لنجاسة أسفله ووقف عليه جاز كظهر حصير، يريد في صلاة الجنائزة خارج المسجد، قال: ومثله في التواد⁽⁴⁾ عن المجموعة من رواية علي⁽⁵⁾.

ثم قال: فإن قيل⁽⁶⁾ النظر يقتضي اعتبار نجاسة أسفل النعل والحصير بقياس منطقي وقياس فقهي. أمّا الأول: فيقول في النعل والحصير هذا نجس، وكل نجس لا يصلّى عليه، فهذا لا يصلّى عليه بيان الصُّغرى بصدق سلب الطّهارة عنه، وإلاّ لجاز للمصلّي حمّله، وأمّا الثاني: فيقول هذا نجس فلا يصلّى عليه قياساً على امتناع الصّلاة به، وبيان الوصف الجامع يصدق بسلب الطّهارة عنه⁽⁷⁾ كما مرّ⁽⁸⁾.

(1) عبد الرحمن المجدولي التونسي، أخذ عن أبي عبد الله الأبي وأبي عبد الله بن عرفة. أنظر ترجمته: التنبكّي، النيل / 256. التنبكّي، كفاية المحتاج، 1 / 199. القرافي، توشيح الدّياج / 104. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 405.
(2) وهو أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله، شهاب الدّين الصّنهاجي (نسبته إلى قبيلة صنهاجة المغربية)، القرافي (نسبة إلى القرافة المحلة المجاورة لضريح الإمام الشّافعي بالقاهرة)، أخذ عن العزّ بن عبد السلام وابن الحاجب وغيرهما، وعنه مُحمّد البقوري والفاكهاني وابن راشد القفصي وغيرهم، توفيّ بدير الطّين في جمادى الآخرة من سنة: 684هـ / 1285م، من تصانيفه: الذخيرة في الفقه المالكي، أنوار البروق في أنوار الفروق، الأجوبة الفاخرة في الردّ على الأسئلة الفاخرة. أنظر ترجمته في: ابن قنفذ، كتاب الوفيات / 327 — 328. السّيوطي، حُسن المحاضرة، 1 / 212. ابن فرحون، م.س، 1 / 205 — 208.

(3) أبو العبّاس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق التّميمي الأبياني التونسي، ولد سنة: 252هـ / 865م، تفقّه على يحيى بن عمر وأحمد بن أبي سليمان وحَمْدِيس القُطّان وحبّاس بن مروان وغيرهم، وروى عنه الأصيلي وأبو الحسن اللواتي وأبو الحسن القابسي وغيرهم، توفيّ سنة: 352هـ / 964م، وقيل سنة: 361هـ / 973م، من تصانيفه: ترتيب السّمسرة، رسالة في السّمسرة والسّمسار وأحكامه. أنظر ترجمته في: عيّا، ترتيب المدارك، 3 / 347 — 352. مخلوف، م.س / 85. الشيرازي، م.س / 160. مُحمّد محفوظ، م.س، 1 / 35 — 37.

(4) ومن المجموعة: قال علي عن مالك: لا بأس بالصّلاة في النّعلين، قد صلّى فيهما رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قال عنه بن حبيب: إن كانتا طاهرتين. أنظر: ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 204.

(5) أبو الحسن علي بن زياد الطرابلسي، سَمِعَ من مالك وسفيان الثّوري والليث بن سعد، وعنه سَمِعَ البهلُول بن راشد وأسد بن الفرات وسحنون وغيرهم، روى عن مالك الموطّأ، توفيّ سنة: 183هـ / 799م. أنظر ترجمته في: الشيرازي، م.س / 152. عيّا، ترتيب المدارك، 2 / 326 — 329. ابن فرحون، م.س، 2 / 84 — 85. سيزكين، م.س، مج: 1، 3 / 142.

(6) خ، ر: «قلت».

(7) س: + «وإلاّ لجاز للمصلّي حمّله».

(8) الونشريسي، المعيار، 1 / 20.

فالجواب⁽¹⁾: أن الصُّغرى في القياس الأول كاذبة، إذ لا يصدق أنه نجس كله بل بعضه، وإذا تمَّ⁽²⁾ القياس على هذا الوسط كانت الكبرى مصادرة⁽³⁾، لأنها محلّ النزاع، والإستدلال⁽⁴⁾ علة نجاسته بصحة سلب الطهارة عنه مردود بكذب هذا السلب بما بين به كذب الصُّغرى، وإنما لا يجعله⁽⁵⁾ المصلي، لأن بعضه نجس حقيقة كما حقق به الباجي⁽⁶⁾ قول ابن القاسم في مسألة⁽⁷⁾: المتوضأ بما حلته نجاسة ولم يغيره. وكذا الحملية في القياس الفقهي هي أيضاً كاذبة بما بين به كذب الصُّغرى في القياس المنطقي⁽⁸⁾.

[مسألة]: وسئل الإمام بن عرفة عمّن جعل دباء⁽⁹⁾ أو بقلًا⁽¹⁰⁾ في الماء ثم وجد في الماء فأرة؟ فأجابه: بأنه يغسله ويأكله. مسألة: قال الإمام بن عرفة: رأيت في التوم شيخنا بن عبد السلام، وكان سائل سألني عن كعك عُجِنَ بماء تغيّر أحد أوصافه بنجاسة، فأفتيته بأن يطرح،

(1) خ: « في الجواب »

(2) خ: « أتمم ».

(3) ع: « صادرة ».

(4) ع: - « الإستدلال ».

(5) خ: « يحمله »

(6) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التُّجِيبِي الباجي المالكي، من أهل قرطبة، ولد يوم الثلاثاء في النِّصْف الثاني من ذي القعدة سنة: 403هـ / 1013م، بمدينة بَطْلَيْوُس، أخذ عن أبو عبد الله مُحَمَّد بن علي الصُّوري وأبو الحسن العتيقي وأبو الحسن بن زوج الحرّة وغيرهم، توفي بالمرية ليلة الخميس من رجب سنة: 474هـ / 1081م. من تصانيفه: المنتقى، كتاب أحكام الفصول في أحكام الأصول، كتاب التعديل والترجيح. أنظر ترجمته في: ابن بشكوال، م.س، 1 / 175 - 176. الذهبي، م.س، 3 / 1178. النباهي، م.س، 125 / 125. ابن العماد، م.س، 3 / 334. اليافعي، م.س، 3 / 108. ابن سعيد، م.س، 1 / 404. قلائد العقيان / 187. المقرئ، ابن خلكان، م.س، 2 / 408. الكتبي، م.س، 2 / 64.

(7) الباجي، المنتقى، 1 / 57.

(8) الونشريسي، المعيار، 1 / 20 - 21.

(9) الدُّبَاء: القرع. أنظر: الزَّمَخْشَرِي أبو القاسم مُحَمَّد بن عمر (ت 538هـ / 1143م)، أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، د.ت، 125 / 125. الزَّيْدِي مُحِب الدِّين أبو الفيض السيّد مُحَمَّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: شيري علي، دار الفكر، بيروت، 1994، 1 / 480. عيَّاض، مشارق الأنوار، 1 / 315.

(10) البقل: كلُّ نبات اخضرَّت به الأرض، أو كلُّ ما لا ينبت أصله وفرعه في الشَّتاء، والمبقلة موضعه. أنظر: مُحَمَّد عبد الرُّؤُوف المناوي (ت 1031هـ / 1621م)، التَّوقيف على متممات التعاريف، تحقيق: مُحَمَّد رضوان الدِّيَّة ط: 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990 / 140.

فقال لي الشيخ: كان الشيوخ يفتون بالتساهل، فقلتُ له: إذا رأيتَ ظاهر الروايات خلاف فتوى الشيوخ تَميل نفسي إلى الأخذ بظاهر الروايات وترك فتوى الشيوخ، فَسَكَتَ عَنِّي وَلَمْ يَنْكَر. **[مسألة]:** وسُئِلَ بن عرفة عَمَّا يُجْعَل⁽¹⁾ على سطح المسجد من الرَّمَاد الذي أصله مِمَّا يَجْتَمِع من الأزبال والأرواث وغير ذلك، وَيُحْرَث وَيُجْعَل على البيوت كالجير يَمْنَع من القطر؟، فَأَجَاب⁽²⁾: بأنه فِي أوَّل ما يَقْطُر نَجَسٌ، ثُمَّ بَعْد يَطْهَر، وَلَا يَضُرُّ مِنْهُ⁽³⁾ ما يَتْرَل مِنْهُ⁽⁴⁾ بَعْد ذلك، والله أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام الحافظ سيدي أبو عبد الله بن مرزوق عَمَّا حَكَى ابن حزم⁽⁵⁾ من الإِتِّفَاق على أنه لَا يَحِلُّ سَلْخ جِلْد الإنسان وَلَا اسْتِعْمَاله فَإِنَّهُ غَرِيبٌ، أَمَّا نَقْلُه الإِجْمَاع على امْتِنَاع السَّلْخ فَلَعَلَّ مُسْتَنَدَه مَا ثَبِتَ مِنَ النَّهْيِ على المَثَلَةِ⁽⁶⁾، وَأَمَّا دَعْوَاهُ الإِجْمَاع على امْتِنَاع الإِسْتِعْمَال فَإِنَّ فِيهِ نَظْرًا، فَإِنَّهُ إِذَا وَجَدَ وَعَاءً مِنْ جِلْدِ إِنْسَانٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ كَالْحَزْبِيِّ أَوْ فُرُوءَةٍ مِنْهُ، أَوْ مَفْرَشٍ أَوْ غَمْدِ السَّيْفِ، على القول⁽⁷⁾: بِطَهَارَةِ مِيتَةِ الْآدَمِيِّ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا. أَوْ على

(1) خ: « جَعَلَ »

(2) الوئشريسى، م.س، 1 / 18 - 19.

(3) ع: - « مِنْهُ ».

(4) س: - « مِنْهُ ».

(5) أبو بكر عبد الله بن أبي بكر بن حزم الأنصاري، توفي سنة: 135 هـ / 752 م. أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 327.

(6) بضم فسكون، مَثَلٌ، يَمَثُلُ، يَمَثُلُ، جَمْعٌ: مُثَلَاتٌ: الْعُقُوبَةُ وَالتَّنْكِيلُ، يُقَالُ: مُثِّلَ بَفُلَانٍ إِذَا قُطِعَ بَعْضُ أَعْضَائِهِ أَوْ سُودَ وَجْهِهِ. قَالَ ابْنُ الْجَلَّابِ: « وَالْمَثَلَةُ أَنْ يَقْطَعَ [أَيْ السَّيِّدُ] عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ [أَيْ أَعْضَاءَ عَبْدِهِ]، أَوْ يُوَثَّرَ أَثَرًا فَاحْشًا فِي جَسَدِهِ قَاصِدًا لِفَعْلِهِ ». أَنْظَر: ابْنُ الْجَلَّابِ أَبُو الْقَاسِمِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ (ت 378 هـ / 988 م)، التَّفْرِيعُ، تَحْقِيقُ: الدِّهْمَانِيُّ حَسَنُ بْنُ سَالِمٍ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، بَيْرُوتَ، 1987، 2 / 24. الْفِيَوْمِيُّ، م.س / 774. الْفَيْرُوزْآبَادِيُّ، م.س / 1364. مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ / 404.

(7) قَالَ خَلِيلٌ: « فِي نَجَاسَةِ الْآدَمِيِّ الْمَيِّتِ قَوْلَانِ: الْقَوْلُ بِالنَّجَاسَةِ لِابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ شَعْبَانَ، وَالْقَوْلُ بِالطَّهَارَةِ لِسُحْنُونَ وَابْنِ الْقَصَّارِ، وَاخْتَارَهُ عِيَّاضٌ، وَذَكَرَ عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ التَّفَرُّقَ بِنَتِجِيسِ الْكَافِرِ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ، وَقَصَرَ بَعْضُهُمُ الْخِلَافَ عَلَى الْمُسْلِمِ، قَالَ: وَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَا يُخْتَلَفُ فِي نَجَاسَتِهِ. وَأَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: لَيْسَ كَذَلِكَ. قَالَ: فَمَذْهَبُ الْمَدُونَةِ فِي كِتَابِ الرِّضَاعَةِ: النَّجَاسَةُ، وَقَالَ بَعْضُ الْعِرَاقِيِّينَ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: الطَّهَارَةُ، وَهُوَ الَّذِي تَعَضَّدَهُ الْآثَارُ مِنْ تَقْبِيلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِثْمَانُ بْنُ مَضْعُونٍ، وَكَذَلِكَ صَلَاتُهُ عَلَى ابْنِ بِيضَاءٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ بَعْدَهُ، صَلُّوا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْمَسْجِدِ، وَهَذَا الْكَلَامُ عِنْدِي لَا يَدْخُلُ فِيهِ أَجْسَادُ الْأَنْبِيَاءِ، فَكَيْفَ بِجَسَدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ». أَنْظَر: الْجَنْدِيُّ، م.س / 78.

القول: بأنّ الدِّبْعُ⁽¹⁾ يظهر كل جلد حتّى جلد الخنزير. فأَيُّ مانع يَمْنَعُ من استعمال ذلك؟ وهل تقدّم دليل واضح على هذه الدَّعْوَى؟ فتأمَّلُوا ذلك يَرْحَمُكُمْ اللهُ⁽²⁾.

فأجاب: الحمد لله⁽³⁾، ما ذكره من الإِتِّفَاقِ فِي السَّلْخِ والإِسْتِعْمَالِ ظاهراً، وما احتمل عندكم أن يكون مستنده الإِتِّفَاقِ، فِي الأوَّلِ: غاية الحسن والظُّهُور، وهو بعينه مستند الإِتِّفَاقِ، فِي الثَّانِي: فإنَّ معرَّة المثلّة الموجبة المنهي عنها إنّما تلحق الممثل به ولو بعد موته، إمّا باعتبار قريبه الحي، وإمّا باعتبار روحه على ما ورد من الأرواح تتألّم بسبب ما يلحق أبدانها من الإهانة⁽⁴⁾.

وفي فصل غسل الميّت من تبصرة اللّخمي قال بن سحنون⁽⁵⁾: واستحبّ أن يجعل على صدره خرقة⁽⁶⁾، وهذا حسن فيمن طال مرضه ونحلّ جسمه، لأنّ منظره حينئذٍ يقبح، والميّت يكره أن يرى ذلك منه في حال الحياة. أو بسبب تألّم نوع الإنسان بالإطلاق فإنه مجبول على التألّم من مثل ذلك، مع أنّ نفي⁽⁷⁾ المثلّة مطلوب في كل حيوان، وقد قال صلّى الله عليه وسلّم: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة»⁽⁸⁾، وقوله صلّى الله عليه وسلّم: «وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته»⁽⁹⁾.

(1) إزالة النتن والرطوبة من الجلد بمواد خاصة. أنظر: معجم لغة الفقهاء / 206.

(2) الونشريسي، م.س، 1 / 73.

(3) ر: - « الحمد لله ».

(4) الونشريسي، المعيار، 1 / 73.

(5) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التُّخُوخي، من أهل القيروان، ولد سنة: 202هـ — / 817م، تفقه بأبيه، وسَمِعَ من ابن أبي حسان وموسى بن معاوية وعبد العزيز بن يحيى وغيرهم، توفّي بالسّاحل سنة: 256هـ / 870م، ونقل إلى القيروان، ودفن بباب نافع، من تصانيفه: كتاب السّير، كتاب التاريخ، مصنّف في بالردّ على الشّافعي والعراقيين، النوازل، الرّسالة السّحنونية، آداب المعلّمين، كتاب أصول الدّين، أنظر ترجمته في: الصّفدي، فؤاد سيزكين، م.س، 3 / 156. ابن العماد، م.س، 2 / 150. اليافعي، م.س، 2 / 180. الشيرازي، م.س، 157. الخشني، م.س / 178 — 182. المالكي، م.س / 344 — 360. الذهبي، م.س / 565. الزركلي، م.س، 7 / 76.

(6) الخرقة: القطعة من الجراد كالخرقة، وجمّعها الخرق. ابن منظور، م.س، 2 / 1144.

(7) خ: - « نفي ».

(8) مسلم، م.س، ح: 1955. ابن راجب الحنبلي، ح: 379، 2 / 17.

(9) مسلم، م.س، ح: 1955. ابن راجب الحنبلي، ح: 379، 2 / 17.

وإذا تقرر هذا فلا مثلة أعظم على الإنسان من استعمال جلده أو جلد قريبه أو جلد واحد من أبناء نوعه آلة من الآلات، فإنه حينئذٍ يساوي الأنعام التي خلقت له يستعملها في تلك المنافع، ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾⁽¹⁾، وربما انعكس الحال إذا استعمل من جلده الإنسان دلو أو حوض تشرب فيه الأنعام، وذلك عكس التكريم الذي فضل به الإنسان على الحيوان البهيمي، وعلى كثير مما خلق الله، كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾⁽²⁾، ومن تكريم الله للآدمي أن ستر جيفته بالأرض ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ﴾⁽³⁾، ﴿كَفَأَتَا أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾⁽⁴⁾، ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾⁽⁵⁾، ولم يكن ذلك لغيره من الحيوانات الأرضية، فإذا استعمل جلده كان على خلاف ما أمر الله به من ستر جسده بالأرض وقد دفن عروة⁽⁶⁾ رجله بعد أن غسلها وكفنها، ولم يصلِّي عليها لأنَّها من حي، نقلها في التَّوَادِرِ⁽⁷⁾ عن ابن حبيب⁽⁸⁾ وهي في غاية الوضوح، ولا فرق في هذا بين معصوم الدَّم وغيره، فإن مواراة الكافر واجبة⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ النحل / 5.

⁽²⁾ الإسراء / 70.

⁽³⁾ طه / 55.

⁽⁴⁾ المرسلات / 25 — 26.

⁽⁵⁾ عبس / 21.

⁽⁶⁾ ع: «عورة».

وهو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ولد بين عام: 23هـ / 643م، و 29هـ / 649م، أحد فقهاء المدينة السبعة، توفي سنة: 92هـ / 710م، من تصانيفه: مدونة في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، أنظر ترجمته في: ابن سعد محمد بن منيع (ت 230هـ /)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1967، 5 / 132. أبي نعيم، حلية الأولياء، 2 / 176 — 183. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 7 / 180 — 185. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 113.

⁽⁷⁾ ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 4 / 450.

⁽⁸⁾ أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي القرطبي، ولد سنة: 174هـ / 790م، روى عن الغازي بن قيس وزيد بن عبد الرحمن، وسمع ابن الماحشون ومطرف وابن عبد الحكم، وسمع منه تقي الدين بن مخلد، وابن وضاح وجماعة، توفي سنة: 238هـ / 852م، من تصانيفه: كتاب الواضحة في السنن والفقه، كتاب الغاية والنهاية، الجامع، تفسير غريب الموطأ. أنظر ترجمته في: الشيرازي، م.س / 162. عياض، ترتيب المدارك، 2 / 30. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 6 / 390.

⁽⁹⁾ الونشريسي، المعيار، 1 / 74.

وبعد هذا لا يخفى أنه لا يحسن تخريج الخلاف في استعمال جلده قبل الدِّبغ، على الخلاف في طهارته بالموت ولو كان كافراً وهو معلوم، ولا على القول بنجاسته، وبعد الدِّبغ على الخلاف في سائر الجلود حتّى جلد الخنزير على قول بن عبد الحكم⁽¹⁾ وسحنون، وعن مالك كراهته، ذكر ذلك في التمهيد⁽²⁾ في الحديث السادس عشر من أحاديث زيد بن أسلم⁽³⁾، وحكى أيضاً هذا القول للّخمي وابن رشد في البيان⁽⁴⁾، لأنه يفرّق بينه وبين غيره بما ذكرنا من التكريم الذي اختصّ به التّأفي لإهانتته واستعمال جلده، وإذا ثبت اختلافهم في جواز بقر بطن الميتة لأجل الجنين المرجوة حياته هل يجوز أم لا؟⁽⁵⁾.

فَمَنَعَهُ مالِك وابن القاسم لِحُرْمَةِ الميتة، مع ما فيه من إحياء نفس، وأجازه غيره، وكذلك الخلاف في البقر على مال له بال بيّنة فمَنع أيضاً للحرمة، وإذا أدّى إلى إتلاف المال⁽⁶⁾ المُعتبر، فما باله بمثل هذا الإستعمال، وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَسَرُ عَظْمِ الْمُسْلِمِ حَيًّا كَكَسْرِهِ مَيِّتًا»⁽⁷⁾، ويلزم مثله في الكافر بالقياس عليه⁽⁸⁾.

(1) أبو مُحمَّد عبد الله بن الحكم بن أعين بن الليث مولى عميرة امرأة من موالى عثمان بن عفّان، فقيه مالكي مصري، ولد بمصر سنة: 150 هـ / 767 م، وقيل: 155 هـ / 772 م، روى عن مالك والليث، وروى عنه ابن نمير وهارون بن إسحاق والمقدام بن داود وابن الموّاز ومُحمَّد بن مسلم، توفي ليلة: 21 من رمضان سنة: 214 هـ / 829 م، وقيل: 210 هـ / 825 م. أنظر ترجمته في: عياض، المدارك، 2 / 368. ابن خلّكان، م.س، 3 / 34. مخلوف، م.س، 59.

الشيرازي، م.س، 151. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 5 / 289 — 290. ابن العماد، م.س، 2 / 34.

(2) ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحمَّد (ت 643 هـ /)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ط:

2، مكتبة المؤيد، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1982 / 4 / 152 — 153.

(3) زيد بن أسلم العدوي العُمري، فقيه مفسر من المدينة، كان ثقة كثير الحديث، روى عن عائشة وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وغيرهم، ومن رواته ابنه عبد الرحمن ومالك بن أنس وابن جريح، توفي سنة: 136 هـ / 753 م، من تصانيفه: تفسير القرآن الكريم. أنظر ترجمته في: سيزكين، م.س، 3 / 22 — 23. البخاري، التاريخ الكبير، 2 / 387. ابن حجر

العسقلاني، تهذيب التهذيب، 3 / 395 — 396. الزركلي، 3 / 95. كحالة، معجم المؤلفين، 1 / 739.

(4) ابن رشد، البيان والتحصيل، 3 / 330 — 331.

(5) الونشريسي، المعيار، 1 / 74.

(6) خ: - « المال »

(7) ابن حزم، المُحَلّى، 11 / 39 — 40.

(8) الونشريسي، المعيار، 1 / 74.

فكما لا يجوز هذا الإستعمال في جلد الكافر حال حياته لأنه / 6 و / تعذيب لم يؤذن فيه،
فكذلك بعد موته، ولعلّ المسلم خرج على سبب، فلا يكون له مفهوم، وقد أمر صلى الله عليه
وسلم بالقيام لجنازة ذمي، وقال: « أليست نفساً »⁽¹⁾.

ومن هنا⁽²⁾ يعلم ضعف تخريج الخلاف في أكل المضطرّ ميتة الآدمي على الخلاف في البقر
المذكور، لأنّ في الأكل من الإهانة والمثلة ما ليس في البقر المذكور، لأنّ مثل البقر في الصُّورة
إذا احتيج له في حال الحياة مأذون فيه، كالبَطِّ⁽³⁾ والحِجامة⁽⁴⁾ والفصد⁽⁵⁾ وما شاكل ذلك،
ومثال الأكل لم يعهد ولم يؤذن فيه، ومِمَّنْ صرَّح بأن منع البقر المذكور للمثلة اللّخمي فإنه قال:
قدّم مالك حق الآدمي⁽⁶⁾ لأنّ في ذلك مثلة لها، واختار في مسألة المال أن لا يبقّر إن كان الميت
له عبادة أو فقداء، وما أشبهه قال: فيغلب حقه في رفع المثلة عنه⁽⁷⁾، قلت: وفيه نظر لأنّ الحديث
دلّ على احترام المسلم بالإطلاق، نعم فيكون لمن⁽⁸⁾ ذكر⁽⁹⁾ أولى بالإحترام.

ومن الغريب المشاكل لما ظهر لكم في استعمال جلد الآدمي، فإن⁽¹⁰⁾ رأيت في التقييد
المنسوب لأبي الحسن الصُّغَيْرِ⁽¹¹⁾ عند قوله في المدوّنة⁽¹²⁾: وتوقّف مالك أن يُجيب في حترير
الماء، وأجاز اللّيث أكل إنسان الماء. ولا أدري كيف صورة هذا الإنسان المذكور، فإن كان نوعاً
من الحوت في بعض أعضائه مشابهة للإنسان كما في الفرد، ولعلّه الحيوان الذي يقال له أبو

(1) ابن حزم، المُحَلَّى، 11 / 39 - 40.

(2) ع: « هذا ».

(3) البَطِّ: الشَّق، يقال: بَطَّ الرجلُ الجرحَ بَطًّا — من باب قتل — إذا شقّه. أنظر: ابن منظور. م.س.

(4) مصّ الدّم من الجرح، أو القيح من القرحة بالفم أو بآلة كالكأس. أنظر: معجم لغة الفقهاء / 175.

(5) بفتح الفاء: شقُّ الوريد وإخراج شيء من دمه بقصد التداوي، فيقال: العرق — فصداً، وفصاداً: شقّه. أنظر: معجم لغة

الفقهاء / 364. سعدي أبو حبيب، م.س / 286.

(6) ع: « الأم ».

(7) الونشريسي، المعيار، 1 / 74.

(8) ع: — « لمن ».

(9) ع: — « ذكر ».

(10) خ: « ما ».

(11) أبو الحسن علي بن مُحمّد بن عبد الحق الزَّروِيلِي، المعروف بالصُّغَيْرِ، أخذ عنه الشَّيْخ أبو عبد الله البَطْرَنِي، توفي سنة:

719هـ / 1319م، من تصانيفه: شرح المدوّنة. أنظر ترجمته في: وفيات الونشريسي / 599. ابن القاضي، جذوة

الإقتباس، 1 / 164.

(12) المدوّنة، 1 / 114 - 115.

النمرين⁽¹⁾، فالأمر قريب، وإن كانت صورته صورة إنسان على الحقيقة إلا أن مسكنه البحر فمشكل، والله تعالى أعلم⁽²⁾.

[مسألة]: أورد شيخنا وسيدنا أبو الفضل العُقباني سؤالاً على اللّحيمي في طريقته، حيث استدلل على إعادة العاجز أبداً إذا صلى⁽³⁾ بالنّجاسة بقوله: لأنّ بن وهب⁽⁴⁾ روى يعيد أبداً، وإن كان ناسياً. ووجهه أن يقال: كيف استدلل على إعادة العاجز أبداً، فإعادة النّاسي مع أن العاجز معذور والنّاسي معه ضرب من التفريط، ويدلّك على ذلك أنّا لو فرضنا أنّ من له وجهة كلّك بحاجة تأتية بها لما كنت في الغالب ناسيها، ولو كلّك بها من هو دونك قدرًا لكان النّسيان يسرع لك في الغالب، وما ذلك إلا للإهتمام⁽⁵⁾ واستدامة الذكر في الصّورة الأولى وعدمه في الثّانية، ولو عجز عنها في الصّورتين جميعاً ما كان ملوماً، ألا ترى أنّ من حلف لا دخل دار فلاناً، ثمّ دخلها ناسياً، حنث ولو أكره على دخولها لما حنث؟.

[مسألة]: ووقع لشيخنا المذكور رحمه الله في مجلس الدّرس حين قرأنا عليه قول بن الحاجب: ⁽⁶⁾ وقال في الظّهر والعصر إلى الإصفرار.

قال: ينبغي أن يسأل هنا سؤالين، الأوّل: أن يقال لم تجوز⁽⁷⁾ بالظّهر إلى وقت الضّروورة، وجعل المكلف يعيدها إلى الإصفرار؟، ولم يجعل ذلك في العصر، بل اقتصر فيه على وقت الاختيار.

(1) أ، ع: « اللمرين ».

(2) الوئشريسى، المعيار، 1 / 75.

(3) أ: - « صلى ».

(4) أبو محمّد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، ولد بمصر في ذي القعدة سنة: 125هـ / 743م، صحب مالك عشرين سنة وروى عنه وعن اللّيث وسفيان بن عيينة وسفيان الثّوري، وروى عنه سحنون وابن عبد الحكم وأبو مصعب، توفي بمصر في شعبان من سنة: 197هـ / 813م، من تصانيفه: الجامع في الحديث، أهوال القيامة، الموطأ الصّغير، الموطأ الكبير، تفسير القرآن. أنظر ترجمته في: ابن سعد، م.س، 7 / 518. البخاري، التّاريخ الكبير، 3 / 218. ابن العماد، م.س، 1 / 347. مخلوف، م.س / 59. الشيرازي، م.س / 150. اليافعي، م.س، 1 / 451.

(5) ع: « الإهتمام ».

(6) ابن الحاجب، م.س / 32 — 33 — 34. وقال مالك: « وجعل مالك وقت من صلى وفي ثوبه دنس إلى اصفرار الشّمس ». أنظر: المدوّنة، 1 / 38.

(7) خ: « تجز ».

الثَّانِي: أن⁽¹⁾ يقال: حيثُ قلنا: يتجاوز بالظُّهر إلى وقت الضُّرورة، فكم لم يستغرق⁽²⁾ وقت الضُّرورة كله، بل اقتصر فيه على البعض وهو إلى الإصفرار⁽³⁾.

فأجابه بعض طلبته بقوله: يُمكن أن يُجاب عنها بجواب واحد وهو أن يقال: الإعادة في هذا الوقت إنّما هي على جهة الإستحباب أشبهت النَّفْل⁽⁴⁾، فكما أن النَّفْل⁽⁵⁾ لا يوقع في هذا الوقت كذلك ما أشبهت، ثمَّ قال: فإن قلت النَّفْل⁽⁶⁾ إنّما يُمنع من بعد صلاة العصر لا من الإصفرار، قلنا: مسلم لكن يتأكّد بعد الإصفرار فاستحسنه الشَّيْخ.

[مسألة]: وسألتُ الفقيه سيدي عمر القلشاني عن قول بن الحاجب⁽⁷⁾: وفي إلحاق الخنزير به روايتان. ما⁽⁸⁾ معنى رواية الإلحاق؟ هل يلحقُ به في مطلق الغُسل خاصّة؟، أو فيه وفي تعدُّده⁽⁹⁾؟، فإن كان فيه وفي تعدُّده فيشكل، لأنَّ الإنتهاء إلى السَّبع في الكلب إمّا تَعْبُدُ⁽¹⁰⁾، وإمّا لتشديد المنع، وإمّا لعدم انتهائهم بعد أن نهوا، والإنتهاء في الخنزير إن كان تَعْبُدًا

(1) خ: - « أن »

(2) ع: - « فكم لم يستغرق ».

(3) هو المشهور، وروى أن وقتها إلى الغروب، وقال بن حبيب وابن وهب، وقيل: إلى الغروب في حقِّ المضطر، وإلى الإصفرار فيما سواه، وعلى المشهور: فيعيد في المغرب والعشاء اللَّيْل كله. أنظر: المدوَّنة، 1 / 38. ابن عرفة، م.س / 82. الجندي، م.س / 127 - 128.

(4) النَّفْل: لغة: الزَّيادة، ولذلك سُمِّيَت الغنيمة نَفْلًا، لأنَّه زيادة على ما هو المقصود من شرعية الجهاد. وشرعًا: اسم لِمَا شُرِعَ زيادة على الفرض. أنظر: المناوي، م.س / 707 - 708.

(5) خ: « النَّافلة ».

(6) خ: « النَّافلة ».

(7) ابن الحاجب، م.س / 15.

(8) س: - « ما ».

(9) أي بتعدد الولوغ، إحداهما أن يكون التعدُّد من كلب واحد، وأن يكون من كلبين فأكثر. أنظر: الجندي، م.س / 154.

(10) قال خليل: « كثيرًا ما يذكر العلماء التَّعْبُدَ، ومعنى ذلك: الحكم الذي لا تظهر الحكمة بالنسبة إلينا، مع أنَّنا نَجْزِم أنه لا بدَّ من حكمة، وذلك لأنَّا استقرَّنا عادة الله فوجدناه: جالبًا للمصالح دارئًا للمفاسد. ولهذا قال ابن عباس: إذا سَمِعْتَ نداء الله، فهو إمَّا يدعوك لِخَيْرٍ أو يصرفك عن شرٍّ، كإيجاب الزَّكاة، والتَّفَقُّات لسدِّ الحاجات، وأرْش الجنائيات لِجَبْرِ المتلفات، وتَحْرِيم القتل، والزَّنا، والسُّكر، والسَّرقة، والقذف: صونًا للثُّفوس والأنساب والعقول والأموال والأعراض، وإعراضًا عن المفسدات، ويقرب إليك مثال في الخارج: إذا رأينا ملكًا عادته يكرم العلماء ويهين الجهَّال، ثُمَّ أكرم شخصًا: غلب على ظَنِّنا أنه عالم، فالله تعالى إذا شرع حكمًا علمنا أنه شرعه لِحِكْمَةٍ، ثُمَّ إذا ظهرت لنا، فنقول: هو معقول المعنى، وإن لم تظهر لنا، فنقول: هو تَعْبُدُ، والله أعلم ». أنظر: الجندي، م.س / 152.

قياساً على التَّعَبُّدِ فِي الْكَلْبِ، وَالتَّعَبُّدَاتِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ لِتَشْدِيدِ الْمَنْعِ، أَوْ لِعَدَمِ الْإِنْتِهَاءِ، فَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فِي الْخَتَرِيرِ.

فَأَجَابَنِي بِمَا نَصَّه: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَوَابُ أَنْ تَعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ الرَّوَايَةَ بِإِلْحَاقِهِ لَهُ فِي الْعَدَدِ ثَابِتَةٌ، وَهِيَ رَوَايَةُ مُطَرِّفٍ⁽¹⁾ عَنْ مَالِكٍ، نَقَلَهَا ابْنُ الْقَصَّارِ⁽²⁾ وَغَيْرُهُ، وَالرَّوَايَةُ بِإِلْحَاقِهِ بِهِ فِي مَطْلُقِ الْغُسْلِ ثَابِتَةٌ⁽³⁾ نَقَلَهَا اللَّخْمِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ لِرَوَايَةِ مُطَرِّفٍ، وَوَقَعَ فِي آخِرِ مَسْأَلَةٍ مِنْ سَمَاعِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ⁽⁴⁾: أَنَّ الْخَتَرِيرَ أَشَدُّ مِنَ الْكَلْبِ، فَأَجَازَ الْوَضُوءَ مِنْ سُورِ الْكَلْبِ وَلَمْ يُجْزِهِ مِنْ سُورِ الْخَتَرِيرِ. وَضَعَفَهُ ابْنُ رَشْدٍ⁽⁵⁾ وَسَوَّى بَيْنَهُمَا، وَاحْتَجَّ بِمَا يَوْقِفُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ، وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَشْيَاخَ فِي تَوْجِيهِ رَوَايَةِ الْإِلْحَاقِ كَالْمُطَبِّقِينَ عَلَى التَّعْلِيلِ بِالِاسْتِقْدَارِ وَشِدَّةِ التَّنْفِيرِ، وَمِنْهُمْ الْمَازَرِيُّ⁽⁶⁾ فَإِنَّهُ قَالَ: مَا حَاصِلُهُ أَلْحَقَهُ مَرَّةً بِهِ، لِأَنَّهُ أَغْلَظَ فِي التَّحْرِيمِ مِنَ الْكَلْبِ وَأَشَدُّ اسْتِقْدَارًا،

(1) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو مَصْعَبٍ مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ الْهَلَالِيِّ الْمَدَنِيِّ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، كَانَ أَصَمًّا، رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ أَبِي الزِّنَادِ وَابْنِ الْمَاجْشُونِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ خَرَّازٍ، تُوْفِيَ فِي صَفَرِ سَنَةِ: 220 هـ / 835 م. أَنْظَرُ تَرْجَمَتَهُ فِي: الشَّيْزَارِيِّ، م.س. / 147. عِيَّاضُ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ، 1 / 358. ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، 10 / 175. مَخْلُوفُ، م.س. / 57. (2) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَمْرِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْقَصَّارِ، فَقِيهٌ، تَوَلَّى قَضَاءَ بَغْدَادٍ، تَفَقَّهَ بِالْأَنْهَرِيِّ، وَعَنْهُ أَخَذَ أَبُو ذَرِّ الْمُهْرَوِيِّ وَالْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابُ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: عَيُونُ الْأَدْلَةِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْأُمُصَارِ، مَقْدَمَةٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ. أَنْظَرُ تَرْجَمَتَهُ فِي: سِيزَكِينَ، م.س.، 3 / 172. الشَّيْزَارِيِّ، م.س. / 168. عِيَّاضُ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ، 4 / 602. الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، تَارِيخُ بَغْدَادٍ، 12 / 41 — 42. كَحَالَةٍ، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، 2 / 391.

(3) ع: - « وَهِيَ رَوَايَةُ مُطَرِّفٍ عَنْ مَالِكٍ، نَقَلَهَا ابْنُ الْقَصَّارِ وَغَيْرُهُ، وَالرَّوَايَةُ بِإِلْحَاقِهِ بِهِ فِي مَطْلُقِ الْغُسْلِ ثَابِتَةٌ ».

(4) ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ، 1 / 72.

(5) قَالَ ابْنُ رَشْدٍ: « وَلَعَلَّ الْأَرْحَجَ أَنْ يَسْتَشْنِيَ مِنْ طَهَارَةِ أَسَارِ الْحَيَوَانِ الْكَلْبِ وَالْخَتَرِيرِ، وَالْمَشْرُكُ لَصَحَّةِ الْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِيهِ الْكَلْبِ، وَلِأَنَّ ظَاهَرَ الْكِتَابِ أَوْلَى أَنْ يَتَّبَعَ فِي الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ عَيْنِ الْخَتَرِيرِ وَالْمَشْرُكِ مِنَ الْقِيَاسِ، وَكَذَلِكَ ظَاهَرُ الْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ، أَعْنِي عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ سُورِ الْكَلْبِ ... فَغَيْرُ نَكِيرٍ أَنْ يَكُونَ الشَّرْعُ يَخْصُّ نَجَاسَةَ دُونَ نَجَاسَةِ بِحَكْمِ دُونَ حَكْمِ تَغْلِيظًا لَهَا ». أَنْظَرُ: أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ رَشْدٍ الْحَفِيدِ (ت 595 هـ / 1198 م)، بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ، ط: 9، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتَ، 1988، 1 / 30.

(6) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَمْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ الْمَازَرِيُّ (نَسَبُهُ إِلَى مَازَرَ بَفَتْحِ الزَّيِّ وَهِيَ بَلِيدَةٌ بِجَزِيرَةِ صَقْلِيَّةٍ)، وَلِدَ بِالْمَهْدِيَةِ سَنَةَ: 453 هـ / 1061 م، أَخَذَ عَنِ اللَّخْمِيِّ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ الصَّائِغِ وَغَيْرِهِمَا، وَعَنْهُ ابْنُ عِيْشُونَ وَابْنُ الْمُقَرِّي وَغَيْرُهُمَا، وَتُوْفِيَ بِهَا فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ: 536 هـ / 1141 م، وَعَمَرُهُ: 83 سَنَةً، مِنْ تَصَانِيفِهِ: إِبْصَاحُ الْمَحْصُولِ فِي بَرَهَانِ الْأَصُولِ، نَظْمُ الْفَرَائِدِ فِي عِلْمِ الْعَقَائِدِ، شَرْحُ التَّلْقِينِ، الْمَعْلَمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ. أَنْظَرُ تَرْجَمَتَهُ فِي: ابْنِ فَرْحُونَ، م.س.، 2 / 231 — 232، الذَّهَبِيُّ، سَيَرُ أَعْلَامِ التَّبَلَاءِ، 20 / 104 — 107. أَبِي الْمَحَاسَنِ، م.س. / 70. الْبَافِعِيُّ، م.س.، 3 / 267.

فكان أحقُّ بتكرير الغُسل من الكلب ونفاه مرة أخرى، لأنَّ سائر النِّجاسات المُجمَع عليها⁽¹⁾ لم يرد الشرع باشتراط عدد فيها، فعدم اشتراطها في الخنزير أولى، وقياسه على الكلب لا يصحُّ إلاَّ بعد اشتراكهما في علة الحكم، ولم يَقم الدَّليل على اشتراكهما في ذلك.

وفي توجيهه الرواية الثانية إشارة إلى ما ذكره السَّائل، وفي توجيهه الأولى تصريح بالجواز⁽²⁾ عنه، وقد قوي عند بن عبد السَّلام مدرك الرواية الثانية فقال مستشكلاً⁽³⁾ للرواية الأولى: ما حاصله أنَّ الإلحاق إنَّما يصحُّ على بحث فيه، إذا قلنا أنه حكم معلَّل، وإلاَّ فلا قياس في الأحكام التَّعبديَّة، لا يقال نختار القول بالتعليل ثمَّ ندَّعي أنَّ العلة في الأصل هي الإستقذار لا النِّجاسة، وحينئذٍ⁽⁴⁾ يصحُّ القياس ويندفع ما أورده⁽⁵⁾ الإمام المازري من النَّقض للنِّجاسة المُجمَع عليها، إذ مطلق النِّجاسة لا مدخل لها في التعليل وإنَّما المُعتبر الإستقذار، وقد وجد في الخنزير كوجوده في الكلب أو⁽⁶⁾ أشد.

لأنَّنا نقول: لو كان المُعتبر في الأصل مُجرَّد الإستقذار لأُطرد، ولم يطرد لأنَّنا نجد من أنواع الخشاش⁽⁷⁾ ما هو أقدر من الخنزير والكلب، ومع ذلك لم يوجد الحكم، فدلَّ على بطلان كون العلة مُجرَّد الإستقذار، هذا بسط ما أشار إليه وهو كلام جيد يُمكن فيه البحث. وقد صرَّح ابن رشد⁽⁸⁾ أيضاً بضعف رواية الإلحاق، مسنداً دعواه إلى أنَّ الحكم في الكلب تعبدي فلا قياس، وهو مبني على طريقة الباجي⁽⁹⁾ من كون ظاهر المذهب في المسألة التَّعبُد، وهو

(1) خ: « عليه ».

(2) ر: « بالجواب ».

(3) ع: « مشكلاً ».

(4) أ: + « لا ».

(5) ر: + « الشَّيخ ».

(6) خ: « أم ».

(7) بضم الخاء وفتحها وكسرهما: صغار الدَّواب، قال بن الحاجب: « وإن وقع الخشاش في قدر أُكِلَ منها واستشكل لأكله حتَّى قال أبو عمران سقط لا، وقال آخرون يعني ولم يتحلَّل ». أنظر: ابن الحاجب، م.س / 121.

(8) ابن رشد الجد أبو الوليد مُحمَّد بن أحمد (ت 520 هـ /)، المَقَدِّمات الممهِّدات لبيان ما اقتضته رسوم المدوَّنة من الأحكام الشرعيَّات والتَّحصيلات المُحكِّمات لأمَّهات مسائلها المشكَّلات، تَحْقِيق: حجِّي مُحمَّد، ط: 1، دار الغرب

الإسلامي، بيروت، 1988، 1 / 92.

(9) الباجي، م.س، 1 / 39.

الذي نظر⁽¹⁾ أبو بكر بن المنذر⁽²⁾ في إشرافه، وأمّا على طريقة بن بشير من كون مشهور المذهب التعليل بالاستقذار فالقياس⁽³⁾ مُمكن، ولا نسلم من البحث على ما مرّ، والله سبحانه أعلم وبه التوفيق.

وأجابني عنه سيدي أحمد بن زاع بما نصّه: الحمد لله أمّا مسألة إلحاق الخنزير في الكلب فقال عياض في الإكمال⁽⁴⁾: وقد اختلف في غسل / 6 ظ / الإناء من سؤر الخنزير، هل يقاس على الكلب لنجاسته، وهو مذهب أبي حنيفة، وأحد قوليّ الشافعي⁽⁵⁾، أو لتقذّره وأكله الإنجاس وهو أحد قوليّ مالك⁽⁶⁾. ولا يغسل لأنه لا يستعمل ولا يقتنى فلا توجد فيه علّة الكلب من أذى الناس وهو أحد قوليّ مالك⁽⁷⁾، وظاهره أنّ الإلحاق إن كان فإنّما هو في مطلق الغسل لا في العدد معه، لأنّ الإلحاق لابدّ فيه من العلّة، فإن قلنا بالتعبّد في السبع فلا علّة، وإن قلنا بالتعليل فما ذكره بن الحاجب⁽⁸⁾ فيه من العلل ليس منها شيء في الخنزير، فلا إلحاق كما أشرّتم إليه، والله أعلم.

(1) خ: « نص ».

(2) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر المنذري النيسابوري، عاش في مكة المكرمة، توفي سنة: 318 هـ / 930 م. من تصانيفه: كتاب السنن والإجماع والاختيار، كتاب الإجماع والاختلاف، تفسير القرآن، إجماع الأمة، كتاب الإقناع. أنظر ترجمته في: السبكي تاج الدّين أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: الطّناحي محمد محمود والحلو عبد الفتاح، ط: 2، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، 1992 / 67. الشيرازي، م.س / 89. ابن خلكان، م.س، 1 / 583. الصفدي، م.س، 1 / 336. السّيوطي، طبقات المفسّرين، 2 / 126 — 129. الزركلي، م.س، 6 / 184.

(3) خ: « في القياس ».

(4) عياض القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ / 1149 م)، شرح صحيح مسلم المسمّى بإكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط: 1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1998. 1 / 104.

(5) الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي (ت 204 هـ / 819 م)، الأم، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، ط: 1، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 2005، 1 / 2.

(6) المدوّنة، 1 / 114 — 115.

(7) م.ن، ص.ن.

(8) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 15.

وأجابني عنه سيدي أبو علي⁽¹⁾ منصور بن سيدي علي بن عثمان البجائي⁽²⁾ بما نصّه:
الحمد لله المراد الإلحاق في الجميع، واستشكالهم حسن، ولعلّ تأويل ذلك أنه في الأصل
للاستقذار أو للنجاسة، والخزير في ذلك مثل الكلب أو قريب منه فجرى مجراه في الجميع،
والمسألة من أصلها كما قد عرفت، ومالك رحمه الله قد أشار إلى ما فيها، والتحقيق أنّها تعبّد
كلها، وما يجرُّ إلى النظر والقياس فيها فقيرين⁽³⁾، والله أعلم.

[مسألة]: وسئل سيدي أبو عبد الله بن عقاب⁽⁴⁾ عن ما وقع لابن عبد السلام في مسألة
الأواني من كلام ابن الحاجب⁽⁵⁾ بعد فرضها وتفسيرها، قال⁽⁶⁾: بقي على المؤلّف قول بن
الماحشون في مسألة الأثواب: أنه يتوضأ بعدد النجس وزيادة إناء. كما قال⁽⁷⁾: يصليّ بعدد
الأثواب المتنجّسة⁽⁸⁾ وزيادة ثوب. والذي يظهر أن كل من قال باستعاب الأواني، معناه ما لم
يتوصّل لطهارة مُحَقَّقة إلّا بذلك الوجه، كما لو طهرت⁽⁹⁾ الأواني المتنجّسة، أمّا لو فرضنا أشباه
إناء نجس بإنائين طاهرين فبالضرورة لا يحتاج إلى استيعابها بل زيادة الثالث سرف⁽¹⁰⁾.

فأجاب: الحمد لله، الذي فهمته أرشدك الله صحيح، وكلام⁽¹¹⁾ بن عبد السلام فيها قد
وهمه في⁽¹²⁾ الأشياخ، إذ لا يقال أنه يصليّ بعدد الأواني كلّها إذا كان أكثر من إثنين والنجس
منها واحد فقط، لا ابن مسلمة ولا غيره، لأنّ المطلوب براءة الذّمة وهي حاصلة بزيادة واحد

(1) س: « أبو علي ».

(2) أ: - « البجائي ».

(3) أ: « غير بيّن ».

(4) أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب الجذامي التونسي، أخذ عن ابن عرفة وغيره، وأخذ عنه القلصادي
ومحمد بن عمر القلشاني والرّصاع وابن مرزوق الكفيف، توفي يوم الإثنين 17 جمادى الأولى من سنة: 851هـ /
1447م. أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 206. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 166. القرافي، توشيح الدّياج /
311. القلصادي، م.س / 118.

(5) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 15 - 16.

(6) قال ابن الماحشون: يصليّ بعدد النجس وزيادة ثوب. أنظر: ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 15.

(7) م.ن، ص.ن.

(8) خ: « النجس ».

(9) أ، خ، ر: « كُثِرَتْ ».

(10) خ: « صرف ».

(11) خ: « كما قال ».

(12) خ: « فيه ».

على عدد النجس، اللهم إلا أن يكون الطاهر واحداً فقط، أو يكون بعض الأواني طاهراً وبعضها نجس، ولم يتحقق عدد النجس من عدد الطاهر في هاتين الصورتين، يتوضاً في قول ابن مسلمة بعدد الجميع، إذ لا يتحقق براءة الذمة ولا بذلك، ويقع في بعض نسخ بن الحاجب حتى يفرغ بالياء التحتانية، وهو صحيح يرتفع به هذا الوهم الذي توهم بن عبد السلام، لأن معناه حتى يفرغ الاشتباه، وذلك أن المسألة قد تعارضت فيها⁽¹⁾ قاعدتان أصوليتان، إحداهما قاعدة التّهي عن واحد لا بعينه، والأخرى قاعدة الأمر بواحد، كذلك الأولى لا تُبرأ الذمة فيها ولا بترك الجميع، والثانية يكفي في⁽²⁾ براءة الذمة فيها فعل واحد من تلك الأشياء، وقد علمت مناقضة الموجبة الجزئية السالبة الكلية، وبيان ذلك أن الإناء النجس منهي عن الوضوء به وهو غير معين في تلك الأواني المشتبهة، فيتزّل التّهي عند منزلة التّهي عن واحد لا بعينه والأواني الطاهرة مأمور بالوضوء بواحد منها، وهو غير متعين في تلك الأواني المشتبهة، فيتزّل الأمر به منزلة الأمر بواحد لا بعينه، والقاعدة الأولى تقتضي اجتناب الأواني كلها، والثانية تقتضي الوضوء بواحد منها، واجتناب الجميع يتزّل منزلة السالبة الكلية، والوضوء بواحد منها يتزّل منزلة الموجبة الجزئية، وهما متناقضتان، فقول⁽³⁾ سحنون⁽⁴⁾: يتيمم ويتركها. بناء على ترجيح القاعدة الأولى على الثانية، لأن قاعدة التّهي من باب دفع المفسد، والثانية وهي قاعد الأمر من باب جلب المصالح، ودفع المفسد مقدّم فيها، إذ الاعتبار صارت الأواني الطاهرة في حكم المعدوم، إذ المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً، فقد حصل فقد الماء الذي هو شرط في التيمم، وقول ابن الماجشون وابن مسلمة يُحتمل أن يكون بناء على ترجيح القاعدة الثانية على الأولى، لأنه رآه للإحتياط كقول ابن وهب⁽⁵⁾ في الحائض إذا استطهرت، رأيت⁽⁶⁾ أن احتاط⁽⁷⁾ لها فتصلي وليس

(1) س: - « فيها ».

(2) خ: - « في ».

(3) س: « وقول ».

(4) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 15.

(5) قال ابن وهب: ضعف عادتها خاصة، ومتى تقطع الطهر غير تام على تفصيله كملت أيام الدم على تفصيلها، ثم هي مستحاضة، وتغتسل كلما انقطع الدم وتصلّي وتصوم وتوطأ. أنظر: ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 30.

(6) ع: « روايتان ».

(7) أ، ع: « احتياطاً ».

عليها، أحبُّ إليَّ من أن تدع الصلاة وهي عليها، لأنه قد تعرَّض⁽¹⁾ هنا كون الوضوء واجباً عليه، وكونه غير واجب عليه⁽²⁾ يتوضَّأ، وليس عليه أولى من أن يدع الوضوء وهو عليه، وفي حصول الإحتياط في مثل هذا إشكال لأنه ليس من باب تعارض واجب وحرام، إذ التقرب بالصلاة من الحائض والوضوء بالماء النجس كلاهما لا يجوز، فلأنَّ حصول⁽³⁾ الإحتياط من حيث الإتيان بالواجب، فقد أُخِلَّ به من حيث الوقوع في المحرَّم، فيلاحظ في قول ابن القاسم⁽⁴⁾ وابن مسلمة وابن الماجشون قاعدة أخرى، وهي كون الشيء الواحد واجباً وحراماً من جهتين، كالصلاة في الدار المغصوبة، فإنَّ الإناء⁽⁵⁾ من حيث⁽⁶⁾ كونه نجساً الوضوء به حرام، ومن حيث كونه طاهراً الوضوء به واجب، ومُختار المُحقِّقين والجمهور من الأصوليين في هذه القاعدة صحَّة هذه العبادة خلافاً لأكثر المتكلِّمين، وقول⁽⁷⁾ ابن مسلمة وابن الماجشون بأنَّ⁽⁸⁾ على مُختار المُحقِّقين، والله تعالى أعلم⁽⁹⁾.

قلت: ما أشار إليه ابن عُقاب من توهيم الأشياخ لابن عبد السلام، يريد به⁽¹⁰⁾، والله أعلم ابن عرفة، فإنه قال⁽¹¹⁾: وقول بن عبد السلام في تعبير ابن الحاجب عن الثاني يتوضَّأ ويصلي حتى تفرغ نقضه القول بالوضوء بعدد النجس وزيادة إناء واحد بين وهمه لتفسيره بظاهر فاسد، وقبوله مع تبين⁽¹²⁾ تقييده، إذ لا يقول آخر في آنية ثلاثة أحدهما⁽¹³⁾ النجس يتوضَّأ ويصلي بعددها.

(1) ع: « تعارض ».

(2) خ: - « عليه ».

(3) ع: « حصل ».

(4) خ: « مسلمة ». ر: - « ابن القاسم ».

(5) ع: - « الإناء ».

(6) خ، ع: - « حيث ».

(7) خ: « وقال ».

(8) ع: - « بأن ».

(9) ع: - « والله تعالى أعلم ».

(10) ع: - « به ».

(11) ابن عرفة، م.س / 94.

(12) ع: « يسير ».

(13) خ: « أحدها ».

قال الإمام الحافظ ابن مرزوق عقب كلام بن عرفة: قوله في تعبيره عن الثاني ظاهره تعلق في بقول، وهو يوهم أن بن عبد السلام إنما اعترض بنقض القول بناءً على عبارة المصنف في حكايته ثاني أقوال المسألة، وكلام ابن عبد السلام: ولا يقتضي⁽¹⁾ ذلك لمن تأمله، فلو قال مع تعبير لارتفع هذا الإيهام⁽²⁾، أو تكون⁽³⁾ في عنده سببية، وبيان توهمه إياه أن يقول: إنما اعترضت لقبولك تقييد القول الثاني بما يقتضيه ظاهر اللفظ من أنه حتى يفرغ جميعها، وذلك الظاهر فاسد، وليس تقييدك⁽⁴⁾ إياه بأنه يريد حتى يفرغ جميع المتبس منها، وذلك بالتوضأ بعدد⁽⁵⁾ النجس⁽⁶⁾، واستدل على فساد التفسير بالظاهر، وفسر التقييد بقوله: إذ لا يقوى أحد إلى آخره، ولا يعد / 7 و / توهم هذا التوهم، لأننا نمنع فساد تفسير القول الثاني بظاهر اللفظ قوله، إذ لا يقول أحد قلنا، نقل الباجي المسألة فقال⁽⁷⁾: إن كان إناء فأكثر أحدهما نجس لم تعلم عينه، فعن سحنون يتوضأ بأحدهما ويصلي، ثم بالآخر ويصلي وله، وقال ابن الماجشون وابن مسلمة: يتوضأ بأحدهما ويصلي ثم يغسل بالآخر موضع الطهارة⁽⁸⁾ ثم يتوضأ به ويصلي، فقوله: إناء فأكثر أحدهما نجس يقتضي أن قول ابن مسلمة ومن وافقه يتطهر بثلاثة أحد نجس، ثم لو سلمنا ما ذكره، فالشراح إنما شرح كلام غيره على ما يقتضيه الظاهر وتصحيحه إياه بالتقييد هو نفس الاعتراض، إذ لا يقول له لم أطلقت في محل التقييد، فكيف بعد مثل هذا وهما⁽⁹⁾ بطالب ابن عبد السلام، ولابن عرفة⁽¹⁰⁾ بتعيين القائل بالتطهر⁽¹¹⁾ بعدد النجس وزيادة إناء⁽¹²⁾ بهذه الصيغة أو ما يساويها، غير ابن الحاجب فإنه يحتمل أن يكون ذلك إختياراً منه،

(1) خ: + « المسألة ».

(2) خ: « الإيهام ».

(3) خ: - « أو تكون ».

(4) ع: « تقييد ».

(5) س: « بعد ».

(6) ر، ع: + « وزيادة إناء إذ لا يبقى بعد ذلك التباس لتحقيق استعمال الطهر مع الزيادة على عدد النجس ».

(7) الباجي، المنتقى، 1 / 59 - 60.

(8) خ: « الطاهر ».

(9) أ ع: + « نعم ».

(10) ابن عرفة، م.س / 94.

(11) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 74 - 80.

(12) ر: - « إناء ».

فإنه ذكر هذا الحكم بعد عقب الاختيار في التباس ظهور بماء حله قليل نجاسة لم تغيّره، فإن عنوا ابن مسلمة ففي التّوادر⁽¹⁾ عنه ما فيه احتمال لمن أنصف وتأمله، لكن يفهم منه كذا⁽²⁾ منه بالقوة خاصّة والاحتمال في نقله عنه قائم، وإن عنوا غيره فعليهم العهدة وحينئذٍ يصحّ اختيارهم له.

[مسألة]: وسُئِلَ بعضهم عن قول ابن الحاجب⁽³⁾: والجاري كالكثير إذا كان المجموع كثيراً والجارية لا انفكاك لها. هل هذا المجموع المشترط كثرته يعتبر من محلّ الاستعمال إلى محلّ النجاسة؟ أو من أصل الجريان؟ وأي فائدة لشرط كثرة المجموع؟ وهل لا كفى عنها وصف الجريان؟ وكذلك شرطية عدم الانفكاك، مع أن وصفه بالجريان دليل على عدم انفكائه، وكذلك قوله⁽⁴⁾: والغسالة المتغيّرة إلى آخره. ما⁽⁵⁾ معنى الغسالة لغة؟ وما معناه اصطلاحاً؟ وما حكمها؟.

فأجاب: أما قوله: والجاري إلى آخره. فمعناه من موضع الاستعمال إلى محلّ الواقع، لا كما يقول ابن عبد السلام من أصل الجريان إلى منتهاه، إذ ليس في كلامه ما يدل على أن مراده من أصل الجريان، وقد اعترض على المصنّف اشتراط عدم الانفكاك مع كثرة الماء لأنه لا يطرح مع الكثرة إلاّ لمتغيّر انقطعت جريته أو اتّصلت.

وأجاب بعضهم⁽⁶⁾ عنه بأنه تأكيد لقوله إذا كان المجموع كثيراً، وقال الإمام المقرّي في قواعده⁽⁷⁾: قد يقترن⁽⁸⁾ بالضعيف ما يلحقه بالقوي كوصف الجارية. يلحق الكثير⁽⁹⁾ بالقليل⁽¹⁰⁾ على ظاهر قول ابن أبي زيد في المختصر واللّحامي وابن بشير، وخالفهم ابن الحاجب فشرط

(1) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 74 - 80.

(2) خ: - « كذا ».

(3) قال ابن الحاجب: والجاري كالكثير إذا كان المجموع كثيراً، والجارية لا انفكاك لها. أنظر: ابن الحاجب، م.س / 11.

(4) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 15.

(5) س: - « ما ».

(6) ع: « ابن عبد السلام ».

(7) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرّي (ت 758هـ / 1356م)، القواعد، تحقيق: أحمد بن عبد الله حميد،

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية / 36.

(8) خ، ع: - « يقترن ».

(9) خ، ر، ع: « القليل ».

(10) خ، ر، ع: « الكثير ».

كثرة المجموع وألغى وصف الجرية، وقوله⁽¹⁾: والجري لا انفكاك لها. ليس شرط كما فهم ابن عبد السلام، لكن مستأنفاً إشارة إلى مذهب الشافعي في كون كل جرية لها حكم الإستقلال بنفسها عن غيرها من الجريات، واعلم بأن حكم الجريات كلها لها حكم التلازم.

وقال الأبي⁽²⁾: كون الجاري كالكثر قيده ابن الحاجب بما إذا كان المجموع كثيراً، والجري لا انفكاك لها. فقال ابن عبد السلام⁽³⁾: يعني بالمجموع ما من أصل الجري إلى منتهاه، قال: والحق أنه ما من محل سقوط النجاسة إلى منتهى الجري، قال⁽⁴⁾: لأن ما قبل محل السقوط غير مخالط.

قال ابن عرفة⁽⁵⁾: ودعواه أن ابن الحاجب يعني من أصل الجري وهم لما ذكر من أنه غير مخالط. ولا يمتنع أن يعني ابن الحاجب من أصل الجري، لأنه إنما يعتبر من حيث إضافته إلى ما بعده للكثر به، ويصدق على الجميع أنه مخالط إذ ليس من أصل الكثير المخالط بما لا يغيره أن مجاور المخالط كل جزء من أجزاء الماء، إذ ذاك محال فهو كغدير سقطت النجاسة بطرف منها، والمسألة لم تقع للمتقدمين.

⁽¹⁾ قال الشيخ خليل بن إسحاق الجندي في توضيحه على ابن الحاجب: والماء الجاري إذا وقع فيه مغير نجساً كان أو طاهراً يريد: والمستعمل تحت الواقع، وأمل لو كان فوقه لم يضر وإن كان يسيراً، وهذه المسألة على وجهين:

أحدهما: أن يجري الماء بذلك المغير الحال مع بقاء بعضه في محل الوقوع إلى محل الإستعمال، وفي هذا الوجه ينظر إلى مجموع ما بين محل الوقوع والإستعمال، فقد يكون يسيراً وقد يكون كثيراً، والحال أيضاً إما أن يكون نجساً أو طاهراً. ولا تعتبر هنا المجموع من محل النجاسة إلى آخر الجرية.

والوجه الثاني: أن ينحل المغير، وهو في هذا الوجه ينظر إلى المجموع ما بين محل الوقوع ومحل تأثير ذلك التغير، فلو كان مجموع الجرية كثيراً ومن محل الوقوع إلى محل الإستعمال يسيراً، جاز الإستعمال، لكن التغير قد ذهب مع جميع ذلك، ولا كذلك الوجه الأول. أنظر: الجندي، م.س / 76.

وأشار عياض في الإكمال لما تكلم على قوله صلى الله عليه وسلم: « لا يُولَنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ »، أن الجاري كالكثر. أنظر: عياض، الإكمال، 2 / 105.

⁽²⁾ ع: « إلا ».

⁽³⁾ ابن عرفة، م.س / 62.

⁽⁴⁾ م.ن، ص.ن.

⁽⁵⁾ م.ن، ص.ن..

وأقدم من تكلم عليها أبو عمر⁽¹⁾ بما يأتي: وهو من حيث النظر على وجهين، الأول: أن تسقط النجاسة ويمر الماء بها وبعضها باق⁽²⁾ بمحل السقوط، فالمجموع على ما قال الشيخان هو ما بين محل السقوط ومنتهى الجري، فمن تطهر في خلل ما بينهما تطهر بالمخالط، فينظر في المجموع هل هو قليل أو كثير، وكذلك لو اجتمع ما بينهما في مقر فإنه ينظر فيه كذلك، ومنه⁽³⁾: ما يتفق أن تكون النجاسة بطرف السطح ويتزل المطر ويمر ماء السطح بتلك النجاسة، ويجتمع جميعه بقصرية⁽⁴⁾ أو زير⁽⁵⁾ تحت ميزاب السطح. فوقع الفتوى⁽⁶⁾: بأنه من صور الجاري كالكثير.

والوجه الثاني: أن لا يبقى بعضها بمحل السقوط، فالمجموع ما بين آخر ما خالطته النجاسة ومنتهى الجري، والذي وقع لابن عمر هو أنه قال في الكافي⁽⁷⁾: إذا وقعت نجاسة في ماء جرى بها، فما بعدها منه طاهر.

وهذا يقتضي أن الذي في محل جريان النجاسة نجس، وليس كذلك بل بما يخالط بنجاسة تجري على أحكام المخالط، وأبو عمر مع أنه أقدم من تكلم على المسألة، لم يقيد بها قيدها به ابن الحاجب، فالتقييد بذلك لا يعرف لغيره.

(1) ع: «أبو عمران».

وهو أبو عمر البهلول بن راشد القيرواني، أخذ عن مالك والليث والثوري، وأخذ عنه سحنون ويحيى بن سلام، توفي سنة: 183هـ / 799م. أنظر ترجمته في: مخلوف، م.س / 62. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 167.

(2) ع: «بأن».

(3) الونشريسي، المعيار، 1 / 24.

(4) القصرية: تطلق على المبولة، وهو إطلاق قديم العهد بين العامة، وقد جاء في شعر الصفي حلي، وهي منسوبة إلى القصر لأن هذه الأداة كانت في الأصل لا تستعمل إلا حيث الترف. أنظر: أحمد رضا، قاموس رد العامي إلى الفصح، ط: 2، دار الرائد العربي، بيروت، 1983 / 469.

(5) الزير: الرن، والجمع أزيار، والزير: هو الحب الذي يعمل فيه الماء، والزيار: ما يزيّر به البيطار الدابة. أنظر: ابن منظور، م.س، 1 / 525.

(6) ع: - «الفتوى».

(7) ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، 1 / 40.

[مسألة]: وسُئِلَ ابن رشد⁽¹⁾ عن ماء⁽²⁾ جار⁽³⁾ إلى جَنَّت⁽⁴⁾ عليه أرحى⁽⁵⁾ لقوم بنى عليه أحدهم كرسياً للحدث، واحتج بأنه لا يغيّر الماء، وقال منازعوه: وإن لم يغيّره فهو يقدره؟، فأجاب⁽⁶⁾: بأنّ لهم منعه، ولمن أراد أن يحتسب فيقوم بقطعه، لأنه من حقوق المسلمين.

وأما قوله: والغُسالة فهي فعالة، وهذه الصيغة تستعمل فيما يطرح كالنخالة، والسحالة هذا معناها لغة، وأما حقيقتها في عرف الفقهاء فهي⁽⁷⁾: الماء المنفصل حساً أو حكماً عن المحلّ المغسول به، فيدخل البلل الباقي في المحلّ بعد غسله، لأنه وإن لم يكن منفصلاً في الحسّ عن المحلّ فهو منفصل عنه في الحكم، لأنّ محلّه من الثوب إذا عُصر وانفصل عنه.

وأما حكمها فنقول: هي ثلاثة أقسام متغيّرة، وغير متغيّرة قسماً يسيرة وكثيرة، فأما المتغيّرة⁽⁸⁾ فنجسة، سواء تغيّر لونها أو طعمها أو ريحها، ولا يفصل في ذلك كما فصل في المحلّ المغسول من النجاسة، وقول ابن العربي⁽⁹⁾: هي كمغسولها، يرد⁽¹⁰⁾ باقتضائه التفصيل في تغيّرها كما في مغسولها وليس كذلك، وأما غير المتغيّرة⁽¹¹⁾ فحكم كثيرها طاهر وإن كانت يسيرة، فقال أهل المذهب طاهرة كحكم مغسولها، وردّه ابن عرفة نقلاً ونظراً.

(1) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 2 / 1330. الونشريسي، المعيار، 1 / 24.

(2) ع: « جاء ».

(3) أ: « جاز ».

(4) ع: « قناة ».

(5) الأرحى: مفرد الأرحاء، وهي الحجر المستدير يُطحن به. أنظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958، 2 / 565. ابن منظور، م.س، 14 / 312. الزبيدي، تاج العروس، 19 / 450.

(6) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 2 / 1331. الونشريسي، المعيار، 1 / 24.

(7) ع: « في المحل ».

(8) إن كانت متغيّرة: فلا شكّ في نجاستها، كان تغيّرها باللون أو بالطعم أو بالريح. أنظر: ابن الحاجب، م.س / 15. الجندي، م.س / 145.

(9) ابن العربي، عارضة الأحوذى لشرح صحيح الترمذي، دار الكتاب العربي، د.ت. 1 / 23.

(10) خ: « يريد ».

(11) إن كانت غير متغيّرة: فطاهرة، ولا يضرّ ما بقي بعد نزول الغسالة الطاهرة، فإنّ ما بقي: بعض ما نزل، والتنازل: بالفرض طاهر. أنظر: ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 15. الجندي، م.س / 145.

أما نقلاً: فظاهر عموم مفهوم الشرط في قول ابن القاسم في المدونة⁽¹⁾ في الماء المستعمل لا ينحس ما أصابه إن كان الذي يتوضأ به أولاً طاهراً، لأن مفهومه إن لم يكن طاهراً أُنحس ذلك الماء ما أصابه، وظاهر هذا المفهوم سواء تغيّر أم لا، وهذا الرد كما ترى ينبني على اعتبار⁽²⁾ أصل دليل الخطاب، وعلى اعتبار مفهوم / 7 ظ / الشرط⁽³⁾ منه، وعلى العموم في المفهوم، وفي ذلك خلاف.

وأما نظراً: فلانتقال النجاسة من المحل المغسول إلى الغسالة، بناءً على أن ورود الماء على النجاسة كورودها عليه، المازري⁽⁴⁾ في حديث بول الأعرابي في المسجد هو حجة لطهارة الغسالة غير المتغيرة، وقد اختلف فيها قول الشافعي⁽⁵⁾، ولا يصح القول بنجاستها مع تطهيرها غيرها، لأن الذنوب لم تُنحس بما لاقاه من البول في الأرض⁽⁶⁾ كما طهرها.

قلت: استدلاله بهذه الشرطية على طهارة الغسالة بناءً على أنها عنده هي الماء الملاقى لنجاسة المحل المغسول به، وأنه يتنجس بمجرد الملاقاة، وإن لم ينتقل النجس من المحل إليه، لأن ذلك تتبين الملازمة في شرطيته، وبهذا المعنى يتقرر قول ابن التلمساني⁽⁷⁾ في شرح المعالم الفقهية في مسألة الأصل عدم الاشتراك، قال: تطهير النجاسة على خلاف الأصل، لأن المحل لا يخلو عن نجس أو عن⁽⁸⁾ متنجس، فإن هذا بناءً منه على فهم معنى الغسالة، كما فهم⁽⁹⁾

(1) المدونة، 1 / 115.

(2) أ: - « اعتبار ».

(3) ر: « الشرطية ».

(4) المازري أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر (ت 536 هـ / 1141 م)، شرح التلّيقين، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995 / 22.

(5) الشافعي، الأم، 1 / 46.

(6) أ: « الأولى ».

(7) أبو محمد شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري المصري، المعروف بابن التلمساني، ولد سنة: 576 هـ / 1172 م، تصدر للإقراء بالقاهرة، توفي في 11 جمادى الآخرة من سنة: 644 هـ / 1246 م، من تصانيفه: شرح التنبيه للشيرازي، شرح المعالم في أصول الفقه، لمع الأدلة في قواعد أهل السنة. أنظر ترجمته في: البغدادى، إيضاح المكنون / 430. كحالة، معجم المؤلفين، 2 / 288.

(8) خ: - « عن ».

(9) خ: - « فهم ».

المازري⁽¹⁾ من أنّها الماء الملاقي للنجاسة الكائنة بالمحلّ حين وروده عليها قد تنجّس بهذه الملاقات، فإذا ورد على هذا الماء ماء ثاني تنجّس أيضاً بملاقاته إيّاه لأنّ الفرض أنّ الماء الأوّل متنجّس بملاقاته النجاسة، وكذلك الكلام في ورود ماء ثالث أو رابع ما بلغ، فصدق قوله: لا يخلو المحلّ عن نجس وهو ما كان به قبل غسله، وبقي منه بعده إن بقي منه شيء أو متنجّس، وهو ما لاقاه من الماء أولاً، فإمّا لاقاه منه بوسط أو وسائط، هذا تقدير كلامه.

والجواب عنه وعن استدلال المازري بوجهين، الأوّل: ظهور تعبدية فيما به تزال النجاسة، ولذلك اختصّ الماء بإزالتها دون غيره، فكما أنّ اختصاص الماء بإزالتها متعبد به، فكذلك تكون كيفية الإزالة متعبدًا بها.

الجواب الثاني: يُمنع قول ابن التلمساني: لا يخلو المحلّ عن نجس أو متنجّس. ومنع الملازمة في شرطية المازري⁽²⁾، لأنّ ذلك منهما بناءً على تفسير الغسالة بما فهمناه وليس كذلك، بل هي الماء المنفصل عن المحلّ، وعلة نجاستها عند الشافعي⁽³⁾ انتقال النجاسة من المحلّ إليها لا مجرد الملاقاة، فلا يلزم من نجاستها عدم تطهيرها كما زعم، بل هي نجسة لانتقال النجاسة إليها، وطهر المحلّ لانتقال النجاسة عنه، وبهذا يتضح طهارة بلل الغسالة الباقي بالمحلّ.

[مسألة]: وسئل سيدي أبو عبد الله الزواوي عن رؤوس الضّأن بعد ذبحها فإنّها لا بدّ أن تُحرق عنها الصّوف قبل غسل الدّم من المذبح، وبعد تحريق ذلك بهشم⁽⁴⁾ الرّؤوس⁽⁵⁾ وتقطع ثمّ تغسل، هل يطهر اللّحم بهذا الغسل أم لا يطهره؟ إلّا أن يغسل قبل حرقه بالنّار؟ فأجاب⁽⁶⁾: يطهر إذا غسل بعد تقطيعه⁽⁷⁾، وليس هذا كاللّحم المطبوخ بماء نجس لسريان ماء النّجاسة فيه، فيتعذّر تطهيره على أحد الأقوال.

(1) خ: - « المازري ».

(2) ر: - « المازري ».

(3) الشافعي، الأم، 1 / 46.

(4) ع: « يشهم ».

(5) ع: « الرأس ».

(6) وقال الزرقاني على قوله: « ولا يطهر لحم طبخ بنجس. ما نصّه: ومثل الطبخ طول مقامه بنجاسة حتى يشربها، فإن لم يشربها غسل وأكل، وربّما أشعر قوله: طبخ. بأنّه إذا شوّي وفيه دم، ومثله الرأس يشوّط بدمه، والدّجاج تنتف صوف رأسه وريشه، أنه لا ينجس، وهو كذلك ». أنظر: الوزاني، م.س، 1 / 26.

(7) ع: « تحريقه ».

قال البرزلي⁽¹⁾: رأيت في تعليقه لابن أبي دلف القرويّ على المدوّنة مسألة: إذا شُوِّط الرأس، بدمه ثلاثة أقوال للقرويين، فعن ابن أبي زيد لا يؤثّر فيه ذلك، لأنّ الدّم إذا خرج استحال رجوعه عادة بخلاف غيره من النّجاسات فإنه يغسلها، وعن غيره لا يقبل التّطهير، بخلاف نّجاسة الماء لأنّها كماء دخلت تخرج، بخلاف الدّم إذا دخل لا يدري هل⁽²⁾ يخرج أم لا، والأصل النّجاسة، والثّالث⁽³⁾ أنه يقبل التّطهير كسائر النّجاسات، والله أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ سيدي عبد الرحمان الوغليسي⁽⁴⁾ عن القدر والطّاجين إذا طُبِخا بنّجاسة وعظام الميتة، هل ما طبخ فيها طاهر أو نجس؟ وهل يفترق الحكم بالكسر والصّحّة أم لا؟
فأجاب: لا يفعل ذلك فإن فعل ولم يدخل الدّخان في القدر فلا يضرّ ذلك، وإن انعكس الدّخان حتّى أدخل في القدر بعينه ففيه خلاف، وليتحرّر من ذلك، فإن أكله فلا شيء عليه إن شاء الله⁽⁵⁾.

وفي أسئلة البرزلي⁽⁶⁾: سئل أبو عمران عن هذا فقال: إن طبخ بها وهي رطبة فهي نجسة لمخالطتها جسمها في حال الإيقاد لعظم الميتة، وإن نشفت⁽⁷⁾ قبل الطّبخ بها فهي على الكراهة ومثله الآخر، وذكر ابن القاسم خبثه مطلقاً، ثمّ قال⁽⁸⁾: ولا يؤكل خبز طبخ بوقيد روث الحمير. لدعوى القول بنّجاسة دخانه، قال: وأحفظ لأبي حفص في مسألة الخبز إن دخّن عليه بالنّجاسة قبل أخذه وجهه فهو نجس، وإن كان بعد أخذ وجهه فهو طاهر. وهذا يقرب من القول الثّالث⁽⁹⁾ في طبخ اللحم بالماء النّجس إن كان بعد الغليان فلا يضرّه، وقبله يؤثّر فيه. وأحفظ

(1) البرزلي، 15 / 620.

(2) خ: - « هل ».

(3) خ: « والثّاني ».

(4) أبو زيد عبد الرحمان بن أحمد الوغليسي (نسبة إلى وغليس بطن من قبائل الأمازيغ)، البجائي، له المقدّمة المشهورة وفتاوى، توفي سنة: 768هـ / 1384م. أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 248. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 189 — 190. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 2 / 343. ابن قنفذ، كتاب الوفيات / 376. كحالة، معجم المؤلّفين، 2 / 78.

(5) أ: + « تعالى ».

(6) البرزلي، 4 / 376 — 377.

(7) ر: « كُشِفَتْ ».

(8) ابن عرفة، م.س / 77.

(9) ع: - « بالنّجاسة قبل أخذه وجهه فهو نجس، وإن كان بعد أخذ وجهه فهو طاهر. وهذا يقرب من القول الثّالث ».

أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ الْقَدْرِ إِنْ كَانَ مُطْنَبًا⁽¹⁾ فَلَا يَضُرُّهُ، وَإِنْ كَانَ عَرِيَانًا⁽²⁾ أَثَّرَ فِيهِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ:
إِذَا رَضِعَ جَدِي خَتِيرَةً، أَوْ صِيدَ طَيْرٍ بِخَمَرٍ، فَاسْتَحَبَّ ابْنُ الْقَاسِمِ تَأْخِيرَهُ حَتَّى يَذْهَبَ مَا فِي
بَطْنِهَا، وَأَحْفَظَ لِأَبِي حَفْصٍ أَنَّهُ يُوَخَّرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَحِينَئِذٍ يُذَكَّى.

اللَّخْمِي⁽³⁾: وَعَلَى نَجَاسَةِ عَرَقِ السَّكَرَانِ أَنْ يُحْرَمَ حَتَّى تَذْهَبَ مَنَفْعَةُ غِذَاءِ النَّجَاسَةِ، وَعَلَى
نَجَاسَةِ لَبَنِ الْمَيْتَةِ يُحْرَمُ لَحْمُ الشَّاةِ تَشْرَبَ نَجَسًا، وَالْبَقْلُ يُسْقَى بِمَا لَمْ يَطْلُ عَمَرُهُ كَذَلِكَ.
وَفَرَّقَ ابْنُ عَرَفَةَ⁽⁴⁾: بِأَنَّ اتِّصَالَ النَّجَسِ الرَّطْبِ بِمَائِعٍ أَقْوَى مِنْ اتِّصَالِهِ بَعْدَ تَغْيِيرِ أَعْرَاضِهِ بِغَيْرِ
مَائِعٍ، وَحَكَى الْعُتْبِيُّ⁽⁵⁾ عَنْ ابْنِ نَافِعٍ⁽⁶⁾: لَا يُسْقَى بِمَاءِ نَجَسٍ مَأْكُولٌ لَحْمٌ وَلَا بَقْلٌ، إِلَّا أَنْ يُسْقَى
بَعْدَهُ طَاهِرًا، ابْنُ رَشْدٍ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَرَّهَهُ لِلْخِلَافِ فِيهِ لِرَوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ أَوْ خَوْفِ ذَنْبِهَا قَبْلَ
ذَهَابِ مَا فِي بَطْنِهَا مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ النَّجَسِ، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ فِي الْبَقْلِ لَوْ تَنَجَّسَ بِسَقِيهِ كَانَتْ ذَاتُهُ
نَجَسَةً وَلَا يَطْهَرُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَقِيهِ مَاءً طَاهِرًا.

قَالَ: قَلْتُ كَأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ النَّجَسِ، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ فِي الْبَقْلِ لَوْ تَنَجَّسَ بِسَقِيهِ
كَانَتْ ذَاتُهُ⁽⁷⁾ فِي الْجَافِّ إِذَا بُلَّ بِمَاءِ نَجَسٍ، فَإِنَّهُ يَبُلُّ بِمَاءِ طَاهِرٍ بَعْدَهُ وَيُجْزِئُهُ⁽⁸⁾، وَحَكَى ابْنُ

(1) ع: «مطبقاً».

(2) ع: «عرياً».

(3) ابن عرفة، م.س / 74.

(4) م.ن / 74.

(5) أبو عبد الله محمد العُتْبِيُّ بن أحمد بن عبد العزيز بن عُتْبَةَ الْقُرْطُبِيِّ، أَخَذَ عَنْ سَحْنُونَ وَأَصْبَغٍ، أَلْفُ الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنَ الْأَسْمَعَةِ
مِمَّا لَيْسَ فِي الْمَدُونَةِ، تَوَفِّيَ سَنَةَ: 254 هـ / 868 م. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: الْحَمِيدِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ فَتْوَحِ الْأَزْدِيِّ (ت
488 هـ / 1095 م)، جَذْوَةُ الْمُقْتَبَسِ فِي ذِكْرِ وِلَاةِ الْأَنْدَلُسِ، تَحْقِيقُ: الْأَبْيَارِيِّ إِبْرَاهِيمَ، ط: 2، دَارُ الْكِتَابِ الْمَصْرِيِّ،
الْقَاهِرَةِ، دَارُ الْكِتَابِ اللَّبْنَانِيِّ، بَيْرُوت، 1989 / 36 — 37. عِيَّاضُ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ، 2 / 144. ابْنُ الْعِمَادِ، م.س، 2 /
129. الزَّرْكَلِيُّ، م.س، 6 / 197.

(6) أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ الصَّائِغِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْزَبِيرِيِّ بْنِ الْعَوَّامِ الْقُرَشِيِّ الْأَسَدِيِّ، يَكْنَى: أَبَا بَكْرٍ، مِنْ شَبَوَخِ
عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَتَفَقَّهَ بِهِ، وَسَمِعَ مِنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ وَابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، وَعَنْهُ أَخَذَ سَحْنُونَ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ
مَعِينٍ وَابْنُ حَبَانَ، تَوَفِّيَ سَنَةَ: 186 هـ / 802 م، وَقِيلَ سَنَةَ: 206 هـ / 821. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: الشَّيْرَازِيِّ، م.س /
148. ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، الْإِنْتِقَاءُ / 102 — 103. الذَّهَبِيُّ، سَيَرُ أَعْلَامِ الثُّبُلَاءِ، 10 / 371. عِيَّاضُ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ، 1 /
356 — 358. ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، 6 / 51 — 52. مَخْلُوفٌ، م.س / 55.

(7) ع: - «مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ النَّجَسِ، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ فِي الْبَقْلِ لَوْ تَنَجَّسَ بِسَقِيهِ كَانَتْ ذَاتُهُ».

(8) خ: - «مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ النَّجَسِ، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ فِي الْبَقْلِ لَوْ تَنَجَّسَ بِسَقِيهِ كَانَتْ ذَاتُهُ فِي الْجَافِّ إِذَا بُلَّ بِمَاءِ نَجَسٍ، فَإِنَّهُ
يَبُلُّ بِمَاءِ طَاهِرٍ بَعْدَهُ وَيُجْزِئُهُ».

يونس في كتاب الصيد⁽¹⁾ إذا وجد في بطن الطير الميت حوت فلا يؤكل الحوت لنجاسته بالوعاء ابن يونس. والصواب جواز أكله كما لو وقع في نجاسة فإنه يغسل ويؤكل، وكالجد يرضع خنزيرة، أو الطير يأكل النجاسة فإنها تذبح وتغسل وتؤكل بحدثنان ما أكلته، بخلاف الزيت لأنه من المائعات، وقيل في الزيت يُغسل فكيف بهذا.

وفرق ابن عرفة⁽²⁾: بأن وقوعها في نجاسة أخف بخلاف حصوله في بطن الطير، إذا قد مرّ عليه زمان تسري نجاسته فيه بالحرارة، / 8 و / فأشبهه طبخ اللحم بالماء النجس، إلا أن يقال أن النار في الحرارة أشد على هذا لو حصلت في بطن خنزير ومات فإنه يجري على ما تقدّم.

فائدة: سئل ابن الفخار⁽³⁾ عن رجل حلف لزوجته أو غيرها على ثفاح لتأكلنها، ف وقعت في كدس ثفاح وانبهت؟، فأجاب: بأن هذه مسألة المدونة⁽⁴⁾ فإن علمت الناحية التي وقعت فيها أكلتها وإلا لم يبرأ إلا بأكل الجميع، وكذلك قالوا: إذا وقعت قطعة من لحم خنزير في كدس لحم، أنه إن علمت تلك الناحية تركت وأكل ما سواها، وإلا طرح الجميع، وكذا: من رأى لمعة بعد الإغتسال ثم انبهت عليه، أنه يغسل كلما يرى⁽⁵⁾ من جسده، وكذا قالوا: من أعطى درهماً لقصاب يشتري به لحماً فخلطه مع الدراهم، ثم لم يتفقا على الشراء، فحلف صاحبه أن يأخذ درهماً بعينه وجهلت عينه، فإنه إن صرف منه جميع الدراهم إن لم تعلم ناحيته، أو هي إن علمت برأ، قاله بعض التونسيين: أقامه من مسألة المدونة التي تأتي، قال: ومن هنا نعلم أن حكم من يعلم أن له ذات محرّم ببلد وجهل عينها، فإنه لا يتزوج منها من هي في سنها أخذاً بالإحتياط، وقال ابن رشد⁽⁶⁾: لا ينبغي أن تُحرّم عليه إذا اختلطت بالعدد الكثير بخلاف اختلاطها بالعدد اليسير.

(1) المدونة، 1 / 537.

(2) ابن عرفة، م.س / 74.

(3) أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف المعروف بابن الفخار، روى عن أبي عيسى الليثي وأبي جعفر بن عون الله وأبي محمد الباجي وغيرهم، توفي بمدينة بلنسية في ربيع الأول سنة: 419 هـ 1038 م. أنظر ترجمته في: ابن بشكوال، م.س، 8 / 402 — 403. ابن العماد، م.س، 3 / 213. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 293.

(4) المدونة، 1 / 138 — 139.

(5) س: - « يرى ».

(6) ابن رشد / 267.

وأما عكس مسألة التُّفَاحَة كمن حلف ألا يأكل كل هذه التُّفَاحَة فوقعت في كدس تفاح وانبهت فيه، فإنه لا يرى إلا بترك الجميع وإن أكل من ذلك واحدة منبهة حث وهي منصوبة في التُّوادر⁽¹⁾.

وقول ابن الفخَّار: هذه مسألة المدوَّنة، قال بعضهم: يعني قولها⁽²⁾: من أيقن أن نجاسة أصابت ثوبه لا يدري موضعها⁽³⁾ غَسَلَهُ كُلَّهُ، وإن علمت تلك الناحية غسلها، وقال بعضهم لم يصرِّح ابن الفخَّار بهذه بعينها، ويمكن أن يريد مسألة كتاب العتق⁽⁴⁾ ونظائرها، ولعله أشار إلى مسألة الحصة في كتاب الحج⁽⁵⁾ فإنَّها من هذا التَّمَط.

[مسألة]: وسُئِلَ بعض البجائيين عن قوله: في التَّضَح⁽⁶⁾: وهو طهور لكل ما يشكُّ فيه⁽⁷⁾. فإن هذه الكلية قد تنتقض بالأرض والماء والطعام.

فأجاب بما نصَّه: أمَّا الأرض فذكر ابن عرفة في مُختصره⁽⁸⁾ عن بعض شيوخه أنَّها تغسل اتِّفَاقًا. ليس الإنتقال إلى مُحَقِّق، قال: وبعض شيوخنا الفاسيين رءاها كالحبس⁽⁹⁾. ونقله عن قواعد عياض، وأمَّا المطعومات فقد تردَّد فيها بعض المُحقِّقين من شيوخ شيوخنا⁽¹⁰⁾.

(1) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 6 / 124.

(2) المدوَّنة، 1 / 138 — 139.

(3) س: « موضعه ».

(4) المدوَّنة، 2 / 387 وما بعدها.

(5) م، ن، 2 / 406.

(6) التَّضَح: هو الرِّشَّ، قال الباجي: « أنه غمر المَحَلَّ بالماء، وأنه نوع من الغسل ». أنظر: الباجي، المنتقى، 1 / 45.

(7) المدوَّنة، 1 / 24. ابن الحاجب، جامع الأمَّهات / 15.

قال خليل: « إذا تَحَقَّق الإصابة وشكَّ في التَّجاسة فقولان: أحدهما لا شيء فيه، إذ الأصل: الطَّهارة، والثاني أن فيه التَّضَح ». أنظر: الجندي، م.س / 146 — 147. وقال ابن شاش: « وهو المشهور ». أنظر: ابن شاش، م.س، 1 / 22.

(8) ابن عرفة، م.س / 143.

(9) ع: - « الجسم ».

والتَّحْبِيس في اللُّغة: من الحبس وهو المنع. وحده ابن عرفة بأنه: « هو إعطاء منفعة شيء مدَّة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً »، أو هو: حبس مال يُمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التَّصرف في رقبته على مصرف مباح.

وقال الرِّصَّاع: « الفقهاء بعضهم يعبر بالحبس، وبعضهم يعبر بالوقف، والوقف عندهم أقوى من التَّحْبِيس، وهما في اللُّغة لفظان مترادفان، يقال: وقفته وأوقفته، ويقال: حبسته، والحبس يطلق على ما وقف، ويطلق على المصدر وهو الإعطاء ».

أنظر: الرِّصَّاع، شرح حدود ابن عرفة، 2 / 539.

(10) عمران بن موسى المشدَّلي، م.س / ورقة 10 و.

قال شيخنا الإمام الحافظ ابن مرزوق: ولعلَّ شيخه الفاسي هو الإمام الحافظ أبو عبد الله السَّطِّي⁽¹⁾ وقوله: كالجسد⁽²⁾ إن لم يكن وهماً أو تصحيفاً يقتضي أنه اختلف في مشروعية النَّضح في الأرض، ولا بد من العسل كما اختلف في الجسد، ولعلَّه كالتَّوب فإنه الذي⁽³⁾ يقتضيه نص القواعد⁽⁴⁾ لقوله: فَالنَّضْحُ يَخْتَصُّ بِمَا شَكَّ⁽⁵⁾ فيه ولم يتحقَّق نجاسته من جميع ذلك لا الجسد، فقليل ينضح وقليل يغسل بخلاف غيره. قال شيخنا المذكور: وعموم المدونة⁽⁶⁾ يشملها، فمن ادَّعى خروجها فعليه الدليل.

[مسألة]: وسئل بعض التُّونسيين عن تطهير ما لا مادَّة له كالجُبِّ بالنَّزْح، كما قالوا: في البئر، أو لا بُدَّ من نزحه كلُّه؟، فأجاب بما نصَّه: الحمد لله، في ذلك قولان قيل⁽⁷⁾: هو كالْبئر يطهر بالنَّزْح، وقيل⁽⁸⁾: يُنْزَحُ كلُّه، وقيد⁽⁹⁾ الباجي⁽¹⁰⁾ الأوَّل بالكثير، وبه جرت الفتيا بتونس من زمان من⁽¹¹⁾ زيتون لقلَّة مطرها، ولم يعمل به في جامع الزيتونة لعدم الضَّرورة ابن عبد السلام، الثَّاني هو ظاهر المدونة⁽¹²⁾ في جباب انطابلس، وإن لم ينص على ذلك، فقد نصَّ سحنون⁽¹³⁾: على نَجاسة بول الماشية الشَّاربة منه، ولمَّا نصَّ عليه بن القاسم في غير المدونة من علف الطعام

(1) أبو عبد الله مُحَمَّد بن سليمان السَّطِّي، أخذ العلم عن الشَّيخ أبي الحسن الصُّغَيْر وأبو الحسن الطَّنْجِي وغيرهما، وعنه أخذ المقرِّي والعبدوسي والخطيب ابن مرزوق والقَّبَاب وغيرهم، توفيَّ سنة: 649هـ / 1251م، من تصانيفه: شرح على الحوفية، تعليق على المدونة، تعليق على ابن شاش. أنظر ترجمته في: التنبكيتي، النيل / 408 — 409. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 2 / 50 — 51. مخلوف، م.س / 221. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 134 — 135.

(2) س: « كالجبس ».

(3) ع: - « الذي ».

(4) المقرِّي أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد (ت 758هـ / 1356م)، القواعد، تحقيق: أحمد بن عبد الله حميد، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، د.ت / 120.

(5) ع: « شرك ».

(6) قال مالك: « وهو طهور ولكل ما شكَّ فيه ». أنظر: المدونة، 1 / 129.

(7) ابن الحاجب، جامع الأمَّهات / 12.

(8) وهو ظاهر المدونة في مواجل برقة، قال: « لا يشرب منه، ولا بأس أن تسقى منه المواشي ». أنظر: المدونة، 1 / 28.

(9) ر: « فأجاب بما نصَّه: الحمد لله، في ذلك قولان قيل: هو كالْبئر يطهر بالنَّزْح، وقيل: يُنْزَحُ كلُّه ».

(10) الباجي، المنتقى، 1 / 58 — 59.

(11) أ: - « من ».

(12) المدونة، 1 / 31.

(13) م.ن، ص.ن.

المعجون بهذا الماء، وإعادة الصلابة في الوقت، ونضح الثياب، وحكى ابن الحاجب⁽¹⁾ عن المذهب استحباب التزح فيما لم يتغير من ماء البئر ونحوه. وأراد⁽²⁾ بنحوه ماء الماحل، وجعله ابن عبد السلام خلاف المدونة، وحملها اللخمي على أن الماء تغير مستدلاً بكلام سحنون.

[مسألة]: وسئل أيضاً⁽³⁾ عن الحيوان البحري إذا مات، وهو مما تطول حياته في البر هل هو⁽⁴⁾ بحري أم لا؟، فأجاب: قال ابن رشد عن بعضهم: الصواب إلحاقه بحيوان البحر لتوالده فيه، وإنما ينسب الحيوان لموضع ولادته، كما أن من توالد بتونس تونسي ولو أوطن غيرها، وكذا ما ولد له، ومن هذا ما وقع بدمشق في أوقاف على المغاربة طلبها أبناءهم الذين تزايدوا⁽⁵⁾ بدمشق.

[مسألة]: فسئل تقي الدين ابن الصلاح⁽⁶⁾ المؤلف في علم الحديث فقال: ابن المغربي مغربي. وخالفه عز الدين بن عبد السلام قائلاً: بخلاف ابن الكردي وهو كردي، لأنه نسب إلى القبيلة، والمغربي نسب إلى البقعة، فكان ذلك سبب خمود ابن الصلاح وظهور عز الدين.

[مسألة]: وسئل أيضاً عن قوله في التهذيب⁽⁸⁾، قلت: فما تطاير من البول مثل رؤوس الإبر إلى آخره. لما اختصره لما أعلى السؤال والجواب، وهل معنى المسألة تطايرت أجزاء كرؤوس الإبر في مرة واحدة؟ أو في مرّات في كل مرة جزء؟.

فأجاب: أمّا معنى المسألة: فإنّي سمعت من شيخنا ابن عرفة في مجلس تدريسه أنه قال هي⁽⁹⁾ مُحتملة لهذا ولهذا، وأمّا اختصارها فلا خفاء في ضعف قول بعضهم اختصرها تورّعاً،

⁽¹⁾ قال ابن الحاجب: « وأما الماء الرّاكد — كالبرّ ونحوها — تموت فيها دابة برّ ذات نفس سائلة ولم يتغير فيستحب التزح بقدرها بخلاف ما لو وقع ميتاً ». أنظر ابن الحاجب: جامع الأمّهات / 12.

⁽²⁾ خ: - « وأراد ».

⁽³⁾ ع: - « أيضاً ».

⁽⁴⁾ س: - « هو ».

⁽⁵⁾ أ: « توالدوا ».

⁽⁶⁾ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشّهْرزُوي، المعروف بابن الصّلاح، صاحب كتاب علوم الحديث، تفقّه على أبيه، توفي سنة: . انظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 410.

⁽⁸⁾ البراذعي أبو سعيد خلف بن أبي القاسم مُحمّد الأزدي (ت حوالي: 438هـ / 1046م)، التهذيب في اختصار المدونة، دراسة وتحقيق: مُحمّد الأمين ولد مُحمّد سالم بن الشّيوخ، مراجعة: الأزرق أحمد علي، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2002 / 18.

⁽⁹⁾ خ: « أنّها ».

والصَّواب ما قرَّره شيخنا ابن عرفة⁽¹⁾، وهو أن أسدى توهُم⁽²⁾ أن ابن القاسم يقول بالعموم الخرج على سببه ونحوه في المزارعة أن المسؤول عنه بخصوصه لا يرى⁽³⁾ ابن القاسم اندراجَه حتَّى يكون الجواب بالعموم جواباً عن الخصوص، وقد تقرَّر في العلوم العقلية⁽⁴⁾ الخلاف في وجه ترتيب النتيجة ولزومها من المقدمتين هل يكفي استحضار المقدمتين، أو لابدَّ من التفطن لاندراج الأصغر تحت الأكبر، والظاهر من حال ابن القاسم أنه لم يستحضر ولا اندراج، فلذا أجاب بقول مالك⁽⁵⁾، وتقرير الإندراج على طريق المُقدَّم أن يقال⁽⁶⁾: ما تطاير مثل رؤوس الإبر قليل⁽⁷⁾ فلا يغسل أو كثير، وكل كثير يغسل.

ولمَّا قرأنا على شيخنا ابن عرفة في صحيح مسلم⁽⁸⁾ قول الرَّاوي في النهي عن صبر الحيوان للغرض هو ملعون لِلْعَن⁽⁸⁾ النَّبِيِّ عليه السَّلام⁽⁹⁾ كل من فعل ذلك، قال شيخنا: هذا دليل على مسألة ابن القاسم في مسألة الطَّهارة هذه حيث لم يكتفي / 8 ظ / بالإستدلال بالكلي على الجزئي وقد اعتبره في هذا الحديث.

قلت⁽¹⁰⁾: الإستدلال أخروي لأنَّ اللَّعن جائز بطريق العموم لا الخصوص، فإذا صحَّ بطريق الخصوص فأخرى في مسألتنا، وقلت له: أرايت لو توجَّه لرجل يمين على رجل فحلف له

(1) خ، ع: - « ابن عرفة ».

(2) خ: - « توهُم ».

(3) ع: - « لا يرى ».

(4) خ، ع: + « الخلاف ».

(5) المدونة، 1 / 29.

(6) اختلف في العفو عمَّا تطاير على قاضي الحاجة من البول، فظاهر مذهب المدونة ألاَّ عفو، وحكى في الإكمال عن مالك اغتفاره، والجاري على القواعد من قولهم: « وعُفِّي عما يَعْسُر الإحتراز منه ». هو العفو مع التحفُّظ حسب الإمكان، ومع قلة المتطاير، كما إذا كان مثل رؤوس الإبر. أنظر: الوزَّاني، م.س، 1 / 92.

(7) خ: + « وكل قليل ».

(8) صحيح مسلم، 13 / 108 — 109.

(8) ع: « لا عن ».

(9) خ، ر: « صَلَّى الله عليه وسلَّم ».

(10) خ: « فقلت له ».

بالإيمان اللازمة، فهل يقال اندرج فيها اليمين بالله تعالى التي تنقطع⁽¹⁾ بها الحقوق فكأنه حلف بها؟ أو لابد من الإتيان بها؟.

فقال: لابد من الإتيان بها مفردة لقولها⁽²⁾ هنا قلت له وصوبه، ولا ينبغي في هذه النازلة أن يقال⁽³⁾ إن طال الأمر إكتفى بالإيمان اللازمة وإن قُرب، فلصاحب اليمين تحليفه كقول ابن سهل⁽⁴⁾ فيمن توجه قبل خصمه يمين فأمره أن يحلف له بالطلاق، فحلف به ثم رجع فقال: لا أكتفي به، فقال: إن قام بالفور فله ذلك، وإن قام بعد الطول فلا مقال له.

لأننا نقول: الفرق بينهما⁽⁵⁾ أن صاحب اليمين في مسألة بن سهل طلب التغليب على خصمه يمين مفردة، فبطلت في نظر الشرع فصَحَّ له تلاقي حقه بالقرب وبالطول سقط مقاله، لأنه إن كان عالمًا بأنها لا تقتطع بها الحقوق فواضح، وإن كان جاهلاً لم يقدر، وفي مسألتنا لم تصدر يمين مفردة فلا يصح هذا التفصيل.

فإن قلت: أنها في مسألتنا مدلول عليها بالتضمن، ولذا أطبق الجمهور على لزوم الكفارة مع غيرها، قلت: لا يلزم من اعتبار حصولها بدلالة التضمن فيما به الحنث، اعتباره فيما به البر، وهو المعتبر في مسألتنا.

[مسألة]: وسئل الإمام الحافظ سيدي أبو عبد الله⁽⁶⁾ بن مرزوق، وقيل له جواب سيّدنا في الكاغيد الرّومي، هل يجوز استعماله والنسخ فيه أم لا؟ لأنّ بعض الناس قال أنه نجس، لأنهم يعملونه بأيديهم المبلولة النجسة على مقتضى المدونة، قال⁽⁷⁾: ودعوى⁽⁸⁾ القياس على ما

(1) ع: « تقتطع ».

(2) ع: « لقوتها ».

(3) ع: - « إن طال ».

(4) أبو الأصبع عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي، أصله من جيان من وادي عبد الله، سكن قرطبة، تفقه بآبَن القُطان وأبي مروان بن مالك وابن شَمّاخ وأبي بكر بن الغراب، وأخذ عنه أبو محمد بن منظور وأبو عبد الله التميمي، توفي يوم الجمعة 5 مُحَرَّم سنة: 486هـ / 1093م، من تصانيفه: كتاب الإعلام بنوازل الأحكام، فهرست. أنظر ترجمته في: الضبي أحمد بن يحيى بن عميرة (ت 599هـ / 1202م)، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب العربي، مصر، 1967 / 403. ابن بشكوال، م.س، 3 / 349. ابن فرحون، م.س، 2 / 65. البغدادي، النباهي، م.س / 127.

(5) ع: - « بينهما ».

(6) أ: + « مُحَمَّد ».

(7) ع: - « قال ».

(8) ع: « مقتضى ».

نسجوه غير صحيحة، لأنه خارج عن القياس سلمناه، لكن إنَّما يقيس المجتهد لا المقلد، وقال آخر⁽¹⁾: إنَّ أهل المشرق شاع عندهم أنه لا ينسخ فيه، وهل تركَّ النَّسخ فيه من باب الفقه، أو من باب الورع؟.

فأجاب بما نصَّه⁽²⁾: الحمد لله حقَّ حمده، وصَلَّى الله على سيِّدنا مُحَمَّد نبيه وعبد، وعلى آلِه وأصحابه وأهل ودِّه، هذه المسألة لم أجد في عينها نصًّا بعد البحث بقدر طاقتي، وما تقتضيه قلة بضاعتِي، وغاية ما لاح لي فيها من مقتضى نصوص المالكية أنه إن لم يكن متَّفَقاً على طهارته عندهم، فلا أقلَّ من أن يكون مُختلفاً فيه، وأنَّ القول بأنه نجس ليس على معنَى حُرمة استعماله بل كراهته، وهذه النُّصوص التي يُمكن استخراج حكمه هذا الكاغيد منها على هذا النَّحو الذي قرَّرناه ثلاثة أقسام: عامَّة⁽³⁾: يندرج فيها هو وغيره ممَّا ليس على صفته في الصَّنعَة والمنفعة، وخاصَّة: يندرج فيها هو وما يشابهه في الصَّنعَة دون المنفعة، وخاصَّة دون هذا الخصوص تختص بما يشاركه في منفعة الإستعمال.

أمَّا النُّصوص العامَّة وهي ممَّا⁽⁴⁾ يقتضي أن يكون الكاغيد المذكور مُختلفاً فيه بالطَّهارة والنَّجاسة، فمنها قوله في كتاب الطَّهارة من المدوَّنة قال مالك⁽⁵⁾: ولا يتوضَّأ بسُّور النَّصراني⁽⁶⁾. فأما بسُّوره فلا أرى بأساً بذلك. قال ابن القاسم: وقد كرَّهه غيره مرَّة. قال سحنون: وإذا أمنت أن يأكل خنزيراً أو يشرب خمرًا فلا بأس أن يتوضَّأ به كان بضرورة أو بغير ضرورة.

ونقل في النوادر⁽⁷⁾ نص العتبية وغيرها، ممَّا يوقف عليه فيها، وممَّا نقل قال ابن حبيب: لا يتوضَّأ بسُّور النَّصراني ولا بما أدخل يده فيه، ولا بما في بيته، ولا في⁽⁸⁾ آنيته إلا أن يضطرَّ، وإن فعله غير مضطرَّ، لم يُعَدَّ⁽⁹⁾ صلاته وليتوضَّأ لما يستقبل، إلا ما كان من حيَّاض النَّصارى،

(1) أ: «آخرون».

(2) الونشريسي، المعيار، 1 / 75 — 85.

(3) س: - «عامَّة».

(4) ر: «التي».

(5) المدوَّنة، 1 / 122.

(6) س: + «ولا بما أدخل يده فيه. وقال مالك في أوَّل مسألة من العتبية: لا أرى لأحد أن يتوضَّأ بفضل وضوء النصراني».

(7) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 71.

(8) أ: - «في».

(9) خ: «يعيد».

فليتيمّم أولاً به لانغماسهم فيها وهم أجناد، وكذلك قال مُطَرِّف وابن عبد الحكم، وانظر بقية كلامه.

وقال ابن رشد في البيان⁽¹⁾: إن تيقّن طهارة يده وفيه استعمال⁽²⁾ سُؤره وما أدخل يده فيه وإن وجد غيره، وإن تيقّن نجاستهما لم يستعملا، وإن لم يوجد غيره، وإن لم تيقّن نجاستهما ولا طهارتهما فهو محلّ الخلاف، فقليل يُحملان على الطهارة، وقيل على النجاسة⁽³⁾.

وقال أيضاً في نصّ المدونة⁽⁴⁾: يريد لا يتوضأ به وجد غيره أولاً، ويتيمّم إن لم يجد سواه، وإن توضأ به في الوجهين أعاد في الوقت. ويُحتمل أن يريد لا يتوضأ به مع وجود غيره، فإن فعل أعاد في الوقت⁽⁵⁾، وإن لم يجد غيره توضأ به على كل حال ولم يتيمّم، ووجه التأويل الأوّل أن الغالب على يده النجاسة كالمتحققة، ووجه الثاني لَمَّا لم تتحقّق نجاسة يده لم يتوضأ به مع وجود غيره احتياطاً، ولا ينتقل عن فرض الوضوء مع وجوده إلى التيمّم، إلاّ ييقن على الأصل في أنه لا تأثير للشك⁽⁶⁾ في اليقين، ثمّ قال في آخر كلامه: يتحصل في الوضوء بسؤره وما أدخل يده فيه، وإن وجد غيره ثلاثة أقوال: لا يعيد الصلّاة ويعيد الوضوء لما يستقبل يعيدهما في الوقت، يعيد في الوقت إن توضأ بما أدخل يده فيه، ولا يعيد إن توضأ بسؤره إلاّ وضوءه لما يستقبل، وإن لم يجد غيره فقولان: يتوضأ⁽⁷⁾ به وإن تيمّم أعاد الصلّاة أبداً يتيمّم ويتركه، فإن توضأ به أعاد في الوقت، وقيل لا إعادة، وقيل يعيد ممّا أدخل يده فيه ولا يعيد من سُوره. وفيه بعض اختصار وما وجد به التأويل الأوّل للمدونة⁽⁸⁾، إنّما يجيء على مقتضاه إن توضأ به يعيد الصلّاة أبداً، وهو لم ينقل هذا في جميع ما ذكر من الأقوال، فالأولى أن يُلتمس له وجه آخر غير ما ذكر، يكون قريباً من التأويل الثاني إلاّ أن الكراهة تشتد⁽⁹⁾ على الأوّل،

(1) ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 35 - 36.

(2) ع: «استعمل».

(3) س: + «وقيل يُحمل سُوره على الطهارة وما أدخل يده فيه على النجاسة، وقيل يكره سُوره ولا يُحمل على طهارة ولا على نجاسة».

(4) نص العتبية وليس نص المدونة. أنظر: ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 36.

(5) س: + «ويُحتمل أن يريد لا يتوضأ به مع وجود غيره، فإن فعل أعاد في الوقت».

(6) س: «إلى الشك».

(7) س: «يتيمّم».

(8) المدونة، 1 / 122.

(9) ع: - «تشتد».

وعدم وجود⁽¹⁾ القول بأنه يعيد أبداً إذا توضّأ به ممّا يقوّي اعتبار الطّهارة فيه، وفي مسألة الكاغيد المذكور.

وفي البخاري⁽²⁾ توضّأ عُمرُ من بيت نصرانيّة⁽³⁾، قال ابن بطّال⁽⁴⁾: أمّا وضوءه منه فإنه كان يرى سُورَها طاهراً، وممّن كان لا يرى بسُور النَّصراني بأساً الأوزاعي⁽⁵⁾ والثوري⁽⁶⁾ وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأبو ثور⁽⁷⁾، قال ابن المنذر⁽⁸⁾: ولا أعلم أحداً كرّه ذلك إلا أحمد وإسحاق.

(1) ع: - «وجود».

(2) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، أخذ عنه خلق كثير منهم: الترمذي والنسائي وأبو زرعة وغيرهم، توفي سنة: 256هـ / 869م. من تصانيفه: الجامع الصحيح، التاريخ الكبير، الأدب المفرد. أنظر ترجمته في: الرّازي عبد الرحمن بن أبي حاتم (327هـ / 938م)، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 1 / 191. البغداد، تاريخ بغداد، 2 / 4. الذهبي، تذكرة الحفاظ، 2 / 555 - 557.

(3) ع: «نصراني».

(4) أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطّال، يعرف: بابن اللّحّام، من أهل قرطبة، روى عن أبي المطرف القنازعي وأبي الوليد يونس بن عبد الله القاضي وأبي عمرو بن عفيف وغيرهم، كان من أهل العلم والمعرفة والفهم، مليح الخطّ، حسن الضبط، شرح صحيح البخاري في عدة أسفار، الإعتصام في الحديث، توفي ليلة الأربعاء من صفر سنة: 449هـ / 1057م. أنظر ترجمته: ابن بشكوال، م.س، 2 / 332. كحالة، معجم المؤلفين، 2 / 438. الزركلي، م.س، 4 / 258. ابن العماد، م.س، 3 / 283. الموسوعة الفقهية، 1 / 326.

(5) أبو عمرو عبد الرحمان بن عمرو بن محمد الأوزاعيّ الدمشقي، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، وأحد الكتّاب المترسّلين، ولد في بعلبك سنة: 88هـ / 707م، ونشأ بالبقيع، توفي ببغداد سنة: 157هـ / 774م، من تصانيفه: كتاب السنن في الفقه. المسائل في الفقه. أنظر ترجمته في: النووي، م.س، 1 / 298. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 51. كحالة، معجم المؤلفين، 2 / 105.

(6) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من ولد ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ولد سنة: 97هـ / 715م، روى عنه يزيد بن أبي حكيم وعبد الملك الجدي والمعاوي بن عمران الموصلي وغيرهم، توفي بالبصرة سنة: 161هـ / 778م، من تصانيفه: الجامع الكبير، الجامع الصغير. أنظر ترجمته في: الشيرازي، م.س، 84. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 4 / 111. ابن كثير، م.س، 10 / 115. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 152.

(7) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي، فقيه شافعي، توفي سنة: 240هـ / 855م. أنظر ترجمته في: السبكي، م.س، 227 / 231. الشيرازي، م.س، 101. ابن خلكان، م.س، 1 / 7. ابن عبد البر، الانتقاء، 107.

(8) محمد بن إبراهيم بن المنذر، توفي سنة: 319هـ / 931م. أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 238.

واختلف قول مالك في ذلك فقال في المدونة⁽¹⁾: لا يتوضأ بسور النصراني ولا بما أدخل يده فيه، وفي العتبية⁽²⁾: لابن القاسم عن مالك مرة أجزاء ومرة كرهه.

وتقرير مناولة هذه النصوص للكاغيد الرومي أن تقول بعد علمك بما قرره⁽³⁾ ابن رشد من تحرير محل الخلاف، الورق الرومي ممّا أدخل الكافر يده فيه مبلولة حالة كونها لم تعلم نجاستها، وكل ما تناولته⁽⁴⁾ أو غيره، وما لم تعلم نجاستها، فيختلف في نجاسته وفي طهارته، وهذا قياس من الضرب الأول من الشكل⁽⁵⁾ الأول⁽⁶⁾، أمّا الصغرى / 9 و / فيينة بالحسّ والدعوى، إذ عن ذلك وقع السؤال، وأمّا الكبرى فلمّا نقل ابن أبي زيد وابن رشد وغيرهما من المالكية.

وإن قرّره من الشكل الثاني، قلت: الورق الرومي ممّا أدخل الكافر يده فيه، ولا اتفاق على تنجيس ما أدخل الكافر يده فيه، ينتج من ضربه الأول الورق الرومي لا اتفاق على تنجيسه. وإن قرّره من الثالث، قلت: بعض ما أدخل الكافر يده فيه الورق الرومي، وكل ما أدخل الكافر يده فيه مختلف في نجاسته، ينتج من ضربه الثاني بعض الورق الرومي مختلف في نجاسته، ثمّ نقول: إذا أثبت أن بعضه مختلف في نجاسته، ثبت أن كلّ كذلك إذ لا قائل بالفصل.

وإن قرّره من الرابع، قلت: كلّ ما أدخل الكافر يده فيه مختلف في نجاسته، والورق الرومي ممّا أدخل الكافر يده فيه، فينتج من ضربه الأول بعض المختلف في نجاسته ورق رومي، وهذه جزئية موجبة⁽⁷⁾ تنعكس كنفسها، فيصدق بعض الرومي مختلف في نجاسته، فيثبت بما مرّ أن كلّ كذلك، واعلم أن قيد كون الكافر يده مبلولة، وكونها لم ترى فيه نجاسة، مراد في كل ما لم يذكر فيه ذلك، وإنّما حذفناه اختصاراً، وإنّما اخترنا من ضروب كلّ شكل أسهلّها، ذلك أن تستنتج هذه النتيجة من جميع ضروب الأشكال.

(1) المدونة، 1 / 122.

(2) ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 33.

(3) س: «قرّر».

(4) س: + «ناولته يد الكافر مبلولة بما». خ: «يد الكافر مبلولة بما تناولته».

(5) ر: - «الشكل».

(6) ر: - «الأول».

(7) س: - «موجبة».

وإن قرّرتَه بالإقتراني الشرطي من الضرب الأول من الشكل الأول، قلتُ: كل ما كان الورق الرُّومي من صناعة يد الكافر⁽¹⁾ في نجاسته⁽²⁾، أمّا بيان الملازمة في الصُّغرى فظاهر، لأنّ صناعة اليد لابدّ فيها من مباشرة اليد المصنوع، وأمّا ملازمة الكبرى فبنقل الأئمة المتقدّم⁽³⁾، ولا يخفى عليك تقريره على هذا النهج من سائر الأشكال الباقية فلا تُطيل به.

وإن قرّرتَه بالشرطي المتّصل بالبرهان المستقيم باستثناء عين المتقدّم فينتج عين التّالي، قلتُ: إن كان الورق الرُّومي من صناعة يد الكافر كان مُختلفاً في نجاسته، لكنه من صناعتها فهو مُختلف في نجاسته، أمّا بيان الملازمة فبنقل الأئمة، وأمّا بيان صدق المقدّم بفالفرض والحسّ، فإذا صدق المقدّم وهو المزوم، صدق التّالي وهو لازمه، وبالحلف باستثناء نقيض التّالي، فينتج نقيض المقدّم.

قلتُ: لو كان الورق الرُّومي متّفقاً على تنجيسه⁽⁴⁾، لَمّا كان ممّا أدخل الكافر يده فيه، لكنه ممّا أدخل الكافر يده فيه فليس بمتّفق على تنجيسه، وإذا لم يتّفق على نجاسته، فهو إمّا متّفقاً على طهارته أو مُختلف في طهارته، إذ لا ثالث بعد نفي الإتّفاق على التّنجيس، وأيّاً ما كان يحصل المطلوب من وجود القول بطهارته وبهذا التّقرير، يندفع ما يُمكن أن يعترض⁽⁵⁾ به على هذه النتيجة.

وعلى نتيجة الشكل الثّاني المتقدّمة بأن يقال مطلوبكم بهذا الاستدلال وجود الخلاف في الورق الرُّومي بالطّهارة والنّجاسة، ونفي الإتّفاق على التّنجيس أعمّ من حصول الاختلاف فيه الذي هو مطلوبكم، أو الإتّفاق على طهارته وأنتم لم تدعوه، والأعمّ لا إشعار له بأخصّ معيّن، أمّا بيان بطلان التّالي في هذا القياس فبالحسّ والفرض، وأمّا بيان ملازمته فبالاستقراء⁽⁶⁾ المذهبي من نقل الأئمة.

(1) س: ع: + « كان ممّا أدخل يده فيه، وكلّ ما كان ممّا أدخل يده فيه، كان مُختلفاً ».

(2) ع: + « ينتج كلّما كان الورق الرُّومي من صناعة الكافر كان مُختلفاً في نجاسته ».

(3) ر: + « ذكرهم ».

(4) ع: « نجاسته ».

(5) س: « يتعرّض ».

(6) الاستقراء: الحكم على كلّ لوجوده في أكثر جزئياته، فلو كان في كلّها لم يكن استقراءً بل قياساً مقسماً، ويسمّى هذا الاستقراء ناقصاً لعدم حصول مقدّماته إلّا بتتبع الجزئيات. أنظر: المناوي، م.س / 60.

وإن قرّرتَه بالإستثنائي⁽¹⁾ المنفصل، قلتُ: إمّا أن يكون الورق الرُّومي متّفقًا على تنجيسه، وإمّا أن يكون ممّا أدخل يده فيه، لكنه ممّا أدخل يده فيه، فليس بمتّفق على نجاسته، وإذا لم يتّفق على نجاسته فقد قيل بطهارته على ما مرّ⁽²⁾ الآن⁽³⁾.

بعبارة⁽⁴⁾ أخرى: إمّا أن يكون الورق الرُّومي مُختلفًا في نجاسته، وإمّا أن لا يكون ممّا أدخل الكافر يده فيه، لكنه ممّا أدخل يده فيه، فهو مُختلف في نجاسته، ويُمكن أخذ هذه المنفصلة حقيقة، ومَانَعَة جَمْع، ومَانَعَة خُلُو، كما يُمكن تقرير⁽⁵⁾ هذه النتيجة بالمتّصل والمنفصل، مع كون الجزء غير تام، لكنه في بيانه طول ما، والغرض الإشارة إلى جريان أنواع الإستدلال المنطقية في هذه المسألة.

وإن قرّرتَه على نهج قياس الفقهاء، قلتُ: مُخبرًا عن الورق الرُّومي شيء تناولته يد الكافر، فوجب أن يختلف في تنجيسه أصله سُؤره، وما أدخل يده فيه، فالأصل سُوره وما أدخل يده فيه، والفرع الورق.

والعلّة الجامعة كون كل من الفرع والأصل أصله الطّهارة، وتناولته يد من غلب على صاحبها استعمال النّجاسة، والحكم جريان الخلاف في التّنجيس لتعارض الأصل والغالب، وهذا النوع من أقيسة الفقهاء يسمّى عندهم قياس العلة⁽⁶⁾.

فإن قلت: لا يصحُّ هذا القياس لأنه من قياس الفرع على الفرع، ومن شرط حكم الأصل أن يكون غير مفرّع⁽⁷⁾، قلت: الفرع الذي نفيه شرط في حكم الأصل لا يعنون به ما كان من أحكام الفروع، وإلّا لبطل القياس في الأحكام الفرعية جُملة، وإنّما يعنون به ما كان مقيسًا على أصل آخر، وما نحن فيه ليس كذلك سلّمنا.

(1) ع: « بالإستثناء ».

(2) ع: « هو ».

(3) ع: « لا ».

(4) ع: « بعبارات ».

(5) ع: « تقريره ».

(6) إسم لقياس يستوي في الفرع فيه معنَى الأصل لكمالهِ، وهو إسم لكل قياس اجتمع النوع والأصل في الحكم. معنَى مستقل، وما لا تستقيم فيه العبارة عن الوضوح يسمّى قياس الشّبه، والمستقل أبدًا مقدّم على قياس الشّبه. أنظر: رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، ط: 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1998، 2 / 1202.

(7) س: « فرع ».

لكن قياس الفرع على الفرع بهذا الاعتبار ليس متفقاً على بطلانه بل مُختلف في صحته، ومن تتبّع كثيراً من أقاويل أصحاب مالك التي يقيسونها على أصوله، وجدها من نوع هذا القياس الذي أوردنا.

ولابن القاسم من ذلك في المدونة كثير، كقوله في كتاب التّخيير والتّملك⁽¹⁾: لَمَّا سُئِلَ عَمَّنْ قَالَ لزوجته: أنت عليّ حرام، وقال أردت الكذب. فإنه قاسها على قول مالك فيمن أخذت بفرج زوجها، فقال له: هو عليك حرام، وقال: أردت⁽²⁾ أن تُمسّه.

وقال في البيوع الفاسدة: ⁽³⁾ لَمَّا سُئِلَ عن بيع ⁽⁴⁾ زبل ⁽⁵⁾ الدّواب لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه عنده نجس، وإنما كرهه العُدرة لأنّها نجس، وكذلك الزّبل أيضاً، ولكثرة هذا المعنى فيها لا يكاد يخلو باب منها منه.

وأيضاً فقد نصّ القاضي أبو الفضل ⁽⁶⁾ عِيَاض ⁽⁷⁾ رحمه الله ⁽⁸⁾ في أوّل المدارك ⁽⁹⁾: على أن لفظ الإمام يتنزل عند مقلده منزلة ألفاظ الشّارع باعتبار العمل بمنطوقه ومفهومه وغير ذلك، فعلى هذا قياس المقلّد على أصول إمامه كقياس المُجتهد على الأصول الشرعية.

(1) المدونة، 2 / 287.

(2) أ: - « الكذب. فإنه قاسها على قول مالك فيمن أخذت بفرج زوجها، فقال له: هو عليك حرام، وقال: أردت ».

(3) المدونة، 3 / 198 — 199.

(4) ر: - « بيع ».

(5) ع: « زبل ».

(6) أ: - « أبو الفضل ».

(7) أبو الفضل عِيَاض بن مُوسَى بن عِيَاض اليَحْصِي السَّبْتي، ولد سنة: 476هـ / 1083م، أخذ عن القاضي أبو عبد الله مُحَمَّد بن علي بن حَمْدِين، وأبو الحسين سِرَاج بن عبد الملك بن سِرَاج وغيرهم، وليّ قضاء غرناطة، وتوفيّ بِمراكش مُعَرَّباً (مسموماً) في ربيع الآخر من سنة: 531هـ / 1136م، من تصانيفه: الشّفا بتعريف حقوق المصطفى، والغنية، وشرح صحيح مسلم، ومشارك الأنوار، والإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع، والإعلام بِحدود قواعد الإسلام، والتنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة، وغيرها. أنظر ترجمته في: الحميدي، م.س / 277. ابن بشكوال، م.س، مج: 2، 7 / 359 — 360. ابن خلّكان، م.س، 3 / 483. الزركلي، م.س، 5 / 99. الضبي، م.س / 425. البغدادي، هدية العارفين، 1 / 805. ابن العماد، م.س، 4 / 138. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 356.

(8) س: « رضي الله عنه ».

(9) لم نعثر على كلامه.

قلت: وقد يكون في قوله صلى الله عليه وسلم: «الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم»⁽¹⁾، إشارة إلى هذا على أن إيرادنا لمسألة الكاغيد على نهج الأقيسة المنطقية والفقهية، ليس على معنى إنشاء الحكم فيه بالقياس حتى يرد هذا الاعتراض⁽²⁾، وإنما هي أقيسة تدلُّ على تناول النصوص لها، فإنَّها مسألة داخلية في عموم نصوصهم وكليات ألفاظهم، وإنما عدنا النص فيها بعينها لا فيما يتناولها.

9 / ظ / فاستدلنا هذا من نمط ما وقع لابن القاسم في كتاب الطهارة من المدونة⁽³⁾، حين قال له سحنون قلت: فما تطاير عليّ من البول مثل رؤوس الإبر، قال: لا أحفظ هذا بعينه عن مالك، ولكن قال مالك⁽⁴⁾: يُغسل قليل البول وكثيره. فانظر قوله بعينه فإنه يدلُّ على⁽⁵⁾ أنه حفظ ما يتناوله.

وإيراد الكلية بمثابة استعماله قياساً، حذف صغراه للعلم بها، إذ عنها وقع السؤال، وترتيب قياسه أن يقول: مثل رؤوس الإبر من البول قليل، وقليل البول نجس في قول مالك، فمثل رؤوس الإبر من البول نجس في قول مالك.

وعلى هذا النوع الذي قدّمنا من الأقيسة كلها، إلا أنَّهم يومئذٍ إلى الأقيسة إجماعاً لئلا⁽⁶⁾ يطول الكلام، وكثير في المدونة من هذا النهج يورد الأقيسة الحملية تارةً كهذه المسألة، والشرطية أخرى كاستعماله قياس الخلف في الزكاة الأول في قوله⁽⁷⁾: ومن اشترى نوعاً من

(1) البخاري، صحيح البخاري، 1 / 160.

(2) ع: «الإعتراء».

(3) المدونة، 1 / 129.

(4) م.ن، ص.ن.

(5) أ: - «على».

(6) ع: «لا».

(7) المدونة، 1 / 309.

التجارة مثل الحنطة في وقتها ينتظر بها الأسواق إلى آخر ما روى علي⁽¹⁾ عن مالك. ثم قال⁽²⁾: ولو كان يزكيان لا خرج عن العرض عرضاً وعن الدينار⁽³⁾ ديناراً⁽⁴⁾ لأن السنة أن يخرج صدقة كل مال منه، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: الزكاة في العين والحرق والماشية فليس في العروض شيء حتى تصير عيناً. فهذا قياس يستثنى فيه نقيض التالي وهو قول مالك، لكنه لا يخرج عن العرض عرضاً ولا على الدين ديناً، فينتج نقيض المقدم، وهما قول مالك فيهما لا يزكيان، أي الدين والعرض، وإلى هذه النتيجة أشار بقوله⁽⁵⁾: فليس إلى آخره. وأشار إلى بيان الملازمة بين المقدم والثاني⁽⁶⁾ بقوله⁽⁷⁾: لأن السنة إلى آخره. وحذف الاستثنائية للعلم بها، والاستثنائية هي التي ينفي بها التالي هنا، وأشار إلى دليل انتقائه بقوله⁽⁸⁾: وإنما قال إلى آخره. واستعمل قياس العكس في أول الصيام في قوله⁽⁹⁾: فكما⁽¹⁰⁾ لا يمنع ذلك البياض من الأكل، فكذلك لا يمنع البياض الباقي بعد الشفق من صلاة العشاء.

ولولا الإطالة والخروج عما قصدنا لبينا حقيقة العكس، فإنه من أغمض الأقيسة الفقهية، ولبينا كيفية تقريره في هذا الموضع، فإنه من مشكلات الكتاب وكم من أمثاله، إلا أننا نمر عليها معرضين جهلاً لا تجاهلاً، اللهم غفراً وصبراً على دروس العلم وأهله، وإنما ذكرنا هذا الاستثناء

⁽¹⁾ قال علي بن زياد قال مالك: « الأمر عندنا في الرجل يكون له عند الناس من الدين ما تجب فيه الزكاة فيغيب عنه سنين، ثم يقبضه، إنه ليس عليه إلا زكاة واحدة، وفي العروض يتاعها للتجارة فيمسكها سنين ثم يبيعها، إنه ليس عليه إلا زكاة واحدة، إنه لو وجب على رب الدين أن يخرج زكاته قبل أن يقبضه لم يجب عليه أن يخرج في صدقة ذلك الدين، إلا ديناً يقطع به لمن يلي ذلك على الغرماء يتبعهم به إن قبض كان له، وإن تلف كان منه، من أجل السنة أن يخرج صدقة كل مال منه، ولا على رب العرض أن يخرج في صدقته إلا عرضاً، لأن السنة أن يخرج صدقة كل مال منه، وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الزكاة في العين والحرق والماشية فليس في العروض شيء حتى تصير عيناً ». أنظر: المدونة،

تنبيهاً على أن الفقه المالكي وغيره، لابدّ للتأظر فيه من التفطن إلى كيفية الاستدلال، إذ كذلك أورده أصحابه.

وأما الاستدلال بالخصوص الأول من النصوص، فقال في التهذيب⁽¹⁾: ولا يصلي بما لبسه أهل الذمة من ثياب أو خفاف حتى يغسل، وما نسجوه فلا بأس به. زاد في الأم⁽²⁾: ومضى الصالحون على هذا. قال⁽³⁾: وقال مالك⁽⁴⁾: لا أرى أن يصلي بخفي النصرايين اللذين يلبسهما حتى يغسلا. عن الفضيل⁽⁵⁾ بن عياض عن هشام⁽⁶⁾ بن حسان عن الحسن⁽⁷⁾ أنه كان لا يرى بأساً بالثوب ينسجه المجوسي ويلبسه المسلم. وذكر البخاري⁽⁸⁾ عن الحسن مثله، فقال: في الثوب ينسجها المجوسي من الحربيين أنه لم يرى بها بأساً.

⁽¹⁾ البراذعي أبو سعيد خلف بن أبي القاسم محمد الأزدي (ت حوالي: 438هـ / 1046م)، التهذيب في اختصار المدونة، دراسة وتحقيق: محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، مراجعة: الأزرق أحمد علي، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2002 / 201.

⁽²⁾ الشافعي، الأم، م.س / 21.

⁽³⁾ البراذعي، م.س / 201.

⁽⁴⁾ المدونة، 1 / 140.

⁽⁵⁾ الفضيل بن عياض، شيخ الحجاز، توفي سنة: 187هـ / 803م. أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 163.

⁽⁶⁾ هشام بن حسان الأزدي، توفي سنة: 145هـ / 762م. أنظر ترجمته: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 144.

⁽⁷⁾ أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري، وإسم أبيه يسار بن مولى زيد بن ثابت، من كبار التابعين وأحد أئمة الفقه والسنّة، روى عن كثير من الصحابة منهم أنس بن مالك وأبي عمر وأبي برزة، توفي سنة: 110هـ / 728م. أنظر ترجمته في: الرّازي، م.س، 3 / 40، أبي نعيم، م.س، 2 / 131. الذهبي، تذكرة الحفاظ، 1 / 71. ابن خلكان، م.س، 2 / 69. ابن سعد، م.س، 7 / 156. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 2 / 243.

⁽⁸⁾ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت 852هـ / 1448م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه: محمد عبد الباقي، تصحيح وإخراج: الخطيب مذهب الدين، ط: 1، دار الريان للتراث، القاهرة، 1986، 1 / 473.

وَنَقَلَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْحَافِظُ سَرَّاجُ الدِّينِ أَبُو حَفْصِ بْنِ الْمُلقِّنِ⁽¹⁾ الشَّافِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَرْحِهِ لِلْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ⁽²⁾ أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ: حَدَّثَنَا رَفِيعٌ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي رَدَاءِ الْيَهُودِيِّ وَالتَّصْرَانِيِّ، ثُمَّ قَالَ شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ: وَالْجُمْهُورُ وَمِنْهُمْ الْكُوفِيُّونَ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ عَنْ جَوَازِ الصَّلَاةِ فِيمَا يَنْسُجُهُ الْمَجُوسِيُّ وَالْمُشْرِكُونَ، وَإِنْ لَمْ يَغْسِلْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ بِهَا نَجَاسَةٌ. وَكَرَّهَ مَالِكٌ⁽³⁾: أَنْ يَصَلِّيَ فِيمَا لَبَسُوهُ، وَإِنْ فَعَلَ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَكْرَهَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ وَالْإِزَارَ إِلَّا بَعْدَ الْغُسْلِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: وَيَطْهَرُ جَمِيعُ ثِيَابِهِمْ، وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِمَا خَرَّجَ أَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ⁽⁵⁾ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَالِحَ أَهْلِ نَجْرَانَ⁽⁶⁾ عَلَى أَلْفِي حُلَّةٍ، النَّصْفُ فِي صَفَرٍ وَالنَّصْفُ فِي رَجَبٍ، يُؤَدُّونَهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي إِبَاحَةِ لِبَاسِهَا وَالصَّلَاةِ فِيهَا مِنْ غَيْرِ تَوَقُّعٍ.

(1) أَبُو حَفْصِ سَرَّاجُ الدِّينِ عَمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ الْوَادِيَّاشِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ التَّكْرُوتِيِّ الْمِصْرِيِّ، يَعْرِفُ بِابْنِ الْمُلقِّنِ، وَلَدَ بِالْقَاهِرَةِ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ: 723 هـ / 1323 م، وَتَوَفَّى بِهَا فِي 16 رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ: 804 هـ / 1401 م، مِنْ تَصَانِيفِهِ: شَرْحُ أَلْفِيَةِ بْنِ مَالِكٍ فِي النِّحْوِ، شَرْحُ مَنْهَاجِ الْأَصُولِ فِي بِنَاءِ الْأَصُولِ لِلْبَيْضَاوِيِّ، طَبَقَاتُ الْأَوْلِيَاءِ وَمَنَاقِبُ الْأَصْفِيَاءِ. الْمَقْنَعُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: السِّخَاوِيِّ، م.س، 6 / 100 — 105. ابْنُ الْعِمَادِ، م.س، 7 / 44. الشُّوْكَانِيُّ، م.س، 1 / 507. السُّيُوطِيُّ، حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ، 1 / 249.

(2) أَبُو نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، تَوَفَّى فِي جُمَادَى الْأَوَّلَى سَنَةِ: 336 هـ / 947 م، مِنْ تَصَانِيفِهِ: حَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتُ الْأَصْفِيَاءِ، مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: الْأَسْنَوِيِّ جَمَالَ الدِّينِ نَعْبَدُ الرَّحِيمَ الشَّافِعِي (ت 772 هـ / 1370 م)، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ، تَحْقِيقُ: كَمَالُ يَوْسُفُ الْحَوْتِ، ط: 1، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، 1987، 2 / 264. الذَّهَبِيُّ، تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ، 3 / 192. ابْنُ الْعِمَادِ، م.س، 3 / 245.

(3) الْمَدُونَةُ، 1 / 140.

(4) أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ الْأَزْدِيِّ السَّجَّسْتَانِيِّ، أَحَدُ أَصْحَابِ السُّنَنِ وَائِمَّةُ الْحَدِيثِ، وَلَدَ سَنَةَ: 202 هـ / 817 م، أَخَذَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَنْهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالتَّسَائِيُّ، وَتَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ: 275 هـ / 888 م مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمَرَاثِيلُ، الْبَعْثُ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، تَارِيخُ بَغْدَادٍ، 9 / 55. الذَّهَبِيُّ، تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ، 2 / 519. السَّبْكِ، م.س، 2 / 293. الْمَوْسُوعَةُ الْفَقْهِيَّةُ، 1 / 337.

(5) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَمِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَدَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ، بَلَغَتْ مَرْوِيَّاتُهُ: 1660 حَدِيثٍ، تَوَفَّى بِالطَّائِفِ سَنَةَ: 68 هـ / 697 م. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: الْبُخَارِيِّ، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ، 5 / 3. ابْنُ سَعْدٍ، م.س، 2 / 365.

ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، الْإِصَابَةُ، 4 / 141. مَوْسُوعَةُ أَعْلَامِ الْمَغْرِبِ، 1 / 99.

(6) بِالْفَتْحِ ثُمَّ السُّكُونِ وَآخِرُهُ نُونٌ، وَالنَّجْرَانُ فِي كَلَامِهِمْ: خَشْبَةٌ يَدُورُ عَلَيْهَا رِتَاجُ الْبَابِ. وَنَجْرَانُ فِي مَخَالِفِ الْيَمَنِ مِنْ نَاحِيَةِ مَكَّةَ، بَطْنٌ مِنَ الْقَحْطَانِيَّةِ، وَسُمِّيَ بَنُجْرَانُ بْنُ يَدَانَ بْنِ سَبَأَ بْنِ يَشْحَبَ بْنِ يَعْرُبَ بْنِ قَحْطَانَ، لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ عَمَرَهَا وَنَزَلَهَا وَهُوَ الْمَرْعَفُ، وَأَهْلُهَا عَلَى دِينِ النَّصْرَانِيَّةِ. أَنْظَرَ: يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ، مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ، 5 / 308. كَحَالَةٍ، مَعْجَمُ قِبَائِلِ الْعَرَبِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ، 3 / 1173.

قلت: ولا يخفى ضعفه، ثم على مقتضى استدلاله بهذا الحديث الكريم لا فرق بين المنسوج والملبوس، وكذا يستدل أيضاً بالحلل التي أهديت له صلى الله عليه وسلم وبعث منها لعمرو، وتغير عمر من بعثها له لما سمعه النبي صلى الله عليه وسلم يقول: « في مثلها إنما يلبس هذه من لا خلاق له »⁽¹⁾. وليس امتناعه من لبسها لنجاستها، بل لأنها من حرير، وهذا الحديث في الصحيح.

وكذلك ما وقع من ذلك مع علي أيضاً، وأن علياً لبس ما بعث به إليه النبي صلى الله عليه وسلم، وأنكر عليه صلى الله عليه وسلم لبسها، لا لنجاستها أيضاً، بل لكونها من حرير، ولذلك أمره بالانتفاع بها في غير لبسه، قال رضي الله عنه: فشقققتها خمرًا بين الفواطم.

والظاهر من هذه الحلل في حديث عمر وعلي رضي الله عنهما، أنها من نسج الكفار، إذ لم يكن ذلك من صناعة المسلمين في ذلك الوقت، وفي العتبية⁽²⁾: وسئل عن الرجل يشتري من النصراني الخفين يلبسهما. قال: لا، قيل له فتوبه الذي يلبسه؟. قيل: نعم، قال: لا حتى يغسله، قيل: فيما ينسجون فإنهم يملئون الخبز ويحكونه بأيديهم ويسقون به الثياب. قيل: أن ينسج وهم أهل نجاسة؟. قال: لا بأس بذلك، لم يزل الناس يلبسونها.

وفي المختصر قال مالك: لا بأس بالثوب الجديد يشتري من النصراني يصلّي فيه، إلا أن يكون كان لبسه، ولا يصلّي بخف النصراني إذا كان يلبسه، فإن فعل شيئاً من ذلك فليعده في الوقت، وإنما يجوز شراؤه ولبسه من ثياب يحكونها ويبيعونها، ولا بأس بلبس الثياب التي يسقونها للحوكة الخبز، وإن بلّوه بأيديهم، لأن الناس لم يزالوا يلبسونها. ونقله في التوارد⁽³⁾ مختصراً، وزاد عن محمد بن عبد الحكم: أنه يصلّي بما لبسه النصراني.

وقال ابن رشد في البيان⁽⁴⁾: لا فرق بين ما نسجوه أو لبسوه في القياس، وإنما هو الإتيان، وقد أجاز محمد بن عبد الحكم أن يصلّي فيما لبس النصراني، ووجهه حمله على الطهارة حتى يوقن نجاسته خلاف مذهب مالك، ومعنى ذلك عندي فيما لم يطل لبسه إياه لأن الغالب على الظن مع الطول النجاسة، واختلف إن أسلم، هل يصلّي فيما كان يلبسه قبل إسلامه من غير

(1) التيسائي، ح: 5296. الوطاء، ح: 2877. البخاري، ح: 886. مسلم، ح: 2068. أبو داود، ح: 4040.

(2) ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 50.

(3) ابن أبي ويد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 90.

(4) ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 51.

غسل؟. فلزياد بن عبد الرحمن⁽¹⁾ في سماع موسى⁽²⁾ من هذا الكتاب: لا يغسل إلا ما علم نجاسته. وروى أشهب⁽³⁾ عن مالك في رسم الصلّة الثاني من سماعه من كتاب الصلّة⁽⁴⁾: أنه لا يصلي فيها حتّى يغسلها، وإذا أيقن بطهارتها من النجاسة، فيختلف في غسلها على الاختلاف في طهارة عرق النّصارى⁽⁵⁾ والمخمور⁽⁶⁾، وقوله⁽⁷⁾: لا فرق بينهما في القياس. يُحتمل أن يريد فيترك المنسوج / 10 و / كالملبوس كما قال اللّخمي، ويُحتمل أن يريد فيستعمل الملبوس كالمنسوج، وقد يُرجّح هذا بقوله عقبه⁽⁸⁾: وقد أجاز ابن عبد الحكم إلى آخره.

قلت: والرّاجح طهارة عرق النّصراني، لأنّ الله تعالى أباح نكاح الكتّابية، ومن لوازم ذلك مضاجعتها، ومن لوازم ذلك عرق المضاجع، فلو كان العرق نجسًا لأمرَ بغسل جسده من ذلك ولم يؤمر، وخرّج البخاري في كتاب الطّهارة، وكتاب الصلّة، وكتاب الجهاد، وكتاب اللباس، ومسلم في كتاب الطّهارة، حديث المغيرة⁽⁹⁾ حين مرض رسول الله صلى الله عليه وسلّم وكانت

(1) أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن بن زياد بن عبد الرحمن بن زهير بن ناشرة بن لوزان بن حيي بن أخطب بن ربة بن عمرو بن الحارث بن وائل بن راشدة بن خزيلة بن لخم بن عدّي، المعروف بزياد شبطون، وشبطون لقب له، أوّل من أدخل الأندلس فقه مالك، توفيّ بالأندلس سنة: 204 هـ / 819 م، وقيل سنة: 199 هـ / 814 م، وقيل سنة: 203 هـ / 817 م. أنظر ترجمته في: الحميدي، م.س / 204. ابن بشكوال، م.س، 3 / 164 - 165.

(2) تلميذ ابن القاسم، أبو جعفر بن معاوية الصمادحي، أخذ من علماء إفريقية، توفيّ سنة: 225 هـ / 839 م. أنظر ترجمته في: مخلوف، م.س / 69.

(3) أبو عمرو أشهب بن مسكين بن عبد العزيز بن داود القيسي بن إبراهيم المعافري الجعدي من ولد جعدة بن كلاب بن ربيعة بن عامر، إسمه مسكين، وأشهب لقبه، ولد سنة: 140 هـ / 757 م، روى عن مالك والليث والمنذر بن عبد الله الخزامي، وروى عنه بنو عبد الحكم وسحنون بن سعيد، كانت له رئاسة المذهب بعد ابن القاسم، توفيّ بمصر في رجب: 204 هـ / 819 م، من تصانيفه: كتاب في اختلاف القسامة، كتاب في فضائل عمر بن عبد العزيز. أنظر ترجمته في: عياض، المدارك، 1 / 447. ابن العماد، م.س، 2 / 12. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1 / 359.

(4) المدوّنة، 1 / 83.

(5) س: «النصراني».

(6) ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 51.

(7) م.ن، ص.ن.

(8) م.ن، ص.ن.

(9) أبو هاشم المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث القرشي المخزومي، روى عن مالك وهشام بن عروة ومحمّد بن عجلان وغيرهم، وعنه ابن عياش وأبو مصعب الزّهري وغيرهما، له كتب فقه قليلة، توفيّ سنة: 186 هـ / 802 م، وقيل سنة: 188 هـ / 804 م. أنظر ترجمته في: الشّيرازي، م.س / 146. عياض، ترتيب المدارك، 1 / 282. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 5 / 513.

عليه جُبة شامية ضيقة، ومعلوم أنَّها من نسج الكُفَّار لأنَّ الشَّام حينئذٍ لم يفتح، واحتمال كون الجُبة جديدة أو لبست وقد غسلت مرفوع بأنَّ الأصل عدم، وذلك حتَّى يدلَّ الدليل على خلافه، لاسيَّما على قاعدة الشَّافعي المعلومة: من أن ترك الإستفصال في حكايات الأحوال مع قيام الإحتمال يقوم مقام العموم في المقال. وبهذا يترجَّح مذهب ابن عبد الحكم، والله أعلم.

ونقل بعضهم أنَّ بن المَاجشون قال: في الثوب الذمي يشتريه المسلم إن كان ربيعاً يفسده الغسل لم يغسل وصلَّى به كذلك، قال هذا النَّاقل: وعزاه لعبد الوهاب⁽¹⁾ فيما أظن، ففي الملبوس ثلاثة أقوال، قولان: بإطلاق المنع والإجازة للأكثر وابن عبد الحكم، وثالث: لابن المَاجشون يفصلُ بين الرِّبيع فلا يُغسل وغيره فيُغسل، قال النَّاقل المذكور: وهذا هو الرَّاجح ترجيح المراعاة مَحذور الإِتلاف المُحقَّق على مراعاة مَحذور بالنَّجاسة المشكوك فيه، وشاهد اعتبار هذا التَّرجيح عدم طرح⁽²⁾: ما وُلغ فيه كلب. أو⁽³⁾: تناولت منه دجاج⁽⁴⁾ مُخَلَّاة. ونحوها من الطَّعام لما فيه من إفساد المال وطرح المال لانتفاء ذلك فيه، ووجه المنع مطلقاً أنَّهم لا يتوقَّون النَّجاسة، لأنَّهم لا يعتقدون نَجاسة كثير منها، ووجه الجواز مطلقاً تقدِّم الأصل وهو الطَّهارة على معارضه من غلبة الطَّهارة⁽⁵⁾ النَّجاسة، ووجهه قال المازري: بأنه مبني على العفو عن النَّجاسة صيانة للمال.

قلت: وما علَّل به المازري هنا نظير ما علَّل به الإكتفاء بمسح النَّجاسة عن السيِّف الصَّقيل، وشبهه على القول بأنَّ ذلك لِئلاَّ يفسد، وقول اللَّخمي: القياس مساواة ما نسجوه لما لبسوه في التَّرك، وإنَّما فرَّق بينهما الإمام لَمَّا أشار إليه من العمل، قال بعضهم معترضاً عليه: بل الفرق بينهما من ثلاثة أوجه.

(1) أبو مُحمَّد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثَّعلبي البغدادي، أخذ عن أبي بكر الأُمري وابن القِصار وابن الجلاب والباقلاني وعبد الملك المرواني، وتفقه به ابن عمروس وأبو الفضل مسلم الدَّمشقي وغيرهما، توفيَّ سنة: 422هـ / 1030م، من تصانيفه: التلقين، عيون المسائل، النَّصرة لمذهب مالك، الإشراف على مسائل الخلاف. أنظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 11 / 31. عيَّاض، ترتيب المدارك، 2 / 691. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 17 / 429.

(2) المدوَّنة، 1 / 115.

(3) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 70. المدوَّنة، 1 / 116.

(4) س: «دجاجة».

(5) أ: «الطهارة».

الأول: مراعاة ضرورة المعاملة، فلو منع ما نسجوه كما منع ما لبسوه لأدّى إلى اجتناب جميع ما تناولوه بأيديهم حتّى عجينهم، وفيه حرج ومخالفة لما دلّ عليه النص من إباحة أكل طعامهم، فعدّلنا عن ظاهر الحال إلى مراعاة اليقين، كما في سؤره من الطعام، وكما في طين المطر، وأمّا غسل ملبوسهم فليس فيه كبير حرج.

الثاني: في غسل الحديد مضرّة، وإفساد مال بخلاف الملبوس، كالفرق بين الماء والطعام من سؤر الجلالة، وقد يسقط الواجب لمراعاة حفظ المال، كسقوط الوضوء إن بيع الماء بثمن مُجحف.

الثالث: أنّ ما نسجوه يتوقّفون فيه ما يغيّره، حتّى الغبار، لئلاّ تنقص قيمته، فكيف بالنجاسة والأدران بخلاف ملبوسهم فإنه مُمتن.

قلت: إلّا الرّقيق فإنّ علة حفظه قائمة، وقال بن شعبان⁽¹⁾: والثياب التي يلي غسلها الكفار طاهرة، وكذلك ما نسج المجوس وإن لم يُغسل.

فتخلص من هذه الأنقال كلها: أنّ ما نسجه⁽²⁾ الكفار طاهرٌ اتّفاقاً، إذ لم نرى فيه خلافاً، إلّا ما أشار إليه اللّخمي من التّخريج وابن رشد⁽³⁾ في أحد الإحتمالين، وفي تخرجهما ما رأيت من ظهور الفارق، وأنّ ما لبسوه في طهارته قولان: لابن عبد الحكم⁽⁴⁾ وغيره⁽⁵⁾، أو ثلاثة إن ثبت ما نقله من ذكرنا عن بن الماجشون، وأنّ ما غسلوه طاهر على ما ذكر بن الماجشون.

والكاغيد الرّومي لا يخلو أمره، إمّا أن يلحق بما نسجوه، وهو الظاهر بل الذي يكاد يقطع به، إلّا أنّ نسجه تلبس كاللبّد ولم يلبسوه، فيكون مُتفقاً على طهارته، وإمّا أن يلحق بما لبسوه⁽⁶⁾ بجامع تناولتهم إيّاه، وهذا أقلّ درجاته، فيكون مُختلفاً في طهارته.

(1) أبو إسحاق مُحمّد بن القاسم بن شعبان المصري، انتهت إليه رئاسة المالكية بمصر في وقته، أخذ عن أبي بكر بن صدقة وعنه أبو القاسم الغافقي، توفي سنة: 355هـ / 965م، وقيل سنة: 356هـ / 966م، من تصانيفه: الزّاهي في الفقه، أحكام القرآن، مُختصر ما ليس في المُختصر. أنظر ترجمته في: الشيرازي، م.س / 155. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 16 / 78 — 79. عيّاض، ترتيب المدراك، 2 / 293 — 294.

(2) أ: « نسج ».

(3) ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 51.

(4) م.ن، ص.ن.

(5) م.ن، ص.ن.

(6) أ: « نسجوه ».

لكنَّ الرَّاجِحَ عندي على التَّقديرِ تسليم هذا الإحتمال الطَّهارة لِمُفارقة ما لبسوه من وجوه، الأوَّل: أنَّ ما لبسوه معرض لامتهانه، حتَّى لو قيل أنَّ مُحافظَتَهُمْ عليه أشدُّ من مُحافظَتِهِمْ على ما ينسجوه لَمَّا كان بعيداً، لأنَّه كما علم بغيره أدنى شيء⁽¹⁾ به من مائع أو جامد أو وسخ يكون في اليد، فكيف بالتَّجاسات، فهم فيما يغلب على الظَّن لا يتناولونه إلَّا بعد تنظيف أيديهم لِئَلَّا تنقص قيمته، أو لا تكون له قيمة، ويتحرَّزون مِمَّا يغيِّره لوناً ورائحةً وتغيِّر ذلك، وهذا شاهدٌ محسوس، ونظافته حين يأتون به تشهد لذلك، فكان مراعاة أصل الطَّهارة فيه أرجح من مراعاة الغالب، بل الغالب في هذه الطَّهارة للاحتراز المذكور فتظافر هنا الأصل والغالب، فينبغي أن يتَّفَقَ على طهارته لانتفاء سبب الخلاف الذي هو تعارض الأصل والغالب، وإن لم يتظافر فلا أقلَّ من سلامة الأصل من المعارض مساوي له، وإذ لم يساويه المعارض وهو مرجوح فالعمل بالأصل لتعيين العمل بالراجح، وإنَّما اختلف هل تنجز المناسبة بالمفسدة تلزم راجحةً أو مساوية، أما بمفسدة مرجوحة فلا.

الثَّاني: إن سلَّم إلحاقه بما لبسوه فهو مِمَّا غسلوه، إذ آخر ما يفعل في الغسل، ثُمَّ التَّجفيف فهو كذوب⁽²⁾ غسلوه، وأخرجوه من الماء وجفَّوه، وقد سَمِعْتُ ما نقل بن شعبان فيما غسلوه. الثَّالث: أنَّ نجاسته المُدَّعاة ليست مُحَقَّقة كالنجاسة ما تَحَقَّقَ نجاسته اتِّفاقاً، والضرورة داعية إلى استعماله في كثير من البلاد لا يوجد فيها من الورق غيره، فكان استعماله استناداً للأصل الأوَّل المتيقن، وطرحاً للمعارض المشكوك فيه، رفعاً للضرورة اللاحقة لكثير من النَّاس في⁽³⁾ كثير

(1) ع: + « يتعلَّق ».

(2) ع: « كذوب ».

(3) ر: « في كثير من البلاد لا يوجد فيها من الورق غيره، فكان استعماله استناداً للأصل الأوَّل المتيقن وطرحاً للمعارض المشكوك فيه، رفعاً للضرورة اللاحقة لكثير من النَّاس في ».

من البلاد أرجح، وشاهد هذا الاعتبار من السنة حديث بئر بُضَاعَة⁽¹⁾ وتقرير كيفية شهادته وبسطها يُخرجنا عن المقصود، لكن لا يخفى من وقَفَ على حديث البئر المذكور، ومن علم كيف كانت حين سُئِلَ عنها، وشاهدُه من القواعد المذهبية⁽²⁾: إلحاق ما تغيّر بما لا ينفكُّ عنه غالبًا من الماء بالمطلق، ولا تخفى شهادته.

فإن قلت: الفرق⁽³⁾ في هذا الشاهد عامّة، وهي في مسألتنا خاصّة، قلت: لا تُسلم عمومها في هذا الشاهد / 10 ظ / بل كثرتُها، وكم من ماء زلال خارج من صخرة صماء، ومن عينٍ في أرضٍ صلبة، بل من بحارٍ زاخرة وأمطاره غزيرة، في جِيَابٍ مشيدة لا يشوبها ترابٌ ولا زرينخ، سلّمنا عمومها، لكن لا تُسلم أن العلة في اغتفارها عمومًا⁽⁴⁾ بل داعية، حاجة كثير من المستعملين إليها في كثير من الأوقات.

ولذا نقل أئمتنا قولين في استعمال بعض المياه: المتغيّر بما لا ينفكُّ عنه غالبًا⁽⁵⁾. ولو في بعض الأوقات، وإن كان غالب الماء ينفكُّ عن ذلك المتغيّر، وكذلك هذا الماء نفسه في بعض الأوقات، وذلك كتغيّر ماء البئر بالحبل⁽⁶⁾. وماء العين بسقوط ورق الأشجار فيها في بعض

(1) تقع هذه البئر إلى الغرب الشمالي من بئر حاء، وتبعد عنها بنحو ثلاثمائة متر، وكانت هذه البئر لبني ساعدة (رهط سعد بن عبادة وأبي دجانة الخزرجيين) وفي ديارهم، ويُمَرُّ شمال بئر بُضَاعَة زقاق، يعرف باسم صِيَادَة (نسبة لابن صياد الذي كان يدّعي بكهنته أنه يعرف ما خبيئ له، وكان إذا علم بقرب النبي صَلَّى الله عليه وسلّم هرب منه، ولكنه في هذه المرّة فاجأه فقالت له أمّه: هذا مُحَمَّدٌ ويحك فأنج بنفسك فلم يستطع، فلمّا وصل إليه قال له: يابن صياد قد خبأت لك خبيئًا، فقال ابن صياد: هو الدُّخُّ ولم يستطع أن يقول الدُّخَّان، فقال له النبي صَلَّى الله عليه وسلّم: إخصأ فلم تعدو قدرك. فقال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنقه، فقال صَلَّى الله عليه وسلّم: إن يكتنه فلن تسلط عليه وإلا يكتنه فلا حاجة لك في قتله.) . أنظر: الشنقيطي غالي مُحَمَّد الأمين، الدرر الثمين في معالم دار الرسول الأمين صَلَّى الله عليه وسلّم، ط: 3، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة، مؤسّسة علوم القرآن، بيروت، 1991 / 165 — 166 — 167.

وقد ورد ذكر بئر بُضَاعَة في الأحاديث الصحيحة منها ما رواه أبو سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم يقول: إنه يستقي لك من بئر بضاعة وهي بئر تلقى فيها لحوم الكلاب والمحايط وعذر الناس، فقال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم: « الماء طهور لا ينجسه شيء ». أنظر: أبي داود، م.س، 1 / 17. برقم: 66. البيهقي، م.س، 1 / 4. برقم: 7. الدراقطني، م.س، 1 / 29. برقم: 10. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 7 / 171.

(2) ابن الحاجب، م.س / 11.

(3) ع: + « للضرورة ».

(4) ر: « عمومها ».

(5) ابن الحاجب، م.س / 11.

(6) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 2 / 899. البرزلي، م.س، 1 / 136 — 137.

الأوقات⁽¹⁾، بل روعي أقل من هذا من الضرورات، قال في المدونة⁽²⁾: قال ابن شهاب⁽³⁾: لا بأس أن تتوضأ بسُور الكلب إذا اضطرت إليه. ومثله ما تقدّم من تأويلات في سُور التّصاري، وهذا كثير، وحاصله الضرورة الخاصّة هل تنتزّل منزلة العامّة أم لا؟.

وبئر بُضاعة أكبر شاهد في هذا الباب، وأنّ كثرة الإضطراب إلى الورق الرُّومي من كثرة الإضطراب إلى بعض هذه المياه، إذ لا أعلم من يجد من مدينة طرابلس المغرب، إلى مدينة تلمسان من بلاد السّواحل وبلاد الصّحراء ورقاً يستعمله غير الورق⁽⁴⁾ الرُّومي، ولا أدري ما حال⁽⁵⁾ بلاد المغرب غير مدينة فاس⁽⁶⁾، وغير جزيرة الأندلس⁽⁷⁾ فإنّهم يستعملون الورق، وقد كان يستعمل

(1) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 1 / 976 — 980.

(2) المدونة، 1 / 116.

(3) أبو بكر مُحمّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب المدني الزّهري، أخذ عن مالك بن أنس وروى عنه وعن ابن عمر وجابر وغيرهم، وعنه أبو حنيفة وعمر بن عبد العزيز وعطاء وغيرهم، توفي سنة: 124هـ / 741م. أنظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 9 / 445. ابن حجر العسقلاني، الإصابة، 6 / 118. البخاري، التاريخ الكبير، 1 / 220 (4) أ: - «الورق».

(5) ر، ع: + «باقي».

(6) يؤكّد ابن مرزوق الحفيد في رسالته الموسومة بـ: «تقرير الدليل الواضح المعلوم على جواز النسخ في كاغد الروم»، أنّ مدينة فاس كانت لا تزال تنتج الورق. أنظر: الونشريسي، المعيار، 1 / 66 — 96.

(7) أشارت المصادر إلى صناعة الورق في الأندلس، حيث كان بمدينة طليطلة مصانع للورق في القرن: 4هـ / 10م، واشتهرت شاطبة في صناعة الورق الجيد ويحمل منها إلى سائر الأندلس، ومنها إلى المشرق، ومنها إلى أروبا خاصة: قطلونيا وبروفنس وتريويزو وبادوا، وأخذت قشتالة صناعة الورق في القرن: 7هـ / 13م، فنسرب منها إلى فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وألمانيا، وذاع صيت بلنسية بكثرة ما أخرجته من كبار الورّاقين والمشتغلين بالوراقة، وقد أثنى المقدسي على فئة الورّاقين بالأندلس بأنّهم من أمهر الورّاقين، وأحذقهم في هذا العمل، ووصف خطوطهم بأنّها مدوّرة، وكان منهم: أبو الرّبيع سليمان بن مُحمّد المعروف بابن الشّيخ القرطبي (ت 440هـ / 1048م)، وابن غطّوس مُحمّد بن عبد الله بن مُحمّد الأنصاري إمام النساخين (ت 610هـ / 1213م)، ومُحمّد بن مُحمّد بن بشير المعافري القرطبي (ت 481هـ / 1088م)، ومُحمّد بن خلف بن مسعود بن شعيب المعروف بابن السقاط القرطبي (ت 485هـ / 1092م)، واشتهر من نساء ذلك العصر فاطمة بنت زكرياء بن عبد الله الشّبلاري (ت 427هـ / 1035)، حبيبة طوّنة بنت عبد العزيز بن موسى بن طاهر بن متّاع (ت 506هـ / 1112م). أنظر: ابن بشكوال، م.س، مج: 1، 4 / 174. مج: 2، 9 / 435. 9 / 437. 10 / 533. 10 / 534. ابن الأبار، تكملة الصّلة، 1 / 297. ياقوت الحموي، معجم البلدان، 3 / 309. المقرّي، نفح الطّيب، 3 / 151 — 152. عبد الرحمن بدوي، دور العرب في تكوين الفكر الأوروبي، ط: 2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967 / 38. مُحمّد كرد علي، الإسلام والحضارة العربية، مطبعة لّجنة التّأليف والترجمة، القاهرة، 1968، 1 / 260. مُحمّد ماهر حمّادة، المكتبات في الإسلام نشأتها وتطوّرها، ط: 2، مؤسّسة بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1977 / 84.

قبل هذا الزّمان بتلمسان⁽¹⁾ وأمّا الآن فلا.

وضرورة استعمال الورق الرّومي⁽²⁾ في أمور الدّين والدنيا لا تخفى، وممّا يشهد لهذا الاعتبار من مسائل المذهب بل هو أنسب شاهد للمسألة، ما وقع في أوائل⁽³⁾ العُتبية⁽⁴⁾ من قوله: وقال مالك في السّيف يقاتل به في سبيل الله فيكون فيه الدّم، هل ترى أن يغسل؟. قال: لا ليس ذلك على النّاس. وسألت مالكا عن الخاتم فيه ذكر الله ألبس في الشّمال وهو يستنجى به؟، قال مالك⁽⁵⁾: أرجو أن يكون خفيفاً. ونقله في النوادر⁽⁶⁾، ومن العُتبية⁽⁷⁾ قال ابن القاسم: استحبّ مالك في الخاتم المنقوش وهو في الشّمال أن يستنجى به. قال: ولو نزع كان أحب إليّ، وفيه سعة ولم يكن من مضى يتحفّظ من هذا. قال ابن القاسم: وأنا أستنجي به⁽⁸⁾ وفيه ذكر الله سبحانه، وكرّه ابن حبيب أن يُستنجى به.

فحاصل هذا النّقل هل يستنجى⁽⁹⁾ بالخاتم وفيه ذكر أو لا؟ قولان: الجواز والكراهة، قال بعضهم قائمان من المدوّنة، الجواز من إجازته في كتاب الصّرف⁽¹⁰⁾ مصارفة المسلم من عبده النّصراني ولو بالدنانير⁽¹¹⁾ التي فيها اسم الله تعالى والكراهة. ومنهم من قال معنّى ما في كتاب الصّرف أنه بغير المنقوشة توفيقاً بين الكلامية، إلّا أنّ ابن يونس قال: وروي عن ابن القاسم

(1) أنظر: ابن مرزوق، المّجموع / ورقة 13 و. ابن مريم، م.س / 243. المقرّي، نفح الطّيب، 5 / 391 — 416.

المقرّي، أزهار الرياض، 3 / 307. التّنسي، م.س / 211.

(2) ر، ع: - « الرّومي ».

(3) ع: + « مسائل ».

(4) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 83.

(5) ابن رشد، البيان والتحصيل، 7 / 267.

(6) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 25.

(7) ابن رشد، البيان والتحصيل، 7 / 267.

(8) أ: - « قال: ولو نزع كان أحب إليّ، وفيه سعة ولم يكن من مضى يتحفّظ من هذا. قال ابن القاسم: وأنا أستنجي به

«.

(9) ع: « الإستنجاء ».

(10) المدوّنة، 3 / 12.

(11) أ: + « والدّراهم ».

إجازته، وقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم: « بسم الله الرحمن الرحيم إلى قيصر ملك الروم »⁽¹⁾.

قلت: وفي صحيح البخاري المكتوب إليه هرقل⁽²⁾ وأنه كتب مع البسملة، وقال⁽³⁾: يا أهل الكتاب تعالوا. وعلى قول من قال إنما يكتب لهم باليسير من القرآن كالأية ونحوها، تجوز مصارفتهم بما قل من الدراهم والدنانير المنقوشة، كالجنب يقرأ الآية ونحوها، ويمنع من الكثير، وفي المعادة⁽⁴⁾ تُعلق على الكافر وفيها اسم الله قولان، وفي ذكر⁽⁵⁾ الله تعالى في الموضع⁽⁶⁾ المعد⁽⁷⁾ لقضاء الحاجة قولان⁽⁸⁾.

وظاهر المنع في هذا الباب إنما هو على الكراهة قال ابن رشد في البيان⁽⁹⁾: أرجو أن يكون خفيفاً. يدل على أنه عنده مكروه، وأن نزع أحسن، وكذلك قال فيما يأتي في هذا بالسمع في رسم مسجد القبائل، وفي رسم الوضوء والجهاد من سماع أشهب، ومثله لابن حبيب في الواضحة، وقال ابن رشد⁽¹⁰⁾: في فعل ابن القاسم ليس بحسن، ويحتمل إنما فعل لأن خاتمته ضيق يشق عليه تحويله إلى اليد الأخرى كلما احتاج إلى الاستنجاء.

وإذا جاز أن يمُسَّ الكافر بيده النجاسة ما فيه اسم على الدم فليجز أن يكتب باسم الله فيما لافته يد الكافر النجاسة يوماً من الدَّهر⁽¹¹⁾ ثم لم تعد إليه، وليس فيما مسَّه نجاسة معينة أخرى

(1) البيهقي، 2 / 331.

(2) بكسر الهاء وفتح الراء، قيصر الروم، وهرقل إسم علم له، وقيصر لقب. أنظر: النووي، م.س، 2 / 65.

(3) أ: + « قل ».

(4) بفتح الميم والذال، من عاذ: جمع معاذات، الرقية، والرقعة يكتب فيها شيء من القرآن الكريم وتُعلق على كتف الصبي.

أنظر: معجم لغة الفقهاء / 437.

(5) أ: + « اسم ».

(6) أ: + « الذي ».

(7) أ: « يُعدُّ ».

(8) قبل موضع الحدث وفيه إن كان غير معد له، أي: ويذكر في المحل إن كان غير معد لقضاء الحاجة، وفي جوازه في المعد

لقضاء الحاجة. أنظر: ابن الحاجب، م.س / 20. الجندي، م.س / 238 — 239.

(9) ابن رشد، البيان والتحصيل، 7 / 267.

(10) م.ن، 1 / 88.

(11) أ، ع: « الدهر ».

وأولى، ووجهُ شهادة فرعي⁽¹⁾ العتبية لما نحن فيه أنه أباح الصلّاة بالسيف النجس لما دعت الضرورة إلى لبسه، وفي نزعهِ لكل صلاة مشقة، وفي غسله مشقة من وجهي إفساد الماء، ومشقة التكرار، واعتذر ملاقات النجس لما كُتِب فيه الذكر للحاجة إلى لبس الخائم، وإن لم تكن ضرورية بل للزينة وللحاجة إلى لبسه في الشمال، لأنه أحسن ما روي في اعتبار لبسه على ما في الرسالة⁽²⁾، وكما في نزعهِ عند كل استنجاء من المشقة، ولا يسمّى⁽³⁾ على تأويل ابن رشد في خاتم ابن القاسم أنه كان ضيقاً، وإباحة النسخ في الورق الرُّومي أولى بالجواز من إباحة هاتين المسألتين، وإن اختلف وجه الأولوية بالنسبة إلى المسألتين، أمّا أولوية النسخ فيه على الصلّاة بالسيف المذكور، فلأنّ نجاسة السيف مُحَقَّقة، ونجاسة الورق مشكوك فيها إن لم تكن موهومة، والنجاسة الموهومة مطرحة، والنجاسة المشكوك فيها أضعف من المُحَقَّقة بكثير على أصول مذهبنا.

ولذلك قال أشهب وابن الماجشون وابن نافع⁽⁴⁾: لا إعادة على من ترك النضح. وهذه القضية في الشهرة لا تحتاج إلى الاستدلال، ولأنّ دليل اجتناب النجاسة في الصلّاة أقوى من دليل اجتنابها مع المكتوب ومع الذكر، ولذا جاء: أذكر الله على كل⁽⁵⁾ أحوالك، وهذا وشبهه والله أعلم هو دليل بن القاسم لأنّ ذكر الاسم الأعظم وكتابته في شيء سواء، لأنّ النطق باللسان والرقم بالبنان عنواناً عن المعنى المعلوم بالجنان، والعنوان غير المعنوّن عنه، لكنه يسري إليه التعظيم منه، والله جلّ جلاله له الكمال المطلق الذي لا يلحقه نقص بوجه، ولذا أُجيز الذكر في المكان غير الطاهر، ولم تجز فيه الصلّاة على النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا جاز الذكر في مثل ذلك المكان جاز الكتُبُ في مثله، ولم يبح أحد فيما علمت الصلّاة بالنجاسة ابتداءً، بل أقلُّ ما قيل فيها أنّها تُستحبُّ إزالتها فيها، وأمّا كونه أولى بالجواز من مسألة الخائم، فلتحقّق ملاقاته / 11 و / النجس بالخائم، وعدم ذلك في الورق الرُّومي، ولأنّ في الخاتم مع ملاقات النجس من الإمتهان ما لا يخفى، وفي الورق ضد ذلك فإنه مرفع محفوظ، ولأنّ الضرورة إلى استعمال

(1) ع: « في غير ».

(2) ابن أبي زيد القيرواني أبو مُحمّد عبد الله بن عبد الرحمن (ت 368هـ / 928م)، الرسالة الفقهية، تحقيق: أبو الأحفان مُحمّد والهادي حمّو، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 / 16.

(3) أ: « سيّما ».

(4) ابن الحاجب، م.س / 15.

(5) ر: - « كل ».

الورق أكثر منها إلى لبس الخاتم، إذ نسبة من يلبسه من الناس إلى من لا يلبسه، كالشَّعْرة البيضاء في الثور الأسود، ولا تجد في البلاد المذكورة وغيرها ممَّا لم نعلمه من لا يحتاج إلى مناولة الورق الرُّومي، أمَّا الكُتُبُ فيه أو لغير ذلك، فتبيِّن أنَّ الورق أولى بجواز النسخ فيه من جواز الصَّلَاة في السَّيف، وجواز الاستنجاء بالخاتم المنقوش لما ذُكر فيه من الوجوه وسواهما في الضَّرورة والحاجة إليه، وسأوى السَّيف في إفساد المال فإنه إن لم ينسخ فيه يطرح، إذ لا منفعة له إلاَّ ذلك.

فإن قلت: أنه ليس بمال المسلمين، فلا يؤدِّي ترك النسخ فيه إلى إضاعة مال، قلتُ: رأيت لو غنم المسلمون بلاد النَّصارى وظفروا من جُملة الغنائم بورقهم، أليس هو حينئذٍ من مال المسلمين، فإن لم يبح النسخ فيه أدَّى إلى ضياع المال، ولا يقال أنه ممَّا لا يملك من الخمر والخبز، لأنه ليس بنجس العين إجماعاً، وممَّا يشهد لاعتبار الضَّرورة المبيحة للنسخ في الورق المذكور وهو مناسب لبابه، كمناسبة الاستنجاء بخاتم فيه ذكر، ما نصَّ عليه أهل المذهب⁽¹⁾: من إجازة مسِّ الألواح المكتوب فيها القرآن للمتعلِّم، والمُحدِّث ليصحَّحها⁽²⁾، وكان الأصل أن لا يمسَّها إلاَّ بطهارة، ولكن رخص لهما في ذلك لرفع الحرج اللاحق لهما لو كُلفا بالطهارة لَمَسَّها في كل وقت، مع كثرة الحاجة إلى مسِّها، وكذلك الجزء من القرآن للصبي بخلاف الكلِّ الذي لا تدعوه ضرورة التعليم إلى حملة، لأنه إنمَّا يتعلَّم شيئاً فشيئاً، وقد قال القاضي أبو بكر بن العربي في أواخر كتاب الأقضية من القَبَس⁽³⁾ ما نصَّه: وكل ما دعت الحاجة إليه في الشريعة ممَّا فيه منفعة ولم يعارضه محذور، فإنه جائز وواجب بحسب حاله، وهو أصل بديع فعلوه وركبوا عليه.

(1) سئل ابن رشد عن الذي يتعاهد دراسة القرآن كثيراً في المصحف، وعلى المؤدَّب يشكُّل ألواح الصبيان، ويمسُّ المصحف كثيراً، هل لواحد منهما سعة أن يكون في تلك الحال على غير وضوء أم لا؟، فأجاب: لا يجوز لأحد مسِّ المصحف إلاَّ على طهارة، وقد رخص للذي يتعلَّم القرآن أن يقرأ في اللوح على غير وضوء، وللمؤدَّب أن يشكُّل ألواح الصبيان على غير وضوء لما عليهم من الحرج في التزام الطهارة لذلك، أعني الوضوء. أنظر: ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 1 / 906.

(2) ع: «ليصلحها».

(3) ابن العربي أبو بكر مُحمَّد بن عبد الله المعافري (ت 543هـ / 1148م)، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: مُحمَّد عبد الله ولد كريم، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، 1 / 78.

الرَّابِع: ولئن سلّمنا أنَّ الورق المذكور⁽¹⁾ أصابته نجاسة حين مناولته الكفار له، لكنه حين يصل إلينا لا نشاهد فيه شيئاً من أحوال النجاسة قطعاً لحسّ المشاهدة ويَرَهَا، وما هو عليه من الصّفات رفيع كصفات الطّاهر المتنافس فيه، لا وضع كصفات النّجس المستقذر بغاية ما تعلق به من النّجاسة أنّها نجسة انقلبت أعراضها، وهذا النوع وإن قيل بطهارته نظر الماء إليه، وبنجاسته نظر إلى أصله، لكن طريقة بعض الأشياخ ترجيح الطّهارة فيما استحال منه إلى صلاح، حتّى نقل كثير من الأئمّة الإجماع على طهارة المسك، وإن كان أصله دماً لانقلابه إلى صلاح، والورق من هذا المعنى، فإن لم يتّفق على طهارته فلا أقلّ من راجحيّة القول بها، وفي هذا الوجه نظر.

الخامس: أن استعمال العلماء له من الأئمّة المعتبرين علماً وديانة في الأمصار الكثيرة، والمدن الكبيرة، شائعاً دائماً من غير تكبر ولا متكلم في المسألة، بينت شقّة لا في درس، ولا في مذاكرة، ولا في تأليف⁽²⁾ الزّمان المتطاوّل⁽³⁾، مع أنّهم القائمون بتغيير المنكر، والذين لا يصبرون على انتهاك حرّمات الله، خصوصاً علماء المغرب، ما خصّهم الله به من الشّدّة في الدّين، دليل على الجواز.

فلو كان الورق الرّومي لا يجوز النّسخ فيه لكان ما صدر منهم من رؤية النّجس⁽⁴⁾ فيه، والسّكوت عنه مع القدرة على تغييره ولو بالموعظة، كمثّل ما لم رأوا مستحجر المكتوب فيه ما يجب تعظيمه، وسكتوا عن تغييره، وحينئذٍ كان يجب بمقتضى العادة أن يُعَدَّ ذلك من البدع المحدثّة، فينبّهون⁽⁵⁾ عليها⁽⁶⁾ المتعرّضون للتّأليف في البدع، وهذا الطّريق وإن لم يكن من الأدلّة الشرّعية⁽⁷⁾ لكون الدّليل إنّما دلّ على عصمة كل الأمة من الخطأ، لا على عصمة بعضهم ولو الأكثر، لكن توالّي هذا الجمع العظيم من العلماء العُدُول لقوله صلى الله عليه وسلّم: يحمل هذا العلم عن كل خلف عدّوله على معصية. لو كانت معصية على ما زعم هذا القائل يعيد عادة،

(1) ع: «الرّومي».

(2) ر: «تأويل».

(3) أ: «الطويل».

(4) ع: «النّسخ».

(5) أ: «فينبه».

(6) أ: «عليه».

(7) ر: «الشرع».

لأنهم حينئذٍ يخرجون عن العدالة بارتكابهم هذه المعصية لا بالسُّكوت عن تغييرها خاصة، بل بمباشرتهم فعلها، لأنَّ أكثر من يحتاج إليها إلى التَّسخ في الورق المذكور العلماء، وشهادة الرُّسول صَلَّى الله عليه وسلَّم فيهم⁽¹⁾ تدلُّ على خلاف هذا، وقد استعمل الباجي الاستدلال ما يقرب من هذه الطَّريقة فقال في كتاب الأفضية من المنتقى⁽²⁾: مستدلاً على منع تولِّي المرأة القضاء. بعد أن ذكر ما استدلَّ به غيره⁽³⁾: ويكفي في ذلك عمل المسلمين من عهد النَّبي صَلَّى الله عليه وسلم لا يعلم أنه قدم لذلك في عصر من الأعصار، ولا بلد من البلاد⁽⁴⁾ امرأة، كما لم تتقدَّم للإمامة امرأة. ووجه استدلالنا من هذا الدليل كونه استدلاً⁽⁵⁾ بعمل المسلمين.

فإن قلت: استدلاله أرجح فإنه استدلاً بفعل جميعهم من السلف الصالح المحتجَّ بفعلهم وغيرهم في جميع الأقطار.

قلت: أن نرجح استدلاله من هذه الجهة، فدليلنا أرجح من جهة أخرى، بأنَّ استدلالهم بعدم فعلهم، واستدلالنا نحن بفعلهم، ولا شك أنَّ اعتبار الثبوت أقوى من اعتبار النَّفي، لأنَّ النَّفي موافق للأصل، والثبوت ناقل عنه، والمثبت أقوى من النَّفي كما تقرَّر في الأصول، والنَّافلة على المستصحبة كما تقرَّر في الفروع، ولأنه قال: لا نعلم. وعدم العلم بالشَّيء لا يدلُّ على انتفاء الشَّيء، كما أنَّ عدم الوجدان لا يدلُّ على عدم الوجود، ولأنَّ غاية ما استدلَّ به أن يتزلَّ عدم فعلهم منزلة عدم قولهم، وعدم القول بالشَّيء ليس قولاً بعدم الشَّيء، وإلاَّ امتنع لقول في واقعة تتجدد، ويمثل هذا الدليل استدلاً الباجي⁽⁶⁾ أيضاً على المكان المذكور: على أنَّ القاضي في القضية الواحدة لا يكون إلاَّ واحداً. وبالجُملة استعمال الأئمَّة لمثل هذا الدليل كثير، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، والأصل عدم التَّخصيص، وليس التَّسخ في هذا بالورق مُختصاً بهذا العصر أو به وبما قبله بقليل، بل رأينا كتباً قديمة من كُتب العلم منسوخة في الورق

(1) ع: - « فيهم ».

(2) الباجي، المنتقى، 5 / 182.

(3) أ، ر: « بعضهم ». ع: - « غيره ».

(4) أ: « البلدان ».

(5) ع: - « استدلاً ».

(6) الباجي، المنتقى، 3 / 63 .

الرُّومي فيما يغلب على الظن، فإذا يقال في جواز النسخ فيه مضى الصالحون على ذلك، كما قال مالك⁽¹⁾: في الصلاة⁽²⁾ بما نجسوه⁽³⁾.

وهنا نكتة أخرى وهي: أنه لو كان النسخ في هذا الورق معصية، وأهل الحل والعقد من علماء الأمة في الأعصار الطويلة والأقطار المديدة لا يرونها معصية، بل يعتقدون فيها الطاعة والقربة، لكون النسخ فيه من حفظ الدين⁽⁴⁾ على الأمة لما⁽⁵⁾ يودع⁽⁶⁾ من نسخ بالكتاب والسنة وأقوال الأئمة، لكان / 11 ظ / هؤلاء المذكورون كفاراً لا عصاة، لأن مرتكب المعصية مستحلاً لها كافر، وكيف بمن يعتقد طاعة، ومما يزيد هذه التكلفة إيضاحاً، أنه كثيراً ما ينسخ فيه المصحف الكريم، ومن قواعد الدين الأصلية والفرعية أن مُلقِي المصحف في القاذورات كافرًا، وفعله كُفر، ومنها أيضاً أن الرضى بالكُفر كُفر، فلو كان الورق الرُّومي نجس لكان كاتب القرآن فيه كافرًا، والرضى بكتابه فيه كُفرًا، وفيما أدّى إليه هذا القول من هذه الشناعة العظيمة التي هي تكفير هؤلاء الأئمة، والبدعة الجسيمة ما لا يخفى، لا يقال يرتفع التكفير للجهل بحكم المسألة، وتبقى المعصية للقدوم على مسألتنا⁽⁷⁾ لم يعلم فيها حكم الله، ولا يعدُّ في هذا الجواز الجهل على مثلهم وإن كان بعيداً، لأننا نقول: لا يعذر في المسائل التي يُكفر⁽⁸⁾ بها مُجهل ولا تأويل.

السادس: قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾⁽⁹⁾، فضمن الله تعالى حفظ كتابه العزيز، وقد شاع في هذه الأعصار والأقطار كُتب القرآن في الورق الرُّومي، فلو كان نجساً لما كان⁽¹⁰⁾ القرآن محفوظاً، لأن ما كُتب في النجس لم يُحفظ، وبطلان التالي يدلُّ

(1) ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 51.

(2) ر: - « الصلاة ».

(3) ر: « نسجوه ».

(4) هذه الظاهرة يشترك فيها النساخ المسلمون مع أمثالهم المسيحيين في القرون الوسطى، الذين كانوا حريصين على ألا يغيروا، وألاً يبدلوا، وألاً يقعوا في خطأ يحاسبون عليه يوم القيامة. أنظر: أحمد شوقي بنين، م.س / 85.

(5) أ، ر: - « لما ».

(6) أ، ر: - « يودع ».

(7) أ: - « مسألتنا ».

(8) ر: « يكون ».

(9) الحجر / 9.

(10) ر: - « عليه ».

على فساد المُقدّم، لا يقال معنَى ما ضَمَنَ الله سبحانه وتعالى⁽¹⁾ من حفظ بقائه لهذه الأمة محفوظاً من التبدّل والتغيّر لا عموم الحفظ، لأنّنا نقول الأصل عدم التّغيير⁽²⁾، ولذا وردت الشّريعة بحفظه ممّا هو أقلُّ من هذا، فمنع المُحدث الحدث⁽³⁾ الأصغر من منع⁽⁴⁾ الجلد الذي يُسفر فيه ولو بقضيب، قال تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾⁽⁵⁾، لا يقال قد قرّرتم الآن أنّ من القواعد الأصلية التّكفير بإلقاء المصحف في القاذورات، وكيف يتصوّر الحكم إن لم تقع هذه النّازلة، لأنّنا نقول كم من حكم يُعرض ولا يقع، لأنّ مقصودهم معرفة الحكم بتقدير الوقوع، ولذا يعرضون وقوع المُحال عادة كاجتماع عيد وكسوف، وقد علمت أنّ المُحلّ العادي يلتحق عند أصحاب المعقول بالعقلي.

وما رأينا والحمد لله ولا سَمِعنا من طريق صحيحٍ بمثل هذه النّازلة والعياذ بالله، ثُمَّ وَلَئِنْ وقعت تقع بسخط الله على فاعلها، لأنه يحكم بارتداده، فإمّا تاب وإلا قُتل إن كان مسلماً، وإن كان كافراً فكلام آخر، وهذا من حفظ الله له أن لا تناوله نجاسة، فإن من يعلم عقوبة هذا الفعل لا يقدّم عليه، وإذا كان القضيب الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم يُمسكه محفوظاً من الإهانة حتّى أنّ جهباها الذي أراد أن يكسره على ركبته أخذته الكَلّة في رجليه، وكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم الذي بعثه إلى كِسرى فمزّقه مُمزق هو وأهل دينه كل مُمزّق، وحفظه هِرقل، فكانت النّصارى ذات فروق إلى يوم القيامة، وكان ذلك حفظاً لجانب الرّسالة أن لا يتزل منزلة من التّعظيم، فما بالك بحفظ ما هو أصل الرّسالة، وحكاية الوليد⁽⁶⁾ حين استفتح في المصحف، وخرج له واستفتحوا ﴿وَحَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾⁽⁷⁾، وما فعله بالمصحف حينئذٍ مشهور، ولَحِقَتْهُ عقوبة الله⁽⁸⁾ بعد ثلاث سنة إليه في تأخير الهلاك عمّن حلّت

(1) أ: - « تعالى ».

(2) أ، ر: « التقييد ».

(3) ر: - « الحدث ».

(4) ع: « مس ».

(5) الواقعة / 78.

(6) أبو العباس الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي الدمشقي، أنشأ جامع بني أميّة، بويع لعهد من أبيه، مات في جُمادى الآخرة سنة: 96هـ، وله إحدى وخمسون سنة. أنظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 4 / 347.

(7) إبراهيم / 15.

(8) ع: + « تعالى ».

عليه العقوبة هذه المدة، وفي هذه الحكاية أدل دليل على حفظ الله تعالى له عن أن يقال بمثل هذا، وما ورد التّهي عن السّفر بالمصحف إلى أرض العدو ولو في الجيش الكبير الآمن الآخر، وإلى قتاله يد الكافر، وذلك مُردّ إلى عدم تعظيم ما عظم الله من حرمة، على أنه لو قدر أن يناله الكافر والعياذ بالله من ذلك، لما مكّنه الله من إهانتته، ولألقي في قلب العدو من المهابة والإجلال ما يعظّمه له أجل عظم، وقضية⁽¹⁾ التّصراي مع الموحّدين في كتاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم الذي بعثه إلى هرقل، وما وجدوه عليه من الحفظ والإكرام تدلّ على هذا، وكذا ما نسمع من تعظيم كتب العلم الكائنة فيما استولوا عليه من بلاد الإسلام كقرطبة، وغيرها جبرها الله تعالى⁽²⁾ على المسلمين ودمّر الكافرين بمنّه وفضله.

ولقد ناظرتُ يوماً يهودياً يزعمُ أن لديه شيئاً من المعارف والعلوم، فأنجز الكلام معه إلى أن سألتني عن معنى الحوب⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾⁽⁴⁾، فقلت له: وما تريد إلى السّؤال عن تفسير لغة الكتاب العزيز، فقال لي منكرًا: كيف لا أسأل عن تفسير ألفاظ كتاب أعجزت فصاحته الأوّلين والآخرين بقدرته ﴿وَأَنَّهُ لَكَتَبٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَتْرِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾⁽⁵⁾، نفعا الله به في الدّنيا والآخرة، وجعله لنا شفيعاً يوم العرض عليه، ورزقنا أتباعه، وأتباع نبينا مُحَمَّد صلّى الله عليه وسلّم، إلى أن نلقاه تعالى، ونحن على ذلك لا مبدّلين ولا مغيّرين، فلو نسخ في النّجس مع مرور الدّهور وتكرار الأعوام والشّهور، لأتاه الباطل وذلك باطل، وما أفضى إلى الباطل باطل، فالقول بنجاسة الورق الرّومي باطل، والأصل عدم التقييد فيما ورد في الآية من لفظ الباطل.

(1) ر: «قصة».

(2) ر: - «تعالى».

(3) الحوب: الإثم، وكلُّ ما ثم حوبٌ وحوبٌ، والواحدة حوبة. أنظر: المناوي، م.س / 299. ابن منظور، 2 / 1036.

(4) النّساء / 2.

(5) فصّلت / 41 — 42.

تنبيه: ممّا يناسب ما نحن فيه، وربما أُخذ منه جواز النسخ في الكاغيد الرُّومي، وقع في اختصار بن هشام لسيرة ابن إسحاق⁽¹⁾ حديثُ الصحيفة⁽²⁾ التي كتب قريش حين تعاهدوا على متاركة بني هاشم وبني المطلب، وعلّقوها في الكعبة تأكيداً لأمرها، وشُلّت يد كاتبها⁽³⁾ بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثمَّ إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمّه أبي طالب: يا عمّ إنّ ربي سلّط الأرضة على صحيفة قريش فلم تدع إسمًا لله تعالى إلّا أثبتته، ونفت الظلم والقطيعة والبهتان. فأخبر أبو طالب قريشًا فوجدوا الأمر كما قال صلى الله عليه وسلم، وفيها

⁽¹⁾ أبوبكر، وقيل: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار القرشي المطلبّي، وقيل: ابن كوثاف، ولد سنة: 80هـ، وروى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيّب وأبان بن عثمان، وعنه يزيد بن أبي حبيب ويحيى بن سعيد الأنصاري والثوري، توفي سنة: 152هـ، أنظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 1 / 246.

⁽²⁾ قال ابن إسحاق: «فلما رأّت قريش أنّ لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نزلوا بلدًا أصابوا به أمنًا وقرارًا، وأنّ التجاشي قد منع من لجأ إليه منهم، وأنّ عمر قد أسلم فكان هو وحمزة بن عبد المطلب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وجعل الإسلام يفشوا في القبائل، اجتمعوا واثمروا أن يكتبوا كتابًا يتعاهدون فيه على بني عبد المطلب، على أن لا يُنكحوا إليهم ولا يُنكحوهم، ولا يبيعوهم شيئًا، ولا يبتاعوا منهم، فلما اجتمعوا لذلك كتبوه في صحيفة، ثمَّ تعاهدوا وتوثقوا على ذلك، ثمَّ علّقوا الصحيفة في جوف الكعبة تأكيدًا على أنفسهم». أنظر: ابن هشام أبو محمد عبد الملك بن أيوب الحميري (ت 213هـ / 828م)، السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجليل، بيروت، د.ت. 1 / 195.

⁽³⁾ قال ابن هشام: «وكان كاتب الصحيفة منصور بن عكرمة بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن نعبد الدار بن قصي». أنظر: ابن هشام، م.س، 1 / 195.

يقول أبو طالب من شعر⁽¹⁾ له، فيخبرهم أن الصّحيفة مزّقت، وأن كل ما لم يرضه الله فسد، فهذا دليل على أن اسم الله العظيم⁽²⁾ حيث كتب محفوظ، ولا شك أن صحيفة قريش حينئذٍ ما تناولتها أيديهم وهم مشركون، ولم يعب عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تكتب اسم الله فيها، كما كان يعيب عليهم سائر أفعالهم القبيحة، ولا يقال أنه حينئذٍ لا قدرة له على التغيير، لأنه صلى الله عليه وسلم كان ينكر عليهم بالقول⁽³⁾ الباطل حينئذٍ، وكان متعزّزاً بعمّه، ويفشو الإسلام، لأنّ عمر وحمزة كانا ممن أسلم حينئذٍ، وما حمل قريش عن كتبهم الصحيفة إلا ما رواه من تعزّزه صلى الله عليه وسلم، وعدم قدرتهم عليه حسبما ذكره⁽⁴⁾ في السير، والذي استقرّني من حاله صلى الله عليه وسلم، وحال أصحابه رضي الله عنهم أنّهم لا يتحامون الكتب في صحائف الكفار، ولا رقاعهم التي هي الجلود، ولا في أكتاف ما أكلوه من الحيوان، وقد خرّج البخاري في أماكن من كتابه، منها كتاب فضائل القرآن في باب ذكر كتابته صلى الله

(1) قال ابن اسحاق: فلما اجتمعت على ذلك قريش، وصنعوا فيه الذي صنعوا، قال أبو طالب:

ألا أبلغا عني على ذات بيننا	لؤيا وخصاً من لؤي بني كعب
ألم تعلموا أنا وجدنا محمداً	نبياً كموسى خطّ في أول الكتب
وأن عليه في العباد محبة	ولا خير ممن خصه الله بالحب
وأن الذي ألصقتم من كتابكم	لكم كائن نحساً كراغية السقب
أفيقوا أفيقوا قبل أن يخفر الثرى	ويصبح من لم يجن ذنباً كذي الذنب
ولا تتبعوا أمر الوشاة وتقطعوا	أواصيرنا بعد المودة والقرب
وتستجلبوا حرباً عواناً وربما	أمر على ذاقه جلب الحرب
فلسنا ورب البيت أسلم أحمداً	لعزاء من عض الزمان ولا كرب
ولمّا تبين منا ومنكم سالف	وأيد أترت بالقساسية الشهب
بمعترك ضيق ترى كسر القنا	به والنسور الطخم يعكفن كالشرب
كأن مجال الخيل في حجراته	ومعمعة الأبطال في معركة الحرب
أليس أبونا هاشم شدّ أزره	وأوصى بنيه بالطعان وبالضرب
ولسنا نمل الحرب حتى تملنا	ولا نشكي ما قد ينوب من التكب
ولكننا أهل الحفاظ والنهي	إذا طار أرواح الكماة من الرعب

أنظر: ابن هشام، م.س، 1 / 197 — 198.

(2) س: « الأعظم ».

(3) أ: - « بالقول ».

(4) ر: « وقع ذلك ».

عليه وسلّم حديث زيد / 12 و / بن ثابت⁽¹⁾، وخرّجه غيره من أهل الصحيح⁽²⁾، وأنه حين كتب بما نزل من قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَعْدُونَ﴾⁽³⁾، وجاء بن أم مكتوم⁽⁴⁾ وشكى ضرارته فنزل: ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾⁽⁵⁾، فقال صلى الله عليه وسلّم: «أدع لي زيدا وليجئنني باللّوح والدُّوأة والكتف»⁽⁶⁾.

وثبت كتابة الصحابة في الأكتاف⁽⁷⁾ والرقاع والعسب واللّخاف⁽⁸⁾ كما أخبر به زيد بن ثابت حين أمره الخليفةان بجمع القرآن⁽⁹⁾ أمر لا يحتاج إلى استدلال، ولا ارتياد في أنّهم لا يكونوا يتحامون من الأكتاف ما⁽¹⁰⁾ يشكون فيه، هل هو من ذبائح المشركين أم من ذبائح غيرهم؟.

فإن قلت: العظم طاهر لأنه لا تحلّ الحياة كالشعر، قلت: مشهور مذهب مالك⁽¹¹⁾: أنه نجس، وأنّ الحياة تحلّ، بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا﴾⁽¹²⁾، ولو سلّمنا طهارته لكنّه ممّا تُناولُهُ⁽¹³⁾ يد الكافر كالكاغيد، فقياس الكاغيد عليه على القول بطهارته من قياس المساواة،

(1) زيد بن ثابت بن الضّحّاك الأنصاري الخزرجي، من أكابر الصحابة، كان كاتب الوحي، ولد بالمدينة ونشأ بمكة، هاجر مع النبي صلى الله عليه وسلّم وعمره 11 سنة، كتب المصحف لأبي بكر ثمّ لعثمان حين جهّز المصاحف إلى الأمصار، توفي سنة: 45هـ / 665م. أنظر ترجمته في: الموسوعة الفقهية / 353.

(2) س: «الصحّة».

(3) النّساء / 95.

(4) عمر بن قيس، وقيل اسمه عبد الله، واسم أمه عاتكة، أسلم بمكة، وهاجر إلى المدينة وكان يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلّم بالمدينة مع بلال، توفي بالمدينة. أنظر: ابن الجوزي، صفوة الصّفوة، ط: 1، دار الجيل، بيروت، 1992، 1 / 245 — 246.

(5) النّساء / 95.

(6) البخاري، صحيح البخاري، 6 / 184.

(7) الأكتاف والأضلاع: وهي عظام أكتاف الإبل والغنم وأضلاعها. أنظر: عبد الستار الحلوجي، المخطوط العربي، ط: 2، مكتبة مصباح، المملكة العربية السعودية، 1989 / 21.

(8) الحجارة البيض الرّقاق. أنظر: عبد الستار الحلوجي، م.س / 21.

(9) يروي البخاري أنّ زيد بن ثابت حين كلّفه أبو بكر بجمع القرآن، مضى يجمعه من: «العسب واللّخاف وصدور الرجال». أنظر: البخاري، صحيح البخاري، 6 / 183.

(10) ع: - «الخليفةان بجمع القرآن أمر لا يحتاج إلى استدلال، ولا ارتياد في أنّهم لا يكونوا يتحامون من الأكتاف ما».

(11) المدوّنة، 1 / 543.

(12) يس / 79.

(13) س: «تناولته».

وقياسه عليه على القول بنجاسته من قياس أخرى، ولا يخفى عليك تقريره في مسائل المذهب ما يدلُّ على إلغاء ما يُحتمل أن يكون مثل عظام ذبائحهم، وأنَّ جَمِيعُهَا مَحْمُولٌ عَلَى الطَّهَارَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، قال في باب جامع لمعان مُختلفة من كتاب الجهاد من النوادر⁽¹⁾ قال سحنون: وللجريح مداواة جُرْحِهِ بعظم الأنعام إن كان ذَكِيًّا، ولا يداويه بِخمر، ولا بعظم إنسان، أو عظم خنزير، أو ميتة، أو روث، وما لا يَحِلُّ أَكْلُهُ، وإذا وجد عظمًا بَالِيًّا، ولا يدري عظم شاة هو، أو عظم إنسان، أو خنزير فلا بأس به، إِلَّا أن يكون معترك عُرف بكثرة عظام النَّاسِ، أو موضع عُرف بكثرة عظام الخنازير، فلا يصلح حتَّى يعرف العظام بعضها من بعض، وأمَّا جهله هل هو ذَكِّيٌّ أم لا، فهذا ليس عليه تركه، وهو على التذكية، وقد قيل: داوى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجهه يوم أحد بعظم بال. فاستعمال مثل هذا العظم مع⁽²⁾ احتمال نجاسته دليل على جواز الكاغيد الرُّومِي وإن احتمل كونه نجسًا، وأنه لا يترك الأصل الذي هو الطَّهَارَةُ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُتَيَقَّنِ لِلإحتمال، والله أعلم.

ومِمَّا يَنَاسِبُ مَا نَحْنُ فِيهِ وَيَقْوَى بِهِ الْإِسْتِدْلَالُ فِي مَسْأَلَتِنَا مَا ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ⁽³⁾ عَنِ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ⁽⁴⁾ عَرَّفَ بِهِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ يَتِيمًا فِي حِجْرِ أُمِّي، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا تَعْطِي لِلْمَعْلَمِ، وَكَانَ الْمَعْلَمُ قَدْ رَضِيَ مِنِّي أَنْ أَخْلِفَهُ إِذَا قَامَ، فَلَمَّا خَتَمْتُ الْقُرْآنَ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، وَكُنْتُ أَجَالِسُ الْعُلَمَاءَ فَأَحْفَظُ⁽⁵⁾ الْحَدِيثَ وَالْمَسْأَلَةَ، وَكَانَ مِثْلُنَا بِمَكَّةَ فِي شَعْبِ الْحَيْفِ، فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْعِظَمِ يُلَوِّحُ فَاكْتُبُ فِيهِ الْحَدِيثَ وَالْمَسْأَلَةَ، وَكَانَتْ لِي جِرَّةٌ عَظِيمَةٌ فَإِذَا امْتَلَأَ الْعِظَمُ طَرَحْتَهُ فِي الْجِرَّةِ. وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ⁽⁶⁾: طَلَبْتُ هَذَا الْأَمْرَ عَنْ خَفَّةِ ذَاتِ يَدٍ، كُنْتُ أَجَالِسُ النَّاسَ وَأَتَحْفَظُ، ثُمَّ اشْتَهَيْهِ أَنْ أَدُونَ، وَكَانَ مِثْلُنَا بِمَكَّةَ بِقَرَبِ شَعْبِ الْحَيْفِ، فَكُنْتُ أَجْمَعُ الْعِظَامَ وَالْأَكْتافَ فَأَكْتُبُ فِيهَا، حَتَّى امْتَلَأَ فِي دَارِي مِنْ ذَلِكَ كَيْسَانٌ.

(1) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 4 / 378.

(2) ع: «مثل».

(3) أبو نعيم، الحلية، مج: 5، 9 / 73.

(4) أ: «حين».

(5) ع: «أكتب».

(6) أبو نعيم، الحلية، مج: 5، 9 / 73.

قلت⁽¹⁾: ورأيتُ فيما رويتُ من بعض الأحاديث العوالي الثمانية، أن بعض رَوَاتِهَا كان اجتاز⁽³⁾ بِمَحَدِّثٍ وهو يُملِي شيئاً منها على أصحابه، فلم يجد المجتاز ما يكتب فيه، فأخذ نَعْلَهُ وجعل يكتب فيه الأحاديث.

وأما الاستدلال بالخصوص الثاني من النصوص، وهو أقرب نص ظفرتُ به إلى عين المسألة، ما نقل الشيخ أبو مُحَمَّد⁽³⁾ من كتاب الجهاد⁽⁴⁾ في باب ترجمته فيما يجوز أن ينصرف به معه ولا تدخله المغنم إلى آخر الترجمة. قال فيه بعد أن ذكر ما يصنع بما وجد في أرض العدو من كتب الفقه، ومن العتبية روى عيسى⁽⁵⁾ عن ابن القاسم ونحوه في كتاب بن المَوَاز⁽⁶⁾ عنه: وما وجد من كتبهم فليمحُ ويبيع الورق.

قلتُ: فأما محوها فلائها لا تُعرف حقيقة ما فيها، إن لم يكن باطلاً محضاً، فيكون أمره بِمحوها نظير ما وقع في جامع العتبية، وقال بن رشد أنه تكلم عليه في كتاب الحج أيضاً من قول مالك: لَمَّا سُئِلَ عن القاضي الذي رفعت إليه كُتُب⁽⁷⁾ قديمة ملبسة فأمر بِاتلافها، وقيل لِمالك: أترى ذلك صواباً من فعله؟ فقال: أراه صواباً. وقد حرق عثمان المصاحف، فإن ظاهر استدلال مالك على جوابه أنه كتب فيها باطل ولذا قال: ملبسة. ويؤيده أيضاً⁽⁸⁾ قوله: قديمة.

(1) ر: - « قلت ».

(2) ر: « اختار ».

(3) أبو مُحَمَّد زكي الدِّين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، سَمِعَ من ابن الحاجب وغيره، توفي سنة: 656هـ — / 1258م. أنظر ترجمته في: السبكي، م.س، 8 / 259.

(4) قال أبو مُحَمَّد: « فيما يجوز أن ينصرف به معه، ولا يدخل في المغنم، وما يدخل فيها ممّا يصنع، أو ممّا لا يصنع، ومن الحيوان والكلب وغيره، وكتب الفقه هل تقسم؟ وفي كتب العدو، وما يوجد في قبورهم، وفيمن كسب من صنعة يده مالا من أرض العدو ». أنظر: ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 3 / 209.

(5) أبو مُحَمَّد عيسى بن دينار بن وهب القرطبي، سَمِعَ من ابن القاسم وصحبه، وأخذ عنه ابنه أبان وغيره، تولى قضاء طليطلة، له عشرون كتاباً في سماع ابن القاسم، وكتاب الهدية، توفي سنة: 212هـ / 827م. أنظر ترجمته في: الشيرازي، م.س / 61. عيَّاض، ترتيب المدارك، 2 / 16. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 10 / 439.

(6) أبو عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني المالكي المعروف بابن المَوَاز، ولد في رجب من سنة: 180هـ — / 796م، أخذ عن أصبغ بن الفرّج وعبد الله بن عبد الحكم، توفي بدمشق في ذي القعدة من سنة: 269هـ / 882م، من تصانيفه: مصنف في الفقه. أنظر ترجمته في: الشيرازي، م.س / 154. عيَّاض، ترتيب المدارك، 3 / 72. الياضي، م.س، 2 / 194.

(7) ع: - « كُتِب ».

(8) س: - « أيضاً ».

حتَّى كأنَّها من علم الأوائل من الحكماء والفلاسفة التي هي على خلاف السنن، هذا وإن كان ابن رشد فسّر هذه الكتب بالرُسوم التي بأيدي الخصمين فيما يوقع اللبس للقاضي في أحكامه، فلذا أمر بإحراقها، وأمر الخصمين باستئناف الخصومة، ليقُلَّ شأنهم⁽¹⁾ كما هو شأن القضاة في هذا، وهذا وإن كان تفسيراً بعيداً من لفظ العُتبية، إلا أنه أيضاً غير خارج ممّا نحن فيه، فإن تلك الرُسوم لمّا كانت تؤدّي إلى الوقوع في الباطل أتلفت، ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾⁽²⁾.

ولمّا تقرّرت أمّهات المصاحف المرجوع إليها، كان ما عداها ممّا يشتمل على القراءات الشاذّة قد يوقع في اللبس، فأمر عثمان رضي الله عنه بإحراقها مُحافِظةً على الدّين، فكذا هو القاضي على ما فهمنا، وكذا ما يوجد في كتب أهل الكفر وهذا ظاهر.

وأما إجازته بيع الورق الرُّومي⁽³⁾، فدليل على جواز النّسخ فيه، إذ لا فائدة له إلاّ ذلك، أو هي⁽⁴⁾ أكبر فوائده إذ غيرها بالنّسبة إليها قد لا تكاد توجد، وقوة الكلام وسياقه يدلّان على الرّق لو لم يكن مكتوباً لجاز الكتُب فيه، إذ لذلك يُباع كما قرّرنا، وإذا جاز النّسخ في رقّهم جاز في ورقّهم.

فإن قلت: إنّما أجاز بيعه بعد أن أمر بمحوه، ومحوه هو غسله، ولا شكّ أنه يكتب فيه بعد غسله لتطهيره بالغسل، وحينئذٍ يفارق الرّق الورق، فيكتب في الرّق بعد غسله لإمكان ذلك فيه، ولا يكتب في الورق إذ لا يُمكن غسله لإفساده به.

قلت: لا نسلم أنّ المحو هو الغسل المطهّر أو يستلزمه، لأنه إنّما أمره بمحوه لإزالة الباطل كما قرّرنا، وتلك الإزالة أعمُّ من أن تكون بالغسل بالماء المطلق المعترّ في إزالة التّجاسات على مشهور مذهب مالك، أو بغير المطلق من المياه المضافة الطّاهرة، أو بغير الماء كالخلّ وغيره، وبالبشر، أو بما يُمكن أن يُمحي⁽⁵⁾ به، ولو كان ذلك لنجاسته كما أمر بمحوها بل بغسلها للتّطهير.

(1) ع: «شغبهم».

(2) الإسراء / 81.

(3) ر: - «الرُّومي».

(4) س: «هو».

(5) أ: «يُمحو».

فإن قلت: سلّمنا أن المحو لا يستلزم التطهير لما ذكرت، لكن إنّا أمر بمحوها ليصح⁽¹⁾ بيعها فينتفع بها لغير الكتب، ولا يصح بيعها إلّا بعد محو ما فيها، إذ لو بيعت قبل المحو لبطل البيع، لأن الصفقة⁽²⁾ حينئذ تكون قد جمعت حلالاً وحراماً، أمّا الحلال فبالرق، وأمّا الحرام فالباطل المكتوب فيه، لأنّ فيه الكفر قطعاً أو ظناً غالباً، فتكون كسلعة وخمر بلا شك، ومشهور / 12 ظ / مذهب مالك فسخ البيع في الحلال والحرام، ولا يمضي الحلال ويُرَدُّ الحرام، وإذا بطل بيع الأمة بشرط، كونها معينة لكون⁽³⁾ بعض الصفقة، وهو⁽⁴⁾ الغنى مُحَرَّم باطل، فبطلان هذا أظهر، لأنّ من شرط المبيع أن يكون منتفعاً به شرعاً.

قلت: قد بينّا أن الرّق جل منفعته أو كلّها، الكتب فيه لا يسمّى الذي يكون كرّاريس قد نسخت فيها الكتب، فإنّها لا تصلح لشيء إلّا لذلك، فلو صحّ ما قاله السائل لكان لا يصحّ بيعه، إلّا لاستعماله في غير الكتب، واستعماله في غير الكتب لا يتصور، فيكون من بيع ما لا فائدة فيه، ومن شرط المبيع كما ذكر السائل أن يكون مُتَنَفِّعاً به، فدلّيله مغلوب عليه، ولو سلّم أنّ⁽⁵⁾ يتصور فيه منفعة أخرى، وغير الكتب وإن كانت يسيرة جداً قد لا يحتاج إليها، وقد سلّمت أنّ المحو إنّما هو صحّة البيع لتحصيل هذه المنفعة اليسيرة، لكان لا يجوز هذا البيع، حتّى يُبيّن عند البيع أنّ هذا الرّق غير طاهر فلا ينسخ فيه، لأنّ جُلّ ما يُشترى الرّق للنسخ فيه، فإن لم يُبيّن هذا كان غشاً، وأقلّ ما أن يدخل في قوله⁽⁶⁾: ولا يكتّم من أمر سلّته ما إذا ذكره كرهه المبتاع، أو كان ذكره له أنجس في الثمن. وهو حين قال في العتبية أنه يباع، لم يقل بعد أن يبيّن، والأصل عدم التقييد لا يقال، ويلزم أيضاً على تقدير تسليم أنّ المحو لا يستلزم التطهير أن لا يصحّ بيع هذا الرّق لأنه نجس، ومن شرط المبيع أن يكون طاهر، لأنّا نقول الطاهر الذي هو من شرط المبيع أن لا يكون نجس العين، وأمّا المنتجس كالثوب إذا تنجّس فبيعه صحيح، لكن

(1) أ: « ليصح ».

(2) الصفقة: في اللغة: عبارة عن ضرب اليد على اليد عند البيع، وتطلق على العقد نفسه. أنظر: التهانوي متمدّد بن علي (1158هـ / 1745م)، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 3 / 70. ابن منظور، م.س، 10 / 200.

(3) س: - « لكون ».

(4) س: « هي ».

(5) س: « أنه ».

(6) ابن رشد، البيان والتحصيل، 4 / 123.

يلزم البائع أن يُبين عند المبيع كونه نجسًا، لأنه مما تكرهه النفوس شرعًا وطبعًا، ولا يسمّى إن كان الثوب جديدًا يودّ في غسله إلى نقص من قيمته، وهذا الرّق بُني الكلام فيه على أنه متنجّس يطهر بالغسل، فبيعه يصحّ ويلزم البيان عند البيع كما ذكرنا، ولا يقال أيضًا يصحّ الاستدلال بجواز بيع هذا الرّق على جواز النسخ فيه بقياس الدلالة، بأن يقال لمّا جاز بيعه علم أنه يجوز النسخ فيه لأنّ البيع وجواز النسخ أثران للطّهارة ومعلولان لها، إذ لا يباع إلاّ طاهرٌ ولا ينسخ إلاّ في طاهر، فإذا ثبت جواز البيع وهو معلول للطّهارة ثبتت عليه⁽¹⁾، وهي الطّهارة معلولها الآخر، وهو جواز النسخ فيما يُباع، فيستدلّ بوجود أحد الأثرين على وجود⁽²⁾ مؤثّره، وبوجود المؤثّر على وجود الأثر الآخر، لأنّا نقول أيضًا: الطّهارة المشترطة في صحّة البيع أن لا يكون نجس العين كما قرّرنا، وهي غير المشترطة في صحّة النسخ، لأنّ هذه هي أن لا يكون متنجّسًا فافترقا، والغلط إنّما نشأ من اشتراط اللفظ.

(1) أ: «علته».

(2) ر: «جواز».

فإن قلت: هبّ ما ذكرت من نصّ العُتبية يدلُّ على جواز النسخ في رقّ الكفار، لكن لا يلزم منه جواز النسخ في رقّهم، ولو سلّمنا أن الجامع بينهما مناوله أيدي الكفار إياهما، لأنّ مقتضى القياس المنع⁽¹⁾ منهما جميعاً، كما قال اللّخمي وابن رشد في نسجهم ولباسهم لمناوله الكفار إياهما وهم لا يتوقّون النجاسة، لكن جاء النصّ بطهارة رقّهم، فيبقى الرّق على مقتضى القياس، والنصّ الذي جاء في الرّق هو قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾⁽²⁾، والمراد بطعامهم على ما فسّر طائفة من العلماء من أهل المذهب وغيرهم ذبائهم، والرّق جلد ما ذبحوه، والذكاة تعمل فيه وهو يؤكّل، وإذا جاز تناوله للأكل كان طاهراً، إذ النّجس

(1) المنع في اللغة: يقوم على ثلاثة حروف أصول هي: الميم والتّون والعين، وهي تدلّ على معنى واحد، وهو خلاف الإعطاء، قال ابن منظور: «المنع أن تحول بين الرّجل وبين الشّيء الذي يريده، وهو خلاف الإعطاء». أنظر: ابن منظور، م.س، 8 / 343.

وقال صاحب القاموس: «منعه يَمْنَعُه — بفتح نونهما — ضد أعطاه، فالمانع لغة: الحائل بين الشّيئين». أنظر: ابن فارس بن زكرياء أبو الحسين أحمد (ت 395هـ / 1004م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: 1، دار الجليل، بيروت، 1991، 5 / 278. الفيروزآبادي، م.س، 3 / 89. الفيومي، م.س، 2 / 897.

أمّا في الإصطلاح: هو ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود، ولا عدم لذاته. فالأوّل: احتراز من السّبب، لأنّه يلزم من وجوده الوجود، والثّاني: احتراز من الشّروط، لأنّه يلزم من عدمه العدم، والثّالث: احتراز من مقارنة المانع لوجود سبب آخر، فإنّه يلزم الوجود لا لعدم المانع، بل لوجود السّبب الآخر، كالمرتدّ القاتل لولده، فإنّه يقتل بالردة، وإن لم يقتل قصاصاً، لأنّ المانع لأحد السببين فقط. أنظر: الأمدى علي بن مُحمّد (ت 631هـ / 1233م)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: الجميلي سيد، ط: 2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986، 1 / 112. القرافي شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن إدريس (ت 648هـ / 1250م)، شرح تنقيح الفصول في اختصار المَحْصول في الأصول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، 71 / 204. الطوفي نجم الدّين (ت 716هـ / 1317م)، شرح مُختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن مُحمّد المُحسن التركي، ط: 2، مؤسّسة الرسالة ناشرون، مصر، 1998، 1 / 436. السّبكي علي بن عبد الكافي (ت 756هـ / 1355م)، الإبهاج في شرح المنهاج، تعليق: مجموعة من العلماء، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984، 1 / 206. الرهوني أبو زكرياء يحيى بن موسى (ت 773هـ / 1371م)، ثُحفة المسؤول في شرح مُختصر منتهى السُّؤل، دراسة وتحقيق: عبد الهادي بن الحسين شبيلي، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2002، 2 / 93. حلولو أحمد بن عبد الرحمن (ت 898هـ / 1492م)، الضّياء اللامع شرح جامع الجوامع، تحقيق: عبد الكريم النملة، ط: 2، مكتبة الرُّشد، الرياض — السعودية، 1999، 1 / 209. الشوكاني مُحمّد بن علي (ت 1255هـ / 1839م)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، دار الطباعة المنيرية، مصر، د.ت / 6. ابن بدران عبد القادر الدّمشقي، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تحقيق وتعليق: الرشيدي حلمي بن مُحمّد بن إسماعيل، ط: 1، دار العقيدة للتراث، الإسكندرية، القاهرة، 2001 / 99.

(2) المائدة / 5.

حرام، وإذا كان طاهراً جاز النسخ فيه، ولا كذلك الكاغيد فيه فإنه ليس من طعامهم أن⁽¹⁾ نقول: الرّق إنما جاز تناوله⁽²⁾ لكونه⁽³⁾ من ذبائهم، فلا قياس عليه الكاغيد لوجود الفارق، وهو النص في الطعام دون غيره، وهذا هو المانع من أن يقاس في هذا الباب النسخ في الورق على أكل طعامهم، بجامع أن الطعام ممّا تناولته أيديهم لأنّ الطعام خرج عن القياس بالنص، ولم يعتبر فيه طهارة من غيرها.

قلت: بعد تسليم أن المراد بطعام أهل الكتاب ذبائهم، وأنّ الرّق⁽⁴⁾ من ذلك ممّا ذكرت، لكن قولك أولاً، فإذا جاز أكله لطهارته جاز النسخ فيه، لذلك نوع من القياس، فإن كنت أوردت النصّ للوقوف على ما ورد فيه خاصّة، فاقصر على الأكل وإن فتحت باب القياس فقست النسخ الذي لم يذكر في النص على الأكل الوارد فيه⁽⁵⁾، فقس النسخ في الورق على النسخ في الرّق، ولا يمنع من ذلك كونه فرعاً، فلا يقاس عليه لجواز القياس على الفرع كما قدّمنا من الخلاف فيه، ومسألتنا⁽⁶⁾ لا تخرج عن الخلاف، أو قس النسخ في ورقهم على أكل طعامهم بجامع تحفظهم من النجاسة فيما تناولوه من النوعين، بل تحفظهم على الورق أقوى، فيكون قياسه على الطعام من قياس أخرى، وإنّما كان أقوى لأنّ من طعامهم الخمر ولا يتوقّون⁽⁷⁾ منه في أطعمتهم، ويتوقّون⁽⁸⁾ ذلك في الورق لئلاّ يفسد لهم كما مرّ على أنّ النصّ الوارد في العتبية في شأن الرّق، وليس هو مختصاً بأهل الكتاب بل جميع الكفار من المجوس وغيرهم، إذا غنم المسلمون بلادهم ووجدوا فيه الرّق، حكمه ما ذكروا على أنّ بعض أهل الكتاب يستحلّون الميتة كالتصاري، وأكثر الجهاد في ذلك الوقت إنّما هو معهم.

(1) ع: « واستعماله في غير الكتب لا يتصور، فيكون من بيع ما لا فائدة فيه (...) أن نقول الرّق » سقط بمقدار ورقة.

(2) ر: + « للأكل ».

(3) ر: « لأثّه ».

(4) س: « الورق ».

(5) أ: - « فيه ».

(6) ع: « ومسألته ».

(7) س: « يتقون ».

(8) س: « يتقون ».

فإن قلت: هب⁽¹⁾ كلامه باعتبار جميع الكفار، وأنَّ رِقَّ جُلَّهم⁽²⁾ من بعض الميتة، لكنَّ جلد الميتة إذا دُبِغ طهُر بالدِّبَاغ فيستعمل، والكاغيد ليس كذلك. قلتُ: أمّا على مشهور مذهب مالك⁽³⁾: فطهارة جلد الميتة بالدِّبَاغ⁽⁴⁾ طهارة مفيدة باستعماله في اليابسات والماء وحده، ولا يباع⁽⁵⁾ ولا يصلّى به ولا عليه. قال في كتاب الجعل والإجارة من المدوّنة⁽⁶⁾: ولا يواجر على الميتة بجلدها إذ لا يجوز بيعه وإن دبغ، ولا يصلّى عليه ولا يُلبس، وأمّا الإستقاء في جلود الميتة إذا دُبِغت، فإنّما كرّاه مالك في خاصّة نفسه ولم يُحرّمه، ولا بأس أن يغربل عليها ويجلس، وهذا وجه الإنتفاع الذي جاء في الحديث.

وقال في كتاب البيوع الفاسدة⁽⁷⁾: ولا يجوز بيع ميتة ولا جلدها وإن دبغ، ولا يواجر به على طرحها لأنّ ذلك بيع.

وفي كتاب القطع⁽⁸⁾ في السرقة شيء من هذا، فظهر أنّ المشهور منع بيع جلد الميتة، فما في العتبية لو دلّ على عموم طهارته لكان مخالفاً للمشهور وإن بينّا على القول بأنه بالدِّبَاغ طهارة مطلقة، صحّ دعوى العموم في نصّ العتبية، وصحّ قياس الكاغيد على الرّق بجامع أنّ كلّاً منهما مصنوع للكفار، ومِمّا تناولته أيديهم للكتّاب فيه، وأمّا اعتبار كون الرّق مطعوماً فلا يُقاس عليه غيره لخروجه بالنّص فيعيد، إذ ليس الغرض من الرّق الأكل قطعاً، فخرج عن كونه من طعامهم إلّا بالمُجاز البعيد الذي قرّر السائل قبل، ثمّ إن بنينا الكلام على عموم الرّق من كل كافر كان قياس الكاغيد عليه من باب قياس أخرى، فإن بعض الرّق من جلد الميتة، ومع ذلك شاعت الكتابة فيه لتهيئتهم إياهم / 13 و / لذلك، فلا نّ نسوغ في الكاغيد الذي هو طاهر بالأصل ومغسولاً للكافر، آخر أمره أخرى وأولى ومِمّا يدلّ على صحّة قياس الكاغيد على الرّق بجامع

(1) أ: + « أن ».

(2) ع: « بعضهم ».

(3) المدوّنة، 3 / 438.

(4) ع: - « فيستعمل والكاغيد ليس كذلك، قلتُ: أمّا على مشهور مذهب مالك فطهارة جلد الميتة بالدِّبَاغ ».

(5) ر: - « يباع ».

(6) المدوّنة، 3 / 438.

(7) م، ن، 3 / 199.

(8) ابن رشد، البيان والتحصيل، 16 / 238.

المنأولة وعدم اعتبار كون الرق طعاماً، أن طعام المأوس الذي لم ينص لنا على إباحة أكله إذا تحققنا أنه ليس بنأس، فإننا نأكله لطهارته كما⁽¹⁾ نرى⁽²⁾ في نصوص أهل المذهب الآن.

ومما يدل على عدم اجتناب كأغيدهم، وما ثبت في الأحاديث وفي السير وفي كتب الفقهاء، أن الكفار كانوا يكاتبون النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه بعده رضي الله عنهم، والتابعين بعدهم إلى زماننا هذا، ولولا الإطالة لذكرت من ذلك جملة، وما سمعنا أحداً كان يتوقى تناول⁽³⁾ كتابهم، كما يتوقى تناول النأس، والله تعالى⁽⁴⁾ أعلم.

وأما قوله: ثانياً: لا يقاس الكاغيد على الطعام لإخروج الطعام على القياس بالنص على إباحة أكله من غير نظر إلى نجاسته أو طهارته فليس كذلك، بل إنما يُباح لنا أكل طعامهم ما لم نرى فيهم نجاسة، وأما إن تحققنا نجاسته فإن أكله يُحرّم علينا ولو كان من طعام أهل الكتاب، وإن علمنا طهارته جاز أكله ولو كان من طعام المأوس، وكذلك غير الطعام أيضاً ما علمنا نجاسته اجتنابه من كل كأفر، وما علمنا طهارته⁽⁵⁾ استعمالناه⁽⁶⁾ من جميعهم أيضاً، فإذا جاز أكل طعامهم واستعمال ما تناولوه دائر، أن مع عدم تحقق نجاسته وجوداً وعدمًا، والدوران دليل⁽⁷⁾ غليظ⁽⁸⁾ المدار للدائر، فعدم تحقق النجاسة هو علة جواز أكل طعامهم وهي موجودة في كأغيدهم فيستعمل، أو تقول: جواز أكل طعامهم دائر مع غلبة ظن طهارته، نحسب استصحاب الأصل وجوداً وعدمًا إلى آخر ما ذكرنا الآن⁽⁹⁾، وهذه العبارة أولى، لأن الأولى يمكن الإعتراض عليها بأن عدم لا يعلّ به على المختار مطلقاً⁽¹⁰⁾ أو مضافاً، والدليل على ما قلناه من

(1) ع: - « كما ».

(2) ع: - « نرى ».

(3) ر: - « تناول ».

(4) أ: - « تعالى ».

(5) أ: + « جاز أكله ».

(6) أ: - « استعمالناه ».

(7) س: - « دليل ».

(8) ع: - « غليظ ».

(9) س: - « الآن ».

(10) ع: + « كان ».

اعتبار غلبة ظنّ الطّهارة في أكل طعامهم وفي استعمال ما تناولوه كل ذلك من كلام أهل المذهب منه ما تقدّم لابن رشد⁽¹⁾ في تحرير محلّ الخلاف في سؤره وما أدخل يده فيه. ومنه ما في كتاب الذبائح من التّوارد⁽²⁾ قال مالك: أحب إليّ غسل آنية النّصارى⁽³⁾ وإن تسألهم عمّا قرّبوا إليك من الطّعام أطيب هو، وأمّا القدرُ التي يطبخون فيها فأحبُّ⁽⁴⁾ إليّ أن تُغسل، وأمّا اللبن والزبد فإن كانت ءانيتهم نظيفة فكلّ، وإن شككتَ فدع. قال مُحمّد: ما لبس أهل الذّمة من خُفّاف وعملوا من القرب فلا خير فيه إلّا من بعد غسله، وما كان جديداً فلا بأس به من أهل الكتاب، ولا خير فيه من المجوس، لأنّ الغالب عليهم أكل الميتة إلّا ما أيقنت حاله، وأمّا غير المجوس فلا بأس به إلّا ما أيقنت حرامه. ومن المختصر⁽⁵⁾: ولا بأس بأكل طعام المجوس الذي ليست له ذكاة. وقال الأبهري⁽⁶⁾: وقد أكل الصّحابة رضي الله عنهم من طعامهم حين فتح⁽⁷⁾ الله بلادهم ممّا لا ذكاة فيه.

وفي كتاب الجهاد من التّوارد⁽⁸⁾ أيضاً قال سحنون: لا يؤكل في آنية أهل الكتاب حتّى تُغسل، وكرّه مالك⁽⁹⁾: أكل طعامهم وذبائحهم من غير تحریم، سحنون: ولا بأس بأكل ما وجد

(1) ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 33 — 34.

(2) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 3 / 271 — 272.

(3) س: « النصارى ».

(4) ع: « فأجاب ».

(5) خليل بن إسحاق المالكي (776هـ / 1374م)، مختصر خليل، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، ط: 1، دار

الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1995 / 214. ابن رشد، البيان والتحصيل، 3 / 366.

(6) أبو بكر مُحمّد بن عبد الله بن مُحمّد بن صالح التميمي الأبهري، ولد في أبهر سنة: 287هـ / 900م، وعاش ببغداد، انتهت إليه الرئاسة بين فقهاء المالكية في عصره، سَمِعَ من أبي بكر مُحمّد بن مُحمّد الباغندي وأبو القاسم البغوي ومُحمّد بن خُريم العقيلي وغيرهم، وعنه أبو بكر البرقاني وأحمد بن مُحمّد العتيقي والدارقطني وآخرون، توفي سنة: 395هـ / 1004م، من تصانيفه: شرح المختصر الكبير في الفقه لابن عبد الحكم، الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان، إجماع أهل المدينة، الرد على المزني في ثلاثين مسألة، كتاب فصل المدينة على مكة. أنظر ترجمته في: الصفدي صلاح الدين خليل أليك، الوافي بالوفيات، نشر: فرانز شتاينر بفسبادن، ط: 2، د.م، 1974، 3 / 308. ابن عبد البر، الاستذكار، 2 / 31. عياض، ترتيب المدارك، 2 / 466. الشيرازي، م.س / 167. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 5 / 462. ابن العماد، م.س، 3 / 85. ابن تغري بردي، م.س، 4 / 147.

(7) أ: « ملّكهم ».

(8) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 3 / 375.

(9) المدوّنة، 1 / 544 — 545.

فِي بِلَاد⁽¹⁾ الْحَرْبِ مِنْ ذَبَائِحِهِمْ وَخُبْزِهِمْ، وَلَا يُوْكَلُ مَا وَجَدَ بِأَرْضِ الْمَجُوسِ مِنَ اللَّحُومِ وَيُوْكَلُ خُبْزَهُمْ، وَكَرَّهُ مَالِك⁽²⁾: جُبْنَهُمْ مَرَّةً وَأَجَازَهُ مَرَّةً، وَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدِي، وَأَجَازَهُ بَنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ⁽³⁾، وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا⁽⁴⁾: إِنْ لَمْ تَأْكُلْهُ فَاعْطِهِ أَكْلَهُ. وَقَالَ بَنُ شِهَابٍ⁽⁵⁾: إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمَجُوسَ صَنَعُوهُ فَكُلْهُ. وَكَانَ بَنُ كِنَانَةَ⁽⁶⁾ لَا يُجِيزُ أَنْ يُوْكَلَ فِي بِلَدٍ⁽⁷⁾ الْمَجُوسِ مَا صَنَعُوهُ مِنْ طَعَامٍ فِي آنِيَتِهِمْ بِخِلَافِ نَحْوِ التَّمْرِ. وَمِنْ كِتَابِ آخِرٍ⁽⁸⁾ كَرَّهُ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ الْأَشْيَاءَ الْمَائِعَةَ مِنْ طَعَامِهِمْ وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِ بَنِ كِنَانَةَ، وَكَانَ بَنُ سِيرِينَ⁽⁹⁾ يَكْرَهُ فِي نَفْسِهِ الْجُبْنَ الرَّؤْمِيَّ، قَالَ سَحْنُونٌ: فِي قَلَالٍ أَوْ زَقَاقٍ كَانَ فِيهَا الْخَمْرُ فَعُغِّلَتْ فَلَمْ تَذْهَبِ الرَّائِحَةُ فَلَا يَضُرُّ وَلِيَنْتَفِعَ بِهَا. وَفِي مُخْتَصَرِ بَنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ⁽¹⁰⁾: أَمَّا الزَّقَاقُ فَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا. أَبُو مُحَمَّدٍ: يَرِيدُ زَقَاقَ الْخَمْرِ الَّتِي قَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، قَالَ: وَأَمَّا الْقَلَالُ فَيُطْبَخُ فِيهَا الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا، وَتُغْسَلُ وَيَنْتَفِعُ بِهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى فِي كِتَابِ بَنِ فَاتِحٍ مُسْتَوْعَبٍ.

(1) أ: « بِلَد ».

(2) المدوّنة، 1 / 544 – 545.

(3) زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ الْعَمْرِيُّ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرِهِمْ، وَعَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُمْ، تُوْفِيَ سَنَةَ: 136 هـ / 753 م. أَنْ تَرْجَمَتْهُ فِي: سِيزَكِينَ، تَارِيخُ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، مَج: 1، 3 / 22. الْبَخَارِيُّ، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ، 2 / 387. ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، 3 / 395 – 396. الذَّهَبِيُّ، تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ، 1 / 124. مُوسَوْعَةُ أَعْلَامِ الْمَغْرِبِ، 1 / 139.

(4) ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ، 3 / 375.

(5) م.ن، ص.ن.

(6) عَثْمَانُ بْنُ عِيْسَى بَنُ كِنَانَةَ الْمَدَنِيُّ، لَازِمُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَجَلَسَ فِي مَجْلِسِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، تُوْفِيَ سَنَةَ: 198 هـ / 813 م، وَقِيلَ سَنَةَ: 186 هـ / 802 م. أَنْظَرُ تَرْجَمَتْهُ فِي: عِيَّاضٍ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ، 1 / 292 – 293. الشَّيْرَازِيُّ، م.س / 146.

(7) س: « بِلَاد ».

(8) ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ، 3 / 375.

(9) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ الْأَنْصَارِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَلَدَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ: 33 هـ / 653 م، تَفَقَّهَ بِأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ، رَوَى عَنْهُ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الشَّعْبِيُّ وَقَتَادَةُ وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ وَغَيْرُهُمْ، يَنْسَبُ إِلَيْهِ كِتَابُ الرُّؤْيَا، تُوْفِيَ سَنَةَ: 110 هـ / 728 م. أَنْظَرُ تَرْجَمَتْهُ فِي: الذَّهَبِيِّ، سَيَرُ أَعْلَامِ الثُّبُلَاءِ، 4 / 606. ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، 9 / 190. الشَّيْرَازِيُّ، م.س / 88. النُّوَوِيُّ، م.س، 1 / 82. الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، تَارِيخُ بَغْدَادٍ، 5 / 331. الْمَوْسَوْعَةُ الْفَقْهِيَّةُ، 1 / 329.

(10) أ: « قَالَ ».

فهذه المسائل كما ترى دالة على أن أكل طعامهم ومناولة أمتعتهم دائرة مع غلبة ظن الطهارة، ولو تحققت النجاسة في شيء من ذلك عمل عليها، ولو تحققت الطهارة فكذلك، لكن الغالب على أهل الكتاب الطهارة إلا بدليل، والغالب على المجوس النجاسة إلا بدليل، وهي أيضاً مما يصح قياس كاغيدهم على رقيهم بجامع غلبة ظن الطهارة، بل لو قيل بصحة قياس الكاغيد على طعامهم بما دلت عليه هذه النصوص المذهبية، من أن العلة في إباحة تناول طعامهم وتناول ما تناولوه من غيره، هي غلبة ظن الطهارة في ذلك لما أبعد، والذي ضيق علينا مسالك النظر في هذه المسألة⁽¹⁾ التزامنا الاستدلال بمقتضى نصوص المذهب المالكي لما فهمته من غرض السائل في هذه المسألة، ولو أطلق لنا العنان بحيث يكون استنباط حكمها من الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، وعدم التقييد بمذهبه، لكان في ذلك أكثر بيان وأزيد إيضاحاً للحق، لكنني كما قال القائل:

وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشُد غزية أرشُد.

على أنه لم يخل استدلالنا من الإشارة إلى بعض الأصول من السنة كما مر، ونشر أيضاً إشارة جملية⁽²⁾ إلى بعض ما يمكن أن يراجع من الأحاديث في هذه المسألة، فمن ذلك ما في الموطأ وغيره من الصحاح من قول الصحابة رضي الله عنهم: «يا رسول الله إنه يأتينا ناس من أهل البادية بلحمان، لا ندري أسموا الله عليها؟ فقال صلى الله عليه وسلم: سُموا الله أنتم وكلوا»⁽³⁾. ولم يكن حولهم إلا أهل الأوثان، وما في الصحيحين من حديث عدي بن حاتم⁽⁴⁾ في الصيد، وما في صحيح مسلم من حديث أبي ثعلبة الخشني، وقوله: أنا بأرض قوم أهل كتاب. وما تقدم في البخاري⁽⁵⁾ من حديث عمر من بيت نصرانية، وفي غير البخاري من جرّة نصراني،

(1) س: «التزامنا الاستدلال بمقتضى نصوص المذهب المالكي لما فهمته من غرض السائل في هذه المسألة».

(2) س: - «حملية».

(3) القرافي، الذخيرة، 4 / 134.

(4) أبو طريف عدي بن حاتم بن عبد الله الطائي، توفي سنة: 66هـ أنظر ترجمته: أبي حاتم البستي، مشاهير علماء

الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، ط: 1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1987 / 75. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 99.

(5) البخاري، صحيح البخاري، 1 / 52.

وفي كتاب الأُطعمة من سُنن أبي داود⁽¹⁾ من حديث جابر⁽²⁾: « كُنَّا نَغْزُوا مع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم، فنصيبُ من آنية المشركين وأسقيتهم ونستمتع بها، فلا يعيب ذلك عليهم ». فظاهر هذا وإن لم تغسل إلاَّ أنَّ الخطَّابي⁽³⁾ وكذا بن العربي في كتاب العارضة⁽⁴⁾ قال: لا يُحتمل أن يكون قوله صَلَّى الله عليه وسلم في الحديث الآخر أغسلوها مفسر المُجمل هذا. وانظر كلام بن العربي في هذا المَحَلِّ في العارضة، وشيئاً من كلامه فيها في كتاب البيوع⁽⁵⁾، وانظر أيضاً في كتاب الجهاد⁽⁶⁾ في حديث أبي ثعلبة، وأمَّسُ من هذا لما نحن فيه كلامه في كتاب اللباس⁽⁷⁾ على حديث سلمان⁽⁸⁾: سئل رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم على السَّمن والجبن والخبز والفراء، فقال رسول الله صَلَّى الله عليه / 13 ظ / وسلم: « الحلال ما أحلَّ الله في كتابه، والحرام ما حرَّم الله في كتابه، وما سكَّت عنه فهو عفو ».

قلتُ: الفراء جَمع فروة، الثوب المعروف لأنه من جلود الضَّأن، وقد تكون من صناعة قوم لا يعرفون الذِّكَاة، وكذا الجبن لأنه قد يعقد بأنفِجة ما ليس بمذكِّي، وهذا موجب السُّؤال قال بن العربي⁽⁹⁾ رحمه الله: إذا أمر النَّبي صَلَّى الله عليه وسلم بأمر فلا خلاف في امتثاله، وإن اختلفوا في صفة الإمتثال، كما لا خلاف في اجتناب ما نهى عنه، وإن اختلفوا في صفة

(1) أبي داود، م.س، 3 / 363.

(2) أبو عبد الله، وقيل أبو عبد الرحمن، وقيل أبو مُحَمَّد، جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام (بالراء) بن عمرو بن سواد بن سَلِمة بن سعد بن علي بن أسد بن ساردة بن يزيد (بالطاء المثناة فوق) بن جشم بن الخزرج الأنصاري السلمي المدني، ولد سنة: 16 قبل الهجرة / 607م، روى عن أبي بكر، وعمر وعلي وأبي عبيدة وغيرهم، وروى عنه سعيد بن المسيَّب وعمرو بن دينار وأبو سلمة ومُحمَّد الباقر وغيرهم، توفي سنة: 78هـ / 697م. أنظر ترجمته في: النووي، م.س، 1 / 142. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 4 / 214. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 104.

(3) أحمد بن مُحمَّد بن إبراهيم البُستي أبو سليمان، توفي سنة: 388هـ / 993م. أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 278.

(4) ابن العربي، العارضة، 7 / 299.

(5) م.ن، 5 / 198.

(6) م.ن، 7 / 299.

(7) م.ن، ص.ن.

(8) س: « سليمان ».

(9) ابن العربي، العارضة، 7 / 229.

الإجتنب، وما سكت عنه فاختلف الناس فيه على أقوال أصولها قولان، أحدهما: أنه مباح، الثاني: أنه مَحْمُول على الشَّبه. وانظر تمام كلامه.

قلت: ويعني إذا حُمِل على الشَّبه جاء الخلاف الذي في المشابه، لكنَّ قوله صَلَّى الله عليه وسلم فهو عفو يقوِّي الإباحة، فإن قلت: بعض ما تقدَّم لك من الأقيسة في هذه المسألة لا يصحُّ لقياسك على مسألة السَّيف والخاتم الواقعتين في العُتبية⁽¹⁾، لأنَّها رخصتان، والقياس على الرُّخصة لا يصحُّ لخروجها عن سُنن القياس، ومن شرط الأصل المقيس عليه ألاَّ يكون معزولاً به عن سُنن القياس، هذا إن كان لك أن تقيس، وإلاَّ بغير المُجتهد يلزمه التَّقليد⁽²⁾، وإن كان عالمًا كما قال أبو عمرو بن الحاحب رحمه الله في مُختصره⁽³⁾ في الأصول، قال غيره وأنت مقلِّد، فكلامك وقياسك مردود عليك ابتداءً، وقد أشار في السُّؤال إلى شيء من هذا.

قلت: لم أبن الأمر في حكم الكاغيد المذكور على القياس حتَّى يرد على هذا الاعتراض، بل بَيَّتُ الأمر في حكمه حين استدلتُّ بالخصوص الأوَّل من النُّصوص على قضية⁽⁴⁾ مانعة خُلُو يسلمها كل أحد، وهي أنَّ الكاغيد الرُّومي لا يخلو أمره، إمَّا أن يلحق بما نسجه الكفار، فيتَّفَق أهل المذهب على طهارته، ويلحق بما لبسوه لِمناولتهم إيَّاه، فيختلط في نجاسته، إذ ليس الخلاف فيما لبسوه لذات كونه ثوبًا من غير اعتبار اللبس، وإلاَّ لزم أن يختلف أهل المذهب فيما نسجوه وهو باطل، وإنَّما اختلف فيه من حيث كونه ملبوسًا، وليست العلة الموجبة للاختلاف بما ظهر من دلالة المناسبة أو السَّير والتَّقسيم ولا المناولة والورق متناول فيختلف فيه، لا يقال هذا النوع من القياس فقد عدت إلى ما قرَّرت منه، لأنَّنا نقول: هذا النوع من القياس إنَّما هو لتمييز ما يدخل تحت كليَّات نُصوصهم من الجزئيات، كما فعلنا في الطَّريقة الأولى حين استدللنا بالنُّصوص العامَّة، وكقول ابن القاسم⁽⁵⁾: في قليل البول. وهذه النُّصوص الثَّانية إنَّما

(1) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 83.

(2) قال ابن السبكي: « هذه المسألة ناظرة فيما يتعلق كالمفتي باحثة عمَّن يجوز له الاستفتاء، ومن لا يجوز له، فنقول للمكلف حالات: الأولى أن يكون عاميًا صرفًا، لم يُحصَل شيئًا من العلوم التي يترقَّى بها إلى منازل المُجتهدين، فالجماهير على أنه يجوز لهم الاستفتاء، ويجب عليه التَّقليد في فروع الشريعة جميعًا، ولا ينفعه ما عنده من علوم لا تؤدِّي للإجتهد، وإن كانت عدد الحصى ». أنظر: ابن السبكي، الإنهاج في شرح المنهاج، 3 / 287.

(3) ابن الحاحب، جامع الأمَّهات / 297.

(4) أ: « الأفضية ».

(5) المدوَّنة، 1 / 29.

كانت خاصة باعتبار النصوص الأولى فإنَّها أعمُّ منها، ويطلق الخاص على ما خرج من شيع بوجه ما، وإلاَّ فهي عامة باعتبار ما⁽¹⁾ يدخل تحتها، وأمَّا ما ذكرنا لمسألتني⁽²⁾: السِّيف والخاتم. فليس على سبيل القياس عليهما واستخراج حكم الكاغيد منهما، بل على سبيل الشهادة، كما اعتبرناه الطَّرِيق المرجَّحة لما اخترناه من القول بطهارة الكاغيد⁽³⁾ المذكور على تقدير تسليم كونه من المختلف فيه، ومثل هذا القياس المقصود به الإستئناس لا إنشاء الحكم، سلَّمنا أنَّ المقصود به إنشاء الحكم، ولا نسلم⁽⁴⁾ أن حكم المسألتين رخصة، وهذا البحث يبنني على تحقيق معنى الرُّخصة وفيها نزاع كثير سلَّمنا، ولا نسلم امتناع القياس على الرخص لأنَّها مسألة اختلاف، وممَّن نقل الخلاف فيها الحافظ بن رشد في المقدِّمات⁽⁵⁾.

وأمَّا قوله⁽⁶⁾: هذا إن كان لك أن تقيس إلى آخره. فجوابه: أنَّ القياس الممتنع على المقلِّد هو الذي ينشأ به حكمًا في واقعة بالقياس على أصل ثابت بالكتاب والسُّنة والإجماع، فإنَّ هذا لا يكون إلاَّ للمجتهد المطلق، وأمَّا القياس الذي يستعمل في إخراج جزئية من نص كلية، أو في إلحاق مسألة بنظيرتها ممَّا نصَّ عليه⁽⁷⁾ المُجتهد بعد اطلاع المُقلِّد على ما أخذ إمامه فيها، أو المستعمل في ترجيح قول من أقوال الإمام في مسألة بقياسه على قوله في مسألة أخرى تُماثلها، ولم يختلف قوله فيها بعد اطلاعه على المدراك، فهذا وأشباهه من تخريج الأقوال في النظائر كما يفعله الأشياخ، لا يمتنع على المقلِّد، ومن هذه صفته من المقلِّدين⁽⁸⁾ على المُجتهد المقيّد، أنَّ المُجتهد في مذهب إمامه لم يصل إلى هذه الدرجة من المقلِّدين، فليس له أن يفتي بمذهب إمامه في واقعة، أو يقضي بقوله في نازلة، إلاَّ أن يقول فيما تحقَّق نقله في واقعة وقعت قال فيها الإمام كذا، ومتى تقع لنا قضية لا نشكُّ أنَّها مثل التي أفتى فيها الإمام من كل وجه⁽⁹⁾، فإنه ما

(1) ع: - « ما ».

(2) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 83.

(3) س: + « الرُّومي ».

(4) ر: « نعلم ».

(5) ابن رشد، المقدِّمات الممهِّدات / 22 — 23.

(6) ابن العربي، العارضة، 7 / 229.

(7) س: « عليها ».

(8) س، ع: « على المُجتهد المقلِّد، أنَّ المُجتهد في مذهب إمامه لم يصل إلى هذه الدرجة من المقلِّدين ».

(9) أ: « ناحية ».

من قضية عينية إلاَّ ويمكن أن يحتف بها من القرائن والأحوال ما يمكن أن يكون له اعتبار في مشروعية الحكم.

فإن قلت: والأمثال لا تخفى والكليات تناول الجزئيات، قلت: وهل الفضيلة والتفاوت الأعظم بين العلماء⁽¹⁾ إلاَّ في تمييز المثل من الخلاف، وفي التفطن لاندراج الجزئية تحت الكلية، وقد نصَّ على هذا بن عبد السلام في أوَّل كتاب الأقضية من شرحه لابن الحاجب، وأشار إلى مثال هذا ممَّا حكاه ابن سهل⁽²⁾ في أوَّل كتابه الأحكام وغير واحد، وأيضًا فإنَّ إلحاق المثل بمثله لا يكون إلاَّ بضرب من القياس، فلا بدَّ من القياس لكلِّ من المجتهد والمقلِّد، وإن اختلف مطلبهما به.

وعليك بهذا التحقيق في هذا المقام، فإنه من مظان مترلة الإقدام⁽³⁾، ولا يدرأ شغبًا عظيمًا يشوشُ به الجهال في هذا الزَّمان، ويَحَقِّرون ما عَظَّم الله من نور العلم والفهم، ويقولون ما لا يكون نصًّا في عين النَّازلة لا يقبل من المقلِّد، وما علم المسكين أن كل نازلة تُحْدِثُ اليوم ليست هي⁽⁴⁾ النَّازلة التي فيها أفتى الإمام قطعًا، وإنَّما البحث هل هي مثلها فتلحق بها بمقتضى⁽⁵⁾ فتواه أم لا؟ وإلحاق المثل بالمثل لا بدَّ فيه من القياس، وتحقيق الحق في هذه المسألة، وتبيين ما في مقتضى⁽⁶⁾ أخذها على الإجمال من المفاصد في الدين خارج عن غرضنا، ويستدعي تأليفًا مستقلًّا، وما أهمَّ الوضع فيه للحاجة إليه في هذا الزَّمان، ومن تأمل سيرَّ الأشياخ في فتاويهم من متقدِّمي القرويين والأندلسيين ومتأخريهم، بَانَ له صحَّة ما قلناه، والله الموفق للصَّواب بمَنِّه.

(1) أ: « الفقهاء ».

(2) س: - « ابن سهل ».

(3) س: - « الإقدام ».

(4) أ: + « عين ».

(5) س: - « بمقتضى ».

(6) أ: - « مقتضى ».

فإن قلت: قد قال بن شاش⁽¹⁾ في أول كتاب الأقضية من الجواهر⁽²⁾: لا تصلح تولية المقلد إلا من ضرورة. قال القاضي أبو بكر⁽³⁾: فيقضي حينئذ بفتوى مقلده بنص النازلة، قال⁽⁴⁾: فإن قاس على قوله، أو قال يحيى من هذا كذا فهو متعد⁽⁵⁾، وإليه أشار ابن الحاجب بقوله⁽⁶⁾: فإن لم يوجد مجتهد فمقلد فيلزمه المصير إلى قول مقلده. والمفتي في هذا كالقاضي، فإن الفتوى حكم على ما قال الأئمة، فإذا لا يفتي المقلد إلا بنص النازلة.

قلت: هذا الكلام الذي نقل عن بن شاش عن بن العربي لم أره بعد مطالعة عدة من تأليفه، لكن تأليفه كثيرة، وابن شاش رحمه الله عدل ثقة عارف.

والجواب أن نقول: مراد القاضي المقلد الذي ذكرناه، أخيراً أنه لم يصل إلى رتبة الذي فوقه، ويدل على هذا التفسير نقل غيره من الأئمة، فقال القاضي / 14 و / عياض رحمه الله في أول كتاب الأقضية من التنبهات: لا ينعقد لغير العالم تقديم مع وجود العالم المستحق، لكن رخص فيمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد إن عدم من بلغها، ومع كل حال فلا بد وأن يكون له علم ونباهة وفهم بما يتولاه، وإلا لم يصح له أمر.

وأبين من هذا قول ابن عبد السلام في شرحه لابن الحاجب: لا ينبغي أن يولى في زماننا هذا من المقلدين من ليس عنده قدرة على الترجيح بين الأقوال، فإن ذلك غير معدوم وإن كان قليلاً، وأما رتبة الاجتهاد في المغرب فمعدومة، وقال قبل هذا ينبغي أن يختار أعلم المقلدين ممن له فقه نفس، وقدرة على الترجيح بين أقاويل أهل مذهبه ويعلم منها ما هو أخرى على أصول

(1) أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم الدين محمد بن شاش بن نزار بن عشائر بن عبد الله بن محمد بن شاش الجذامي السعدي المصري من أهل دمياط، سمع من عبد الله بن بري النحوي، وعنه زكي الدين المنذري، توفي سنة: 610هـ / 613م، وقيل سنة: 616هـ / 1219م، من تصانيفه: الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة على ترتيب الوجيز، كرامات الأولياء. أنظر ترجمته في: ابن كثير، البداية والنهاية، 13 / 86. الذهبي سير أعلام النبلاء، 22 / 98. اليافعي، م.س، 4 / 35. ابن فرحون، م.س، 1 / 390. مخلوف، م.س، 165 / 1. الموسوعة الفقهية، 1 / 329. كحالة، معجم المؤلفين، 2 / 303.

(2) ابن شاش، م.س، 1 / 42.

(3) ابن العربي، العارضة، 6 / 68.

(4) م.ن، ص.ن.

(5) س: « وإليه أشار ابن الحاجب بقوله: فإن لم يوجد مجتهد فمقلد فيلزمه المصير إلى قول مقلده ».

(6) ابن الحاجب، جامع الأمهات / 297.

إمامه ممّا ليس كذلك، وأمّا إن⁽¹⁾ لم يكن بهذه المرتبة، فيظهر من كلام الشيوخ اختلاف بينهم هل تجوز توليته.

قلت: ومن باب الأوّل أن يُختار للفتوى من هو بهذه الصّفة، فإنّ نظر المفتي أعمّ من نظر القاضي، ثمّ الحجة في المسألة ما حرّر بن رشد في أجوبته كمّا سئل عنها فقال⁽²⁾: من يميّز عن العوام بالمحفوظ، والمفهوم أقسام.

قسم قلّد مذهب مالك وحفظ أقواله وأقوال أصحابه، ولم ينفعه⁽³⁾ في معانيها ولا ميّز صحيحها من سقيمها، فهذا لا تصحّ فتواه بما حفظ من قول إمام أو صاحب، إذ لا علم عنده بصحّة شيء من ذلك، ولا تصحّ الفتوى بمجرد التقليد من غير علم، ويصحّ له إن نزلت به نازلة ولم يجد من يستفتيه أن يعمل فيها بقول ممّا يحفظه، ويختار قول في المسألة الاختلافية، ويعلم من نزلت به نازلة ولم يجد من يستفتيه غيره بما حفظ فيها، ويتّزل ذلك الغير منزله هو.

قلت: يعني يُخيّر⁽⁴⁾ بما يحفظه خاصّة، لا أنه يحمله على قول يختاره، وهذا القسم والله أعلم هو الذي أراد بن العربي.

ثمّ قال بن رشد⁽⁵⁾: وقسم قلّد مالك وحفظ أقواله وأقوال أصحابه، وتفقه في معانيها، وعلم الصّحيح الجاري على أصوله من السّقيم الخارج عنها، إلّا أنه لم يبلغ درجة التحقيق بمعرفة قياس الفروع على الأصول، فهذا يفتي بما علم من قول مالك وأصحابه إن بانّت له صحّة⁽⁶⁾، كما يلزمه في خاصة نفسه، ولا يفتي بالاجتهاد فيما لم يعلم فيه نصّ لمالك وأصحابه إذ لم يبلغ ذلك.

قلت: ويعني بما لم يعلم فيه نصّاً لا بالخصوص ولا بالعموم، ولا يقول في نظير، وأمّا ما يدخل تحت عموم لفظ الإمام، أو يقيسه على قوله في نظير المسؤول⁽⁷⁾ عنه ممّا يكون من

(1) ع: « وفد نصّ على هذا ابن عبد السلام في أوّل كتاب الأقضية من شرحه لابن الحاجب، وأشار إلى مثال هذا ممّا حكاه ابن سهل [سقط بمقدار ورقة] وأمّا إن لم يكن بهذه المرتبة »

(2) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 3 / 1500.

(3) ع: « يتفقه ».

(4) س: « يُخيّر ».

(5) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 3 / 1501.

(6) س: « صحّة ».

(7) س: « المسؤول ».

مدرك الحكم فيهما واحد، فله أن يفتي بقوله بهذا الاعتبار، لأنه لم يخرج عن مذهب إمامه وهذا في كلامه هو رحمه الله موجود، فإنه كثيراً ما يقول: ويأتي على رسم كذا وعلى قول فلان في كذا وكذا⁽¹⁾، وللخمي رحمه الله في هذا اليد الطولى.

ثم قال بن رشد⁽²⁾: وقسم كالذي قبله، وزاد بمعرفة قياس الفروع وعلى الأصول العلم بأحكام القرآن والسنة، وما اتفق عليه الأمة وما اختلفوا فيه، وعنده من العلوم ما يحتاج إليه في الاجتهاد، فهذا هو الذي يفتي بالاجتهاد في الأدلة الشرعية.

ولسيدنا الإمام العلامة أوحّد زمانه أبي عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني، شيخ شيوخنا رحم الله جميعهم بمنه، كلام⁽³⁾ في هذه المسألة وتحقيق رأيت في جلّه طولاً، وكذا الإمام عز الدين بن عبد السلام الشافعي رحمه الله.

وبالجُملة لا بدّ من التفطن لمدراك الأحكام على اختلاف أنواعها، وحينئذ تصحّ الفتوى، وخرج من هذا الكلام كله جواب قول السائل عن المسألة⁽⁴⁾ في سؤاله: إنّما يقيس المجتهد لا المقلّد؟ وحاصله أنّ القياس لفظ مشترك بين ما يستخرج به حكم قضية ابتداءً على ما اقتضته الأدلة الشرعية من غير نظر، إلى قول قائل وبهذا هو المثبت للمجتهد المنفي عن المقلّد، ولم يستعمله في هذه المسألة، وما يستخرج به مثل الحكم الذي نصّ عليه إمام في واقعة لاستواء الواقعتين في المدرك، من غير أن يلتفت إلى ما تقتضيه الأدلة الشرعية من أصل، وهذا لا نسلم انتفاءه عن المقلّد، بل لا بدّ له منه، وأكثر فتاوي المقلّدين بقول من قلّدوه على هذا النهج، لكن لا ينبغي لهم القدوم على مثل هذا إلاّ بعد بذل الجهد في نص الإمام في الواقعة، وأمّا القياس المستعمل في تعيين الحكم للجزئيات الداخلة تحت⁽⁵⁾ الكلّيات، مثل ما سلّكنا في الطّريق الأوّل، فليس من القياس الذي اعتقده السائل في شيء، وإطلاق القياس على هذه الأقسام، إمّا بالاشتراك اللفظي أو بالتشكيك لاجتماعها في معنى كُليّ، وتفاوت طبقاتها في معنى ذلك الكلّي، وإذا عرفت هذا فلا يحسن⁽⁶⁾ إطلاق نفي القياس عن المقلّد.

(1) ع: - « وكذا ».

(2) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 3 / 1502.

(3) ع: - « كلام ».

(4) ر: - « المسألة ».

(5) أ، ع: + « نصوص ».

(6) أ: « يصحّ ».

وأما قول السائل هل ترك النسخ فيه من باب الفقه أو من باب الورع؟ فقد قررنا غير مرة أن منع من الفقهاء مناولة ما تناوله الكفار من هذا النوع، إنما هو على الكراهة لا على التحريم، ولذا لم نجد قولاً بإعادة الصلاة أبداً في حق المتوضئ بسؤر النصراني في شيء من صورته كما تقدم، وكذا في الصلاة بما لبسه الكفار، وإذا كان المنع على الكراهة فإن لم تنظر إلى ما عارض هذا المكروه من الضرورة إلى ارتكابه، كان تركه بمقتضى الفقه لتحصيل الثواب مع القصد إلى الترك، وبمقتضى الورع أخرى لرغبة الورع في الدرجات العالية، وتركه كثير من المباح فضلاً عن المكروه، وأما إن بنينا على طهارة هذا النوع وعلى القول بكراهته، ونظرنا إلى ما عارضه من الضرورة الداعية إلى استعماله، وإلى ما في استعماله من المصالح، فتركه حينئذٍ من باب الوسواس الذي يطرح ولا يلتفت إليه.

ونظير هذا السؤال في⁽¹⁾ الكاغيد المذكور ما سألت عنه فيه قبل السؤال بزمان قريب، بأن قيل هذا الكاغيد الرومي أنواع في بعض أنواعه صورة صليب، أو صورة غيره تكون تلك الصورة، فهي الغالب الذي يقاس به مقدار الورق فيرسم مثلها في الورق، إلا أنه يخفي على الناظرين، إلا من أمعن التأمل فيها فإنها تظهر له، قال: واستعماله للنسخ فيه ترفيع لما فيه التماثيل، ومذهب مالك: كراهة التماثيل، فيما لا يمتن كالأسرة، قال أيضاً: وكيف يكتب اسم الله فيما فيه شبه الصنم.

قلت: بل النسخ فيه أولى، لأن فيه إذهاباً لتلك الصورة، لأنه إذا كتب فيه لم تظهر بالكلية، وإنما تظهر إذا كان أبيض بعد الجهد بمقابلة المضيء بالورق ونحو ذلك، وهذا⁽²⁾ الذي أمر به الفقهاء، وتمحى الصور بما لا يمتن بالاستعمال، ويصير ما لا يمتن كما فعلت عائشة رضي الله عنها بالدرقود⁽³⁾ الذي جعلت منه⁽⁴⁾ نمرقتين⁽⁵⁾، وأما قوله: كيف يكتب اسم الله فيما فيه شبه الصنم، فهذا لا بعد فيه، بل هو الذي ينبغي أن يفعل أن يبدل الباطل بالحق ﴿بَلْ نَقْذِفُ

(1) أ: + « هذا ».

(2) ع: + « هو ».

(3) الدرّاق: ضرب من الترسّة، الواحدة درّاق، تتخذ من الجلود، غيره: الدرّاق الحجفة وهي ترس من جلود ليس فيه خشب

ولا عقب، والجمع: درّاق وأدراق ودرّاق. أنظر: ابن منظور، م.س، 2 / 971.

(4) ر، ع: - « منه ».

(5) التمرق والتمرققة والتمرققة (بالكسر): الوسادة، وقيل وسادة صغيرة، وربما سُموا: الطنفسة التي فوق الرّحل، والجمع:

نمارق. أنظر: ابن منظور، م.س، 6 / 721.

بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴿١﴾، وَلَمْ يَزَلِ الْمُسْلِمُونَ يَصْبِرُونَ كَنَائِسِ الْكُفَّارِ وَيَبْعُهُمْ إِذَا اسْتَفْتَحُوا بِلَادَهُمْ مَسَاجِدَ لِلصَّلَاةِ وَلِلذِّكْرِ، وَبِنَاءِ^(٢) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسْجِدِهِ الْمُعَظَّمِ فِي مَقْبَرَةِ الْمُشْرِكِينَ^(٣) أَصْلَ هَذَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَهُوَ الْمَسْئُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٤) مَنْ الزَّيْغِ وَالزَّلَلِ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَأَنْ يَخْتَمَ لَنَا بِمَا خَتَمَ بِهِ لِأَوْلِيَائِهِ، وَأَنْ يَحْشُرَنَا فِي زَمْرَةِ الْمُتَّبِعِينَ سُنَّةَ نَبِيِّنَا وَسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَزَمْرَةِ أَصْحَابِهِ وَأَصْفِيَائِهِ^(٥) بِمَنْنِهِ وَفَضْلِهِ.

وَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا تيسَّرَ مِنَ الْجَمْعِ فِي هَذِهِ الْعُجَالَةِ، سَمَّيْتُهُ: بِتَقْرِيرِ الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ الْمَعْلُومِ عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ فِي كَاغِيدِ الرُّومِ، جَعَلْتُهُ^(٦) تَعَالَى وَسَائِرَ مَا أَحَاوَلَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ خَالِصًا لَوَجْهِهِ بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ، قَالَ ذَلِكَ: وَكَتَبَهُ عُيَيْدٌ / 14 ظ / اللَّهُ الْمَشْفُوقُ مِنْ ذَنْبِهِ الرَّاجِي رَحْمَةَ رَبِّهِ وَعَفْوَهُ عَمَّا اقْتَرَفَهُ مِنْ سُوءِ كَسْبِهِ، مُحَمَّدٌ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ أَبِي بَكْرَ بْنِ مَرْزُوقِ الْعَجِيسِيِّ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَطَّفَ بِهِ بِمَنْنِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي الْيَوْمِ التَّاسِعِ مِنْ رَبِيعِ الثَّانِي عَامِ اثْنَيْ عَشَرَ وَثَمَانِ مِائَةً، عَرَّفَنَا اللَّهُ خَيْرَهَا وَكَفَانَا شَرَّهَا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

مَسْأَلَةٌ: لَمَّا تَحَدَّثُوا عَلَى زَوَالِ النَّجَاسَةِ وَنَقَلُوا مَا فِي حِكْمِهَا مِنَ الطُّرُقِ، قَالُوا: مِنْ صَلَّى بِالنَّجَسِ عَالِمًا مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا أَعَادَ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ: مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ مِثْلًا ثَوْبَ نَجَسٍ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَسَقَطَ مَكَانُهُ، أَوْ دَخَلَ الصَّلَاةَ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ نَجَسٍ نَاسِيًا، ثُمَّ ذَكَرَ فِيهَا أَنْ ثَوْبَهُ نَجَسٍ، وَنَسَبُوا هَذَا الْحُكْمَ بِالْإِعَادَةِ أَبَدًا لِلْمَدُونَةِ.

أَمَّا مَنْ صَلَّى مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا فَأَخَذُوهُ مِنْ قَوْلِهَا^(٧): وَمَنْ رَأَى فِي صَلَاتِهِ دَمًا يَسِيرًا فِي ثَوْبِهِ دُمٌ حَيْضٌ أَوْ غَيْرُهُ تَمَادَى وَلَمْ يَتَرَعَهُ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ نَزَعَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ^(٨) كَثِيرًا قَطَعَ

(١) الأنبياء / 18.

(٢) ع: « وَبَنَى ».

(٣) ع: - « الْمُشْرِكِينَ ».

(٤) ع: - « وَتَعَالَى ».

(٥) ع: + « الْمَعْلُوم ».

(٦) أ: + « اللَّهُ ».

(٧) المدونة، 1 / 128.

(٨) س: « كَانَتْ ».

ونزعه ولا يبيني، وابتدأ الفريضة بإقامة. ثُمَّ قال: فِي البول وما عطف عليه من النَّجاسة، ومن ذكر أنه فِي ثوبه أو رآه قطع كان وحده أو مأمومًا ويزترعه وبيتدئ الفريضة بإقامة. وقال⁽¹⁾: فِي القرحة إن نكأها سألت: فما خرج من هذه من دم أو غيره، فأصاب ثوبه أو جسده غسله، وإن كان فِي صلاة قطع، ولا يبيني إلَّا فِي الرَّعاف.

ووجه الاستدلال من هذه الألفاظ على الوجوب والإعادة أبدًا، مع الذكر أنه لَمَّا أمر بقطع الصَّلَاة لرؤيتها، والقطع بطلان، والبطلان يستلزم الإعادة أبدًا دلَّ على أنه صَلَّى بِهَا متعمَّدًا بطلت صلاته، ويعيد أبدًا، وهذا القول صريح فِي التلقين⁽²⁾.

قال شيخنا سيدي أبو عبد الله بن مرزوق: وفي دلالة المدونة على هذا القول عندي نظر، لاحتمال أن يكون أمره بالقطع ابتداءً، وإن لم يفعل وتمادى حتَّى فرغ من صلاته، احتمال أن لا يأمره إلَّا بالإعادة فِي الوقت خاصَّة لا أبدًا مراعاةً للقول الآخر، وله غير ما نظير على أن بعضهم قال اختلف الشُّيوخ فِي أمره فِي المدونة بالقطع، هل هو على الوجوب أو الإستحسان⁽³⁾، ومِمَّن نقل أن ذلك استحسان بن بطَّال واللَّحْمي، ويؤيِّد هذا التَّأويل الذي حَمَلنا عليه المدونة، قول بن

(1) المدونة، 1 / 126.

(2) القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (ت 422هـ / 1030م)، التلقين فِي الفقه المالكي، دار الفكر، بيروت، 1995، 1 / 466.

(3) الإستحسان عند علماء الأصول: تقدّم قياس خفي على قياس جلي بناء على دليل، وهو الإستحسان الذي اشتهر به الحنفية. أو: استثناء مسألة جزئية من أصل كَلِّي أو قاعدة عامّة بناء على دليل خاص يقتضي ذلك، وهو الإستحسان الذي عرف به المالكية. أنظر: ابن إسحاق أبو علي أحمد بن مُحمَّد الحنفي، أصول السَّرْحسي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1982، 2 / 199. ابن جزّي أبو القاسم مُحمَّد بن أحمد الغرناطي (ت 741هـ / 1340م)، تقريب الوصول إلَى علم الأصول، دراسة وتَحْقِيق: مُحمَّد المختار بن الشَّيْخ مُحمَّد الأمين الشَّنْقِيطِي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1993 / 399. الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 474هـ / 1081م)، إحكام الفصول فِي أحكام الأصول، تَحْقِيق: الجُبُوري عبد الله مُحمَّد، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، 1989 / 564.

رشد⁽¹⁾ في أول الأجوبة: أن قول أشهب في رواية البرقي⁽²⁾ عنه: الإعادة في الوقت مع العمد والسّهو. وهو ظاهر ما في المدونة في مسألة المحاجم⁽³⁾.

قال شيخنا: ونصّها مالك، ويغسلها المحتجم موضع المحاجم، قال يحيى بن سعيد⁽⁴⁾: وكذلك العرق يُقَطَّعُ مالك⁽⁵⁾، ولا يُجزىء مسحها، فإن مسحها وصلى أعاد في الوقت بعد أن يغسلها، قولها وظاهرها إن ترك الغسل إنّما هو مع العمد، لا يقال إنّما يعيد هذا في الوقت لأنه غير قادر على الغسل خوف تأذيه بالماء، لأننا نقول: إنّما أمره بالغسل هنا بعد البرد كذا قيل، نعم يقال لا دليل في المسألة، المحاجم على ما ذكر بن رشد لتفسيرها بالسّهو، على ما ذكر بن يونس، أو لأنه دم لم يتمحّض كثرته، لأنّ مساحته وإن كانت منتشرة، إلّا أنه في نفسه فوق اليسير المغتفر⁽⁶⁾، فلما أشكل أمره قال: يعيد في الوقت. أو مراعاة لمن يقول: يكفي مسح المحاجم عن غسلها. أو لمن يقول: يكفي في إزالة النجاسة إذهاب العين. أو غير هذا من الاحتمالات، ولذا قال بن حبيب: لا يعيد. مع أن أصله إعادة العمد أشد⁽⁷⁾.

وأما بطلان الصلّة بسقوط النجاسة على المصلي فقال الباجي⁽⁸⁾: ومن ألقي عليه ثوب نجس في صلاة فسقط عنه مكانه، قال سحنون: أرى أن يتدبّر صلاته. وهذا مبني على رواية

(1) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 1 / 140 — 142.

(2) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحليم بن أبي زرعة البرقي، روى عن أشهب وأصبغ وغيرهما، وعنه أبو داود والنسائي وأبو حاتم الرازي والخشني ومطرف، توفي سنة: 249هـ / 863م، من تصانيفه: إختصار مختصر ابن الحكم، كتاب التاريخ، كتاب الطبقات، كتاب في رجال الموطأ. أنظر ترجمته في: عياض، ترتيب المدارك، 2 / 83. الذهبي، تذكرة الحفاظ، 2 / 569. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 9 / 263.

(3) قال مالك: « وإن مسح موضع المحاجم، ثم صلى ولم يغسل، أنه يعيد ما دام في الوقت ». أنظر: المدونة، 1 / 126.

(4) أبو أيوب يحيى بن سعيد بن أبان الأموي، ولد حوالي سنة: 114هـ / 732م، روى عن هشام بن عروة ومحمد بن إسحاق وغيرهما، توفي سنة: 194هـ / 809م، من تصانيفه: كتاب المغازي. أنظر ترجمته في: ابن سعد، م.س، 6 /

398. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 13 / 132 — 134. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 11 / 213 —

214. سيزكين، تاريخ التراث العربي، 2 / 97.

(5) المدونة، 1 / 126.

(6) س: + « ودون الكثير المعتبر ».

(7) س: + « أبداً ».

(8) الباجي، المنتقى، 1 / 42.

بن القاسم. فأما على رواية بن الفرّج⁽¹⁾ فإنه يتمادى على صلاته، ونقل هذا الفرع أيضاً عن سحنون في التّوادر⁽²⁾، قال شيخنا⁽³⁾ بن مرزوق ولعلّ قول سحنون أرى على سبيل الإستحسان، كما تأوّل بعضهم على المدوّنة بل هذه المسألة أخف، وأمّا بطلانها بذكر النّجاسة فيها فقد تقدّم في نصّ المدوّنة في ذلك، وذلك قوله⁽⁴⁾: «ومن رأى في صلاته دمًا يسيرًا إلى آخره⁽⁵⁾». وظاهرها وظاهر مُختصر⁽⁶⁾ خليل⁽⁷⁾: أن يتيقّن تذكّرها فيها بطل، ولو نسي بعد الذّكر وتمادى. قال شيخنا المذكور: ولقائل أن يقول ظاهر المدوّنة إنّما يدلّ على قطع الصّلاة لذكر النّجاسة فيها خاصّة، ولا يدلّ على البطلان، كما ذكر خليل في مُختصره من قوله، وسقوطها في صلاة مبطل كذكرها فيه، لأنّنا إن بنينا على أن أمره بالقطع على سبيل الإستحسان كما ذكر اللّخمي، فواضح عدم دلّالته على البطلان، وإن كان على الوجوب كما رأوا غيره، وقد يظهر ذلك من فهم الباجي، فقد قدّمنا ما في ذلك من احتمال أنه قد يرى ذلك ابتداءً، فإن لم يفعل لم تبطل، لا سيّما إن كان يرى أنّ زوالها واجب غير شرط، نعم⁽⁸⁾ ما ذكره خليل في مُختصره، إنّما هو منقول عن بن حبيب، قال اللّخمي: وقال بن حبيب: وإذا أبصر النّجاسة في ثوبه فلمّا همّ بالانصراف نسي⁽⁹⁾ فأتّم الصّلاة، فإنه يعيد وإن ذهب الوقت، لأنه حين أبصرها

(1) أبو عبد الله أصبغ بن الفرّج بن سعيد بن نافع المصري، روى عن ابن القاسم وأشهب وابن وهب، وروى عنه البخاري وأبو حاتم الرّازي، توفي سنة: 225هـ / 936م، من تصانيفه: كتاب الأصول، تفسير حديث الموطّأ، كتاب سماع ابن القاسم، كتاب المزارعة، كتاب القضاء. أنظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، 2 / 36. عياض، ترتيب المدارك، 1 / 561. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1 / 361.

(2) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 87.

(3) أ: + «الإمام».

(4) المدوّنة، 1 / 128.

(5) س: «آخرها».

(6) ع: - «ابتدأ الفريضة بإقامة، وقال في القرحة إن نكأها سالت فما خرج من هذه من دم أو غيره فأصاب ثوبه (...) وظاهرها وظاهر مُختصر «سقط بمقدار نصف ورقة».

(7) أبو المؤدّة ضياء الدّين خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المالكي الكردي الجندي، أخذ عن ابن الحاج صاحب المدخل والثّوفاي وغيرهما، وعنه بهرام والبساطي وشمس الدّين الغماري وغيرهم، توفي سنة: 776هـ / 1374م، من تصانيفه: التوضيح شرح جامع الأمهات لابن الحاجب، المختصر الفقهي المشهور، شرح المدوّنة. أنظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 2 / 86. ابن فرحون، م.س، 1 / 312. السيوطي، حُسن المُحاضرة، 1 / 397.

(8) ع: - «نعم».

(9) س: «فنسي».

انتفضت صلاته، وكذلك إذا ذكرها بعد الفراغ وقبل خروج الوقت ثم نسي الإعادة حتى خرج الوقت أنه يعيد، وكلا القولين يعيد لأن القطع إذا ذكر وهو فيها وهو قادر على طرح الثوب استحسان، وقد قال مالك بخلعه ويمضي، وكذلك الإعادة في الوقت إذا ذكرها بعد الفراغ استحسان، وزاد في النوادر⁽¹⁾ عن ابن حبيب أنه قال: وقاله مطرف وابن الماجشون وروياه عن مالك، وقال بن القاسم: لا يعيد في ذلك كله⁽²⁾، إلا ما كان في وقته، وقاله سحنون وابن المواز. فبأن ما ذكره خليل في مختصره من بطلانها، أن ذكر فيها ثم تمادى نسيان، إنما هو على قول بن حبيب، وما حكى عن مطرف وابن الماجشون، لا على قول بن القاسم، وكذلك البطلان إن صلى بها متعمداً ليس بصريح من قول بن القاسم، لا في المدونة ولا في غيرها، وإنما هو لابن حبيب، قال في النوادر⁽³⁾ ومن الواضحة قال: ومن صلى بثوب نجس عامداً أعاد أبداً، وأيضاً إذا بطلت يتمادى به ناسياً بعد ذكر ما فيها، بأخرى أن تبطل بتعمده ذلك أبداً ودواماً، وهذا الاعتراض الذي أشرنا إليه على خليل في مخالفة المدونة، هو على بن بشير وابن شاش⁽⁴⁾ وابن الحاجب⁽⁵⁾، وابن عرفة⁽⁶⁾ أشد، لأن خليلاً لم ينسب البطلان ولا الإعادة أبداً للمدونة، وإنما حكى هذا القول خاصة فلعله قصد⁽⁷⁾ الفتيا بمذهب بن حبيب، وإن كان بعيد، وأما هؤلاء المذكورون فكل منهم نقل عن اللّحيمي أنه نسب للمدونة وجوب الإعادة على غير المعذور وإن خرج الوقت، وسلموا له ذلك واللّحيمي لم ينسب ذلك للمدونة، وإنما نسبته إلى مالك ونسبه، واختلف في زوالها، فذهب مالك⁽⁸⁾ إلى أنه فرض مع الذكر ساقط مع النسيان، ومتعمد الصلاة به يعيد أبداً، والتاسي في الوقت، فالأمر في حقه أخف، ولعله أراد ما ذكره بن حبيب أن مطرف وابن الماجشون روياه عن مالك كما ذكرنا الآن من نقل النوادر.

(1) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 87.

(2) ر: - « كله ».

(3) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 87.

(4) ابن شاش، م.س، 1 / 111.

(5) ابن الحاجب، م.س / 36.

(6) ابن عرفة، م.س / 204.

(7) ع: « اقتصر ».

(8) المدونة، 1 / 128.

والعَجَبُ من غفلة هؤلاء الأشياخ عن هذا المعنى، وغفلة من بعدهم عن التشبيه في ذلك عليهم، والاعتراض عليهم من وجهين، الأول: نسبة ذلك إلى المدونة لأنهم نقلوا نسبته إليها ولم يعترضوا، والثاني: نسبتهم إلى اللّحْمي أنه نسب إليها، وليس ذلك في كلامه كما رأيت، وكيف يصحُّ أن يفهم من كلام اللّحْمي أنه يعتقد أنَّ مذهب المدونة أعاد المتعمّد المختار أبداً، وهو يقول فيما نسبه للمدونة نصّاً / 15 و / من قطع من رأى نجاسة في الصلّة أن أمره بالقطع استحسان على أصله وهو مناسب للإعادة في الوقت كما ترى كلامه الآن، والقطع على أصله استحسان، لأنه يقول: إذا لم يعلم حتّى فرغ من صلاته يعيد ما دام في الوقت، وهذا استحسان، وإذا كان الماضي ذلك من صلاته جازياً لإعادته استحسان.

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام العلامة سيدي أبو عبد الله المقرّي عن قول بن الحاجب⁽¹⁾ في آخر باب الغُسل: أو يعيد على القول بتطهيره فإنه يقتضي⁽²⁾ على القول الآخر، ولو غسل بذلك الماء الذي في فيه ما بيده من النجاسة حتّى ذهبت عينها وأدخل يده في ذلك الماء القليل، أو الماء يتنجّس مع أنَّ النجاسة ذهبت عينها من اليد، ولم يبقَ إلّا حُكمها فكيف يقال أنَّ الماء تنجّس بملاقاة اليد التي أزيلت نجاستها؟ وليس ثمَّ شيء يتخيّل أنه حلّ في الماء من أجزاء⁽³⁾ النجاسة. فأجاب بما نصّه: الحمد لله، قال صاحبنا أبو مُحمّد⁽⁴⁾ عبد الله بن مُحمّد العمراني⁽⁵⁾: الماء المُضاف، إن قلنا أنه يرفع حكم النجاسة فلا إشكال، وإلّا فلا يفسد هذا الماء بإدخال هذه اليد فيه، لأنَّ الماء إنّما يفسد بحلول عين النجاسة فيه، أمّا الحكم فعرض لا ينتقل.

(1) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 23 — 24.

(2) س: + « أنه ».

(3) أ: « أنواع ».

(4) ر: - « مُحمّد ».

(5) أبو عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن عبد النور الثّونسي، الفقيه النّوازلي، أخذ عن القاضي ابن زيتون وابن برطلة، كان حياً سنة: 726 هـ / 1228 م، من تصانيفه: اختصار تفسير الرّازي، تقييد كبير في سفرين، الحاوي في الفتاوي. أنظر ترجمته في: ابن فرحون، م.س، 2 / 231. لقط الفرائد، 2 / 609. الدّوايدي، م.س، 2 / 241.

وأجابه صاحبنا أبو عبد الله مُحَمَّد بن سُلَيْمان السُّطِّي بأن قال عن عبد الحق⁽¹⁾ تَوَثَّر
النَّجاسة الحَكْمية في⁽²⁾ الماء.

قلتُ: والخلاف في انتقالها مشهور، والمذهب أنَّ الماء يتأثر بالأحكام المجردة عن الأعيان،
فإنَّ الماء المستعمل عند مالك غير طهور على تأويل أكثر الشُّيوخ، وذلك إن لم يخص صورة
الإطلاق فهو يعمُّها، وليس فيها إلَّا الحكم المحض، وقد أوجب عنده سلب الطُّهورية، وعند بن
القاسم الكراهة إلى غير ذلك، وقد اختلف المالكية في تغيُّر⁽³⁾ النَّجاسة الحَكْمية، وعليه يزيد في
قول بن الحاجب، وفيها في بثر قليلة الماء⁽⁴⁾، ويبيده النَّجاسة⁽⁵⁾ يَحْتَال يعني بآنية أو بخرقه على
القول بتطهيره فيقول وإلَّا فقولان.

وقال الإمام الحافظ سيدي أبو عبد الله بن مرزوق على قول خليل في مُختصره⁽⁶⁾: ولو زال
عينُ النَّجاسة بغير المطلق لم يتنجس ملاقي محلِّها. يعني: إذا أزيلت عين النَّجاسة بغير الماء
المطلق، سواء كان ذلك المزيل مضافاً، أو غير الماء من المائعات، كماء الورد والخَلِّ، أو من
الجمادات⁽⁷⁾ كالتراب والحجر، فإن محلَّ النَّجاسة المزال عينها بما ذكر إذا لاقى ثوباً أو غيره بأن
يماسه، فإنَّ ذلك الثوب الملاقي لا يتنجس بذلك المحلَّ، إذ النَّجاسة المعينة قد ذهبت منه،
والحكمة قاصرة على محلِّها، ولا فرق في عدم تنجيس الملاقي بين كون محلَّ النَّجاسة جافاً أو
مبلولاً، أمَّا الجاف فليس مقصوداً، لأنه لا يطلق منه شيء، وإنَّما المقصود إذا كان مبلولاً، أمَّا
عدم تنجيس⁽⁸⁾ الملاقي فلم أقف عليه منصوصاً للمتقدِّمين، بل كلام بن العربي يدلُّ على خلافه،
ونصُّه⁽⁹⁾: إذا أزال عين النَّجاسة من المحلِّ بغير الماء فلا يطهر المحلَّ، بل يبقى حكمه بعد ذلك،

(1) عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بابن الخراط، أخذ عن أبو الحسن شريح وابن برجان، وكتب
إليه ابن عساكر، توفي سنة: 581هـ / 1185م، من تصانيفه: الأحكام الكبرى، الأحكام الصُّغرى، الجمع بين
الصَّحيحين. أنظر ترجمته في: الذهبي، تذكرة الحفاظ، 4 / 1350. الغبريني، م.س / 73. ابن فرحون، م.س، 2 / 55.

(2) ع: - « في ».

(3) ع: « تعرِّي ».

(4) س: + « ونحوها ».

(5) س: « نجاسة ».

(6) خليل، م.س / 12.

(7) أ: « الجمادات ».

(8) ر، س: « نجاسة ».

(9) ابن العربي، العارضة، 1 / 290.

كحُكْمِهِ قَبْلَهُ، فَلَوْ غَمَسَهُ فِي مَاءٍ يَسِيرٍ أَوْ مَسَّ بِهِ مَوْضِعًا نَدِيًّا تَنَجَّسَ، لِأَنَّ النَّجَاسَةَ لَيْسَتْ بِعَيْنٍ شَاهِدٍ، وَإِنَّمَا هِيَ حَكْمٌ، وَالْحَكْمُ بَاقٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِ وَجُوهُهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا كَانَتْ تَجْرِي قَبْلَ، وَهَذَا بَيْنَ كُلِّ جَاهِلٍ لَا يَخْفَى إِلَّا عَلَى مُتَجَاهِلٍ.

وقال بن عبد السلام: فِي تَنْجِيسِ الْمَلَاقِي قَوْلَانِ لِلشُّيُوخِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى عَدَمِ التَّنَجِّيسِ، وَنَحْوِ هَذَا لِخَلِيلٍ فِي شَرْحِهِ، وَزَادَ إِذِ الْأَعْرَاضُ لَا تَتَنَقَّلُ، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ اخْتَلَفَ الْقَابِسِيُّ⁽¹⁾ وَابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي دَلْوٍ جَدِيدٍ دُهْنٍ بَزَيْتٍ وَاسْتُنْجِيَ مِنْهُ، فَقَالَ الْقَابِسِيُّ: لَا يَجْرِي وَيَغْسَلُ مَا أَصَابَهُ مِنَ الثِّيَابِ. وَقَالَ بَنُ أَبِي زَيْدٍ: يَعِيدُ الْاسْتِنْجَاءَ وَلَا يَغْسَلُ ثِيَابَهُ. وَعِبَارَتُهُ تَقْتَضِي عَدَمَ تَخْصِصِ الْمَحَلِّ بِالْمَلْبُولِ كَعِبَارَتِهِ فِي الْمَخْتَصَرِ، وَلَعَلَّهُ قَصْدُ الْإِطْلَاقِ، وَيدُلُّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُهُ عَدَمَ التَّنَجِّيسِ بِعَدَمِ انْتِقَالِ الْإِعْرَاضِ، لِأَنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ بَعْدَ تَسْلِيمِ صِحَّةِ تَعْلِيلِ الْحَكْمِ الْعُرْفِيِّ⁽²⁾ بِالْعَدَمِ لَا يَنْهَضُ إِلَّا فِي مَلَاقَةِ الْجَافِّينَ، وَأَمَّا مَعَ بَلَلِ الْمَحَلِّ فَالْمُنْتَقِلُ جَوَاهِرُ الْمَانِعِ الْمُتَنَجِّسِ بِمُخَالَطَةِ النَّجَاسَةِ⁽³⁾، لَا سِيَّمَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَالطَّعَامِ الْكَثِيرِ الْمَانِعِ بِقَلِيلِ النَّجَاسَةِ، وَمِنْ هُنَا يَتَقَوَّى قَوْلُ الْقَابِسِيِّ، وَقَدْ ظَهَرَ لَكَ أَنَّهُ خِلَافٌ فِي مَسْأَلَةٍ خَاصَّةٍ، أَعْنِي خِلَافَ الشَّيْخِينَ⁽⁴⁾ فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ لَمْ يَقِفْ إِلَّا عَلَيْهِ أَنْ يُطْلَقَ الْخِلَافُ، أَوْ يَحْكَمَ بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي جَمِيعِ مَا أُزِيلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ مِنْ غَيْرِ الْمَاءِ وَهَذَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ، وَخَلِيلٌ اعْتَمَدَ فِي حَكْمِ⁽⁵⁾ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِ بَنِ أَبِي زَيْدٍ، مَعَ احْتِمَالِ تَخْرِيجِ كَلَامِ الشَّيْخِ عَلَى غَيْرِ مَا فَهَمَ، وَعَلَى مَا قَالَ هُوَ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِ وَهَذِهِ دَعْوَى.

(1) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفٍ الْمَعَاوِي (نسبة إلى قرية المعافرين قرى قابس) ابن القابسي القيرواني المالكي، أخذ عن أبي الفتح بن يدهن وأبي العباس الأبياني وأبي الحسن بن مسرور ودراس بن إسماعيل الفاسي وغيرهم، وعنه تفقه أبو عمران الفاسي وأبو بكر بن عبد الرحمن وعتيق السُّوسِي وغيرهم، توفي سنة: 403هـ / 1012م، من تصانيفه: أحكام المتعلمين والمعلمين، أحكام الديانة، كتاب أهمية الحصون. انظر ترجمته في: الشيرازي، م.س / 161. عياض، ترتيب المدارك، 2 م 616. الذهبية، تذكرة الحفاظ، 3 / 1079. محمد محفوظ، م.س، 4 / 45 - 49.

(2) ع: «العدمي».

(3) س: - «لا سيما على القول بنجاسة الماء القليل والطعام الكثير المانع بقليل النجاسة».

(4) ر: «الشخصين».

(5) أ: - «حكم».

[مسألة]: سئل سيدي عمران المشدالي عما صُيغ من الثياب بالدم، فكانت حُمَرتَه منه، هل يكفي غسله أم لا؟، فأجاب⁽¹⁾: يُغسل، فإن لم يخرج شيء من ذلك الماء فهو طاهر، لأنَّ المتعلِّق به على هذا التقدير ليس إلَّا لون النَّجاسة، وإذا عُسِرَ قلعه بالماء فهو عفو، وإلَّا وجب عليه غسله إلى أن لا⁽²⁾ يخرج منه شيء، والله أعلم.

وقع لنا في مجلس درس شيخنا وسيدنا أبي الفضل العُقباني لَمَّا قرأ القارئ: ومنه لا بس أحد الخفين قبل غسل الآخر، وعند قوم قال رحمه الله: قال بن عبد السلام: ويعني أن قوماً يَجْرُونَهُ على الخلاف في الأصل المذكور، ووجهُ الإجراء فيه بين، وأن قوماً يُخالِفُونَهُمْ في ذلك، ولكنهم يَجْرُونَهُ على الخلاف، هل الدَّوام كالإنشاء لأنَّ اللبس⁽³⁾ للخف⁽⁴⁾ الأول قبل غسل الرجل الأخرى مُستديم اللبس متواليه بعد غسل الرجل الثانية، ولبسُ خُفِّها، فإن عُدَّتْ إستدامته الآن كإنشاء، كان كما لو ابتداء اللبس الآن، وإن لم تُعدَّ الإستدامة كإنشاء، كان لا بسًا للخف قبل كمال الطَّهارة، فقد شرط⁽⁵⁾ جواز المسح.

وبعد تقريره قال شيخنا رحمه الله: في كلام بن عبد السلام نظران، أحدهما: أنَّ الخلاف المذكور في الدَّوام هو كالإنشاء إنَّما يَجْرُونَهُ، حيث يصحُّ أن يطلق على المستديم اسم فاعل من الفعل المُستدام، وهذا كالحالف: لا ركبْتُ دَابَّةَ فلان وهو على ظهرها، فنقول هل استدامته الرُّكوب كتجديد ركوب آخر فيحْتُثُّ أم لا؟، والذي على ظهر الدَّابة يطلق عليه راكب الذي هو اسم فاعل من الفعل المَحْلُوف عليه، ويدلُّك على هذا المعنى الذي ذكرناه قولهم في الحالف: لا دخلتُ الدَّارَ وهو في حُجْرَتِها، أو بيت من بيوتها، لا حنْثٌ عليه كاستمراره في الدَّار، ولكن لو خرج ثمَّ دخل حنْث، راعوا في هذا المعنى ما ذكرته لك، إذ لا يطلق على الذي في جوف الدَّار أنه داخل، ومسألتنا إذا نظرت إلى ما أناط به الشَّارع إباحة المسح فيها، وجدَّته من معنَى مسألة الدَّار لأنَّ الذي أنيط به المسح هو إدخال الخفِّ في الرجل، لقوله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم للذي أهوى ليتزعَّخُفِّيه من قدميه: «دعهما فإنِّي أدخلتُهُما طاهرتين»⁽⁶⁾، وليس باللبس أناط

(1) عمران بن موسى المشدالي، م.س / ورقة 6و.

(2) ر: «على هذا التقدير ليس إلَّا لون النَّجاسة، وإذا عُسِرَ قلعه بالماء فهو عفو، وإلَّا وجب عليه غسله إلى أن لا.»

(3) س: «اللبس.»

(4) ر: - «للخف.»

(5) ر: - «شرط.»

(6) صحيح مسلم، 1 / 230.

الحكم، ولا شك أن من على رجله الخف لا يقال فيه مدخل خف، فليست المسألة من القاعدة المذكورة، وبعد تبين هذا الضعف، نعلم أنه لا ينبغي أن يُحمل على القوم الآخرين مراعاة هذه القاعدة.

النظر الثاني: كون الشارح عين للقوم الآخرين الإجراء على ما ذكر، لا يلزم لاحتمال أن يكون المراعي عندهم هو الخلاف الذي بين القوم في فهم قوله عليه السلام: «أدخلتهما طاهرتين»⁽¹⁾، هل أراد طهارة الحدث أو طهارة الخبث؟ قد ذكر هذا الوجه بن لبابة⁽²⁾ وهو أقرب مما ذكره الشارح، لما تبين من ضعف ما ذكر أو هبه لم يتبين، فالحمل⁽³⁾ عليه لا يتعين، والله⁽⁴⁾ أعلم.

[مسألة]: سألت شيخنا سيدي أحمد بن زاغ عن استشكل أوردته بعض / 15 ظ / المتأخرين، وزعم أنه لم يجد عنه جواباً، وذلك أنه قال في صحة قولهم: من أيقن بالوضوء وشك في الحدث نظر، لما تقرر من أن الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر كما قرره بن الحاجب⁽⁵⁾ وغيره⁽⁶⁾، قال صاحب الأنوار: أن الشك في أحد النقيضين يوجب الشك في النقيض الآخر بالضرورة⁽⁷⁾. فمن شك في⁽⁸⁾ وجود الطهارة على هذه القاعدة، وتقابل الطهارة والحدث تقابل أمر مع مساو لنقيضه، لأن نقيض الطهارة لا طهارة، وهو مساو للحدث، ولا تجد جواباً حقيقياً عن هذا الإشكال أبداً، وقد طال بحثي فيه مع الفضلاء من المشاركة وغيرهم، فصوبوه وعجزوا عن الجواب.

(1) صحيح مسلم، 1 / 230.

(2) أبو عبد الله محمد بن عمر بن لبابة القرطبي، أخذ عن ابن مزين وأبان بن عيسى و العنبي وغيرهم، وعنه اللؤلؤي وابن ذكوان وغيرهما، توفي سنة: 314هـ / 926م. أنظر ترجمته في: مخلوف، م.س / 86. ابن فرحون، م.س، 2 / 173 — 175. الحجوي، م.س، 459.

(3) ع: - «من ضعف ما ذكر أو هبه لم يتبين، فالحمل».

(4) ر: + «تعالى».

(5) ابن الحاجب، جامع الأمتهات / 17.

(6) ابن عرفة، م.س / 104.

(7) ر، ع: + «فمن شك في وجود زيد في الدار فقد شك في عدمه».

(8) س: + «وجود زيد في الدار فقد شك في عدمه فيها، فمن شك في وجود الحدث فقد شك في».

فأجابني بما نصّه: الحمد لله، الجواب الحقيقي لإنشاء الله عن السؤال أن شرط التناقض مفقود من هذه القضية، وهو اتحاد الزمان بوقت تيقن الطهارة سابق، ووقت الشك⁽¹⁾ في الحدث لاحق، والمعنى من تيقن أنه حصل الطهارة أولاً، ثم طراً عليه بعد ذلك شك في حدوث الحدث الذي ينقضها، هل وقع ذلك منه في زمان ثان أو لا، كمن تيقن أنه تطهر لصلاة الصبح مثلاً ولم يشك في ذلك ثم حدث له شك، هل ورد على طهارته ما ينقضه⁽²⁾ أو لا، فوقت التيقن غير وقت الشك، وأيضاً فمتعلق الشك إنما هو طريان⁽³⁾ الحدث وعند طريانه، ومتعلق اليقين بإيجاد الطهارة أولاً، فما هو متيقن لا شك في حصوله في الوجود، وما هو مشكوك في حصوله لا يقين فيه، والله⁽⁴⁾ أعلم.

وأجاب عنه الفقيه سيدي محمد بن بلقاسم المشدلي بما نصّه: الحمد لله، جوابه أن معنى قوله أيقن بالطهارة، أي علم أنه أوقعها كاملة على وجه يرفع الحدث شرعاً، ثم شك بعد ذلك في الحدث لا يرفع الإيقان السابق، وهذا المعنى لا يُنافي القاعدة العقلية التي أشار إليها، لكن شكّه في الحدث يوجب الشك في بقاء ارتفاع الحدث عنه بالطهارة التي تيقن صدورها منه، وهذا هو مقتضى القاعدة العقلية التي لا يصح أنحرأها بحكم الشرع بتغليب جانب الطهارة اعتبار الاستصحاب أثراً لمبدأ المتيقن وقوعه، وهذا الاعتبار لا يرفع معقول القاعدة المشار إليها، ففرض المسألة صحيح لا نظر فيه ولا إشكال، وبالله⁽⁵⁾ التوفيق.

[مسألة]: وسئل الإمام العلامة سيدي أبو عبد الله المقرئ عن قول بن الحاجب⁽⁶⁾: نواقض الوضوء. وفي الجواهر⁽⁷⁾: موجبات الوضوء. قال بعضهم: الموجب سابق، والناقض لاحق، فالحدث السابق على الوضوء الأول موجب لا ناقض، وما بعده ناقض لما قبله موجب لما بعده، فالموجب أعم، فذكره أتم.

(1) ع: « الشرط ».

(2) أ: « ينقضها ».

(3) ر: « طريان ».

(4) ع: + « تعالى ».

(5) س: + « تعالى ».

(6) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 21.

(7) ابن شاش، م.س، 1 / 42.

فأجاب بأن قال: يقال له الموجبُ هو القيام إلى الصلّاة للآية⁽¹⁾، واختصَّ ما بين الوضوء والحدث بالحديث، وبقي ما سوى ذلك على مقتضاها، حتّى أنّا لو قدّرنا انخراق العادة بوجود شخص لم يُحدث إلى أن أراد الصلّاة، فإنّا توجّب عليه الوضوء، وعلى هذا التقدير يكون الحدث ناقضاً لا موجباً، لا يقال الآية متأوّلة، قال زيد بن أسلم: يعني من النوم. وقال غيره: إذا قمتم محدّثين⁽²⁾. لأنّا نقول لم يتعدّر الظاهر فيتكلف التأويل، على أن الموجب على التقديرين القيام المقيّد لا الحدث المقيّد هو به، والله أعلم.

[مسألة]: سئل الإمام سيدي أبو القاسم البرزلي عن طهارة الخُبث شرطٌ في مسّ المصحف المكرّم، وإن كان أطباق الشيوخ على السكوت عن ذلك بما دلّ على انتفاء الشرطية طاهراً، وقد نقل النووي⁽³⁾ رحمه الله عن بعض الشافعية الإشتراط وزيّفه⁽⁴⁾ وبالغ في إنكاره، وفي ذلك إشكال، فإنه إذا فرض حمّله للقراءة فيقال عبادة تجب لها طهارة الحدث، فتجب طهارة الخُبث أصله الصلّاة والطّواف، ويقوى الإشكال على الشافعية لذهاب إمامهم إلى تعميم⁽⁵⁾ المشترك، وفي الحديث: « لا يمسّ القرآن إلّا طاهرٌ »⁽⁶⁾.

فأجاب: الحمد لله، أمّا كون طهارة الخُبث ليست بشرط في مسّ المصحف، فلو دعى فيه مدّع الإجماع لمّا أبعد⁽⁷⁾، ألا تراهم كيف نبّهوا على تعليق التّمائم على البهائم والحیض، وعلى قراءة القرآن في الطرق، وفي الأماكن النّجسة، وعلى ذكر الله في الخلاء، وعلى عدم مُعاملة⁽⁸⁾ المشركين بالدنانير والدراهم التي فيها اسم الله، وعلى الإستنجاء بخاتم فيه ذكر الله، ومسّ المصحف من أهمّ ما يذكر، لو كانت طهارة الخُبث شرط فيه لم يهملوها، وليس مسّ المصحف

(1) ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ [المائدة / 6].

(2) ر: - « محدّثين ».

(3) مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بن شرف النووي، شيخ الشافعية، توفي سنة: 675هـ / 1276م. أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 427.

(4) ع: - « وزيّفه ».

(5) ع: « تفهّم ».

(6) الموطّأ، ح: 468. الدراقطني، 1 / 121. 2 / 285. سنن الدارمي، 2 / 121. السنن الكبرى، 1 / 88. 4 / 89.

(7) ع: - « أبعد ».

(8) ر: - « معاملة ».

بذاته عبادة حتّى يتقرّر فيه القياس المذكور، وإنّما هو سبب للعبادة في بعض الأحيان، فلا تلحق بما هو عبادة بذاته⁽¹⁾، ولم تجب طهارة الخبث في الطّواف، ولا في غيره لمجرّد كونه عبادة، بل لخصوص كونه صلاة.

[مسألة]: وسُئِلَ أيضًا عن قول اللّخمي: سألت عن رجل إن توضّأ لم تسلم له صلاة حتّى تنتقل طهارته، وإن تيمّم لا يحدث له شيء حتّى تنتقض⁽²⁾ صلاته. فرأيت أنّ صلاته بالتيمّم أولى، فأشكل ذلك على السّائل، لسبب أنّ خروج الحدث عند الملاقاة للماء وعدم خروجه مع ترك الملاقاة، دليل على أنه خارج على غير الصّحّة والاعتیاد، وكلّما كان هكذا فكيف⁽³⁾ ينقض على أصل المذهب، نعم جوابه يجري على قول بن عبد الحكم في الذي لا يملك خروج الرّيح⁽⁴⁾ منه إن صلّى قائمًا يصليّ جالسًا؟.

فأجاب: الحمد لله، الذي ثبت كونه من السّلس غير ناقض، هو السّلس الذي لا انفكاك للمكلف عنه على الوجوه التي ذكروها، ولا حيلة في رفعه، ولا طهارة تسلم معه. وأمّا مسألة اللّخمي، فليس الكائن فيها بهذه الحيثية، لأنّ المكلف إن لم يتسبّب فيه لم يقع، فيمكن له ثبوت الطّهارة الثّراوية مع سلامته منه، والسّلس الذي ذكروه لا يمكن ذلك فيه، ولا أقلّ منه أن يكون هذا مرجّحًا لِمَا ذكروه إن لم يكن تامًّا، ولا يمكن قياس مسألته على المسألة المشهورة لقيام الفارق الذي ذكرناه، والله⁽⁵⁾ أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام الحافظ سيدي أبو عبد الله بن مرزوق عن سؤال اللّخمي المذكور أعلاه بنصّ السؤال حرفًا فحرفًا، وفيه زيادة عن السؤال الأوّل بعد ختمه، وهو قول السّائل: ولا تكاد ترى واحدًا من الأشياخ من لدن تلميذه المازري إلى هلمّ جرّا⁽⁶⁾، وفينا قوله في هذه النّازلة، وفيه ما رأيت، وقد اتّفق لخليل شارح ابن الحاجب وهمّ فاحش في نقل جواب اللّخمي، فانظره فإنه نقل نقيض جوابه⁽⁷⁾.

(1) ر: - « حتّى يتقرّر فيه القياس المذكور، وإنّما هو سبب للعبادة في بعض الأحيان، فلا تلحق بما هو عبادة بذاته ».

(2) س: « تنقضي ».

(3) ر: - « فكيف ».

(4) ع: - « الرّيح ».

(5) أ، ر، س، ع: + « تعالى ».

(6) س: - « وفينا قوله في هذه النّازلة، وفيه ما رأيت، وقد اتّفق لخليل شارح ابن الحاجب ».

(7) ع: - « جوابه ».

فأجاب: الحمد لله، جواب الشيخ صحيح لا ينبغي⁽¹⁾ أن يتعقب كما درج عليه الأشياخ، ووجه ما رأى رحمه الله أن هذا المصلي لم تمكنه الطهارة المائية مع وجود الماء، وأمكنته الترابية فتتبعين في حقه، أصله الذي يعلم عادة أنه يحصل له مرض عند مسّ الماء، أو المريض الذي لا يقدر على مسّ الماء، أو غيرهما ممن يتيمّم مع وجود الماء لحصول حالة له، تُنزّل وجود الماء في⁽²⁾ حقه منزلة عدمه، كالحاضر الصحيح يخشى فوات الوقت على المشهور وغيره، وإن كان قياسه على الأوّل أنسب بجامع أن هذا ضرر ينشأ عن مسّ الماء، إلا أن الأوّل ضرر بدني، وهذا ديني إن لم يكن دينياً وبدنياً معاً، وعلى كلّ تقدير فهو من قياس آخر، لأنه إن كان مُحَصِّلاً للضررين فواضح، وإن لم يكن فيه إلاّ الدّين، فدفع ضرره مقدّم على البدن، كما علم من ترتيب الضروريات الخمس، ومعنى الضرر الدّيني صلاته بغير طهارة مع إمكان تحصيلها بالتراب، وتحقيقه أن ما يحصل للمتوضّأ في هذه المسألة إنّما هو مرض، لأنّ تلك الحالة ليست حالة الإصحاء قطعاً، وإذا انتفت الصحة فليس إلاّ المرض / 16 و / لأنّهما من الضررين اللّذين لا واسطة بينهما على ما أشار إليه البيضاوي⁽³⁾ في البحث الرابع من الفصل الخامس في الوحدة والكثرة من كتاب الطّوابع، وخرَج⁽⁴⁾ به في البحث الخامس من أبحاث الكيفيات النفسانية، ونصّ عليه غيره أيضاً، وهو الصحيح من فهم كلام بن سينا في الرّجز حيث قال: والنّاقمون هم صحاح ضعفت جسومهم مثل رسوم قد عفت. وأيضاً فإنّ هذه الحالة دليل على استحكام شدّة البرد بهذا السّائل، بحيث إذا أحسّ بالبارد استطلقت قوته⁽⁵⁾ الماسكة من ريح أو بول أو غيره، كبعض الأمراض الحادثة عن البرد القديم، فإذا تبين أن هذا السّائل يحصل له المرض بمسّ الماء، فأبي حكم يكون في حقه غير التيمّم، لا يقال هذا المنحى من النّظر الطّبي، والفقيه لا يراعي مثله في الفتيا، لأنه إنّما تكلم على ما تقتضيه القواعد الفقهية لا غير، كجواب بن رشد⁽⁶⁾ في أسئلته: فيمن تعثره نزلة إن غسل رأسه في الجنابة. وإن كان كلامه⁽⁷⁾ مشكلاً، لأنّنا نقول: ما تقتضيه

(1) س: « يلغي ».

(2) ع: - « أو غيرهما ممن يتيمّم مع وجود الماء لحصول حالة له تنزل وجود الماء في ».

(3) ناصر الدّين عبد الله بن عمر البيضاوي، توفي: 685هـ / 1286م. أنظر ترجمته: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 434.

(4) ر، ع: « صرّح ».

(5) أ: « قواه ».

(6) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، 1 / 901 — 902.

(7) أ، ع: « جوابه ».

القواعد الفقهية هذا المعنى، ألا ترى كيف أحال هذا المعنى على علته في المدونة⁽¹⁾ في قوله: ومن اعتراه مذي أو بول المرة بعد المرة. لا بردة أو علمت المسألة فعمم في العلة وخصص، إلا أن الفقيه يُحيل⁽²⁾ الأحكام⁽³⁾ في مثل هذا على ما يقوله أهل المعرفة بالطب، ومن هذا المعنى الذي ذكر السائل ما ذكره غير واحد، منهم شيخنا بن عرفة رحمه الله في آخر مسألة من كتاب المختصر الفقهي: في المرأة التي ادّعت الحمل، وبعثها القاضي بن السليم⁽⁴⁾ إلى القاضي بن زرب⁽⁵⁾ فقال لها: لعل ما في بطنك⁽⁶⁾ هي العلة التي يسميها الأطباء الرّحاً، فقالت له: إنّها بعثها إليك بن السليم على أنّك فقيه لا طبيب إلى آخر الحكاية. وفي آخر الأمر ردّها إلى أهل المعرفة، هذا إن كان اللّخمي سلك هذا المسلك من أنه أمره بالتيمّم لما يحدث له من المرض، ولعلّ تيمّمه وتركه الوضوء ممّا يكون مسبباً في برده وهذا هو اعتبار الضّر البدني، وإن بنينا على ما رأيت من أن مثل هذا من الأسلاس فلا يؤثر في نقض الطّهارة، فطهارته ثابتة، فلا معنى للأمر بالتيمّم كغيره من أصحاب الأسلاس، فللخمي أن يقول ذلك إنّما هو في حق من يلزمه الحدث، أو يكون أكثر⁽⁷⁾ لا تحصل له طهارة لا بالماء ولا بالتيمّم، لأنه مع الملازمة لا فائدة بأمره بأحد الطّهارتين، ومع الأكثرية يشقّ عليه الأمر فهماً على نظر في تركه للتيمّم، إذ لا كبير مشقة فيه، أمّا إذا كان يتمكّن من تحصيل أحد الطّهارتين، فأئني يجوز العدول عنها، وأيضاً الأمر باستعمال الماء في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾⁽⁸⁾، إنّما⁽⁹⁾ هو لرفع الحدث لأنّ معناه:

(1) المدونة، 1 / 120.

(2) أ: « يحمل ».

(3) أ: « الكلام ».

(4) أبو بكر بن مُحمّد بن إسحاق بن منذر بن السّليم الأندلسي المالقي، توفي سنة: 367هـ / 977. أنظر ترجمته في:

موسوعة أعلام المغرب، 1 / 264.

(5) أبو بكر مُحمّد بن يّقي بن مُحمّد بن زرب القرطبي، ولد سنة: 319هـ / 931م، أخذ عن القاسم بن أصبغ ومُحمّد

بن دليم واللؤلؤي وغيرهم، وعنه ابن مغيث وابن الحذاء، توفي سنة: 381هـ / 991م، من تصانيفه: كتاب الخصال في

الفقه على مذهب مالك (عارض به كتاب الخصال لابن كابس الحنفي). أنظر ترجمته في: عياض، ترتيب المدارك، 2 /

630. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 16 / 411. مخلوف، م.س / 10. الزركلي، م.س، 7 / 360.

(6) ع: « ظنك ».

(7) س: + « بحيث ».

(8) المائة / 6.

(9) س: - « إنّما ».

مُحدثين، واستعماله هنا على ضد ذلك، لأنه مُحصِّل للحدث فلا يُؤمر به، ويكون حينئذٍ بمنزلة من لا يقدر على استعمال الماء⁽¹⁾ للمعنى المقصود من استعماله لرفع الحدث بل هو هو، فيدخل في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾⁽²⁾، لأنَّ الفقه: أنَّ من لا يقدر على استعمال الماء للمعنى المقصود من استعماله منزل منزلة عادمه، وأيضاً فإنَّ الأسلاس التي يسقط بها الوضوء هي التي يكون⁽³⁾ لصاحبها تسبُّب في إخراجها، وأمَّا إنَّ تسبُّب صاحب السُّلُس في خروج الحدث اختياراً منه، فإنَّ وضوءه ينتقض قولاً واحداً، كان الذي تسبَّب فيه جنس ما هو سُلُس أو من غيره، كما لو أحدث بغير ما هو سُلُس به، وهذا المُحدث في هذه المسألة متسبِّب في إخراج الحدث، فلا يُعفى عن حدثه، وأيضاً يصير الحدث لهذه الحالة كالمُعْتَاد في وقت معلوم، فهذه الحالة من أوقاته.

فإن قلت: هو مضطرٌّ إلى استعمال الماء لتكليفه بذلك فلا اختيار، قلت: إنَّما كُلف باستعمال الماء لرفع الحدث كما ذكرنا، فإن كان استعماله يوجب نقض المقصود من استعماله سقط تكليفه لاستعماله، قال بن الحاجب⁽⁴⁾ في القياس حين تكلم على حصول المقصود من شرع الأحكام: أمَّا لو كان فائتاً قطعاً كلحوق نسب المشرقي يتزوَّج مغربية، وكاستبراء جارية يشترىها بائعها في المجلس، فلا يعتبر خلافاً للحنفية، والأمر هنا كذلك لو كُلف بالوضوء والحالة هذه لَمَّا حصل المقصود من شرعه، سواء قلنا أنه مُتَعَبَّد به مَحْضاً أو له معنى معقول، فإنَّ الحدث ينافيه على كل حال، وإلى هذا أشار بن الحاجب في الفروع في قوله⁽⁵⁾: «أمَّا إنَّ لَمَّ يُفَارِقُ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ. وقولكم: وكل ما كان هكذا فكيف ينقض الوضوء على أصل المذهب، قد يقال: إنَّ سَلَّمَ أنَّ هذا مِمَّا ذُكِرْتُمْ أَنَّهُ أَصْلٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيْمَا يَخْرُجُ مِنْ صَاحِبِ السُّلُسِ مِنَ الْأَحْدَاثِ، هَلْ لَهُ حَكْمُ الْحَدَثِ كَمَا فِي حَقِّ الصَّحِيحِ، إِلَّا أَنَّهُ اغْتَفَرَ لِهَذِهِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ لِمَا يَلْحَقُهُ مِنْ مَشَقَّةٍ تَكَرَّرَهَا إِنْ لَازَمَهُ ذَلِكَ أَكْثَرَ الْأَوْقَاتِ، وَلِعَدَمِ فَائِدَتِهِ إِنْ لَمْ يَفَارِقْهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ اللَّخْمِيِّ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حِينَ ذَكَرَ أَقْسَامَ

(1) س: - « للمعنى المقصود من استعماله ».

(2) المائدة / 6.

(3) ر: « لا يُمكن ».

(4) ابن الحاجب، منتهى السُّؤل، 2 / 1162.

(5) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 21.

السَّلَس، وقال: هذا هو الصَّواب لأنه منتقض الطَّهارة في جميع هذه الوجوه، وهو مُلغى لا غيره به، وصاحبه في حكم الطَّاهر. وأشار بن عبد السَّلَام إلى هذا الفرق⁽¹⁾ عند قول بن الحاجب⁽²⁾: ولا يَمَسُّحُ على لُبْسٍ بَتَيْمُمٍ في آخر المسألة، وعلى هذا المنهج اختلف في طهارة ما يخرج منه أو نجاسته بالنسبة إليه، وكذلك ما يخرج من الفرج الملازمة ونحو هذا، وربما ائبنى على هذا الخلاف في تعدّي حكمه إلى غيره، أو قصوره عليه كإمامته⁽³⁾ للصَّحيح، وكما قالوا⁽⁴⁾: في غسل طين المطر الذي يصيب الثَّوب بعد جفاف الطَّين ونحو ذلك، وبالجملة هو⁽⁵⁾ الخلاف في تحقيق معنى الرُّخصة، وعلى ما اختار بن الحاجب⁽⁶⁾ في حدِّها من أنه المشروع لعذر مع قيام المُحَرَّم لولا العذر، وهو اختيار القرافي⁽⁷⁾ وغيره ممَّن ينتمي للتحقيق، فينبغي أن يكون صاحب السَّلَسِ مُحَدِّثًا إلَّا أنه اغتفر له الصَّلَاة بالحدث، فليس سلَّمتنا أن السَّائل في مسألة اللَّحْمي من أصحاب السَّلَس، فلعلَّ اللَّحْمي يراه مُحَدِّثًا، ولا طريق له إلى تحصيل الطَّهارة المائية، وله طريق إلى الثَّرابية، فتعيَّن أمره بها لتحصل له الصَّلَاة بطهارة متيقَّنة، أو يقال أنه وإن كان من أصحاب السَّلَس إلَّا أن له طريقًا إلى التَّدَاوي / 16 ظ / ليرتفع ذلك المرض عنه، وذلك بترك الماء فلم يره اللَّحْمي لذلك معذورا فلم يبح له ترك التطهير، ولا طريق لتطهيره إلَّا بالثُّراب فتعيَّن، ويكون مرَّ

(1) ر، س: «القول».

(2) ابن الحاجب، جامع الأمَّهات / 28.

(3) ع: - «كإمامته».

(4) قال القاضي عبد الوهاب: «وقد تأوَّل بعض الأشياخ المتأخريين أن النَّجاسة إذا كانت تُخفى عنها، ولا يقطع بعلوقها بالجسم والثَّوب: فإنه يعفى عنها في مثل هذا، فإذا تحقَّق علوقها: لم يعف عنها، وكأنه يرى أن الشك مع الضَّرورة غير معتبر». أنظر: المازري، شرح التلّيقين، 2 / 457.

وقال ابن رشد: وهذه المسألة على أربعة أوجه: أحدهما: أن يتساوى الإحتمالان في وجودها وعدمها، فهذا يصلي به على ما قاله في المدوَّنة، والثَّاني: أن يترجَّح احتمال وجودها، فهذا يصلي به على ما في المدوَّنة، ترجيحًا للأصل، والثَّالث: أن يتحقَّق وجودها، ولكن لا تظهر باختلاطها بالطَّين، ويصلي بها على ما في المدوَّنة، والرَّابع: أن تكون لها عين قائمة، فهنا يجب عليه غسلها. أنظر: الجندي، م.س / 137 — 138. المدوَّنة، 1 / 149.

وقال ابن أبي زيد القيرواني: «ما لم تكن غالبية، أو تكن لها عين قائمة». أنظر: ابن أبي زيد القيرواني، الرِّسالة الفقهية / 39.

(5) س: + «على».

(6) قال ابن الحاجب: «وعن طين المطر ونحوه كالماء المستنقع في الطُّرق، وإن كان فيها العذرة». أنظر ابن الحاجب، جامع الأمَّهات / 14.

(7) القرافي، القواعد / 22.

على أحد القولين، في قابل التَّدَاوِي كما قال ابن الحاجب⁽¹⁾، وفي قائل التَّدَاوِي قولان على ما شرح بن عبد السلام هذا اللفظ، وهما منصوبان في ذي السَّلَس، وعلى ما نصَّ بن الحاجب⁽²⁾: في سَلَسِ المذي إن أمكنه رفعه لا يعذر⁽³⁾. وكذا غيره، وقد يشبه البحث في هذه المسألة بالبحث في مسألة الماسح على خُفِّه إن تعلَّقت به نجاسة ولا ماء، فإنه يخلعه وإن أدَّى إلى إبطال وضوئه، ويصلي بالتيَّم لأنَّهم إذا أبطلوا الوضوء اكتفاءً بالتيَّم لتحصيل اجتناب مانعية النجاسة، مع الاختلاف في شرطية تجنُّبها في الصَّلَاة، فلم لا يكتفون⁽⁴⁾ بالتيَّم لاجتناب مانعية الحدث المتَّفَق على طلب اجتنابه، وشرطية التلبُّس بضده فيها، وهذا أيضًا على أنَّ ما يخرج على وجه السَّلَس حدث، وقد يقال أنَّ الشبه بين المسألتين أخصُّ من هذا، لكن إن كان الحدث الذي سأل عنه السائل حدث البول ونحوه، لأنه حينئذ يكون استعمال الماء سببًا في حصول النجاسة في مسألة الخفِّ، فليقدِّمها هنا للسلامة من ذلك، وهذا المسلك كان يسلكه شيخنا العلامة المحقق ولي الله تعالى، أبو إسحاق إبراهيم المصمودي⁽⁵⁾ رحمه الله ورضي عنه، وقد فرض فرضًا يرى أنَّ استعمال الماء معه يؤدِّي إلى انتشار النجاسة عن محلِّها المغتفرة هي فيه إلى غيره، فكان يتيَّم ويترك الوضوء مُحتجًّا بمسألة الخفِّ، وكان بعض أصحابه ينازعه في ذلك فلمَّا طال تنازعهما بعث إليَّ وفاوضني في المسألة، فحصل الإِتِّفَاق على الوضوء والذي اختاره في مسألة اللَّحْمِي الجمع بين الوضوء والتيَّم، لأنَّ حالة السائل المذكور وإن كان الرَّاحِح معها التيَّم كما قدَّمنا⁽⁶⁾ إلا أنَّ ما ذكرُتموه فيها من البحث وشبهه يوجب شكًّا هل هو من أصحاب السَّلَس الذي⁽⁷⁾ يسقط في حقِّهم الوضوء أم لا؟ فعلى تقدير سقوطه لا يحتاج إلى بدله وهو التيَّم، وعلى تقدير عدمه يحتاج، وأيضًا هل يصدق عليه أنه متيَّم مع وجود الماء إن قلنا

(1) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 21.

(2) ر، س، ع: « ابن الجلاب ».

(3) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 21.

(4) أ: « يكلّفون ».

(5) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى المصمودي الصنهاجي، ولد بمكناسة، وأخذ عن موسى العبدوسي ومحمّد الآبلي وأبي

عبد الله الشَّريف التَّلْمَسَانِي، توفيَّ سنة: 805هـ / 1403م. أنظر ترجمته في: ابن مريم، م.س / 65. التنبكي، النيل /

34. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 99 — 100. مخلوف، م.س / 249. وفيات النشرسي / 134.

(6) س: « قال منا ».

(7) س: « الذين ».

بعدم سقوط الوضوء؟ أو لا يقال ذلك لعدم قدرته على استعماله فهذا شك آخر؟ فحاصل أمر هذا أَنَّا شَكَّكْنَا فيه هل هو مِمَّنْ يُؤْمَنُ بالوضوء أو التيمُّ والمعهود في مثله على خلاف الجمع بين الماء والتيمُّ، كواحد ماء قليل حَلَّتْهُ نَجَاسَةٌ لَمْ تَغَيِّرْهُ، وواحد الماء المشكوك في طهارته، وكأخذ الأقوال فيما إذا كان يتضرَّرُ بِمَسِّ الجبيرة إذا مسح عليها وهي في غير أعضاء التيمُّ، فهذا السائل لو أمر بالجمع بين الطَّهَارَتَيْنِ لاستقام أمره على كل تقدير، والله أعلم.

وَأَمَّا قولكم: نعم يجري في جوابه على قول بن عبد الحكم في الفرع المذكور، فقوَّة كلامكم تعطي أن فرع بن عبد الحكم هو الأصل وفرع اللَّحْمِي هو فرعه، والحكم فيها ترك فرض إلى ما هو بدل منه، والعِلَّةُ الجامعة خشية خروج الحدث لتضمُّنه المُحافظة على اشتغال الصَّلَاة على الطَّهارة من الحدث اللَّائِقَةُ بِمَنَاجَاةِ حَضْرَةِ الْقُدْسِ، وهو حَسَنٌ لا بَأْسَ بِهِ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ أبحاثًا يطول تتبعها من جهة تصحيح القياس والتنظير، وما يرد عليه من الاعتراضات، ومِمَّا يُمكن أن يقال: لا يبعد أن يكون بن عبد الحكم يرى أن تلك الحالة مرض يوجبُ القيام⁽¹⁾ فصاحبها عاجز عنه لِخَوْفِ حدث تلك العِلَّةِ، فينتقل إلى بدله كما قيل في جواب اللَّحْمِي، سواء لأنَّ العجز المُوجب ترك القيام إلى بدله يكون بِمَشَقَّةٍ أو خوفِ عِلَّةٍ كما ذكر بن الحاجب، ولا أن في مُجرَّد المشقَّة نظرًا مشهورًا.

وَأَمَّا كلام خليل فهو قوله⁽²⁾: سئل اللَّحْمِي عن رجل إن توضأ انتقض وضوءه، وإن تيمَّم لم ينتقض، فأجاب: بأنه قادر على استعمال الماء، فهو مُخَاطَبٌ باستعماله وما يرد عليه يَمْنَعُ كونه ناقصًا. هكذا رأيته في نسخة، وظاهره كما ذكرتم نقيض ما قال اللَّحْمِي، وأقرب ممَّا يتكلَّف له في الاعتذار، أن يكون سقط للناسخ غير قبل قوله قادر، ويكون الضَّمِيرُ المحفوظ باستعمال عائد على التيمُّ.

وقوله: وما يرد إلى آخره من كلامه⁽³⁾. قصد به الاعتراض على اللَّحْمِي كما هو رأيكم فتأملوه، وهو وإن كان متكلفًا، إلَّا أنه يكاد أن يكون متعينًا، لأنَّ نصَّ اللَّحْمِي في جوابه صريح في أنه أفتاه بالتيمُّ، لا يشتبه على ناظر، نعم من مسائل خليل الإختصار، فربُّما أوقعه في بعض المواضع في الإختصار المُخلَّ، لا أن تكون النسخة التي نقل منها مُحَرَّفَةً، وهذا بعيد لشهرة

(1) س: « قياس ».

(2) خليل، م. س / 16.

(3) ع: « في مسألة الخفِّ، فليقدِّم ها هنا للسلامة من ذلك، وهذا المسلك (...) وما يرد إلى آخره من كلامه ».

كتاب⁽¹⁾ اللّحمي في هذا الموضع، وإن كان يعتري نسخه الاختلاف في كثير من المواضع، ولذلك تَجِدُنِي أَتَوَقَّفُ عن الفتيا بما فيه، وبلغني عن بعض شيوخنا الفاسيين حفظهم الله، أن كتاب اللّحمي لم يقرأ عليه فكان الشيوخ يُحْتَمُونَ الفتيا منه لذلك، ويكون⁽²⁾ خليل نقل من حفظه وقد بعد عهده بكلامه، وهذا أيضاً بعيد، فإنّ مِنَّا اشتهر من ديانتته وتحرّيه بمنع⁽³⁾ هذا الاحتمال.

وأما ادّعاء التّصحيف في كلام خليل فيعيد، والله أعلم، ويمكن أن يتناول بتأويل آخر، وهو وإن كان غاية في التحقيق، إلا أنه غاية في التكلّف، فلذلك تركناه، وبعد أن كتب هذا رأيت في نسخة أخرى من خليل بعد قوله: فأجاب: يتيمّم. وردّه⁽⁴⁾ بن بشير: بأنه قادر على استعمال الماء فهو مخاطب باستعماله، وما يرد عليه يمنع كونه ناقضاً. ولا إشكال بعد هذا.

[مسألة]: وسُئِلَ أيضاً عَمَّنْ لَمْ يَجِدْ ماءً⁽⁵⁾ ولا تراباً، فأحرم بالصّلاة فخرج منه ريح، فهل يجب عليه القطع؟ لأنه وجد منه ما ينافي الصّلاة فتبطل لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: « فلا ينصرفُ حتّى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً »⁽⁶⁾. وخرّج أبو داود من حديث طلق بن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إذا فسأ أحدكم في الصّلاة فليُنصِرِفْ وليَتَوَضَّأْ وليُعِيدِ الصّلاة »⁽⁷⁾. أو يقال: يتمادى على صلاته ولا يقطعها، وقولكم وجد منه ما يُنَافِي الصّلاة إن أردتم صلاة واحد الطّهورين فمُسلّم، وإن أردتم حتّى صلاة فاقدهما فممنوع، لأنّ ذلك لم يمنع من ابتدائها فلا يمنع من دوامها، ومُحمَل الحديثين على القادر على ما يتطهّر به إذا انصرف / 17 و / من صلاته، ولذلك صرّح به حديث طلق بن علي، وقد قال تعالى: ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾⁽⁸⁾، خرج منه صورة من أحدث في الصّلاة وهو قادر على أحد الطّهورين،

(1) أ: « كلام ». س: « كتب ».

(2) س: « فيكون ».

(3) س: « يمنع ».

(4) س: « وردّ ».

(5) س: - « ماء ».

(6) البيهقي، 1 / 249 - 320 - 338.

(7) م، ن، 2 / 362.

(8) مُحمّد / 33.

وليست صورة فاقدتهما في معناها، فتبقى ممزوجة⁽¹⁾ تحت عموم النهي عن إبطال العمل، ولأنَّ القادر على التطهير إذا قطع أمكنه تحصيل مصلحة التطهير، والعاجز لا يُمكنه تحصيلها فلا يلزم من إبطال العمل لتحصيل مصلحة إبطاله لا لتحصيل مصلحة، ومهما وقع التردد في قطع الصلَاة إذا خرج ذلك منه غلبة، فلا ينبغي أن يتردد في وجوب قطع من أحدث اختياراً، لكونه مثلاً عابثاً، وهذا الفرع لم أره إلاَّ للشرّيف الفاضل التلمساني في جزء له لطيف في أصول الفقه، ولعلّه نقله من كتب الشافعية أو الحنفيّة، والذي حكى هو فساد الصلَاة، فانظروا ذلك.

فأجاب: قطع الصلَاة كما حكاها سيّدنا وشيخُ شيوخنا برّد الله ضريحه وأسكنه من أعلى الجنان، هو الصّحيح لما ذكرتم من الأدلّة، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم»⁽²⁾. ومِمَّا أمر المصلّي به تجنّب الحدث حال ابتداء الصلَاة، وحال التلبّس بها حساً وحكماً، تعذّر عليه تجنّبه حكماً لفقد الطّهورين بقي مخاطباً بما هو مقدور له، وذلك تجنّبه حساً، ولا تراعي⁽³⁾ في تكليفه بتجنّبه فيها حساً كتكليفه بترك الأكل والحديث فيها وغير ذلك، وعلى هذا التقدير كلُّ مُحَدِّث في الصلَاة حدثاً معتاد يجب عليه قطع الصلَاة لوجود منافيتها، كان دخوله في الصلَاة بطهارة أو غيرها، وقولكم إن أردتم صلاة فاقدتهما فممنوع، لأنّ ذلك لم يَمْنعه من ابتدائها، فلا يَمْنعه من دوامها جوابه، أمّا ما منعموه ذكرنا دليله بما ثبت من الأمر بتجنّب الحدث حساً، وما ذكرتموه سنداً للمنع في قولكم: لأنّ ذلك إلى آخره. مُغالطة أو غلطاً نشأ من اشتراك اللفظ، فإنّ الحدث يطلق ويراد به الحسّي، والإشارة في قولكم: لأنّ ذلك. تعود على الحكمي، وفاعل الأوّل يَمْنع ضميره، وفاعل يَمْنع الثّاني ضمير الحسّي وهما مُختلفان، وإنّما اشتراكا في مُطلق الإسم فلا يلزم من الحكم على أحدهما شيء، الحكم على الآخر بمثله إلاّ بدليل⁽⁴⁾، وأنتم مُطالبون به بما أسندتم المنع إليه هو في مقام المنع إليه، وقد بيّنا أنّ كلاّ منهما مطلوب التجنّب سقوط⁽⁵⁾ أحدهما لتعدّد تحصيله بقي الآخر مطلوباً، وإنّما قلنا: أنكم أردتم بالأوّل الحكمي، والثّاني الحسّي لأنكم لو أردتم الحكمي فيهما، لكان خلاف

(1) ع: «مندرجة».

(2) البخاري، صحيح البخاري، ح: 7288. صحيح مسلم، ح: 1337 / 957.

(3) أ، ع: «نزاع».

(4) س: «بدلين».

(5) س: «سقط».

الفرض بالنسبة إلى الثاني، لأنَّ الصَّلاح فيما وجد منه حسًّا في الصَّلَاة، ولكان التقسيم إلى الملزوم واللازم لا فائدة له، لأنه شيء واحد، وإن كان المراد الحسِّي فيهما، أو في الأوَّل، حتَّى إن إحرامه بالصَّلَاة يكون مقارنًا للحدث، فقولكم لم يَمْنعه ابتداءً مَمْنوع وهو طاهر، ومع منع حكم الأصل لا يصحُّ القياس، فتبيَّن أنَّ محلَّ الحديثين على كل مُصَلٍّ، وأمَّا قوله صَلَّى الله عليه وسلَّم: «فليتوضَّأ»⁽¹⁾. فلئن سلَّمنا أنه يدلُّ بمنطوقه على أنَّ الإنصراف، إنَّما يكون للوضوء، وبمفهومه على إن لم يكن وضوء، لم ينصرف فنقول أنه لا عمل على المفهوم هنا، لأنه خرج مخرج الغالب، وإلا فنحن من وراء المنع في الدَّلالتين، لأنَّنا لو وقفنا مع ظاهر ما ادَّعيتموه من هذه الدَّلالة، لكان يلزم أنه إذا لم يكن ماء، وإنَّما يصلي بالتيَمُّم أن لا ينصرف إن فسَّا في الصَّلَاة وهو باطل، فإذا أثبت أنه ينصرف إلى التيمُّم كما ينصرف للوضوء، تبيَّن أنَّ ذكر الوضوء لم يكن يَخَصُّ⁽²⁾ الإنصراف لأجله، لا يقال التيمُّم في معنى الوضوء، فمعنى الحدث: وليتوضَّأ إن أمكنه أو يفعل ما يقوم له مقام الوضوء، لا سيَّما وقد يطلق الوضوء على التيمُّم، لأنَّنا نقول: وفي معنى الوضوء أيضًا استباحة الصَّلَاة بغير الطَّهَّورين لفقدتهما عند من يرى ذلك، فمعنى الحديث: «فليتوضَّأ»⁽³⁾. إن وجد الماء أو تيمَّم إن لم يجد، ووجد ما يتيمَّم به، أو يستأنف الصَّلَاة بلا حدث حسِّي إن فَقَدَ الطَّهَّورين، وإنَّما ذكر الوضوء لأنه الأغلب من أحوال النَّاس، وإذا تقرر أنَّ المصليَّ مطلوب بتجنُّب الحدث في الصَّلَاة حسًّا مع القدرة عليه، لم يكن فرق في قطع الصَّلَاة بذلك الحدث بين واجد الطَّهَّور وغيره، فيخرج الجميع من مقتضى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾⁽⁴⁾، على أنَّ ما قرَّرتُم على أنَّ في الاستدلال بهذه الآية في هذا المقام نظرًا فتأمَّلوه.

وقولكم: ليست صورة صلاة فاقدهما في معنى صورة واجدهما، فتبقى ممزوجة في عموم النَّهي عن إبطال العمل إن عنيتُم به افتراق الصُّورتين في الحسِّ، لكون إحداهما صَحْبَهَا التَّطَهُّر بأحد الطَّهَّورين فمُسَلَّم، وليس الكلام فيه وإن عنيتُم افتراقهما حكمًا فممنوع وهو أوَّل المسألة،

(1) البيهقي، 2 / 362.

(2) ع: «بحصول».

(3) البيهقي، 2 / 362.

(4) مُحمَّد / 33.

بل الذي يُبَيِّحُ الصَّلَاةَ لفاقد الطُّهُورين⁽¹⁾، لا فرق عنده بين الطُّهُورين في سائر أحكام الصَّلَاة غير استعمال الطَّهارة الذي أعذر به، لا سيَّما إن كان يرى أنه لا يَقْضِي مع ذلك.

وأما قولكم: ولأنَّ القادر. إلى قولكم: لا لتحصيل مصلحة. فهو بناء على أنه لا مصلحة للقطع إلاَّ تحصيل أحد الطُّهُورين، وليس كذلك لأنَّ المصلحة إمَّا ذلك أو الإتيان بصلاة لم تشتمل على حدث حسي كما ذكرنا، لِمُنَافَاة الصَّلَاة الْمُتَعَبِّدِ بِهَا شرعًا، وهذه صلاة مُتَعَبِّدِ بِهَا عند من يأمر بها فينافيها الحدث، وأما ينبغي أنه إن تردَّد في قطع صلاة المُتَعَمِّدِ ففي غاية الظُّهور كما ذكرتم، وما وقفتُ على هذا الفرع لغير سيدنا الشَّريف، كما ذكرتم بأنه ذكره في الإعتراض الثاني من الاعتراضات الواردة⁽²⁾ على القياس من كتابه المسمَّى: «بالوصول إلى بناء الفروع على الأصول»⁽³⁾. وظاهر كلامه رحمه الله أنَّ لبعض أصحابنا المالكية فيه نصًّا من قوله: والجواب عند الأولين. وهو قد ذكر الشَّافعية ومن وافقهم من أصحابنا، بل يظهر من كلامه أنَّ الحنفية يوافقون عليه لأنه أتى بالمسألة دليلاً لصحَّة جوابهم، فإنَّ لم يوافق الخصم عليه لم يتم، وهذا كله ظاهر على القول: بأنَّ فاقد الطُّهُورين يصلي.

ومِمَّا يُمكن أن يتأثَّر لقطع هذه الصَّلَاة لحدث بما هو منقول في مذهبنا ما حكاه اللُّخمي عن بن القصَّار في الممهد: من أنَّ المربوط ينوي التيمُّم إلى الأرض بوجهه ثم بيده حسب طاقته، إذ لا يُمكن أكثر من ذلك كما ينوي السُّجود إلى الأرض. فانظر⁽⁴⁾ قوله⁽⁵⁾ حسب طاقته إنَّما ذلك لقوله صَلَّى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم»⁽⁶⁾. / 17 ظ / فإذا ألزمه بنية التيمُّم لم يبعد أن يلزمه نيَّة الطَّهارة لأنَّها ممَّا طلب منه ولم تتعذَّر، لا يقال: إنَّما طلبت للتطهير، ولا تطهير لأنَّما نقول: يلزم من ذلك فيما نصَّ عليه بن القصَّار، وأيضًا فإنَّ ظواهر نصوص أصحابنا كالرَّسالة⁽⁷⁾

(1) ع: «الصُّورتين».

(2) س: - «الواردة».

(3) التَّلَمِسَانِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ (ت 771 هـ /)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983 / 144.

(4) ع: - «بوجهه ثم بيده حسب طاقته إذ لا يُمكن أكثر من ذلك، كما ينوي السُّجود إلى الأرض، فانظر».

(5) أ: «إذ لا يُمكن أكثر من ذلك كما ينوي السُّجود إلى الأرض. فانظر قوله».

(6) البخاري، صحيح البخاري، ح: 7288. صحيح مسلم، ح: 957 / 1337.

(7) ابن أبي زيد القيرواني، الرِّسالة الفقهية / 4.

والجَلَاب⁽¹⁾ والمدوَّنة⁽²⁾ وغير واحد، أن من لم تبق له قدرة على الصَّلَاة ولا بالقلب أنه يصلي بقلبه، وإن كان بن بشير ومن تبعه كابن الحاجب⁽³⁾ إنما حكى ذلك عن الشافعي وقال⁽⁴⁾: لا نص في المذهب، فإذا أوجب القصد إلى الصَّلَاة بالقلب لأنه غاية المقدور فيها، لم يبعد إيجاب الطَّهارة بالقلب لأنه غاية المقدور فيها، ولا يسقط ذلك كونها مقصودة لغيرها، لأن ذلك الغير مطلوب كذلك أيضاً، فإذا أوجبت نيَّة الطَّهارة بما قال بن القصَّار وذلك الإيجاب، إنما هو لتحصيل الصَّلَاة بالطَّهارة بقدر الإمكان، فإيجاب الإمساك عن خروج الحدث المقدور وقطع الصَّلَاة له إن طرأ حتَّى يؤتِي بصلَاة سالمة منه أولاً، وآخر الطَّهَّور أثره في الخارج، ومن هذا أيضاً ما ذكروا⁽⁵⁾: في المصلي على الدَّابة يومئ إلى الأرض ويحصر العمامة عن جبهته، والمزحوم عن الرَّمْل في الطَّواف يُحرِّك ولو كتفيه، إلى غير ذلك من النَّظر، والله تعالى أعلم.

[مسألة] وسئل الفقيه سيدي أبو عبد الله بن عقاب عمَّا لأهل المذهب في التيمُّم للحدث الأكبر يصدر منه ناقض باثر التيمُّم قبل العبادة؟ قالوا: يتيمَّم⁽⁶⁾ المتيمَّم للحدث الأكبر يصدر منه ناقض فاقد التيمُّم قبل العبادة، هل يتيمَّم بنية الحدث الأكبر أو الأصغر ثانياً⁽⁷⁾ بنية الحدث الأكبر، والجاري على قواعدهم: أنه يتيمَّم بنية الأصغر، إذ الطَّهارة لا ينقضها إلاَّ موجبها، وقد يتمسك بهذا الأصل في الحائض من قال⁽⁸⁾: لا توضأ بالتيمُّم. هذا ومن المعلوم انتقاض الطَّهارة بالأسباب التي هي مقدِّمات الجماع، وقيل: يتيمَّم بنية الأصغر جرياً على الأصل المذكور؟.

فأجاب: الحمد لله، أمَّا مسألة التيمُّم من الحدث الأكبر يصدر منه ناقض الحدث الأصغر، فما نسبت فيها لأهل المذهب من أنَّهم قالوا: يتيمَّم بنية الحدث الأكبر، فهي مسألة مُختلف فيها في المذهب، قال اللَّحْمي: اختلف المذهب فيها هل ينوي بالتيمُّم الثاني الحدث الأصغر أو

(1) ابن الجَلَاب، م.س، 2 / 243.

(2) المدوَّنة، 1 / 156.

(3) قال ابن الحاجب: « فإن عجز عن كلِّ أمر سوى نيَّته فلا نصَّ ». أنظر: ابن الحاجب، جامع الأمَّهات / 40.

(4) س: - « وقال ».

(5) المدوَّنة، 1 / 174. ابن عرفة، م.س / 208 — 209. ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 250.

(6) س: « المتيمَّم للحدث الأكبر يصدر منه ناقض فاقد التيمُّم قبل العبادة، هل يتيمَّم بنية الحدث الأكبر أو الأصغر ».

(7) ع: « فاقد التيمُّم قبل العبادة، هل يتيمَّم بنية الحدث الأكبر أو الأصغر، ثانياً ».

(8) الباجي، المنتقى، 1 / 127.

الجنابة، قال: والظاهر من المذهب أنه ينوي بالثاني الجنابة، وعلى ما قال بن شعبان⁽¹⁾: أن له أن يصيب الحائض إذا طهرت، ويتيمم وينوي بالثاني الحدث الأصغر، ويؤخذ من المدونة⁽²⁾ مثل قول بن شعبان لقوله: فيها في الحائض تقدم فتيمة، قال بن القاسم⁽³⁾: ليس لزوجه أن يصيبها لأن التيمم طهر لها كما كانت فيه، فليس للزوج أن يدخل عليها ما ينقض ذلك. قال اللخمي: فأوقع على التيمم اسم الطهارة، وأن اللبس ينقضها، فدل على أن التيمم يرفع الحدث مع كلامه، وتخرجه مردود بأن منعه في المدونة⁽⁴⁾ إنما هو، لأن التيمم لا يرفع الحدث، لا لأنها طهرت منه، إذ لو طهرت منه للزم إذا حضرته صلاة أخرى قبل أن تحدث حدثاً أصغر فلا تيمم وليس كذلك، بل لا بد من تيممها، فإذا تيممت فلا يمكن أن تنوي الحدث الأصغر هذا لأنه لم يقع، فثبت أن التيمم الثاني يكون بنية الحدث الأكبر، قاله بمعناه شيخنا بن عرفة⁽⁵⁾، وقال بن العربي⁽⁶⁾: التيمم للجنابة إذا بال يجوز له أن يقرأ، لأن الحدث الأصغر يبطل التيمم فيما هو من أحكامه، لا من أحكام الحدث الأكبر. وكلام بن العربي⁽⁷⁾ وتخرجه اللخمي، فحصل في المسألة قولان، فعلى قول بن شعبان وابن العربي وتخرجه اللخمي فلا معارضة، وعلى القول الآخر فلا تتقرر المعارضة على الوجه الثاني، لأن قولك الجاري على قواعدهم أنه يتيمم بنية الأصغر، إذ الطهارة لا ينقضها إلا ما يوجبها غلط أو مغالطة إن تبين ذلك على أنه طهارة فلا يندرج تحت قولك: الطهارة لا ينقضها ما يوجبها⁽⁸⁾. وانظر كيف تمسك اللخمي بلفظة طهر في كلام المدونة، وأخذ من ذلك أن التيمم يرفع الحدث حسب ما تقدم، والحاصل أن

(1) ابن عرفة، م.س / 156.

(2) المدونة، 1 / 150.

(3) م.ن، ص.ن.

(4) م.ن، ص.ن.

(5) قال ابن عرفة: «الحق أن منعه وطأها لأن التيمم لا يرفع متعة الحدث، لا لأنها طهرت منه، ولذا حضرته صلاة أخرى قبل حدثها الأصغر تيممت، ويمتنع أن تنوي الحدث الأصغر لأنه لم يقع، وهذا يرد أصل تخرجه اللخمي». أنظر: ابن عرفة، م.س / 156.

(6) ابن العربي، المعارضة، 2 / 69.

(7) س: «هذا كقول ابن شعبان».

(8) س: - «غلط أو مغالطة إن تبين ذلك على أنه طهارة فلا يندرج تحت قولك: الطهارة لا ينقضها ما يوجبها».

المعارضة التي ذكرت لا تتقرر على مشهور المذهب من أن التيمم لا يرفع الحدث⁽¹⁾، وتقييدك الحدث بكونه قبل الصلاة ظاهر كلام اللّخمي وغيره، لأنّ المسألة أعظم من، ذلك والله⁽²⁾ أعلم.

[مسألة]: وسألت قاضي الجماعة بتونس سيدي عمر القلشاني، عن قول أم سلمة⁽³⁾ في حديث مسلم لرسول الله صلى الله عليه وسلم: « المرأة ترى كما يرى الرجل في المنام »⁽⁴⁾. وقول عائشة: تربت يمينك. وقوله عليه السلام لها: « بل أنت تربت يمينك »⁽⁵⁾. وما في الحديث بعده من قول أم سليم: وهل يكون هذا؟ فقال: نعم ومن أين يكون الشبه إن ماء الرجل الحديث، وفي طريق تربت يدك فيما يشبههما ولدهما، وفي طريق عن عائشة إذا علا مأوها ماء الرجل أشبه الولد أخواله إلى آخره، يقال: ما وجه التوفيق بين إنكار احتلام المرأة الذي لا يكون إلا حالة الإنفراد؟ والإستناد في ذلك إلى الشبه الذي إنّما يوجد عند الإجتماع، فإنّ التنافر بينهما ظاهر، ومن الجائز أن تكونا إنّما أنكرتا الإحتلام لندوره في النساء، حتّى لا يغلب فيهن إلا السنّ وعدم الزوج، ولم تكونا كذلك، فأنكرتاه ممّا لم ترياه.

فأجابني بما نصّه: الحمد لله، حاصل السؤال استشكل إنكار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها، إنكارها على السائلة احتلام المرأة، واستدلاله صلى الله عليه وسلم إنّما يكون من الشبه في الولد للأم تارة وللأب أخرى، وذلك من حيث أن الشبه موجب سبقيّة ماء أحدهما، أو غلبته على ما هو معلوم من طرق الأحاديث، وهو لا يستلزم علم المرأة به حتّى لا يقع الإنكار على أم سلمة، وإنّما يلزم الدليل لو كان وجود الشبه مستلزماً لظهور ماء المرأة فحيث يرى في البصر، أمّا حيث كان لا يستلزم أكثر من وقوع أمانتها في نفس الأمر لا بروزه، فلاستدلال⁽⁶⁾

(1) أ: « حسب ما تقدّم، والحاصل أنّ المعارضة التي ذكرت لا تتقرر على مشهور المذهب من أن التيمم لا يرفع الحدث ».

(2) ع: + « تعالى ».

(3) أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشيّة المخزوميّة، كان أبوها يلقّب بزد الرّاكب، وأمّها عاتكة بنت عامر الكنانية، تزوّجها النبيّ صلى الله عليه وسلم سنة أربع، توفيت بعد سنة: 62هـ / 681م. أنظر ترجمتها في: ابن حجر العسقلاني، الإصابة، 8 / 221. ابن عبد البر، الإستيعاب، 4 / 1939. ابن الأثير، أسد الغابة، 5 / 560.

(4) مسلم، 1 / 250. أبي داود، السنن، ح: 237. الموطأ، ح: 131 / 37.

(5) صحيح مسلم، 1 / 250. الموطأ، ح: 131 / 37. أبي داود، ح: 237. التّسائي، ح: 196.

(6) ع: « فالأمر ».

مشكل، هذا تلخيص السؤال ولا شك في حسنه⁽¹⁾ وتمكينه، ولا جواب عنه فيما يظهر الإعتقاد كونه صلى الله عليه وسلم فهم عن أم سلمة إنكارها وجود المني من المرأة رأساً، وأنه حمل الرؤية في قولها: وترى ذلك المرأة على الرؤية العامة، لا على الرؤية البصرية. لأنه صلى الله عليه وسلم أعلم بفحوى خطابها، فما أجابها إلا بمطابق، إذ يستحيل في حقه صلى الله عليه وسلم وهو المؤتي جوامع الكلم، أن يفهم كلامها على معنى، ثم يُجيبها بما لا يطابق، فإن قيل: يلزم على مقتضى / 18 و / ما ذكرتم أن يكون قول السائلة في بعض طرق الحديث، هل على المرأة من غسل إذا هي رأت الماء محمولاً على الرؤية الحلمية لا البصرية؟ ضرورة وجود مطابقة السؤال للجواب بعين ما قررتم، وحينئذ يكون الحديث مقتضياً لوجوب الغسل على المرأة بمجرد رؤية الاحتلام، وإن لم يبرز لها ماء، وفي ذلك ما لا يخفى إذ النصوص في حق الذكر أن إلغاء⁽²⁾ مجرد الإحتلام دون وجدان ماء، وقد نص في النوادر⁽³⁾ وغيرها⁽⁴⁾: على أن المرأة بمنزلة الرجل في ذلك. وقال أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار⁽⁵⁾: أنه لم يعلم فيه خلافاً، وقد خرّج أبو داود حديثاً هو نص في ذلك، ولكن بدون سنده على عبد الله بن عمر العمري، وقد تكلم فيه أئمة الحديث بما يقتضيه تضعيف حديثه، لكن ما ذكر أبو عمر من الاتفاق كافٍ.

الجواب: أنه لا يبعد أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على أم سلمة إنكارها لمّا أنكرت وجوده، واستدل عليها بما استدلت من وجود الشبه، ثم غلق إيجاب الغسل على المرأة برؤية الماء بالبصر فقط، فأعطاهما في جوابه صلى الله عليه وسلم فائدتين، أحدهما: خبرية وهي إعلامه بوجود الشبه، والأخرى: إنشائية حكمية وهي بيان موجب الغسل، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «مُجيباً لامرأة سألته فقالت: يا رسول الله هل تغتسل المرأة إذا احتلمت فأبصرت الماء؟ فقال لها صلى الله عليه وسلم: نعم»⁽⁶⁾. الحديث خرّجه مسلم، فتأمل قولها: إذا

(1) ع: - «في حسنه».

(2) ر: - «إلغاء».

(3) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 68.

(4) ابن عرفة، م.س / 140. ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 23.

(5) ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت 463هـ / 1020)، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، تحقيق: عبد

المعطي أمين قلعجي، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، 1 / 131.

(6) البخاري، صحيح البخاري، 1 / 74 - 131.

احتلمت فأبصرت. وجوابه صلى الله عليه وسلم في ذلك بِنَعَمْ، تجده كالتَّص في تعليق إيجاب الغُسل بالرُّؤية البصريَّة، وإن كان يُمكن فيه بحث بأن يقال لفظ الأبصار إنَّما وقع في السُّؤال لا في جوابه صلى الله عليه وسلم، وللواقع في جوابه صلى الله عليه وسلم في هذا الطريق إنَّما هو لفظ الرُّؤية المُحتملة للتَّأويل، وقد عِلِم أنَّ المفهوم إنَّما يعتبر إذا كان واقعاً في الجواب لا في السُّؤال، وغاية ما يقتضيه هذا⁽¹⁾ الطَّرِيق إقراره للسَّائلة على إن كان إبصار المرأة ماءها، حيث أجابها عن سؤالها بكلمة نَعَمْ، وليس في ذلك ما يدلُّ على أنَّها إذا لم تُبصر ذلك منها لا تغتسل، ووقع في الأحاديث ما هو قابل لِحمله على ما يقتضي إيجاب الغُسل عليها بمجرد الإحتلام، فيجب إعلامها⁽²⁾ إذ لا معارض، وقد سار إلى هذا بعض العلماء على ما نقله الشَّيخ تقي الدِّين بن دقيق العيد⁽³⁾، فإنه نقل عن بعضهم أنه قال: ماء المرأة لا يبرز أصلاً، وإنَّما ينعكس إلى داخل. قال الشَّيخ تقي الدِّين: إن صحَّ ما ذكره هذا القائل فالرُّؤية في الحديث بِمعنى العلم، أي تغتسل إذا علمت أنَّها أنزلت بشهوة التي تجرُّها. وقد حكى شيخنا أبو عبد الله الأبي عن شيخه⁽⁴⁾ الإمام بن عرفة، أنه كان يتردَّد في اغتسال المرأة إذا رأت أنَّها احتلمت، ولم ينفصل عنها الماء، ويميل إلى أنَّها لا تغتسل كالرَّجل يجد اللذة ولم يزل. قال: ولم يقض لي أن أسأل: هل ينعكس ماء المرأة أو يبرز؟ كأنه قال ذلك بعد موت زوجته، وكأنَّه والشَّيخ تقي الدِّين لم يَفَقاً على حديث مسلم المتقدِّم، فإنه نصُّ لا يَحتمل التَّأويل في بروز ماء المرأة حيث⁽⁵⁾ يرى بالبصر، والحاصل من جميع ما تقدَّم أنَّ الصَّحيح في النَّظر الموافق للأثر هو ما نقله أبو عمر، ونفى عنه الخلاف من كون المرأة كالرَّجل، وعليه فالحديث مشكل إن لم يُحمل على ما سبق، من كونه عليه السَّلام فهم عن أم سلمة إنكارها لمطلق وجود الإحتلام، فبيَّن لها وجوده بما ذكر من الشَّبه، وعلَّق مع ذلك إيجاب الغُسل برؤية الماء وبروزه، والله سبحانه أعلم وبه التَّوفيق لا شريك له⁽⁶⁾.

(1) س: « هذه ».

(2) س: « إعمالها ».

(3) أ: - « العيد ».

(4) أ: + « أبي عبد الله ».

(5) أ: « حتَّى ».

(6) ع: - « لا شريك له ».

وقد طال بنا الحديث بما لم يسأل عنه السائل، ولكن دعت الضرورة إلى ذلك لارتباط ما تكلم فيه من الفقه بمحل الإشكال منه، وانبناء الكلام في حكمها على فهمه ولم أر من الشراح من تعرض للإشكال ولا لبيان انبناء المسألة عليه، عدا ما تقدم للشيخ تقي الدين وكلامه غير واف بالمقصد، والله سبحانه أعلم وبه التوفيق لا شريك له⁽¹⁾.

وأجابني عن المسألة الفقيه سيدي أبو علي منصور بن سيدي علي بن عثمان⁽²⁾ البجائي بما نصه: الحمد لله، أعلم أن الله أجرى عادة⁽³⁾ غالب النساء أنه لا يظهر ماؤهن عند إلتذاذهن ولا يبرز، فاقتضى إنكارها عدم وجود مائها الذي تترتب عليه الأحكام، وإنما ذلك تخيل منام لا حقيقة، وهو الذي فهم عنها النبي عليه الصلاة والسلام⁽⁴⁾ فعرّفها بأن ذلك حقيقة ووجب تصريحه من غير احتياج إلى دليل، لكنه صلى الله عليه وسلم ليخلق الكرم ذكر ما تقتضيه المشاهدة في الجملة حتى يجتمع الدليلان على صدقه، دليل المعجزة ودليل المشاهدة، ثم بين وجه الشبه والذكورة والأنوثة، لأنه من غيب الله الذي لا يظهر إلا من ارتضاه لذلك، فخرج من هذا كله ثبوت وجود ما يكون منها عند الإنفراد، إذ أنه مثل ما يكون عند الاجتماع، لأنه من أمر واحد وهو الماء الذي تكون به اللذة عند الإنفراد وعند الاجتماع، وقولكم: من الجائز إلى آخره. هو خلاف ما فهمه عنهما عليه السلام، وإلا كان جوابه غير مطابق، وحاشاه من ذلك، والله تعالى أعلم.

(1) ع: - « وقد طال بنا الحديث بما لم يسأل عنه السائل، ولكن دعت الضرورة إلى ذلك لارتباط ما تكلم فيه من الفقه بمحل الإشكال منه، وانبناء الكلام في حكمها على فهمه ولم أر من الشراح من تعرض للإشكال ولا لبيان انبناء المسألة عليه، عدا ما تقدم للشيخ تقي الدين وكلامه غير واف بالمقصد، والله سبحانه أعلم وبه التوفيق لا شريك له ».

(2) أ: - « بن عثمان ».

(3) س: « عاداته ».

(4) أ: « صلى الله عليه وسلم ».

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام الحافظ سيدي أبو عبد الله بن مرزوق عمّا قال إسماعيل القاضي⁽¹⁾: لا يَجِبُ على الكافر إذا أسلم الغُسل⁽²⁾؟ لأنَّ: «الإسلام يَجِبُ ما قبله»⁽³⁾. وألزمه اللَّحْمِي الوضوء، وقد سبقه إلى هذا الإلزام القابسي في الممهد وهو مشكل، لأنَّ الطَّهارة من الحدث الأكبر تثبت للكافر قبل البلوغ، ولم تزل مستمرة حتّى طرأ رافعها وهو الإحتلام أو الوطء بإسلامه، بعد ذلك يَجِبُ ما قبله واحد ما يَجِبُ الإسلام موانع الطَّهارة الأصلية الثابتة قبل البلوغ، فإذا انتفت الموانع بسبب حبّ الإسلام⁽⁴⁾ ثبتت الطَّهارة الأصلية، وعاد إلى ما كان مُتَّصِفًا به قبل البلوغ من السَّلامة من الجنابة، وأمّا الوضوء فإنه لم يَتَّصف به قط، فترفعه الموانع، والحاصل أنَّ الطَّهارة الكبرى يُمكن اتِّصاف الكافر بها، فيتأتَّى رفعها بالموانع، وثبتت عند انتفاء الموانع بحبّ الإسلام، وأمّا الطَّهارة الصُّغرى فإنه لا يُمكن اتِّصاف الكافر بها على المعروف من اشتراط النيّة، فما بصدد منه من بول ونحوه لا يصحُّ أن يسمّى مانعاً لَمَّا تقرر أنَّ ثبوت المانع يتوقّف على / 18 ظ / وجود المقتضي على رأي قوي، فتأمَّلوا⁽⁵⁾ البحث يرحمكم الله.

فأجاب: الحمد لله، هذا الفرق بين العبادة الصُّغرى والكبرى من حيث الجملة حسن، إلّا أنه لا يخلُص، لأنه خاصّ ببعض الصُّور، وإن كانت أكثر من غيرها، وبعض التّقديرات وعلى بعض الأقوال، ودعوى إسماعيل الوضوء على قوله: عامّة فيما يظهر، كما أنَّ دعوى إسماعيل كذلك أيضاً فيما يظهر، وبيان أنَّ هذا الفرق لا يجري في كل صورة أنَّ المسلم البالغ إذا توضّأ ثمَّ ارتدَّ ثمَّ تاب قبل نقض وضوئه أو بعد، وكذا الكافر لا يصلي إذا أسلم وهو مُميّز، فتوضّأ ثمَّ ارتدَّ قبل

(1) القاضي إسماعيل بن إسحاق، من بيت آل حمّاد بن زيد، روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل والبغوي وغيرهم، وبه تفقّه المالكية من أهل العراق، توفي سنة: 284هـ / 897م، وقيل سنة: 282هـ / 895م. أنظر ترجمته في: الشَّيرازي، م.س / 164. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 6 / 284. عياض، ترتيب المدارك، 3 / 167.

(2) قال ابن رشد: «وقد روى ابن وهب عن مالك أنه لا غسل على من أسلم وهو بعيد النظر، لانه لو لم يكن عليه الغسل للجنابة التي كانت منه في حال الكفر، لوجب أن لا يكون عليه الوضوء للحدث الذي كان منه في حال الكفر، ولكان له إذا أسلم أن يصلي بغير وضوء، إلّا أن يحدث بعد إسلامه، وهذا ما لا يقوله أحد». أنظر: ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 186.

(3) أحمد بن حنبل (ت 241هـ / 855م)، المسند، ط: 2، دار إحياء التراث، بيروت، 1993، 5 / 223.

(4) ع: - «الإسلام».

(5) أ: + «هذا».

البلوغ ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَلَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ وَانْتَقَضَ⁽¹⁾، فَإِنَّهُ فِي الصُّورَتَيْنِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ اتَّصَفَ بِالطَّهَارَةِ الصُّغْرَى، وَطَرَأَ لَهُ مَائِعُهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ الْإِسْلَامُ، لَا يُقَالُ أَنَّهُ إِذَا ارْتَدَّ بَطُلَ وَضُوءُهُ بِنَاءً عَلَى إِحْبَاطِ الْعَمَلِ بِنَفْسِ الشَّرْكِ، وَلَا يَشْتَرِطُ فِي إِبْطَالِهِ الْمَوَاقَاةُ فَلَمْ يَتَلَبَّسَ الْكَافِرُ بِالطَّهَارَةِ الصُّغْرَى، لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ بَطْلَانَهُ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ وَالْأَصْلُ الْآخَرُ، سَلَّمْنَا إِبْطَالَ الْكَافِرِ الْوَضُوءَ بَعْدَ تَحَقُّقِ التَّلَبُّسِ بِهِ، إِنَّمَا هُوَ كإِبْطَالِ الْجَمَاعِ، الطَّهَارَةُ الْكُبْرَى وَالتِّي قَرَّرْتُمْ ثُبُوتَهَا لِلْكَافِرِ بِالْأَصَالَةِ، فَعَايَةُ الْكُفْرِ بَعْدَ الْوَضُوءِ أَنَّهُ مِنْ مَوَانِعِهِ كَالْحَدَثِ، وَقَدْ قَرَّرْتُمْ أَنَّ الْمَوَانِعَ تَرْتَفِعُ بِالْإِسْلَامِ، فَقَوْلُكُمْ: لَا يُمَكِّنُ اتِّصَافُهُ بِالطَّهَارَةِ الصُّغْرَى فِيهِ مَا تَرَى، وَأَمَّا بَعْضُ التَّقْدِيرَاتِ الَّتِي لَا يَجْرِي مَعَهَا هَذَا الْفَرْقُ، فَهِيَ مَا إِذَا قَرَّرْنَا أَنَّ عِلَّةَ غَسْلِ الْكَافِرِ عِنْدَ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلَ مَحْضُ التَّعَبُّدِ وَلَكُونُهُ نَجَسًا⁽²⁾، لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ إِنَّمَا يَتِمُّ إِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ عِنْدَهُ كَوْنُهُ جَنَابًا⁽³⁾، لَكِنْ هَذَا مَشْتَرِكُ الْإِلْزَامِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مُلْزَمِ الْوَضُوءِ، وَلَا مَوَاقَاةَ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ لِأَنَّكُمْ إِنَّمَا تَكَلَّمْتُمْ عَلَى تَقْرِيرِ الْإِلْزَامِ وَالْمَوَاقَاةِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى الْمُلْزَمِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ شَيْخُنَا بِنِ عَرَفَةَ⁽⁴⁾ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ.

قُلْتُ⁽⁵⁾: إِنَّمَا يُلْزَمُ عَلَى أَنَّهُ لِحِجَابَتِهِ فَلَعَلَّهُ عِنْدَهُ لَغَيْرِهَا. وَيَقْوِي مَا قَرَّرْنَا أَنَّ إِسْمَاعِيلَ اعْتَبَرَ فِي عِلَّةِ الْغُسْلِ كَوْنُهُ نَجَسًا، كَوْنُهُ قَالَ بِاسْتِحْبَابِ الْغُسْلِ، وَنَقَلَ شَيْخُنَا بِنِ عَرَفَةَ⁽⁶⁾ عَنِ الْمَازَرِيِّ أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْإِسْتِحْبَابِ، فَإِذَا صَحَّ هَذَا سَقَطَ الْإِلْزَامُ وَالْإِعْتِبَارُ، وَعِبَارَةٌ بِنِ الْحَاجِبِ فِي النِّقْلِ عَنْهُ تَوَمَّيْ إِلَى ذَلِكَ لِإِتْيَانِهِ بِالْإِغْيَاءِ فِي قَوْلِهِ⁽⁷⁾: وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: يَسْتَحَبُّ وَإِنْ كَانَ جَنَابًا لِحَبِّ الْإِسْلَامِ.

(1) ع: - « وَكَذَا الْكَافِرُ لَا يَصَلِّي إِذَا أَسْلَمَ وَهُوَ مُمَيَّزٌ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ ارْتَدَّ قَبْلَ الْبُلُوغِ، ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَلَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ، وَانْتَقَضَ ».

(2) ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾. [التوبة / 28].

(3) أ: « حُبْنًا ».

(4) ابن عرفة، م.س / 141.

(5) قَالَهَا ابْنُ عَرَفَةَ فِي مُخْتَصَرِهِ الْفَقْهِيِّ، أَنْظَرُ: ابْنُ عَرَفَةَ، م.س / 141.

(6) ابن عرفة، م.س / 141.

(7) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 23 — 24.

وَأَمَّا بَعْضُ الْأَقْوَالِ فَهِيَ ⁽¹⁾ مَا أَشْرُتُمْ إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِكُمْ الْمَانِعَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُقْتَضِي فِي رَأْيٍ قَوِيٍّ، وَلَعَمْرِي أَنَّهُ لَقَوِيٌّ كَمَا أَشْرُتُمْ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنَّ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ بِالْغَفْلِ بَحْثًا خِلَافَهُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَنُ الْحَاجِبِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْقِيَاسِ: وَإِنْ كَانَ وَجُودُ مَانِعٍ وَانْتِفَاءُ شَرْطٍ، لَمْ يَلْزَمْ وَجُودُ الْمُقْتَضِي لَنَا أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْحُكْمُ مَعَ الْمُقْتَضِي كَانَ مَعَ عَزْمِهِ أَجْدَرُ. قَالُوا: إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاَنْتِفَاءُ الْحُكْمِ لَانْتِفَاءِهِ، فَلَنَّا أَدْلَى مُتَعَدِّدَةً، وَبِهَذَا الْحُكْمِ انْتَفَى، أَيُّ: لَيْسَ الْكَافِرُ بِمُتَطَهَّرٍ لِمَانِعِيَّةِ حَدْثِهِ مِنَ الطَّهَّارَةِ، وَلَا يَشْتَرِطُ وَجُودُ مُقْتَضِيهَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، عَلَى أَنِّي أَقُولُ: لَا يَتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْفَرْعِ وَجُودُ الْمُقْتَضِي وَتَخَلُّفُ الْحُكْمِ عَنْهُ لِمَانِعٍ، إِذْ لَا تَجْتَمِعُ الطَّهَّارَةُ الَّتِي هِيَ مُرَادُّكُمْ بِالْمُقْتَضِي هُنَا، وَالْحَدَثُ الَّذِي هُوَ مَانِعٌ، فَإِنَّهُمَا ضِدَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَإِنَّمَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ صُورٍ نَقْضَ الْعِلَّةِ كَمَا فِي: الْعَرَايَا ⁽²⁾ وَنَحْوَهَا، فَإِنَّ الْمُقْتَضِي لِمَنْعِ الطَّعَامِ بِمِثْلِهِ مُتَأَخِّرًا، وَيَبْعُ ⁽³⁾: الرُّطْبُ بِالْيَابِسِ مَوْجُودٌ فِيهَا، لَكِنْ تَخَلُّفُ الْحُكْمِ عَنْهُ لِمَانِعٍ، فَتَأَمَّلُوا هَذَا فَإِنَّهُ التَّحْقِيقُ، ثُمَّ فِي أَصْلِ فَرْقِكُمْ نَظْرَ دَقِيقٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا حَكَمْتُمْ عَلَى الْكَافِرِ بِالطَّهَّارَةِ الْكُبْرَى بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا الْأَصْلُ السَّابِقُ، إِذْ الْأَصْلُ فِي الْحَالَةِ الَّتِي يُخْلَقُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ عَدَمُ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، فَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ عَلَى مُقْتَضَى مَا قَرَّرْتُمْ ⁽⁴⁾ مُتَطَهَّرُ الطَّهَّارَتَيْنِ، بِحَيْثُ يَمْسُ بِهَا الْمَصْحَفُ الْكَامِلُ إِنْ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ، وَكَانَ مَحْكُومًا لَهُ بِالْإِسْلَامِ فَطَرَيَانُ الْحَدَثِ بَعْدَ ذَلِكَ مَانِعٌ، فَيَرْتَفِعُ بِالْإِسْلَامِ كَمَا ⁽⁵⁾ الْأَكْبَرُ ⁽⁶⁾، فَإِنْ قُلْتُمْ: هَذَا يَظْهَرُ فَيَمْنُ وَلَدَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا مَنْ وَلَدَ عَلَى الْكُفْرِ فَلَا، لِمُنَافَاتِ الْكُفْرِ الطَّهَّارَةِ.

قُلْتُ: هُوَ مُشْتَرِكُ الْإِلْزَامِ بَيْنَ الطَّهَّارَتَيْنِ، ثُمَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمْ مَبْنِي عَلَى أَنَّ تَقَابُلَ الطَّهَّارَةِ وَالْحَدَثِ مِنْ بَابِ تَقَابُلِ الضِّدَّيْنِ، وَفِيهِ نَظْرٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُقَالَ: أَنَّهُمَا مِنَ الْعَدَمِ وَالْمُلْكَةِ، وَأَنَّ الْمُلْكَةَ هِيَ الْحَدَثُ وَالطَّهَّارَةُ سَلْبَتُهُ، وَحِينَئِذٍ لَا نَسْلَمُ صُورَةَ اتِّصَافِ الْكَافِرِ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّهَّارَتَيْنِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى، لَا يُقَالَ: لَا يَصْحُحُ جَعْلُ الطَّهَّارَةِ عَدَمًا، كَمَا لَا يَصْحُحُ اتِّصَافُ الْكَافِرِ بِهَا،

(1) س: «فهو».

(2) المدونة، 3 / 292.

(3) م.ن، 3 / 145 – 146.

(4) أ: + «ثم».

(5) ع: - «كمانع».

(6) ع: - «الأكبر».

أما الأول: فلقول شيخنا بن عرفة⁽¹⁾ في حدّها: صفة حُكمية توجب لموصوفها إلى آخره. والصفة الحكمية الموجبة ما ذكر لا تكون عدماً، وأما الثاني: فلأنه لو اتّصف بها لصحّت آثارها ولوازمها منه، لقوله⁽²⁾: توجب كذا. فإن وجدت ولم توجب ما ذكر، لزّم كون الحد غير مانع ولوجود اللازم⁽³⁾ عند وجود ملزومه، لأنّنا نقول: لا نسلم كون الصفة الحكمية وجودية، بل قد تكون عدمية كالفساد والبطلان عند من لا يجعلهما حكّمين عقليين، وغير شيء من هذا المعنى، وأيضاً إن لم تكن الطّهارة المقابلة للحدث والتّجاسة عدماً، كان الحدث عدماً وكانت التّجاسة عدماً، لكنه لا يصحّ ذلك فيهما، لأنه قال في حدّها أيضاً: صفة حكمية. ولا ملخص إلاّ باعتقاد كون تقابلهما تقابل الضدّين أو تقابل المتضايقين وهو أقرب.

وأما قولكم: لو اتّصف الكافر بالطّهارة لصحّت آثارها ولوازمها منه، فالملازمة مَمْنوعة لأنّ صحّة الآثار واللّوازم موقوفة على شروط أخرى غير الإتيان بالطّهارة، منها الإيمان، ثمّ هذا⁽⁴⁾ الكلام كله على سبيل ما يُمكن أن يبحث فيه وأرخاء الرّسل على طريق التّسليم الجدليّ، وهو شبه الخطّابي، وإلاّ فإنّ التّحقيق أنّ الطّهارة المقابلة للحدث صفة حكمية من شرطها إيمان المتّصف بها، فلا تتصوّر في الكافر بوجه.

وأما حدّ شيخنا للطّهارة فهو مع ما ورد عليه من اعتراضات لا بدّ فيه من العناية، فقوله: توجب. أي توفرت معها شرائط الإيجاب غيرها، ومازلت منذ سمعتُ هذا الإلزام أحاول فرقاً بينه وبين الوضوء والغسل، فما قدّرتُ على فرق تسكنُ النَّفس إليه ويثلجُ الصّدر، وربّما خرج⁽⁵⁾ لي أن يقال: مقتضى عموم «الإسلام يوجب ما قبله»⁽⁶⁾. شمول أسباب الطّهارتين لكن خرج الوضوء بمقتضى عموم قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾⁽⁷⁾، وبمقتضى عموم⁽⁸⁾

(1) قال ابن عرفة: «الطّهارة صفة حكمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصّلاة به أو فيه أولاً، فالأوليان من حيث والأخيرة من حدث، والتّجاسة توجب له منعها به أو فيه والحدث يأتي». أنظر: ابن عرفة، م.س / 55.

(2) قال ابن عرفة: «توجب له كونه بحيث يصير المزال به نجاسته طاهراً». أنظر ابن عرفة، م.س / 55.

(3) ع: «اللزوم».

(4) ع: - «هذا».

(5) أ، ع: «خطر».

(6) أحمد بن حنبل، م.س / 223.

(7) المائدة / 6.

(8) أ: - «عموم».

قوله صَلَّى الله عليه وسلّم: « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ »⁽¹⁾، / 19 و / فيبقى الغسل داخل في العموم الرافع⁽²⁾ له، لأنّ العامّين إذا تعارضا قدم الذي هو أَمَسُّ بالمقصود منهما على غيره، ومثاله ما مثل بن الحاجب وغيره التّرجيحات، من ترجيح قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾⁽³⁾، على ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾⁽⁴⁾، وبيان أنّ العامّ في الآية والحديث المذكور معها أَمَسُّ بالمقصود من العام الذي هو: « الإسلام يَجِبُ ما قبله »⁽⁵⁾، أنّها نصٌّ في المقصود لدالتهما بالمطابقة على أنّ كلّ قائم للصلاة أو كلّ مُحدث لا تصحُّ صلاته إلّا بالوضوء، كان مُسَلِّمًا بالأصالة أو كافرًا ثُمَّ أسلم، وأيضًا فإنه إنّما أتى بهما لبيان مانعيّة الحدث من الصّلاة، وأمّا الحديث الآخر فيحتمل أن يكون معناه يَجِبُ ما قبله من الخطايا والآثام نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ﴾⁽⁶⁾، فقال: كلا قد فعلنا أو نحو هذا من معنا صدر منه، فقال له النبيُّ صَلَّى الله عليه وسلّم: « أما علمت أنّ الإسلام يَجِبُ ما قبله وأنّ التوبة تَجِبُ ما قبلها »⁽⁷⁾. أو يكون المعنى: يَجِبُ ما قبله من تباعات آدميين وحقوقهم كالنفوس والأموال ونحوها التي بها الحربي بعد إسلامه، ولو سلّم عمومها حتّى يشمل الحديثين بمقتضى الظاهر كما نُسِبَ لإسماعيل، لكن ليسا بمقصودين منه بالقصد الأوّل على أنّ قصداً، فبحسب التبع لغيرهما، ومانعيّة الحدث الأصحّ من الصّلاة المقصودة بالذات، وبالقصد الأوّل من: ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾⁽⁸⁾ ولا يقبل الله، ودالتهما على ذلك بالمطابقة، ودلالة الإسلام لِحُبِّهِ⁽⁹⁾ ما⁽¹⁰⁾ قبله⁽¹¹⁾ يَجِبُ على رفع الحديثين بالتضمّن، وما يدلُّ بالمطابقة راجح على ما يدل بالتضمّن.

(1) البخاري، 1 / 46.

(2) أ: « الأوّل ولم يعارضه شيء وإنّما رجّح العام إبدال على طلبيّة الوضوء لأنه أَمَسُّ بالمقصود من العام المرافع له لأنّ

العامّين ». ع: « الأوّل ».

(3) النّساء / 23.

(4) المعارج / 30.

(5) أحمد بن حنبل، م.س / 223.

(6) الفرقان / 68.

(7) البيهقي، 9 / 167.

(8) المائدة / 6.

(9) س: - « لِحُبِّهِ ».

(10) س: - « ما ».

(11) س: - « قبله ».

فإن قلت: ما ذكرته في الآية مبني على بعض التفاسير وهو أن يكون معناها: مُحدثين، قلت: أمّا إن على ذلك من تفسيرها فواضح، وأمّا أن المراد من النوم كما فسّر زيد بن أسلم، فإن قلنا أن النوم بنفسه، فإذا ثبت أن الحكم ذلك في هذا الحديث⁽¹⁾ الخاص، ثبت كونه كذلك في كل حدث، إذ لا قائل بالفصل، وإن قلنا أنه سبب كان جريان الحكم المعلق عليه فيما يؤدي إليه من الأحداث، وفي غيرهما أخرى، وإن كان الوضوء معلقاً على نفس القيام كما هو التفسير الآخر، وكما كان أوّل الأمر فواضح لشموله حالة الحدث وغيرها.

فإن قلت: ما اعتبرته من دليل الفرق بين الآية والحديث يُمكن على أصل الفرق بالبطلان، فإنّهما كما يتناولان الحدث الأصغر يتناولان⁽²⁾ الأكبر، أمّا الحديث فلقوله صَلَّى الله عليه وسلّم: «أحدث»⁽³⁾. فظاهره تناول الأكبر لإطلاقهما عليه بالتواضي أو التشكيك، وأمّا الآية فإن كان المعنى مُحدثين فكذلك، وإلاّ فقلوه تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾⁽⁴⁾، نصٌّ صريح في إرادة الأكبر⁽⁵⁾ وهو معلق على القيام للصلاة لعطفه على ما هو كذلك، كان ينبغي أن لا يَجِبُ الإسلام كان من العام في الآية، والحديث ليس بالمقصود كما زعمت فقد بان أن فرّقك هو عين الجمع. قلت: أمّا الحديث بمعنى الحدث فيه الحدث الأصغر، ولا يتناول الأكبر لوجهين، الأوّل: قوله صَلَّى الله عليه وسلّم: «حَتَّى يَتَوَضَّأَ»، فإنّ مفهوم الغاية يقتضي أنه يعيد الوضوء لا يبقى مُحدثاً، وإن تناول الأكبر كما صحّ ذلك، إذ لا يرفع حدث الوضوء ولا يدّعي في الكلام إضمار، يتمّ معه دعوى مناولته الأكبر، لأنّ الإضمار على خلاف الأصل فيحتاج مدّعيه لدليل، والأصل عدمه.

الثاني: تفسير راوي الحديث له بذلك، وهو أبو هريرة حين قيل له ما الحدث يا أبا هريرة فقال: فسَاءُ أو ضَرَأُ، فاقصر على الإشارة إلى أنواع الأصغر ولم يقل: أو جماع ونحوه، وأمّا الآية فلا تصحّ إرادة الأكبر من صدرها للاقتصار على تعليق الوضوء عليه كما قدّمنا في الحديث، ولأنه جعل قسيم ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾⁽⁶⁾، فلا يكون مراداً منه، وإنّما هو مراد من قوله تعالى:

(1) س: «الحدث».

(2) س: + «الحدث».

(3) البخاري، باب الطّهارة.

(4) المائدة / 6.

(5) ع: «الكبرى».

(6) المائدة / 6.

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾⁽¹⁾، وحينئذٍ لقائل أن⁽²⁾ يقول: لا نسلم تقييد الأمر فأطهروا بالقيام إلى الصلاة لا مطلقاً ولا مقيداً بالحدث أو التوم، قولكم: أن المعطوف على مقيد يتقيد بتقييده، قلنا: لا نسلم للإختلاف فيه سلّمنا⁽³⁾، لكن لا نسلم عطف وإن كنتم على ما تقيد بالقيام للصلاة، بل أن عطف على ذا فلا يقتضي التقييد، فيكون أمراً بالتطهر من الجنابة وبالإطلاق مع القيام إلى الصلاة، ومع عدمه سلّمنا تقييد الأمر بالطهارة من الجنابة بالقيام إلى الصلاة للإجماع على أنه لا يجب في غير تلك الحالة أن نسلم هذا الإجماع، لكن دلالة الآية على طلبية الوضوء عند القيام إلى الصلاة أكد من دلالتها على ذلك في الغسل من الجنابة عنده، ولذا جيء مع الوضوء، فإذا التي هي للتحقيق ومع الغسل بأن التي هي للشك على نظر في هذا لا يخفى، فتلخص من هذا كله أن دلالة العموم في الآية على طلبية الوضوء للصلاة مع الحدث الأصغر، أكد منها على طلبية الغسل لها مع الأكبر، فلا يلزم من إلغاء الأضعف من حيث الدلالة عليه إلغاء الأقوى من حيث ذلك، والله أعلم، ومما يدل على قوة طلبية الوضوء أنه قيل بظاهر الآية قيد، وأنه يجب لكل صلاة، ولأن⁽⁴⁾ ذلك أيضاً أول ما نزلت الآية حتى خفف بفعله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح، ولم يكن ذلك في الغسل أول الإسلام، ولا ذهب إليه ذاهب من العلماء، وإنما كان ذلك لأن الأمر بالوضوء علق على مطلق القيام للصلاة، والأمر بالغسل علق على الجنابة صريحاً فاختص بها، وحكمته والله أعلم مشقة الغسل دون الوضوء، فلا يلزم أيضاً من اعتبار الأقوى لما فيه من المشقة اعتبار الأضعف منه باعتبار المشقة، مع ما فيه من المصالح، ولعل هذا ونحوه هو الذي اعتبر إسماعيل ويقويه، ويقوي أنه لا يرى الغسل على من أسلم إلا استحباباً وأنه لغير الجنابة، ونقل علي المتطيطي⁽⁵⁾ في آخر كتابه⁽⁶⁾ ونصّه، وفي سماع بن وهب عن مالك أنه قال: لم يبلغنا

(1) المائدة / 6.

(2) س: - « أن ».

(3) ع: - « سلّمنا ».

(4) أ: « وكان ». س: « وإن كان ».

(5) القاضي أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، يعرف بالمتطيطي السبتي الفاسي، أخذ عن أبي الحجاج المتطيطي وأبي محمد بن القاضي وغيرهما، له كتاب كبير في الوثائق يعرف بالمتطيطية، اعتنى به جماعة من أهل العلم، توفي سنة: 570 هـ / 1174 م. أنظر ترجمته في: ابن القاضي، حذوة الإقتباس، 2 / 480. التنبكيتي، النيل / 314. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 1 / 255. مخلوف، م.س / 163.

(6) المتطيطية: وهو كتاب مشهور في الوثائق وإسمه: « النّهاية والتّمام في معرفة الوثائق والأحكام ».

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداً أسلم بالُغسل والوضوء بكفيه، قال إسماعيل القاضي: وإئتما يلزمه الوضوء لأنه لا يصلي بغير وضوء.

[مسألة]: قال سيدي أبو عبد الله المقرئ: قال بن عبد السلام عند قول بن الحاجب⁽¹⁾:

ويُجزىء الغُسل / 19 ظ / عن الوضوء والوضوء عن غسل محلّه، إطلاق الوضوء على غسل أعضائه في الطهارة الكبرى مجاز لا شك فيه.

قال⁽²⁾: قلت إن سلّم هذا فليس مراد المؤلف خصوصية الوضوء في الغسل⁽³⁾ بل الوضوء، كيف اتفق حتّى لو توضّأ للبول مثلاً، ثمّ ذكر الجنابة لا جزاً وضوءه ذلك عن غسل أعضائه، كما في مسألة المدوّنة⁽⁴⁾ التي يذكرها المؤلف في مسح الجبائر بعد هذا، وذلك لأنّهما أصلاً مستويّا الصّورة⁽⁵⁾ تحرّز من الرأس، وقولنا: ومستويّا الحكم تحرّز من غسل الجمعة، قلنا: أنه لا يجرى عن الجنابة، وبالعكس هذا مقررٌ منصوص، أنظر اللّخمي وابن يونس وعيّاض.

وقال الإمام سيدي أبو عبد الله بن مرزوق لمّا تكلم على قوله في مُختصر خليل⁽⁶⁾: ويُجزىء الغسل⁽⁷⁾ عن الوضوء وإن تيقّن عدم جنابته، وغسل الوضوء عن غسل محلّه، ولو ناسياً لجنابته. قال ظاهر كلام المصنّف أن غسل الوضوء الذي يُجزىء عن غسل الجنابة، هو بنيّة الحدث الأصغر، كما هو ظاهر كلام بن الحاجب⁽⁸⁾ وصريح كلام اللّخمي وهذا هو الصّواب، ويدلّ عليه مسألة الجبيرة المذكورة في المدوّنة⁽⁹⁾، ونصّ كلام اللّخمي النية في الوضوء تُجزىء عن الغُسل، وفي الغُسل تُجزىء عن الوضوء، لأنّ كلاهما فرض، ولو توضّأ ثمّ ذكر أنه جنب أجزاءه أن يني على المغسول من وضوئه، ومن اغتسل ثمّ ذكر أنه غير جنب أجزاءه من الوضوء، وقال أيضاً في باب في صفة الغُسل: يتوضّأ كما يتوضّأ للصّلاة وينوي للجنابة، وإن نوى

(1) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 24.

(2) ع: - « قال ».

(3) أ: - « الغسل ».

(4) المدوّنة، 1 / 129 - 130.

(5) س، ع: + « والحكم في مغسول الوضوء، فقولنا: أصلاً تحرّز من التيمّم، وقولنا: مستويّا الصّورة ».

(6) خليل، م.س / 15.

(7) س: - « الغسل ».

(8) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 23.

(9) المدوّنة، 1 / 129 - 130.

الوضوء أجزاه. وقال المازري⁽¹⁾ في باب التيمم: ظاهر المذهب أن من غسل أحد أعضائه للوضوء بنية الوضوء ناسياً للجنابة، أنه يُجزّيه للجنابة. وهو ظاهر المدونة⁽²⁾ في الجنب النَّاسِي غسل ما زال عنه الجبيرة. والعرقُ عنده بينه وبين التيمم، في أن التيمم للوضوء لا يُجزّيه اختلاف محلّ الطّهارة الصّغرى والكبرى في الماء، فقيس عليه بدله وهو التيمم، فإن غسل جنب عضواً بنية الوضوء ناسياً للجنابة، فكل من طهارة الماء أصل في ذلك العضو، وليست إحداها بدلاً عن الأخرى، وحكمها فيه واحد، فإذا كمل ذلك العضو غسل ما سواه من الجسد، وكان تقدّمه غسل سواه إرتفعت الجنابة، وقول بن عبد السلام أصلاً والوضوء على غسل أعضائه في الطّهارة الكبرى فجاز لا شكّ فيه، واعتقاده مجازية هذا الوضوء، يقضي أن لا يُجزّيه غسل محلّه بنية الصّغرى عن غسله الكبرى، وهو خلاف ما تقدّم للخمي والمازري، ونبه خليل بقوله⁽³⁾: وغسل الوضوء عن غسل محلّه. على أن مسحه لا يُجزّيه عن غسل الجنابة، كمسح الرأس للوضوء لا يُجزّيه عن غسله للجنابة، لاختلاف نوعيّ الموجب⁽⁴⁾، بخلاف الغسل فإنه نوعٌ واحد، فلذا لم يقل: والوضوء عن محلّه. وانظر على هذا لو مسح صمّاخ⁽⁵⁾ الأذن للوضوء، هل يُجزّيه عن مسحه للغسل، لأنه فعل واحد فيهما أو لا يُجزّيه لأنه مسنون في الغسل دون الوضوء.

[مسألة]: وسئل الإمام بن عقاب عمّا وقع لأهل المذهب في الجبيرة تسقط أثناء الصّلاة، أنه يقطع⁽⁶⁾؟ مع قولهم في التيمم: يجد الماء بعد الشروع في الصّلاة يتمادى، وفي كليهما طراً مانع التّمادي، وقد أشار بن عبد السلام فيهما لمّا ذكر ولم يُجب شيء، وأشار إلى أن الفرق واضح ولم يتبين لي، وأظن أن المازري حاول الفرق، غير أنني لم يقر في نفسي، فلا أدري هل هو لعدم فهمي، أو الجواب غير متمكّن.

(1) المازري، شرح التلّفين / 112.

(2) المدونة، 1 / 129 – 130.

(3) خليل، م.س / 9.

(4) أ، س، ع: «الواجب».

(5) بالصّمّ وآخره خاء معجمة، مشتقاً من وجع يكون في الصمّاخ، وهو خرق الأذن. أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، 3 / 480.

(6) قال ابن الحاجب: «وإذا سقطت الجبيرة قطع الصّلاة وردّها ومسح». أنظر: ابن الحاجب، م.س / 29. وفي توضيح قول ابن الحاجب، قال خليل: «قطع الصّلاة: فلأن الجبيرة لمّا سقطت: تُعلّق بذلك المحلّ الحدث: فلم يبق شرط الصّلاة بالنسبة إلى ما بقي من الصّلاة». أنظر: الجندي، م.س / 396.

فأجاب: الحمد لله، أمّا ما قلتم: أنّ مسألة الجبيرة إذا سقطت في الصلّاة أنّها معارضة بواجد الماء بعد الشروع في الصلاة بالتيّم، فاعلم أنّ مسألة الجبيرة وقعت في سماع⁽¹⁾ سحنون كما قلت، ومعارضتها بمسألة التيمّم على الوجه الذي ذكرت لا تصحّ لأنّ قولك في تقرير المعارضة وفي كلاّ المسألتين قد طرأ مانع التّماذي مصادرة، لأنّ كون وجود الماء بعد الشروع في الصلّاة مانعاً من التّماذي هو محلّ النزاع، فلا بُدّ من تقرير المعارضة بين المسألتين على وجه مقبول، وحينئذٍ نستحقّ الجواب، وتقرير المعارضة أن يقال المسح على جبيرة القرحة مشروط بكونها على القرحة إذ لو مسح على الجبيرة وهي بالأرض ثمّ وضعها على القرحة⁽²⁾ بعد المسح لم يُجزه باتّفاق، والصلّاة بالتيّم مشروطة بفقدان الماء، والشّرط قد بطلَ في كلتا الصّورتين فيلزم بطلان المشروط بها، كذا تقرير المعارضة بينهما، ولمّا أشار الشّيخ بن عبد السّلام إلى هذه المعارضة قال: ولا خفاء في⁽³⁾ الفرق بينهما.

قلت: وهو كما قال لأنّ مسألة الجبيرة المشروط فيها وهو المسح، قد انتفى عن العضو⁽⁴⁾ انتفاءً حسيّاً، ضرورة سقوط الجبيرة التي باشرها المسح عنه، فيلزم انتفاؤه حكماً، لأنّ موضعها حينئذٍ لمعة، ومسألة التيمّم المشروط فيها هو التيمّم المنتفي عن العضو⁽⁵⁾ حسّاً وإنّما النّظر الآن في حكمه هل يبطل أم لا؟ ولا يلزم من بطلان حكم المشروط، حيث المشروط منتفي حسّاً بطلان حكمه حيث هو غير منتفي حسّاً، وإنّما سقوط الجبيرة بمثابة قطع أصبع ونحوها من بعض أعضاء التيمّم في الصلّاة، لأنّ حينئذٍ ينتفي المشروط وهو التيمّم عن تلك اللّمة حسّاً لبقاء⁽⁶⁾ موضع القطع لمعة، فينفي حكمه كالجبيرة، ففي هذا يقطع كما يقطع في الجبيرة، وما ظننتُ من محاولة المازري الفرق في ذلك، فلم أقف عليه، نعم خرّج اللّخمي في مسألة التيمّم من أحد الأقوال: في الأمّة تعتق وهي في الصلّاة. وفرّق بن بشير بينهما بأنّ التيمّم مستصحب

(1) أ، ر: « كتاب ».

(2) س: - « مشروط بكونها على القرحة إذ لو مسح على الجبيرة وهي بالأرض ثمّ وضعها على القرحة ».

(3) أ: + « تقرير ».

(4) س: « العوض ».

(5) س: « العوض ».

(6) ع: « لانتفاء ».

لِحَكْمِ فِدْلِ بْنِوِي عَنِ الْغُسْلِ، وَالْأَمَّة⁽¹⁾ مُسْتَصْحَبَةٌ لَشَيْءٍ، فَيَأْتِي فَرْقُ بَنِ بِشِيرٍ فَهُوَ يَنْتَزِلُ عَلَى مَسْأَلَتِكَ، وَاللَّهُ⁽²⁾ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ]: وَسُئِلَ الْفَقِيهَ سَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ الْمَشْذَلِي عَنِ الْعَاجِزِ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْبَارِدِ لِمَرَضٍ بِهِ، وَيَقْدَرُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ سَخْنًا⁽³⁾، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَسْخِينُهُ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى تَحْصِيلِ الطَّهَارَةِ الْمَائِيَّةِ إِنْ تيسَّرَ عَلَيْهِ أَسْبَابُ ذَلِكَ؟ أَوْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَيَتَيَمَّمُ لِعَجْزِهِ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ؟ وَإِذَا قَلْتُمْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَسْخِينُهُ فَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ أَمْ اشْتَغَلَ بِذَلِكَ، / 20 و / فَهَلْ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الصَّحِيحِ الَّذِي يَخَافُ خُرُوجَ الْوَقْتِ أَنْ تَشْتَغَلَ بِالْمَاءِ فَيَدْخُلُهُ الْخِلَافُ الْمَعْلُومُ فِيهَا؟ وَيَقَالُ لَيْسَ هَذَا كَالصَّحِيحِ وَيَتَيَمَّمُ اتِّفَاقًا لَوْجُودِ الْمَرَضِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ، وَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ التَّسْخِينُ إِلَّا مَعَ فَسْحَةِ الزَّمَانِ، بَيَّنَّا لَنَا ذَلِكَ وَلَكُمْ الْأَجْرَ.

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، الْمَسْأَلَةُ تَكَلَّمُ عَلَيْهَا الْعَوْفِيُّ⁽⁴⁾ وَنَصَّهُ: لَوْ كَانَ الْمَاءُ بَارِدًا لَا يَقْدَرُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ لِمَرَضٍ بِهِ إِلَّا بِتَسْخِينِهِ، وَهُوَ لَوْ سَخَّنَهُ أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَمَّامِ لَخَرَجَ الْوَقْتُ، فَهَلْ يَتَيَمَّمُ أَوْ لَا؟، ذَهَبَ بَعْضُ الْمَعَارِضِينَ⁽⁵⁾ إِلَى أَنَّهُ يَدْخُلُهُ الْخِلَافُ مِمَّنْ لَوْ تَشْتَغَلَ بِالْمَاءِ ذَهَبَ الْوَقْتُ، وَهُوَ عِنْدِي خَطَأً بِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ لِمَرَضٍ فَهُوَ مَرِيضٌ لَهُ حُكْمُ الْمَرَضِ، فَيَبَاحُ لَهُ التَّيَمُّمُ لَانْدِرَاجِهِ فِي الْآيَةِ، بِخِلَافٍ مِنْ لَا يَعُوقُهُ إِلَّا قَدْرُ زَمَنِ الْإِسْتِعْمَالِ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ، فَيَدْخُلُهُ الْخِلَافُ هَذَا إِنْ كَانَ لِمَرَضٍ، وَإِنْ كَانَ لِمَشَقَّةٍ تَلْحَقُهُ، فَإِنْ قُلْنَا أَنَّ الْمَشَقَّةَ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ تَوْجِبُ التَّرْخِصَ، كَانَ كَالْمَرِيضِ وَإِلَّا فَكَالصَّحِيحِ، وَهِيَ⁽⁶⁾ كَلَامُ⁽⁷⁾ الْعَوْفِيِّ⁽⁸⁾ وَفِي تَخْطِيطِهِ لِبَعْضِ الْعَصَرِيِّينَ⁽⁹⁾ نَظَرُ

(1) ع: + « غير ».

(2) س: + « تعالى ».

(3) أ: « سخوئا ».

(4) أبو الحسن عطية بن سعد ابن جنادة العوفي الكوفي، روى عن ابن عباس وأبي سعيد وابن عمر، وعنه ابنه الحسن وحجاج بن أرطاة وقدة بن خالد وزكرياء بن أبي زائدة وغيرهم، توفي سنة: 11هـ. أنظر: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 126. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5 / 326.

(5) ر: « المعاصرين ».

(6) س: - « وهي ».

(7) س: - « كلام ».

(8) س: - « العوفي ».

(9) ع: « المعاصرين ».

لاحتمال أن يقال أن المريض الذي يندرج في مضمون في الآية، هو الذي لا⁽¹⁾ يقدر⁽²⁾ على مسّ الماء مُطلقاً، وهذا ليس كذلك، فإنّما تعذّر عليه مسّ الماء البارد فقط، وأمّا المُسَخَّن فهو يقدر على استعماله، فيطالب باستعمال الماء من الوجه الذي يقدر عليه، لأنه باعتبار ذلك الوجه من القادرين على استعمال الماء به، ويخرج عن مضمون الآية، فإذا كان تشاغله بتحصيل ذلك الوجه لا يفوته الوقت فواضح، وإذا كان بقيته صحّ إجراء الخلاف فيه ممّا ذكره بعض العصرين⁽³⁾، والله⁽⁴⁾ أعلم.

[مسألة]: وسئل الفقيه سيدي أبو عبد الله بن عُقاب عمّا وقع في المشهور من أن المُحَرَّم العاصي يلبس الخفّ لا يمسح؟ فهل لا قيل بذلك في الخفّ المغصوب؟ إذ هو أيضاً في كل زمان غاصب وعاصٍ بتماديه، وليس لقائل أن يقول التّهي هاهنا عن الخفّ بخصوصيته وإلاّ فالحلّ قابل للخفّ طردي، والتّزاع في ذي الخفّ بخصوصيته، كما أن التّزاع في ذلك الزّمن⁽⁵⁾ بخصوصيته أيضاً؟.

فأجاب: الحمد لله، أمّا ما قلتم من معارضة القول المشهور⁽⁶⁾ في المذهب أن: المُحَرَّم لا يمسح على خفه. بقول أهل المذهب يمسح على الخفّ المغصوب بجامع العصيان⁽⁷⁾، فأصل هذه المعارضة لصاحب الذّخيرة⁽⁸⁾ وقد أجاب عن ذلك: بأن الغاصب مأذون له في الصّلاة بالمسح على الخفّين في⁽⁹⁾ الحجّ. والحجّ بالمال المغصوب بخلاف المُحَرَّم بأنه لم يشرّع له المسح البتّة.

(1) ر: - « لا ».

(2) ر: - « يقدر ».

(3) ع: « المعاصرين ».

(4) س: + « تعالى ».

(5) س: « الزّمان ».

(6) المشهور: « لا يمسح المُحَرَّم العاصي بلبسه على الأصحّ . أنظر: ابن الحاجب، م.س / 28. ابن شاش، م.س، 1 / 67.

(7) أخرج بالعاصي من لبسها للضرورة، فإنه يجوز له المسح، والمرأة على أنّها ليست بعاصية على أنّها تخرج بلفظة المُحَرَّم. أنظر: الجندي، م.س / 388.

(8) القرافي شهاب الدّين أبو العبّاس (ت 684هـ / 1285م)، الذّخيرة، تحقيق: سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994 / 327.

(9) ع: + « الجمعة ».

قلتُ: فبناء الجواب على أن المحرّم اتخذهُ في حقّه الجهة، ويستحيل اجتماع الوجوب والحرمة في الشيء الواحد من جهة واحدة، إلّا بمنع⁽¹⁾ من يجوز تكليف ما لا يطاق، بخلاف الخفّ المغصوب وما ذكر معه، فيصح اجتماعهما على مذهب الجمهور لاختلاف الجهة، وردّ شيخنا رحمه الله تعالى بن عرفة⁽²⁾ جواب القرافي بأنّ: المسائل التي ذكرت من باب العزائم، لا من باب الرخص، فلا تُقاسُ الرخصة⁽³⁾ وهي المسح على العزائم، وكذلك ردّ الشيخ أبو العباس أحمد بن إدريس البجائي⁽⁴⁾ قياس القرافي⁽⁵⁾ في المسح على الخفّ المغصوب على المتوضأ بالماء المغصوب، بأنّ الماء المغصوب بنفس استعماله في الوضوء فات، وتعلّقت قيمته بدمّة الغاصب، وبطل وجوب ردّ عينه، سواء قلنا كل عضو يطهر بانفراده أو لا، فما حصل الوضوء به إلّا حالة فواته، وتعلّق قيمته بدمّته لا حالة وجوب ردّ عينه، وأقول: النّظر ابتداءً في تحقيق المذهب في حكم الخفّ المغصوب هل يُمسح عليه؟ فقال شيخنا بن عرفة⁽⁶⁾: لا نصّ فيه. يعني للمتقدّمين، وقال الشيخ بن عبد السلام: وفي الخفّ المغصوب نظر. واختلف فيه الشافعية، وردّه إلى مسألة

(1) س، ع: «عند».

(2) قال ابن عرفة: «وعلى قياسه على مغصوب الماء يتوضأ به، والثوب يستتر به، والمدينة يذبح بها، والكلب يصاد به، والمال يحجّ به والصلاة بالدار المغصوبة، يرد بأنّها عزائم». أنظر: ابن عرفة، م.س / 165.

(3) الرخصة: الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر. أو الحكم الذي شرعه الله تعالى بناء على أعذار العباد رعاية لحاجتهم مع بقاء السبب الموجود للحكم. أنظر: ابن رشد الحفيد أبو الوليد (ت 595هـ / 1198م)، الضّروري في أصول الفقه (مختصر المستصفى)، تقديم وتحقيق: العلوي جمال الدين، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994 / 60. ابن السبكي تاج الدين عبد الوهاب (ت 756هـ / 1355م)، حاشية البتاني على شرح جلال الدين المحلي على متن جمع الجوامع، دار الفكر، بيروت، 1982، 1 / 21. الأمدي، م.س، 1 / 177. الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت 790هـ / 1388م)، الموافقات في أصول الشريعة، شرح وإخراج: درّاز عبد الله، اعتنى به: إبراهيم رمضان، ط: 2، دار المعرفة، بيروت، 1996، 1 / 268. الشنقيطي، نشر البنود، 1 / 187 — 188. ابن بدران، م.س / 102.

(4) أحمد بن إدريس البجائي، أخذ عنه يحيى الرّهوني وعبد الرحمن الوغليسي وابن خلدون، توفي بعد سنة: 760هـ / 1358م، له تأليف على مختصر ابن الحاجب في البيوع، نقل عنه القلشاني والمشدّالي وابن زاغو. أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 99. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 36. مخلوف، م.س / 233. ابن القاضي، درة الحجال، 1 / 80 — 81. الحفناوي، م.س، 2 / 30 — 34.

(5) أشبه المتوضأ بالماء المغصوب، والذابح بالسكّن المغصوبة، فيأثمّان وتصحّ أفعالهما. أنظر: القرافي، الذخيرة، 1 / 327.

(6) ابن عرفة، م.س / 165.

المُحَرَّم أظهر، لكن يعارضه المتوضّأ بالماء المغصوب فإنه يرفع الحدث، ونصّ بن عطاء الله⁽¹⁾ على أنه: لا يَمَسَح على الخفّ المغصوب، وهو وخفّ المُحَرَّم سواء. وهذا خلاف نص القرافي المتقدّم أنه: يَمَسَح عليه. وكذلك قال في قواعده، فحصل من هذا أنّ النصّ للمتقدّمين من أهل المذهب مفقود، وأنّ المتأخرين اختلفوا فيه، ولهذا قال الشيخ خليل في مُختصره⁽²⁾: وفي خفّ غصب تردّد. مع أنه التزم في هذا المختصر أنه لا يذكر إلّا ما به الفتيا، فإذا قلنا: أنه لا يَمَسَح عليه ولا مناقضة، وإنّما تردّد المناقضة على طريق القرافي، وقد يُجاب عن المناقضة بالفرق بين التّهي العام والتّهي الخاص، وذلك أنّ المُحَرَّم التّهي في حقّه نهي خاص وهو لبسُ الخفّ وقت الإحرام بخصوصيته، فقويت المنافاة بين الإحرام ولبس الخفّ، والمتوضّأ⁽³⁾ التّهي في حقّه نهي عام، لأنه مَمْنوع من لبس الخفّ المغصوب وقتاً لوضوء وقبلة وبعده، فالمنافاة بين لبس الخفّ والوضوء بخصوصيته، فيتترّل الأوّل⁽⁴⁾ منزلة دلالة المطابقة، والثاني منزلة الظاهر، وقد علّم من مذهب بن القاسم أنّ التّهي العام أخفّ من التّهي الخاص، لما قاله⁽⁵⁾: فيمن لم يجد ثوباً⁽⁶⁾ حرير أو نجسا، أنه يصلي بالحرير لا بالنّجس. ما ذاك إلّا لأنّ الحرير التّهي عنه عام في الصّلاة وغيرها، فلا منافاة بينه وبين الصّلاة بخصوصيتها، والنّهي عن النّجس خاصّ بالصّلاة، فقويت المنافاة بينه وبينها، وأيضاً فقد يعرف⁽⁷⁾ بأنّ⁽⁸⁾: التّهي في حقّ المُحَرَّم من حقّ الله، وفي حقّ الغاصب من حقّ الآدمي، والأوّل أشد، وأيضاً فالمُحَرَّم عاصٍ بلبس الخفّ من حيث كونه خُفّاً لا بد في صفة لزائدة، والغاصب لم يعص بلبس الخفّ من حيث كونه خُفّاً، بل من حيث وصفه العارض له، فلا يلزم من منع الأوّل منع الثاني، والله⁽⁹⁾ أعلم.

(1) أبو مُحمّد رشيد الدّين عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري، أخذ عن الأبياري وأبي الحسن بن جبير، وتفقه به ابن أبي الدُّنيا الطّرابلسي، توفي سنة: 612هـ / 1215م، من تصانيفه: البيان والتقريب في شرح التّهذيب، ومُختصر التّهذيب. أنظر ترجمته في: ابن فرحون، م.س، 2 / 40. السّيوطي، حُسن المُحاضرة، 1 / 394. مخلوف، م.س / 167.

(2) خليل، م.س / 13.

(3) ع: - « وقت الإحرام بخصوصيته فقويت المنافاة بين الإحرام ولبس الخفّ والمتوضّأ ».

(4) ع: - « الأوّل ».

(5) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 36.

(6) س: « ثوبين ».

(7) ع: « يفرّق ».

(8) ابن عرفة، م.س / 165.

(9) س، ع: + « تعالى ».

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام الحافظ سيدي أبو عبد الله بن مرزوق عمّا نقل بن عرفة في مُختصره عن المازري أنه قال⁽¹⁾: لا نصّ في جنب لم يجد الماء إلّا في مسجد. أنظر هذا، قد يقال مأخذ المسألة قريب وبيانه: أنّ هذا جنب عاجز عن الماء وكل عاجز عنه يتيّم، أمّا عجزه عند خارج المسجد فحسّي، وأمّا عجزه عن ماء المسجد فحكمي، والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً، فإذا ثبت بهذا / 20 ظ / الدليل أنّها من أهل التيمّم جاز له التيمّم ليستريح به كل شيء منعتة الجنابة، ولا يقال أنه إذا تيمّم لدخول المسجد صار واحداً للماء فبطل تيمّمه، فيقع في محذور الكينونة في المسجد جنباً غير متيمّم، فمنع من الدخول بالتيمّم لأجل هذا، لأنّنا نقول: نمنع أنّ وجود الماء مستقل بالإبطال، بل الوصف المبطّل مركّب من الوجود والقدرة على الإستعمال، وواضح أنه غير قادر على الإستعمال في المسجد، فانظروا هذا البحث⁽²⁾ وما عندكم فيه.

فأجاب: الحمد لله، بحثكم⁽³⁾ حسن، واستدلّ لكم ظاهر، وما⁽⁴⁾ أشعّرتُموه⁽⁵⁾ من منع كبرى هذا القياس كله، بأن يقال: متى يتيّم كل عاجز عنه مع السلامة من نحو المانع المذكور، أو مع وجود الأوّل مَمْنوع، والثاني مسلّم قد أجبتم عنه بأحسن جواب، إلّا أنه لا يتمّ في كل الصُّور، إلّا على القول بمنع التّطهير في المسجد، ولكن ظاهر ذلك المنع عند القائل به الكراهة، وأمّا⁽⁶⁾ القول: بجوازه فلا يتمّ الجواب، بل ولا على الكراهة، لاحتمال أن يقال: يغتفر للقدوم على المكروه لتحصيل الواجب، لأنّ تَجَنُّبَ المكروه من باب جلب المصالح، وفعل الواجب من ذلك،

(1) ابن عرفة، م.س / 149.

(2) أمّا التّظر: فإنه اشتغل بالتيمّم: كان لا بُدَّ في المسجد، بالجنابة، والخروج أخون منه. أنظر: الجندي، م.س / 319.

أمّا الخبر (بالחסّ): فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: « أقيمت الصلاة وعدّلت الصُّفوف قياماً فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فلمّا قام في مصلاه ذكر أنه جنب، فقال لنا: مكانكم، ثمّ رجع فاغتسل، ثمّ خرج إلينا ورأسه يقطر، فكبر فصلينا معه ». أنظر: صحيح البخاري، ح: 275 — 639 — 640. صحيح مسلم، ح: 605.

وقال المازري: « هذا ممّا لا أحفظ فيه ». أنظر: المازري، شرح التلقين، 1 / 292.

وقال الباجي: « قد قال مالك: لأنّ الجنب لا يمرّ في المسجد. فعلى هذا إذا اضطرّ إليه وجب عليه التيمّم ». أنظر:

الباجي، المنتقى، 1 / 112.

(3) س: + « بحث ».

(4) س: - « وما ».

(5) ع: « استشعّرتُموه ».

(6) س: + « على ».

ومن درء المفسد، وقد علمت أنَّ درء المفسد مقدَّم على جلب المصالح وله نظائر، فقولكم واضح أنه غير قادر على الإستعمال في المسجد فيه⁽¹⁾ ما ترى، وانظروا قول شيخنا بن عرفة في قوله⁽²⁾: وأخذ بعض المتأخِّرين من قول مالك: لا يدخل الجنب المسجد عابر سبيل دخوله لأخذ الماء لأنه مضطَّر. ما وجه هذا الأخذ؟ لأنَّ معنى الآية عند مالك⁽³⁾ صلاة المسافر كماء لفقد التيمُّم، وأنَّ المراد نفس الصلّاة لا موضعها الذي هو المسجد، وإنَّما يتمُّ هذا الأخذ لو كان المراد عند مالك بالصلّاة موضعها، بقي في المسألة شيء، وهو أنَّ كلام المازري إنَّما هو بحث على ما قاله أهل المذهب في هذا الفرع، وليس فيه ما يدلُّ على أنَّ مدرك الحكم فيه خفي، وهو متطلَّب للنص، لا لدليل الحكم بالآية كان بعزير حفظكم وكثير اطلاعكم، بارك الله لكم في هذا المقام البحث على ما وقع للأصحاب في هذه المسألة نصًّا أن قدِرتُم، أو ما يتناسى به من نصوصهم إن لم تجدوا نصًّا في عين النّازلة⁽⁴⁾، كما فعل شيخنا رضي الله عنه في ما حكى⁽⁵⁾: عن ابن دقيق من حكاية مُحمَّد بن الحسن⁽⁶⁾ مع مالك رضي الله عنهما، فإن صحَّت الحكاية كان سكوت الإمام كالنص في عين النّازلة، إذ لو لم يكن ما ذكر من الحكم صحيحًا لأنكره عادة، والله أعلم، لكنكم زاد الله في معنائكم لَمَّا كنتم في مقام البحث والنّظر، أتيتم الأمر من بابه ولو كنتم في مقام الفتيا بمذهب مالك، لاحتمال أن يكون لكم رأي آخر، على أنه لا أرى لكم هذا التقييد، لولا ما جرى من عرف الوقت، وقد رأيت في بعض⁽⁷⁾ أخبار شيوخ الأندلسيين، وغالب

(1) أ: + « نظر ».

(2) ابن عرفة، م.س / 149.

(3) المدوّنة، 1 / 145.

(4) ر: « اللاّزمة ».

(5) قال ابن عرفة: « ذكر ابن دقيق العيد أنَّ مُحمَّد بن الحسن سأل عنها مالك بحضرة أصحابه؟ فأجابه: بلا، يدخل الجنب المسجد، فأعاد مُحمَّد سؤاله، فأعاد مالك جوابه، فأعاد مُحمَّد، فقال له مالك: فما تقول أنت؟ قال: يتيمَّم ويدخل لأخذ الماء، فقال له مالك: من أين أنت؟ قال: هاهنا، وأشار إلى الأرض، فقال له مالك: لا أعرفك، فقال له مُحمَّد: ما أكثر من لا تعرف، وانصرف، فقال له أصحابه: هذا مُحمَّد بن الحسن، فقال: أيكذب يقول من هاهنا؟ فقال له أصحابه: إنَّما أشار إلى الأرض، قال: هذا أشدَّ ». أنظر: ابن عرفة، م.س / 149.

(6) مُحمَّد بن الحسن الشَّيباني، من أقطاب المذهب الحنفي، توفِّي سنة: 189 هـ / 804 م، من تصانيفه: الجامع الكبير، الجامع الصغير، كتاب السير. أنظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 2 / 199. موسوعة أعلام المغرب، 1 /

ظنّي أنه الأصيلي⁽¹⁾، أنه كان إذا استُفتيَ في مسألة يقول: أَعَنْ مذهب مالك تسأل⁽²⁾؟ وكأنه يقول: أو عن ما يقتضيه العلم بالإطلاق؟ وكان يقال: أن له رتبة الإجتهد، ومِمَّا يتأَنَس به من النّقل المذهبي في هذه المسألة، ما ذكره الشّيخ في آخر ترجمة من التّيمّم من كتاب النّوادر⁽³⁾ ونصّه: قال بعض أصحابنا فيمن نام في المسجد فاحتلم قال ينبغي أن يتيّم لخروجه منه. فعلى مقتضى⁽⁴⁾ هذا يتيّم لدخوله لأخذ الماء منه بجامع الضّرورة، ولا سيّما مع ملاحظة قاعدة أن الدّوام كالإبتداء، فإن فرّق بأنّ ضرورة الخروج منه معينة بخلاف ضرورة الدّخول فكانت أشد، والفرع لا بد من مساواته علّة الأصل أو تزيد، عورض بضرورة الحاجة إلى استعمال الماء الواجب هو، ربّما كانت أشدّ لتحقيق وجوب الطّهارة المائية من أجل الصّلاة مع إمكانها إجماعاً، فيجب كل ما يتيّم إلّا به، لأنّ ما لا يتيّم الواجب إلّا به فهو واجب، وأمّا كينونة الجنب في المسجد فلم يتحقّق المنع منها كذلك، بل قوله صلّى الله عليه وسلّم: « سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس »⁽⁵⁾. فهذه الصّفة المتضمّنة التعجّب من اعتقاد غير ذلك وغيره من الظّواهر الكثيرة، تدلّ على جوازها، ومن ثمّ ذهب بن مسلمة من أصحابنا إلى⁽⁶⁾: جواز دخول الجنب والحائض المسجد، ومقامهما فيه وتستنفر الحائض. ولم يقل أحد بعدم وجوب ما يؤدّي إلى الطّهارة مع القدرة عليه، ومسألة مريد الدخول لها تعلّق بمسألة ما لا يتيّم الواجب إلّا به، ومسألة مريد الدخول لها تعلّق بمسألة ما لا يتيّم الواجب إلّا به، ومسألة مريد الخروج لها تعلّق بمسألة الشّيء الواحد له جهتان، كالصّلاة في الدّار المغصوبة، وأخصّ مسائل هذا الأصل بها شبهة مسألة: من توسّط أرضاً مغصوبة. ويكون التيمّم هنا كالتوبة ويسيّمها من الفرع، الحائض تطهر أنّها لا توطأ

(1) أبو مُحمّد عبد الله بن إبراهيم الأموي المعروف بالأصيلي، أخذ عن اللؤلؤي وابن أبي زيد وابن شعبان والأهري وغيرهم، وأخذ عنه ابن الحذاء وابن العجوز وابن أبي صُفرة وغيرهم، توفي سنة: 392هـ / 1003م، من تصانيفه: كتاب الدلائل إلى أمّهات المسائل. أنظر ترجمته في: الشيرازي، م.س / 164. عياض، ترتيب المدراك، م.س، 2 / 642. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 16 / 560.

(2) ر: - « يسأل ».

(3) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 125.

(4) ر: - « مقتضى ».

(5) سنن ابن ماجه، 1 / 178. صحيح مسلم، 1 / 57 - 58.

(6) قال ابن مسلمة: « لا ينبغي للحائض أن تدخل المسجد، لأنّها لا تأمن أن يخرج منها ما يُنزّه المسجد عنه، ويدخل الجنب للأمن من ذلك، قال اللّخمي: وعلى قول ابن مسلمة: يجوز كون الجنب فيه، وكذلك الحائض إذا استظفرت بثوب ». أنظر: الجندي، م.س / 302.

بطهر التيمم، لأنه ينتقض بأول الملاقاة، قال بن يونس: ومسألة من قال لامرأته إن وطأتك فأنت طالق ثلاثاً. فإنه لا يمكن من وطئها عند الأكثر إذ باقي وطئها حرام، وإليك تمام ما ينشأ من تجاذب هذين الأصلين إياهما⁽¹⁾، والله الموفق بفضله.

[مسألة]: وسُئِلَ أيضاً سيدي أبو عبد الله بن مرزوق عن اللّخمي حكى خلافاً في الجنب يتيمم لصلاة ثمّ تحضر صلاة أخرى، فهل ينوي بتيممه الثاني الجنب؟ أو الحدث الأصغر؟ فانظر: هل يلزم القائل ينوي الحدث الأصغر إذا⁽²⁾ وجد من الماء مقدار ما يتوضأ به؟ والذي يظهر أنه إلزام قوي لا مُقَرَّر عنه، فتأملوه.

فأجاب: الحمد لله، لا بدّ قبل الخوض في هذه المسألة من جلب كلام اللّخمي ثمّ البحث معه ونصّه، ويختلف إذا نوى بالتيمم الجنب، ثمّ أحدث هل ينوي بالتيمم الحدث⁽³⁾ الأصغر، أو الجنب؟ فعلى الظاهر من المذهب ينوي بالثاني الجنب، وعلى قول بن شعبان: أن له أن يصيب الحائض إذا طهرت بالتيمم وتيممت تنوي الحدث الأصغر. وإلى هذا يرجع قول بن القاسم في المدونة⁽⁴⁾ لأنه قال في الحائض: تطهر وهي في السفر ولا ماء معها فتيممت وصلت ثمّ أراد زوجها أن يصيبها؟ قال⁽⁵⁾: ليس له ولها أن يدخلا على أنفسهما أكثر من حدّ الوضوء وهو الغسل. فهذا الكلام كما ترى ليس فيه الجزم بحكاية خلاف، وإنّما هو أجراه خلاف على خلاف، لأنّ عادة هذا الشيخ على ما تلقيناه من الأشياء، ولا يخفى على كبير علمكم أنه إذا قال: اختلف. فهو خلاف ثابت منصوص، وإذا قال: يختلف. فهو إشارة إلى أن المسألة يمكن أن يدخلها الخلاف أجزاءً، وهذا الموضع من النوع الآخر، فأما ما نسبته لظاهر المذهب فصحيح، لأنّ التيمم على أصل المذهب لا يرفع الحدث، / 21 و / وإنّما تستباح به الصلاة الحاضرة فلا جرم يلزم تكراره، أمّا بنية الأكبر للجنب، أو بنية الأصغر لغيره، وأمّا إلزامه بنية الحدث الأصغر على قول بن شعبان المذكور، فكان بيان الملازمة بينهما عنده، والله أعلم، أنه كما أباح الوطء دلّ على ارتفاع الحدث الأصغر، لم يبق إلاّ حكمه فلا يلزم إلاّ بنيته، وعند هذا نقول لا نسلم أن

(1) ر: - « إياهما ».

(2) ر: - « فانظر هل يلزم القائل الحدث الأصغر إذا ».

(3) ع: - « الحدث ».

(4) المدونة، 1 / 150.

(5) م.ن، ص.ن.

إباحة الوطء دليل على ارتفاع حكم الحدث الأكبر عنده، لجواز أن يكون يرى استحابة الوطء بلا تيمم مع بناء حكم الحدث الأكبر، كالأمر في استحابة الصلّاة معه، وإثما توجهه⁽¹⁾ قول بن شعبان، بناءً على المراد به الطهارة في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾⁽²⁾، الطهارة التي تُستباح بها الصلّاة بالماء كانت أو بالتُّراب، أنه إذا حصلت الطهارة الثرائية لمن ارتفع حيضها واستباح به الصلّاة حصل لها، استباح ما يتبع الصلّاة، ومن ذلك: الوطء، كما تستباح النافلة بعد الفريضة، والصَّواب⁽³⁾ وركعتيه، ومسُّ المصحف والقراءة، وسجدة التلاوة ونحو ذلك، فكما لا يلزم من استحابة هذه الأشياء المستتبعة لاستحابة الصلّاة بالتيمم من الجنابة، الإقتصار على نيّة الحدث الأصغر، بل⁽⁴⁾ حدثه كذلك لا يلزم ذلك من استحابة الوطء تابعاً للصلّاة، فإذا حضرت صلاة أخرى لزمه تجديد نيّة الحدث الأكبر، أحدث حدثاً أصغراً أم لا، وعلى هذا لا حاجة في فرض المسألة إلى قوله: أحدث. اللهم إلا على القول بجواز صلاتين يتيمم واحد، يتيمم وكأنه إثما زاد ثم أحدث، ويعني الحدث الأصغر لئلا يتوهم أنه قبله باقٍ على حكم الجنابة، فيلزم تجديد نيّة⁽⁵⁾ رفعها، وهذا كما ترى في غاية الضعف أن قصد ما يعطيه مفهوم الكلام، لأنه يوهّم على القول بتجديد التيمم لكل صلاة، لأنه⁽⁶⁾ ينوي الأكبر قبل أن يحدث، وينوي الأصغر بعده، ولو قال ينوي الأصغر، فإن لم يحدث إذا كرّر التيمم لكان أولى، وأمّا ما ذكر من أن كلام المدوّنة، يرجع إلى ذلك فلا يخفى ضعفه، لأنه فهم من قوله: لا يدخلان على نفسيهما. أكثر من حدث الوضوء أنّهما سألما من غير حدث الوضوء، فلا يلزمهما إلا نيّة حدث الوضوء، وليس مراده في المدوّنة هذا المعنى، وإثما مراده أن التيمم لكل حدث، إثما يقدم عليه لضرورة فقد الماء، فمن كان متوضئاً، فلا ينبغي له أن يتسبّب في نقض وضوئه إن لم يكن معه ماء، ومن كان سألماً من الجنابة ولا ماء معه، فلا يتسبّب في نقض طهارته الكبرى أنه قادر على أن يصلي بغير جنابة، ومن ارتفع حيضها وتيمّمت، فلا تدخل على

(1) أ: «يوجه».

(2) البقرة / 222.

(3) ع: «الطواف».

(4) أ: «بعد».

(5) ع: + «لكل صلاة».

(6) ع: - «رفعها، وهذا كما ترى في غاية الضعف أن قصد ما يعطيه مفهوم الكلام لأنه يوهّم على القول بتجديد التيمم لكل صلاة لأنه».

نفسها جنابة فتحتاج إلى التيمم لها وهي قادرة على تركه، لا سيما أن قلنا في اجتماع الجنابة والحیضة لا بدّ من نية رفع⁽¹⁾ الحدثين عند الغسل لهما، لأنّ ذلك دليل على تغيّر حكميهما، ويشهد له غيرها فرع، وإنّما تدخل على نفسها ما لا بدّ لها منه، كالحیضة التي نالتها من غير اختيارها، وكذا ما ينالها من الحدث الأصغر من غير اختيارها، على أنّ قوله⁽²⁾: لا يدخلان على أنفسهما أكثر من حدث الوضوء. أمّا أن يكون المعنى: أكثر⁽³⁾ من حدث الوضوء الذي لا بدّ منه، فيكون التّهي المفهوم من: لا يدخلان. مجاز العدم قدرتهما على تركه، وأمّا أن يكون المعنى من حدث الوضوء بالإختيار، وذلك في حقّ المرأة مطلقاً، لأنّها بعد ارتفاع حیضها في هذه الصّورة لم يحصل لها وضوء تسبّب في نقضه لتصلّي بالتيمم، وفي حقّ الرّجل مقيد بما إذا لم يكن متوضّئاً، ويدلّ على أنّ هذا مراده في المدوّنة خلطه الرّجل والمرأة في قوله⁽⁴⁾: لا يدخلان. ومعلوم أنّ الرّجل لم يكن عليه موجب الطّهارة الكبرى ورفعته بالتيمم، وإنّما كان ذلك لو كان صحيحاً في المرأة بعد ارتفاع حیضها وتيمّمها، وأيضاً لو منع المتوضّئين من التقبيل مع أنه من حدث الوضوء، علم أنّ المعنى: لا يدخلان على أنفسهما ما يقدران على تركه، كان⁽⁵⁾ التيمم إنّما شرع للضرورة، ويتبيّن ذلك بجلب نصّ التّهذيب⁽⁶⁾ قال: ولا يطأ المسافر إمراة كانا على وضوء أو غير وضوء، حتّى يكون معهما من الماء ما يكفيهما للوضوء. وكذلك إن طهرت إمراة من حیضها في سفر وتيمّمت فلا يطأها حتّى يكون معهما من الماء ما يكفيهما للوضوء. ولا⁽⁷⁾ يدخلان على أنفسهما أكثر من حدث الوضوء، إذا لم يكن معهما ماء. ولا يخفى بعد الإطلاع على نصّه أنّ المقصود ما ذكرنا، فمنع الرّجل من وطأ من طهرت من الحيض بيّن لأنّه يدخل على نفسه حدث الجنابة، كقدوم التيمم على ما ينقض الوضوء، وكقدوم من له الوطء على التيمم على وطأ آخر، لأنّ الأمر ليس كذلك، لأنّ حدث الجنابة كما أشرنا إليه مغاير لحدث الحيض،

(1) أ: - « رفع ».

(2) المدوّنة، 1 / 150.

(3) أ: - « أكثر ».

(4) المدوّنة، 1 / 150.

(5) أ: « لأن ».

(6) البراذعي، م.س، 1 / 197.

(7) ع: - « وكذلك إن طهرت إمراة من حیضها في السّفر وتيمّمت فلا يطأها حتّى يكون معهما من الماء ما يكفيهما للوضوء ولا ».

لاختلاف أحكامها كقراءة الحائض ونومها من غير وضوء على قول ونحو ذلك، وكما قيل أن الحائض إذا أجنبت وأرادت القراءة أنها تتطهر بإحدى الطّهارتين بنية رفع الجنابة لتقرأ، واختلاف اللّوازم يدلُّ على اختلاف الملزومات، فإذا وَضَحَ ما في كلام اللّخمي من ضعف التّخريج سقط النّظر في إلزام ما ألزمت، لأنّ النّظر فيه حينئذٍ يكون من المعنى الذي قال بن الحاجب في القياس⁽¹⁾: فإن كان فرعاً يُخالفه المستدل، كقول الحنفي في الصّوم بنية النّقل أتى بما أمر به، فيصحُّ كفريضة الحج، ففاس لأنه يتضمّن اعترافه بالخطأ في الأصل، ولئن نزلنا عن هذا المقام وسلمنا صحّة التّخريج، لكان لنا أن نقول: إن كان بن شعبان ومن يرى أن التيمّم يرفع الحدث مطلقاً، وأنّ التيمّم لرفع الحدث الأكبر إذا أحدث حدثاً أصغراً، إنّما ينوي بتيمّمه رفع الأصغر لزمه، كما قلتم أن يقول: إن لم يجد من الماء إلاّ قدر ما يتوضأ به، أنه يتوضأ به، لأنّ حدثه الأكبر قد ارتفع كما يرتفع بالماء وهو واضح، وإن كان يرى أنه لا يرفعه مطلقاً ويرفعه إلى أن يجد الماء، فالإلزام لا يتم، لأنّ كل من ذهب إلى أحد هذين القولين من أهل مذهبنا لا يرى تلفيق الطّهارة من ماء وتراب، قال في المدوّنة⁽²⁾: وإن كان مع الجنب من الماء قدر ما يتوضأ يتيمّم للجنابة لكل صلاة أحدث أم لا، فإن كان به أذى غسله بذاك الماء ولا يتوضأ به. ومثله قول بن الحاجب⁽³⁾ فيمن لم يؤمن بدنه صحيح، إلّا نحو اليد والرّجل، فلو غسل ما صحّ ومسح على الجبائر، لم يُجزه كصحيح وجد ماء لا يكفيه فغسل ومسح الباقي. وقد بان لك أن اللّخمي لو بنى ما أراد تخريجه من الخلاف على الخلاف في التيمّم⁽⁴⁾، هل يرفع الحدث رفعاً مطلقاً أو لا؟ لكن بناؤه صحيح وإلزامكم واضح، وإنّما عدل على البناء على هذا الخلاف، والله أعلم إلى ما ذكر، لأنّ وجود قول صريح في المذهب بأنّ التيمّم يرفع الحدث رفعاً مطلقاً عزيز، وإن كان كثير من كلامه هو وكلام غيره من المتأخرين، يشير إلى اختيار ذلك القول⁽⁵⁾، والله⁽⁶⁾ أعلم.

(1) ابن الحاجب، منتهى السؤل، 2 / 1162.

(2) المدوّنة، 1 / 147.

(3) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 27.

(4) أ، ر: - « التيمّم ».

(5) أ: - « القول ».

(6) أ: + « تعالى ».

[مسألة]: وسُئِلَ سيدي عبد الرحمن الوغليسي عن رجل له ماشية تلجيه إلى منازل قليلة الماء، وإن وجد يكون في أغلب الأوقات مُضافاً، هل يجوز له⁽¹⁾ أن ينتقل إلى التيمم أم لا؟، فإن / 21 ظ / قلتُم بالجواز، فما الحكم في جواز كسبه الماشية، هل يجوز له كسبها؟، أو ينتقل إلى غيرها؟، والفرض أنه لا يخلصه مع الله من حق هذه الماشية، إلا المنازل المذكورة، وهو إن تحرّف بغير هذه الحرفة وقع في الربا لا محالة، وهل يجوز لمن أضاف أن يأكل الطعام الذي يستعمل بالماء المضاف والتجاسة حاصلة؟ وإن لم يأكل الطعام تقع المباغضة بينه وبينهم.

فأجاب: الحمد لله، وهذه يجوز له أن ينتقل إلى التيمم عند فقد الماء وهو على الحالة المذكورة، وليستعر بالماء للأماكن التي يعلم أن الصلاة تدركه بماء وليس بها ماء، ويتعین عليه ذلك، ويجوز له كسب الماشية على ذلك الوجه، ولا يأكل من طعام خالطته التجاسة، ولا يلتفت إلى ما ذكر من العذر، والله⁽²⁾ أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام بن عرفة عن الذي يجد الماء، إلا أنه يجد عنده ما ينفر منه⁽³⁾ المتوضّأ، كالحنش والفأرة والوزعة، فأجاب: بأن ذلك لا يبيح له التيمم، قال بعضهم: يريدُه إلا أن يخشى هلاكه.

[مسألة]: وسُئِلَ بعضهم عن رجل إذا علم من زوجته أو أمته أنّهما لا يتطهّران من الجنابة، هل يحرم عليه وطئهما لما فيه من إعانتتهما على ترك الصلاة أم لا؟.

فأجاب: أنه يفعل فيهما الواجب من أمرهما بذلك، ويزجرهما عن تركه، إمّا بمباشرة أن أمكنه، وإمّا بإنهائه ذلك لولاة الأمر، ولا يكون ذلك مانعاً له من وطئها، فإن لم يقدر على ذلك وعسر تناول ولادة الأمر، وعلم أنه إن وطئها تركت الصلاة فهو مُخَيَّر بين أن يصبر على ترك الوطء أو يطئ، لأنه إن صبر سلّم من الإعانة على ترك الصلاة، وإن وطأ أعان على ذلك ومن حقه أربعاً بالأصالة، فعليه إن أراد الوصول إلى استيفاء حقه، لا يستوفيه إلا بطريق لا تحريم فيها، فإن عجز عن ذلك وجب عليه فراقها، لأنه مُنكر يباشره وقد عجز عن إزالته، إمّا بترك الوطء وإمّا بتأديب من يفعله فيجب عليه طلاقها، فإن تبعتها نفسه من زوجة أو أمة ولم يقدر على فراقها ولا على بيعها ولا على أن تصلي ولا على زجرها، فلا يجوز له أن يأتيها إلا عند

(1) ع: - « له ».

(2) ر، س: + « تعالى ».

(3) أ، ر: - « منه ».

خوف العنة على نفسه، فإن ذلك ضرورة تبيح له الوقوع في مُحَرَّم من تَرَكِهَا الصَّلَاة، إذ هو أخفى من الزَّنا والمعونة على المعصية لا تجوز.

[مسألة]: وسُئِلَ بعضُ التُّونسيين عن الإشكال الذي أورده العُماري من متأخري التُّونسيين على المدوَّنة في قولها⁽¹⁾: يَمَسَحُ على الخَفِّ فوق الخَفِّ. بأن قال: إن كان مسح الأعلى بدلاً من غسل الرَّجلين، لزم غسلهما بترعه، وإن كان بدلاً من مسح الأسفل لزم إلاَّ يَمَسَحُ الأعلى، ولا من مسح الأسفل واللازمان باطلان فيبطل المزوم وهو المسح؟.

فأجاب: نختار الأوَّل قوله يلزم غسل الرَّجلين إذا نزع الأعلى، فلمَّا⁽²⁾ ناب عن ذلك مسح الأسفل، وإنَّما يلزم غسلهما لو لم يكن منه بدل، ولذا حكى اللَّخمي الإتِّفاق على مسح الأعلى إذا لبسه بعد مسح الأسفل، لوجود البديل عن غسل الرَّجلين⁽³⁾ وهو مسح الأسفل، وانظر⁽⁴⁾: الفرق بينهما، وبين⁽⁵⁾: منع مسح جبيرة فوق⁽⁶⁾ جبيرة⁽⁷⁾.

[مسألة]: وسألتُ بعضُ أصحابنا التَّلُمسانيين عن المسألة أعلاه، فأجابني بعضهم بأن قال: نختار أنَّ الخَفَّ الأعلى بدلاً من الأسفل، قولكم: يلزم أن لا يَمَسَحُ على الأعلى حتَّى يَمَسَحُ على الأسفل، قلنا: لا يلزم لِحصول شرط المسح بالنسبة إلى الأعلى والأسفل، وهو غسل الرَّجلين فإذا نزع الأعلى الذي هو بدل من الأسفل، تعيَّن مسح الأسفل عملاً بِمُقْتَضَى البديلة، أو يقال: نختار إن مسح الأعلى بدل من غسل الرَّجل فلا يحتاج إلى غسلها، وأجابني بعضهم: بأن قال نختار الوجه الأوَّل من أنه نيابة عن الرَّجل، وما ألزم من وجود غسل الرَّجل لا يلزم، بل

(1) المدوَّنة، 1 / 143.

(2) أ، ر: « قلنا ».

(3) ر: - « الرجلين ».

(4) قال خليل: « زعم اللَّخمي أنَّ الخلاف بينهما إنَّما هو لبس الأَعْلَيْنِ قبل أن يَمَسَحَ على الأسفلين: جاز له المسح على الأَعْلَيْنِ اتِّفَاقاً، ومنشأ الخلاف على القياس في الرخص ». أنظر: الجندي، م.س / 382.

(5) لِمَالِك قولان: يَمَسَحُ عليهما إذا كان فوقهما ومن تحتها جلد مَخْرُوز، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أن لا يَمَسَحَ عليهما لأنَّ الرُّخصة لم ترد فيهما. أنظر: المدوَّنة، 1 / 143.

(6) ر، ع: - « فوق ».

(7) ر، ع: - « جبيرة ».

غايته أن الطهارة في الرجل تنتقض بترع الأعلى، فيصير بمنزلة ما لو ابتدأ الوضوء، فإنه يمسح على الأسفل، إذ قد⁽¹⁾ لبسه على طهارة، والدوام فيها كالإنشاء، والله أعلم.

[مسألة]: لَمَّا قالوا: لا يمسح لابس لمجرد المسح، كالحنَاء ونحوه في المدونة⁽²⁾، قال بعض التونسيين قلت: لَم يعللوا المنع بحائل الحنَاء وما يلف عليها، بل عللوا بقصد اللبس بمجرد المسح، فيؤخذ من هذا المسح على الخف يجعل تحته ريجية، إذ لا مانع يتوهم إلا كون الريحية حائلة بين الرجل والخف، وذلك ملغى لظاهر المدونة على تأويلها عند الشيوخ، وفي إجماعات بن القصار: صحّة المسح على مسألة الريحية. ونصّ عليه بن العطار⁽³⁾ وبه أفتى شيخنا بن عرفة⁽⁴⁾، قال بعض تلامذة بن عرفة: لو مسح في وضوء التجدد⁽⁵⁾ ثم نزع ولم يغسل، ولا مسح إن كان المتروك أعلى⁽⁶⁾ بطل وضوء التجدد فقط. ولم أره نصاً، وعرضته على بن عرفة فصوله، وقال أيضاً⁽⁷⁾: لا نص في المذهب تجديد الماء للمسح. وقاسه بعضهم على التيمم، لأن كلا منهما مسح مبني على التحقيق، والأولى قياسه على تجديد الماء لمسح الأذنين لأنه جنس أقرب إذ هو مسح بماء، والأول مسح بتراب، وهذا كقياس مسمى اليد في التيمم عليه في الوضوء، فيكون إلى المرفق، لا على القطع في السرقة فيكون إلى الكوع.

(1) ع: «من».

(2) لا يمسح من لبس الخفين ليمسح عليهما من غير ضرورة داعية إليهما، كمن جعل حنَاء في رجله ولبس الخفين ليمسح عليهما، أو لبسها لينام، قال ابن عطاء الله: المشهور أن هؤلاء لا يمسحون. وقال ابن وهب وابن هارون: وإن مسحوا: لم يُجزَّهم على المشهور. وقال أصبغ: يُجزَّيه. أنظر: ابن شاش، م.س، 1 / 67. الجندي، م.س / 387.

وعلى الكراهة ما جاء في المدونة: «وسألت مالكا عن المرأة تخضب رجلها بالحناء وهي على وضوء، فتلبس خفيها لتمسح عليهما، إذا أحدثت أو نامت أو انتفض وضوؤها، قال: لا يعجني ذلك». أنظر: المدونة، 1 / 144.

(3) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبيد الله بن سعيد الأموي، المعروف بابن العطار الأندلسي، ولد سنة: 330هـ / 941م، أخذ عن أبو عيسى الليثي وأبي بكر بن القوطية وأبي عبد الله بن الخراز وأبي عثمان سعيد بن أحمد بن عبد ربّه، ولقي ابن أبي زيد القيرواني وناظره، وأخذ عنه ابن الفرضي وغيره، توفي في ذي الحجة سنة: 399هـ / 1008م، له كتاب الوثائق. أنظر ترجمته في: ابن بشكوال، م.س، مج: 2، 8 / 384. عياض، ترتيب المدارك، 2 / 650. الصفدي، م.س، 2 / 53.

(4) قال ابن عرفة: «ولا خير فيه للرجل لينام». أنظر: ابن عرفة، م.س / 165.

(5) ع: «التجرّد».

(6) أ، ر: - «أعلى».

(7) ابن عرفة، م.س / 148.

[مسألة]: لَمَّا نَقَلَ بَنُ عُرْفَةَ عَنِ الْأُبْهَرِيِّ⁽¹⁾ وَالْوَقَّارِ⁽²⁾ وَسَنَدًا أَنَّهُ يَتِيَمُّ عَلَى الْحَشِيشِ وَالْحَشْبِ، قَالَ: فَعَلَى هَذَا مَنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ، وَهَالَ عَلَيْهِ الْبَحْرُ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الْمَاءِ، هَلْ يَتِيَمُّ عَلَى خَشْبِ السَّفِينَةِ؟ وَيَقْدَرُ كَامْتِدَادُ الْعُشْبِ عَلَى الْأَرْضِ، إِذْ لَا يَقْدَرُ عَلَى الْبُرُوزِ إِلَى الْأَرْضِ، فَكَذَا هُنَا لَا يَقْدَرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى الْمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَوْ يَكُونُ كَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَابًا وَهُوَ الصَّوَابُ⁽³⁾.

[مسألة]: وَسُئِلَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ فُقَهَاءِ الْقَيْرَوَانِ عَنِ التَّيَمُّمِ⁽⁴⁾ عَلَى الرَّحَى؟ فَأَجَابَ: بِأَنَّ الشَّيْخَ الشَّيْبَانِيَّ⁽⁵⁾ أَفْتَى بِأَنَّهُ: لَا يَتِيَمُّ عَلَى الرَّحَى، إِلَّا أَنْ تَنْكَسِرَ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ الْبُرْزَلِيُّ جَوَازَ التَّيَمُّمِ عَلَيْهَا مُطْلَقًا.

[مسألة]: وَسُئِلَ الْإِمَامُ الْمُقَرِّي عَنْ قَوْلِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي قَوْلِ بْنِ الْحَاجِبِ⁽⁶⁾: وَيَمْنَعُ الْحَيْضُ الصَّلَاةَ مُطْلَقًا إِلَى آخِرِهِ. قَالَ⁽⁷⁾: لَا حَاجَةَ إِلَى الطَّوَافِ بَعْدَ الْمَنْعِ مِنَ الْمَسْجِدِ. هَلِ الْأَمْرُ عِنْدَكَ / 22 و / كَمَا قَالَ؟.

(1) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَالِحِ الْأَهْرِيِّ، وَلَدَ بِأَبْهَرٍ سَنَةَ: 287 هـ / 900 م، أَخَذَ عَنْ أَبِي الْفَرَجِ، وَابْنِ الْمُنْتَابِ، وَابْنِ بَكِيرٍ وَغَيْرِهِمْ، وَعَنْهُ الدَّرَاقُطْنِيُّ وَالْبَاقَلَانِيُّ وَابْنُ الْجَلَّابِ وَابْنُ الْقَصَّارِ وَغَيْرُهُمْ، تَوَفِّيَ سَنَةَ: 375 هـ / 984 م، مِنْ تَصَانِيفِهِ: شَرْحُ الْمُخْتَصَرِينَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ لِابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، كِتَابُ الْأَصُولِ، كِتَابُ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: الشِّيرَازِيِّ، م.س. / 167. عِيَّاضٌ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ، 2 / 466. الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، تَارِيخُ بَغْدَادٍ، 5 / 462. ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، الْإِسْتِذْكَارُ، 2 / 31. مَخْلُوفٌ، م.س. / 92. ابْنُ النَّدِيمِ، الْفَهْرَسْتُ، 283.

(2) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي يَحْيَى زَكْرِيَا الْوَقَّارُ، تَفَقَّهَ بِأَبِيهِ وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَصْبَغَ، وَتَفَقَّهَ بِهِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَيُومِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ الْقُوصِيُّ، تَوَفِّيَ سَنَةَ: 269 هـ / 882 م، وَقِيلَ سَنَةَ: 264 هـ / 877 م، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمُخْتَصَرِينَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ فِي الْفِقْهِ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: الشِّيرَازِيِّ، م.س. / 154. عِيَّاضٌ، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ، 2 / 91. ابْنُ فَرْحُونَ، م.س. / 154.

(3) ع: - « وَهُوَ الصَّوَابُ ».

(4) ع: - « التَّيَمُّمُ ».

(5) ع: « الشَّيْبَانِيُّ ». ر: « السُّيُورِيُّ ».

(6) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: « وَيَمْنَعُ الْحَيْضُ الصَّلَاةَ مُطْلَقًا وَلَا قِضَاءً، وَالصَّوْمُ وَتَقْضِيهِ، وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَالطَّوَافِ ». أَنْظَرَ: ابْنَ الْحَاجِبِ، جَامِعُ الْأَمْهَاتِ / 30.

(7) قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. أَنْظَرَ: ابْنَ الْحَاجِبِ، جَامِعُ الْأَمْهَاتِ / 30.

فأجاب: تتصوّر فائدته فيمن حبست فيه قسراً⁽¹⁾ ولجأت إليه خوفاً، إلا أنه ينبغي له أن لا يكتفي عن سجود التلاوة بالصلاة، كما لم يكتفي بها عن الطواف، إلا أن يراعي قرب التجوُّز، ولو قال: ما يفتقر إلى الطهارة كما في الجواهر⁽²⁾ لكان أتم.

[مسألة]: وسئل الإمام الحافظ سيدي أبو عبد الله بن مرزوق عما وقع لابن رشد في البيان⁽³⁾ وقع له كلام يقتضي: أن غسل الجمعة ينوب على الوضوء. وهو مشكل، وما رأيت من نبيه على قوله على فرط اعتناء الناس بكتابه، إلا أنه عوّل على ذلك في حديث فيه، فقال: ولو سلّمت صحته لكان في استنباط ذلك نزاع، فتأمّلوا ذلك.

فأجاب: الحمد لله، الكلام الذي أشرّتم إليه هو قوله في توجيه القول الثاني بإجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة، ووجه القول الثاني ظاهر لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتَّغسل أفضل»⁽⁴⁾، ووجه الدليل منه أنه قال: «ومن اغتسل فالتَّغسل أفضل»⁽⁵⁾. فجعل التَّغسل الذي هو سنة يُجزّيه عن الوضوء الذي هو فرض، ولم يظهر لي في هذا الكلام إشكال، وكان الأولى أيضاً أن تذكر، وما ظهر لكم فيه.

أمّا أولاً: فلأنّ كلامه هذا ليس فيه ما يقتضي أنّ نيابة غسل الجمعة على الوضوء، الفرض حكم مقررًا وهو مذهب لأحد، وإنّما فيه الأخبار بأنّه دليل الحديث، وأنه يلزم من هذه الدلالة صحّة القول بنيابة غسل الجمعة عن غسل الجنابة بجامع الفريضة.

وأمّا ثانياً: فلأنّه لو التزمه مذهباً وحكماً يفتي به تخريجاً على ما حكى بن حبيب من رواية مُطَرِّف وابن المَاجِشُون وابن نَافِع وأشهب وابن كِنَانَة وابن وَهْب عن مالك⁽⁶⁾: أن غسل الجمعة يُجزى عن غسل الجنابة. لمّا كان فيه إشكالا، ويكون التّخريج على هذا القول عكس ما استنبط من الحديث، لأنّ المستنبط من الحديث تخرُّج أجزائه عن غسل الجنابة كما أجزى عن

(1) أ، ر: «قهرًا». ع: - «قصرًا».

(2) ابن شاش، م.س، 1 / 75.

(3) ابن رشد، البيان والتحصيل، 1 / 57 — 58.

(4) البيهقي، 1 / 441 — 442.

(5) م.ن، ص.ن.

(6) المدوّنة، 1 / 227 — 228.

الوضوء بدلالة الحديث، والمُخرَج⁽¹⁾ من القول المذكور أجزاء على الوضوء كما أجزى عن الغسل.

وتقريره: أن غسل الجنابة يُجزى عن الوضوء على الأكثر، إن لم يكن اتفاق لقول عائشة رضي الله عنها: وأي وضوء أعم من الغسل. وغسل الجنابة يُجزى عنه غسل الجمعة عند هؤلاء، فغسل الجمعة يُجزى عن الوضوء، إمّا بالقياس المستلزم⁽²⁾ بوسط، وبيانه أن المُجزي عن المُجزي عن الشيء مُجزي عن ذلك الشيء، وهو في غاية الظهور فالحاجة إلى طول الكلام فيه، وتخريجاً أيضاً على القول بأن الوضوء لما يستحب له الوضوء يُجزى عن الوضوء الفرض، وتعداد الجزئيات من هذا المعنى مُحال على المجاز الجلي المعمر من تحصيلكم، وأمّا الحديث فمشهور، وممن خرّجه الترمذي⁽³⁾، وابن ماجة⁽⁴⁾ والنسائي⁽⁵⁾، أمّا النسائي فقال أبو الأشعث أحمد بن

(1) ع: «المستخرج».

(2) س: + «بلا واسطة ولا يخفى عليك تقريره بالوجه المنطقية المتعددة، أو بالمستلزم».

(3) أبو عيسى مُحمّد بن عيسى بن سورة السُّلَمي الترمذي، ولد سنة: 210 هـ / 825 م، في بُوغ من أعمال ترمذ على نهر جيحون، توفي سنة: 279 هـ / 982 م، من تصانيفه: كتاب التاريخ، كتاب الصحيح، كتاب العلل. أنظر ترجمته في: الذهبي أبو عبد الله شمس الدين مُحمّد بن أحمد (ت 748 هـ / 1347 م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصر، 1907، 3 / 117. ابن النديم، م.س / 285. الصّفي، م.س، 4 / 794 — 796. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 9 / 387 — 389. اليافعي، م.س، 2 / 193.

(4) أبو عبد الله مُحمّد بن يزيد بن ماجة الرُّبَعي القزويني، من أئمة المُحدّثين، ولد سنة: 209 هـ / 824 م. وتوفي سنة: 273 هـ / 886 م، من تصانيفه: السُّنن، تفسير القرآن، تاريخ قزوين. أنظر ترجمته في: ابن خلكان، م.س، 1 / 613. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 9 / 530 — 532. ابن تغري بردي، م.س، 3 / 70. اليافعي، م.س، 2 / 188. ابن العماد، م.س، 2 / 164. سيزكين، تاريخ التراث العربي، 1 / 285. الموسوعة الفقهية، 334.

(5) أبو عبد الرحمن، أبو عيسى أحمد بن علي بن شعيب النَّسائي، صاحب السُّنن، أصله من نسا من خراسان، ولد سنة: 209 هـ / 824 م، وقيل سنة: 215 هـ / 830 م، سمع من قتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهوية وهشام بن عمار وغيرهم، توفي سنة: 303 هـ / 915 م. أنظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1 / 36 — 39. اليافعي، م.س، 2 / 240 — 241. السُّيوطي، حُسن المُحاضرة، 1 / 197 — 198. الموسوعة الفقهية، 1 / 279. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 219.

المُقدِّم العجلي⁽¹⁾ عن يزيد⁽²⁾ وهو بن ذريح⁽³⁾ قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ⁽⁴⁾ عن قتادة⁽⁵⁾ عن الحسن عن سُمْرَةَ⁽⁶⁾ قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم: « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل »⁽⁷⁾، وأما بن مَاجَه فقال فيه: حَدَّثَنَا نصر بن علي الجهضمي⁽⁸⁾، حَدَّثَنَا يزيد بن هارون حَدَّثَنَا إسماعيل بن مُسلم المكي⁽⁹⁾ عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك عن النَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم قال: « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت تُجزى عنه الفريضة ومن اغتسل فالغسل أفضل »⁽¹⁰⁾، فهؤلاء الرجال كما ترون⁽¹¹⁾ كل مشهور بالفضل والعدالة، وأما الترمذي

(1) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، ولد بالكوفة سنة: 181 هـ / 797 م، وتوفي بطرابلس سنة: 261 هـ / 875 م، من تصانيفه: الثقات. أنظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، م.س، 4 / 214 — 215. الياضي، م.س، 2 / 173. ابن العماد، م.س، 2 / 141. سيزكين، تاريخ التراث العربي، 1 / 277 — 278.

(2) أبو خالد يزيد بن هارون بن زاذان الواسطي، ولد سنة: 118 هـ / 736 م، وتوفي سنة: 206 هـ / 821 م، تفسير القرآن، كتاب الفرائض. أنظر ترجمته في: ابن النديم، م.س، 280 / 1. سيزكين، م.س، 1 / 92. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 14 / 337 — 338. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 11 / 366 — 369.

(3) أبو جعفر محمد بن صالح بن ذريح البغدادي العكبري، سمع أبا ثور الكلبي وغيره، وعنه إسحاق النعالي وأبو بكر الإسماعيلي وغيرهما، توفي سنة: 307 هـ / 919 م، وقيل سنة: 306 هـ / 918 م. أنظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 2 / 26.

(4) أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، من أعلام المُحدثين، سمع من أنس وابن سيرين وعمرو بن دينار والشَّعْبِي وغيرهم، وروى عنه الأعمش ومحمد بن أسحق والثوري ووكيع وابن المبارك وغيرهم، توفي بالبصرة سنة: 160 هـ / 776 م. أنظر ترجمته في: النووي، م.س، 1 / 244 — 245.

(5) أبو الخطاب قتادة بن دَعَامَة بن قتادة السدوسي، ولد سنة: 60 هـ / 679 م، أحد المفسرين والحفاظ للحديث، توفي سنة: 117 هـ / 735 م، وقيل سنة: 118 هـ / 736 م. أنظر ترجمته في: الشيرازي، م.س، 89 / 1. تذكرة الحفاظ، 1 / 107. ابن الجزري، غاية النهاية، 2 / 25 — 26. ابن خلكان، م.س، 1 / 540.

(6) أبو سليمان سُمْرَة بن جَنْدَب بن هلال بن حَرِيح بن مُرّة بن حرب بن عَمْرُو بن جابر بن حُشَيْن بن لَأي بن عاصم بن خزارة الفزاري، روى عنه أبو العطاء العطاردي والشَّعْبِي، وابن أبي لَيْلَى ومُطَرِّف بن الشَّخِير، توفي سنة: 58 هـ / 677 م. أنظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، الإصابة، 4 / 257. ابن عبد البر، الاستيعاب، 256.

(7) البيهقي، م.س، 1 / 441 — 442.

(8) نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان بن أبي عمرو الجهضمي البصري، روى عن أبيه وشبل بن عباد وإسماعيل بن خالد، وعنه أبو موسى محمد بن عيسى الهاشمي ومحمد بن فرج التكري والحسن بن العباد الرازي وغيرهم، توفي سنة: 250 هـ. أنظر: ابن الجزري، م.س، 2 / 294.

(9) إسماعيل بن مسلم المكي، من أهل البصرة، ومن أصحاب الحسن. أنظر: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 124.

(10) البيهقي، 1 / 441 — 442.

(11) أ: « ترى ».

فقال حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى⁽¹⁾ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَفْيَانَ الْجَحْدَرِيُّ⁽²⁾ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سُمرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ، قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ تُجْزَى عَنْهُ الْفَرِيضَةُ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»⁽³⁾، قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنْسٍ قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سُمرَةَ قَدْ رَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ قَتَادَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سُمرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلًا، فَإِنْ كَانَ الْمَقَالُ هَذَا الْمَقَرَّرُ مِنْ اضْطِرَابِ الْإِسْنَادِ وَالْإِرْسَالِ، فَالْأَمْرُ قَرِيبٌ لِمَا عَلِمْتُ مِنْ مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى حُجِّيَّةَ الْمُرْسَلِ الْمَطْلُوقِ، فَكَيْفَ بِمَا قَوِيَ بِالْإِسْنَادِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ بِمَا عَلِمْتُهُ، هَذَا مَا يَخْصُ السُّنْدَ، وَأَمَّا وَجْهُ اسْتِدْلَالِهِ مِنْهُ فَقَدْ بَيَّنَّهُ هُوَ، وَنَزِيدُهُ وَضُوحًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ التَّقْسِيمَ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ، فَأَحَدُهُمَا قَسِيمُ الْآخَرِ، فَلِذَا ثَبَتَ أَحَدُهُمَا انْتَفَى الْآخَرُ، وَبِالْعَكْسِ فَيَكُونُ الْغُسْلُ مُجَرَّدًا عَنِ الْوُضُوءِ أَفْضَلُ مِنَ الْوُضُوءِ فَيَكُونُ مُجْزِيًا عَنْهُ.

فَإِنْ قُلْتُ: وَلَعَلَّ الْمَعْنَى: «مَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»⁽⁴⁾، حَتَّى يُوَافِقَ الْحَدِيثَ الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا عَنْ أُوَيْسِ بْنِ أُوَيْسٍ⁽⁵⁾ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَسَلَ وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ وَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا

(1) أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ قَيْسِ بْنِ دِينَارٍ الْعِزِّيُّ الْبَصْرِيُّ، وَلِدَ سَنَةَ: 167 هـ / 783 م، حَدَّثَ عَنْهُ الْأَثَمَةُ السَّيِّئَةُ وَابْنُ حَزِيمَةَ وَابْنُ صَاعِدٍ وَخَلْقٌ، تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ: 252 هـ / 866 م. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: كَحَالَةٍ، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، 3 / 615.

(2) عَاصِمُ بْنُ أَبِي الصَّبَّاحِ الْعِجَاجِيُّ، وَقِيلَ: مَيْمُونُ أَبُو الْمُجْشَرِ الْجَحْدَرِيُّ الْبَصْرِيُّ، أَخَذَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَنَصَرَ بْنِ عَاصِمٍ وَالْحَسَنِ وَيَحْيَى بْنِ بَعْمَرَ، وَعَنْهُ أَبُو الْمُنْذِرِ سَلَامُ بْنُ سَلِيمَانَ وَالْمَعْلِيُّ بْنُ عِيسَى الْوَرَّاقُ وَغَيْرُهُمَا، تَوَفَّى قَبْلَ سَنَةِ: 130 هـ. أَنْظَرَ: ابْنُ الْجَزَرِيِّ، م. س، 1 / 316.

(3) الْبَيْهَقِيُّ، م. س، 1 / 441 — 442.

(4) م. ن، ص. ن.

(5) أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ، وَقِيلَ: عَمْرُو، وَيُقَالُ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ بْنُ جَزَاءَ بْنِ مَالِكٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مَسْعُودَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ بْنِ عَصَوَانَ بْنِ قَرْنٍ بْنِ رُومَانَ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَوَى عَنْ عَمْرِو وَعَلِيٍّ، وَعَنْهُ بَشِيرُ بْنُ عَمْرٍو وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، الْإِصَابَةُ، 1 / 187.

أجر سنة صيامها وقيامها»⁽¹⁾، قال مُحمَّد: قال وكيع⁽²⁾: اغتسل هو وغسل امرأته، فظاهر قوله غسل على هذا التفسير أي: أوقع أهله بوطئه، إياها في جنابة حتى وجب الغسل عليها، فغسل أي جعلها تغتسل، ومن هنا ذهب بعضهم إلى استحباب الوطء يوم الجمعة، قال: لأنه يكون أغضُّ للبصر، فيسلم في طريقه إلى الجمعة من أثم النَّظر إلى المحارم، فيكون هذا الحديث مفسراً للأفضلية التي بينهما، وحينئذ لا يتم استدلاله، لأنَّ غسل الجنابة مُجزي عن الوضوء من غير نزاع، وربما يؤيده أيضاً ما خرَّج البخاري من حديث أبي هريرة أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم قال: «من توضأ يوم الجمعة غسل الجنابة ثمَّ راح»⁽³⁾، على أن يكون غسل الجنابة مصدراً مُبيناً للنوع، لأنَّ المقصود به التشبيه.

قلت: ليس في حديث غسل، ولا في تفسير وكيع ما يدلُّ على الجنابة، لاحتمال أن يراد غسل الجمعة، فإنَّ معنى: غُسل، أمر بالغسل لا سيَّما على القول: بأنَّ الغسل لليوم على كلِّ مكلف⁽⁴⁾ لا للصلاة، ويؤيده ما في الصحيحين من حديث أبي سعيد⁽⁵⁾ أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم قال: «غُسلُ يومِ الجمعة واجبٌ على كلِّ مُحتلم»⁽⁶⁾، وخرَّج مسلم من حديث أبي هريرة عن النَّبي صَلَّى الله عليه وسلم قال: «حقُّ الله على كلِّ مسلم أن يغتسل في كلِّ سبعة أيام يغسل رأسه وجسده»⁽⁷⁾، وأيضاً لو كان المراد به غسل الجنابة لَمَّا صحَّ التقسيم، لأنه إن كان في الشخص الواحد بكل اعتبار، لزم أن يكتفي الجنب بالوضوء ويُجزيه عن الغسل وذلك باطل، فإن كان التقسيم في الأشخاص من لم يكن منهم / 22 ظ / جنباً، لزم أن يقال: ومن اغتسل فهو أفضل. ويعود الضمير على من الذي هو المُغتسل، ولَمَّا قيل: فالغسل أفضل. علم أنَّ

(1) الموطأ، ح: 273 / 66. البخاري، ح: 881.

(2) أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي، ولد سنة: 130هـ / 746م، سَمِعَ من الأعمش والأوزاعي وغيرهم، وروى عنه ابن المبارك وأحمد، وابن المديني وابن معين وغيرهم، توفيَّ سنة: 197هـ / 812م، من تصانيفه: تفسير القرآن، السنن، المعرفة في التاريخ. أنظر ترجمته في: الموسوعة الفقهية / 369.

(3) البخاري / 881. الموطأ، ح: 273 / 66.

(4) ع: «مُحتلم».

(5) أبو سعيد الخُدريُّ سعد بن مالك الأنصاري، توفيَّ سنة 73هـ / 692م. أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 104.

(6) مسلم، ح: 581، 2 / 846. الموطأ / ح: 276 / 67. التَّسائي، ح: 1375. البخاري / 858. ابن ماجه، ح: 1089.

(7) أحمد بن حنبل، المسند، 2 / 141.

التقسيم في حالتَي المتطهر الواحد، وأمّا حديث الصّحيحين فالظاهر أنّ غسْل الجنابة مصدر مشبه به، لتتوافق الأحاديث الواردة في الباب.

فإن قلت: سلّمنا أنّ المراد غسل الجمعة، لكن ليس في لفظ الحديث ما يقتضي أنه اقتصر على الغسل، لاحتمال أن يكون المعنى: ومن اغتسل مع الوضوء. فلا يكون فيه حُجّة، لأنّ المعهود اشتغال الغسل على الوضوء، وقد شبه صلى الله عليه وسلم هذا الغسل بغسل الجنابة على ما قدّمنا عن الصّحيحين، وغسل الجنابة وردت الأحاديث الصحيحة لاشتغاله على الوضوء. قلت: هذا السؤال قوي الإيراد على بن رشد، ولعله الذي أشرّتم إليه بقولكم، ولو سلّمت صحّته لكان في استنباط ذلك نزاع، ومع هذا فله أن يُجيب عن هذا التأويل باشتغاله على الأضمار لتقرير السائل: ومن اغتسل مع الوضوء، وهو على خلاف الأصل، حتّى أن غير باب الأضمار في التأويل أولى منه.

فإن قلت: إن كان المراد غسل الجمعة فلا بدّ من هذا الأضمار، والإلزام أن تكون المفاضلة بين الواجب والمستحب، وأنّ المستحب أفضل، وهو⁽¹⁾ على خلاف القاعدة الشرعيّة أنّ من ثواب الواجب لا يبلغه ثواب المستحب.

قلت: قد ذكر القرافي في القواعد⁽²⁾: أنّ هذه القاعدة ليست كلية، وإنّما يكون الواجب أكثر ثواباً، إذا لم يكن المستحب لمصلحة، أمّا إن حصل المستحب الواجب وزيادة، فلا نسلم الواجب أكثر منه ثواباً، بل المستحب حينئذٍ يكون أكثر ثواباً، وذكر لذلك أمثلة كثيرة منها: أنّ أنظار المديان المعسر واجب، والصدقة عليه بالدين مندوباً، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽³⁾، ولست أدخل تحت عهده تصحيح ما ذكره، وإنّما نقلت كلامه بسند المنع أنّ الواجب أكثر ثواباً من المستحب، وفي قولكم: إلّا أنه قلق، فلو بدّلتم أداة الاستثناء بلام الجرّ كان أولى، والله تعالى أعلم.

(1) ع: - « وهو ».

(2) القرافي، القواعد / 122.

(3) البقرة / 280.

مسائل الصلاة

[مسألة]: سئل الإمام بن عُقاب عمّا وقع في كتاب الصّلاة⁽¹⁾ في المريض يعجز عن القيام؟ أو الحاليتين اللّتين بعده قالوا: في تفسير العجز الموجب للانتقال يكفي فيه مُجرّد المشقّة، ولم يطردوه في الطّهارة، بل قالوا: لا بدّ من الخوف على التّفنّس وطرّدوا المشقّة، والجامع واضح، بل العكس أولى لأنّ الصّلاة مقصد، والطّهارة وسيلة.

فأجاب: الحمد لله، اعتبار المشقّة في مسألة المريض نصّ عليه بن مسلمة وقبله الشّيخ، لكنه لم يطلق المسألة كما ذكرتم، بل قيّدها بكونها مشقّة فادحة، وإذا كان كذلك لم ينبغي أن يطلق القول فيها، وقد أشار الشّيخ بن عبد السلام إلى المعارضة بين البابين كما ذكرت، وأنه يتخرّج الخلاف من أحد البابين في الآخر، وأنّ المشقّة في حقّ⁽²⁾ المريض ترجع إلى خوف زيادة المرض، لأنّ حركة المريض لا بدّ لها غالباً من ذلك.

قلت: وقد راعوا المشقّة واعتبروها في باب التيمّم في طلب الماء إذا لم يتحقّق عدمه⁽³⁾، قالوا⁽⁴⁾: يطلبه طلباً لا يشقّ عليه، قال مالك⁽⁵⁾: من النّاس من يشقّ عليه نصف الميل⁽⁶⁾. فاعتبروا المشقّة في هذا، ولم يعتبروها في حقّ المريض في التيمّم، والفرق بينهما أنّ الآية الكريمة⁽⁷⁾ التيمّم فيها مشروط، فيه عدم وجود الماء، والمريض إذا لم يقدر على استعماله لا يصدق عليه أنه غير واجد للماء، فكان مندرجاً تحت نصّ الآية والمريض الواحد غير مندرج تحت نصّها، فلا يلزم من اعتبار المشقّة في الأوّل اعتبارها في الثّاني، وتلمح من هذا الفرق أيضاً في المعارضة بين المسألتين اللّتين ذكرتا في السؤال، لأنّ انتقال المريض على الجلوس وما بعده بنصّ الحدث، والتيمّم مشروط في الآية بفقدان الماء، ولا يصدق عليه أنه فاقد بل في حكمه⁽⁸⁾، فلا يلزم من

(1) المدوّنة، 1 / 146.

(2) أ: - « حقّ ».

(3) قال ابن عطاء الله: « أن يتحقّق عدم الماء حواليه: فيتمّم من غير طلب، وأن يتوهّم وجوده حواليه: فليتردّد إلى حدّ لا يدخل عليه فيه ضرر ولا مشقّة، وأن يعتقد وجود الماء في حدّ القرب: فيلزمه السّعي ». أنظر: الجندي، م.س / 323.

(4) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 25.

(5) المدوّنة، 1 / 146.

(6) قال سحنون: « لا يعدل للميلين وإن كان آمناً ». أنظر: ابن شاش، م.س، 1 / 56.

(7) ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾. المائدة / 6.

(8) قال ابن عبد السلام: « يدخل في هذا: الطّان والشّاك و المتوهّم، وينبغي أن يختلف في حكم الطّلب في حقّهم، فليس من ظنّ العدم كمن شكّ، ولا الشّاك كالمتوهّم ». أنظر: الجندي، م.س / 332.

اعتبار المشقة فيما نصَّ عليه الشارع اعتبارها فيما كان ملحقاً بالمنصوص عليه ومترلاً منزله، والله⁽¹⁾ أعلم⁽²⁾.

[مسألة]: وسألت شيخنا وسيّدنا أبو الفضل العقباني عن قولهم: من أمّ قومًا وهو ناسٍ لجنابته، فإنه بعد تذكّر يعيد، وليس عليهم إعادة، ومن أمّ قومًا ونسي الفاتحة، فإنه بعد التذكّر يعيد ويعيدون، فأَيُّ فرق بينهما؟.

فأجابني بما نصّه: الحمد لله، الفرق بين المسألتين أنّ الطّهارة لا يحملها الإمام عن مأموّمه، فعدم طهارته لا يعود بالفساد على طهارتهم، والفاتحة يحملها الإمام عنهم، فعدمها منه يبطل ركنًا من صلاتهم فتبطل الصلّة لبطلان ركنها، والله⁽³⁾ أعلم⁽⁴⁾.

[مسألة]: وسألت بعض الثّجباء من أصحابنا الثّلمسانيين عن قولهم: يسلم المأموم أوّلًا عن يمينه ثمّ يردُّ على الإمام قبّالته⁽⁵⁾، ثمّ يردُّ على من على يساره إن كان به أحد، يقال: هذا مشكل بالنسبة إلى تسليمه الإمام، بأنّ الإمام إمّا يقصد بها الخروج من الصلّة فقط، أو التسليم على المأمومين فقط، أو ينويهما معًا؟ فإن كان الأوّل أشكل ردّ المأموم على إمام لم يسلم عليه، وإنّما قصد بتسليمته التحليل، وإن كان الثّاني فقد تبطل صلاة الإمام بكلامه هذا، وإن كان الثّالث فقد شرك في نيّته، ومثل هذا يأتي في تسليم المأموم على يساره، فإنه يقصد به الردّ، مع أنّ من سلّم⁽⁶⁾ على يساره، إذا سلّم على يساره، إذا سلّم التسليمة الأوّلَى على يمينه، يأتي في تسليمته هذه من البحث ما أتى في تسليمه الإمام؟ وما حكمة ابتداء الإمام بالسّلام على المأمومين؟، والمأموم في تسليمه اليمين إن قلتم: أنّهما ينويان التحليل والتسليم على النّاس؟، ولماذا شرع هذا السّلام في هذا المحلّ الخاص؟، وكيف يردُّ المأموم على من على يساره إن كان من على اليسار مسبوقًا؟.

(1) س: + « تعالى ».

(2) أ، ر: - « والله أعلم ».

(3) س، ع: + « تعالى ».

(4) أ: « والله الموقّق بفضله ».

(5) أ: - « ثمّ يردُّ على الإمام قبّالته ».

(6) أ: - « سلّم ».

فأجابني بما نصّه: الحمد لله⁽¹⁾، إنّما يقصد الإمام بتسليمه الخروج من الصلّاة فقط، وكذا المأموم بتسليمه الأوّل، وأمّا الثاني فإنّما يردّ على الإمام لأنه في الصّور كالمسلّم عليه، فلذلك يردّ عليه، وبهذا المعنى يتقرّر التسليم الثالث في المأموم على من كان على يساره من المأمومين، لا من على يساره، يقصد بالتسليم الأوّل الخروج من الصلّاة فقط، ويستحقّ الردّ، لأنه في الصّورة كالمسلّم على من على يمينه، فلذلك يردّ عليه، وشُرّع السّلام للخروج من الصلّاة كما شرع الإحرام للدّخول فيها، وذلك أمر توفّيقى، / 23 و / إلّا أنه في الظاهر كالمسلّم على غيره، فاستحقّ الردّ، كما استحقّه غيره.

وأمّا قضية المسبوق بصورته أن يكون على يمين المأموم الذي ليس بمسبوق فيسبقه بالسّلام لا محالة، فيكون في صورة المسلّم عليه، فإذا أفرغ المسبوق وسلّم من صلاته، فهل يردّ على المأموم الذي كان سلّم عليه أم لا، قد اختلف المذهب في ذلك بخلاف ما إذا كان المسبوق عن يسار المأموم الذي ليس بمسبوق كما يقتضيه السّؤال والله⁽²⁾ أعلم⁽³⁾.

وأجابني غيره بما نصّه: الحمد لله، تلتزم من تلك الوجوه، الوجه الثالث والتّشريك لا يضر كالقرآن في الحجّ، وليست كالجنابة والجمعة، وكل فريضة قابلت فضيلة، لأنّ معنى ذلك في كل ما طلب الشّرع فيه الإنفراد، وكانت المقارنة فيه باختيار المكلف، فحينئذٍ اختلفوا هل الفريضة تضاد الفضيلة أم لا؟ والكلام في المأموم كالإمام، وأمّا حكمة السّلام فهو من جل أحكام الصلّاة إذ جُلّها التّعبد، وأمّا تسليمه على من⁽⁴⁾ يساره فهو سلام لا ردّ، إذ لا ردّ إلّا مع وجود مردود، والله⁽⁵⁾ أعلم.

(1) أ: - « الحمد لله ».

(2) ع: + « تعالى ».

(3) س، ر: - « والله أعلم ».

(4) أ، ر، س: + « تعالى ».

(5) س: + « على ».

وقع لنا في مجلس بعض أسياننا عند قراءتنا⁽¹⁾ لقول بن الحاجب⁽²⁾: ولو سجد الإمام واحدة وقام إلى آخره. قال الشيخ: حَمَلَ الشُّرَّاحُ قوله: فإذا قام إلى الثالثة، أي الثالثة في اعتقاد الإمام، ومعنى: قاموا، أي استمروا على القيام فيه تجوز، قال رضي الله عنه: والأولى أن يجعل⁽³⁾ كلام المؤلف على الحقيقة لا على المجاز، وذلك بأن نقول قول المؤلف، فإذا خيف عقده أي للثانية في زعمه قاموا، أي: المأمومين وركعوا معه وسجدوا وتكون لهم أولى، فإذا جلس في هذه الركعة الثانية في زعمه صحَّ أصلاً، فيكون كإمام قعد في الأولى، فلا يتبع ويقومون وهو، قوله: فإذا جلس قاموا. ثم قال: فإذا قام إلى الثالثة في اعتقادهم لا في اعتقاده هو، وهي الرابعة في زعمه، وذلك أنه إذا قام من جلوسه وأدركهم قائمين فركع وسجد، فإذا قام من هذه الثانية في اعتقادهم إلى الثالثة في اعتقادهم أيضاً، فلا يجلسون في هذه الثانية التي قام منها الإمام، ولا يقال أنها محلّ جلوس لهم فيجلسون بل يقومون معه، ويصير كإمام قام من اثنين، والإمام إذا قام من اثنين يتبعونه فكذلك هذا، ثم قال: فإذا جلس. أي في هذه التي قام إليها وهي الرابعة في زعمه الثالثة في اعتقادهم، فيقومون ولا يجلسون معه، ويصير كإمام قعد في الثالثة، والإمام إذا قعد في الثالثة فلا يجلس معه، فكذلك هذا، قال رضي الله عنه: ويؤيد ما قلت، قوله في النوادر⁽⁴⁾ قال سحنون: في إمام صلى ركعة وسجد سجدة، ثم قام ساهياً فليسبحوا به ما لم يخافوا أن يفقد الركعة، فيقوموا حينئذٍ فيصّلوها معه، وتكون أول صلاتهم وتبطل الأولى، فإذا جلس فيها قاموا، فإذا صلى الثالثة عنده وقام فليقوموا كإمام قام من اثنين، فإذا صلى بهم الرابعة عنده وجلس فليقوموا كإمام قعد في الثالثة.

(1) أ: + « عليه ».

(2) قال بن الحاجب: « ولو سجد الإمام واحدة وقام فلا يتبع، ويسبح به فإذا خيف عقده قاموا فإذا جلس قاموا، فإذا قام إلى الثالثة قاموا، فإذا جلس قاموا كإمام قعد في الثالثة فإن سلم أتم بهم أحدهم على الأصح وسجدوا قبل السلام ». أنظر: ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 48 — 49.

(3) أ: « يُحمل ». ر: « حَمَلَ ».

(4) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 385 — 386.

[مسألة]: وسُئِلَ بعض أصحابنا⁽¹⁾ عن كيفية التّخريج في الصُّور الثلاث⁽²⁾ التي قال بن الحاجب⁽³⁾: وَيَسْتَتِرُ العريانُ بالنّجسِ إلى قوله. وخرَجَ في الجميع قولان، يعني بالجميع: الصُّور الثلاث المذكورة في كلامه؟.

فأجاب: صفة التّخريج في الأولى أن يُقال: التعرّي عند بن القاسم في الصُّورة الثانية مقدّم على الحرير، والحرير في الثالثة مقدّم على النّجس، فيصير التعرّي مقدّم على النّجس لكونه مقدّمًا على الحرير، والحرير مقدّمًا على النّجس فيصير المقدّم على المقدّم على الشّيء مقدّمًا على ذلك الشّيء، وصفته في الثانية أن تقول: الحرير مقدّم على النّجس في الثالثة، والنّجس مقدّم على التعرّي في الأولى، فالحرير مقدّم على التعرّي، وصفته في الثالثة أن نقول النّجس مقدّم على التعرّي في الأولى، والتعرّي مقدّم على الحرير⁽⁴⁾، فالنّجس مقدّم على الحرير، فصَحَّ التّخريج في كل صورة من الصُّور الثلاث، والله تعالى أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ بعض فقهاء بلادنا عن المسألة أعلاه، إلّا أن سؤاله بعبارة أخرى، ونصّ السؤال: جواب سيّدنا عن الثلاث صور التي نصّ عليها بن الحاجب⁽⁵⁾: في النّجس والتعرّي والحرير والتعرّي، واجتماع النّجس والحرير، الصُّورة الأولى: لم يجد إلّا ثوبًا نجسًا، فإنه يقدّم النّجس على التعرّي، الصُّورة الثانية: في من لم يجد إلّا ثوبًا حريرًا، فإنّ بن القاسم: يقدّم التعرّي على الحرير، الصُّورة الثالثة: إذا اجتمع النّجس والحرير، فإنّ بن القاسم: يقدّم الحرير على النّجس، وقد خالف أصله، لأنّ من أصله تقديم التعرّي على الحرير.

(1) س: - « أصحابنا ».

(2) س، ع: - « الثلاث ». ر: « الثانية ».

(3) قال بن الحاجب: « وَيَسْتَتِرُ العريانُ بالنّجسِ وبالحرير على المشهور، ونصّ ابنُ القاسم وأشهبُ في الحرير يصلّي عريانًا، فإن اجتمعَا فالمشهور، لابن القاسم: بالحرير وأصبغ بالنّجس، فخرَجَ في الجميع قولان، والمذهب: يعيدُ في الوقت، ولو صلّى بالحرير مُختارًا عصى، وثالثها: تصحُّ إن كان ساترٌ غيره، وفيها: ولو صلّى وهو يدافع الأخبثين بقرقرةٍ ونحوها أو بشيء ممّا يشتغل أو يعجل أحببتُ له الإعادة أبدًا وحُمِلَ على ما يَمْنَعُ من فرض، ومن صلّى مُحْتَزَمًا أو جَمَعَ شعره أو شَمَرَ كُمِّيّه فإن كان لباسه أو كان في عمل فلا بأس به ». أنظر بن الحاجب، جامع الأمّهات / 36.

(4) س: + « في الثانية ».

(5) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 36.

فأجاب: الحمد لله، العريان إذا لم يجد ثوباً نجساً استتر به للصلاة، وهذا هو المنصوص لابن القاسم، ووجهه إن ستر العورة أكد من طهارة الخُبث، إذ قيل أن القول: بأن زوال التجاسة سنة هو المشهور، قاله الباجي⁽¹⁾ وغيره⁽²⁾، ومقابل المنصوص مخرج من القول: أن واحد ثوب الحرير خاصة يصلي عرياناً، قاله بن القاسم وأشهب، فكذاك واحد التجس خاصة يصلي عرياناً، أخذنا من قول ابن القاسم أن واحد الحرير والتجس يصلي بالحرير، فإذا قدم التعري على الحرير في قول بن القاسم وأشهب، فلأن يقدم التعري على التجس أحرى، وأولى لتقديم بن القاسم الحرير على التجس، وإذا وجد العريان ثوب الحرير خاصة، فالمنصوص يصلي عرياناً، ووجهه أن لبس الحرير معصية على الرجل في الصلاة وغيرها، وستر العورة قد قيل: أنه سنة، فصار تجنب الحرير أكد ومقابل هذا المنصوص أنه يصلي بالحرير، وهو تخريج قاله بن شاش⁽³⁾ وغيره⁽⁴⁾، لكن قوي هذا التخريج عند بن الحاجب حتى وصفه بأنه مشهور، وإلا فليس هو بمنصوص، فضلاً عن أن يكون مشهوراً، وخرج هذا القائل⁽⁵⁾ من قول بن القاسم في اجتماعها أنه يصلي بالحرير، ونص أيضاً في انفراد التجس أنه يصلي به، فإذا قدم الحرير على التجس، فأحرى أن يقدمه على التعري المقدم عليه التجس، وهذا التخريج أقوى من التخريج الأول وأبين، ولذلك شهره بن الحاجب، وإذا لم يجد المكلف للصلاة إلا ثوب حرير وثوب نجس، فهنا اختلف بن القاسم وأصبغ، فقال بن القاسم⁽⁶⁾: يصلي بالحرير. وقال أصبغ⁽⁷⁾: بالتجس. أما أصبغ فلا إشكال على قوله لتقديمه التجس على التعري إن وجد له ذلك منصوباً وعلى الحرير، ويورد على بن القاسم طلب الفرق / 23 ظ / بين انفراد الحديث، حيث قال: يصلي حينئذ عرياناً. وبين وجود التجس والحرير، حيث قال: يصلي بالحرير ويترك التجس، مع أنه نص في انفراد التجس أنه يصلي به، ولا يصلي

(1) الباجي، المنتقى، 1 / 43 - 44.

(2) قال المازري: « اضطرب الخُذاق من أهل المذهب في العبارة عن ذلك، الجاري على ألسنتهم في المذاكرات والإطلاقات: أن المذهب على قولين، أحدهما: أن غسل التجاسة فرض، والآخر: سنة، إطلاقاً لهذا القول من غير تقييد، ومن أشياخي من يقول: المذهب على ثلاثة أقوال ». أنظر: المازري، شرح التلخين، 2 / 453.

(3) قال ابن شاش: « ولو اجتمع له حرير وتجس، فبأيها يصلي؟ قولان: مذهب المدونة الصلاة في الحرير، وقال أصبغ: بل يصلي في التجس ويعيد في الوقت ». أنظر: ابن شاش، م. سن 1 / 159.

(4) قال ابن عرفة: « وإن لم يجد إلا حريراً أو نجساً فإن القاسم فيها بالحرير ». أنظر: ابن عرفة، م. سن 205 / 205.

(5) ع: - « القائل ».

(6) ابن الحاجب، جامع الأمهات / 36.

(7) م. ن، ص. ن.

عرياناً، ولازم ذلك أن يقدم النجس على الحرير، كما يقول أصبغ: بتقديم التعري على الحرير في انفراده، فيكون النجس المقدم على التعري أخرى بالتقديم على الحرير، فمن الشيوخ من سلم هذا الإلزام، وحمل قول بن القاسم على اختلاف قول، وجعل له هو وحده في كل صورة من الثلاث قولين، ومنهم من التمس له الفرق⁽¹⁾، ولم يجعل ذلك اختلاف قول منه بما يطول بسطه، والله⁽²⁾ أعلم.

[مسألة]: وسئل الإمام سيدي أبو الفضل العقباني⁽³⁾ عما أورده بعض الفضلاء على مدرس في مجلس تدرسه، قال المدرس في قوله تعالى: ﴿ سَنَسِمْهُ عَلَى الْخُرطوم ﴾⁽⁴⁾، الخرطوم⁽⁵⁾: الأنف، وخصّ بالسمة لأنه أشرف أعضاء الوجه، فقال: المعارض لو كان الأمر كذلك للزم إذا سجد عليه دون الجبهة أجزاه، وليس الأمر كذلك، فسلم له المدرس الإيراد وراءه لازماً، فهل هذا الإيراد لازم أم لا؟.

فأجاب: الحمد لله، الجواب عندي في الآية الكريمة أنه إنما عدل عن ذكر الأنف إلى ذكر الخرطوم⁽⁶⁾، لا يطلق لفظه على الإنسان لغةً، إنما هو إخراج⁽⁷⁾ الموصوم على الحقيقة الإنسانية،

(1) قال ابن عرفة: « وعندي لمّا كان لبس الحرير في غالب الحال والتعري يمتنعان عموماً، ما حسن الخلاف أيهما يُقدّم، ولمّا جاز لبس الخفين النجس إلا في الصلاة، اتفق على تقديمه على التعري وهم، لأنّ جاهل قوله: إلى أيهما يُقدّم تقرير لسبب الخلاف، وتقرير سبب إثبات له، وهو عين التناقض أو ملزومه، وجاهل قوله: لمّا جاز لبس النجس إلى آخره، يوجب تناقضاً آخر، لأنّ حاصله اجتناب المنهي عنه عموماً مقدّم على اجتنابه، خصوصاً في التعري والنجس اتفاقاً، وبعض اجتناب المنهي عنه عموماً ليس مقدّمًا عليه خصوصاً وهاتان القضيتان متناقضتان، ومن لم يجد إلا حريراً أو نجساً، فإنّ القاسم فيها بالحرير ويعيد في الوقت، وإن صلب بالحرير لم يعد تناقض ». أنظر: ابن عرفة، م.س / 205 — 206.

(2) س، ع: + « تعالى ».

(3) أ، ر، س: « بن الإمام ».

(4) القلم / 16.

(5) الخرطوم: الأنف، وقيل: مقدّم الأنف، وقيل: ما ضمّ الرجل عليه الحنكين، والخرطوم والخطم: الأنف. أنظر: ابن منظور، م.س، 3 / 66 67.

(6) ع: + « مع كون الخرطوم ».

(7) س: - « إخراج ».

﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾، وَخُصَّ الْأَنْفُ بِالسَّمَةِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ الْأَنْفَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَوْضِعُ الْفَخْرِ وَالْكِنَايَةِ عَنِ الْحَسَبِ، قَالَ الْحَطِيبَةُ⁽²⁾:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يَسُوِّيْ بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا
وَقَوْلٌ مِنْ قَالَ: شِمُّ الْأَنْوَفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَذْكَرَ، وَإِذَا أَرَادَ وَلَا لِحِمَايَةِ
عَنِ الْحَرِيمِ وَغَيْرِهِ قَالُوا فِيهِ أَنْفَتُ وَأَنْفٌ مِنَ الْأَمْرِ وَإِذَا وَصَفُوا بِالْكَبَرِ قَالُوا أَنْفٌ فِي السَّمَاءِ، وَإِذَا
دَعَا لَهُ قَالُوا لَا أَصْغَرَ اللَّهُ أَنْفَهُ، وَعَلَى الضَّرَارِ رَغِمَ اللَّهُ أَنْفَهُ، وَجَاءَ وَأَنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ، وَإِنَّمَا
كَانَ الْأَنْفُ مَوْضِعَ كِنَايَةٍ عَنِ الْكِبَرِ، لِأَنَّهُ حَاسَّةٌ تَبْعَتْ بِإِدْرَاكِهَا عَلَى مَا يَسْتَطَابُ مِنَ الرُّوَائِحِ
الطَّيِّبَةِ فَيَقْبَلُ الشَّمَّ⁽³⁾، وَتَحْتَمِلُ تَارَةً عَلَى الْأَعْرَاضِ بِحَسَبِ الصَّارِفِ مِنَ الْأُمُورِ الْكَرِيمَةِ الْمَشْمُومَةِ،
وَلَمَّا كَانَ كَفَرٌ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ إِنَّمَا هُوَ عِنَادٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ جَاءَتْ الْآيَةُ مُنْبِئَةً⁽⁴⁾ عَنْ وَصْمِهِ عَلَى
الْأَنْفِ الْمُسْتَعْمَلِ كَثِيرًا فِي الْأَنْفَةِ، وَإِلَّا بِأَيَّةٍ مُنَاسِبَةٍ فِي الْعُقُوبَةِ، وَكَوْنِ الْكُفْرِ هُوَ الْمَانِعُ وَلَا يَرُدُّ
عَلَيْنَا مَثَلًا كَوْنِ الْجَبْهَةِ مَحَلًّا لِلسُّجُودِ، فَإِنَّا نَقُولُ: الْآيَةُ عَلَى الْمُخَاطَبَاتِ اللَّغْوِيَّةِ وَعَلَى أَسْلُوبِ
الْخُطَابَةِ مِنْ مَجَازٍ وَكِنَايَةٍ وَتَشْبِيْهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَتَصَرَّفُ فِيهِ الْعَرَبُ مِنْ أَصَالِيْبِ الْبَلَاغَةِ، وَأَمَّا
السُّجُودُ عَلَى الْجَبْهَةِ فَمِنْ التَّكَالِيفِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهِيَ مِنَ السَّبْعَةِ الْأَعْضَاءِ الَّتِي أَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمْرٌ بِالسُّجُودِ عَلَيْهَا، وَالْأَنْفُ أَيْضًا لَمْ يَخْرُجْ عَنِ السُّجُودِ، وَلَوْ خَرَجَ مَا ضَرَّ، وَلَوْ
كَلَفْنَا بِالْجَبْهَةِ وَحْدَهَا، لَمْ يَقْدَحْ⁽⁵⁾ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لِاخْتِلَافِ الْبَايِنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ]: وَسُئِلَ سَيِّدِي أَبُو الْقَاسِمِ الْبُرْزَلِيُّ عَنْ قَوْلِ بْنِ الْحَاجِبِ⁽⁶⁾: فَإِنْ أَحَالَ
الْإِعْرَاضُ. قَالَ بَن هَارُونَ: أَيُّ أَشْبَهَ، وَمِنْهُ قِيَاسُ الْإِحَالَةِ أَيُّ الشَّبْهِ، فَهَلْ هَذَا سَهْوٌ مِنَ الشَّيْخِ
رَحِمَهُ اللَّهُ؟ فَإِنَّ قِيَاسَ الشَّبْهِ هُوَ مَا كَانَ الْجَامِعُ فِيهِ مُنَاسِبَةً لَا تَلُوحُ فِيهِ الْمُنَاسِبَةُ، وَلَا يَقْطَعُ بِنَفْيِهَا
عَنْهُ قِسِيمٌ لِقِيَاسِ الْإِحَالَةِ، وَهُوَ مَا كَانَ الْوَصْفُ الْجَامِعُ فِيهِ مُنَاسِبَتَهُ جَلِيَّةً كَالْإِسْكَارِ، وَهَلْ

(1) الفرقان / 44.

(2) جدول بن أوس بن مالك بن جؤية بن غالب بن فطيمة بن عباس بن يعنيز بن ريث بن نغطفان بن سعد بن قيس بن
عيازن بن مضر بن نزار. من تصانيفه ديوانه المشهور المعروف بديوان الحطيفة. أنظر ترجمته في: مفيد محمد قميحه، ديوان
الحطيفة برواية وشرح ابن السكيت، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993 / 186.

(3) س: « الشَّام ».

(4) أ: « منبّهة ».

(5) س: « يقدر ».

(6) ابن الحاجب، جامع الأمهات / 46.

الصَّوابُ أَنَّ خَالَ هُنَا بِمَعْنَى: ظَنَّ؟ فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ، أَي: فَإِنَّ أَحَالَ الْفِعْلَ النَّاطِرَ الْإِعْرَاضَ وَاقِعًا؟.

فَأَجَاب: الْأَقْرَبُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَحَالَ السَّحَابَ الْمَطَرَ إِذَا أَزْجَاهُ. وَمِنْهُ قِيَاسُ الْإِخَالَةِ، وَلَا أَعْرِفُ أَحَالَ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى: أَشْبَهَ، وَإِنَّمَا أَعْرِفُهُ بِمَعْنَى: اشْتَبَهَ⁽¹⁾، عَلَى اتِّسَاعِ الْكِتَابِ الَّتِي طَالَعْتُهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: وَمِنْهُ قِيَاسُ الشَّبْهِ غَايَةٌ فِي الْوَهْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مسألة]: قَالَ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُقَرِّي: سَأَلْتُ أَبَا مُوسَى عُمَرَ بْنَ مُوسَى الْمُشْدَالِي عَنْ مَعْنَى قَوْلِ بْنِ الْحَاجِبِ: فَإِنْ أَحَالَ الْإِعْرَاضَ، فَقَالَ: مَعْنَاهُ فَإِنْ أَحَالَ غَيْرَهُ، أَنَّهُ مَعْرُضٌ مُحْذَفُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ لِجَوَازِ حَذْفِهِ، وَصَاحَ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ فَأَقَامَهُ مَقَامَ الْمَفْعُولَيْنِ، كَمَا أَنَّ: إِنَّ وَأَنَّ كَذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ صَاحِبُ الْجَمَلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾⁽²⁾، قَالَ الْمُقَرِّي: قُلْتُ وَأَقْوَى مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَحَذَفَ الثَّلَاثَ اخْتِصَارًا لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، أَيِ أَحَالَ الْإِعْرَاضَ كَانْنَا، كَمَا قَالُوا: خَلَتْ ذَلِكَ. وَقَدْ أَعْرَبْتُ الْآيَةَ بِالْوُجْهِينِ وَهَذَا عِنْدِي أَعْرِفُ، وَنَحْوُ هَذَا الْكَلَامِ قَوْلُ الْقُضَاةِ: أَعْلَمُ بِاسْتِقْلَالِهِ فَلَانَ أَيِ أَعْلَمُ فَلَانَ مِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ أَنَّ الرَّسْمَ مُسْتَقِلٌّ.

[مسألة]: وَسُئِلَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ⁽³⁾ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ قَوْلِ بْنِ الْحَاجِبِ الْمَذْكُورِ أَعْلَاهُ، وَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: قَالَ بْنُ هَارُونَ⁽⁴⁾: أَحَالَ، أَي: أَشْبَهَ، وَمِنْهُ قِيَاسُ الْإِخَالَةِ، وَانْتَخَلَ خَلِيلُ كَلَامِ بْنِ هَارُونَ هَذَا، وَلَمْ يَتَفَتَّحْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَلْطِ الْوَاضِحِ، فَإِنَّ قِيَاسَ الشَّبْهِ قَسِيمٌ لِقِيَاسِ الْإِخَالَةِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ أَحَالَ هُنَا هِيَ الْمُرَادِفَةُ لِظَنَّ دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ، أَي: فَإِنْ أَحَالَ الْفِعْلَ النَّاطِرَ الْإِعْرَاضَ وَاقِعًا وَفِيهِ بَحْثٌ مِنْ جِهَةِ النَّحْوِ.

فَأَجَاب: مَا شَرَحْتُمْ بِهِ كَلَامَ بْنِ الْحَاجِبِ هُوَ الَّذِي جَرَتْ عَادَتِي أَنْ أَشْرَحَهُ بِهِ وَأَخْتَارَهُ، وَلَعَلَّ الْبَحْثَ النَّحْوِي الَّذِي أَشْرُتُمْ إِلَيْهِ، هُوَ أَنْ حَذَفَ بَعْضَ الْمَفْعُولَاتِ، هَذَا الْفِعْلُ هُنَا مِنْ

(1) أ: - « وَإِنَّمَا أَعْرِفُهُ بِمَعْنَى: اشْتَبَهَ ».

(2) العنكبوت / 2.

(3) أ: + « مُحَمَّدٌ ».

(4) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْكِنَانِيُّ التُّونِسِيُّ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ هَارُونَ الْأَنْدَلُسِيِّ وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ ابْنُ عَرَفَةَ وَابْنُ مَرْزُوقٍ وَخَالِدُ الْبُلُوِي وَغَيْرُهُمْ، تَوَفِّيَ سَنَةَ: 750 هـ / 1349 م، مِنْ تَصَانِيفِهِ: مُخْتَصَرٌ عَلَى شَرْحِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْفَرَعِيِّ، شَرْحٌ عَلَى الْمَعَالِمِ الْفَقْهِيَّةِ، مُخْتَصَرُ الْمَتَّيْطِيَّةِ. أَنْظَرَ تَرْجَمَتَهُ فِي: التَّنْبِيْهِ، النَّيْلُ / 407. التَّنْبِيْهِ، كِفَايَةُ الْمُحْتَاجِ، 2 / 48 - 49. مَخْلُوفٌ، م.س / 211. ابْنُ قَنَفَدٍ، كِتَابُ الْوَفَايَاتِ / 354.

الإقتصار الذي لا يجوز في بابه، أو أن إلحاق أحوال بما يتعدى إلى ثلاثة هو مذهب الأخفش⁽¹⁾، فإن كان مرادكم أحد هذين الأمرين فالأمر قريب، إذ قد يدعى دلالة السياق على ما حذف منها، ويلتزم مذهب الأخفش، نعم يبقى في هذا الشرح من البحث أن يقال: مقتضاه أن مثل هذا الفعل لا يكون عمده مبطلاً، إلا إذا حصل الظن للنّاظر بأنّ المصليّ معرض عن الصلّة وفيه نظر، إذ قد يكفي في الإبطال مشابهة صورة الفاعل يفعلُه صورة المُعرض، وإن كان النّاظر إليه يعلم أنه مصلٍ يقيناً أو اعتقاداً، ويشكُّ في ذلك أو يظنُّه، وقد لا يكون ناظراً إليه.

فإن قلت: المعنى يُخيل الإعراض بتقدير أن لو كان ناظراً، قلت: الإشكال إنّما نشأ من حيث جعل المناط الظن، فلا فرق بين كونه حاصلًا أو مقدّرًا، ولذا والله أعلم فسّر المحقّق بن عبد السلام: أحوال الإعراض فأشبهه المنصرف، ولم يفسّره فظنّ، وأمّا بن هارون فطالعتُ نسخة منه فما رأيت له كلاماً في شرح اللفظة، فلعلّه سقط من هذه النسخة، وأمّا خليل فذكر لفظ بن عبد السلام، قال: فقال أحوال يُخيلُ أحوالاً، إذا أشبه غيره، ومنه قياس الإحالة، أي: الشّبه، وليس هو من أحوال بمعنى: أظنّ. قوله: أي الشّبه إن أراد به / 24 و / تفسير قياس الإحالة الاصطلاحي، وأراد الشّبه الاصطلاحي أيضاً، حتّى يكون معنى كلامه أي قياس الإحالة، وقياس الشّبه بمعنى واحد فخطأ لا شك⁽²⁾ فيه، وعدم معرفة تحقيقه القياسين، وإن أراد الإحالة والشّبه اللّغويين فالأمر سهلٌ قليلاً، يتناول عليه أنه أراد أن المادة من حيث اللّغة تدلُّ على الشّبه، وبالجملة فهو كلام ضعيف، ولأحوال معانٍ متعدّدة يصلح حملُ كلام بن الحاجب عليها، ذكر جَميعها الجوهري⁽³⁾، وتحقيق القول في ذلك ينبني على مُطالعة كلام الأقدمين في حكم المسألة، ولسنا الآن لذلك، والله تعالى أعلم.

(1) أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك التّغلبّي الدّمشقي، أخذ عن ابن ذكوان والبياني وسلامة بن هارون، وعنه أبو القاسم الطّبراني، توفي سنة: 292هـ. أنظر ترجمته في: ابن الجزري، م.س، 302.

(2) ع: «شرك».

(3) أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، إمام من أئمّة اللّغة، أخذ العربية عن أبي سعيد السّيرافي وأبي علي الفارسي وأبي إبراهيم الفارابي، وهو صاحب معجم الصّحاح المشهور، توفي سنة: 393هـ / 1002م، وقيل في حدود: 400هـ / 1009م. أنظر ترجمته في: القفطي جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباء الرّواة على أخبار النّحاة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسّسة الكتاب الثقافية، بيروت، 1986، 1 / 229. السّيوطي، بغية الوعاة، 1 / 446. الحموي، معجم البلدان، 2 / 656.

[مسألة]: وسُئِلَ الإمامُ البُرْزَلِيُّ عن اعتراضِ تقيِّ الدِّينِ عليِّ بنِ الحَاجِبِ في قولهِ⁽¹⁾:
الرَّفْعُ مِنْهُ وَالْإِعْتِدَالُ فِيهِ. بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَكُمْ، هَلْ يُجَابُ عَنْ اعْتِرَاضِهِ بِأَنَّ الرَّفْعَ مِنْهُ خَيْرٌ مَبْتَدَأُ
مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ الْفَرْضُ السَّابِعُ الرَّفْعُ مِنْهُ؟ وَقَوْلُهُ⁽²⁾: الْإِعْتِدَالُ فِيهِ. مَبْتَدَأُ خَيْرُهُ كَالرُّكُوعِ؟
فَأَجَابَ: تَعْقِيبُ تَقِيِّ الدِّينِ غَيْرُ لَازِمٍ لِنَصِّ اللَّخْمِيِّ فِي بَابِ الرَّعَافِ عَلَيْهِ، كَمَا نَقَلَهُ بَنُ
الْحَاجِبِ⁽³⁾، وَلَوْ أُحْتِيجَ إِلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مَبْتَدَأً، أَعْنِي قَوْلَهُ: الْإِعْتِدَالُ. لَكَانَ حَسَنًا لَوْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ،
لَكِنْ لَا يَفْتَقَرُ إِلَيْهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ نَصِّ اللَّخْمِيِّ، وَقَدْ حَمَلَ كَلَامُ بَنِ الْحَاجِبِ عَلَى الْمَعْنَى
الْمَذْكُورِ، أَعْلَمُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ فِي زَمَانِهِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُقْرِي الْقَاضِي الْفَاسِي التَّلْمَسَانِي الْأَصْلُ،
وَاللَّهُ⁽⁴⁾ أَعْلَمُ.

[مسألة]: قَالَ بَنُ فَرْحُونَ⁽⁵⁾: نَصَّ عِلْمَاؤُنَا عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا صَلَّوْا فِي السَّفِينَةِ تَحْتَ
سَقْفِهَا مَنْحِنَةً رُؤُوسَهُمْ، قَالَ مَالِكٌ⁽⁶⁾: صَلَاتُهُمْ مُجْزِيَةٌ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الصُّغَيْرِيُّ: وَكَذَلِكَ
الْخَبَاءُ كَالسَّفِينَةِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْثَّافِلَةُ أَخْفَى، وَقَدْ شَارَكْتُ فِي ذَلِكَ الْفَقِيهَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بَنِ
عُرْفَةَ التُّونِسِيِّ، فَقَالَ⁽⁷⁾: حَالُ الثَّافِلَةِ فِي ذَلِكَ خَفِيفٌ، وَسَأَلْتَهُ عَنِ الْفَرِيضَةِ فَلَمْ يُجِبْ فِيهَا بِشَيْءٍ،

(1) ابن الحاجب، جامع الأمهات / 42.

(2) قال ابن عبد السلام: «اعتراض عليه بعض الأئمة هذا التشبيه بأن الرفع من السجود مجمع على وجوبه، والركوع
مختلف فيه، قال: وقوله: كالركوع خير عن قوله، والإعتدال أو الطمأنينة فقط، وقوله: الرفع منه عقد ترجمته كقوله:
الركوع، الرفع، السجود، وهو خير مبتدأ محذوف، كقوله: باب كذا، وكقوله: الصلاة، الذبائح، الأيمان». أنظر: ابن
الحاجب، م.س / 42.

(3) قال ابن الحاجب: «ولو رُفِعَ وعلم دوامه أتم الصلاة، وفي جواز إيمائه خشيته تلطخه بالدم: قولان فإن شك قتلته
ومضى، فإن كثر بحيث سال أو قطر وتلطخ جاز أن يقطع أو يخرج فيغسله، ثم يني مطلقاً على المدونة، وقيل: إن كان في
جماعة وعقد ركعة، وقيل: وأتم ركعة، وكذلك إن كان إماماً، ويستخلف كذاكر الحدث». أنظر: ابن الحاجب، م.س /
16.

(4) س: + «تعالى».

(5) أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون المدني، أخذ عن ابن عرفة وابن مرزوق الجدي وغيرهما، وعنه ابنه أبو
اليمن وغيره، توفي: 799هـ / 1396م، من تصانيفه: شرح على مختصر ابن الحاجب الفرعي، تبصرة الحكام، الديباج
المذهب، مقدمة في مصطلح ابن الحاجب. أنظر ترجمته في: التنبكيتي، النيل / 33. التنبكيتي، كفاية المحتاج، 1 / 89.
القرافي، توشيح الديباج / 45. مخلوف، م.س / 222. الحفناوي، م.س، 1 / 197. ابن حجر العسقلاني، الدرر
الكامنة، 1 / 48.

(6) المدونة، 1 / 175.

(7) ابن عرفة، م.س / 209.

وضاق الوقت عن البحث في ذلك لعارض منع الله المسلمين به، وذلك بالمدينة النبوية سنة اثنين وتسعين وسبعمائة.

[مسألة]: وسُئِلَ شيخنا وسيّدنا أبو الفضل قاسم العقباني عن من نسي الصُّبح⁽¹⁾، أو نام عنه ثُمَّ قام أو تذكّر، فلم يدري خرج الوقت أم لا، بأي نية يدخل الصَّلَاة؟، هل بنية القضاء أم بنية الأداء؟، وقد نقل بعض طلبتكم عنكم أنه يدخل بغير نية.

فأجاب: الحمد لله، ما نقل عني لا أذكره الآن، ولكن الوجه فيه بين، وذلك أن معنى الأداء علم فاعل العبادات، فإنه يوقعها في وقتها المُقدَّر لها أولاً⁽²⁾، فحصول⁽³⁾ الشك⁽⁴⁾ أخرج وقت الأداء أو لم يخرج فعل على شكّه فيما ذكر، وذلك على القطع، أولى له من أن يؤخّر الفعل حتّى يتيقّن أنّها قضاء، لأنّ فعلها مع تحقيق⁽⁵⁾ الوقت فيه المسارعة إلى الخير مع احتمال إيقاعها أداء، وتأخيرها فيه الإبطاء بالخير مع يقين القضاء، هذا وكونه ينوي الأداء أو القضاء ليس بشرط في صحّة الفعل، ولا تمسُّ ماهيته بشيء، والله الموفق بفضلِهِ.

[مسألة]: وسُئِلَ قاضي الجماعة سيدي إبراهيم العقباني عن الحكمة في أنّ الشيطان إذا سَمِعَ الأذان فرّ منه، وإذا دخل المصلّي في صلاته أقبل ووسوسه⁽⁶⁾.
فأجاب: الحمد لله، إن كان مرادكم بالحكمة ما الذي علّل به هذا الحكم، فقد ذكر عيّاض في الإكمال⁽⁶⁾ وجوهاً عند حديثه على الخبر، والوجه الأخير منها إلى معناه لأن⁽⁷⁾ يحتجّ مولانا

(1) أ: « صلاة ».

(2) س: + « ومعنى القضاء علمه بأنّه يوقعها في وقتها المُقدَّر لها ثانياً، فإذا تعذّر عليه علم الأمرين لحصول ».

(3) س: - « فحصول ».

(4) س: - « الشك ».

(5) س: « تحقّق ».

(6) عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال: « إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط، حتّى لا يسمع النداء، أقبل، حتّى ثوب بالصلاة أدبر، حتّى إذا قضى التثويب أقبل، حتّى يخطر بين المرء ونفسه، يقول أذكر كذا، أذكر كذا، لما لم يكن يذكر، حتّى يظلّ الرجل إن يدري كم صلى ». قال ابن العربي: « الحديث يحتمل المجاز والحقيقة جميعاً، أمّا الحقيق فليس يستحيل أن يكون للشيطان حصاص وهو الضراط، وأمّا المجاز فيكون استعارة وعبارة عن فراره ذليلاً خاسئاً كما يفرّ العير الضراط ». أنظر: ابن العربي، القبس، 1 / 179 — 180.

(6) عيّاض، الإكمال، 2 / 257.

(7) س: - « لأن ». ر: « كما ».

الوالد⁽¹⁾ في الجواب، وحاصله على تقرير مولانا الوالد: أَنَّ الْإِذَاْنَ لَمَّا كَانَ ذِكْرًا مِنَ الْأَذْكَارِ، شَرَعَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْرُوفِ لِلْإِعْلَانِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ، وَالْإِعْلَانِ بِذَلِكَ عَلَى مَا عَهْدَ لَا يَتَعَلَّقُ لِلشَّيْطَانِ بِإِفْسَادِهِ مَطْمَعٌ، فَإِنَّ فَائِدَتَهُ تَحْصُلُ بِمَجَرَّدِ إِعْلَانِهِ وَهِيَ إِسْمَاعُ النَّاسِ، فَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ الشَّهِيرِ لِلْإِجَابَةِ، فَلَمَّا انْقَطَعَ طَمَعُهُ هَرَبَ حَسَدًا⁽²⁾ وَغِيظًا، وَنَصُّ مَا قَالَهُ عِيَّاضٌ فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَقِيلَ: بَلْ لِيَأْسَهُ مِنْ وَسْوَسةِ الْإِنْسَانِ عِنْدَهُ لِإِعْلَانِ وَانْقِطَاعِ طَمَعِهِ أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْهُ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا سَكَتَ رَجَعَ لِحَالِهِ الَّتِي أَدْرَهُ⁽³⁾ اللَّهُ عَلَيْهَا، وَتَسْتَغِيبُ خَاطِرَهُ وَوَسْوَسةَ قَلْبِهِ. وَالصَّلَاةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَمَّا كَانَ زَمَانُهَا طَوِيلًا وَاشْتَمَلَتْ عَلَى أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ وَطُلِبَ فِيهَا الْإِحْلَاصُ، وَكَانَتْ عِمَادَ الدِّينِ، ابْتُلِيَ النَّاسُ فِيهَا بِوَسْوَسةِ اللَّعِينِ، إِلَّا مِنْ عَصِمَ وَهُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ وَسْوَسةِ.

[مسألة]: وَسُئِلَ أَيْضًا عَنْ رَجُلٍ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي بَيْتِهِ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ خَرَجَ فَوَجَدَ جَمَاعَةً يَصَلُّونَ الْمَغْرِبَ فَدَخَلَ مَعَهُمْ نَاسِيًا أَنَّهُ صَلَّاهَا فِي بَيْتِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي التَّشَهُّدِ ذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّاهَا فِي بَيْتِهِ، وَذَكَرَ سَجْدَةً لَا يَدْرِي مِنَ الَّتِي صَلَّاهَا وَحْدَهُ، أَوْ مِنَ الَّتِي صَلَّى جَمَاعَةً، مَاذَا يَفْعَلُ؟ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ أَنَّهَا لَا تُعَادُ فِي جَمَاعَةٍ، وَعَلَى الشَّاذِّ أَنَّهَا تُعَادُ؟.

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَصَّ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي النُّوَادِرِ⁽⁴⁾ عَلَى مَسْأَلَةِ نَقْلِهَا عَنْ سَحْنُونٍ، فَقَالَ: قَالَ سَحْنُونُ: وَمَنْ أَعَادَ الْمَغْرِبَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ السَّلَامِ الْإِمَامَ سَجْدَةً مِنْ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فَصَلَاتِهِ مُجْزِيَةٌ، لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّتْ لَهُ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ. هَذَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ جَوَابَ مَسْأَلَتِنَا فِي هَذِهِ، فَإِنْ قِيلَ: أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ فِيمَنْ أَعَادَ، وَمَسْأَلَتُنَا لَمْ يَقْصِدْ فِيهَا الْإِعَادَةَ، قِيلَ: نُسَلِّمُ ظَهْرَهُ فِيهِ، بَلْ هُوَ أَعْمٌ مِنَ الْقَصْدِ وَعَدَمِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَعَادَ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا، فَلَوْلَا أَنَّهُ أَعْمٌ مَا صَلَحَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، ثُمَّ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ فَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ اسْتِوَاءِ الْحُكْمِ فِي الْقَصْدِ وَعَدَمِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَالَهُ بَنُ عَرَفَةَ، حَيْثُ قَالَ⁽⁵⁾: وَفِي إِعَادَةِ غَيْرِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِذَا أُوتِرَ، ثَالِثُهَا: تَعَادُ غَيْرِ الْمَغْرِبِ وَالْعَصْرِ وَالصُّبْحِ، وَرَابِعُهَا: الْجَمِيعُ. ثُمَّ لَمَّا عَزَا

(1) أَبُو الْفَضْلِ قَاسِمُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَقْبَانِي التَّلْمِيسَانِي (ت 854هـ / 1450م). انظر مصادر ترجمته / 29.

(2) أ، ر: « حِينَئِذٍ ».

(3) أ، ر: « قَدَرَهُ ».

(4) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 323.

(5) ابن عرفة، م.س / 288.

الأقوال، قال⁽¹⁾: وعلى الأول إن نسي وأتم وذكر قبل ركعة قطع، وبعدها الشيخ عن الواضحة شفعا وسلم. وسمع عيسى بن القاسم أحب قطعه في شفعا، رجوت خفته، ابن رشد استحبابه القطع يأتي على ما فيها، وذكرنا الخلاف في مسألته في رسم نقدها⁽²⁾.

قلت: ما ذكره هو ما تقدم في المغرب تقام على من فيها⁽³⁾: وبعد ركعتين ظاهر ما تقدم بقطع، ونقل بن بشير: يتمها، لا أعرفه، وعلى منع إعادتها، وبعد ثلاث سمع بن القاسم شفعا وسلم، وروى بن حبيب: ولو ذكر بقرب سلامه، وإن بعد فلا شيء عليه. فانظر مع قول بن الحاجب⁽⁴⁾: وعلى المشهور إن أعاد، فإن ركع شفعا وقيل: يقطعها، وقيل: يتمها، فإن أتم المغرب أتى برابعة بالقرب، فإن طال لم يعدها ثالثة على الأصح. فإن هذا الخلاف الذي حكى ابن الحاجب فيمن أعاد المغرب، هو الذي حكاه بن عرفة فيمن نسي فأتى⁽⁵⁾، ومسألة السائل هي مسألة: من نسي فأتى⁽⁶⁾، إلا أنه فات منها فرض نسيان السجود بشك على ما وصفه السائل، فإذا استوت أحكام الناسي والعامد في هذا الفقه بمسألتنا من مسلكه، وعليه تجري أحكامها. وقد علمت أننا إذا فرعنا / 24 ظ / على المشهور من أن المغرب لا تُعاد أنها إن أعيدت، فإما أن يعقد المعيد ركعة، أو لم يعقدها، فإن لم يكن عقدها، فليس إلا القطع على ظاهر كلامهم، وإن عقدها فاختلِف في ذلك، فقل: يشفعها.

واعلم أن المأتي على هذا القول في مسألتنا أن يلتقط سجدة لاحتمال أن تكون منسية من الأخيرة، ويأتي بركة لاحتمال أن تكون من غيرها، ويأتي برابعة لتشفيعها، ويسلم ويعيد المغرب، لأنه لم يتحقق صلاة الأولى، وهذا شفعا فلا تقع مغربا، وقيل: يقطع. ولأنني على هذا القول واضح وهو أنه يقطع هذه ويعيد المغرب، لعدم تيقنه صحة الأولى، فلم يصح له إحدى الصلاتين، فلا بد من عمل المغرب، وقيل: يتمها. فالأتي على هذا القول أن

⁽¹⁾ قال بن عرفة: « وعلى الأول إن شيء، فأتى وذكر قبل ركعة قطع وبعدها روى ابن حبيب يقطع، وسمع ابن القاسم أحب قطعه، فإن شفعا رجوت خفته ». أنظر: ابن عرفة، م.س / 288.

⁽²⁾ ع: - « فحصول الشك أخرج وقت الأداء أو لم يخرج فعل على شك فيما ذكر (...) وذكرنا الخلاف في مسألته في رسم نقدها ».

⁽³⁾ ابن الحاجب، جامع الأمهات / 288.

⁽⁴⁾ م.ن / 50.

⁽⁵⁾ س: « فأنتم ».

⁽⁶⁾ س: « فأنتم ».

يلتقط سجدة ليُصلِح الأخيرة لاحتمال نسيان السَّجدة منها، ثُمَّ يأتي برَكعة لاحتمال أن تكون من غيره لا خيرة، ويُسلِّم إذ لا يحتاج إلى تَشْفِيع، وظاهره أنَّها تقع له مغرباً إذا أتمَّها فلا يحتاج إلى إعادة، لأنَّ هذه قد صحَّت، وقد علِمْتَ أنَّ بن عرفة قال⁽¹⁾: ونقل بن بشير يتمُّها، لا أعرفه، على منع إعادتها. وأمَّا فقه مسألتك على الشَّاذ وهو: أنَّ المغرب تُعاد. فهو ما قاله الشَّيخ في النوادر على ما نصصناه لك أولاً، وذلك لَمَّا ذكر في التَّشهُد يُسلِّم بسلام الإمام، وقد صحَّت له إحدى الصَّلَاتين، وبيانه إدارة التَّقْسيم في السَّجدة المنسيَّة بين أن يكون من الصَّلَاة الأولى فقد صحَّت له الثانية، وبين أن تكون من الثانية فقد صحَّت له الأولى، والله الموفق بفضله.

وأجاب عن المسألة الفقيه أبو الحسن علي بن مُحَمَّد الحلي⁽²⁾ بما نصَّه: الحمد لله، نقل البرزلي عن فتاوي الأفريقيين: فيمن صَلَّى المغرب في داره ثُمَّ خرج فوجد النَّاس في الصَّلَاة فدخل معهم ناسياً، فلَمَّا كان في التَّشهُد الأخير ذكر أنه صَلاًها، وذكر سجدين مفترقتين لا يدري هل هُما من هذه أو من التي صَلَّى في داره، أو واحدة من هذه والأخرى من التي في الدَّار، يسجد سجدة ويأتي برابعة ويسلِّم ويسجد بعد السَّلام.

ونقل أيضاً عن فتاوي المصريين: فيمن صَلَّى المغرب في بيته ثُمَّ خرج فوجدهم يصلُّونها فَنَسِيَ⁽³⁾ فدخل معهم وأحْدَثَ الإمام فقدمه⁽⁴⁾، فلَمَّا كان في التَّشهُد الأخير ذكر سجدة لا يدري من هذه أو من الأولى، وذكر أنه صَلاًها في داره، قال: شفع الإمام صلاته برابعة ويسلِّم⁽⁵⁾ ويسألهم، فإن قالوا: أسقطت سجدة. رجع بالقُرْبِ وصلَّى بهم ركعة وتَشَهُد وسلِّم، وتصحُّ لهؤلاء على قول أبي مُصْعَب⁽⁶⁾، وقولكم: على المشهور أو الشَّاذ، لم يختلف المشهور

(1) ابن عرفة، م.س / 288.

(2) أبو الحسن علي بن مُحَمَّد الحلي الجزائري، معاصر للإمام مُحَمَّد بن العباس وطبقته، له فتاوى في المازونية والمعار، أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 335. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 277. الحفناوي، م.س، 2 / 271. نويهض، معجم أعلام الجزائر / 120.

(3) أ: - « فَنَسِيَ ».

(4) ع: + « الإمام ».

(5) س: - « يسلم ».

(6) أبو مُصْعَب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث الزُّهرِّي، كان تلميذاً وراويَةً لِمالك، ولد حوالي سنة: 150هـ — / 767م، كان قاضياً، توفي سنة: 242هـ / 856م، من تصانيفه: المختصر في الفقه. أنظر ترجمته في: الشيرازي، م.س / 126 — 127. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1 / 20 — 21. ابن العماد، م.س / 2 / 100. سيزكين، م.س، مج: 1، 3 / 154. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 201.

والشَّاذ فِي الْأَمْرِ بِإِتْمَامِهَا إِذَا تَذَكَّرَ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْقُدُومِ ابْتِدَاءً، وَبَعْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ، وَالشَّاذُّ يَسْلُمُ مَعَ الْإِمَامِ وَيَنْصَرِفُ، وَالْمَشْهُورُ يَشْفَعُهَا بِرُكْعَةٍ رَابِعَةٍ، وَاللَّهُ⁽¹⁾ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ]: وَسُئِلَ الْفَقِيهَ سَيِّدِي عَلِيَّ الْحَلْبِيَّ عَنْ إِمَامٍ سَجَدَ وَاحِدَةً مِنَ الرَّابِعَةِ، وَقَامَ لِخَامِسَةٍ فَسَبَّحُوا بِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مَا يَفْعَلُ الْمَأْمُومُونَ؟.

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، قَوْلَكُمْ: مَا يَفْعَلُ الْمَأْمُومُونَ؟ أَمَّا عَلَى قَوْلِ بْنِ الْقَاسِمِ الَّذِي يَقُولُ: إِذَا تَرَكَ الْإِمَامُ سَجْدَةً مِنَ الرَّابِعَةِ وَقَامَ إِلَى الْخَامِسَةِ سَاهِيًا وَتَمَادَى حَتَّى فَرَغَ مِنَ الْخَامِسَةِ، ثُمَّ تَذَكَّرَ السَّجْدَةَ مِنَ الرَّابِعَةِ، أَنَّ الْخَامِسَةَ لَا تُجْزِيهِ عَنِ الرَّابِعَةِ، وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ أُخْرَى فَلَا يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُونَ. وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ أَشْهَبَ وَسَحْنُونَ الْقَابِلِينَ بِأَنَّهَا تُجْزِيهِ عَنِ الرَّابِعَةِ، وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ يَفُوتُهُ إِصْلَاحُ الرَّابِعَةِ بِعَقْدِ الْخَامِسَةِ، فَإِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَهُ إِذَا خَافُوا عَقْدَ الْخَامِسَةِ، كَمَا يَتَّبِعُونَهُ فِي غَيْرِهَا مِنْ الرُّكْعَاتِ الْأَرْبَعِ⁽²⁾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ نَقَلَ اللَّخْمِيُّ وَالْمَازَرِيُّ قَوْلَيْنِ فِي الْخَامِسَةِ هَلْ نَتُوبُ عَنِ الرَّابِعَةِ أَمْ لَا؟، وَهَلْ يَفُوتُ إِصْلَاحُ الرَّابِعَةِ بِعَقْدِ الْخَامِسَةِ أَمْ لَا؟، وَاللَّهُ تَعَالَى⁽³⁾ أَعْلَمُ⁽⁴⁾.

وَأَجَابَ سَيِّدِي بِلْقَاسِمِ الْعَبْدُوسِيِّ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، كَانَ الْحَقُّ أَنْ يَنْبَهُوه بِالْكَلَامِ عَلَى مَذْهَبِ بْنِ الْقَاسِمِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا أَتَمُّوا هُمُ السَّجْدَةَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ اتِّبَاعُهُ، وَأَتَمَّ هُوَ الصَّلَاةَ وَسَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَهَذَا نَصُّ بْنُ رَشْدٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ]: وَسُئِلَ قَاضِي الْجَمَاعَةِ بَتُونَسَ سَيِّدِي عَيْسَى الْغُبَرِيَّيْنِي⁽⁵⁾ عَنْ قَرْيَةٍ بِهَا جَمَاعَةٌ فَامْتَنَعَ بَعْضُهُمْ مِنْ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ وَبَنَاءِ الْمَسْجِدِ، وَأَخَذَ الْمُؤَدِّبَ لِقِرَاءَةِ أَوْلَادِهِمْ، فَهَلْ يُجْبِرُونَ عَلَى

(1) س، ع: + « تَعَالَى ».

(2) ع: - « الْأَرْبَع ».

(3) س: - « تَعَالَى ».

(4) ع: - « وَقَدْ نَقَلَ اللَّخْمِيُّ وَالْمَازَرِيُّ قَوْلَيْنِ فِي الْخَامِسَةِ هَلْ نَتُوبُ عَنِ الرَّابِعَةِ أَمْ لَا؟، وَهَلْ يَفُوتُ إِصْلَاحُ الرَّابِعَةِ بِعَقْدِ الْخَامِسَةِ أَمْ لَا؟، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ».

(5) أَبُو مَهْدِي الثُّونَسِيِّ عَيْسَى بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغُبَرِيَّيْنِي، أَخَذَ عَنْهُ الْقُلَشَانِيُّ وَالشَّرِيفُ الْعَجِيسِيُّ وَالْبَسِيلِيُّ وَأَبِي الْقَاسِمِ الْقُسْنَطِينِيُّ وَابْنُ نَاجِيٍّ وَغَيْرُهُمْ، تَوَفِّيَ لَيْلَةَ السَّبْتِ رَبِيعَ الْأَوَّلِ سَنَةِ 815 هـ / 1412 م. أَنْظَرِ تَرْجَمَتَهُ: التَّنْبِيكِيُّ، النَّيْلُ / 297. التَّنْبِيكِيُّ، كِفَايَةُ الْمُحْتَاجِ، 1 / 240 - 241. مَخْلُوفٌ، م. س. / 243. السَّخَاوِيُّ، م. س. / 3 / 151. السَّرَاجُ، 2 / 611.

ذلك؟ إذ في عدمه تعطيل المساجد وإقامة السنة وتضييع القرآن أو لا فإن قلتهم يُجبرهم ولم يجدوا من يؤدّبهم⁽¹⁾، فهل يُجبرون على أجرة الإمام؟ وتوزّع على رؤوسهم أم لا؟.

فأجاب: الحمد لله، جبرهم على بناء المسجد واجب، وكذلك جبرهم على مؤدّب أولادهم، وأمّا جبرهم على إجارة الإمام فكان شيخنا⁽²⁾ رحمه الله يفتي به إذا كانوا لا يُحسنون القراءة ولا أحكام الصلّة، وعدم من يصليّ بهم إلّا بأجرة⁽³⁾، وتوزّع الإجارة عليهم، وتبقى الكراهة في حق الإمام أو أشد منها، لأن الإمام حينئذٍ تتعَيّن عليه، والله تعالى أعلم.

وأجاب شيخنا وسيّدنا أبو الفضل العقباني: الحمد لله، الصلّة عماد الدين وخير ما أقامته جماعة المسلمين، فالأبي من بناء المسجد في قرية لا مسجد فيها، يرد إلى ما دعا إليه الجمع الغفير، وكذا من امتنع من الأجرة أن لا يترك إلى ذلك إذا كان يؤدّي إلى تعطيل إقامة الجماعة في تلك القرية، لكن إن كان يوجد من يؤمّ بهم بلا أجرة لم يُجبروا حينئذٍ عليها، إذ الإمام بغير أجر أفضل وأكمل، والله الموفق بفضله.

[مسألة :] وسئل سيدي أبو القاسم الثغري⁽⁴⁾ عن رجل شلت رجله بمرض، ويمشي متكئاً⁽⁵⁾ على عصا الخطوات اليسيرة، والمسجد الجامع بعيد من داره لا يقدر على الوصول لصلاة الجمعة إلّا بمشقة، فهل يجب عليه كراء دابة؟ أو استعارتها كل يوم جمعة ليصل بها للجامع ولو كان ذلك يُجحف به؟ سيّما ويحتاج مع هذا إلى من يعينه على الركوب والنزول ويحرّص دأبته؟ أو لا يجب عليه ذلك؟. وتسقط عنه الجمعة بما ذكر من الضرر، ولأنه لا يجد مُعيناً على ما ذكر، إلّا في النادر من الجمعة⁽⁶⁾؟ وعن الإمام يمدُّ صوته في تكبيرة الصلّة وتحميدتها، سيّما إن كان بطيء الحركة، فيمدُّ صوته في حركته إلى الأركان بمقدار فعله، فهل هذا ممّا يصوغ ولا حرج عليه فيه؟ أو يُكره له ذلك لأنه يزيد على القدر المحتاج؟.

(1) أ، ع: « يؤمّ بهم ».

(2) أ: + « الإمام ».

(3) س: - « بإجارة ».

(4) أبو القاسم محمد بن يوسف القيسي التلمساني، عرف بالثغري، أخذ عن الشريف التلمساني، أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 483. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 121.

(5) أ: - « متكئاً ».

(6) أ: « الجمع ».

فأجاب: الحمد لله، إن كان السائل لا يقدر على الوصول من داره إلى الجامع ويتعذر عليه الوصول إليه راكباً، إمّا لعدم المركوب، أو لعدم من يعينه على ركوبه، أو لعدم من يحفظه، سقط عنه حضور الجمعة، وأمّا الذي يمدُّ صوته بالتكبير والتحميد في انتقاله من بعض الأركان إلى بعض بطول / 25 و / حركته البطيئة، فأراه لا يسوغ له، لأنّ في ذلك زيادة على القدر الذي يُطلب منه من ذلك اللفظ، وأيضاً قد يؤدّي ذلك إلى خروج ذلك اللفظ عن معناه كمدّه على حركة الباء من لفظ: الله أكبر، فهذا لا يجوز، والله تعالى أعلم.

[مسألة]: وسئل الفقيه سيدي محمد بن أبي القاسم المشدّلي عن بيان قول بن الحاجب⁽¹⁾: وكذلك لو علم أعيان بعضها إلى آخره. فإنه أشكل عليّ معناه؟ وقول خليل⁽²⁾: إذا علم الصلّاة وشكّ من الخميس أو الجمعة، لزم الخميس أيضاً مشكل؟.

فأجاب⁽³⁾: الحمد لله، ما قال خليل مرّجح من وجهين، أحدهما: أنه⁽⁴⁾ غير المتبادر، إذ المتبادر أنّ الضمير عائد على الصلّوات لا على الأيام، ثانيهما: التجوّز في قوله: الترتيب. ومعناه على ضعفه: أنه إذا علم الصلّاة أي: صلاة لا بعينها، فالأداة للمعهود في قوله: فإن نسي صلاة لا بعينها. ولا يريد أنه علم عينها، لأنه لا يتيمّم مع قوله: لزمه الخميس. فتأمّله.

وحينئذٍ يكون الفرق بين هذه وتلك، أنّ الأوّلَى لم يتعيّن عنده شيء من أيام الأسبوع، بل ذلك عنده شائع في جُمليتها، وهذه تعيّن عنده مثلاً، أي في ذمته صلاة لا بعينها، وأنّها لم تخرج على الخميس أو الجمعة وأيقن مع ذلك أنّها خارجة عن⁽⁵⁾ أيام الأسبوع، فقال: لزمه الخميس

⁽¹⁾ قال ابن الحاجب: « وكذلك لو علم أعيان بعضها، ونسي عين الترتيب وخرّج اعتباره من الشاذّ فيمن نسي ظهراً وعصرًا من يومين معيّنين لا يدري ما السّابقة، يصلّي ظهراً وعصرًا، ثمّ عصرًا وظهرًا، والصّحيح: يصلّيها ويعيد المبتدأة فيستوعب التقديرين، كما لو لم يتعيّن اليومان اتّفاقاً، وضابطه: أن يضربها في أقلّ منها بواحدة، ثمّ يزيد واحداً، ففي الثلاث يصلّي سبعا، وفي الأربع ثلاث عشر، وفي الخمس إحدى وعشرين، فإن انضمّ شكّ في القصر فالصّحيح، ورجع إليه ابن القاسم: يعيد كلّ حضريّة عقيبتها سفرية على ما ذكر، فتتضاعف الحضريّات، والصّحيح: الإستحباب على القولين في القصر، فلو نسي صلاةً وثانيّتها ولم يدري ما هما صلّى، وثالثتها صلّى سيّئاً يُثنّى بثالثتها، وفي رابعتها برابعتها، وفي خامستها خامستها، فلو نسي صلاةً وسادستها فهما متماثلتان من يومين، فيُصلّي الخمس مرّتين مرّتين، وكذلك حادية عشرتها وسادسة عشرتها ». أنظر: ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 44.

⁽²⁾ خليل، م.س / 24.

⁽³⁾ عمران بن موسى المشدّلي، م.س / ورقة 28و.

⁽⁴⁾ س: - « أنه ».

⁽⁵⁾ ع: + « بقية ».

فيها كما لزمه في الأولى التي جهل فيها كل الأيام. وعندي في كلام المؤلف وجهان آخران، أحدهما: أن المعني إذا علم كون الصلاة مثلاً ظهراً وعلم أنها من الخميس أو الجمعة، فإنه يصلي ظهراً مرة واحدة، فيكون الضمير عائد على الأيام، وبهذا يوافق هذا الوجه تقرير خليل المتقدم، ويحتمل على بعد أن يعود على الصلوات الخميس، وبه يفارق ما قال خليل كما بآينه في أنه يصلي الظهر مرة واحدة كما قلناه، فإن المشار إليه بقوله، وكذلك إنما هو قوله: صلاتها ولم يعتبر إلى آخره. والإشارة على تقرير خليل إنما هي إلى قوله: صلى خمساً. وهذا التقرير أقرب من الأول.

الوجه الثاني: أن يكون الضمير المضاف إليه: بعض، عائد على الصلوات الفائتة، والمشار إليه هو قوله: صلى خمساً.

وصورة المسألة أن يكون تذكّر ظهراً مثلاً وصلاة أخرى لم يدري عينها، إلا أنه تحقق أنها غير ظهراً، وإنما هي شائعة في غير الظهر من سائر الخميس، ولم يدري مع ذلك هل هي من اليوم الذي ظهر منه أو من غيره، فإنه يصلي خمساً، وأما لو تذكّر ظهراً وصلاة أخرى شائعة في الصلوات الخمس، فإنه يصلي الظهر ويصلي خمساً، وهذا الوجه هو الذي منع خليل ابن عبد السلام أن مجمل⁽¹⁾ كلام المؤلف عليه وهو بين، والله⁽²⁾ أعلم.

وأجاب عنه الفقيه سيدي أبو علي منصور بن سيدي علي بن عثمان بما نصّه: الحمد لله، الذي ظهر لي فيه ما مشاه عليه⁽³⁾ بن عبد السلام، وأن الضمير المضاف إليه: بعض، يعود على الأيام، ويكون المؤلف تعرض للكلام على الصلاة المعينة مع جهل الأيام، ومع العلم بها ونسيان الترتيب فيها، فالإشارة بقوله، وكذلك لقوله: وإن علم عينها دون يومها صلاتها، أي: وكذلك إذا علمها وعلم الأيام ونسي ترتيبها، ونسيان الترتيب في اليومين يدل على تعدد الصلاة المنسية، ولهذا جاء التخريج في مقابلة المشهور، والله أعلم. وأما قول خليل فهو مشكل جرى وغير صحيح، نعم ما أشار إليه بن عبد السلام من الاعتراض راجع إلى مقتضى القلة⁽⁴⁾، لا إلى تفسير المسألة، وفي اعتراضه بحث فنظره فيه وتأمله، والله تعالى أعلم.

(1) ع: «يُجملاً».

(2) أ: + «تعالى».

(3) ع: - «عليه».

(4) ر، ع: «القلة».

وأجاب: عنه الفقيه الحلبي بما نصّه: الحمد لله، قولكم في كلام بن الحاجب أنه أشكل⁽¹⁾ عليكم، هو مشكل كما ذكرتم، وقد اضطرب فيه كلام شارحيه، فذهب كل واحد مذهباً غير مذهب الآخر، وأقرب ما فيه للصواب والله أعلم، أن يُحمل كلامه على المعنى الذي ساق عليه بن بشير المسألة، فإنه قال: فإن ذكر صلاة لا يدري يومها بعينها صلى صلاة واحدة بلا خلاف، وإن شك هل هي من السبت مثلاً أو من الخميس فهأنا قولان، أحدهما: أنه يصلي ظهرين ينوي بكل واحدة منهما يومها من المشكوك فيهما، والقول الثاني: أنه يصلي ظهراً واحدة ولا يضيفها ليوم معيّن، فقول بن الحاجب: فإن علم عينها دون يومها. معناه: جهل اليوم التي هي منه، وهو يشمل بظاهره صورتين، إحداهما: أن يحمل من أي يوم هي من أيام الأسبوع، وهذه الصورة هي التي أراد المؤلف بقوله: ولم يعتبر عين الأيام اتفاقاً على ما قاله بن عبد السلام وسيدي بركات الباروني⁽²⁾ في كلامهما على المسألة، وهي المسألة الأولى من كلام بن بشير، والصورة الثانية: أن يعلم أن وقتها منحصر في أعيان بعض أيام الأسبوع، ويشك من أي تلك الأعيان هي، كما إذا نسي صلاة معينة من الأربعاء أو من الخميس وشك من أيّهما هي، ونسي الترتيب فيما بين الأيام على ما قاله بن فرحون: لا يدري هل الأربعاء قبل الخميس أو العكس. وهذه الصورة الثانية هي التي أراد المؤلف بقوله: وكذلك لو علم أعيان بعضها ونسي⁽³⁾ الترتيب. يعني: من الأيام التي هي منها، والله أعلم، وقولكم: كما أشكل عليّ قول خليل إلى آخره عبارته. تلك تبع فيها بن هارون ليست بصواب، لأنّ نصوص المذهب صريحة بأنّ ذاك صلاة مُعيّنة من يومين لا يدري من أيّهما هي يصليها وحدها إمّا مرة أو مرتين، ولا قائل بأنه يصلي خمساً، والله⁽⁴⁾ أعلم.

(1) ر، س: «مشكل».

(2) أبو الخير بركات الباروني الجزائري، فقيه معاصر لأبي حمّو موسى الزيّاني، له فتاوى في المازونية والمعيّار، كما شرح فروع ابن الحاجب في سبعة أسفار، أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 147. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 112. ابن القاضي، جذوة الإقتباس، 1 / 156.

(3) س: «وهي».

(4) س، ع: «تعالى».

[مسألة]: وسُئِلَ سيدي بلقاسم⁽¹⁾ العبدوسي عن إمام في التراويح قام إلى الثالثة فسبَّحُوا به فلم يرجع، ماذا يفعلون إن عقد الثالثة؟، أو خافوا عقدها، وما الحكم في صلاته؟، وصلاة من تبعه كمًا لم يرجع معتقدًا أنَّ الإتيان يلزمه؟ أو أكمل الثالثة وجلس وسلَّم منها، وقال: إنَّما لم أرجع لاعتقادي أنَّ من استقلَّ قائمًا لا يرجع ولو سبَّح له؟.

فأجاب: الحمد لله، القائم للنافلة، يتمادى الإمام صحيح، وأتباع من أتبع صحيح، ويعذر المتَّبِع له هنا بالتأويل اتِّفاقًا، إذ هي زيادة شرعيَّة مأمور بها على قول، وهو الذي راعى الإمام رحمه الله تعالى⁽²⁾ في أمره له بالتَّمادي إذا عقد الثالثة، وقد كان الشَّيخ والذي رحمه الله يقول: نصَّ بن رشد وابن بشير على أنَّ بعض المختلف فيه من الصَّلَاة وزيادة العمل المختلف فيه فيما⁽³⁾ لا يؤثِّران فيها بالإبطال اتِّفاقًا، وهو صحيح كما ذكر، والله تعالى أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ أيضًا عن قول بن عبد السَّلام: إذا أتى برُكعة من العصر قبل الغروب وبثلاثة / 25 ظ / منها، بعده أنَّ الرُكعة الأولى أداء بلا خلاف في المذهب، واختلف في الثلاث قيل: أداء. وقيل: قضاء. هل هذا بالنسبة إلى غير ذي العُذر؟ وأمَّا ذا العُذر فلكلِّ أداء في حقِّه فلا خلاف؟ أو لا فرق بينهما فيما ذكره وفاقًا وخلافًا؟ فإن قلتم: بأنه خاصُّ بغير ذي العُذر. فكيف سلَّم بالقضاء في قول بن الحاجب؟ وأمَّا غيرهم فقيل: قاضٍ. فقال: يعني فيما يأتي به في وقت الضَّرورة. وقال أيضًا في أثناء كلامه على قوله وفائدته في الجميع: وأمَّا مُجرَّد الأداء بدون الكراهة والعصيان فلا يكون فائدة إلَّا على قول من يرى أنَّ إيقاع العصر بعد الإصفرار يكون قضاء في حقِّ متبقي العُذر، فأشكَل عليَّ تسليمه القول بالقضاء في العصر مثلاً إذا أوقعت كلها قبل الغروب، وحكايته الإتيان على أداء الأولى منها إن أوقعت وحدها قبل الغروب، قد يقال إذا قال هذا القائل بالقضاء فيها أوقع كلَّه قبل⁽⁴⁾ الغروب⁽⁵⁾ وسلَّم له أخرى، أن يقول بقضاء الرُكعة الوقعة وحدها قبل الغروب، فأين الإتيان؟.

(1) أ: « أبو القاسم ».

(2) ع: - « تعالى ».

(3) س: - « فيما ».

(4) ع: - « قبل ».

(5) ع: - « الغروب ».

فأجاب: الحمد لله أمّا مسألة المصلّي في وقت الاضطراب أو مُدرك ركعة، فإن كان صاحب عُذر فهذا هو الذي لا خلاف في أنه مؤدٍ في الركعة المدركة، وأمّا غير ذي العُذر فهو على القول بأنه قاضٍ لا فرق بين إدراك جميعها قبل الغروب أو إدراك ركعة منها الحكم سواء، ويمتاز عن ذي العُذر بأنّ هذا مُختلف في الركعة المدركة فيه، وذو العُذر متفق عليه، والله⁽¹⁾ أعلم.

[مسألة]: وسُئل الفقيه سيدي عمر القلشاني عن قول شُرّاح بن الحاجب على قوله⁽²⁾: فلو قال لهم كانت لموجبٍ إلى آخره. قالوا مراده بالثالث من يلزمه اتّباعه ولم يتبعه، ومراده بلزوم الإلتباع اللزوم في نفس الأمر، قد يقال ما الذي دعاهم إلى هذا التفسير⁽³⁾ وماذا يلزمه لو اتّبعوه على ظاهره كما أبقوا غيره من وجوه المسألة فإنّ الذي يظهر أنّ قوله من يلزمه اتّباعه وتبعه أي لتيقنه الواجب أو ظنّه أو شكّه، وقوله: ومقابله. أي من يلزمه اتّباعه ولم يتبعه لتيقنه انتفاء الموجب أو ظنّه وحكم على القسمين بقوله تصحّ فيهما لأنّ كلاّ منهما قد أتى بما لزمه، وقوله وفي الثالث أي من يلزمه اتّباعه ولم يتبعه فلمّا لا يقال الذي⁽⁴⁾ يلزم المصنّف لو فسّر كلامه بهذا سيما وما قيّدوه به لم يدل عليه دليل بل قد يقال يلزم على كلامه التناقض إن فسّر كلامه بما قيّدوه به فإنّ قوله ومقابله الذي حكموا عليه بالصحة داخل في الثالث على تفسيرهم الذي حكم عليه بالبطلان فإن من لم يلزمه اتّباعه ولم يتبعه يصدق عليه أنه يلزمه الإلتباع في نفس الأمور لم يتبع فإن نفي اللزوم أخذناه بالنسبة إلى معتقده، واللزوم أخذناه بالنسبة إلى نفس الأمر فإنّ الإمام قال كانت لموجب.

فأجاب: الحمد لله⁽⁵⁾، أعلم أرشدك الله أنه لا يُمكن فهم كلام المصنّف على وجه الصواب إلّا بما ذكر الشُّراح من التقييد، وذلك أنه حكى في القسم الثالث قولاً منصوفاً، ومقتضاه أنّ مقابله مُخرّج وهو نقلٌ صحيح أشار به إلى كلام وقع للخمي بفروض، فيمن جلس ولم يتبع

(1) أ، س: « تعالى ».

(2) قال ابن الحاجب: « فلو قال لهم كانت لموجب، فأربعة أوجه: من يلزمه اتّباعه وتبعه ومقابله: تصحّ فيهما، وفي الثالث المنصوص: تبطل، وفي الرابع، متأوّلاً: قولان ». أنظر: ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 46 — 47.

(3) ع: « التقييد ».

(4) س: + « هنا أيضاً يلزمه اتّباعه لتيقنه الموجب أو ظنّه أو شكّه كما قالوا في الوجه الأوّل، وما الذي ».

(5) ع: - « الحمد لله ».

متأولاً، قال فيه بعد ذكره⁽¹⁾ القول⁽²⁾ المنصوص: ما معناه أنه لا يجوز له اتباعه لأنه أعذر من التاعس والغافل، فهذا هو الذي فيه المنصوص والمخرَج، وأمّا من جلس مع علمه أنه يجب عليه اتباع الإمام أو ظنّه أو شكّه، فهذا مُتعمّد للإبطال صلاته، وصلاته باطلة في الإجماع، فضلاً عن الإتّفاق، مُحمل كلامه على ما ذكره السائل يوجب خللاً في النّقل ولا يخفى قبحه، والحملُ على ما ذكره يوجب موافقة النّقل لكلام الشّيخ اللّحمي، وأمّا ما تخيلته من لزوم التّناقض في كلام المُصنّف على مقتضى تقييدهم، فمندفع بأنّ متعمّد الموافقة للإمام أو المخالفة له، لا لتأويل لا مدخل له في مسألة بدليل ما ذكره في القسم الرّابع، ولا يلزم التّناقض إلّا على تقدير شمول القسم الأوّل من يلزمه الإتيان في نفس الأمر، وفي اعتقاده أنه أكمل واتباع غير مناول، وليس الأمر كذلك بل لا يشمل إلّا من يلزمه الإتيان عالمًا بموجبه واتباع، ومقابله من لا يلزمه الإتيان في نفس الأمر ولا في اعتقاده ولم يتبع، والقسمان الآخران⁽³⁾ على ما قرّرناه أولاً، وكلامه يفسّر بعضه بعضاً، وليس فيه مُحمل إلّا ما تعرّضوا لتفسيره وتقييده، وما قالوه متعيّن، والله سبحانه أعلم.

وأجاب عنه الفقيه سيدي أبو علي منصور بن سيدي علي بن عثمان بما نصّه: الحمد لله لا بدّ من ذلك التقييد عقلاً ونقلاً، لأنّ الأربعة لا تأتي إلّا كذلك، والنّقل يساعده، لأنّ الأوّل لزمه اتباعه، وفعل ما أمر به فقد وافق ما أمر به فعله، والثّاني لزمه عدم الإتيان لتيقّنه السّلامة، فقد أتى بما يجب عليه، والثّالث لزمه الإتيان كالأوّل ولم يفعل، فلو كان اللّزوم باعتبار اعتقاده دون اعتبار ما في نفس الأمر، لبطلت لأنّه تعمّد ترك ما وجب عليه، فليس من الأربعة في شيء، وإنّما ينظر إلى ما يجب عليه أو ما قد يُعذر، وينتج ذلك الأربعة، ما قد يعذر به، وبهذا يتبين لك فساد تفسير المقابل⁽⁴⁾، لا في نفس الأمر معناه باعتبار اعتقاده، لأنّه به يُخاطب، وقد علّمت ما يجب عليه باعتباره فتركه موجب للبطلان، فإذا فعل ما في اعتقاده فقد وافق الأمر بما يوجب البطلان، فلهذا قالوا: صحّت. فإذا فهمت ما قلناه اندفع ما قلتم وتبيّن ما استشكلتم، والله تعالى أعلم.

(1) أ: « ذكرهم ».

(2) أ: - « القول ». ع: + « الثّالث ».

(3) أ: « الأخيران ».

(4) س: - « ما قد يعذر به، وبهذا يتبين لك فساد تفسير المقابل ».

وأجاب عنه الفقيه سيدي مُحَمَّد بن العباسِ بِما نصَّه: الحمد لله، قول الشُّراح صحيح بعد تأمل نام مرعب، وذلك أَنَّ الإمامَ إذا قام لِخامسةٍ، فالْمَوْقُنُ للموجب وظائنه والشَّكُّ فيه كُلُّهُمْ يَجِبُ عليه اتِّباعه، فإن لَمْ يَتَّبِعْهُ بطلت أولاً، ومن أيقن عدمه يَجِبُ عليه عدم اتِّباعه، فإن اتَّبَعَهُ بطلت أيضاً أولاً، ثُمَّ ينفصل حال من بقي إذا قال لَهُم الإمام مثلاً إِنَّمَا قُمْتُ لِأَنِّي نَسِيتُ سَجْدَةً من الأولى أو الثانية أو الثالثة في الرُّباعية، أو الأولى أو الثانية في الثلاثية، فهناك من يلزمه اتِّباعه من ظان وموقن السُّقوط وشاكٌّ فيه، وقد فعل ما أمر به أو لا تصحُّ صلاته، ومقابله من لَمْ يلزمه اتِّباعه وَلَمْ يَتَّبِعْ وهو الموقن بأنَّ الإمام سهى في قيامه، وأنه أتمَّ أو تيقَّن هو أَنَّ صلاته صحيحة تامَّة، وإن أقامه أمره مُحتمل، هل قام لموجب أم لا؟، فهذا لا يأتي بشيء وصلاته صحيحة تامَّة⁽¹⁾ لا خلل فيها دواماً ولا ابتداءً فلم يبق / 26 و / للثالث إلا أن يلزمه الإتيان في نفس الأمر، وذلك أنه إِنَّمَا كان جلس معتقداً اعتقاداً جازماً وَلَمْ يَجلس عالِماً، فلمَّا قال الإمام ما قال ذكره، وتبيَّن له الخطأ في جلوسه أو داخله من الشَّكِّ ما تزلزل به اعتقاده، والمراد بنفس الأمر هنا ما ظهر من صدق الإمام، واحتماله عند من كان جلس معتقداً، ووجه صحَّة صلاته وبطلانها معلومان.

وأما الرَّابع: وهو معتقد التَّمام، وسهو الإمام فكان الواجب عليه الجلوس، وكذا عالم التَّمام وأنَّ الإمام سهى إلا أنَّهما تأوَّلا أَنَّ الإمام لا يَخْتلف عليه، فلذا كان الخلاف في صلاتيهما، وهذا كله واضح لا خفاء به، وما ذكرته كافٍ شافٍ إن شاء الله، فلنضرب صفحاً عن تقاريركم⁽²⁾، فإنَّ الكلام في تزييلها، وجمع متفرِّقها فيه بعض طول، والله أعلم.

وأجاب عنه الفقيه سيدي علي الحلبي بِما نصَّه: الحمد لله الذي دعاهم إلى هذا التقييد التَّوفيق بين كلام المؤلِّف وكلام غيره مِن تكلم عن المسألة كابن شاش واللَّحْمي وغيرهما، فإنَّهم إِنَّمَا حكوا مقابل المنصوص فيمن جلس غير موقن موجب الرُّكعة الخامسة، ثُمَّ تبيَّن الموجب، وأما من جلس ظاناً عدم الموجب وصادف ظنَّه ما في نفس الأمر، فليس فيه إلاَّ الصَّحَّة، وهو بعض من تناوله القسم الثَّاني المَحْكوم له بالصَّحَّة من غير خلاف، ومن جلس

(1) أ: - « وإن أقامه أمره مُحتمل، هل قام لموجب أم لا؟، فهذا لا يأتي بشيء وصلاته صحيحة تامَّة ».

(2) ع: « تقاريركم ».

عالمًا بالموجب عمدًا فليس فيه إلا البطلان، وكذلك ذكر بن عرفة وبهرام⁽¹⁾ الحكم في هذه المسألة، قال بن عرفة⁽²⁾: ومن تبع إمامه في سهو خامسة عمدًا بطلت صلاته دون من لم يتبعه موقنًا زيادتها، ثم قال⁽³⁾: وفي صحّة صلاة من لم يتبعه غير موقن أنّها خامسة قولان، وقال بهرام: وإن قام لخامسة تبعه من علم موجبها، أو شك لا من علم نفيه، ومن خالف عمدًا بطلت، فلو قال: قمت لموجب صحّت لمن فعل ما لزمه من قيام أو جلوس إن سبّح، وإن جلس من لزمه اتّباعه سهوًا أعاد الرّكعة وعمدًا بطلت على⁽⁴⁾ المنصوص⁽⁵⁾. فلم يحكي بن الحاجب⁽⁶⁾ وابن عرفة وبهرام خلافًا في بطلان صلاة من جلس عالمًا بالموجب، وإنما حكوه فيمن جلس غير عالم بالموجب ثمّ تبين موجب، ونقله بن شاش أيضًا⁽⁷⁾: فيمن جلس شاكًا وهو ممّن يلزمه الإتيان. يعني في نفس الأمر.

فقولكم: ما الذي يلزمه لو أبقوه على ظاهره، قلنا: يلزم عليه صحّة صلاة من جلس عمدًا عالمًا بالموجب على مقابل المنصوص، وهي لا تصحّ لا على المنصوص ولا على مقابله، ويلزم عليه أيضًا مخالفة قوله: فمن أيقن موجبها وجلس عمدًا بطلت. فإنه لم يحكى، ويلزم عليه مخالفته لغيره ممّن نقلنا كلامه في المسألة.

وقولكم: كما أبقوا غيره. من وجوه المسألة إمّا باعتبار تناول الوجه الأوّل للعالم بالموجب والظان له والشاك، وتناول الوجه الثّاني للعالم بانتفاء موجب والظان له، فقد أبقوهما على عمومهما كما ذكرتم، وأمّا باعتبار كون الظان والشاك المتبعين في الوجه الأوّل، والظان الجالس

(1) أبو البقاء تاج الدّين بهرام بن عبد السلام بن عبد العزيز بن عمر بن عوض الدّميري، ولد سنة: 724هـ / 1323م، أخذ عن الشّيخ خليل وشرف الدّين الرّهوني وغيرهما، وعنه الأفهسي والبساطي وعبد الرحمن البكري والشّمس البساطي وغيرهم، توفي سنة: 805هـ / 1402م، من تصانيفه: ثلاث شروح على مختصر خليل: كبير ووسيط وصغير، وشرح ألفية ابن مالك. أنظر ترجمته في: التنبكي، النيل / 147. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 112. السخاوي، م.س، 3 / 19 — 20. مخلوف، م.س / 239. السيوطي، حُسن المحاضرة، 1 / 461. ابن العماد، م.س، 7 / 49.

(2) ابن عرفة، م.س / 264.

(3) م.ن / 264.

(4) س: - « على ».

(5) س: - « المنصوص ».

(6) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 46.

(7) ابن شاش، م.س / 127.

فِي الْوَجْهِ الثَّانِي فَقَدْ قَيَّدُوهُمَا بِمُوَافَقَةِ فَعْلَهُمَا لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَتْرَكُوا ذَلِكَ مُطْلَقًا، بَلْ قَيَّدُوهُ بِذَلِكَ التَّقْيِيدِ، يَرْتَفِعُ مَا أَلْزَمْتُمُوهُمْ⁽¹⁾ مِنَ الْمُتَنَاقُضِ⁽²⁾ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ.

وَقَوْلُكُمْ: فَإِنَّ مُقَابِلَهُ الَّذِي حَكَمُوا عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ دَاخِلٌ فِي الثَّالِثِ عَلَى تَفْسِيرِهِمْ. قُلْنَا: لَيْسَ بِدَاخِلٍ عَلَى تَفْسِيرِهِمْ، لِأَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي الْمَحْكُومَ لَهُ بِالصَّحَّةِ صَادَفَ فِعْلَ الظَّانِّ فِيهِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِاعْتِبَارِ صَلَاةِ نَفْسِهِ، وَالثَّالِثَ خَالَفَ فَعْلَهُ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَمْ يَدْخُلْ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ عَلَى تَفْسِيرِهِمْ.

وَقَوْلُ الْإِمَامِ: كَانَتْ لِمَوْجِبٍ. لَيْسَ بِالَّذِي يَلْزِمُ مِنْهُ كَالَّذِي ظَنَّ الْمَأْمُومَ الْجَالِسَ تَمَامَ صَلَاتِهِ، إِذْ قَدْ تَكُونُ الرَّكْعَةُ وَاجِبَةً فِي حَقِّ الْإِمَامِ سَاقِطَةً فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ، كَمَا هُوَ بَيِّنٌ مِنْ كَلَامِ بَنِي يُونُسَ، فَلَيْسَ عَلَى الْكَلَامِ شَرَّاحُ بْنُ الْحَاجِبِ اعْتِرَاضٌ فِيمَا قَيَّدُوا بِهِ كَلَامَهُ، نَعَمْ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ إِجْمَالٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ]: قَالَ الْمُقَرِّي: كَانَ أَبُو زَيْدِ بْنِ الْإِمَامِ يَقُولُ فِيمَا جَاءَ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِنْ مَعْنَى قَوْلِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ⁽³⁾: وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلَا يَثْبُتُ بَعْدَ سَلَامِهِ وَلِيَنْصَرِفَ. أَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَنْتَظِرَ بِقَدْرِ مَا يَسَلِّمُ مِنْ خَلْفِهِ لِكُلِّ يَمْرٍ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدٍ وَقَدْ ارْتَفَعَ عَنْهُ حُكْمُهُ، فَيَكُونُ كَالِدَاخِلِ مَعَ الْمَسْبُوقِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ، قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ مِلْحِ الْفُقَهَاءِ⁽⁴⁾.

[مَسْأَلَةٌ]: وَسُئِلَ الْإِمَامُ سَيِّدِي عَيْسَى الْغُبَرِيْنِي عَنْ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ الْمَجْهُولِ؟ فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ بَنِي شُعْبَانَ فِي الزَّاهِي: لَا يَأْتُمُّ بِمَجْهُولٍ. وَكَذَا كَانَ بَعْضُ فَضَلَاءِ الشُّيُوخِ يَفْعَلُونَ إِذَا قَدَّمُوا لِمَحَلٍّ لَا يَعْلَمُونَ حَالِ إِمَامِهِ لَا يَأْتُمُّونَ بِهِ، وَاللَّهُ⁽⁵⁾ أَعْلَمُ. أورد⁽⁶⁾ بعض الفضلاء سؤالاً وزعم أن عز الدين بن عبد السلام كان أورده على طلبته، ومقتضى السؤال: أن الأصوليين يقولون: ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب، وقراءة

(1) أ، ر: « التزموه ».

(2) أ، ر: « التناقض ».

(3) ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، 1 / 371.

(4) ع: « الفقه ».

(5) أ: « تعالى ».

(6) أ، ر: « سئل ».

الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ وَلَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالسَّرِّ أَوْ بِالْجَهْرِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ
بِوَجُوبِهِمَا، فَمَا الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَوَقَعَتْ عَنْ ذَلِكَ أَجُوبَةٌ نَظْمًا وَنَثْرًا، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ:

يَا قَائِلًا مَا لَا يَتِمُّ بِدُونِهِ	فِعْلُ الْوُجُوبِ فَذَاكَ عِنْدِي وَاجِبٌ
مَاذَا تَقُولُ لِمَنْ أَتَى مُسْتَرْشِدًا	بِسُؤَالِهِ هَلْ مُخْطِئٌ أَوْ صَائِبٌ
أَمْ الْكِتَابُ فَرِيضَةٌ وَوُصُولُهَا	بِالسَّرِّ أَوْ بِالْجَهْرِ ضَرْبٌ لِأَرْبٍ ⁽¹⁾
وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُ كُلُّ مِنْهُمْ	هِيَ سُنَّتَانِ فَأَيُّنَ أَتَى الْوَاجِبُ
فَأَرْحَ بِفَضْلِكَ مُشْكِلًا هَامَتْ بِهِ	أَفْكَارُ مَنْ هُوَ سَائِلٌ وَمُجَابِبٌ

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ وَقَالَ:

أَمَّا عَلَى تَسْلِيمِ مَا أَبَدَيْتَهُ	فَلِسَائِكَ التَّحْرِيكُ فِيهِ وَاجِبٌ
وَهُوَ الْمُوَصِّلُ وَالصِّفَاتُ تَوَابِعُ	وَالْحُكْمُ لِلْمَتَّبِعِ أَصْلٌ غَالِبٌ
وَإِذَا نَظَرْتَ نُصُوصَهُمْ وَفَهِمْتَهَا	أَلْقَيْتَهَا وَالشَّكُّ عَنْهَا جَانِبٌ
هُمْ قَيِّدُوا مَا رُمَتْ أَنْتَ خِلَافُهُ	وَالْقَيْدُ لَا يَدْنُوا إِلَيْهِ الْوَاجِبُ
هَذَا جَوَابٌ مُقْصَرٌ فِي فَهْمِهِ	لَكِنَّهُ عِنْدَ الْأَكَابِرِ صَائِبٌ

وَأَجَابَ عَنْهُ الْفَقِيهَ الرَّكَدِيُّوِي: / 26 ظ /

هَذَا السُّؤَالُ يُثِيرُ نَفْيَ وَجُوبِهَا	أَوْ أَنَّ كِلَا الْوَصْفَيْنِ فِيهَا وَاجِبٌ
لَا مِنْ سُؤَالِكَ بَلْ حَقِيقَتُهَا هُمَا	أَعْنِي قِرَاءَتُهَا أَجِبْ فَتُجَابِبُ
لَكِنَّ جَوَابِي عَنْهُمَا إِنْ شِئْتَهُ	فَاسْمَعْ أَقْلٌ إِنْ أَنْتَ فِيهِ رَاغِبٌ
يَا مُورِدَ أَقْوَالٍ بَعِيرٍ تَأْمُلُ	غَطَّتْ عَلَى الْأَفْكَارِ مِنْكَ غِيَاهِبُ
لَيْسَ الْوُجُوبُ بِمُطْلَقٍ فَيَحِلُّهُ	مِنْ قَوْلِهِمْ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ
وَتَجِيءُ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ فَوْقَهَا	أَرْكَانُ شَرْطًا فَالْوُجُوبُ مُصَاحِبُ
أَمَّا الْمُقَيَّدُ لَا وَجُوبَ لِغَيْرِهِ	بِوَجُوبِهِ فَالْقَيْدُ عَنْهُ مُجَانِبُ
وَالْقَيْدُ عِنْدَكَ سِرُّهَا أَوْ جَهْرُهَا	فَلِذَاكَ سِنًا وَالْمُقَيَّدُ وَاجِبُ

(1) اللَّازِبُ: مِنَ اللَّزْبَةِ: الشَّدَّةُ وَالصَّلَابَةُ، يُقَالُ: هَذَا الْأَمْرُ ضَرْبَةٌ لِأَرْبٍ، أَيْ: لِأَرْبِ شَيْءٍ. أَنْظَرُ: ابْنُ عَبَّادٍ إِسْمَاعِيلُ (ت

385هـ / 995م)، الْمَحِيطُ فِي اللُّغَةِ، تَحْقِيقُ: آلِ يَاسِينَ مُحَمَّدٍ حَسَنَ، ط: 1، عَالَمُ الْكُتُبِ، بَيْرُوتَ، 1994، 9 /

57. الْجَوْهَرِيُّ، م.س، 1 / 218. ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، 1 / 738.

وأجاب عنه الفقيه إبراهيم بن غلام الله⁽¹⁾:

الوَاجِبُ التَّخْرِيقُ لَا أَوْصَافُهُ
فَيَصِحُّ تَبْدِيلُ السَّرَّارِ بِضِدِّهِ
كَالْحَجِّ لِلْبَيْتِ الْعَتِيقِ مُحْتَمٍ
فَكَمَا فَهِمْتَ وَجُوبَ حَجِّكَ مُطْلَقًا
فِكْرَاكَ فَافْهَمْ مَا بَدَأَ لَكَ مُشْكِلًا

مِنْ سِرِّهِ أَوْ جَهْرِهِ فَأَصَاحِبُ
وَالْجَهْرُ بِالْأَسْرَارِ مَنْ صَائِبُ
بِرًّا وَبِحِرًّا لَيْسَ فِيهَا وَاجِبُ
وَكَلاَ طَرِيقِيهِ مَوْسِمٌ لَا لَازِبُ
فَيَلْوَحُ وَالْإِشْكَالُ عَنْهُ جَانِبُ

وأجاب عنه الفقيه زيان الزواوي⁽²⁾:

تَحْصِيلُ مَا هِيَ الْقِرَاءَةُ دُونَمَا
لِوَجُوبِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَجُوبِهِ
وَخُصُوصُهُ بِالسَّرِّ أَوْ بِالْجَهْرِ فِي
تَعْيِينِ قَيْدِ يُقْتَنَى وَيُصَاحَبُ
لَا يَمْتَرِي فِيهِ اللَّيْبُ النَّاجِبُ
بَعْضُ الْمَوَاضِعِ سُنَّةٌ لَا وَاجِبُ

وأجاب عنه الفقيه أحمد بن عيسى الأوراسي⁽³⁾ بأن قال: الواجب القراءة التي هي أعمُّ من السِّرِّ والجهْرِ، والأعمُّ لا إشعار له بالأخص، والسنة راجعة إلى السنة الأخصية من كونها سرًّا أو جهراً، وهي غير⁽⁴⁾ القراءة التي هي التكلم، والله سبحانه أعلم.

وأجاب عنه الفقيه محمد بن سليمان⁽⁵⁾، وهو من كبار الطلبة بأن قال: أقول إنَّ الدليل لا ينتج إلاَّ بعد صحَّة مقدماته أو تسليمها عقلياً كان أو نقلياً أو مركباً منها هكذا، والمقدمة الثانية

(1) ر: - « الله ».

ولم نقف على ترجمته.

(2) طاهر بن زيان الزواوي القسنطيني، فقيه أصولي صوفي، أخذ عن الشيخ زروق وأحمد زروق الصَّغير، من تصانيفه: نزهة المرید في معاني كلمة التوحيد، رسالة القصد إلى الله، توفي بعد: 940هـ / 1533م. أنظر ترجمته في: التنبكي، النبل / 204. التنبكي، كفاية المحتاج، 1 / 155 — 156. القرافي، توشيح الديباج / 89. الحفناوي، م.س، 2 / 191. مخلوف، م.س / 278.

(3) لم نقف على ترجمته.

(4) ع: - « غير ».

(5) محمد بن سليمان السطِّي، (نسبة إلى وسطة بطن من أوربة بنواحي فاس)، تفقه على أبي الحسن الصُّعَيْرِ وأبي الحسن الطنجي، وعنه أخذ ابن عرفة والعقباني وابن خلدون والبدوسي والخطيب ابن مرزوق والقبَّاب وغيرهم، من تصانيفه: تعليق على المدونة، شرح على الحوفية، تعليق على ابن شاش فيما خالف فيه المذهب، توفي سنة: 749هـ / . أنظر ترجمته في: التنبكي، النبل / 408 — 410. التنبكي، كفاية المحتاج، 2 / 50. مخلوف، م.س / 221. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 134 — 135.

غير صحيح، إذ ليس من ضرورة إيقاع الواجب المذكور خارجاً مصاحبته لأحدهما نعيناً، وإلاً لم يحصل في الوجود إلاّ معه، إذ معنى عدم تمامه إلاّ به، حيث يكون شرطاً عقلياً مقدوراً أن حصوله في الوجود موقوف عليه، كترك ضد الواجب عند آدابه، وفعل ضد المحرّم، إذ لا طريق لتحصيل الواجب إلاّ بترك ضده، ولا لترك المحرّم، ولا يفعل ضده عقلاً، فهذا الذي يجب لوجوب مستلزمه، لأنك إذا مشيت الدليل المذكور فيه، وجدت الثانية من مقدّماته صحيحة فبيننا، ولها الأصل المسلم الدال على تصديقها لعمومه فينتج، وإن مشيت الدليل فيما نحن فيه، وجدت الثانية⁽¹⁾ غير صحيحة، لأنه متى وقع الواجب المذكور في الوجود مع أحدهما في محله وفي غير محله، قطعت أنه ليس من ضرورة حصوله في الوجود مصاحبة للواقع منهما بجواز وقوعه مع مُقابله.

فإن قلت: لا يلزم من عدم إنتاجه وجوب كلّ منهما تعيناً، أي لا ينتج الوجوب مطلقاً، إذ لا يلزم من نفي الأخصّ نفي الأعمّ، لا من ضرورة حصوله خارجاً مصاحبة لأحدهما من حيث كونه أحدهما.

قلت: أحدهما من حيث كونه أحدهما مشتركاً بينهما، ولا نسلم تعلّق الطلب بالجزئي لإمكانه، ومتى حصل الجزئي في الوجود مع الواجب المذكور قطعنا أن حصوله يتمّ بدونه لجواز وقوعه مع مقابله، سلّمنا تعلّق الطلب بالمُشترك في الجملة، لكن لا مُجرّد الاستحالة ما لا يطاق، إذ وجود المُطلّقات في الأعيان مُجرّدة مُحال، بل يتعلّق الطلب به مضافاً إلى الجزئي الممكن، والمضاف الجزئي للممكن حصة، والمُشترك لا كُله، وما من حصة وقعت مع الجزئي خارجاً، إلاّ وتقطع أنه ليس من ضرورة حصول الواجب خارجاً مصاحبته لها، لجواز إيقاعه مع أخرى في ضمن جزئي.

فإن قلت: لا شكّ في تحريم ترك الطّريقين معاً، لأنّ جواز تركيهما معاً، يقضي التي ترك الواجب المذكور، إذ لا طريق لأدائه إلاّ وقوعه في إحداهما من حيث هي، وتحريم التّرك من خصائص الواجب، فإذا امتنع أن يكون كلاهما واجب من طريق ما لا يتمّ الواجب إلاّ به، كما ذكر واجب أن يكون الواجب أحدهما من حيث هو كخصال الكفّارات.

(1) أ: « ثانيته ».

قلت: إن سلم ذلك فلا يضر، إذ المدّعي إنتاج الدليل إياه كل منهما وهو باطل لما مر، لا أحدهما من حيث هو، والله سبحانه أعلم.

وأجاب⁽¹⁾ الفقيه أحمد بن عبد السلام بأن قال: القراءة المتّصفة بأحد الوصفين لا بعينه واجبة، وللمكلف التّعيين فإن عيّن السّرّ فقد أتى بالواجب، وكذا إن عيّن الجهر بدليل أجزاء كل منهما عن الآخر، وكونه مطلوباً بالسّرّ في وقت دون وقت، أو في ركعة دون ركعة هو السنّة، إذ الفرق بين مطلق السّرّ ومطلق الجهر، وبين السّرّ والجهر المضاف، والفقهاء حيث يقولون السّرّ سنّة والجهر سنّة، إنّما يعنون في محلّه، وأمّا في غير محلّه فلا بدّ من الإتيان بأحد الحقيقتين، إذ لا تعقل منفكة، والله⁽²⁾ أعلم.

وأجاب الفقيه أحمد بن سعيد⁽³⁾، بأن قال: قد علم من مقتضى الدليل أنّ مورده معترف بشيئين، أحدهما: مغايرة كل من السّرّ أو الجهر للقراءة لجعلها متوصّلاً بهما، والمتوصّل به إلى الشّيء غيره قطعاً، الثّاني: إن بين السّرّ والجهر ارتباطاً عقلياً لعدم تحقّق وجود القراءة المعتمدة شرعاً بدون السّرّ أو الجهر، وإذا ثبت ذلك، فأقول: أنّ الإرتباط بينهما ارتباط ملزوم يلزمه كارتباط الأربعة بالزوجيّة، فكما لا تعقل الأربعة منفكة عن الزوجيّة فكذلك لا تعقل القراءة الشرعيّة منفكة عن الشّيئين الذي هو لازمها في الجملة، ويستحيل إيقاع المكلف القراءة الشرعيّة بدون لازمها الذي هو أحد الشّيئين، كما استحال تعقل الأربعة بدون الزوجيّة التي هي لازمها، ضرورة استحالة تعقل الملزوم بدون لازمه، ولو كُلف بذلك لكان من تكليف فلا يطاق، فإن أراد المورد بقوله: هُما ممّا لا يتوصّل إلى الواجب إلّا بهما أحدهما من غير تعيين سلّمنا له ذلك، وقلنا له: وجوبه لا لذاته بل / 27 و / لعدم تعقل ملزومه بدونه، فوجوبه بوجوب ملزومه ولا يعيده المطلوب، لأنّ ما جعلته السنّة حكماً متّبعاً، تعيين ذلك الإلزام بحسب وقت دون وقت، وهذا العذر الذي هو التّعيين بحسب الأوقات مَمْنوع، أن يكون ممّا لا يتوصّل إلى

(1) أ: + « عنه ».

(2) أ، س، ع: + « تعالى ».

(3) أبو عمر أحمد بن سعيد بن إبراهيم الهمداني المعروف بابن الهندي، ولد في مُحَرَّم سنة: 320هـ / 932م، أخذ عن قاسم بن أصبغ ووهب بن مسرّة وأبي إسماعيل بن القاسم البغدادي، له في علم الشُّروط كتاب مفيد جامع مُحْتَوٍ على علم كثير وفقه جم، وعليه اعتمد الحكّام والمفتين وأهل الشُّروط بالأندلس والمغرب، توفيّ في شهر رمضان سنة: 399هـ / 1008م. أنظر ترجمته في: ابن بشكوال، م.س، 1 / 29. البغدادي، هدية العارفين، 5 / 69. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 17 / 188. عياض، ترتيب المدارك، 2 / 672.

الواجب إلا به، ألا ترى أن السنة أمرته بأن لا يوقع الظهر إلا بسريّة، فلو أوقعها جهريّة لكان مخالفاً للسنة مع كونه قد توصل إلى الواجب الذي هو القراءة، فأنت ترى كيف تبين أن حكم الشرع بسنيته غير ما اقتضى القياس وجوبه، فانتفى الإشكال وهو المطلوب، والله تعالى أعلم.

[مسألة]: وسئل الإمام المقرّي عن قول بن عبد السلام عند قول بن الحاجب⁽¹⁾: وقيل تُجزىء سجدة السهو. قال: يعني أن من أوجبها في ركعة. قال: تُجزىء سجدة السهو إذا تركت من الركعة. ظاهره أنه جعل فاعل قال يعود على القائل بوجوبها في ركعة، وقد يقال أنه الظاهر يعود على مالك⁽²⁾.

فأجاب: الحمد لله، هذا التأويل يوجه الاعتراض الذي ذكره بعد هذا، ولو جعل قال لمالك أولاً كما رجع إليه ثانياً لم يتوجه، بل يكون قوله، وقال من نام القول المرجوع إليه بل هو المذكور في الرواية، وقوله: يلغي الركعة اعتراض لتمام حكم تركها لأنه مبني على الأول، وليس من قول بن القاسم لأن اختياره من أقواله خلافه يقع في بعض النسخ، وإليه رجع، وقيل: في الركعة، وقال: إلى آخره، فيكونا فرعين، الأول: محل الوجوب، والثاني: حكم الترك وهو بين، وانظر بقية كلامه وراجع المدونة⁽³⁾ تجده قد حمل على المؤلف، والله أعلم.

[مسألة]: وسئل الإمام سيدي عيسى الغبريني عن أهل المسجد له إمام راتب لجميع الصلوات تُعاد فيه الصلاة مرات، وأن من لدينا⁽⁴⁾ أباح ذلك وسامح فيه، بل صار يأمر به حتى دان بذلك أهل مسجده، وأراد بعض عوام الناس أن يتمذهب بذلك ويفعله في غير ذلك المسجد، قد جرّه قاضي القرية وتكلم في ذلك مع الأذان فيه، واستظهر بأقوال المالكية فصار ينحو للحديث المروي في ذلك من يتصدّق على هذا، وبما فعله أشهب وأصبغ⁽⁵⁾ حيث قال له: أنتم بي وتباعد عني حيث أتيا لمسجد قد صلى أهله، فقلت له: الحديث على فرض صحته قضية

(1) ابن الحاجب، جامع الأمّهات / 45.

(2) المدونة، 1 / 218.

(3) قال مالك: « يلغي الركعة الأولى، وتكون أوّل صلاته الركعة الثانية، وكذلك كلّ ركعة من الصلاة لم تتم بسجديتها حتى يركع بعدها ألغى الركعة التي قبلها التي سجد فيها سجدة واحدة لأنّها لم تتم بسجديتها، وإذا ذكر أنه ترك سجدة من الركعة الأولى قبل أن يركع الثانية، وقد قرأ قبل أن يرفع رأسه من الركعة التي تليها، فليرجع ويسجد السجدة التي نسيها، ثمّ يبتدئ في القراءة التي قرأ من الركعتين ». أنظر: المدونة، 1 / 219.

(4) أ، ر: « رأينا ».

(5) أ: - « وأصبغ ».

عين وعمل والعمل بخلافه، وفعل أشهب لأصبع حُجَّة في المنع حيث قال: تباعد مني وأنت تأمر بهذا.

فأجاب: الحمد لله، أمَّا إعادة الصَّلَاة في مسجد له إمام راتب مرتين فمذهب مالك المنع منه، وفتح الباب بالفتوى في أقلامنا⁽¹⁾ بغير مذهب مالك لا يسوغ، وهذا هو الذي فعله سحنون والحارث⁽²⁾ لَمَّا وليَّ القضاء فرَّقا خلف⁽³⁾ جميع المخالفين، ومنعًا للفتوى بغير مذهب مالك، فيجب على الحاكم المنع منه وتأديب المفتي به بحسب حاله بعد نهيه عن ذلك، والله تعالى أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقباني عن قاضي قرية قدَّم رجلاً من طلبتها للإمامة بأحد مساجدها، فكان يؤمُّ به مدة ثم أنه أخر نفسه عن ذلك حشمة من شيخه، فكان هذا الشيخ يؤمُّ مكانه، وعلم بذلك القاضي فأخّره فبقي مدة يؤمُّ، فداخله أعيان وكبر فترك الإمامة فرفع الأمر للقاضي، فوجّه للرجل الأوّل وأمره أن يعود للإمامة لَمَّا بَانَ من عُذر شيخه، فأبى ذلك من ينظر إليه من أهل الحومة وقدّموا غيره، فهل الإمامة لِمَن قدَّمه القاضي؟ أو لِمَن قدَّمه غيره مِن ذَكَر؟ وهل تصحُّ الإمامة هذا إذا علم أن القاضي قدَّم غيره؟.

فأجاب: الحمد لله، الإمامة مع ما ذكرت لِمَن قدَّمه القاضي، إذ النَّظر في هذا وأمثاله له، ولا ولاية لِمَن قدَّمه الذي كانت له الإمامة قبل، ثمَّ تعدّدت منه إذ لا توليَّة له، ولو كان المكان فارغاً من الوالي، فكيف وفيه إمامه الذي قدَّمه القاضي، ولا يحلُّ لأحد أن يتقدَّم بتقديم من ليس له توليَّة، وذلك جرأة من فاعله جرحه فيه، لَمَّا فيه من الوقوع فيما لا يحلُّ وسقوط المروءة.

[مسألة]: وسُئِلَ أيضاً عن لفظة سيّدنا⁽⁴⁾ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلّم في الصَّلَاة وغيرها، هل يؤتَّى بها تأدُّباً؟، أو يقتصر على ما ورد به جواب كيف نصلي عليك؟، ومن قال ذلك في صلاته، هل عليه شيء أم لا؟.

(1) ر، ع: «إقليمنا».

(2) أبو مُحَمَّد الحارث بن مُحَمَّد بن أبي أسامة التميمي، توفيَّ سنة: 281هـ / 894م. أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 221.

(3) أ: - «خلف».

(4) أ: + «ومولانا».

فأجاب: الحمد لله، الصَّلَاة⁽¹⁾ على نبيِّنا مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم من أفضل العبادَة⁽²⁾، ومن معنَى الوارد في الذكر، لأنَّ ذكره صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم يقارنه أبداً في القلب، أو ما في اللسان، ذكر مولانا جلَّ جلاله، وأفضل الأذكار ما جيء به على الوجه الذي وصفه صاحب الشريعة، ولكن ذكر نبيِّنا صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم بالسيادة، وما أشبهها من الصفات التي تدلُّ على التعزيز والتوقير ليس بممنوع، بل هو زيادة عبادة وإيمان، لا سيَّما بعد ثبوت أنَّنا سيد ولد آدم، إذ ذكره صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم سيدنا بعد ورود هذا الخبر إيمان بهذا الخبر، وكلُّ تصديق بشيء ممَّا جاء به المصطفى صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فهو إيمان وعبادة، والله الموفق بفضله.

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام الحافظ بن مرزوق على إمام لا يحجبُ امرأته، ومعه في البيت أولاد ذكور وإناث مراهقون، ولا حائل بينهم، بل يجمعهم بيتٌ واحد، فهل تجوز إمامته وشهادته أم لا؟، وهل يعيد الصَّلَاة من هو عالم بحاله أم لا؟.

فأجاب: الحمد لله، إن قدر على حجبها ممَّن ينظر منها ما لا يحلُّ ولم يفعل فهي حُرمة في حقِّه، وإن لم يقدر على ذلك بوجه فلا، ومُجرَّد الاجتماع في البيت لا محذور فيه، إلَّا أنَّ ينظَّم إلى ذلك شيء آخر، فبيِّن ليقع الجواب عليه، والله⁽³⁾ أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ سيدي بوعزيز⁽⁴⁾ عن جلد القملة يتعلَّق بالثوب ويصلى فيه، هل تُعاد الصَّلَاة منه أم لا؟، فأجاب: القملة نجسة، لكنَّ إعادة الصَّلَاة منها مُغتفرة، لأجل الملازمة، والله أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ بن بركان⁽⁵⁾ عمَّن كانت لهم بيت شريفة يصلُّون فيها جماعة هل يجمعون فيها ليلة المطر؟، فأجاب: لا يجمعون فيها، والله⁽⁶⁾ أعلم.

(1) أ: + « والسَّلام ».

(2) ع: « العبادات ».

(3) س، ع: + « تعالى ».

(4) مُحَمَّد بن علي البجائي بوعزيز، توفيَّ ببجاية سنة: 747هـ / 1346م، له فتاوى في المعيار. أنظر ترجمته في:

التنكيحي، كفاية المحتاج، 2 / 47.

(5) لم نقف على ترجمته.

(6) ر، س، ع: + « تعالى ».

[مسألة]: وسُئِلَ سيدي أحمد بن عيسى عَمَّنْ يَصَلِّي طول عمره خلف من لا يَغُضُّ بصره عن المحارم وهو مصرٌّ على ذلك، ولا يَحْجُب زوجته وسامحها في ذلك، وفي الخروج والتَّحَدُّث مع الأجانب وغير ذلك، هل تلزم المأموم الإعادة أم لا؟، وهل يفرِّق بين العالم بما كان عليه الإمام وغيره أم لا؟.

فأجاب: لا يلزم الإعادة إلَّا في الوقت سواء كان عالِمًا بما كان عليه / 27 ظ / الإمام المذكور أم لا، وقد قيل تلزمه الإعادة أبدًا، وبالأوَّل أقول، والله⁽¹⁾ أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ سيدي بوعزيز عَمَّنْ بيده أو بثوبه نَجاسة، هل يجوز له أن يذكر الله كثيرًا؟، وهل يباح له دخول المسجد ويُمَسُّ كتب التفسير والرقائق والمواظ ويقرأ فيها، أو يؤذِّن أو يقرأ القرآن والحديث ونحو ذلك؟ أم حتَّى يُزِيل النجاسة؟، والمصلِّي في البيت إذا لم يجد فيه موضعًا طاهرًا، هل له أن يفرِّش ثوبًا طاهرًا على ثوب نجس؟ أو على بقعة في البيت نجسة، والمصلِّي صحيح غير مريض أم لا يجوز له ذلك؟.

فأجاب: الحمد لله، إن كانت النجاسة تلازمه أكثر الأوقات فيجوز، وإن كانت لا تلازمه فيذكر، ولكن الأوَّلَى له الغسل، ولا يجوز له أن يدخل المسجد بها، إلَّا أن تكون ملازمة له الدخول والصلاة بها، ولا يثبت في المسجد، إذ لا ضرر عليه في غسلها، ولا يترع الثوب الذي فيه النجاسة، ويضعه في المسجد إلَّا أن يخاف عليه أن يضيع، ويجوز له أن يُمَسَّ كتب التفسير ويقرأها، وكذلك له أن يقرأها وهو جنب، وكذلك كتب الوعظ والرقائق يقرأ فيها، وله أن يؤذِّن ويقرأ القرآن والأوَّلَى الغسل، ويجوز الإستماع لمن يقرأ القرآن والحديث ونحو ذلك، ويجوز أن يفرِّش ثوبًا⁽²⁾ على فراش نجس مريضاً كان أو صحيحاً، وفي الصحيح خلاف.

[مسألة]: وسُئِلَ⁽³⁾ أحمد بن عيسى عن إمام يدعو بعد فراغه من الصلاة، أو بعد قراءة الحزب، ويمسح وجهه بيده، وكذلك الجماعة إلى أن نهى ومنع من ذلك، فإن صحَّ ذلك فما وجه منعه؟.

فأجاب: ما ذكره السائل من النهي صحيح، وعُلِّلَ بأنَّ العمل لم يصحبه، وفاعل ذلك لم يبلغ الأمر به إلى التحريم، لأنَّ النهي عن ذلك من قائله نهى تتره لا نهى تحريم.

(1) س: + « تعالى ».

(2) أ: + « طاهرًا ».

(3) ر: + « سيدي ».

وأجاب عن ذلك سيدي بوعزيز الدُّعاء مأمور به، فمن أراد دعى، ومن أراد ترك، لكن إنَّما يدعو الدَّاعي وحده، وذكر بن شهاب في بسط اليد ومسح الوجه به بعد الدُّعاء حديثاً⁽¹⁾ وضعَّفه، ولكنَّ الظَّاهر أنه يجوز، والله⁽²⁾ أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ سيدي عبد الرحمان الوغليسي عمَّن كان في الصَّلَاة، فلمَّا فرغ من قراءة السُّورة شكَّ أنه نقَّص بعض أمِّ القرآن، هل يرجع إليها ويعيد السُّورة؟. فأجاب: يرجع إلى ما شكَّ فيه يقرأه ويعيد السُّورة ولا شيء عليه، والله تعالى أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ سيدي بوعزيز ما المشهور في اشتراط النِّيَّة للخروج من الصَّلَاة عند السَّلام، فإن قلتم: باشتراطها. هل تلزم الإعادة من صلَّى عمره جاهلاً أم لا⁽³⁾؟. فأجاب: ظاهر التَّقل تلزمه النِّيَّة الخروج من الصَّلَاة المعينة، كما تلزمه تكبيرة الإحرام، وتغتفر الإعادة لأجل الخلاف، والله أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ سيدي عبد الرحمان الوغليسي عن مريض يثقل عليه أن يصلِّي قائماً، فيتحمَّل على نفسه ويصلِّي قائماً، ويشفع جالساً، فهل يوترَّ جالساً؟ وهل التَّطويل في القيام في النَّوافل أفضل أم⁽⁴⁾ التَّطويل⁽⁵⁾ في السُّجود⁽⁶⁾ أفضل؟. فأجاب: الحمد لله، وحده يجوز أن يشفع جالساً، ويوترَّ قائماً، وقد اختلف هل طول القيام في النَّوافل أفضل أم لا، والأوَّلَى التَّطويل في نوافل اللَّيل والتَّخفيف في نوافل النَّهار، وأمَّا السُّجود فحدُّه معلوم، وأنَّ الزيادة فيه بحسب ما يجد من الحضور والخشوع، والله⁽⁷⁾ أعلم.

[مسألة]: وسُئِلَ الإمام بن عرفة، وقيل له جوابكم رضي الله عنكم في مسألة وقع النَّزاع فيها بين الطَّلبة بغرناطة، أمَّنها الله تعالى، حتَّى آل الأمر فيها إلى أن كفر بعضهم بعضاً، وهي أنَّ بعض المُشفِّعين بالجامع الأعظم قرأ ليلة قوله تعالى في سورة الأنعام، ومن النحل: ﴿مِنْ طَلْعِهَا

(1) ر: « جواباً ».

(2) س: + « تعالى ».

(3) أ: - « أم لا ».

(4) س: « و ».

(5) س: + « فيها ».

(6) ع: + « فيها ».

(7) س: + « تعالى ».

قِنَوَانُ دَانِيَّةٌ وَجَنَّتِ ﴿١﴾، فردَّ عليه الأستاذ أبو سعيد بن لب (٢) وكان القارئ ثقیل السَّمْع فصار یلقنه مرّة بعد مرّة وجنات بالتَّصَب والقارئ لا یسمع، وتشجّع بالأستاذ غیره فلقنه أيضاً مثل ذلك وأكثروا علیه حتّى ضجَّ بهم المسجد فلمّا یئسوا من إسماعه تقدّم بعضهم حتّى دخل معه (٣) الحِراب فأسمعه فأصبح الطَّلَبَة یُتحدَّثون بذلك، فقال لهم قائل: لو شاء الله لتركوه وقراءته، لأنّه وإن لم یقرأ بها أحد من السَّبَّعة من هذه الطُّرق المشهورة الّتی بأيدي النَّاس، فقد رويت من طرق صحیحة لا مطعن فیها لأحد، وقد ذكرها بن مُجاهد (٤) و غیره، من روايات متعدّدة (٥) عن

(١) الأنعام / 99.

(٢) أبو سعید فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي الثعلبي، ولد بغرناطة سنة: 701هـ / 1301م، أخذ عن أبو إسحاق إبراهيم بن مُحمّد بن أبي العاصي وعلي الكلاعي وأبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم القيحاوي وأبو عبد الله مُحمّد الطنجالي وغيرهم، وعنه أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي عبد الرحمن الفصّال وأبو مُحمّد عبيد الله بن مُحمّد بن جزري الكلبي وغيرهم، توفي ليلة السبت 17 ذي الحجة سنة: 782هـ / 1380م، من تصانيفه: الأجوبة الثمانية، تقریب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعید، شرح جُمْل الزّجاجي، الطُّرر المرسومة على الحِلل المرقومة، ينبوع عين الثرة في مسألة الإمامة بالأجرة. أنظر ترجمته في: برنامج المجاري / 91. الدواي، م.س، 2 / 25. السُّيوطي، بغية الوعاة، 2 / 243. ابن فرحون، م.س، 2 / 127 - 130. التنبكتي، النبل / 357. التنبكتي، كفاية المحتاج، 2 / 5. البغدادي، هدية العارفين، 1 / 816. البغدادي، إيضاح المكنون، 2 / 155. اليافعي، م.س، 2 / 7. ابن العماد، م.س، 6 / 281. الإحاطة، 14 / 253. ابن القاضي، درة الحجال، 2 / 453. نثير الجمان / 186. الكتيبة الكامنة / 67.

(٣) س: - « معه ».

(٤) أبو بكر بن أحمد بن موسى بن العباس بن مُجاهد، ولد سنة: 245هـ / 859م، توفي يوم الأربعاء من شعبان سنة: 323هـ / 934م، من تصانيفه: كتاب قراءة النبي صَلَّى الله عليه وسلّم، كتاب القراءات الكبير، كتاب القراءات الصّغير، كتاب الياءات، كتاب قراءة نافع، كتاب قراءة حمزة، كتاب قراءة الكسائي، كتاب قراءة بن عامر. أنظر ترجمته في: ابن النديم، م.س / 50. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 242.

(٥) أ: « منفردة ».

عاصم⁽¹⁾ وهي قراءة الأعمش⁽²⁾ وغيره من كبار⁽³⁾ الأئمة⁽⁴⁾، فقال له بعض الشيوخ إنَّما يقرأ في الصلاة بالقراءة السَّبع لأنَّها مُتواترة، ولا يجوز أن يقرأ بغيرها لأنه شاذٌّ، والشاذُّ لا تجوز الصلاة به، فقال لذلك القائل: لا فرق بين القراءات المروية عن أحد الأئمة السَّبعة، أو عن غيرهم من الأئمة، إذا كانت موافقة لِخط المصحف، إذ الجميع متواتر باعتبار خط المصحف، وقد صحَّت روايته عن الثقات، ولم يشترط أحد من أئمة القراء في قبول القراءة الموافقة لِخط المصحف أن ينقل وجهها من جهة الأداء تواتراً، ومن تتبَّع طرق الروايات علم ذلك قطعاً، فقال له الشيخ: بل لابدَّ من اشتراط ذلك، وإلا لزم عدم تواتر القرآن جُملة، إذ من المُحال عقلاً أن يكون القرآن متواتراً، ووجه قراءته غير متواترة، فلمَّا كثر النزاع بينهما ارتفعاً إلى الأستاذ أبي⁽⁵⁾ سعيد بن لب ليكون الحكم⁽⁶⁾ بينهما في القضية، فصوَّب بن سعيد قول من زعم اشتراط التَّواتر في قبول القراءات، وزاد من تلقاء نفسه أنَّ القرآن هو القراءات السَّبع وما خرج عنها فليس بقرآن، وأنَّ من زعم أنَّ القراءات السَّبع لا يلزم فيها التَّواتر فقلوه كُفر، لأنه يؤدِّي إلى عدم تواتر القرآن جُملة، وحُجَّته في ذلك ما وقع لابن الحاجب في كتابه أصول الفقه، وقد وقع أيضاً لأبي

(1) أبو بكر عاصم بن أبي النُّجود بهدلة، أحد أصحاب القراءات السَّبع الصحيحة، عاش في الكوفة، أخذ سماعاً عن أبي عبد الرحمن السلمي، وزرُّ بن حبيش، وروى عنه أبو بكر بن عياش وأبو عمرو البزار حفص بن سليمان وغيرهما، توفيَّ سنة: 127هـ / 744م، من تصانيفه: جَمع عاصم، مفرد عاصم، رواية عاصم. أنظر ترجمته في: ابن النديم، م.س / 47. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 5 / 38. ابن الجزري، غاية التَّهية، 1 / 346. الزركلي، م.س، 4 / 13. ابن خلكان، م.س، 1 / 346 — 349. الذهبي، ميزان الإعتدال، 2 / 5. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 134.

(2) سليمان بن مِهْران الأعمش، توفيَّ سنة: 146هـ / 763م. أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 145.

(3) ع: « خيار ».

(4) كأبي نعيم نافع بن عبد الرحمن المدني (ت 169هـ / 785م)، وأبو سعيد عبد الله بن كثير (ت 120هـ / 737م)، وأبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي (ت 118هـ / 735م)، وأبو عُمارة حمزة بن حبيب الزيات (ت 156هـ / 772م)، والكسائي علي بن حمزة بن عبد الله بن بَهْمَن بن فيروز (ت 179هـ / 795م)، وأبو عمر زبان بن العلاء بن عَمَّار بن عبد الله بن الحسن بن الحارث بن جَلْهَم بن خُزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو المازني. أنظر ترجمتهم في: الرِّعيني أبو عبد الله مُحَمَّد بن شريح الأندلسي (ت 476هـ / 1083م)، الكافي في القراءات السَّبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، ط: 1، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، 28 — 29. ابن النديم، م.س / 46 — 47. ابن العماد، م.س، 1 / 270. 1 / 326. 2 / 22.

(5) س: - « أبي ».

(6) ع: « الحاكم ».

المعالِي⁽¹⁾ مثله في كتاب البرهان، والفقهاء يقولون: لا يَصْلَى بالشاذ. والحافظ أبو عمرو الدَّانِي⁽²⁾ قد وضع كتاباً سَمَّاه فيه ما خرج عن القراءة الأئمة السبعة من الطرق المشهورة، وسمَّى ما جَمَعَ في ذلك الكتاب بقراءات الشَّواذ، فتركَّب له من مَجْمُوع ذلك أن ما خرج عن القراءات السَّبع شاذٌّ ليس بقرآن، فالمطلوب من سيادتكم أن تتأمَّلوا كلام الأئمة في ذلك؟

فأجاب: الحمد لله، جوابه أن نقول: قراءة الشَّاذ لا تطلق باعتبارين، الأوَّل: كونها لم يقرأها أحد السَّبعة، وهي بلفظ / 28 و / فيه كلمة غير ثابتة في مُصحف عثمان المُجمع عليه سواء كان معناها موافقاً لِمَا في المُصحف كقراءة عمر رضي الله عنه فأمضوا إلى ذكر الله، أو كقراءة بن مسعود⁽³⁾ ثلاثة أيام متتابعات، وهذا الإطلاق وهو ظاهر استعمال الأصوليين والفقهاء، والثَّاني: إطلاقها على ما لم يقل به أحد السَّبعة من الطُّرق المشهورة عنهم، باعتبار إعراب أو إمالة أو نحو ذلك مِمَّا يرجع إلى كيفية النُّطق بالكلمة مع ثبوتها في مُصحف عُثمان، وهذا الإطلاق هو ظاهر استعمال القُرَّاء، فأما القراءة بالشَّاذ على المعنى الأوَّل في الصَّلَاة فغير جائز، ونقل المازري في شرح البرهان الاتفاق على ذلك، وقال في شرح التَّلْقِين⁽⁴⁾: تَخْرِيج اللَّحْمِي عدم إعادة الصَّلَاة

(1) أبو المعالي عبد الملك بن أبي مُحمَّد عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن عبد الله بن يوسف بن مُحمَّد بن حُبويه الجويني النيسابوري، ولد سنة: 419هـ، أخذ عن أبي القاسم عبد الجبار بن علي بن حسان الأصم والمروذي، وعنه الغزالي وابن القشيري وغيرهما، توفي سنة: 478هـ، من تصانيفه: نهاية المطلب في دراية المذهب، مُختصر النَّهاية. أنظر ترجمته في: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 3 / 48. البغداد، تاريخ بغداد، 1 / 85. طبقات الشَّافعية الكبرى، 3 / 208.

(2) أبو عمرو الدَّانِي عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي القرطبي، المعروف بابن الصِّيرفي، ولد سنة: 371هـ، أخذ عن خلف بن إبراهيم وابن غلبون وأبي الفرج مُحمَّد، روى كتاب السَّبعة لابن مُجاهد سَماعاً، توفي في منتصف شَوَّال من سنة: 444هـ، من تصانيفه: كتاب التَّيسير، كتاب التَّلخيص، كتاب المفردات، طبقات القُرَّاء. أنظر ترجمته في: ابن الجزري، م.س، 1 / 447 — 449.

(3) عبد الله بن مسعود الهذلي حليف بن زهرة، توفي سنة: 32هـ. أنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب، 1 / 70.

(4) المازري، شرح التَّلْقِين، 2 / 96.

بِهَا زَلَّةٌ. وقول شيخنا بن عبد السلام في شرحه: نقل أبو عمر بن عبد البر⁽¹⁾ في التمهيد⁽²⁾ عن مالك: جواز القراءة بها في الصلاة ابتداء وهم يعرفه من وقف على كلام أبي عمر في التمهيد، وأما القراءة بها في غير الصلاة فالشيوخ فيها طريقتان، والأكثر على منعها، قاله مكِّي⁽³⁾ والقاضي إسماعيل، قال القاضي عياض أئفّق فقهاء بغداد على استتابة بن شنبوذ⁽⁴⁾ المقرئ أحد أئمة المقرئين بها مع بن مجاهد لقراءته، وإقراءه بشواذ من الحروف ممّا ليس في المصحف⁽⁵⁾، وعقدوا عليه بالرجوع عنه والتوبة سجلاً، الطّريقة الثانية طريقة أبو عمر في التمهيد قال روى بن

(1) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر التّبرّي القرطبي، روى عن أبي القاسم خاف بن القاسم وعبد الوارث بن سفيان وسعيد بن نصر وأبي عمر الطّلمنكي وأبي المطرّف القنازعي وغيرهم، وعنه سمع عبد الله الحميدي وسفيان بن القاضي وغيرهما، توفي سنة: 463هـ / 1090م، من تصانيفه: الكافي في فقه أهل المدينة، كتاب التمهيد، كتاب الإستدكار، كتاب الإستهباب، كتاب جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته حمله. أنظر ترجمته في: ابن بشكوال، م.س، 9 / 521 — 523. الذهبي، تذكرة الحفاظ، 3 / 1128. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 18 / 153. عياض، ترتيب المدارك، 2 / 808. ابن خلّكان، م.س، 7 / 66. الضبي، م.س / 467. الحميدي، م.س / 433. ابن كثير، البداية والنهاية، 12 / 111. ابن العماد، م.س، 3 / 314. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 6 / 260.

(2) ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت 463هـ / 1020)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ط: 2، المملكة المغربية، 1982.

(3) أبو محمد مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي، ولد بالقيروان في شعبان سنة: 355هـ / 965م، سمع من أبي الحسن أحمد بن فراس العبّاسي وأبي القاسم السّقطي وأبي العباس السّوي وغيرهم، توفي يوم السبت من محرم سنة: 437هـ / 1045م، من تصانيفه: مشكل إعراب القرآن، الهداية إلى بلوغ النّهاية، التبصرة في القراءات السّبع، المنتقى في الأخبار، الإيضاح للناسخ والمنسوخ، شرح كلاً وبلى ونعم. أنظر ترجمته في: ابن بشكوال، م.س، 9 / 488 — 490. ابن خلّكان، م.س، 5 / 274. ابن العماد، شذرات الذهب، 3 / 260. الضبي، م.س / 455. السّيوطي، بغية الوعاة / 396. البغدادي، إيضاح المكنون، 1 / 85. البغدادي، هدية العارفين، 2 / 470 — 471.

(4) أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ البغدادي، له قراءات كثيرة، توفي سنة: 328هـ / 939م. أنظر ترجمته في: ابن النديم، م.س / 50. موسوعة أعلام المغرب، 1 / 244.

(5) ذكر ابن النديم شيئاً ممّا قرأ به ابن شنبوذ، منها: إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا نُودِيَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة / 9]. وقرأ: وكان أمامهم ملك يأخذ كلّ سفينة صالحة غصباً، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف / 79]. وقرأ: واللّيل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى والذكر والأنثى، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [الليل / 1 — 3]. وقرأ: ألا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد عريض، وذلك لقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفُسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال / 73]. أنظر: ابن النديم، م.س / 50 — 51.

وهب عن مالك جواز القراءة بها في غير الصلاة. ونحو قول المازري⁽¹⁾ المشهور من مذهب مالك: أنه لا يقرأ بها.

وأما القراءة بالشاذ على المعنى الثاني إذ أثبتته برواية الثقات، فلا ينبغي أن يقرأ بها ابتداءً، وأما بعد الوقوع فالصلاة تُجزئ لقول القاضي إسماعيل، ودليله قال ما نصّه: إن جرى شيء من المجمع عليه فقد دخل ذلك في معنى ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف. إذ أثبت هذا فالردُّ على القارئ المذكور أوّل مرّة قد يُخفف، وأما ترك⁽²⁾ ذلك والمشي إليه فالصواب عدمه لأنّها قراءة مُجزية حسب⁽³⁾ ما نقله المازري في شرح البرهان عن القاضي إسماعيل ونقله⁽⁴⁾ منه، وهو ظاهر القبول، والله أعلم وبه التوفيق.

وكلاً من الصلاة مُجزية به لا ينبغي أن يمشي في الصلاة، لا ما ظنّه لأنه حينئذٍ منافٍ للصلاة لغير تحصيل ما يتوقّف صحتها عليه، بل قالوا في دفع المارّ بين يدي المصلي: إن بعد تحيته لا يمشي إليه. ما احتجّت إليه من الجواب المتعلّق بالصلاة، فإنّ الشّيخ أطال الكلام في جوابه مع الحاكم بين مُختلفين، كما أشار إليه السائل.

(1) المازري، شرح التلّفين، 2 / 93.

(2) ع: «تكرّر».

(3) ع: - «حسب».

(4) أ: «وقبله».

الخاتمة

أجمعت المصادر والأبحاث التاريخية — الفقهية، على أهمية فقه النوازل، كمادة مصدريّة — إخبارية في التعرف على أحوال المجتمع.

مع تأكيدها على صعوبة التعامل مع هذا النوع من المصادر، مستدركةً إغفال الباحثين الأدوات الضرورية اللازمة في قراءة النازلة.

حيثُ كشفت إحدى التحقيقات لمصنّف أبي زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، عن افتقارها لأصول وقواعد التحقيق العلمي، فضلاً عن تهاونها بالأمانة العلمية، وعدم احترام النص.

وبفضل ما استند إليه قسم الدراسة من معطيات مصدريّة، أمكن من خلالها الكشف عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرائية، التي عرفها المجتمع الزياني أواخر القرن: 9هـ / 15م.

فكان اعتماد تطبيق مبدأ استبداد الدولة، المشكّل أساساً في المعارضة السياسية لشيوخ القبائل، وعنصر المخزن وأجهزته المحليّة، وغيث القبائل، والدسائس السياسية الممارسة من قبل الجارتين (بنو مرين ، بنو حفص)، وتأثير التصاري، دليلاً على اضطراب الوضع السياسي. فأتضح عدم توفر شروط الحكم في استمرار دولتهم، وانتفاء جهاز القضاء، ثمّ سلطة المخزن، مع أنّ نوازل يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، تؤكد على فعالية هذه المؤسسات، بسبب وقعة عصبية النظام السياسي على الرعية ومقدار تأثيرها به، فقد كانت على مختلف مراحل الظهور عرضة للقتل ومصادرة أملاكها ولإتاوات.

مِمّا جعل المتصوّفة ببركاتهم وكراماتهم، والتي قابلها من جهة ثانية الإعتقاد الراسخ من قبل العامة في مقدراتهم، الطّاقة الرّوحية في ردع عدم الاستقرار السياسي، وغيث أجهزة المخزن، والحدّ من آثار غيث القبائل.

وميّز اقتصاد البادية دون المدينة، النظام الزراعي الذي كان سائداً في تلك الفترة، والذي اعتمد أساساً على نظام الشّركة القائمة بين الخمّاس وربّ الأرض.

وكان لقلّة عنصر اليد العاملة الأجيّة، المحور الأساسي في نظام الشّركة، حيث كشف عن ما يرتبط بظروف الإنتاج، من أدوات ووسائل ومسالك.

شكّلت التجارة مصدر الثروة والرّبح، وبيّنت أصول المعاملات المالية، وخصائص العملة المتداولة، ولو أنّ الغشّ في العملة وتبديل السكّة والنّظام الضريبي، قد كشف عن عدم استقلالية التجارة والصّنائع.

وعلى مستوى التّسيج الاجتماعيّ تعلّق الأمر ببنية معيّنة وفق معايير (الملك، العلم، الثروة، الشرف، التّفاسّة)، كان لها تأثير بيّن على حجم التركيبة، ميّز بين فئة وأخرى، بحيث يسمح احتكار الوظيف أو المال بفعالية أكبر.

وكان لعنصر البربر الأثر الواضح على المستوى السّياسي، والعنصر العربيّ على المستوى الإقتصادي نظراً لولائها السّياسي لبني زيّان.

وغيرّ العنصر الأندلسي ملامح التركيبة الاجتماعية، فقد طبعت النّخبة مظاهر الحياة السّياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وحظّيت الجالية اليهودية بوضع (مقبول)، نتيجة حركة التّجارة، ولو أنّ اشتغال بعض الفقهاء على المستوى التّجاري، قد حدّد وضعيتهم، وبيّن سوء معاملاتهم.

وكان للحركة العلمية — الثقافية حركة دؤوبة وثمراتاً مطرداً، استمدّت عناصر حيويّتها من تأطير فئة الحكّام والفقهاء لشؤون الرّعية، على الرّغم من تأثير الوضع السّياسي.

وقد مثّل التعليم حجر الزّاوية في التأكيد على التّطور العلميّ والمعرفيّ الزيّاني، بفضل الدّور الذي لعبته الكتاتيب والمساجد والزّوايا والرّبط، فضلاً عن تعميق عنصر الأندلس لمواده وطرق تحصيله، لتؤكّد على ثراء وتنوّع التّأليف في مجالات العلوم المختلفة، دعت إليها تلك المنافسة القائمة بين أصحاب الاتّجاهات الفكرية المختلفة.

أمّا البحث في تاريخ عُمران مازونة كحاضرة دينية، علمية، اقتصادية، سياسية، قد كشف عن تغييبها على مستوى الدّراسات التّاريخية بحسب الوثائق التي أرّخت للعصر بدقّة وإحاطة بالظّروف السّياسية والاجتماعية والإقتصادية لمنطقة المغرب الأوسط.

كانت حسب يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، بؤرة حساسة ومجالاً للفوضى السّياسية والعسكرية التي نجمت عن ثورات القبائل.

ودون نتائج الوصف، كشفت المدينة على أهمّية موقعها الجغرافي وثروتها المائية، وتنوع نشاطها الزّراعي — الصناعي — الحرفي، وبالتالي حيوية نشاطها التّجاري، فضلاً عن حركيّة أسواقها الدّاخلية.

وكانت مدينة تلمسان أكثر المدن شهرة خلال نهاية القرن: 9هـ / 15م، فقد احتضنت المدينة مختلف العناصر البشرية، خاصة منها الجالية الأندلسية، فقد استثمرت مواهبها العلمية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والفنية.

وقدّمت المادة الأساسية في المجال الصناعي — الحرفي، بفضل حركة أصناف تُجارها وصناعاتها، وحيوية أسواقها الداخلية، فكانت رأس الهرم في شبكة الطرقات وحركة القوافل التجارية، مما يدلّ على أهميّة تأسيسها الإقتصادي.

ولم نَمَكُنّا كُتب التراجم والفهارس والأثبات والمشیخات والبرامج، من الوقوف على حياة وترجمة الشيخ أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، إلى الحدّ المطلوب، حيث نَمَت الترجمة وفق منهجية متّبعة، بذكر الاسم والكنية والنسبة وإسم الشهرة فقط.

وكان البحث في تكوينه ونشأته العلمية مقتضياً، حيث أسفرت ترجمة والده على وصف خطة القضاء في ذلك العصر بالجهل التام بالقواعد الفقهية، خصوصاً قضاة البادية. وأفصحت ترجمة شيوخه وتلاميذه، عن ثراء التأليف في علم الفقه والحديث والقراءات والتاريخ والجغرافيا وغيرها، واتّجاه مؤلّفيها العقدي والسياسي.

وتبيّن لنا من خلال استشراف مسالك التأليف والمنهج في فقه التّوازل بالمغرب الأوسط، خصوصاً الغوص فيما هو موجود في مصنّف يحيى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)، أنّها كانت إلى حدّ بعيد على شاكلة واحدة في الوضع والتأليف والتصنيف والتبويب، وقواعد الإفتاء المعتمدة فيها.

ومع أنّ الأمر يتعلّق بمسائل العبادات، فقد تبيّن لنا أنّ هناك أصولاً عامّة اعتمدها المصنّف في كتابته وعرضه لأغلب مسائله، كالاكتفاء على الرّاجح والمشهور، وما جرى به العمل، والضعيف والشاذ، والقياس والإجماع وغيرها، في تطبيق حكم النّازلة.

ويفتح قسم الدّراسة مجالاً واسعاً أمام الباحثين لدراسة بعض القضايا من خلال هذا النّوع من المصادر، كموضوع التعليم، والشرف، والزّواج، والمرأة، والوقف، والعامّة في مجتمع المغرب الأوسط، وغيرها.

وفي إقصاء مدينة مازونة ضمن الدّراسات التاريخية — المونوغرافية، يتبيّن لنا مدى استقراء المدينة كحاضرة بموضوع مستقل، للتأكيد على مراجعة حدود التّمو العمراني في المغرب الأوسط، وأهمّية تأسيسه العلمي — الإقتصادي.

ليتبين في قسم التحقيق أنّ المؤلّف في مُصنّفه جَمع بين ثقافته الفقهية وكفاءته بشؤون العامّة في المجتمع المازوني.

فقد قسّم كتابه إلى مسائل متعدّدة في الفقه والقضاء والفتيا، والمتعلّقة بأحكام الجوار والضّرر الناتج عن أنواع الشّركة في البناء والفلاحة والصّناعة والتّجارة وغيرها.

وقد ثبت من خلال تحقيقنا لمسائل الطّهارة أنّ الفقيه يحيي المازوني لم يخرج عن الأصول المعتمدة عند المالكية في الإفتاء، من خلال: الرّاجح والمشهور، وبما جرى به العمل بالعرف والعادة، والمقاصد وسدّ الذّرائع والاستصحاب، وغيرها من الأصول المقرّرة، ولا يَمُرّ على مسألة إلّا ويستشهد إلى ما ذهب إليه من أقوال في الموضوع، مع إيراد الأحاديث بسندها الكامل في بعض الأحيان، وأحياناً يورد الأحاديث معرضاً عن سندها.

والفقيه لم يكن مقلّداً، بل كان مُجتهداً، بدليل خروجه عن المذهب المالكي واستدراكه بالمذاهب الأخرى كالشافعية والحنفية.

الملاحق

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

﴿ حرف الألف ﴾

- ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [العنكبوت / 2] : 409.
- ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ [المائدة / 6] : 354 — 372.
- ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر / 9] : 314.
- ﴿ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء / 81] : 322.
- ﴿ إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْآنَعَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان / 44] : 408.
- ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾ [البقرة / 173 ، النحل / 115] : 240.
- ﴿ إِنَّهُ كَانَ حُبًّا كَبِيرًا ﴾ [النساء / 2] : 316.
- ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [المعارج / 30] : 373.
- ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ [الأنعام / 144] : 240 — 242 — 244 — 245.

﴿ حرف الباء ﴾

- ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء / 18] : 339 — 340.

﴿ حرف التاء ﴾

- ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾ [عبس / 21] : 264.

﴿ حرف الحاء ﴾

- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمَ ﴾ [المائدة / 3] : 240 — 242.
- ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ [البقرة / 222] : 387.

﴿ حرف السين ﴾

- ﴿ سَنَسِمْهُ عَلَى الْخُرْطُومِ ﴾ [القلم / 16] : 407.

﴿ حرف الغين ﴾

- ﴿ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [النساء / 95] : 319.

﴿ حرف الفاء ﴾

- ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ [المائدة / 6] : 354.
- ﴿ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة / 78] : 315.

﴿ حرف القاف ﴾

﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ [الأنعام / 145] : 240.

﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ﴾ [يس / 79] : 319.

﴿ حرف الكاف ﴾

﴿ كِفَاتًا أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴾ [المرسلات / 25 — 26] : 264.

﴿ حرف اللام ﴾

﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ ﴾ [النساء / 95] : 319.

﴿ حرف الميم ﴾

﴿ مِنْ طَلَعَهَا فَنَوَانَ دَانِيَةً وَجَنَّتِ ﴾ [الأنعام / 99] : 435.

﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ ﴾ [طه / 55] : 264.

﴿ حرف الواو ﴾

﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُحْتَيْنِ ﴾ [النساء / 23] : 373.

﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [البقرة / 280] : 399.

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا ﴾ [المائدة / 6] : 374 — 375.

﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَتْرِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت / 41 — 42] : 316.

﴿ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [إبراهيم / 15] : 315.

﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [مُحَمَّد / 33] : 359.

﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ﴾ [الفرقان / 68] : 373.

﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل / 5] : 264.

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء / 70] : 264.

﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ [المائدة / 5] : 325.

﴿ حرف الياء ﴾

﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ [البقرة / 187] : 259.

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية

﴿ حرف الألف ﴾

- « أدع لي زيدًا وليجئني بالدّواة »: 319.
- « أما علمت أنّ الإسلام يَجِبُ ما قبله وأنّ التوبة تَجِبُ ما قبلها »: 373.
- « إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم »: 360 — 362.
- « إذا فسأ أحدكم في الصّلاة فلينصرف وليتوضأ وليعيد الصّلاة »: 359.
- « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة »: 263.
- « أليست نفْسًا »: 266.
- « إنّما تغسلُ ثوبك من البولِ والغائطِ والمنيّ والدّم »: 241.
- « الإسلام يَجِبُ ما قبله »: 369 — 372 — 373.

﴿ حرف الباء ﴾

- « بسم الله الرحمن الرحيم إلى قيصر ملك الرُّوم »: 309.
- « بل أنت تربت يمينك »: 365.

﴿ حرف الحاء ﴾

- « حق الله على كلّ مسلمٍ أن يغتسل في كلّ سبعة أيام يغسل رأسه وجسده »: 398.
- « الحلال ما أحلّ الله والحرام ما حرّم الله »: 332.

﴿ حرف الدال ﴾

- « دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين »: 348 — 349.

﴿ حرف السين ﴾

- « سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس »: 385.

﴿ حرف الفاء ﴾

- « فلا ينصرف حتّى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا »: 359.
- « في مثلها إنّما يلبس هذه من لا خلاق له »: 301.

﴿ حرف الكاف ﴾

- « كسر عظم المسلم حيًّا ككسره ميتًا »: 265.

« كُنَّا نغزوا مع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم، فنصيبُ من آنية المشركين وأسقيتهم ونستمع بها، فلا يعيب ذلك عليهم »: 332.

﴿ حرف اللّام ﴾

« لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتّى يتوضّأ »: 373.
« لَا يَمُسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ »: 351.
« العلماء ورثة الأنبياء وإنّ الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنّما ورثوا العلم »: 297.
« غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم »: 398.
« المرأة ترى كما يرى الرّجل في المنام »: 365.

﴿ حرف الميم ﴾

« من توضّأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل »: 394 — 396 — 398.
« من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثمّ راح »: 398.
« من اغتسل يوم الجمعة وغسل وبكّر وابتكر ودنا واستمع وأنصت كان بكل خطوة يخطوها أجر سنة صيامها وقيامها »: 397 — 398.

﴿ حرف الياء ﴾

« وَلِيَجِدْ أَحَدُكُمْ شَفَرَتَهُ وَلِيُرِحَ ذَيْبِحَتَهُ »: 263.

﴿ حرف الياء ﴾

« يا رسول الله إنه يأتينا ناس من أهل البادية »: 331.

ثالثاً: فهرس القواعد والضوابط الفقهية

﴿ حرف الألف ﴾

اعتبار الثبوت أقوى من اعتبار النفي: 313.

﴿ حرف التاء ﴾

تَجَنَّبَ المكروه من باب جلب المصالح: 283.

ترك الإستفصال في حكايات الأحوال مع قيام الإحتمال يقوم مقام العموم في المقال: 303.

﴿ حرف الثاء ﴾

ثواب الواجب لا يبلغه ثواب المستحب: 399.

﴿ حرف الناء ﴾

درء المفسد مقدّم على جلب المصالح: 384.

﴿ حرف العين ﴾

عدم العلم بالشيء لا يدلُّ على انتفاء الشيء: 313.

عدم القول بالشيء ليس قولاً بعدم الشيء: 313.

عدم الوجدان لا يدلُّ على عدم الوجود: 313.

﴿ حرف الشين ﴾

الشكُّ في أحد المتقابلين يوجب الشكَّ في الآخر: 349.

المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً: 273.

﴿ حرف النون ﴾

النُّطق باللسان والرقم بالبنان عنواناً عن المعنى المعلوم بالجنان: 310.

النفي موافق للأصل، والثبوت ناقل عنه: 313.

﴿ حرف الميم ﴾

ما أفضى إلى الباطل فهو باطل: 316.

ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب: 385.

رابعاً: فهرس الشعر والنظم

الآبيات

﴿ حرف الباء ﴾

يَا قَائِلًا مَا لَا يَتِمُّ بِدُونِهِ
فَعَلُ الْوُجُوبِ فَذَاكَ عِنْدِي وَاجِبُ
مَاذَا تَقُولُ لِمَنْ أَتَى مُسْتَرْشِدًا
بِسْؤَالِهِ هَلْ مُخْطِئٌ أَوْ صَائِبُ
أَمْ الْكِتَابُ فَرِيضَةٌ وَوُصُولُهَا
بِالسَّرِّ أَوْ بِالْجَهْرِ ضَرْبٌ لَا زُبُ
وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُ كُلُّ مِنْهُمْ
هِيَ سُنَّتَانِ فَأَيُّنَ الْوَاجِبُ
فَأَرْحُ بِفَضْلِكَ مُشْكِلًا هَامَتْ بِهِ
أَفْكَارُ مَنْ هُوَ سَائِلٌ وَمُجَابِبُ
أَمَّا عَلَى تَسْلِيمٍ مَا أَبْدَيْتَهُ
فَلِسَانُكَ التَّحْرِيكَ فِيهِ وَاجِبُ
وَهُوَ الْمُوصِلُ وَالصِّفَاتُ تَوَابِعُ
وَالْحُكْمُ لِلْمَتَّبِعِ أَصْلُ غَالِبُ
وَإِذَا نَظَرْتَ نُصُوصَهُمْ وَفَهَمْتَهَا
أَلْقَيْتَهَا وَالشَّكُّ عَنْهَا جَانِبُ
هُمْ قَيِّدُوا مَا رُمْتَ أَنْتَ خِلَافُهُ
وَالْقَيْدُ لَا يَدْنُوا إِلَيْهِ الْوَاجِبُ
هَذَا جَوَابٌ مُقْصَرٌ فِي فَهْمِهِ
لَكِنَّهُ عِنْدَ الْأَكَابِرِ صَائِبُ
هَذَا السُّؤَالُ يُثِيرُ نَفْيَ وَجُوبِهَا
أَوْ أَنَّ كِلَا الْوَصْفَيْنِ فِيهَا وَاجِبُ
لَا مِنْ سؤَالِكَ بَلْ حَقِيقَتُهَا هُمَا
أَعْنِي قِرَاءَتُهَا أَجِبْ فُتْجَاوِبُ
لَكِنَّ جَوَابِي عَنْهُمَا إِنْ شِئْتَهُ
فَاسْمَعْ أَقْلٌ إِنْ أَنْتَ فِيهِ رَاغِبُ
يَا مُورِدَ أَقْوَالٍ بَعِيرٍ تَأْمُلُ
غَطَّتْ عَلَى الْأَفْكَارِ مِنْكَ غِيَاهِبُ
لَيْسَ الْوُجُوبُ بِمُطْلَقٍ فَيَحِلُّهُ
مِنْ قَوْلِهِمْ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ
وَتَجِيءُ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ فَوْقَهَا
أَرْكَانُ شَرْطًا فَالْوُجُوبُ مُصَاحِبُ
أَمَّا الْمُقَيَّدُ لَا وَجُوبَ لِعَيْرِهِ
بِوُجُوبِهِ فَالْقَيْدُ عَنْهُ مُجَانِبُ
وَالْقَيْدُ عِنْدَكَ سِرُّهَا أَوْ جَهْرُهَا
فَلِذَاكَ سِنًا وَالْمُقَيَّدُ وَاجِبُ
الوَاجِبُ التَّحْرِيكَ لَا أَوْصَافُهُ
مِنْ سِرِّهِ أَوْ جَهْرِهِ فَأُصَاحِبُ
فَيَصِحُّ تَبْدِيلُ السَّرَارِ بِضِدِّهِ
وَالْجَهْرِ بِالْأَسْرَارِ مَنْ صَائِبُ
كَالْحَجِّ لِلْبَيْتِ الْعَتِيقِ مُحْتَمٍ
بِرًّا وَبِحِرًّا لَيْسَ فِيهَا وَاجِبُ
فَكَمَا فَهَمْتَ وَجُوبَ حَجِّكَ مُطْلَقًا
وَكِلَا طَرِيقَيْهِ مَوْسِمٌ لَا لَزِبُ
فِكْرَاكَ فَافْهَمْ مَا بَدَا لَكَ مُشْكِلًا
فَيَلُوحُ وَالْإِشْكَالُ عَنْهُ جَانِبُ

تَحْصِيلُ مَا هِيَ الْقِرَاءَةُ دُونَمَا تَعِينُ قَيْدُ يُفْتَنِي وَيُصَاحِبُ
لَوْ جُوبَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَجُوبُهُ لَا يَمْتَرِي فِيهِ اللَّيْبُ النَّاجِبُ
وِخْصُوصُهُ بِالسِّرِّ أَوْ بِالْجَهْرِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ سُنَّةٌ لَا وَاجِبٌ: 427.

﴿ حرف الراء ﴾

وقد أجدتَ جامعَ البخاري ومسلم عن حائزِ الفخَّارِ: 107.

﴿ حرف العين ﴾

عمى سعيد وهو عمَّن يدَّعي بالتَّنْسي قد أفادَ الجمْعَا: 107.

﴿ حرف الهاء ﴾

عن حافظِ الغربِ الرُّضَى أبيه عن ابنِ مرزوق عن النَّبيه: 107.

خامساً: فهرس التعريفات اللغوية والإصطلاحية

﴿ حرف الألف ﴾

- أرْحى: 279.
- الأكتاف: 319.
- الأورام: 88.
- الآجر: 248.
- الإستحسان: 341 — 343.
- الإستقراء: 294.

﴿ حرف الباء ﴾

- البُرْمَة: 242.
- البَط: 266.
- بَقْل: 261 — 283.

﴿ حرف التاء ﴾

- تَعْبُد: 268 — 269 — 270 — 271.

﴿ حرف الحاء ﴾

- الحبس: 285.
- الحِجامة: 266.
- الحلفاء: 233.
- الحشم: 65.
- الحُوب: 316.

﴿ حرف الخاء ﴾

- خِرْقَة: 63.
- الخباء: 257.
- الخرطوم: 407.
- الخشّاش: 270.

﴿ حرف الدّال ﴾

دُبَاء: 261.

الدَّبِغ: 261 — 265.

الدَّرْقود: 339.

الدَّلَال: 54 — 79.

الدماميل: 88.

﴿ حرف الذّال ﴾

الذَّبْحَة: 88.

﴿ حرف الرّاء ﴾

الرُّحْصَة: 381.

الرَّق: 253 — 326 — 327.

﴿ حرف الزّاي ﴾

الزَّرْنِيخ: 229 — 230 — 231 — 232.

الزَّقاق: 330.

زير: 278.

﴿ حرف الشّين ﴾

الشَّاحَة: 88.

الشَّكِيَة: 88.

﴿ حرف الصّاد ﴾

الصُّفْر: 230.

الصَّفْقَة: 323.

صَّمَاح: 377.

﴿ حرف العين ﴾

العقاقير: 232.

﴿ حرف الفاء ﴾

الفتق: 88.
الفرأء: 232.
الفصءد: 266.

﴿ حرف القاف ﴾

قلال: 330.
قصرية: 278.
القطران: 233.

﴿ حرف الكاف ﴾

الكبريت: 230 — 232.
الكتأب: 117.
الكند: 88.

﴿ حرف اللام ﴾

لأزب: 427.
اللبن: 228 — 229.
اللأاف: 319.

﴿ حرف الميم ﴾

المنع: 325 — 339.
المثلة: 261 — 266.
المراطة: 59.
المألق: 229 — 236 — 237 — 238 — 255 — 346.
المأاة: 309.
المقيد: 240.

﴿ حرف النُّون ﴾

النَّجَش: 54.

النَّضْح: 285 – 286.

النَّقْل: 268.

نَمْرُق: 339.

سادساً: فهرس الأعلام

﴿ الأبناء ﴾

- ابن أبي دلف القروي: 282.
- ابن أبي زيد القيرواني: 246 — 247 — 269 — 276 — 347 — 426.
- ابن أم مكتوم: 319.
- ابن إسحاق: 317.
- ابن الأزرق (الأندلسي): 69.
- ابن الإمام (أبو الفضل مُحَمَّد): 88 — 101.
- ابن الإمام عبد الرحمن: 237 — 257 — 426.
- ابن بركان: 433.
- ابن بشير (التَّنُوحِي): 239 — 270 — 276 — 344 — 359 — 363 — 378 — 415.
- ابن بطّال: 292 — 341.
- ابن التلمساني: 290.
- ابن التَّنَسِي: 151 — 155.
- ابن جزّي الكلبي: 154.
- ابن الحاج: 233.
- ابن الحاجب (أبو عمرو): 225 — 228 — 231 — 232 — 236 — 255 — 265 — 266 — 267 — 268 — 269 — 271 — 273 — 274 — 276 — 277 — 279 — 287 — 333 — 336 — 345 — 350 — 352 — 355 — 356 — 357 — 363 — 371 — 376 — 389 — 393 — 404 — 405 — 409 — 411 — 418 — 431.
- ابن حُبيب (القرطبي): 264 — 343.
- ابن الحبّاك: 112.
- ابن حجر العسقلاني: 102 — 144 — 154 — 171.
- ابن حرزوزة: 179.

- ابن حزم: 261.
- ابن حياتي: 150.
- ابن خلدون عبد الرحمن: 152.
- ابن دقيق العيد: 256 — 384.
- ابن ذريح: 396.
- ابن رزق: 233.
- ابن الرِّسَّام (الدَّمشقي): 152.
- ابن رشد: 233 — 256 — 265 — 269 — 270 — 279 — 284 — 291 —
- 304 — 309 — 310 — 321 — 329 — 337 — 338 — 342 — 353 —
- 394.
- ابن زاغو (المغراوي): 89 — 98 — 106 — 108 — 167 — 228 — 271 —
- 348.
- ابن زرب: 354.
- ابن زكري المائوي: 97 — 158 — 168 — 172 — 175.
- ابن زروق أحمد: 99.
- ابن سحنون: 263 — 286 — 287 — 303.
- ابن سلامة مُحمَّد: 142.
- ابن السَّليم (القاضي): 354.
- ابن سهل: 289 — 335.
- ابن سيرين: 330.
- ابن سينا: 353.
- ابن شاش: 336 — 344 — 406 — 425.
- ابن شعبان: 250 — 304 — 305 — 364 — 386.
- ابن شنبوذ: 439.
- ابن شهاب: 307 — 330.
- ابن سعد التَّمساني: 111 — 175.

- ابن الصّلاح تقي الدّين: 287.
- ابن العبّاس (أبو عبد الله مُحمّد التّلمساني): 109 — 157 — 171 — 174 — 177 — 226 — 424.
- ابن عبد البر القرطبي: 439.
- ابن عبد الحكم: 265 — 291 — 302 — 303 — 330 — 357.
- ابن عبد السّلام: 234 — 254 — 261 — 272 — 273 — 274 — 275 — 277 — 286 — 336 — 347 — 348 — 356 — 358 — 381 — 393 — 421 — 431.
- ابن العرّابي: 241 — 311 — 332 — 336 — 346 — 364.
- ابن عرّفة: 29 — 141 — 151 — 234 — 238 — 250 — 252 — 254 — 257 — 262 — 274 — 275 — 277 — 279 — 283 — 284 — 287 — 288 — 344 — 364 — 370 — 372 — 380 — 383 — 392 — 393 — 411 — 413 — 435.
- ابن عطاء الله: 382.
- ابن عطية: 239 — 244.
- ابن العطار: 392.
- ابن عُقاب: 272 — 274 — 363 — 379 — 401.
- ابن علاّق المكوّدي (الأندلسي): 152.
- ابن علّوان: 142.
- ابن غنائم البساطي: 102 — 171.
- ابن الفتوح (التّلمساني): 113.
- ابن الفخّار: 284 — 285.
- ابن الفرّج: 343.
- ابن فرحون (برهان الدّين): 143 — 411.
- ابن فليح اللّمطي: 180.

- ابن القاسم: 253 — 265 — 274 — 279 — 286 — 288 — 290 — 294 —
 308 — 309 — 333 — 343 — 344 — 364 — 405.
- ابن قَدَاح التُّونسي: 142 — 257.
- ابن القَصَّار: 269 — 362.
- ابن قُنْفُذ (القسنطيني): 153.
- ابن كحيل: 157.
- ابن الكُوَيْك (الشَّافعي): 150.
- ابن كِنانة: 330 — 394.
- ابن لبّ (الغرناطي): 436 — 437.
- ابن لبابة: 348.
- ابن المَاجِشُون: 254 — 255 — 272 — 274 — 275 — 344 — 394.
- ابن مَاجَه: 395.
- ابن مالك: 110.
- ابن مُجاهد: 436.
- ابن المخلطة: 156.
- ابن مرزوق (الحفيد): 30 — 79 — 85 — 97 — 103 — 104 — 106 — 108 —
 113 — 138 — 147 — 149 — 154 — 226 — 241 — 261 — 275 —
 286 — 289 — 340 — 346 — 352 — 370 — 376 — 383 — 386 —
 394 — 409 — 433.
- ابن مسلمة: 242 — 272 — 274 — 275 — 276 — 385.
- ابن المقدام العجلي: 395.
- ابن المُلَقِّن الشَّافعي: 151 — 300.
- ابن المنذر: 271 — 292.
- ابن المَوَّاز: 321 — 344.
- ابن ناجي القيرواني: 143.
- ابن نافع: 283 — 394.

ابن وهب: 267 — 273 — 375 — 394.
ابن هارون التُّونسي: 142 — 409.
ابن يونس (الصِّقْلِي): 255 — 283 — 284 — 308 — 342 — 386.
الإشبيلي بكر بن إبراهيم: 102.
أم البنين (حفيدة ابن زُرُّوق): 99.

﴿ الآباء ﴾

الأبِّي: 255 — 275.
الأبْهري: 248 — 393.
أشهب: 394.
أبو البركات التُّلمساني: 172.
أبو تاشفين الثالث (السُّلْطَان): 16 — 18.
أبو تاشفين عبد الرحمن الثَّاني: 5 — 6 — 7 — 18 — 73 — 74 — 90.
أبو ثور: 292.
أبو جعفر أحمد البلوي: 69.
أبو الحجاج يوسف بن أبي حَمُو (السُّلْطَان): 7 — 18 — 21.
أبو الحسن الصُّعَيْرِي: 266 — 411.
أبو حَمُو موسى الثَّاني (السُّلْطَان): 3 — 5 — 74 — 80 — 90.
أبو حنيفة النُّعمان: 271 — 292 — 300.
أبو داوود (السَّجَّستاني): 300 — 332.
أبو زرعة: 154.
أبو زكرياء أمين الدِّين: 158.
أبو زيَّان مُحمَّد الثَّاني بن أبي حَمُو (السُّلْطَان): 8 — 15 — 18.
أبو سعيد الخدري: 398.
أبو سعيد عثمان بن أحمد: 11.
أبو الطَّيِّب المصري: 154.
أبو طالب: 317.

أبو العباس أحمد العاقل (السُّلطان) : 14 — 18 — 19 — 74 — 81 — 84 — 96 — 115 — 133.

أبو العباس المريني : 5 — 6 — 8 — 10 — 15.

أبو عبد الله مُحَمَّد (ابن خولة) : 9 — 18.

أبو عبد الله مُحَمَّد (ابن الحمراء) : 12 — 13 — 18.

أبو عبد الله مُحَمَّد المتوكل (السُّلطان) : 15 — 18 — 19 — 81.

أبو عبد الله المُستعين (السُّلطان) : 19.

أبو عمر عثمان الحفصي : 15.

أبو عمرو الدَّاني : 438.

أبو فارس عبد العزيز (السُّلطان) : 13 — 14 — 84.

أبو الفرج بن أبي يحيى حفيد أبي عبد الله الشَّريف التَّلَمساني : 157.

أبو الفضل زين الدِّين عبد الرحيم الكردي : 152.

أبو مالك عبد الواحد بن أبي حَمُو : 11 — 13 — 16 — 18 — 67 — 69 — 81 — 133.

أبو مُحَمَّد زكي الدِّين المنذري : 321.

أبو مُحَمَّد عبد الله بن أبي حَمُو : 9 — 18.

أبو مُحَمَّد عبد الله الدَّماميني : 150.

أبو منديل عبد الرحمن : 124.

أبو موسى مُحَمَّد بن المشي : 397.

أبو نعيم : 300.

أبو هريرة : 397 — 398.

أبو يحيى عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أحمد التَّلَمساني : 154.

أبي ثابت يوسف بن أب تاشفين : 7 — 18 — 74 — 75.

أبي ثعلبة الخُشني : 331.

أبي المعالي : 438.

أبي يعقوب المريني (السُّلطان) : 80.

﴿ سائر حروف الألف ﴾

- الآبلي: 142.
الأيي مُحَمَّد بن خلفه: 143.
الأياني أبو العبّاس: 260.
الأهري: 329.
الأشهب: 150 — 416 — 431.
أبركان الحسن بن مخلوف: 115 — 156 — 157.
إبراهيم بن فايد: 156.
إبراهيم بن غلام الله: 427.
أحمد بن حنبل: 292.
أحمد بن سعيد: 430.
أحمد بن المعز: 7 — 75.
أحمد بن الناصر بن أبي حمّو: 14 — 20.
أحمد بن يونس القسنطيني: 158.
أم سلمة: 365.
أنس بن مالك: 259 — 397.
أويس بن أويس: 397.
الأعمش: 437.
الأصيلي: 385.
الأوراسي عيسى: 427.
الأوزاعي: 292.
إسحاق: 292 — 300.
إسماعيل (القاضي): 369 — 376 — 439 — 440.
إسماعيل بن مسلم المكي: 396.
الإشبيلي عبد الحق: 346.
إيزابيلا (الملكة): 70.

﴿ حرف الباء ﴾

- الباحي: 261 — 270 — 275 — 286 — 313 — 342 — 343 — 406.
الباروني بركات: 420.
البجائي أبو عبد الله مُحَمَّد: 89.
البجائي أحمد بن إدريس: 381.
البجائي بوعزيز: 433 — 434 — 435.
البرزلي أبو القاسم: 143 — 154 — 233 — 247 — 248 — 251 — 253 —
258 — 288 — 351 — 393 — 411 — 415.
البراتي مُحَمَّد بن أحمد: 156.
البرقي: 342.
البيسلي أبو العباس أحمد: 143.
البلقيني أبو حفص: 151 — 179.
البغدادى عبد الوهاب: 303.
البقاعي (أبي الحسن إبراهيم): 114.
بدر الدين العيني: 154.
بُهرام: 425.
البهلول بن راشد القيرواني: 278.
البيضاوي: 353.

﴿ حرف التاء ﴾

- الترمذي: 395.
التلمساني (الشريف): 100 — 332.
التنسي: 106 — 107 — 111 — 159 — 168 — 172 — 175.

﴿ حرف الثاء ﴾

- الثعالبي عبد الرحمان: 157.
الثغري: 417.
الثوري (سفيان): 300 — 392.

﴿ حرف الجيم ﴾

جاء الخير (قائد مدينة قسنطينة) : 12.

جابر بن عبد الله: 332.

الجحدري سفيان: 397.

الجزولي مُحمّد: 180 — 156.

الجلّاب: 363 — 178.

الجوهري: 409.

الجهضمي: 396.

﴿ حرف الحاء ﴾

الحاج عزّوز: 159.

الحسن البصري: 299.

الخطيئة: 408.

الخلبي: 424 — 416 — 415.

الحفّار: 153.

﴿ حرف الخاء ﴾

الخشبّ أبو القاسم مُحمّد: 149.

خليل بن إسحاق المالكي: 409 — 382 — 377 — 376 — 346 — 344 — 343.

— 420 — 418.

الخطّابي: 332.

﴿ حرف الراء ﴾

الرّاعي أبو عبد الله شمس الدّين: 155.

الرّصاع مُحمّد: 109.

﴿ حرف الزاي ﴾

الزلدويوي مُحمّد: 427 — 144.

الزواوي أبو عبد الله: 281.

الزواوي زيّان: 428.

الزیدوري (أبو الحجاج يوسف): 113.

زينب بنت الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الدلايلي (الفقيهه): 99.

زياد بن عبد الرحمان: 302.

زيد بن أسلم: 265 — 330.

زيد بن ثابت: 319.

﴿ حرف الطاء ﴾

طلق بن علي: 359.

﴿ حرف السين ﴾

سحنون: 265 — 273 — 320 — 329 — 330 — 343 — 344 — 378 —
413 — 416.

سليمان بن موسى: 19.

سُمرّة بن جَنْدَب: 396 — 397.

السلّاوي أبو القاسم: 144 — 259.

السطّيّ مُحمّد بن سليمان: 286 — 346 — 427.

السعيد بن أبي حَمُو: 10 — 18.

السنوسي عبد الرحمن: 260.

السنوسي عبد الله بن مُحمّد: 103.

السنوسي مُحمّد بن يوسف: 89 — 104 — 106.

﴿ حرف الشين ﴾

الأشهب: 302.

الشّافعي: 271 — 281 — 292 — 300 — 303 — 320 — 363.

الشّيببي: 393.

شُعبة: 396 — 397.

الشُّعبي: 246 — 247.

﴿ حرف العين ﴾

عائشة أم المؤمنين: 242 — 243 — 330 — 365 — 397.

عائشة بنت أحمد بن الحسن: 99.

عاصم بن أبي النُّجود (بَهْدَلَة): 437.

عبد الرحمان بن مُحَمَّد بن خولة: 10 — 18.

عبد الله بن عثمان: 19.

العبدوسي بلقاسم: 416 — 421.

عثمان بن عفَّان: 253 — 321.

عدِّي بن حاتم: 331.

عروة بن الزُّبير: 264.

عز الدين بن عبد السلام: 257 — 287 — 338.

علي بن أبي طالب (كَرَّمَ الله وجهه): 301.

علي بن زياد التُّونسي: 260.

عمر بن الخطَّاب: 292 — 301 — 331.

العطار أبو حفص عمر: 256.

العقباني إبراهيم: 172 — 178 — 412.

العقباني سعيد بن مُحَمَّد: 105 — 112 — 113 — 147 — 153 — 168 — 171.

العقباني قاسم بن سعيد: 29 — 34 — 41 — 97 — 98 — 136 — 170 — 171 —

174 — 178 — 226 — 267 — 348 — 401 — 412 — 416 — 432.

العقباني مُحَمَّد بن أحمد: 21 — 178.

العلوي مُحَمَّد: 167.

العمراني: 345.

العوفي: 379.

عيسى بن دينار (القرطبي): 321.

عياض القاضي: 104 — 271 — 296 — 336 — 412.

﴿ حرف الغين ﴾

الغبريني أبو القاسم: 249 — 251 — 280.

الغبريني عيسى: 415 — 426 — 431.

الغماري شمس الدين: 151 — 391.

﴿ حرف الفاء ﴾

الفاسي محمد بن أحمد: 171.

الفاسي محمد العربي: 103.

الفاسي موسى بن عيسى: 248.

الفريسي: 179.

الفشتالي محمد: 39.

الفضيل بن عياض: 299.

الفيروزآبادي: 153.

فريدinand (ملك أرغون) : 70.

﴿ حرف القاف ﴾

القابسي: 347 — 369.

قتادة: 396 — 397.

القرافي: 260 — 356 — 381.

القصار أبو العباس أحمد: 150.

القلشاني عمر: 155 — 235 — 238 — 268 — 365 — 421.

القلشاني محمد: 143.

القلصادي علي بن محمد: 69 — 108 — 112 — 155 — 158 — 168 — 172.

القوري: 178.

القيحاطي: 153.

﴿ حرف الكاف ﴾

الكرّاسي: 180.

الكفيف (ابن مرزوق): 159 — 172 — 175 — 179.

الكنغيسي عبد السّميع: 179.

كسرى: 315.

﴿ حرف اللّام ﴾

اللّخمي: 230 — 231 — 241 — 243 — 276 — 283 — 287 — 302 — 303

— 304 — 341 — 343 — 344 — 345 — 352 — 357 — 358 — 364 —

369 — 376 — 378 — 386 — 390 — 411 — 416.

اللتّي أبو إسحاق إبراهيم: 157.

﴿ حرف الميم ﴾

مالك (الإمام): 242 — 265 — 266 — 271 — 288 — 290 — 293 — 296

— 297 — 298 — 299 — 300 — 301 — 308 — 314 — 319 — 312 —

323 — 327 — 329 — 330 — 342 — 344 — 375 — 384 — 385.

المازري: 269 — 270 — 280 — 281 — 303 — 370 — 377 — 383 — 384

— 394 — 401 — 411 — 415 — 431 — 440.

المتّيطي: 375.

مُحب الدّين بن جَمال الدّين: 151.

مُحمد بن الحسن: 384.

مُحمّد الثّائبي (السُّلطان): 16 — 17 — 18 — 93.

مُحمّد الرّياحي: 155.

مُحمّد بن عبد السّلام بن يوسف بن كثير الهواري المنستيري: 142.

مُحمّد بن غالية: 16 — 20.

المدغري: 180.

المشذّالي أبو علي ناصر الدّين: 79 — 236 — 272 — 368 — 419 — 423.

المشذّالي بلقاسم: 350.

- المشذّالي مُحمّد: 156 — 246 — 379 — 418.
 المري أبو عبد الله مُحمّد: 178.
 المغيرة: 229.
 المغيلي عبد الكريم: 98 — 109 — 113.
 المغيلي (عيسى): 88 — 147.
 المغيلي موسى: 75 — 130 — 146.
 المقرّي: 259 — 276 — 345 — 393 — 409 — 425 — 431.
 المطفري: 180.
 المكناسي مُحمّد: 101.
 المصمودي أبو إسحاق إبراهيم: 151 — 357.
 الملياني أحمد بن يوسف: 76.
 مكّي بن أبي طالب: 439.
 مطرّف: 269 — 291 — 344 — 394.
 موسى بن مُحمّد: 19.

﴿ حرف النون ﴾

- الندرومي أبو العباس أحمد: 155.
 النّسائي: 395.
 نصر الزّواوي: 155.
 النّووي: 351.
 النوّيري أبو القاسم مُحب الدّين: 156.

﴿ حرف الهاء ﴾

- هرّقل: 309 — 316.
 هشام بن حسان: 299.
 الهزميري عبد الرحمن: 85.

﴿ حرف الواو ﴾

- الوادي آشي: 69 — 142.
الوانغلي أبو مُحَمَّد عبد الله: 149.
الوانوغي عيسى: 144.
الورتدغيري (إبراهيم): 179.
الورتدغيري (مُحَمَّد بن عبد الجبار): 180.
الورياجلي: 158 — 175.
الوغليسي عبد الرحمن: 39 — 85 — 282 — 390 — 435.
الوقار: 393.
وكيع: 398.
الوليد بن عبد الملك: 615.
الونشريسي أحمد بن يحيى: 177.
الونشريسي عبد الواحد: 180.

﴿ حرف الياء ﴾

- يعقوب الزُّعبي: 144.
يعقوب المنصور: 114.
يحيى بن أبي عمران المغيلي: 21 — 22 — 29 — 31 — 33 — 41 — 55 — 58 —
59 — 67 — 75 — 76 — 92 — 129 — 130 — 131 — 132 — 136 —
137 — 139 — 147 — 158 — 172 — 175 — 179 — 187 — 223.
يحيى بن سعيد: 342.
يحيى بن يدير: 157 — 168.
يزيد بن هارون: 396.
يغمراسن الأول (السلطان): 80.
اليزناسي أبو سالم إبراهيم: 150.

سابعاً: فهرس المجموعات (الفرق المذهبية — الطوائف العرقية والدينية —
القبائل)

﴿ حرف الألف ﴾

- الأدباء: 95.
الأشاعرة: 249.
الأصوليون: 274.
الأهالي: 3.
الإفريقيين: 415.
أهل الذمة: 329.
أهل الكتاب: 309 — 331.
أهل نجران: 300.
أهل المشرق: 290.
أهل المذهب: 279 — 311 — 328 — 333 — 363 — 380 — 382 — 384.
أولاد بُلَيْل: 19.
أولاد الحاج علي: 63.
أولاد خالد: 64.
أولاد سيدي دحو بن زرفة: 64.
أولاد عبد الحليم مصباح: 63.
أولاد عبد الواحد: 63.
أولاد غرة: 64.
أولاد قايد: 63.
أولاد سالم: 63.
أولاد واد فل: 63.

﴿ حرف الباء ﴾

بنو عمر بن موسى: 19.

بنو نصير: 47.

بنو تغرين: 63.

بنو راشد: 19 — 47 — 54 — 65.

بنو زُندار: 64.

بنو زيان: 3 — 5 — 11 — 25 — 63 — 66 — 81 — 89 — 95 — 100.

بنو عامر: 6 — 15 — 16 — 65 — 67.

بنو عزيز بن يعقوب: 63.

بنو عطية: 63 — 64.

بنو فاتن: 132.

بنو قمار: 64.

بنو مرين: 3 — 5 — 6 — 10 — 20.

بنو الكواط: 64.

بنو المطلب: 317.

بنو هاشم: 317.

بنو هلال: 3 — 67.

بنو يزناسن: 66.

﴿ حرف التاء ﴾

التلمسانيين: 226.

توجين: 47 — 63 — 64 — 66.

﴿ حرف الثاء ﴾

الثعالبية: 19.

﴿ حرف الجيم ﴾

الجمهور: 82 — 274 — 300.

﴿ حرف الدال ﴾

الدَّوَادَة: 15.

﴿ حرف الذال ﴾

ذوي عبید اللّٰه: 47 — 66.

﴿ حرف الزاي ﴾

زنّاة: 63 — 66 — 132.

زغبة: 66.

﴿ حرف السين ﴾

سويد: 15 — 16 — 66 — 67.

﴿ حرف الشين ﴾

الشُّرفاء: 82 — 103.

﴿ حرف الطاء ﴾

الطّٰبّٰعین: 249.

﴿ حرف العين ﴾

عرب حصین: 6 — 19.

العلماء: 95 — 96 — 223 — 245 — 320 — 335.

العصرین: 379.

﴿ حرف الفاء ﴾

الفقهاء: 87 — 89 — 95 — 241 — 279.

﴿ حرف القاف ﴾

القُضاة: 91 — 224 — 322.

قریش: 317 — 318.

﴿ حرف الكاف ﴾

الکفّار: 301 — 303 — 318 — 327 — 328 — 339 — 340.

الکناسرة: 64.

الكوفيون: 300.

﴿ حرف الميم ﴾

المتقدمين: 241 — 346 — 382.

المقلّدين: 334.

المتصوّفة: 82 — 87.

المُجتهدين: 82.

الْحُجُوس: 328 — 329 — 330 — 331.

الْحَقِّقِينَ: 274 ت 285.

المرابطين: 32 — 84.

المسلمين: 113 — 300 — 301 — 311 — 316.

المشركين: 300 — 340 — 351.

المصريين: 415

المعقل: 66.

المغاربة: 287.

ماسون: 124.

مغراوة: 63 — 64 — 66 — 125 — 132.

مغيلة: 132.

مليّكش: 19.

﴿ حرف النون ﴾

النّصارى: 290 — 302 — 326 — 329.

﴿ حرف الياء ﴾

اليهود: 57 — 71 — 78 — 98.

ثامناً: فهرس الكتب

﴿ حرف الألف ﴾

الإكمال: 257 — 271 — 412 — 413.

الأم، للشافعي: 271 — 291.

الأحكام، لابن سهل: 335.

الإستذكار، لابن عبد البر القرطبي: 366.

الإشراف لابن المنذر: 271.

الإعلان بنوازل الأحكام، لابن سهل: 194.

﴿ حرف الباء ﴾

البيان والتحصيل، لابن رشد الجد: 265 — 291 — 301 — 309 — 394.

﴿ حرف التاء ﴾

تبصرة الحكمّ لابن فرحون: 194.

تقرير الدليل الواضح على جواز النسخ في كاغيد الرّوم، لابن مرزوق الحفيد: 104 — 340.

التاريخ الكبير، للبخاري: 195.

التفريع لابن الجلاب: 191.

التلقين في الفقه المالكي، للقاضي عبد الوهاب: 191.

التقييد، لأبي الحسن الصُّغَيْر: 193.

التّمهيد لِمَا فِي الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر القرطبي: 265 — 439.

التّهذيب في اختصار المدوّنة، للبراذعي: 299 — 380.

﴿ حرف الجيم ﴾

جامع الأمّهات لابن الحاجب: 193.

الجامع لمسائل المدوّنة لابن يونس: 191.

﴿ حرف الحاء ﴾

الحلية، لأبي نعيم: 320.

﴿ حرف الدال ﴾

الدُّرر المكنونة في نوازل مازونة: 187 — 188 — 203 — 204 — 205 — 206 —
207 — 208 — 226.

﴿ حرف الذال ﴾

الذخيرة، للقرافي: 380.

﴿ حرف الراء ﴾

الرجز، لابن سينا: 353.

الرسالة الفقهية، لأبي زيد عبد الرحمان القيرواني: 362.

﴿ حرف الزاي ﴾

الزاهي، لابن شعبان: 374.

﴿ حرف الشين ﴾

السُّنن، لابن ماجه: 196.

السُّنن، لأبي داود: 332.

السُّنن، للترمذي: 196.

السُّنن، للنسائي: 196.

﴿ حرف الشين ﴾

شرح ابن عبد السلام: 193 — 234 — 335.

شرح التلقين، للمازري: 438.

شرح الرسالة، للقلشاني: 194.

شرح السيرة، لابن هشام: 197.

شرح المعالم الفقهية، لابن التلمساني: 280.

الشامل، لأبي البقاء بهرام الدميري: 194.

﴿ حرف الصاد ﴾

صحيح البخاري: 292 — 302 — 309 — 318 — 331.

صحيح مسلم: 288 — 301 — 302 — 331.

﴿ حرف العين ﴾

- عارضة الأحوذى لابن العربي: 330.
عقد الجواهر الثمينة لابن شاش: 336 — 350 — 394.
العتبية للعتبي: 293 — 301 — 308 — 322 — 327 — 332 — 333.

﴿ حرف الفاء ﴾

- الفتاوى، لابن رشد الجد: 337 — 340 — 353.
الفتاوى، للبرزلي: 282.
الفتاوى، لعز الدين بن عبد السلام: 195.
الفقه الأكبر في الكلام لأبي حنيفة النعمان: 190.

﴿ حرف القاف ﴾

- القبس في شرح موطأ مالك لابن العربي: 311.
القواعد للقاضي عيَّاض: 245 — 253 — 350.
القواعد، للقرافي: 399.
القواعد، للمقري: 276 — 286.

﴿ حرف الكاف ﴾

- كتاب البرهان للمازري: 192.
كتاب التبصرة، لأبي الحسن اللّخمي: 263.
كتاب الطّوابع، للبيضاوي: 353.
الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لابن عبد البر القرطبي: 280.

﴿ حرف الميم ﴾

- مسائل الخلاف لابن القصّار: 191.
المتّطية، للمتّطي: 375.
المجموعة لابن عبدوس: 260.
المحرّر الوجيز، لابن عطية: 196.
المختصر، لإخليل بن إسحاق المالكي: 329 — 343 — 344 — 346 — 376 — 382.

المختصر للوقار: 190.

المختصر الفقهي، لابن عبد الحكم: 190.

المختصر لابن عرفة الورغمي: 254 — 285 — 383.

المدارك للقاضي عيَّاض: 296.

المدوِّنة الكبرى، لسحنون بن سعيد التَّنُوحي: 251 — 252 — 257 — 266 — 280 —

282 — 284 — 285 — 286 — 287 — 289 — 290 — 291 — 293 —

296 — 297 — 307 — 308 — 327 — 341 — 342 — 343 — 345 —

354 — 363 — 364 — 377 — 389 — 391 — 392.

المسند، للإمام أحمد بن حنبل: 195.

مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للشَّريف التَّلَمساني: 362.

المقدِّمات الممهِّدات، لابن رشد الجد: 192.

الممهد، لابن القصَّار: 238.

منتهى السُّؤل، لابن الحاجب: 333.

المنتقى شرح موطَّأ، للإمام مالك للبايجي: 313.

المتزع النبيل في شرح مُختصر خليل، لابن مرزوق الحفيد: 194.

الموازية، لابن المواز: 190.

الموطَّأ للإمام مالك بن أنس: 331.

﴿ حرف النون ﴾

نوازل ابن لبّ الغرناطي: 195.

نوازل الشُّعبي: 246 — 247.

النَّوادر والزيَّادات لابن أبي زيد القيرواني: 260 ت 264 — 276 — 301 — 308 —

320 — 329 — 343 — 344 — 366 — 385 — 413.

﴿ حرف الواو ﴾

الواضحة، لابن حُبيب: 275 — 363 — 344.

الوثائق، لابن العطار: 194.

الوثائق، للفشتالي: 194.

تاسعاً: فهرس الأماكن والبلدان

﴿ حرف الألف ﴾

أرشدجول: 42 — 52.

أكادير: 62 — 71.

أشير: 52.

إسبانيا: 3.

الأندلس: 11 — 15 — 17 — 52 — 67 — 95 — 98 — 100 — 104 — 307.

الأوراس: 15.

﴿ حرف الباء ﴾

باب الجياد: 139.

بياب الفتوح: 182.

بجاية: 53 — 69 — 135 — 226.

البرتغال: 3 — 11.

برشك: 47 — 64.

البحر الأبيض المتوسط: 56.

بسكرة: 135.

بئر بُضاعة: 306 — 307.

﴿ حرف التاء ﴾

تازا: 6 — 8.

تاغزورت: 63.

تاكرارت: 62 — 71.

تفيلالت: 63.

تسالة: 65.

تلمسان: 6 — 8 — 10 — 13 — 14 — 15 — 17 — 19 — 20 — 42 — 43 —
44 — 47 — 49 — 52 — 57 — 62 — 63 — 65 — 67 — 69 — 71 — 75 —
78 — 90 — 98 — 114 — 132 — 135 — 307 — 308.

تمزگران: 19 — 47.

تملاحت: 63.

تّس: 15 — 17 — 42 — 52 — 56 — 64 — 75.

توات: 47.

تونس: 15 — 19 — 53 — 77 — 145 — 226 — 239 — 287.

﴿ حرف الجيم ﴾

جامع الخراطين: 109.

جامع الزيتونة: 286.

جبل بني ورّيد: 16 — 67.

جبل بيدر: 69.

جبل جُرْجرة: 63.

جبل دواك: 63.

جبل طارق: 11.

جبل بني راشد: 64.

جبل زواوة: 63.

جبل سُوفْجَج: 132.

جبل السّرسو: 47.

جبل عمُور: 47.

جبل الونشريس: 63 — 67.

جبال الظّهرة: 49 — 126.

جدّالة: 63.

جزائر بني مزغنة: 69.

الجزائر: 14 — 17 — 135 — 226.

الجعُبات: 63.

﴿ حرف الحاء ﴾

حارة الرحيبة: 139.

حصن زيان: 52.

حوض فُروخ: 43.

حي أولاد سايح: 125.

حي بوماتا: 125.

حي تاييساري: 125.

حي القصبة (الحي القديم): 125.

﴿ حرف الخاء ﴾

خليج أرزيو: 66.

﴿ حرف الدال ﴾

دمشق: 287.

﴿ حرف الراء ﴾

الروضة: 159 — 173.

﴿ حرف الزاي ﴾

زيدور: 65.

﴿ حرف السين ﴾

سبتة: 11.

سبخة وهران: 65.

سجلماسة: 52.

سهول أنجاد: 66.

سهول سيدي بلعباس: 66.

سهل سيق: 65.

سوق البزّ (أو العُبار): 54.

سوق ترنانة: 54.

سوق الخضر والفواكه: 54.

سوق الغزل: 54.

سوق اللحم: 54.

سوق الماشية: 54.

سهل وهران: 65.

السودان: 79.

﴿ حرف الشين ﴾

شرشال: 64.

الشام: 103 — 303.

﴿ حرف الصاد ﴾

الصّحراء الكبرى: 52 — 307.

﴿ حرف الطاء ﴾

طرابلس: 114 — 307.

﴿ حرف الكاف ﴾

الكعبة: 317.

﴿ حرف العين ﴾

عناية: 135.

عين تالوت: 69.

عين تامدة: 126.

عين تنسري: 126.

عين تموشنت: 65.

عين الذهب: 126.

عين صبرة: 63.

عين الصّفراء: 63.

عين فزة: 69.

عين قدور: 126.

﴿ حرف الغين ﴾

غرناطة: 3 — 11 — 17 — 71 — 100 — 435.

غريس: 64.

﴿ حرف القاف ﴾

فاس: 9 — 12 — 52 — 57 — 100 — 101 — 103 — 104 — 307.

فحص زيدور: 42.

﴿ حرف القاف ﴾

قسطنطينة: 12 — 53 — 135.

قلعة بني راشد: 15 — 75.

﴿ حرف الميم ﴾

مازونة: 43 — 47 — 53 — 64 — 75 — 124 — 128 — 131 — 132 — 134.

مجاور: 63.

مدرسة الصّابرين: 114.

مدرسة وجّاح بن زلّو اللّمطي: 114.

مدشر (الشّولي): 69.

المدرسة المنتصرية: 114.

المدرسة التّاشفينية: 115.

المدية: 15 — 63.

مراكش: 52.

مصر: 103 — 126.

مستغانم: 15 — 19 — 44 — 64.

المغرب الأقصى: 11 — 12 — 52.

المغرب الأوسط: 11 — 12 — 15 — 21 — 49 — 55 — 62 — 63 — 87 — 134.

مقبرة الزلاج: 145.

مقبرة المشركين: 339.

مليانة: 15 — 52 — 64.

منداس: 63.

﴿ حرف النون ﴾

ندرومة: 43 — 44 — 69.

نهر التافنا: 42 — 52 — 66.

نهر سطفسيف: 42.

نهر الصفصيف: 44.

نهر واصل: 63.

﴿ حرف الهاء ﴾

هواره: 15 — 19.

﴿ حرف الواو ﴾

وادي الشلف: 52 — 63.

وادي الصُومام: 52.

وادي المطبوخ: 63.

وادي ملوية: 52.

وهران: 15 — 20 — 52.

عاشراً: فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر المخطوطة

- ابن الخطيب القرشي التلمساني، القبائل العربية، مخ، رقم: 3182، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- ابن مرزوق الحفيد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن الحاج العجيسي (ت 842هـ / 1438م)، المترع النبيل في شرح مختصر خليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل، مخ، رقم: 1136، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- إظهار صدق المودة، مخ، رقم: أ / ح 2 / 439. المكتبة الوطنية الجزائرية.
- نوازل ابن مرزوق، مخ، رقم: 1342، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- أبو القاسم سلمون بن علي بن سلمون الطائي الكناني الغرناطي (ت 767هـ / 1365م)، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، مخ، مكتبة زاوية الهامل بوسعادة —.
- أبو الوليد هشام بن عبد الله بن هشام الأزدي القرطبي (ت 606هـ / 1209م)، المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، مخ، رقم: 1364 — 1365، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- أبو يحيى محمد بن عاصم الأندلسي (ت 857هـ / 1453م)، شرح تحفة الحكام، مخ، رقم: 1284، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- تاج الدين أبو البقاء بهرام بن عبد السلام بن عبد العزيز الدميري (ت 805هـ / 1402م)، الشامل، مخ، رقم: 1272، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- التنسي محمد بن عبد الله (ت 899هـ / 1493م)، الطراز في شرح الخراز، مخ، المكتبة الوطنية الجزائرية.

- الثعالبي عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مَخْلُوف (ت 875هـ / 1470م)، كتاب جامع
الأمّهات في أحكام العبادات، مخ، رقم: 583، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- الطُّغْنري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مالك، زهرة البُستان ونزهة الأذهان، مخ، رقم: 2163،
المكتبة الوطنية الجزائرية.
- الصَّبَّاح، بستان الأزهار في مناقب زمزم الأخيار ومعدن الأنوار سيدي أحمد بن يوسف
الرَّاشدي النَّسب والدار. مخ، رقم: 1708، المكتبة الوطنية الجزائرية.
- علي بن موسى، ربح التجارة ومغنم السَّعادة فيما يتعلق بأحكام الزَّيارة، مخ، رقم: 928،
المكتبة الوطنية الجزائرية.
- عمران بن موسى المشدَّالي (ت 745هـ / 1344م)، حاشية المشدَّالي، مخ، مكتبة
مُحَمَّد بن عبد الكبير — المطارفة. أدرار.

ثالثاً: المصادر المطبوعة

- ابن أبي دينار (ت 1092هـ / 1681م)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ط: 3، دار المسيرة، تونس، 1992.
- ابن أبي زرع علي بن محمد بن أحمد بن عمر بن أبي عمر الفاسي (ت في النصف الأول من ق: 8هـ / 14م)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973
- ابن أبي زيد القيرواني أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن (ت 386هـ / 996م)، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999.
- الرسالة الفقهية، تحقيق: الهادي حمو وأبو الأجفان محمد، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.
- ابن أبي الضياف أحمد (ت 1291هـ / 1884م)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربي للكتاب، بيروت، 1999.
- ابن إسحاق أبو علي أحمد بن محمد الحنفي، أصول السرخسي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1982.
- ابن بدران عبد القادر الدمشقي، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تحقيق وتعليق: الرشيدي حلمي بن محمد بن إسماعيل، ط: 1، دار العقيدة للتراث، الإسكندرية، القاهرة، 2001.
- ابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت 578هـ / 1183م)، كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس ذيل كتاب تاريخ ابن الفرضي، تقديم وشرح وضبط: الهواري صلاح الدين، ط: 1، المكتبة العصرية، بيروت، 2003.
- ابن بطوطة محمد بن عبد الله اللواتي (ت 756هـ / 1355م)، تُحفة النُّظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق: المنتصر علي الكتاني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

— ابن تغري بردي أبو المحاسن جمال الدين يوسف (ت 874هـ / 1469م)، التُجُوم الزَّاهِرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: إبراهيم علي طرخان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، د.م، 1964.

— ابن جزى أبو القاسم محمد بن أحمد الغرناطي (ت 741هـ / 1340م)، تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق: محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1993.

— ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي (ت 852هـ / 1448م)، إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، مراجعة: محمد بن عبد المعيد خان، ط: 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.

— تهذيب التهذيب،
دار صادر، بيروت، د.ت.

— فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه: محمد عبد الباقي، تصحيح وإخراج: الخطيب محب الدين، ط: 1، دار الريان للتراث، القاهرة، 1986.

— ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت 456هـ / 1063م)، جَمهرة أنساب العرب، إشراف: نخبة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

— ابن حوقل أبو القاسم بن حوقل النّصّيبّي (ت حوالي 368هـ / 978م)، كتاب صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

— ابن خلدون، أبوزكرياء يحيى بن محمد (ت 780هـ / 1378م)، بُغية الرّوَاد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق وتقديم: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980.

— ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ / 1405م)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السُّلطان الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، مج: 7، ط: 2، دار الفكر، بيروت، 2000.

— المقدمة، اعتنى به: مصطفى

شيخ مصطفى، ط: 1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2005.

— التعريف بابن خلدون ورحلته

شرقاً وغرباً، تعليق: محمد بن تاووت الطنجي، القاهرة، 1951

— ابن خلّكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ / 1282م)، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

— ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي (ت 520هـ /)، المقدمات الممّهّات لبيان ما اقتضته رسوم المدوّنة من الأحكام الشرعية والتّحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات، تحقيق: حجّي محمد، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

— البيان والتّحصيل والشرح

والتّوجيه والتّعليل في مسائل المستخرجة، تحقيق: حجّي محمد، ط: 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

— فتاوى ابن رشد، تقديم

وتّحقيق وجمع وتعليق: المختار بن الطّاهر التّليّلي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

— ابن رشد الحفيد أبو الوليد (ت 595هـ / 1198م)، الضروري في أصول الفقه (مختصر المستصفى)، تقديم وتّحقيق: العلوي جمال الدين، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994.

— بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط: 9،

دار المعرفة، بيروت، 1988.

— ابن زكري التّلمساني أبو العباس أحمد (ت 900هـ / 1494م)، غاية المرام في شرح مقدّمة الإمام، تحقيق: محند أودير مشنان، دار الثّراث ناشرون، الجزائر، 1983.

— ابن سحنون محمد، كتاب آداب المعلمين، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، تونس، 1972.

— ابن سعد محمد بن منيع (ت 230هـ /)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1967.

- ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى المغربي (683هـ / 1284م)، كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، ط: 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- ابن سهل أبو الأصبع عيسى بن عبد الله الأسدي الجياني (ت 486هـ / 1093م)، ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق: التُّعيمي رشيد، ط: 1، مكتبة الملك فهد للنشر، الرياض، 1997.
- ابن سودة عبد السلام بن عبد القادر المري، دليل مؤرِّخ المغرب الأقصى، ط: 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.
- ابن شاش جلال الدين عبد الله بن نجم (ت 616هـ / 1219م)، عقد الجواهر في مذهب عالم المدينة، تحقيق: أبو الأحنفان محمد وعبد الحفيظ منصور، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.
- ابن شاهين زين الدين عبد الباسط بن خليل (ت 920هـ / 1514م)، نيل الأمل في ذيل الدُّول، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط: 1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
- ابن سعد أبو عبد الله محمد بن أحمد التُّلمساني (ت 901هـ / 1495م)، روضة النّسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، تحقيق: يحي بوعزيز، ط: 1، الجزائر، 2004.
- ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت 463هـ / 1020)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ط: 2، المملكة المغربية، 1982.
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.
- الإستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرّأي والآثار وشرح ذلك كلّه بالإيجاز والإختصار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: 1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1993.
- ابن عبد ربه أبو عمرو أحمد بن محمد الأندلسي (ت 320هـ / 932م)، كتاب العقد الفريد، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت، 1982.

— ابن عبدون مُحمَّد بن أحمد التَّجِيبِي الإشبيلي (ت فِي النِّصْف الأوَّل من ق: 6هـ — / 12م
(، رسالة فِي الحسبة، نشر: ليفي بروفنسال، المجلَّة الأسيوية، المطبعة الوطنية، باريس، أبريل —
جوان 1934.

— ابن عذارى المراكشي أبو عبد الله مُحمَّد (ت نهاية ق: 7هـ / 13م)، البيان المغرب فِي
أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة: كولان ولفي بروفنسال، ط: 2، دار الثقافة، بيروت.
— ابن عرفة مُحمد بن مُحمَّد بن حَمَّاد الورْغَمِي (803هـ / 1401م)، المختصر الفقهي
لابن عرفة الورْغَمِي، دراسة وتحقيق: سعيد سَالِم فنندي وحسن مسعود الطَّوِير، ط: 1، دار
المدار الإسلامي، ليبيا، 2003.

— ابن عسكر مُحمَّد الحسني الشفشاوي، دوحة النَّاشِر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ
القرن العاشر، المملكة المغربية، د.ت.

— ابن عطية أبو مُحمَّد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت 546هـ — / 1151م)، المحرر
الوجيز فِي تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشَّافِي مُحمَّد، ط: 1، دار الكتب
بالعلمية، بيروت، 1993.

2، مكتبة المؤيَّد، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1982.
— ابن العربي، عارضة الأحوزي لشرح صحيح الترمذي، دار الكتاب العربي، د.ت.
— ابن فارس بن زكرياء أبو الحسين أحمد (ت 395هـ / 1004م)، معجم مقاييس اللغة،
تحقيق: عبد السلام هارون، ط: 1، دار الجيل، بيروت، 1991.

— ابن فرحون برهان الدِّين إبراهيم بن علي (ت 799هـ / 1396م)، الدِّيَّاج المذهب فِي
معرفة أعيان المذهب، تحقيق: علي عمر، ط: 1، مكتبة الثقافة الدِّينية، القاهرة، 2006.
— ابن قنفذ أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، الفارسية فِي مبادئ الدَّولة الحفصية،
تقديم وتحقيق: مُحمَّد الشاذلي التَّيفر وعبد المجيد التركي، الدَّار التَّونسية للنشر، 1968.
— كتاب الوفيات، تحقيق: نويهض

عادل، ط: 3، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983.

— ابن قِيَم الجوزية شمس الدِّين أبو عبد الله مُحمَّد بن أبي بكر (ت 751هـ / 1350م)،
أعلام الموقعين عن ربِّ العالمين، تحقيق: مُحمَّد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي،
بيروت، 1996.

— ابن الأثير أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشَّيبَانِي (ت 630هـ / 1232م)، الكامل في التاريخ، تعليق: نُخبة من العلماء، ط: 5، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

— أسد الغابة في

معرفة الصحابة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

— ابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل (810هـ / 1408م)، روضة التَّسْرِين فِي دَوْلَةِ بَنِي مَرْين، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، ط: 3، المطبعة الملكية، الرباط، 2003.

— ابن الجزري شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد (ت 833هـ / 1429م)، غاية النهاية في طبقات القُرَّاء، عُنِيَ بنشره: برجستراسر، ط: 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

— ابن الحاجب أبو عمرو عثمان جَمال الدين (ت 646هـ / 1248م)، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.

— جامع الأمّهات مُختصر

ابن الحاجب الفرعي، تحقيق: أبو الفضل بدر العمراني الطَّنْجِي، ط: 1، منشورات مُحَمَّد علي بوضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004.

— ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن سعيد التَّلْمَسَانِي (ت 776هـ / 1365م)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: مُحَمَّد عبد الله عنان، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.

— ابن السَّبْكي تاج الدين عبد الوهاب (ت 756هـ / 1355م)، حاشية البناني على شرح جلال الدين المُحَلِّي على متن جَمع الجوامع، دار الفكر، بيروت، 1982.

— ابن الطقطقي مُحَمَّد بن علي بن طباطب (ت 709هـ / 1309م)، الفخري في الآداب السلطانية والدُّول الإسلامية، دار بيروت، بيروت، 1966.

— ابن العربي أبو بكر مُحَمَّد بن علي بن مُحيي الدين (ت 638هـ / 1240م)، الفتوحات المكيّة، دار صادر، بيروت، د.

— القبس في

شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: مُحَمَّد عبد الله ولد كريم، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

— ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي (ت 1085هـ / 1674م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة، بيروت، 1979.

— ابن القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن أبي العافية المكناسي (ت 1025هـ / 1616م)، درّة الحجال في أسماء الرجال ذيل وفيات الأعيان، تحقيق: محمد الأحمد عبد الثور، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة، 1981.

— جذوة الإقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط — المملكة المغربية، 1973.

— ابن لبّ أبي سعيد الغرناطي (ت 782هـ / 1380م)، تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد ابن لبّ الغرناطي، تحقيق: حسين مختاري وهشام الرامي، إشراف: الصّمدى مصطفى، ط: 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004.

— ابن ليون التجيبي، نص أندلسي من العصر المرابطي مستخلص من أصل فلاحى مفقود لمحمد بن مالك الطنغري، دراسة وتحقيق: أحمد الطّاهري، ط: 1، مطبعة النجاح، الرباط، 2001.

— ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ / 888م)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 1، 2004.

— ابن مريم أبو عبد الله محمد بن أحمد (كان حيّا سنة: 1014هـ / 1605م)، البُستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشر: محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908.

— ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي (ت 711هـ / 1311م)، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، د.ت.

— ابن مرزوق أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد الخطيب (ت 781هـ / 1379م)، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعيداد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981.

- ابن هشام أبو مُحَمَّد عبد الملك بن أُيوب الحميري (ت 213هـ / 828م)، السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجليل، بيروت، د.ت.
- أبو جعفر مُحَمَّد بن أحمد بن جعفر الترمذي (ت 279هـ / 982م)، سنن الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.
- أبي حاتم البستي، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، ط: 1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1987.
- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774هـ / 1372م)، البداية والنهاية، ط: 1، مكتبة المعارف، بيروت، مكتبة النصر، الرياض، 1866.
- أبو راس مُحَمَّد الناصري، فتح الإله ومُنته في التحدث بفضل ربّي ونعمته، تحقيق: مُحَمَّد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت 182 / 798)، كتاب الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت 275هـ / 888م)، سنن أبي داود، تحقيق: مُحَمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ / 873م)، صحيح مسلم، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، 1983.
- أحمد بن حنبل (ت 241هـ / 855م)، المسند، مؤسسة قرطبة، د.م.
- حلولو أحمد بن عبد الرحمن (ت 898هـ / 1492م)، الضيء اللامع شرح جامع الجوامع، تحقيق: عبد الكريم النملة، ط: 2، مكتبة الرشد، الرياض — السعودية، 1999.
- خليل ابن إسحاق الجندي (ت 767هـ / 1365م)، التوضيح على جامع الأمّهات — كتاب الطّهارة —، تحقيق: أحسن زقور، ط: 1، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، 2007.
- مختصر خليل، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، ط: 1، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1995.
- عبد القادر بن مُحَمَّد التميمي الدمشقي (ت 978هـ / 1570م)، المدارس في تاريخ المدارس، أعدّ فهرسه: إبراهيم شمس الدين، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.

— علي بن عمر الدراقطني (ت 385هـ / 995م)، سنن الدراقطني، حققه وضبط نصّه
وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وهيثم عبد الغفور، ط: 1، مؤسسة
الرسالة، بيروت، 2004.

— عياض القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ / 1149م)، مذاهب
الحكّام في نوازل الحكّام، تقديم وتّحقيق: مُحمّد بنشريف، ط: 2، دار الغرب الإسلامي،
بيروت، 1997.

— ترتيب
المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، تّحقيق: محمود أحمد بكير،
منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دار مكتبة الفكر، طرابلس، د.ت.

— شرح
صحيح مسلم المسمّى بإكمال المعلم بفوائد مسلم، تّحقيق: يحيى إسماعيل، ط: 1، دار الوفاء
للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1998.

— مالك بن أنس برواية سحنون (ت 240هـ / 854م)، المدوّنة الكبرى، ط: 1، دار
الكتب العلمية— بيروت، 1994.

— الموطّأ
تّحقيق: مُحمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

— مُحمّد بن عبد الكريم المغيلي التّلمساني (ت 909هـ / 1503م)، مصباح الأرواح في
أصول الفلاح، تقديم وتّحقيق: رابح بونار، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

— الأسنوي جمال الدّين أبو مُحمّد عبد الرحيم بن الحسن الشّافعي (ت 772هـ / 1370م
)، طبقات الشّافعية، تّحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت،
1987.

— التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تّحقيق:
هيتو مُحمّد حسن، ط: 1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1979.

— الأصطخري أبو إبراهيم إسحاق بن مُحمّد، كتاب المسالك والممالك، تّحقيق: مُحمّد جابر
عبد العال الحيني، دار القلم، القاهرة، 1961.

- الأصفهاني الحسين مُحمَّد الرَّاغِب (ت 450هـ / 1058م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، طبعة دار القلم، دمشق، دار الشَّامية، بيروت، د.ت.
- الأصفهاني شمس الدِّين (ت 749هـ / 1348م)، بيان المختصر شرح مُختصر ابن الحاجب، تحقيق: مصطفى بَقَّا، ط: 1، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، 1986.
- الآمدي سيف الدِّين علي بن مُحمَّد (631هـ / 1233م)، الإحكام في أصول الأحكام، ضبطه: الشَّيخ إبراهيم العجوز، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.
- أمير باد شاه مُحمَّد أمين (ت حوالي: 972هـ / 1564م)، تيسير التحرير على كتاب التحرير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، د.ت.
- الأنصاري مُحمَّد بن نظام الدِّين (1180هـ / 1766م)، فواتح الرحموت شرح مسلم الثُّبوت، ط: 2، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- إخوان الصِّفا وخلاَّن الوفاء (ق4هـ / 10م)، الرَّسائل، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- الإدريسي أبو عبد الله مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد الله (ت 558هـ / 1162م)، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق: مُحمَّد حاج صادق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- الإشبيلي، كتاب التيسير في صناعة التفسير، نشر: عبد الله جنون، مَجلة صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مج: 7، 1960.
- الإيجي عضد الدِّين والمَّلَّة (ت 756هـ / 1355م)، شرح العضد على مُختصر منتهى الأصولي، ط: 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 474هـ / 1081م)، إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق: الجُبوري عبد الله مُحمَّد، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، 1989.
- الحدود في أصول الفقه
- تحقيق: حَمَّاد نزيه، ط: 1، مؤسَّسة الرعينِي للطباعة والنشر، بيروت، 1973.
- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، ط: 3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983.
- الباروني، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الأباضية، مطبعة الأزهار البارونية، مصر، د.ت.

— البخاري أبو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل (ت 256هـ / 869م)، التاريخ الكبير، مراقبة: مُحَمَّد عبد المغني خان، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

— البراذعي أبو سعيد خلف بن أبي القاسم مُحَمَّد الأزدي (ت حوالي: 438هـ / 1046م)، التَّهْذِيب فِي اخْتِصَارِ الْمَدُونَةِ، دراسة وَتَحْقِيق: مُحَمَّد الأمين ولد مُحَمَّد سَالِم بن الشَّيْخ، مراجعة: الأزرق أحمد علي، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

— البرزلي أبو القاسم بن أحمد البلوي (ت 841هـ / 1437م)، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم وَتَحْقِيق: مُحَمَّد الحبيب الهيلة، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002.

— البلاذري أبو العباس أحمد بن أبي يحيى بن جابر (ت 276هـ / 889م)، أنساب الأشراف، تَحْقِيق: حميد الله مُحَمَّد، القسم الرابع، دار المعارف، مصر، 1959.

— البغدادي إِسْمَاعِيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.

— هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين من كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.

— البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت 487هـ / 1094م)، المغرب في ذكر إفريقية وبلاد المغرب، تَحْقِيق وترجمة: دوسلان، مكتبة المثنى، بغداد، 1958.

— البيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت 458هـ / 1065م)، السُّنن الكبرى، تَحْقِيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.

— التَّلْمَسَانِي أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد (ت 771هـ /)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تَحْقِيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.

— التنبكيتي أحمد بابا (ت 1036هـ / 1626م)، نيل الإبتهاج بتطريز الدِّيَّاج، إشراف وتقديم: الهرامة عبد الحميد عبد الله، ط: 1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس — ليبيا، 1989.

— كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدِّيَّاج، تَحْقِيق: علي عمر، ط: 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004.

— التَّنْسِي مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الجليل (ت 899هـ / 1493م)، نظم الدر والعقبان
في بيان شرف بني زيّان، تحقيق وتعليق : محمود بوعيداد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،
1985.

— التوحّدي أبو حيان (ت 399هـ / 1008م)، كتاب الإمتاع والمؤانسة، تصحيح
وضبط: أمين أحمد والزّين أحمد، مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

— الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (255هـ / 668م)، البيان والتبيين، تحقيق مُحمّد عبد
السّلام هارون، ط: 2، مكتبة الخانجي، مصر، مطبعة التّأليف والترجمة، بغداد، 1950.

— الجرجاني علي بن مُحمّد بن علي (ت 816هـ / 1413م)، كتاب التعريفات، تحقيق:
إبراهيم الأبياري، ط: 4، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998.

— الجزنائي عبد الكبير الكتّاني (ت 1350هـ / 1931م)، زهرة الآس في بيوتات أهل
فاس، تحقيق علي بن المنتصر الكتّاني، منشورات مطبعة النّجاح، الدّار البيضاء، المغرب،
2002.

— الجوهري إسماعيل بن حمّاد (ت 393هـ / 1002م)، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح
العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، ط: 3، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.
— الحضيكي مُحمّد بن أحمد (ت 1189هـ / 1775م)، طبقات الحضيكي، ط: 1، مطبعة
النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006.

— الخطّاب أبو عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن عبد الرحمن المغربي (ت 954هـ / 1547م)،
كتاب مواهب الجليل شرح مُختصر خليل، وبهامشه: التّاج والإكليل لمختصر خليل للإمام
المواق (ت 898هـ / 1492م)، ط: 2، دار الفكر، بيروت، 1979.

— الحفناوي أبو القاسم مُحمّد بن أبي القاسم الدّيسي، تعريف الخلف برجال السّلف، مؤسّسة
الرّسالة والمكتبة العتيقة، تونس، 1985.

— الحنبلي ابن النّجار (ت 972هـ / 1564م)، شرح الكوكب المنير، تحقيق: مُحمّد
الزحيلي ونزيه حمّاد، مكتبة العبيكان، الرياض، 1993.

— الحمّيدي أبو عبد الله مُحمّد بن فتوح الأزدي (ت 488هـ / 1095م)، جذوة المقتبس
في ذكر ولّاة الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب
البناني، بيروت، 1989.

— الحميري مُحمَّد بن عبد المنعم (ت أواخر القرن: 9هـ / 15م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، د.ت.

— الحشني مُحمَّد بن الحارث بن أسد (ت 361هـ / 971م)، كتاب طبقات علماء إفريقية، تحقيق: ابن شنب مُحمَّد، دار الكتاب اللباني، بيروت، د.ت.

— الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي (ت 463هـ / 1020م)، الفقيه والمتفقه، د.م، د.ت.

— تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، 1931.

— الداودي أبو جعفر أحمد بن نصر (ت 420هـ / 1029م)، كتاب الأموال، تقديم وتحقيق: شحادة مُحمَّد رضا سالم، مركز إحياء التراث المغربي، دار الثقافة للطباعة والنشر، د.ت.

— الداودي شمس الدين مُحمَّد، طبقات المفسرين، مراجعة: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

— الدبّاغ أبو زيد عبد الرحمن بن مُحمَّد الأنصاري الأسدي (ت 696هـ / 1296م)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، أكمله وعلّق عليه: ابن ناجي أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى التنوخي (ت 839هـ / 1435م)، تصحيح وشرح: شيوخ إبراهيم، تحقيق: مُحمَّد الأحمدى عبد الثور ومُحمَّد ماضور، ط: 1، مكتبة الخانجي، مصر 1962.

— الذهبي شمس الدين مُحمَّد بن عثمان (ت 748هـ / 1347م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: الأرناؤوط شعيب والعرقوسي مُحمَّد نعيم، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

— ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصر، 1907.

— تذكرة الحفاظ، دار

إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

— الرازي عبد الرحمن بن أبي حاتم (327هـ / 938م)، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

— الرصّاع أبو عبد الله مُحمّد الأنصاري (ت 894هـ / 1489م)، شرح حدود ابن عرفة: الهداية الكافية الشّافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، تحقيق: أبو الأجفان مُحمّد والمعمّوري الطّاهر، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

— الرّعيني أبو عبد الله مُحمّد بن شريح الأندلسي (ت 476هـ / 1083م)، الكافي في القراءات السّبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السّميع الشّافعي، ط: 1، منشورات مُحمّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

— الرهوني أبو زكرياء يحيى بن موسى (ت 773هـ / 1371م)، ثُحفة المسؤول في شرح مُختصر منتهى السُّؤل، دراسة وتّحقيق: عبد الهادي بن الحسين شبيلي، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

— الزّبيدي مُحب الدّين أبو الفيض السيّد مُحمّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: شيري علي، دار الفكر، بيروت، 1994.

— الزركشي بدر الدّين (ت 794هـ / 1391م)، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق: عبد الله ربيع وسيد عبد العزيز، ط: 2، مؤسّسة قرطبة والمكتبة المكية، د.م، 1999..

— البحر المحيط في أصول الفقه، مراجعة: عمر سليمان الأشقر، وعبد الستار أبو غدة، ط: 2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1992.

— الزركشي أبو عبد الله مُحمّد بن إبراهيم بن اللؤلؤ، تاريخ الدولتين الموحديّة والحفصية، تحقيق: ماضور مُحمّد، المكتبة العتيقة، تونس، د.ت

— الزّركلي خير الدّين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1989.

— الزّمخشري أبو القاسم مُحمّد بن عمر (ت 538هـ / 1143م)، أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

— الزّهري أبو عبد الله مُحمّد بن أبي بكر (ت أوسط ق 6هـ / 12م)، كتاب الجُغرافية، تحقيق: مُحمّد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، د.ت.

— الزباني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق: المهدي البوعبدلي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية — وحدة الرغاية —، الجزائر، 2007.

— السبكي علي بن عبد الكافي (756هـ / 1355م)، الإمّاج في شرح المنهاج، تعليق: مجموعة من العلماء، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984.

— السبكي تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الكافي (ت 771هـ / 1301م)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط: 1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1999.

طبقات

— الشافعية الكبرى، تحقيق: محمد محمود الطنجي وعبد الفتاح الحلو، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، 1992

— السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ / 1496م)، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، ط: 1، دار الجيل، بيروت، 1992.

— السراج محمد بن محمد الأندلسي (ت 1149هـ / 1736م)، الحلل السُّندسية في الأخبار التونسية، تقديم وتحقيق: الهيلة محمد الحبيب، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985

— السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ / 1505م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: أبو الفضل محمد إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998

بغية الوعاة في

طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، د.ت.

طبقات الحفاظ

ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

— الشَّاطِبي أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى (ت 790هـ / 1388م)، الموافقات في أصول الشريعة، شرح وإخراج: درّاز عبد الله، اعتنى به: إبراهيم رمضان، ط: 2، دار المعرفة، بيروت، 1996.

— الشنقيطي سيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي (ت 1233هـ / 1817م)، نشر البنود على مراقبي السُّعُود، تحقيق: الأمين مُحمَّد بن مُحمَّد بيب، ط: 1، د.م، 2005.

— الشنقيطي غالي مُحمَّد الأمين، الدُّر الثَّمين في معالم دار الرِّسُول الأمين صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ط: 3، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة، مؤسّسة علوم القرآن، بيروت، 1991.

— الشوكاني مُحمَّد بن علي (ت 1250هـ / 1839م)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، دار الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.

— البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن

السَّابع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت

— الشيرازي أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت 772هـ / 1370م)، طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عبّاس، ط: 2، دار الرائد العربي، بيروت، 1981.

— الصفدي صلاح الدين خليل أيبك، الوافي بالوفيات، نشر: فرانز شتاينر بفسبادن، ط: 2، د.م، 1974.

— الضُّبِّي أحمد بن يحيى بن عميرة (ت 599هـ / 1202م)، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب العربي، مصر، 1967.

— الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت 360هـ / 970م)، المعجم الأوسط، تحقيق: الطحان مُحمَّد، ط: 1، مكتبة المعارف، الرياض، 1995.

— الطبري أبو جعفر مُحمَّد بن جرير (ت 310هـ / 922م)، تاريخ الرُّسل والملوك، ط: 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991.

— الطَّوْفِي نجم الدِّين (ت 716هـ / 1317م)، شرح مُختصر الرّوضة، تحقيق: عبد الله بن مُحمَّد المُحسن التركي، ط: 2، مؤسّسة الرسالة ناشرون، مصر، 1998.

— الطَّيِّب بن المختار، القول الأعم في بيان أنساب الحشم، الكتاب الثالث من مجموع النسب والحشم، المطبعة الخلدونية التلمسانية، 1961.

- العبادي ابن القاسم (ت 994هـ / 1585م)، الشرح الكبير على الورقات، تحقيق: عبد الله ربيع، ط: 1، مؤسسة قرطبة، السعودية، 1995.
- العبدري أبو عبد الله محمد بن محمد (ت ق 7هـ / 13م)، الرحلة المغربية، تحقيق وتعليق: محمد الفاسي، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1968.
- العشماوي أحمد بن محمد، كتاب السلسلة الوافية والياقوتة الصافية في أنساب أهل البيت المطهر أهل بنص الكتاب، ج: 2، المطبعة الخلدونية التلمسانية، 1961
- العقباني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد التلمساني (ت 871هـ / 1466م)، ثحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: الشنوفي علي، مجلة الدراسات الشرقية، المعهد الفرنسي، ع: 21، دمشق، 1968.
- العمري شهاب الدين، وصف إفريقيا والأندلس: مقتطف من كتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، مطبعة النهضة، تونس، د.ت
- الغبريني أبو العباس أحمد (ت 704هـ / 1304م)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- الغزالي أبو حامد محمد بن محمد (ت 505هـ / 1111م)، إحياء علوم الدين، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، 1939.
- فؤاد سيزكين، تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية: محمود حجازي وأبو الفضل فهمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977.
- الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في شرح غريب الرافعي الكبير، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- القابسي أبو الحسن علي بن خلف، الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (ت 422هـ / 1030م)، التلقين في الفقه المالكي، دار الفكر، بيروت، 1995.
- القرافي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس (ت 648هـ / 1250م)، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، تحقيق: أبو غدة عبد الفتاح، ط: 2، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب — سوريا، 1995.

— في أنواء الفروق، وضع فهارسه: مُحمّد رواس قلعة جي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

شرح تنقيح

— الفصول في اختصار المحصول في الأصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف، ط: 2، دار عطوة للطباعة، مصر، 1993.

— القرافي بدر الدين مُحمّد بن يحيى، توشيح الديباج وحلية الإيتهاج، تحقيق: أحمد الشتيوي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

— القزويني زكرياء بن مُحمّد بن محمود (ت 682هـ / 1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، 1960.

— القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباء الرّواة على أخبار النّحلة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسّسة الكتاب الثقافية، بيروت، 1986.

— القلصادي أبو الحسن (ت 891هـ / 1486م)، رحلة القلصادي، دراسة وتحقيق: أبو الأجنان مُحمّد، ط: 3، الشركة التّنسية للتوزيع، تونس، 1978.

— القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ / 1413م)، كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922.

— الكتّاني أبو عبد الله مُحمّد بن جعفر بن إدريس (ت 1354هـ / 1935م)، سلوة الأنفاس ومُحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصُّلحاء بفاس، تحقيق: عبد الله الكامل وحمزة

بن مُحمّد ومُحمّد بن حمزة بن علي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدّار البيضاء، 2004.

— الكتّبي مُحمّد بن شاكر، فوات الوفيات والذّيل عليها، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د.ت.

— المازري أبو عبد الله مُحمّد بن علي بن عمر (ت 536هـ / 1141م)، شرح التلقين، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.

— المالكي أبو بكر عبد الله بن مُحمّد (ت 453هـ / 1061م)، كتاب رياض النفوس — في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونسآكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم

—، تحقيق: البكّوش بشير، مراجعة: المطوي مُحمّد العروسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

- الماوردي أبو الحسن علي بن مُحمَّد بن حبيب (ت 450هـ / 1058م)، الأحكام السلطانية، تحقيق: عميرة عبد الرحمن، دار الإعتصام، القاهرة، 1995.
- مخلوف مُحمَّد بن مُحمَّد، شجرة الثَّور الزَّكِيَّة في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1930.
- المراكشي أبو مُحمَّد مُحي الدِّين عبد الواحد بن علي، كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبطه وصحَّحه وعلَّق على حواشيه: العريان مُحمَّد سعيد والعلمي مُحمَّد العربي، ط: 1، مطبعة الإستقامة، القاهرة، 1949.
- المراكشي عباس بن إبراهيم، الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام، ط: 1، المطبعة الجديدة، فاس، 1937.
- 191 — المزاري الآغا بن عودة، طلوع سعد السعود، تحقيق ودراسة: يحي بوعزيز، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- المغراوي مُحمَّد بن أبي جُمعة (ت 917هـ / 1511م)، جوامع الإختصار والتبيان فيما يعرض للمعلِّمين وآباء الصَّبيان، تحقيق وتعليق: أحمد جلول البدوي ورايح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975
- مقديش محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري ومُحمَّد محفوظ، مج: 1، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
- المقرئ أحمد بن مُحمَّد (ت 1401هـ / 1631م)، نفح الطَّيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، 1988.
- أزهار الرياض في أخبار عيَّاض، إشراف: اللجنة المشتركة لنشر الثَّراث الإسلامي بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتَّحدة، 1978.
- المقرئ أبي عبد الله مُحمَّد بن مُحمَّد بن أحمد (ت 758هـ / 1356م)، القواعد، تحقيق: أحمد بن عبد الله حميد، معهد البحوث العلمية وإحياء الثَّراث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، د.ت.
- المناوي مُحمَّد عبد الرَّؤوف (ت 1031هـ / 1621م)، التوقيف على متمِّمات التعاريف، تحقيق: مُحمَّد رضوان الدِّيَّة ط: 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990.

— مؤلف مجهول، كاتب مرآكشي من كتاب القرن (6هـ / 12م)، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، د.ت.

— التّاصري أحمد بن خالد، الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، نشر: مُحمّد حجي وإبراهيم بوطالب وأحمد التوفيق، منشورات وزارة الثقافة، المملكة المغربية، د.ت.

— التّسائي أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت 303هـ 915م)، السُّنن الكبرى، تحقيق: البنداري عبد الغفار سليمان وسيد كسروي حسن، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991.

— الوادي آشي مُحمّد بن جابر، برنامج الوادي آشي، تحقيق: مُحمّد محفوظ، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1980.

— الوزّان حسن بن مُحمّد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة: مُحمّد حجّي و مُحمّد الأخضر، ط: 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

— الوزّاني أبو عيسى المهدي (ت 1342هـ / 1923م)، التّوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى المسماة بالمعيار الجديد الجامع المغرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، قابله وصحّحه على النّسخة الأصلية: بن عبّاد عمر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1996.

— الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى بن مُحمّد بن عبد الواحد بن علي (914هـ / 1508م)، المعيار المعرّب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرّجه جماعة من الفقهاء بإشراف: حجّي مُحمّد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

— المنهج الفائق والمنهل الرّائق والمعنى اللاّئق بآداب الموثّق وأحكام الوثائق، تحقيق: عبد الرحمن بن حمود بن عبد الرحمن الأطرم، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء الثّراث، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

— وفيات الونشريسي ضمن ألف سنة من الوفيات، تحقيق: حجّي مُحمّد، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976.

— اليافعي أبو مُحمَّد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت 768هـ / 1366م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، مج: 4، ط: 2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1993

— اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت 284هـ / 897م)، وصف إفريقيا الشمالية مأخوذ من كتاب البلدان، نشر: هنري بريس، الجزائر، 1960.

رابعاً: المراجع والدراسات العربية والمعرّبة

- ابن شقرون مُحمّد، مظاهر الثقافة المغربية من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر:
دراسة في الأدب المغربي، مطبعة الرسالة، الرباط، 1982.
- ابن منصور عبد الوهاب، قبائل المغرب، الرباط، 1968.
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998.
- أحمد سعيد سليمان، تاريخ الدولة الإسلامية، دار المعارف المصرية، 1972.
- أحمد شوقي بنين، دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، ط: 1، منشورات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المملكة المغربية، 1993.
- أحمد عز الدين موسى، النشاط الإقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرن السادس
المجري، ط: 1، دار الشروق، بيروت، 1983.
- ألفريد بل، الفرق الإسلامية في الشمال الأفريقي، ترجمة: بدوي عبد الرحمن، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، 1981.
- بن عبد الله عبد العزيز، مُعَلِّمة التصوّف الإسلامي، ط: 1، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف
الجديدة، الرباط، 2001.
- برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم: مُحمّد حمّدي البكري،
مطبوعات مركز تحقيق التراث، دار المريخ للنشر، الرياض، 1982.
- جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة إلى الدولة القومية، ترجمة: مُحمّد
عرب صاصيلا، ط: 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
- 11 — جب هاملتون، الأصول الإسلامية في نظرية ابن خلدون السياسية ضمن دراسات في
حضارة الإسلام، ترجمة: إحسان عبّاس، دار العلم للملايين، بيروت، 1964.
- جلال يحيى، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،
1982.
- جنان الطاهر، مازونة عاصمة الظّهرة، ط: 1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع،
الجزائر، 2005.

- حسن العبادي، فقه التّوازل في سوس: قضايا وأعلام، منشورات كلية الشريعة، دار النجاح الجديدة، الدّار البيضاء، 1999.
- روبر برونشفيك، رحلتان إلى شمال إفريقيا، يصدرها: فؤاد سيزكين، مَجَلّة الجغرافيا الإسلامية، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية، 1994.
- تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة: حمّادي السّاحلي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
- صالح بعيزيق، بجاية في العهد الحفصي: دراسة اقتصادية واجتماعية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2006.
- صبور مُحمّد، المعرفة والسُّلطة في المجتمع العربي — الأكاديميون العرب والسُّلطة —، ط: 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- عبد التّوّاب رمضان، مناهج تحقيق الثّراث بين القدامى والمُحدثين، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985.
- عبد الحفيظ منصور، عبّاس عبد الله كنه، فهرس المخطوطات المصوّرة، راجعه: خالد عبد الكريم جُمعة، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1986.
- عبد الرحمن بدوي، دور العرب في تكوين الفكر الأوروبي، ط: 2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967.
- عبد الستّار الحلّوجي، المخطوط العربي، ط: 2، مكتبة مصباح، المملكة العربية السعودية، 1989.
- عبد السّلام هارون، تحقيق التّصوّص ونشرها، ط: 5، مكتبة السّنة، القاهرة، 1994.
- عبد العزيز فيلالّي، تلمسان في العهد الزيّاني — دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية، د.ط، موفم للنشر، د.ت.
- مدينة قسنطينة: تاريخ — معالم — حضارة، دار الهدى للطباعة والنشر
- عين مليلة —، الجزائر، 2007.
- عبد المجيد دياب، تحقيق الثّراث العربي منهجه وتطوّره، ط: 2، دار المعارف، القاهرة، 1993.

— عبد المجيد مزبان، التّطبيقات الإقتصادية عند ابن خلدون وأُسُسها من الفكر الإسلامي والواقع المُجمعي، دراسة فلسفية وإجتماعية، ط: 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

— الجابري مُحمّد عابد، العقل السّياسي العربي — مُحدّداته وتجليّاته —، ط: 2، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدّار البيضاء، 1991.

— الجيلاني عبد الرحمان مُحمّد، تاريخ الجزائر العام، دار المكتبة، بيروت، 1965.

— الخراط أحمد مُحمّد، مُحاضرات في تحقيق النّصوص، ط: 2، دار المنارة، جدّة، 1988.

— الخطّابي مُحمّد العربي، الطّب والأطباء في الأندلس، ط: 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988

— الصغير عبد المجيد، الفكر الأصولي وإشكالية السّلطة العلمية في الإسلام: قراءة في نشأة علم أصول الفقه ومقاصد الشّريعة، ط: 1، دار المنتخب العربي، بيروت، 1994.

— الطّرايشي مطاع، في منهج تحقيق المخطوطات، ط: 1، دار الفكر، بيروت، 1983.

— الطّمّار مُحمّد بن عمرو، تلمسان عبر العصور، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984

— العروي عبد الله، مفهوم الدّولة، ط: 2، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، 1983.

— العروي عبد الله، مُجمل تاريخ المغرب، ط: 2، الدّار البيضاء، 2000.

— الفضلي عبد الهادي، تحقيق الثّراث، ط: 1، مكتبة العلم، جدّة، 1983.

— القبلي مُحمّد، قضية المدارس المرينية ملاحظات وتأمّلات ضمن كتاب النهضة والتراكم، دار توبقال، الدار البيضاء، 1986

— مراجعات حول المُجتمع والثقافة بالمغرب الأوسط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987

— القيسي نوري والعاني سامي، منهج تحقيق النّصوص ونشرها، مطبعة المعارف، بغداد، 1975.

— لقبال موسى، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن (5هـ — 11م)، ط: 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979

— المطوي مُحمّد العروسي، السّلطنة الحفصية تاريخها السّياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986

— المنجد صلاح الدّين، قواعد تحقيق المخطوطات، ط: 5، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1976.

— المُنُونِي مُحمّد، تاريخ الوراقة المغربية، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991

— ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، د.ت.

— النيفر مُحمّد، عنوان الأريب، ط: 1، المطبعة التونسية، تونس، 1932

— الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية في عهد بني مرين من القرن 10 إلى 12م، ترجمة: حمّادي السّاحلي، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.

— الوراكلي حسين، المشيخة العلمية في المغرب والأندلس خلال القرن الثامن الهجري، طنجة، 1990.

— متر آدم: Metez Adam، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: عبد الهادي أبو ريده وآخرون، د.ت.

— مُحمّد بن رمضان شاوش، باقة السّوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيّان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995

— مُحمّد حسن، القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع للنشر، تونس، د.ت.

— مُحمّد فتحة، النّوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ / 12 — 15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدّار البيضاء، 1999.

— مُحمّد كرد علي، الإسلام والحضارة العربية، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة، القاهرة، 1968.

— مُحمّد ماهر حمّادة، المكتبات في الإسلام نشأتها وتطوّرها، ط: 2، مؤسّسة بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1977.

— مُحمّد محفّوظ، تراجم المؤلّفين التّونسيين، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982

— مَحْمُود إِسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج: 1، دار الثقافة، الدّار البيضاء، 1980

- مَحْمود مُحمَّد شاكر، المتنبِّي — رسالة في الطَّريق إلى ثقافتنا —، مكتبة الخانجي، مصر، 1987.
- مُختار حسانِي، تاريخ الدولة الزيَّانية، ط: 1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- مارمول كَرَبخال، وصف إفريقيا، ترجمة: مُحمَّد حجِّي وآخرون، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، مكتبة المعارف، المغرب، 1984.
- مرمول مُحمَّد الصَّالِح، السِّياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- مصطفى أبو الضيف أحمد عمر، القبائل العربية في المغرب في عصريّ الموحدين وبنِي مَرين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- مصطفى أحمد حَمُوش، المدينة والسُّلطة في الإسلام: الجزائر في العهد العثماني نموذج، مركز جُمعة الماجد للثقافة والتُّراث، دُبَي، 1999.
- مصطفى جواد، أصول تحقيق النُّصوص، بغداد، 1974.
- معروف بشار عواد، ضبط النّص والتعليق عليه، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1982.
- مفيد مُحمَّد قميحة، ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السّكيت، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.
- موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، ط: 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1971.
- هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شَمال إفريقيا، ترجمة: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
- يحي هويدي، تاريخ الفلسفة الإسلامية في القارة الإفريقية، القاهرة، 1966.

خامساً: المراجع والدراسات الأجنبية

- Jacques Berque, EN LISANT LES NAWAZIL MAZOUNA, STVDIA ISLAMICA, Paris, 1985.
- J.Chacht, Esquisse d'une histoire du droit Musulman, Edit Max Besson, Paris.
- Mohamed El Mokhtar Ould Bah, La littérature juridique et l'évolution du Malikisme en Mauritanie, FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES HUMAINES, TUNIS, 1981.
- Moulay BELHAMISSI, Mazouna: Une petite ville une longue histoire, Socète Nationale d'Edition et de diffusion, Alger, 1981.
- Jacques Berque, Une Epioraion De La Saintété au Maghreb, Anneles E.S.C, N⁰: 3, 1955.
- Laroui Abdellah, L'histoir du Maghreb, Paris, 1970,
- Brunschvig Robert, Métiers vils en Islam, Studia Islamica, XVI, 1962.
- Dufourcq, L'Espagne catalane et le Maghreb aux XIII et XIV eme siècles, paris, 1966.
- Bel Alfred, le Sufisme en Occident musulman au XII e s et au XIII, Annales de Institut d Etudes Orientales (A.I.E.O), 1934.
- Brunschvig. (R), Berberie orientale sous les Hafside, 2 Vol, Paris, 1982.
- Brunschvig R, La Berberie orientale sous les Hafside, vol. 2, Paris, 1974.
- ATALLAH DHINA, Les états de l'occident Musulman aux XIII, XIV et XV siècles, Alger, 1984.
- Moulay BELHAMISSI, Mazouna: Une petite ville une longue histoire, Socète Nationale d'Edition et de diffusion, Alger, 1981.
- MARMOL CARVJAL, Description général de Africa, Paris, 1967.

سادساً: المعاجم والتفاسير

- أبو الحسن أحمد فارس (ت 395هـ / 1004م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ط: 2، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1972.
- أحمد رضا، قاموس رد العامي إلى الفصح، ط: 2، دار الرائد العربي، بيروت، 1983.
- معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958.
- أديب محمد صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، ط: 3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1984.
- ابن غازي أبو عبد الله محمد العثماني المكناسي (ت 919هـ / 1513م)، فهرس ابن غازي: التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد، تحقيق: محمد الزاهي، ط: 1، دار بوسلام للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1984.
- أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، منشورات دحلب، د.م، د.ت.
- التهانوي محمد بن علي (1158هـ / 1745م)، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
- سعدي أبو جيب سعدي، القاموس الفقهي، ط: 2، دار الفكر، دمشق، 1988.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993.
- عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط: 8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997.
- عياض القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ / 1149م)، الغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.
- الرصاع أبو عبد الله محمد الأنصاري، فهرست الرصاع، تحقيق: محمد العنابي، سلسلة من تراثنا الإسلامي، المكتبة العتيقة، تونس، 1967.
- الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريق المصباح المنير وأساس البلاغة، ط: 3، دار الفكر، د.م، د.ت.

- الفيروزآبادي، مجد الدين مُحمَّد بن يعقوب (ت 817هـ / 1414م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، ط: 2، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، 1987
- الكتّاني عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، 1986
- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بمصر، ط: 2، مطابع دار المعارف، مصر، 1972.
- مُحمَّد عبد الرؤوف المناوي (ت 1031هـ / 1621م)، التوقيف على متمّات التعاريف، تحقيق: مُحمَّد رضوان الدّية ط: 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990.
- موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط: 1، دار الجيل، بيروت — القاهرة — تونس، 2006
- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر، ط: 1، المكتب التجاري للطباعة والنّشر، بيروت، 1971
- ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله الرُّومي البغدادی (ت 626هـ / 1228م)، معجم البلدان، تحقيق: الجندي فريد عبد العزيز، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

سابعا: المجلات

- إبراهيم القادري بوتشيش، دور المصادر الدفينة في كشف الجوانب الحضارية المنسية للمدينة المغربية، ضمن تاريخ الغرب الإسلامي قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1994.
- الألفي رضا الله إبراهيم، فتاوى التّوازل في القضاء المالكي المغربي، مُحاضرات ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فاس، 1980.
- بنشريفة محمد، أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب، سلسلة التّاريخ وأدب التّوازل، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995.
- بلغيث محمد الأمين، مدرسة مازونة الفقهية وآثارها خلال القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، ع: 1، السنة الأولى، مخبر بحث الشريعة، الجزائر، 2004.
- بوبة مجاني، كُتب التّوازل والأحكام مصدر للتّاريخ الاجتماعي — العصر الزيّاني نموذجًا —، مجلة التّغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001.
- بوركة محمد، جوانب من مخطوط قلعة بني راشد للشيخ أبي عمر بن عثمان القلعي، التّغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 23 — 24 أبريل، 2001.
- بونابي الطاهر، أهميّة المخطوطات المناقبية في كتابة التّاريخ الاجتماعي والثّقافي والفكري للمغرب الإسلامي في خلال العصر الوسيط، مجلة التّغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001.
- التّمسساني عبد العزيز خلوق، قيمة فقه التّوازل التاريخية، مجلة البحث العلمي، ع: 29، 1979.

— حجّي مُحمّد، المذهب المالكي في الغرب الإسلامي وموسوعته الكبرى معيار النشرسي،
مُحاضرات ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فاس،
1980.

— حسن حسني عبد الوهاب، جوانب من الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية بإفريقية في
أواخر القرن 5 و 6 للهجرة من خلال كتاب فتاوى عبد الحميد الصّائغ والمازري، مجلة العلم
والتعليم، ع: 23، تونس، 1978.

— حسن خميس الملخ، مسوّغات إعادة تحقيق التراث في ضوء قوانين الملكية الفكرية: الكتب
اللغوية أنموذجاً، تحقيق التراث الرؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي
الإسلامي، إعداد وتحرير: الدّروبي مُحمّد محمود، منشورات جامعة آل البيت، الأردن،
2006.

— رحمة بورقية، الفقه والمجتمع، مجلة الأكاديمية، ع: 20، المملكة المغربية، 2003.
— زيادة خالد، الحسيّس والتّقيس: الفئات في المدينة الإسلامية، مجلة الفكر العربي، ع: 29،
1982.

— سعد غراب، كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية، مثال: نوازل البُزلي، الكرّاسات التّونسية،
ع: 10، تونس، 1978.

— عطاء الله دهيّنة، مساعدة الزّيانين لمسلمي الأندلس، مجلة التاريخ، ع: 13، الجزائر،
1976.

— العابد مُحسن، كتب الفقه والفتاوى وأهمّيّتها في الدّراسات الاجتماعية والتّاريخية
والاقتصاديّة، مجلة العلم والتعليم، ع: 15، تونس، 1977. العدوي أحمد، نظرات في الفتيا
وبعض أعلامها في المغرب على مذهب الإمام مالك، مُحاضرات ندوة الإمام مالك إمام دار
الهجرة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فاس، 1980.

— المهدي بوعبدلي، أهم الأحداث الفكرية في تلمسان، مجلة الأصالة، ع: 26، 1975.
— المنّوني مُحمّد، هدي السّيرة النبوية في التربية والتعليم، مجلة دعوة الحق، ع: 253،
1985.

- ليلي توفيق العمري، جهود القدماء والمحدثين في وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربي، تحقيق التراث الرؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، إعداد وتحرير: محمد محمود الدروبي، منشورات جامعة آل البيت، 2006.
- مبارك رضوان، حول بعض القضايا المذهبية والعقيدية في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد، سلسلة التاريخ وأدب التوازل، ط: 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995.
- محمد بن عبود ومصطفى بنسباغ، جوانب من المجتمع الأندلسي خلال عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج، مجلة كلية الآداب تطوان، ع: 7، المملكة المغربية، 1994.
- محمد المختار ولد السعد، الفتاوى الفقهية والتاريخ الإقتصادي والاجتماعي الموريتاني، الكراسات التونسية، ع: 175، 1996.
- يحيى وهيب الجبوري، التحقيق لوازمه وبداياته وآفاقه، تحقيق التراث الرؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، إعداد وتحرير: محمد محمود الدروبي، منشورات جامعة آل البيت، 2006.
- صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مج: 5، ع: 1، الجمهورية العربية المتحدة، 1957.

حادي عشر: فهرس الموضوعات

المقدمة.....	أ.....
أولاً: أهم مصادر البحث ومراجعته (عرض وتحليل)	ل.....
1 — مجاميع الفتاوى (كتب النوازل والفقه)	ل.....
2 — كتب الطبقات والتراجم والمناقب	م.....
3 — كتب الجغرافيا والرحلات	س.....
4 — كتب التاريخ والحوليات	ع.....
ثانياً: عملي في التحقيق	ف.....
ثالثاً: قراءة في الدراسات السابقة	ص.....
القسم الأول: الدراسة	1.....
المبحث الأول: عصر المازوني ومدى تأثيره به	2.....
المطلب الأول: الأوضاع السياسية خلال الفترة (791 — 910هـ / 1388 —	
1504م)	3.....
الفرع الأول: ضعف الدولة الزيانية واستمرار النفوذ المريني (791 — 827هـ /	
1388 — 1424م)	5.....
أولاً: ولاية أبي تاشفين عبد الرحمان الثاني (791 — 795هـ / 1388 — 1393م)	5.....
ثانياً: ولاية أبي ثابت يوسف بن أبي تاشفين (795هـ / 1393م)	7.....
ثالثاً: ولاية أبي الحجاج يوسف بن أبي حمو (795 — 796هـ / 1393 — 1394م)	7.....
رابعاً: ولاية أبي زيان محمد الثاني بن أبي حمو (796 — 801هـ / 1394 — 1399م)	8.....
خامساً: ولاية أبي محمد عبد الله بن أبي حمو (801 — 804هـ / 1399 — 1401م)	9.....
سادساً: ولاية أبي عبد الله محمد المعروف بابن خولة (804 — 813هـ / 1401 — 1411م) ..	9..
سابعاً: ولاية عبد الرحمان بن محمد بن خولة (813 — 814هـ / 1411 — 1412م)	10.....
ثامناً: ولاية السعيد بن أبي حمو (814هـ / 1412م)	10.....
تاسعاً: ولاية أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمو (814 — 827هـ / 1412 — 1424م)	11.....

الفرع الثاني: ضعف الدولة الزيانية واستمرار النفوذ الحفصي (827 – 910هـ /

12..... (1424 / 1504م)

12..... أولًا: ولاية أبي عبد الله محمد المدعو بابن الحمراء (827 – 831هـ / 1424 / 1428م)

13..... ثانيًا: ولاية أبي العباس أحمد العاقل (834 – 866هـ / 1431 – 1462م)

13..... ثالثًا: ولاية ابن الحمراء للمرة الثانية (833هـ / 1430م)

رابعًا: ولاية أبي مالك عبد الواحد بن أبي حمو للمرة الثانية (831 – 833هـ / 1428 – 1430م

14..... (

15..... خامسًا: ولاية أبي عبد الله محمد المتوكل (866 – 873هـ / 1462 – 1468م)

16..... سادسًا: ولاية أبي تاشفين الثالث (873هـ / 1468م)

17..... سابعًا: ولاية محمد الثابتي (873 – 910هـ / 1468 – 1504م)

18..... ثامنًا: جدول سلاطين الدولة الزيانية خلال: (791 – 910هـ / 1388 – 1504م)

24..... المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية

25..... الفرع الأول: الزراعة

26..... أولًا: ملكية الأراضي

28..... 1 — أراضي الدولة والإقطاعيات

31..... 2 — أراضي الأحماس

34..... 3 — أراضي المخزن

35..... 4 — أراضي الظهير

35..... ثانيًا: النظام الزراعي

37..... 1 — شركة المزارعة

39..... 2 — شركة المغارسة

40..... 3 — شركة المساقاة

42..... ثالثًا: الإنتاج الزراعي

44..... 1 — الحبوب والقطاني

45..... 2 — الخضر والفواكه

46..... 3 — الرعي وتربية المواشي

47	الفرع الثاني: الإنتاج الصناعي – الحرفي
51	الفرع الثالث: النظام التجاري
53	أولاً: التجارة الداخلية
56	ثانياً: التجارة الخارجية
57	ثالثاً: السكّة والجباية
61	المطلب الثالث: الأوضاع الإجتماعية
62	الفرع الأول: أثر بعض العناصر السكانية
63	أولاً: البربر
65	ثانياً: العرب
67	ثالثاً: الأندلسيون
71	رابعاً: اليهود
71	الفرع الثاني: أثر بعض الفئات الإجتماعية
73	أولاً: فئة الحكام
75	ثانياً: فئة القضاة
77	ثالثاً: فئة التجّار
79	رابعاً: فئة الأشراف
82	خامساً: أثر المتصوّفة
88	الفرع الثالث: أثر الأحوال الصحيّة
90	الفرع الرابع: أثر بعض العادات والتقاليد
94	المطلب الرابع: الأوضاع الثقافية
95	الفرع الأول: الظروف الإجتماعية والوظيفية للطبقة المثقّفة
95	أولاً: السُلطة
96	ثانياً: الفقهاء
100	ثالثاً: الرّحلة في طلب العلم
102	رابعاً: الوراقة

105.....	الفرع الثاني: إفرازات النشاط العلمي
105.....	أولاً: حركة التأليف
105.....	1 – العلوم النقلية
105.....	أ – علوم القرآن والتفسير
107.....	ب – علم الحديث
108.....	ج – علم الفقه
109.....	2 – العلوم الأدبية
109.....	أ – علم الأدب
111.....	ب – علم التاريخ
112.....	3 – العلوم العقلية
112.....	أ – علم الرياضيات
113.....	ب – علم الفلك
113.....	ج – علم المنطق
114.....	ثانياً: دور المؤسسات التعليمية
117.....	ثالثاً: المواد الدراسية وطرق التعليم
123.....	المطلب الخامس: مدينة مازونة الجذور والمعطيات الاقتصادية
124.....	الفرع الأول: التمدين والأهمية الجغرافية
126.....	الفرع الثاني: المدينة والمجالات الاقتصادية
128.....	المبحث الثاني: حياة الشيخ يحي المازوني
129.....	المطلب الأول: التعريف بيحي المازوني وترجمته
129.....	الفرع الأول: إسمه وكنيته ونسبته وإسم شهرته
129.....	أولاً: إسمه
129.....	ثانياً: كنيته ونسبته وإسم شهرته
130.....	الفرع الثاني: أسرته وقبيلته
130.....	أولاً: أسرته
132.....	ثانياً: قبيلته

133.....	الفرع الثالث: نشأته العلمية وأخلاقه
133.....	أولاً: عوامل نبوغه وسعيه في طلب العلم
133.....	1 — البيئة العلمية والثقافية
134.....	2 — البلدة التي عاش فيها
135.....	3 — إстеاده الفطري وحرصه على طلب العلم
135.....	ثانياً: أخلاقه
137.....	الفرع الرابع: مكانته العلمية وآثاره
137.....	أولاً: مكانته العلمية وشهادة العلماء له
139.....	ثانياً: مؤلفاته
139.....	الفرع الخامس: مولده ووفاته ومكان قبره
140.....	المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه
141.....	الفرع الأول: شيوخه
1 — أبو عبد الله محمد بن محمد بن حماد بن عرفة الورغمي التونسي (ت 803 هـ	
141.....	/ 1401 م)
141.....	أ — إسمه
141.....	ب — كُنيته ونسبته وإسم شهرته
142.....	ج — شيوخه
143.....	د — تلاميذه
144.....	هـ — شهادة العلماء له
145.....	و — مولده ووفاته ومكان قبره
145.....	ز — مؤلفاته
2 — أبو عمران موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المازوني (ت 833 / 1429)	
146.....	
146.....	أ — إسمه
146.....	ب — كُنيته ونسبته وإسم شهرته
147.....	ج — شيوخه
147.....	د — تلاميذه
147.....	هـ — شهادة العلماء له

- و — مولده ووفاته ومكان قبره 148.
- ز — مؤلفاته 148.
- 3 — أبو عبد الله محمد بن أبي العباس أحمد بن شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن أبي العباس محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق بن الحاج العجيسي التلمساني، أبو الفضل، عُرف بالحفيد (ت 842هـ / 1439م)** 149.
- أ — إسمه 149.
- ب — كُنيتُه ونسبته وإسم شهرته 149.
- ج — شيوخه 149.
- د — تلاميذه 155.
- هـ — شهادة العلماء له 159.
- و — مولده ووفاته ومكان قبره 161.
- ز — مؤلفاته 161.
- 4 — أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمان المغراوي الخزري، التلمساني، الشهير بابن زاغو (ت 845هـ / 1441م)** 167.
- أ — إسمه 167.
- ب — كُنيتُه ونسبته وإسم شهرته 167.
- ج — شيوخه 167.
- د — تلاميذه 168.
- هـ — شهادة العلماء له 168.
- و — مولده ووفاته ومكان قبره 169.
- ز — مؤلفاته 169.
- 5 — أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني، التلمساني (ت 854هـ / 1450م)** 170.
- أ — إسمه 170.
- ب — كُنيتُه ونسبته وإسم شهرته 170.
- ج — شيوخه 171.
- د — تلاميذه 171.
- هـ — شهادة العلماء له 172.

173.....	و — مولده ووفاته ومكان قبره
173.....	ز — مؤلفاته
6 — أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبّادي التّلمساني، عُرِف بابن	
174.....	العبّاس (ت 871هـ / 1466م)
174.....	أ — إسمه
174.....	ب — كُنيتُه ونسبته وإسم شهرته
174.....	ج — شيوخه
175.....	د — تلاميذه
175.....	هـ — شهادة العلماء له
176.....	و — مولده ووفاته ومكان قبره
176.....	ز — مؤلفاته
177.....	الفرع الثاني: تلاميذه
834 — أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي، الونشريسي (
177.....	914هـ / 1430 — 1508م)
177.....	أ — إسمه
177.....	ب — كُنيتُه ونسبته وإسم شهرته
178.....	ج — شيوخه
179.....	د — تلاميذه
180.....	هـ — شهادة العلماء له
181.....	و — مولده ووفاته ومكان قبره
182.....	ز — مؤلفاته
186.....	المبحث الثالث: المؤلّف
186.....	المطلب الأول: تعريف عام بالكتاب
187.....	الفرع الأول: عنوان الكتاب وتحقيق نسبته للمؤلّف
187.....	أولاً: عنوان الكتاب
187.....	ثانياً: تحقيق نسبته للمؤلّف
188.....	الفرع الثاني: سبب تأليفه ومحتوياته
188.....	أولاً: سبب تأليفه

188.....	ثانيًا: مُحتوى الكتاب وموضوعاته
190.....	المطلب الثاني: مصادره
190.....	الفرع الثاني: كتب الفقه المالكي العامة
190.....	أولاً: الأمّهات والدّواوين
191.....	ثانيًا: المصادر الأساسية
193.....	ثالثًا: المختصرات والشُّروح
194.....	الفرع الثالث: الكتب الفقهية المتخصصة والكتب المتنوعة
194.....	أولاً: كتب القضاء والوثائق
195.....	ثانيًا: كتب الفتاوى والنّوازل
195.....	ثالثًا: كتب التفسير والأحاديث
197.....	رابعًا: كتب القواعد والأصول
197.....	خامسًا: كتب السّير والتراجم
198.....	المطلب الثالث: منهجه في التّأليف
199.....	الفرع الأول: طريقته في الأسلوب والشرح
200.....	الفرع الثاني: طريقته في الصّيغة والإقتباس
201.....	الفرع الثالث: تقويم الكتاب
202.....	المطلب الرابع: وصف النُّسخ المعتمدة في تحقيق النّص ونماذج منها
203.....	الفرع الأول: وصف النُّسخ المعتمدة في تحقيق النّص ونماذج منها
203.....	أولاً: النُّسخة (أ)
206.....	ثانيًا: النُّسخة (ح)
209.....	ثالثًا: النُّسخة (ر)
212.....	رابعًا: النُّسخة (س)
215.....	خامسًا: النُّسخة (ع)
218.....	سادسًا: النُّسخة (و)

222.....	القسم الثاني: التحقيق
223.....	م: [مقدمة الكتاب]
227.....	من مسائل الطهارة
228.....	— مسألة: ويلحق به المتغير بما لا ينفك عنه غالباً
234.....	— مسألة: تقسيم الماهية
236.....	— مسألة: المياه أقسام: من حيث هو مجموع
238.....	— مسألة: البئر ونحوه تموت فيه دابة بر ذات نفس سائلة وغيّرت ماءه
239.....	— مسألة: الخلاف في طهارة الدّم غير المسفوح
246.....	— مسألة: وقوع الخنزير في المطمورة
248.....	— مسألة: وقوع الفأرة في الصّابون
248.....	— مسألة: إحماء الذهب والفضّة بالنّار
249.....	— مسألة: إذا بلغ الشّمع وفيه ذهب
250.....	— مسألة: سقوط النّجاسة أثناء الصّلاة
252.....	— مسألة: وقوع النّجاسة في الدّواة
254.....	— مسألة: الرّيح إذا عسر قلعه
255.....	— مسألة: تغير النّجاسة
256.....	— مسألة: الفراش النّجس
256.....	— مسألة: الصّلاة على حصير بطرفه نجاسة
257.....	— مسألة: نجاسة بيت الشّعر أو الخباء
257.....	— مسألة: السّقف يقابل المرحاض
258.....	— مسألة: الصّلاة جنب النّجس
261.....	— مسألة: اختلاط الدّباء والبقل مع الفأرة في الماء
262.....	— مسألة: نجاسة سطح المسجد
262.....	— مسألة: سلخ جلد الإنسان
268.....	— مسألة: ولوغ الخنزير في الإناء به روايتان
272.....	— مسألة: الوضوء بعدد الأواني

- مسألة: الجرية لا انفكاك لها 276
- مسألة: فيمن بنى كرسيً للحدث على ماء يجري في جنّات للسقي 279
- مسألة: الغسالة وأنواعها 279
- مسألة: حرق رؤوس الضأن بعد الذبح 281
- مسألة: القدر والطّاجين إذا طُبخوا بنجاسة عظام الميتة 282
- فائدة: في رجل حلفَ لزوجته 282
- مسألة: الشك في النضح 285
- مسألة: تطهير الجُب بالترح 286
- مسألة: الحيوان البحري يموت وهو ممّن تطول حياته بالبر 287
- مسألة: تطاير البول مثل رؤوس الإبر 287
- مسألة: جواب ابن مرزوق الحفيد في جواز النسخ على الكاغيد الرُّومي 289
- مسألة: تقرير ابن رشد في تحرير محلّ الخلاف في الورق الرُّومي 293
- مسألة: الصلّاة في رداء اليهودي والتّصراني 300
- مسألة: الرّاجح في جواز النسخ في الكاغيد الرُّومي 305
- مسألة: معنى الفتوى وصفة المفتي وأقسام المفتين 337
- مسألة: زوال النجاسة وحكمها 340
- مسألة: إعادة الغسل بالتطهير 345
- مسألة: ما صُبغ من الثياب بالدم 347
- مسألة: من أيقن الوضوء وشكّ في الحدث 348
- مسألة: في قول ابن الحاجب: نواقض الوضوء 350
- مسألة: طهارة الخبث شرط في مسّ المصحف المكرّم 351
- مسألة: انتقال الطّهارة لجواز الصلّاة 352
- مسألة: القطع في الصلّاة فيمن لم يجد ماءً ولا ترابًا 359
- مسألة: التيمّم للحدث الأكبر 363
- مسألة: المرأة ترى كما يرى الرّجل في المنام 365
- مسألة: الإسلام يجبُ ما قبله 369

- **مسألة:** في قول ابن الحاجب: ويجزئ الغسل عن الوضوء والوضوء عن غسل محلّه 376
- **مسألة:** الجبيرة تسقط أثناء الصلّة 377
- **مسألة:** العاجز عن استعمال البارد للصلّة 379
- **مسألة:** المحرم العاصي يلبس الخفّ 380
- **مسألة:** لا نصّ في جنب لم يجد الماء 383
- **مسألة:** الخلاف في الجنب يتيمّم للصلّة 386
- **مسألة:** الانتقال إلى التيمّم لنجاسة الماء 390
- **مسألة:** المسح على الخفّ فوق الخفّ 391
- **مسألة:** عدم مسح لابس الخف لمجرد المسح 392
- **مسألة:** التيمّم على الخشيش والخشب 393
- **مسألة:** التيمّم على الرّحى 393
- **مسألة:** الحيض يَمنع الصلّة مطلقاً 393
- **مسألة:** غسل الجمعة ينوب على الوضوء 394
- 400..... **من مسائل الصلّة**
- **مسألة:** المريض يعجز عن القيام إلى الصلّة 401
- **مسألة:** من أمّ قومًا وهو ناسي الجنابة 402
- **مسألة:** تسليم الإمام 402
- **مسألة:** في قول ابن الحاجب: ويستتر العريان بالتّجس 405
- **مسألة:** في معنى الخرطوم في قوله تعالى: ﴿سَنَسِمْهُ عَلَى الْخُرْطُومِ﴾ 407
- **مسألة:** في معنى قول ابن الحاجب: فإن أحوال الإعراض 408
- **مسألة:** في معنى قول ابن الحاجب: الرّفْع منه والإعتدال فيه 411
- **مسألة:** الجماعة إذا صلّوا في السّفينة منحنية رؤوسهم 411
- **مسألة:** من نسي صلاة الصّبح هل يقضي بنية الأداء أم لا؟ 412
- **مسألة:** الحكمة في الشّيطان إذا سمع الآذان 412
- **مسألة:** إعادة المغرب في جماعة 413
- **مسألة:** في الإمام يسجد سجدة واحدة من الرّابعة ثمّ يقوم إلى الخامسة 416

- مسألة: امتناع الجماعة عن إقامة الجماعة وبناء المسجد 416
- مسألة: العاجز عن الذهاب إلى الصلاة في المسجد 417
- مسألة: الشك في أعيان الصلاة 418
- مسألة: الحكم إمام التراويح يقوم إلى ثالثة 421
- مسألة: الإتيان بركعة من العصر قبل الغروب وبثلاثة منها 421
- مسألة: في قول شراح بن الحاجب على قوله: فلو قال لهم كانت لموجب إلى آخره 422
- مسألة: في معنى قول بن أبي زيد: وإذا سلم الإمام فلا يثبت بعد سلامه ولينصرف 426
- مسألة: الصلاة خلف الإمام المجهول 426
- مسألة: في معنى قول بن الحاجب: وقيل تُجزئ سجدة السهو 431
- مسألة: أهل مسجد له إمام راتب لجميع الصلوات تُعاد فيه الصلاة مرّات 431
- مسألة: إمامة أحد الطلبة عن شيخه 432
- مسألة: في معنى لفظة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في الصلاة وغيرها 432
- مسألة: عن الإمام لا يحجب إمرأته 433
- مسألة: جلد القملة يتعلّق بالثوب ويصلّى به 433
- مسألة: جمع الصلاة ليلة المطر في بيت شريفة 433
- مسألة: الصلاة خلف من لا يغض بصره عن المحارم 433
- مسألة: عمّن بيده أو بثوبه نجاسة، ويذكر الله كثيراً 434
- مسألة: الدعاء بعد الفراغ من الصلاة 434
- مسألة: من شك في قراءة السورة في الصلاة 434
- مسألة: المشهور في اشتراط النية للخروج من الصلاة عند السلام 435
- مسألة: في المريض يوترّ جالساً 435
- مسألة: النزاع بين طلبة غرناطة في قراءة القرآن 435
- الخاتمة 441
- ثبت الملاحق 446
- ثبت الفهارس 449
- أولاً: فهرس الآيات القرآنية 450

452.....	ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية
454.....	ثالثًا: فهرس القواعد والضوابط الفقهية
455.....	رابعًا: فهرس الشعر والنظم
457.....	خامسًا: فهرس التعريفات اللغوية والإصطلاحية
461.....	سادسًا: فهرس الأعلام
476.....	سابعًا: فهرس المجموعات (الفرق المذهبية — الطوائف العرقية والدينية — القبائل)
480.....	ثامنًا: فهرس الكتب
484.....	تاسعًا: فهرس الأماكن والبلدان
490.....	عاشرًا: فهرس المصادر والمراجع
524.....	فهرس الموضوعات

